



مِرْقَاةُ الْمِفْتَاحِ
شَرْحُ
مَشْكَاةِ الْمُضَنِّاجِ

للمرحوم الشيخ محمد بن أبي بكر
علي بن سلطان محمد التتاري رحمه الباري
الميت في ١٠١٤ هـ

الجزء السادس

الناشر
دار الكتاب الإسلامي
القاهرة

★ (باب الأحصار) ★ و فوت الحج

★ (الفصل الأول) ★ عن ابن عباس قال قد أحصر رسول الله صلى الله عليه وسلم فحلق رأسه و جامع نسائه و نحر هديه حتى اعتمر عاما قابلا رواه البخاري ★ و عن عبد الله بن عمر قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فحال كفار قريش دون البيت فنحر النبي صلى الله عليه وسلم هداياه و حلق

★ (باب الأحصار) ★

أى المنع أو العجز لغة و المنع عن الوقوف و الطواف شرعا فإن قدر على أحدهما فليس بمحصر قال ابن الهمام يتحقق الأحصار عندنا بالعدو و غيره كالمرض و هلاك النفقة و موت عمر المرأة أو زوجها في الطريق اه و عند الشافعي خص الأحصار بالعدو الكافر و الجواب أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب على أن المشهور من كلام أهل اللغة أن الأحصار المنع بمرض أو عدو أو عجز و الحصر التضييق ذكره السيكي معترضا على النووي حيث قلله عن أهل اللغة من أن الأحصار في العدو أشهر و الحصر في المرض أكثر فقابل و تدبر خذ ما صفا و دفع ما كدر (و فوت الحج) بأن يكون محرما و لم يدرك مكان الوقوف و هو عرفة في زمانه و هو من بعد الزوال الى طلوع فجر يوم النحر و لو ساعة و هنا فرع غريب و أمر عجيب و هو أنه لو أدرك المشاء ليلة النحر و خاف لو ذهب الى عرفات فنوت المشاء و لو اشتغل بالعشاء بفوت الوقوف فقبل يشتغل بالمشاء و إن فاتته الوقوف و قبل يدع الصلاة و يذهب الى عرفة و قال صاحب النخبة يصلى الفرض في الطريق ما شيا على مذهبه من يرى ذلك ثم يقضيه بعد ذلك احتياطاً

★ (الفصل الأول) ★ (عن ابن عباس قال قد أحصر رسول الله صلى الله عليه وسلم) أى منع عن عمرته التى أحرم بها في عام الحديبية (فحلق رأسه) أى بنية التحلل (و جامع نسائه) أى بعد تحله الكامل كما يشير اليه قوله (و نحر هديه) إذ الواو لمطلق الجمع و في الصحيحين أنه عليه الصلاة والسلام تحلل هو و أصحابه بالحديبية لما صدّه المشركون و كان محرما بالعمرة فنحر ثم حلق ثم قال لأصحابه قوموا فانصروا ثم أحلقوا و في الهداية ثم تحلل قال ابن الهمام يفيد أنه لا يتحلل قبل الذبح حتى لو ظن المحصر أن الهدى قد ذبح في يوم المواعدة ففعل من محظورات الأحرام ثم ظهر عدم الذبح إذ ذلك كان عليه موجب الجنابة و كذا لو ذبح في الحل على ظن أنه ذبح في الحرم قال الطيبي رحمه الله يتأهل أحصره المرضي أو السلطان إذا منعه فإذا أحصر المحرم بعد قوله التحلل و عليه هدى و يجوز ذبح هدى الحرم حيث أحصر و لا يجوز ذبح باقي الهدايا الا في الحرم و قال أصحاب أبي حنيفة لا يراق ندى المحصر أيضا الا في الحرم (حتى اعتمر) غاية للمجموع أى تحلل حتى اعتمر أى قضى (عاملا قابلا) أى آتيا. يعنى السنة السابعة من الهجرة التى اعتمر فيها قضاء لعمرة حل منها و قضائها كان واجبا كما ذهب اليه أبو حنيفة خلافا للشافعية حيث يسمون عمرة القضاء و أغرب ابن حجر في قوله و يؤيد عدم وجوب القضاء أن أهل الحديبية كانوا ألفا و أربعمائة و قيل أكثر و لم يعتمر معه هذه العمرة الا نحو نصفهم و لو وجب القضاء لقضى الكل أو الأكثر اه و وجه غرابته لا يخفى إذ لم يقل أحد بوجوب القضاء فورا و لا يكونه معه عليه الصلاة والسلام و لا يكون الاكثر يقوم مقام الكل فيجوز وقوعه سواء تقدم أو تأخر ففأصل و تدبر (رواه البخاري) ★ و عن عبد الله بن عمر قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم) أى معتمرين (فحال كفار قريش دون البيت) أى منعونا عن طوافه (فنحر النبي صلى الله عليه وسلم

وقصر أصحابه رواء البخارى * وعن المسور بن غزمية قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حُر قبل ان يخلق وأمر أصحابه بذلك رواء البخارى * وعن ابن عمر انه قال أليس حسبكم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ان حبس أحدكم عن الحج طاف بالبيت وبالصفا والمروة ثم حل من كل شئ حتى يصح عاما قابلا فيهدى أو يصوم ان لم يجد هديا رواء البخارى * وعن عائشة قالت دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم على ضباعة بنت الزبير فقال لها لعلك أردت الحج قالت والله ما أجدي الا وجة فقال لها حيي

هدايا وحلق) أى ثم حلق كما بينته الروايات الصحيحة الصريحة (وقصر أصحابه) أى بعضهم وحلق الباقون وفى شرح الآثار للطحاوى تكلم الناس فى المحصر اذا حُر هديه هل يخلق رأسه أم لا فقال قوم ليس عليه ان يخلق وعن قال بذلك أبو حنيفة ومحمد وقال آخرون بل يخلق فان لم يخلق حل ولا شئ عليه ومن قال به أبو يوسف رحمه الله وقال آخرون يخلق ويجب ذلك عليه اهـ ومال الطحاوى الى هذا القول واذا لم يجب عليه الحلق وأراد ان يتحلل فانه يفعل أدنى ما يحظره الاحرام كذا فى البحر الزاخر والظاهر وجوب الحلق لقوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله ولفعله عليه الصلاة والسلام وأصحابه الكرام (رواء البخارى * وعن المسور) بكسر الميم وفتح الواو (ابن غزمية) بناء معجمة ساكنة بين فتحتين (قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حُر قبل ان يخلق وأمر أصحابه بذلك) أى بالنحر قبل الحلق (رواء البخارى * وعن ابن عمر انه قال أليس) استفهام انكر (حسبكم) أى كاتيكم (سنة رسول الله) أى قوله (صلى الله عليه وسلم) شرطية (حبس أحدكم) أى منع مانع (عن الحج) أى ركنه الاعظم وهو الوقوف بعرفة ولم يمنع الطواف والسعى (وطاف بالبيت وبالصفا والمروة) وسمى بينهما (ثم حل) أى بالحلل ونحوه (من كل شئ حتى يصح عاما قابلا) أى قضاء لما فاته ويتأس عليه قضاء العمرة لاستواء النسكين فى قوله تعالى وأتموا الحج والعمرة لله مع اتفاق الشافعية لنا ان من شرع فيما تطوعا لزم اتمامهما وقضاؤهما ان أنفدتهما وعندنا يلزم النفل بالشروع مطلقا كما هو مقرر فى محله قال الطيبى رحمه الله اذا أحصر المحرم بمرض أو عذر غير العدو يقيم على احرامه فاذا زال المانع فأتى الحج فحل بعمل العمرة وهو قول ابن عباس رحمه الله لا يحصر الاحصر العدو واليه ذهب الشافعى ومالك وأحمد رحمهم الله وقال أصحاب أبي حنيفة له ان يتحلل كما فى الاحصار بالعدو ولقوله عليه الصلاة والسلام الآتى من كسر أو عرج الخ (فيهدى أو يصوم ان لم يجد هديا) اعلم ان الفأنت اذا كان مفردا فعليه قضاء الحج من قابل ولا عمرة عليه ولادم بخلاف المحصر وقال الحسن بن زياد عليه الدم كقول مالك والشافعى رحمهم الله وأشار فى شرح الكنز الى استحباب الدم للفأنت عندنا وان كان الفأنت قارنا فانه يطوف للعمرة ويسعى لها ثم يطوف طوافا آخر لتواتر الحج ويسعى له ويحلق أو يقصر وقد بطل عنه دم القرآن وان كان مستحبا بطل تمتعه وسقط عنه دمه وان ساقه معه يفعل به ما يشاء وعلى الشكل لا يجب فى عام القضاء الا الحج (رواء البخارى * وعن عائشة قالت دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم على ضباعة) يضم الضاد المعجمة وبالموحدة والعين المهملة بنت عم النبي صلى الله عليه وسلم (بنت الزبير) أى ابن عبدالمطلب ابن هاشم وزوجة المقداد وزعم انها سلمية غلط فاحش (فقال لها) أى وهى فى المدينة (لعلك أردت الحج) أى معنا فاننا نحسب ان تتوجهى للحج معنا (قالت والله ما أجدي) أى نفسى (الا وجة) بكسر الجيم تعنى أجد فى نفسى ضعفا من المرض لا أدري أقدر على تمام الحج أم لا (قال لها حيي)

و اشترطى و قولى اللهم محلى حيث حبستى متفق عليه * (الفصل الثانى) * عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر أصحابه ان يبدلوا الهدى الذى نحرروا عام الحديبية فى عمرة القضاء رواه * وعن الحجاج ابن عمرو الانصارى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كسر أو عرج فقد حل و عليه الحج من قابل رواه الترمذى و أبو داود و النسائى و ابن ماجه و الدارسى و زاد أبو داود و فى رواية أخرى أو مرض و قال الترمذى هذا حديث حسن و فى المصابيح ضعيف

أى احرى بالحج (و اشترطى و قولى) عطف تفسيرى (اللهم محلى) بفتح الميم و كسر الناء أى محل خروجى من الحج و موضع حلالى من الاحرام يعنى زمانه و مكانه (حيث حبستى) أى منعتنى يا الله يعنى مكانى فى منى فيه من الحج للعرض قال بعض علمائنا و هذا تفسير الاشتراط يعنى اشترطى ان أخرج من الاحرام حيث مرضت و عجزت عن اتمام الحج فمن لم ير الاحصار بالمرض يستدل بهذا الحديث بان يقول لو كان المرض ينتج التحلل لم يأمرها بالاشتراط لعدم الافادة و اليه ذهب (؟) و من يرى الاحصار بالمرض و هو مذهب أبى حنيفة رحمه الله يستدل بحديث الحجاج بن عمرو الانصارى الآتى و بما صح عن ابن عمر أنه كان ينكر الاشتراط و يقول أنيس حسبكم سنة نبيكم و يقول فائدة الاشتراط تعجيل التحلل لأنها لو لم تشتروا تأخر تعجيلها الى حين بلوغ الهدى محلله و هذا على أصل أبى حنيفة فإنه يرى ان المحصر ليس له ان يحس حتى يتحرر هديه بالحرم الا ان يشترط اه و هذا قول شاذ فان عندنا اشتراط ذلك كعدمه و لا يفيد شيا هذا هو المصطور فى كتب المذهب و قال الطيبى رحمه الله دل على انه لا يجوز التحلل باحصار المرض بدون الشرط مع الشرطين أيضا لا يجوز التحلل و جعل هذا الحكم مخصوصا بضاعة كما اذن النبى صلى الله عليه وسلم لأصحابه فى رفض الحج و ليس يضرهم ذلك اه و هو يؤيد مذهبنا كما لا يخفى (متفق عليه)

* (الفصل الثانى) * (عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر أصحابه) أى بعض أصحابه (ان يبدلوا) بالتشديد و التخفيف أى يعرثوا (الهدى الذى نحرروا عام الحديبية) بالتخفيف و يشدد (فى عمرة القضاء) يعنى أمرهم بان ينحروا بدل ما نحرروا فى السنة المتقدمة لعدم اجزاه الاول بعدم وقوعه فى الحرم كذا قال بعض الشراح من علمائنا و قال الطيبى رحمه الله يستدل بهذا الحديث من وجوب القضاء على المحصر اذا حل حيث أحصر و من يذهب الى ان دم الاحصار لا يذبح الا فى الحرم فإنه أمرهم بالابدال لانهم نحرروا هداياهم فى الحديبية خارج الحرم اه و فيه دلالة على انه صلى الله عليه وسلم و من تبعه ذبحوا دم احصارهم فى أرض الحرم و هو مذهب أبى حنيفة رحمه الله (رواه) هنا يأتى فى الأصل و فى نسخة أخرى به أبو داود و زاد فى نسخة و فيه قصة و فى سننه محمد بن إسحق * الفصل الثالث * كذا فى بعض النسخ و هو غلط اذ الحديث الآتى وقع فى المصابيح بلفظ من كسر أو عرج أو مرض و الفصل الثالث انما يكون من زيادة صاحب المشكاة * (وعن الحجاج ابن عمرو الانصارى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كسر) على بناء الجهول (أو عرج) بكسر و ينتج فى القاموس عرج أصابه شئ فى رجله و ليس بخفة فاذا كان خفة فخرج كعرج أو يثقل فى غير الخفة و زاد فى المصابيح أو مرض يعنى من حدث له بعد الاحرام مانع غير احصار العدو (فقد حل) أى يجوز له ان يترك الاحرام و يرجع الى وطنه (و عليه من قابل) أى يقضى ذلك الحج من السنة الآتية قال الطيبى رحمه الله دل على جواز التحلل بواسطة المرض و قيل ذلك انما يجوز مع اشتراط كما فى حديث ضباعة (رواه الترمذى

★ وعن عبد الرحمن بن يعمر الدبلي قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول الحج عرفة من أدرك عرفة ليلة جمع قبل طلوع الفجر فقد أدرك الحج أيام منا ثلاثة فمن تعجل في يومين فلا إثم عليه ومن تأخر فلا إثم عليه رواه الترمذى وأبو داود والنسائى وابن ماجه والدارمى وقال الترمذى هذا حديث حسن صحيح

★ باب حرم مكة ★ حرسها الله تعالى

★ الفصل الاول ★ عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة لاهجرة ولكن جهنم ونية

و أبو داود والنسائى وابن ماجه والدارمى وزاد أبو داود في رواية أخرى أو مرض وقال الترمذى هذا حديث حسن) وقال غيره صحيح (وفي المصابيح ضعيف) أقول يحمل على سننه ولا يلزم من ضعف سننه ضعف سند الترمذى وغيره كما لا يخفى وعلى تقدير التعارض يرجع تحسين الترمذى على تضعيف البغوى قال ابن الهمام فذكر ذلك لابن عباس وأبي هريرة فقالا صدق رواه الخمسة وفي شرح الآثار عن عقلمة قال لدغ صاحب لنا وهو معمر بمكة فذكرناه لابن مسعود رضى الله عنه فقال يبعث يهذى ويواعد أصحابه موعدا فإذا نحر عنه حل وفي رواية ثم عليه عمرة بعد ذلك ★ (وعن عبد الرحمن بن يعمر) غير منصرف وهو يفتح الباء تحتها نقطتان وفتح الميم ويضم (الدبلي) بكسر الدال وسكون التحتية وقيل بضم الدال وفتح الهمزة مكان الباء وحينئذ تكتب بصورة الواو (قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول الحج عرفة) أى ملاك الحج وبمعظم أركانه وقوف جرفة لأنه ينفوت بنواته (من أدرك عرفة) أى الوقوف بها (ليلة جمع) أى ولو ليلة المزدلفة وهى ليلة العيد (قبل طلوع الفجر) فيه رد على من زعم أن الوقوف ينفوت بغروب الشمس يوم عرفة ومن زعم أن وقته يمتد إلى ما بعد الفجر إلى طلوع الشمس (فقد أدرك الحج) أى لم يفته وأمن من الفساد إذا لم يجامع قبل الوقوف وأما إذا فاتته الوقوف حتى أدركه الفجر وجب عليه أن يتحلل بأفعل العمرة ويحرم عليه استدامة إحرامه إلى قابل كما نقل الإجماع في ذلك الأرواية عن مالك فإن استدام إحرامه إلى قابل لم يجزئه الحج (أيام منى ثلاثة) أراد بها أيام التشريق (فمن تعجل) أى للتفر (في يومين) أى اليوسن الآخرين من أيام التشريق (فلا إثم عليه) وسقط عنه مبيت الليلة الثالثة ورمى اليوم الثالث ولا دم عليه وتعجل جاء لازما ومتعديا وهنا لازم لمقابلة قوله (ومن تأخر) أى لرمى يوم الثالث (فلا إثم عليه) وهو أفضل لكون العمل فيه أكمل لعمله صلى الله عليه وسلم وقد ذكر أهل التفسير أن أهل الجاهلية كانوا فثنين أحدهما ترى التمتع وأما وأخرى ترى المتأخر أما فورد التنزيل بنفى الحرج عنهما و دل فعلة عليه الصلاة والسلام على بيان الأفضل منهما (رواه الترمذى وأبو داود والنسائى وابن ماجه والدارمى وقال الترمذى هذا حديث حسن صحيح) وهذا الباب خال عن الفصل الثالث

★ (باب حرم مكة) ★

أى حرمة حرمها (حرسها الله تعالى) أى حماها وحفظها من الآفات الحسية والمآهات المعنوية

★ (الفصل الاول) ★ عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة (نصب على الظرفية (لاهجرة) من مكة إلى المدينة مفروضة (بعد الفتح) كما كانت قبله بل قيل أنها كانت ركنًا من أركان الإيمان (ولكن جهاد ونية) أى بقى فرض الجهاد والنية الخالصة يعنى الاخلاص في العمل الشامل للهجرة والجهاد وغيرها وقيل أى قصد على إعلاء الدين بالهجرة عن المعاصى قال الطيبى رحمه الله كانت الهجرة من مكة إلى المدينة فما فتح مكة انقطعت تلك الهجرة

و إذا استفرغتم فانفروا وقال يوم فتح مكة ان هذا البلد حرمة الله يوم خلق السموات والارض فهو حرام بحرمة الله الى يوم القيامة و انه لم يحل القتال فيه لاحد قبلى و لم يحل لى الاساعة من نهار فهو حرام بحرمة الله الى يوم القيامة لايعضد شوكة . ولا ينفر صيده ولا يلتقط لقطته الا من عرفها ولا يختلي خللاها

المقروضة فلا تنال بالهجرة تلك الدرجة التى حصلت للمهاجرين لكن ينال الاجر بالجهاد و احسان النية و أما الهجرة التى تكون لصالح دين المسلم فانها باقية مدى الدهر و فى الحديث من اعلام نبوته و هو اخباره ان مكة تدوم دار الاسلام فلا يتصور منها هجرة فى سائر الايام (و اذا استفرغتم بصيغة المجهول أى اذا طلبتم للخروج و هو الخروج الى الجهاد و وقع فى أصل ابن حجر فاذا استفرغتم بالفاء مغالفا للاصول المعتمدة فتكلف بقوله مقدرا و اذا وجب الجهاد مع النية الصالحة فاذا استفرغتم (فانفروا) بكسر الفاء أى اخرجوا لقوله تعالى انفروا خفاة و قالوا و جاهدوا باسواكم و انفسكم فى سبيل الله ذلكم خير لكم ان كنتم تعلمون (و قال يوم فتح مكة) اعاده تأكيداً او اشارة الى وقوع هذا القول وقتا آخر من ذلك اليوم و الله تعالى أعلم (ان هذا البلد) أى مكة يعنى حرما او المراد بالبلد أرض الحرم جميعها (حرمة الله) أى حرم على الناس هتكه و اوجب تعظيمه (يوم خلق السموات و الأرض) أى تحريمه شريعة سالفة مستمرة و قيل معناه انه كتب الله فى التورح ان ابراهيم يحرم مكة و التحقيق ان ابراهيم أظهر حرمتها و جدد بقعتها و رفع كعبتها بعد ما اندرست بسبب الطوفان الذى دهم بناء آدم و بين حدود الحرم (فهو) أى البلد (حرام) أى محرم محترم (بحرمة الله) أى بتحريمه تعالى (الى يوم القيامة) ايما الى عدم نسخه (و انه) أى الشأن (ان يحل) أى لم يحل (القتال فيه لاحد قبلى و لم يحل) أى القتال فى (الاساعة من نهار) دل على ان فتح مكة كان عنوة و نهرا كما هو عندنا أى اهل لى ساعة اراقة الدم دون الصيد و قطع الشجر (فهو) أى البلد (حرام) أى على كل احد بعد تلك الساعة (بحرمة الله) أى المؤبدة (الى يوم القيامة) أى النسخة الاولى (لا يعضد) أى لا يقطع (شوكة) أى لو يحصل التأذى به و أما قول بعض الشافعية رحمه الله انه يجوز قطع الشوك المؤذى فمخالف لاطلاق النص و لذا جرى جمع من متأخريهم على حرمة قطعه مطلقا و صححه النووي رحمه الله فى شرح مسلم و اختاره فى عدة كتبه و اما قول الخطاين كل اهل العلم على اباحة قطع الشوك و يشبه ان يكون المحذور منه الشوك الذى يرعاه الأبل و هو صادق دون الصلب الذى لاترعاه فانه يكون بمنزلة الحطب فغله أراد باهل العلم علماء المالكية رحمهم الله (و لا ينفر) بتشديد الفاء المفتوحة (صيده) أى لا يتعرض له بالاصطياد و الايض و الايهاج (و لا يلتقط) بصيغة المجهول . (للقطنة) بضم اللام و فتح القاف أى لاتؤخذ ساقطته (الا من عرفها) بالتشديد و الاستثناء منقطع و فى نسخة بصيغة المعلوم و هو ظاهر اذ التقدير لا يلتقطها أحد الا من عرفها يريد على صاحبها و لم يأخذها لنفسه و انتفاعها قبل أى ليس فى لقطة الحرم الا التعريف فلا يتسلكها أبد و لا يتصدق بها و عليه الشافعى و قيل حكمتها كحكم غيرها و المقصود من ذكرها ان لا يتروم تفصيلها تعريفها أيام الموسم و عليه أبو حنيفة و من تبعه (و لا يختلي) بصيغة المجهول (خللاها) بفتح الخاء مقصورا أى لا يقطع نباتها و حشيشها قال بعض أئمتنا المغلا مقصورا الربط من النبات كما ان الحشيش هو اليابس منها و لا فرق بين الربط و اليابس فى حرمة القطع و عليه الاكثر من اه و هذا خلاف المشهور من المنهبط قال الشئى بعد قوله و كذا ان ذبح الحلال صيد الحرم أى لزمه

فقال العباس يا رسول الله ألا الأذخر فانه لقيتهم ولبوتهم فقال ألا الأذخر متفق عليه وفي رواية أبي هريرة لا يعبد شجرها ولا يلتقط ساقطتها إلا مشد ★ وعن جابر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يحل لأحدكم أن يحمل بمكة السلاح رواه مسلم ★ وعن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل مكة يوم الفتح وعلى رأسه المغفر

قيمه ويهدى بها أو يطعم ولا يجزئه الصوم أو يقطع حشيشه أو شجرة أو يملوك أي للقاطع أو منبأ أو جانا أي يابسا (قال العباس يا رسول الله ألا الأذخر) بالنصب في أكثر النسخ وفي بعضها بالرفع وهو تلقين والتماس أي قل ألا الأذخر يكسر الهمزة والغاء المعجمة بينهما ذال معجمة ما كنة وهو ثبت عريض الأوراق (فانه) أي الأذخر قافع ومحتاج إليه (لقيهم) القين الحداد وكذا الصياغ فانهم يحترقون بدل الحطب والقوم (ولبوتهم) أي لسقها وكذا لسقف قبورهم والمعنى لبوتهم حال حياتهم وماتهم (فقال ألا الأذخر متفق عليه وفي رواية أبي هريرة لا يعبد شجرها) بصيغة المفعول (ولا يلتقط) بصيغة الفاعل أي لا يأخذ (ساقطتها) (المنشد) أي معرف قال الشنقي روى أصحاب الكتب الستة من حديث أبي هريرة قال لما فتح الله على رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة قام فحمد الله وأثنى عليه ثم قال إن الله حبس عن مكة الفيل وسلط عليها رسوله والمؤمنين وأنها أحلت لي ساعة من نهار ثم هي حرام إلى يوم القيامة لا يعبد شجرها ولا ينفر صيدها ولا يتلخخل خلالها ولا يحل ساقطتها إلا لمنشد فقال العباس ألا الأذخر فانه لقبورنا ولبوتنا فقال عليه الصلاة والسلام ألا الأذخر والغلا بالقصر العيش الرطب واختلاؤه قطعه ولا يرقى الحشيش وجوزه أبو يوسف رحمه الله دفعا للجرح عن الزالرين والمقيمين اه كلامه وهو تعليل في معرض النص فلا يتم مراده وأما قول ابن حجر ويجوز رعى نبات الحرم وشجره لأن البهائم كانت تساق فيه غير مربوطة الأفواه في زمنه عليه الصلاة والسلام وزمن أصحابه الكرام فمدفون بأن البهائم لا تكلف عليها خلاف الراعي ويؤيده ما جاء في استثناء الدواب والله تعالى أعلم بالصواب ويرمى على الأصح عند الشافعية وأكثرهم على الكراهة نقل تراب الحرم وحجره إلى غيره ولو إلى حرم المدينة كما يمنع نقل تراب حرم المدينة وحجره إلى غيره ولو إلى حرم مكة ويكره نقل تراب الحل إليه قالوا والفرق إن اهانة الشريف أقيح من رفة الوضع وأما نقل ماء زمزم للتبرك به فمندوب اتفاقا لانه عليه الصلاة والسلام استهداه وهو بالمدينة من سهيل ابن عمرو عام الحديبية فبعث إليه بمزادتين رواه البيهقي قال وفي رواية انه عليه الصلاة والسلام حمله في الأدوى والقرب وكان يصب على المريض ويستشفيه به وصح عن عائشة انها كانت تنقله وتقرانه عليه الصلاة والسلام كان ينقله ★ (وعن جابر قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول لا يحل لأحدكم أن يحمل بمكة السلاح) أي بلا ضرورة عند الجمهور ومطلقا عند الحسن وحجة الجمهور دخوله عليه الصلاة والسلام عام عمرة القضاء بما شرطه من السلاح في القرب ودخوله عليه الصلاة والسلام عام الفتح منبها للقتال كذا ذكره عياض رحمه الله وتبعه الطيبي رحمه الله وابن حجر رحمه الله وفيه بحث ظاهر إذ المراد بحمل السلاح ظاهرا بحيث يكون سببا لرعب مسلم أو أذى أحد كما هو مشاهد اليوم ويؤيده انه كان ابن عمر يمنع ذلك في أيام الحجاج وأما عام الفتح فهو مستثنى من هذا الحكم فانه كان أبيع له ما لم يبع لغيره من نحو حمل السلاح (رواه مسلم ★ وعن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل مكة يوم الفتح وعلى رأسه المغفر) بكسر الجيم وفتح الفاء شبه قلنوسة من البرع قال الطيبي رحمه الله دل على جواز الدخول بغير أحرام

فلما نزعاه جاء رجل وقال إن ابن خطل متعاق باستار الكعبة فقال اقلته متفق عليه ★ و عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل يوم فتح مكة وعليه عمامة سوداء بغير احرام رواه مسلم ★ وعن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يغزو جيش الكعبة فاذا كانوا يبدياء من الارض يخسف باولهم وآخرهم قلت يا رسول الله وكيف يخسف باولهم وآخرهم وفيهم اسواقهم ومن ليس منهم

لن لا يريد النسك وهذا أصح قول الشافعي رحمه الله قال الشنخي رحمه الله و لنا ما روى ابن أبي شيبة عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تجاوزوا الميقات بغير احرام و أيضا الاحرام لتعظيم البتة فيستوى فيه الحاج والمعتمر وغيرهما ودخوله صلى الله عليه وسلم عام الفتح بغير احرام حكم مخصوص بذلك الوقت ولهذا قال صلى الله عليه وسلم في ذلك اليوم انها لا تحل لاحد تبلى ولا تحل لاحد يمدى و اما أحلت في ساعة من نهار ثم عادت حراما يعني في الدخول بغير احرام للاجتماع على حل الدخول بعده عليه الصلاة والسلام للقتال (فلما نزع) أي الجففر من رأسه (جاء رجل) قال الطيبي رحمه الله هو فضل بن عبيد أبو برة الأسلمي (وقال إن ابن خطل) بفتحيتين (متعلق باستار الكعبة فقال اقلته) قال الطيبي رحمه الله وكان قدارته عن الاسلام و قتل مسلما كان يخدمه و اتخذ جارين تغنيان بهجو النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه الكرام وأحكام الاسلام فامر بتلته يعني قصاصا و يعلم منه أن الحرم لا يمنع من اقامة الحدود على من جنى خارجة و التبا إليه أقول الظاهر أنه انما قتله لارتداده أفرادا أو مع انضمام قتل النفس و لو سلم أنه قتله قصاصا يحصل على أنه أجاز ذلك له في تلك الساعة وما يدل على أن قتله لم يكن للقصاص عدم وجود شروطه من المطالبة والدعوى والشهادة و به يطل قول ابن حجر وأويل أبي حنيفة له بأن هذا كان في الساعة التي أحلت له و حينئذ مكة كغيرها بخلافها بعدها مردود بوضع المغفر لانه لا يلزم من وضعه قفص أمره و نبيه في حكمه من يومه على أنه عليه الصلاة والسلام قبل أن يدخل مكة أذن في قتل جماعة من الرجال والنساء و إن كانوا متعلقين باستار الكعبة منهم هذا وهو أشدهم (متفق عليه) ★ و عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل يوم فتح مكة وعليه عمامة (بكسر العين) (خوداء) قيل أنه بسبب المغفر (بغير احرام) تقدم عليه الكلام ولعل دخوله عليه الصلاة والسلام بغير احرام عرف من عدم طوافه وسعيه و الا فالاحرام هو النية عند الشافعي رحمه الله والتلبية معها عندنا و هو لا ينافي للبني سببا اذا كان للضرورة (رواه مسلم) و ظاهره مع ما قبله أنه كان جامعا بين لبس المغفر والعمامة ونقل النووي عن عياض وأثره منه و تبعهما الطيبي الجعم بأنه دخل أولا و على رأسه المغفر ثم بعد إزالته عن رأسه وضع العمامة عليه واستدل لذلك بقوله خطب الناس و عليه عمامة سوداء لأن الخطبة كانت عند باب الكعبة اه و في جمعه نظر ظاهر لا يظني إذ لا مانع أنه حال الدخول كان بهما ثم قلع المغفر وأبى التعامية هذا و في الجملة جاز لبس السواد في العمامة و غيرها و إن الأفضل البياض نظرا إلى أكثر أحواله عليه الصلاة والسلام فعلا وأمرنا و أغرب الشافعية في قولهم لبس الخطيب السواد بدعة فليتركه و لبس الأبيض إلا أن أكره بخصوصه كما كان يفعل البانيون وما أحسن عبارة الطيبي فيه جواز لبس السواد في الخطبة و إن كان البياض أفضل ★ (و عن عائشة رضي الله عنها) قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يغزو (أي يقصد) جيش (أي عسكر عظيم في آخر الزمان) الكعبة (أي ليخربها) فاذا كانوا يبدياء من الارض (أي بقعة فيحاء و مقازة و سماء منها) ولا دلالة فيه على المحل المعروف قرب المدينة كما جزم به ابن حجر (يخسف) على بناء المفعول

قال يخسف بأولهم وآخرهم ثم يبعثون على نياتهم متفق عليه ★ وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يغرب الكعبة ذوا السويتين من العيشة متفق عليه ★ وعن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال كفى به أسود أضحج يقلعها حجرا حجرا رواه البخاري

★ (الفصل الثاني) عن يعلى بن أمية قال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال احتكار الطعام في الحرم الحاد فيه رواه أبو داود ★ وعن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لمكة ما أطيبك من بلد وأحبك إلى ولولا أن قومي أخرجوني منك ما سكنت غيرك رواه الترمذي

(بأولهم وآخرهم) أي يخسف بكلمهم الأرض (قلت يا رسول الله وكيف) أي الحال و هو من حسن السؤال (يخسف بأولهم وآخرهم وفيهم أسواقهم) الجملة حالية قال الطيبي رحمه الله إن كان جمع سوق فالتقدير أهل أسواقهم وإن كان جمع سوقة وهي الرعايا فلا حاجة إلى التقدير (ومن ليس منهم) أي في الكفر والقصد بتخريب الكعبة عطف على أسواقهم قال الطيبي رحمه الله أي من لا يقصد تخريب الكعبة بل هم الضمفاء والأسارى (قال يخسف بأولهم وآخرهم) فدخل فيهم هؤلاء وإن لم يكن قصدهم لأنهم كثروا في سوادهم وأعانهم على فسادهم و قد قال تعالى واقتوا فتنة لا تصيب الذين ظلموا منكم خاصة (ثم يبعثون) أي كلمهم (على نياتهم) أي يبعث من كان نيشه الاسلام من أهل الجنة ومن كان نيشه الكفر من أهل النار (متفق عليه) ★ وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يغرب الكعبة بتشديد الرأى وتخفيفها (ذوا السويتين) وإنما صغر ساقاه لأن ساقيه دقيقتان قصيرتان (من العيشة) أي من الكفار (متفق عليه) ★ وعن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال كفى به) أي مئسوس اليه وانظر اليه يريد به من يغرب الكعبة وكأنه عليه الصلاة والسلام ذكره بعد ما ذكر أنه يغرب الكعبة أحد وأما ما قاله المظهر من أن الضمير المجزور راجع إلى المذكور في حديث أبي هريرة فغير ظاهر إذ لم يعرف اتصال الحديثين لاسيما مع اختلاف الروايتين ثم قال والأولى أن يقال إنه ضمير مبهم يفسره ما بعده فيه أنه لا يصلح أن يكون تفسيرا له اللهم إلا أن يقال التقدير كفى بمرجل أسود أضحج الخ (أسود) وهو غير مذكور في المصاييح ثم هو إما بدل من الضمير المجزور في به أو حال عنه وكذا قوله (أضحج) بتقديم الحاء على الجيم وهو الذي يتدفق صدور قصبه ويتباعد عقباه ويتنحج ساقاه ومعناه يتفرج والنحج يجيئين فتح ما بين الرجاين وهو أفتح من النحج (يقلعها) أي بناء الكعبة (حجرا حجرا) حالان نظير بوبته بابا بابا ذكره ابن حجر والأظهر أنهما بدلان عن ضمير الكعبة والمراد بها بناؤها وأيضا الحجر جامد والباب مشتق فلا يقاس أحدهما على الآخر فتقدير ثم قيل ويرمونها في البحر وقد اتفق المهندسون إن بقاها المدة المديدة من خوارق المادة المديدة (رواه البخاري)

★ (الفصل الثاني) عن يعلى بن أمية قال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال احتكار الطعام في الحرم (الحرم) وهو اشتراء القوت في حالة الغلاء لباع إذا اشتد غلاءه وهو حرام في جميع البلاد وفي الحرم أشد (الحاد فيه) أي ميل عن الحق إلى الباطل في الحرم قال تعالى ومن يرد فيه بالعاد يظلم نفسه من عذاب أليم (رواه أبو داود) ★ وعن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لمكة أي خطابا لها حين وداعها مما يدل على فهمها وسماها وذلك يوم فتح مكة (ما أطيبك من بلد) صيغة تعجب (و أحبك إلى) عطف عليه والأولى بالنسبة إلى حد ذاتها أو للإطلاق والثانية لتخصيص (ولولا أن قومي أخرجوني) أي صاروا مبيعا لخروجي (منك) ما سكنت غيرك وهذا دليل على أن مكة أفضل

وقال هذا حديث حسن صحيح غريب اسنادا * وعن عبدالله بن عدى بن حمراء قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم واقفا على الحزوة فقال والله انك لخير أرض الله وأحب أرض الله الى الله ولولا اني أخرجت منك ما خرجت رواه الترمذى وابن ماجه

من المدينة خلافا للإمام مالك رحمه الله وقد صنف السيوطى رسالة في هذه المسئلة (رواه الترمذى و قال هذا حديث حسن صحيح غريب اسنادا) تمييز * (وعن عبدالله بن عدى بن حمراء قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم واقفا على الحزوة) قال الطيبى رحمه الله على وزن القصورة موضع بمكة وبعضهم شددوها أى الرء والحزوة فى الأصل بمعنى التل الصغير سميت بذلك لانه هناك كان تلا صغيرا وقيل لأن وكيع بن سلمة بن زهير بن ابياد كان ولّى أمر البنت بعد جرحه فبنى صرحا هناك وجعل فيها أمة يقال لها حزوة فسيت حزوة مكة بها أه وقيل اسم سوق بمكة وهو الآن معروف بالبرورة وهو باب الوداع (فقال) أى مخاطبا للكمية وما حولها من حرما وفيه تأنيص فى الجملة لقول أئمتنا الحنفية من انه يستحب للمودع ان يكون ملتفتا الى ما وراءه كالمتندم على الخروج منها بل كالمكره فى الانصراف عنها مع ما فيه من تعظيم الادب فى مفارقة بيت الرب وأما القهترى و ان كنت بدعة الا انها لاتزاهم سنة ولا تدفعها مرة فهي بدعة حسنة وقد قال ابن مسعود رضى الله عنه بل رفعه ان ساراه المسلمون حسنا فهو عبدالله حسن (والله انك لخير أرض الله وأحب أرض الله الى الله) فيه تصريح بان مكة أفضل من المدينة كما عليه الجمهور الالبقة التى ضمت أعضاءه عليه الصلاة والسلام فانها أفضل من مكة بل من الكمية بل من العرش اجماعا وتدلل المالكية فى رد هذا الحديث من جهة المبنى والمعنى بما اعترف به الامام ابن عبد البر من أنهم انه تشبعت لا طائل تحتها ومن العجيب انهم عارضوا هذا الحديث الثابت بأحاديث ضعيفة بل موضوعة منها اللهم انهم أخرجوني من أحب البلاد الى فاسكى فى أحب البلاد اليك قد أجمعوا على انه موضوع كما قاله ابن عبد البر وابن دحية بل و قتل ذلك عن مالك ولا يلتفت الى اخراج الحاكم هذا الحديث فى مستدركه فان الأئمة قالوا من كمال تساهله فى كتابه عطل تمام النفع به مع انه لو ثبت يكون التقدير بعد مكة فانه عليه الصلاة والسلام لم يكن أحب البلاد اليه الا ما كان أحب البلاد الى الله أيضا لما انه عليه الصلاة والسلام خير بين ان يخرج من مكة الى المدينة أو البحرين أو قنسرين فدعا بهذا الدعاء ليختار الله تعالى له خير تلك البلاد وأحفظها من الفتن والفساد والله رؤف بالعباد (ولولا اني أخرجت منك) أى بأسر من الله (ماخرجت) وفيه دلالة على انه لا ينبغي للمؤمن ان يخرج من مكة الا ان يخرج منها حقيقة أو حكما وهو الضرورة الدينية أو الدنيوية ولذا قيل النحول فيها سعادة والخروج منها شقاوة (رواه الترمذى وابن ماجه) وغيرهما وسنده صحيح وأما خبر الطبرانى المدينة خير من مكة فضعيف بل منكروا كما قاله الذهبى وعلى تقدير صحته يكون محمولا على زمانه لكثرة الفوائد فى حضرته وملازمة خدمته لأن شرف المدينة ليس بذاته بل بوجوده عليه الصلاة والسلام فيه ونزوله مع بركانه و ناهيك فى الفرق بين البقتين ان السفر الى مكة واجب بالا جماع والى المدينة سنة بلا نزاع وأيضا نفس المدينة ليس أفضل من مكة اتفاقا اذ لا تضاعف فيه أصلا بل المضاعفة فى المسجدين ففى الحديث الصحيح الذى قال بعض الحفاظ على شرط الشيعين صلاة فى مسجدى هذا أفضل من ألف صلاة فى غيره من المساجد الا المسجد الحرام وصلاة فى المسجد الحرام أفضل من الصلاة فى مسجدى هذا بمائة ألف صلاة وصح عن ابن عمر موقوفا وهو فى حكم المرقوع لانه لا يقال مثله بالرأى صلاة

واحدة بالمسجد الحرام أفضل من مائة ألف صلاة بمسجد النبي عليه الصلاة والسلام قال ابن الهمام
 اختلف العلماء في كراهة المجاورة بمكة وعلمها فذكر بعض الشافعية ان المختار استحبابها الا ان
 يغلب على ظنه الوقوع في المحذور وهذا قول أبي يوسف وعبد رحمهم الله وذهب أبو حنيفة ومالك
 الى كراهتها وكان أبو حنيفة يقول انها ليست بدار هجرة وقال مالك وقد سئل عن ذلك ما كان
 الناس الا على الحج والبرجوع وهو أى الاول أعجب وهذا أى الثانى أحوط لما في خلافه من تبرئ
 النفس على الخطر اذ طبع الانسان التبرم والملل من توارده ما خالف هواه في المعيشة وزيادة الانبساط
 المخل بما يجب من الاحترام لما يكثر تكرره عليه ومداومة نظره اليه وأيضا الانسان محل الخطا
 كما قال عليه الصلاة والسلام كل ابن آدم ٣ خطوه المضاعف يضاعف أى كمية على ما روى عن ابن مسعود
 ان صح والا فلا شك انها في حرم الله أحش وأغلظ أى تضاعف كيفية فتتضاعف سببا لفظ الموجب
 وهو العقاب ويمكن كون هذا هو محل العروى من التضاعف كيلا يمارض قوله تعالى من جاء بالسيئة
 فلا يجزى الا مثلها أعنى ان السيئة تكون فيه سببا لمقدار من العقاب هو أكثر من مقداره عنها في
 غير الحرم الى ان يصل الى مقدار عقاب سيئات منها في غيره والله تعالى أعلم وكل من هذا الامور
 سبب لعتق الله تعالى واذا كان سجية البشر فالسبيل التروح عن ساحتها وقل من يطعم الى نفسه
 في دعوها البراءة من هذه الامور الا وهو في ذلك مغرور ألا ترى الى ابن عباس رضى الله عنهما
 من أصحاح رسول الله صلى الله عليه وسلم المجبين اليه المدعولة كيف اتخذ الطائف دارا وقال
 لأن أذنبت خمسين ذنبا بركية وهو موضع يقرب الطائف أحب الى من ان أذنبت ذنبا واحدا بمكة
 وعن ابن مسعود ما من بلدة يؤخذ العبد فيها بالهمة قبل العمل الا مكة وتلا هذه الآية
 ومن يرد فيه بالحاد بظلم فله من عذاب أليم وقال سعيد بن المسيب لئذى جاء من أهل المدينة
 يطلب العلم ارجع الى المدينة فانا نسمع ان ساكن مكة لا يموت حتى يكون الحرم عنده بمنزلة الحل
 لما يستعمل من حرما وعن عمر رضى الله عنه خطبة أميها بمكة أعز على من سيعين خطيئة
 بغيرها نعم افراد من عباد الله استخلصهم وخلصهم من مقتضيات الطباع فأؤلفك هم أهل الجوار
 الفائزون بفضيلة من يضاعف له الحسنات والصلاة والمكة من غير ما يحبطها من السيئات وفي الحديث عنه
 صلى الله عليه وسلم صلاة في مسجدى هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد الا المسجد الحرام
 وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة ألف في مسجده وفي رواية لأحمد عن ابن عمر سمعته
 يعنى النبي صلى الله عليه وسلم يقول من طاف أسبوعا يحصيه صلى ركعتين كان كعدل رقية وقال
 سمعته يقول ما رفع رجل قدما ولا وضعها الا كتب الله له عشر حسنات وحط عنه عشر سيئات ورفع
 له عشر درجات وروى ابن ماجه عن ابن عباس عنه صلى الله عليه وسلم من أدرك رمضان بمكة
 فصامه قام منه ما تيسر كتب له مائة ألف شهر رمضان فيما سواه وكتب الله له بكل يوم عتق رقية
 وكل ليلة عتق رقية وكل يوم حلال فرس في سبيل الله ولكن الفائز بهذا مع
 السلامة من إبطائها أقل القليل فلا يبتى الفقه باعتناهم ولا يذكر حالهم قيما في جواز
 الجوار لأن شأن النفوس الدعوى الكاذبة والمباداة الى الدعوة المهلكة والقدرة على ما يشترط فيما
 يتوجه اليه وتطلبه وانها لا تكتب ما يكون اذا حلفت فكيف اذا ادعت والله تعالى أعلم وعلى هذا
 فيجب كون الجوار في المدينة المشرفة كذلك فان تضاعف السيئات وتعاظمها وان قد فيها مفاعلة
 السلامة وقلة الادب الى الاخلال بواجب التوقير والاجلال قائم أيضا وهو أيضا مانع الا لافراد ذوى
 الملكات فان مقامهم وموتهم فيها السعادة الكاملة في صحيح مسلم لا يصبر على لاواء المدينة

★ (الفصل الثالث) ★ عن أبي شرع العدوى انه قال لعمر بن سعيد وهو يبعث البعوث الى مكة اذن لي أيها الأمير أحدثك قولاً قام به رسول الله صلى الله عليه وسلم الغد من يوم الفتح سمعته أذنأي وعاء قابي وأبصرته عيناى حين تكلم به حمد الله وأثنى عليه ثم قال ان مكة حرما لله ولم يجرمها الناس فلا يحل لأمرى يؤمن بالله واليوم الآخر ان يسفك بها دما ولا يعبد بها شجرة فان أحد ترخص بقتال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها فقولوا له ان الله قد أذن لرسوله ولم يأذن لكم

و شدتها أحد من أمتى الا كنت شغيا يوم القيامة أو شهيدا وإخرج الترمذى وغيره عن ابن عمر عنه عليه الصلاة والسلام من استطاع أن يموت بالمدينة فليمت فاني أشفع لمن يموت بها اه ولو أذركم الاولون ما اتى اليه الاخرون كما عليه أهل زماننا الغافلون لحكموا بحرمة المجاورة في الحرمين الشريفين من شيوع الظلم وكثرة الجهل وقلة العلم وظهور المنكرات وقشو البدع والسيئات وأكل الحرام والشبهات وفي الحقيقة ليسوا بمجاورين بل لهم مقاصد فاسدة صاروا بها مقيمين غير مسافرين من تجارة أو منصب أو جرایة أو جاسكية أو صرة أو شهرة غالبهم يأكونها من غير استحقاق لحالتهم ومن غير قيام بوظائف خدمتهم ومن غير رعاية لشروط الاوقاف في مداخلتهم لكن هذه البلية حيث عمت البلاد وطمت في البلاد طابت حتى على الزهاد والعباد قال تعالى ظهر الفساد في البر والبحر لاحول ولا قوة الا بالله العلي العظيم قال تعالى يا معشر الجن والانس ان استطعتم أن تنفذوا من أقطار السموات والارض فانفذوا لاتنفذون الا بسلطان والله المستعان وعليه التكلان ولعله لا يؤاخذنا بالفضل والاحسان

★ (الفصل الثالث) ★ (عن أبي شرع العدوى) بفتح العين والدال (انه قال لعمر بن سعيد) أى ابن العاص الأموى القرشي كان أميراً بالمدينة نائباً عن ابن عمه عبد الملك بن مروان ثم أرسله لقتال ابن الزبير الخليفة بالحق في مكة وأعمالها والعراق وغيرها الا الشام فان عبد الملك تغلب عليها (وهو) أى عمرو (يبعث البعوث) أى يرسل الجيوش (الى مكة) والبعث جماعة من الجند يرسلها الأمير الى قتال. فرقة وفتح بلاد (الذن لي) بفتح الذال وتبدل همزته الثانية بالياء عند الابتداء وهو أمر من الأذن بمعنى الاجازة (أيها الأمير أحدثك) بالجزم وقيل بالرفع (قولا) أى حديثاً (قام به) أى بذلك القول (رسول الله صلى الله عليه وسلم) أى خطيباً والمعنى حدث به (الغد) أى اليوم الثاني (من يوم الفتح سمعته أذنأي) بضم الذال وسكونها (وعاء قابي) أى حفظه (وأبصرته) أى قاله. (عيناى) فيه تأكيدات لاتعفى (حين تكلم به حمد الله) جملة استثنائية مبنية أى شكر الله شكرًا جزيلًا (وأثنى عليه) أى ثناء جميلًا (ثم قال ان مكة حرما لله) أى جعلها محرمة معظمة وأهلها تبع لها في الحرمة (ولم يجرمها الناس) أى من عندهم فلا ينافي أنه حرما إبراهيم بامر الله تعالى (فلا يحل لأمرى يؤمن بالله واليوم الآخر) اكتفى بطريق المؤمنين به عن يقيته (ان يسفك) أى يسكب (بها دما) أى بالجرح والقتل وهذا اذا كان دما مهلوا وفق قواعدنا والا فالدم المعصوم يستوى فيه الحرم وغيره في حرمة سفكه (ولا يعبد) بكسر الضاد المعجمة وضمها أى ولا يقطع (بها شجرة) وفي معناها النبات والحشيش (فان) شرطية (أحد) فاعل فعل معذوف وجوبا يسره (ترخص) فهو قوله تعالى وان أحد من المشركين استجارك و اذا السماء انشقت (بقتال رسول الله صلى الله عليه وسلم) كذا في بعض النسخ (فيها فقولوا ان الله قد أذن) أى أجاز (لرسوله ولم يأذن لكم) وبه تم جواب المترخص

و إنما أذن لي فيها ساعة من نهار و قد عادت حرمتها اليوم كحرمتها بالأمس و ليبلغ الشاهد الغائب
 فقيل لأبي شرع ما قال لك عمرو قال قال أنا أعلم بذلك منك يا أبا شرع إن الحرم لا يعيد عاصيا
 ولا فارا يدم ولا فارا بخرية يهتق عليه وفي البخاري الغربة الخيانة * وعن عياش بن أبي ربيعة
 المخزومي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تزال هذه الأمة بخير ما عظموا هذه الحرمه حتى
 تعظميها فإذا ضيعوا ذلك هلكوا رواه ابن ماجه

★ (باب حرم المدينة) ★ حرمتها الله تعالى

★ (الفصل الأول) ★ عن علي رضي الله عنه قال ما كتبنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا القرآن
 و ما في هذه الصحيفة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة حرام ما بين غير إلى ثور

ثم ابتدأ و عطف على الشرط فقال (و إنما أذن لي فيها ساعة من نهار) فلا التفات في الكلام خلافا
 لما توهمه ابن حجر قنبر (و قد عادت) أي رجعت (حرمتها اليوم) أي يوم الخطية المذكورة
 (كحرمتها بالأمس) أي ما عدا تلك الساعة ويمكن أن يراد بالأمس الزمن الماضي (وليبلغ) يسكون اللام
 و كسرهما و تشديد اللام الثانية ويجوز تخفيفها أي يوصل (الشاهد) أي الحاضر (الغائب) قيل لأبي شرع
 ما قال لك عمرو) ما استهامية (قال) أي أبو شرع (قال) أي عمرو (أنا أعلم بذلك) أي
 الحديث أو الحكم (منك يا أبا شرع) يحتمل أن يكون النداء تصح لما قبله أو تهديدا لما بعده
 (إن الحرم) أي مكة كما في حديث آخر (لا يعيد) أي لا يعيد (عاصيا) أي ينحو الخروج على
 الخليفة زعما منه أن عبد الملك هو الخليفة يعق و الحال أنه باطل (ولا فارا) أي هاربا (يديم)
 أي قتل بالكلية بمجرد الاتجاه إلى الحرم على وجه الالتجاء فانه يطلب في الجملة بأن يضييق عليه
 و لا يطعم و لا يسقى و لا يباع له شيء من مأكل و مشروب ليخرج من الحرم مضطرا فيقتض منه
 فبطل قول ابن حجر أن فيه دليلا لمذهبنا أنه يستوفى ممن في الحرم ما لزمه من قود أو حد على أن
 مقتضى مذهبه عدم اعتبار قول الصحابي العدل اجماعا فكيف بالظالم اتفاقا (ولا فارا) أي شاردة
 (بخرية) بفتح الخاء المعجمة و اسكان الراء و قد يقال بضم الخاء أي بجنابة و اصلها سرقة الأبل
 (متفق عليه و في البخاري الغربة الجنابة) و في نسخة الخيانة ضد الأمانة و في شرح مسلم عند الغربة
 البلية * (و عن عياش بن أبي ربيعة المخزومي) أخو أبي جهل إلا أنه أسلم قديما و هاجر إلى الحبشة (قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تزال) بالتانيث والتذكير (هذه الأمة) أي أمة الاجابة (بغير) التنوين للتعظيم
 (ما عظموا) أي مدة تعظيمهم (هذه الحرمه) أي حرمه مكة و حرمها الممهودة عند العرب باجمعهما (حق تعظيمها
 فإذا ضيعوا ذلك) أي التعظيم أو ما ذكر من الحرمه (هلكوا) أي بالاهانة جزاء وفاقا (رواه ابن ماجه)

★ (باب حرم المدينة) ★

اعلم ان للمدينة حرمه عندنا لا حراما كما لمكة خلافا للثلاثة فتمنعهم بحرم صيدها و قطع شجرها
 و عندنا لا يحرم ذلك قال في الكافي لأن حل الأمطياذ عرف بالنصوص الطامطة فلا يحرم الأبراهيم
 ساطمة و مرويه محتمل و هو لا يصلح حجة (حرمتها الله تعالى)

★ (الفصل الأول) ★ (عن علي رضي الله عنه قال ما كتبنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا القرآن
 و ما في هذه الصحيفة قال) أي على تفسير لما في الصحيفة (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة
 حرام) أي محترم ممنوع مما يقتضي اهانة الموضع المكرم و عند الشافعية الحرام بمعنى الحرم
 (ما بين غير) بفتح العين و سكون الياء (و ثور) بفتح المثناة و سكون الواو جيلان على طرق المدينة

فمن أحدث فيها حدثاً أو آوى محدثاً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل منه صرف ولا عدل ذمة المسلمين واحدة يسعى بها أدناهم فمن أخفر سبداً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل منه صرف ولا عدل ومن ولى قوماً بغير إذن مواله فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل منه صرف ولا عدل متفق عليه

وقيل الأول معروف بالمدينة وأما الثاني فالمعروف انه بمكة وفيه الغار الذي توارى فيه النبي صلى الله عليه وسلم وفي رواية ما بين غير واحد فيكون ثور غاصاً من الزاوي وإن كان هو الأشهر في الرواية وقيل إن عبراً جبل بمكة أيضاً فالمعنى أن حرم المدينة بقدر ما بين غير وثور حرم كحرمته ما بينهما وبمكة جبل يقال له غير عدوى وجبل يقال له ثور أطحل وقيل يحتمل أنه أراد بهما الحرثين للحديث الصحيح أنه قال حرم ما بين لآتي المدينة على لسانٍ لشيء أحدي الحرثين بعير لنتو وسنه ونشوره والأخرى بثور لامتناعه تشبيهاً بثور الوحش أو أراد بهما ما زمى المدينة تشبيهاً بعير وثور وفي الحديث حرام ما بين ما زميها وهما شعبتان فكتفانها تشبيهاً بالجبين اللذين بمكة كذا حقه بعض علمائنا من الشراح (فمن أحدث) أي أظهر (فيها) أي في منسنة (حدثاً) أي منكراً أو بدعة وهي ما خالف الكتاب والسنة (أو آوى) بالمد ويقصر (محدثاً) بكسر الميم على الرواية الصحيحة أي مبتدعاً وقيل أي جانياً بأن يحول بينه وبين خصمه أن يقتل منه ويروى بفتح الميم أي أمراً مبتدعاً وإيواؤه الرضاء به والصبر عليه (فعليه) أي فعلى كل منهما (لعنة الله) أي طرده وإبعاده (والملائكة) أي دعاؤهم عليه بالبعد عن رحمة (والناس أجمعين) أي ممن عدا المحدث والمؤوى أو هما داخلان أيضاً لأنهما ممن يقول ألا لعنة الله على الظالمين والظلم هو وضع الشيء في غير موضعه (ولا يقبل منه) أي قبولاً كاملاً (صرف) أي فرض أو نافلة أو توبة أو شقاعة (ولا عدل) أي نافلة أو فريضة أو فدية لأنها تعادل العفد وقيل شقاعة وقيل توبة (ذمة المسلمين) أي عهدهم وأمانهم (واحدة) أي أنها كشئى الواحد لا يختلف باختلاف المراتب ولا يجوز تقضيها لفرد العاقد بها وكان الذي يتنقض ذمة أخيه كذى يتنقض ذمة نفسه وهي ما يذم الرجل على إضاعته من عهد وأمان كأنهم كنجس الواحد الذي إذا اشتكى بعضه اشتكى كله (يسعى بها) أي يتولاها ويلى أمرها (أدناهم) أي أدنى المسلمين مرتبة والمعنى أن ذمة المسلمين واحدة سواء صدرت من واحد أو أكثر شريف أو ضيع قال الخطيب رحمه الله فإذا أمن أحد من المسلمين كفراً لم يحل لأحد نقضه وإن كان المؤمن عبداً وأما ما سنا الأعضاء فمما يختص بأمان العبد كما هو مقرر في محله الأهم (فمن أخفر سبداً : ابتغاء المعجزة أي نقض عهده وأمانه للكفر بأن قتل ذلك الكافر أو أخذ ماله وحقيقته إزالة خبرته أي عهده وأمانه (فعليه لعنة الله والملائكة) أي الكرام السكتين أو كلهم أجمعين لكراهتهم العاصين (والناس أجمعين) وكذا على من اتقى به أو رضى ببعثه فتكون اللعنة عليهم في الدنيا والعقبى (لا يقبل منه) أي من المغفر (صرف ولا عدل) كما تقدم (ومن ولى قوماً) بأن يقول معتق لغير معتقه أنت مولاي (بغير إذن مواليه) ليس لتقيد الحكم بعدم الإذن وقصره عليه بل بغير الأمر فيه على الغالب وهو أنه إذا استأذن مواليه لم يأذنه قال الخطيب رحمه الله قيل أراد به ولاء الموالات ولاه العتق كمن انتسب إلى غير أبيه وقوله بغير إذن مواليه تنبيه على المانع وهو إبطال حقهم وأمانتهم وإيراد الكلام على ما هو الغالب لا لتقييد حتى يجوز الانتساب بالأذن (فعليه لعنة الله والملائكة والناس

وفي رواية لهما من ادعى الى غير أبيه أو تولى غير مواليه فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقتل منه صرف ولا عدل ★ وعن سعد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اني أكرم ما بين لائتي المدينة ان يقطع عضاهما أو يقتل صيدها وقال المدينة خير لهم لو كانوا يعلمون لا يدعيا أحد رغبة عنها إلا أبدل الله فيها من هو خير منه ولا يثبت أحد على لأوائها وجهدها

أجمعين لا يقتل منه صرف ولا عدل متفق عليه) هو يفيد أن عليا ما كتب شيئا غير القرآن وما في هذه الصحيفة وفي مسند أحمد عن أبي حسان أن عليا كان يأمر بالامر فيؤتي فيقال قد فعلنا كذا وكذا فيقول صدق الله ورسوله قال فقال له الاثنان هذا الذي تقول تفش في الناس أهو شئ عهده اليك رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما عهد الى رسول الله صلى الله عليه وسلم دون الناس الا شئ سمعته منه فهو في صحيفة في قراب سبى قال فله يزالوا به حتى أخرج الصحيفة فإذا فيها من أحدث حدثا الحديث قال انبوى رحمه الله هذا تصريح من علي بإبطال ما يزعمه الشيعة وينترونها من توليهم إن عليا أوصى اليه النبي صلى الله عليه وسلم بالخلافة وأسرار أخر وخفي أهل البيت بما لم يطلع عليه غيرهم فهذه دعاوى باطنة واختراعات فاسدة لا أصل لها ويكفي في إبطالها قول علي هذا وفيه دليل على استجواب كتابة العلم ومعنى تفش في الناس والتشيع والتبين المجمعين أي ظهر وانتشر على ما في النهاية (وفي النهاية لهما من ادعى) أي انتسب (إلى غير أبيه) أي المعروف (أو تولى غير مواليه) هذا العطف يؤيد من سر المولاة بولاء العتاقة (فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقتل منه صرف ولا عدل) جمع بينهما بالوعد فإن المتق من حيث أنه لعنة كلمة النسب فإذا نسب إلى غير من هو له كان كلعدي الذي يتراءى حين هو منه والحق نفسه بغيره فيستحق به الدماء عليه بالطرد والأبعاد عن الرحمة ★ (وعن سعد) أي ابن وقاص أحد العشرة المبشرة (قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اني أكرم) أي أعظم أو أتمم (ما بين لائتي المدينة) أي جانبيها من الجبال قبل الالابة الحرة وهي الأرض ذات الحجارة السود كتبها أمقرت بالنار وأراد بهما حرتين تكلفتهما (ان يقطع) بدل اشتغال من المنعول (عضاهما) جمع عضة بحذف الهاء الأصلية كما في شفة وهي كل شجر عظيم له شوك (أو يقتل صيدها) حمله أصحابنا على النهي التزليهي كما سيجيئ (وقال المدينة خير لهم) أي لأهلها من المؤمنين في الدنيا والأخرى وذلك مطلق ان كان قبل الفتح ومقيد بغير سبكه ان كان بعده أو المراد بالخيرية من جهة بركة المعيشة فلا ينافي بركة الفضيلة الزائدة الثانية لمكة بالأحاديث الصحيحة الصحيحة (لو كانوا يعلمون) أي ما فيها من الخير لما فارقوها وما اختاروا غيرها عليها وما تحولوا للتوسعة في الدنيا (لا يدعيا) استئناف مبين أي لا يتركها (أحد رغبة عنها) أعرافا احترازًا من تركها ضرورة (الأبدل الله فيها من هو خير منه) والمعنى انه لا يضر المدينة عمه بل ينفعها فقدمه وذهب إلى غيرها شره ونظيره قوله تعالى وان تولوا يستبدل قوما غيركم ثم لا يكونوا أمثالكم قيل وهذا الأبدال في زمنه عليه الصلاة والسلام والمظاهر انه مطلق شامل لجميع الأموال والأيام (ولا يثبت أحد) أي بالعصير (علي لأوائها) بسكون الهجمة الأولى ويدل أي شدة جوعها (وجهدها) بفتح الجيم وضمتها أي مشتتها مما يجد فيه من شدة الحر وكربة الثربة وأذية من فيها من أهل البدعة لأن السنة قال الجوهري اللاواء اشتدة لكن المراد هنا ضيق المعيشة والقطع لما في أكثر الروايات على لأوائها وشدها فلا بد من الاختلاف في معناها وان كان يمكن أن يكون العطف تفسيريا وتأكيديا لأن التأسيس أولى والاس في العطف انغمايز

الا كنت له شفيعا أو شهيدا يوم القيامة رواه مسلم ★ وعن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يصير على لاواه المدينة وشذتها أحد من أمته الا كنت له شفيعا يوم القيامة رواه مسلم ★ وعنه قال كان الناس اذا رأوا أول الثمرة جاؤا به الى النبي صلى الله عليه وسلم فاذا أخذوا قال اللهم بارك لنا في ثمرنا وبارك لنا في مدينتنا وبارك لنا في صاعنا وبارك لنا في مدنا اللهم ان ابراهيم عبدك وخليفك ونيبك

(الا كنت له شفيعا أو شهيدا) قيل لو شك من الراوى وهو بعيد جدا لان كثيرين من الصحابة روه كذلك ويعد اتفاقهم على الشك وقيل تقسيم أى شفيعا للعاصى شهيدا للطيع أو شهيدا لمن مات في زمانه شفيعا لمن مات بعده وقيل أو بمعنى الواو (يوم القيامة) وفيه إشارة الى بشاره حسن الخاتمة قال القاضي رحمه الله وهذه خصوصية زائدة على الشفاعة للمذنبين عامة وعلى شهادته لجميع الامة وقد قال عليه الصلاة والسلام في شهداء احد انا شهيد على هؤلاء فيكون تخصيصهم بذلك منزلة مرتبة ورفعة منزلة (رواه مسلم) وفيه تنبيه انه ينبغي للمؤمن أن يكون صابرا بل شاكرا على اقامته في الحرمين الشريفين ولا ينظر الى ما فيها عداها من النعم المصيرية لان البقرة بالنعم الحقيقية الاخرى لتحديث اللهم لاعيش الاعيش والاخرة ولحديث من صبر على حرمة ماعة تباعد من نار جهنم مالم يمتلئ سنة ونعم ما قال

إذا لم يطب في طيبة عند طيب ★ تطيب به الدنيا فاين تطيب

وقد قال عز و علا ألم يروا انا جعلنا حرما آمنا ويتخطف الناس من حولهم وقال عز وجل فليعبدوا رب هذا البيت الذى أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف وأمل الحياة الطيبة في وصول الرزق وحصول الامن الذى به كمال الرقى ★ (وعن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يصير على لاواه المدينة وشذتها) أى من الجوع والحر (أحد من أمته الا كنت له شفيعا يوم القيامة) قيل بخصوص بزمان حاله صلى الله عليه وسلم وقيل عام (رواه مسلم ★ وعنه) أى عن أبي هريرة (قال كان الناس) أى الصحابة (اذا رأوا أول الثمرة) وهو الذى يسمى الباكورة والاموذج (جاؤا به) أى باول الثمر وفي نسخة بها والتأنيث اكتسب من المضار اليه (الى النبي صلى الله عليه وسلم) أى طلبا للبركة فيما جدد الله به من النعمة (فاذا أخذوا قال اللهم بارك لنا في ثمرنا) أى بركة حسية ومعنوية (و بارك لنا في مدينتنا) أى في ذاتها من جهة سعتها ووسع أهلها وقد استجاب الله دعاه عليه الصلاة والسلام بان يوسع نفس المسجد وما حوله من المدينة وكثر الخلق فيها حتى عد من الفرس المعد للقتال المهيا بها في زمن عمر أربعون ألف فرس والحاصل ان المراد بالبركة هنا ما يشمل الدنيوية والاخرى والحسية (و بارك لنا في صاعنا) أى فيما يكال به كنية وكيفية (و بارك لنا في مدنا) وهو كيل دون الصاع (اللهم ان ابراهيم عبدك وخليفك ونيبك) آثره على رسولك لان مقام النبوة يختص بالحق تعالى ولذا فضله ابن عبد السلام على مقام الرسالة يعنى ان نبوة الرسول أفضل من رسالته لان تلك تتعلق بالحق وهذه بالخلق وأما قول ابن حجر رحمه الله لكنه مردود لان النبي الرسول أفضل من النبي غير الرسول لان هذا فيه ما في ذلك وزيادة خطأ من وجهين في تعليقه مع ما فيه من تعارض وتناقض بين تعليقه أن الاجماع منعقد على ان الرسول أفضل من النبي الذى هو غير رسول بناء على أن النبي هو الذى أوحى اليه بشرع سواء أمر بتبليغه أم لا والرسول هو المأمور بالتبليغ فالرسول جامع بين الوصفين من الكمال في نفسه والا كمال لغيره ولا شك ان التكميل أكبر مرتبة من الكمال في مقام التحميل نعم النبوة من

ما بين مأزيعها ان لا يهراق فيها دم ولا يجهل فيها سلاح لقتال ولا تحيط فيها شجرة الالغف رواه مسلم

نصب على المصدر اما لعزت على غير لفظه أو على حذف الزوائد أى لفضل مقدّر أى حرمت
 فعزت (ما بين مأزيعها) مقبول ثان كذا قيل والظاهر المكس والمزم بالفتح وسكون الهزعة ويبد
 و بكسر الزاى الموضع الضيق بين الجبال حيث يلتقى بعضها ببعض ويتسع ماوراءه والمراد ما بين
 جانبي المدينة وطريقها (أن لا يهراق) يفتح الهاء ويسكن أى بان لا يراق (فيها دم)
 لان اراقه دم المسلم فيها أقيح من غيرها قيل انه مفعول حرمت على زيادة لامثل لئلا يعلم أهل الكتاب
 أى لكى يعلم أو على المفعول له أى لئلا يهراق أو يكون تفسيراً لما حرم أى هو أن لا يسفك بهادماً
 والمراد من نهي اراقه الدم النهي عن القتال المفضي الى اراقه الدم الحرام ممنوع عنه على
 الإطلاق والباح منه لم يجد فيه اختلافاً يعتد به عند العلماء الا في حرم مكة وقيل لا يسفك دم
 حرام لان سفك الدم الحرام في مكة والمدينة أشدّ تحريماً (ولا يجهل فيها سلاح لقتال) هذا يؤيد
 القول الثاني لان التأسيس أولى من التاكيد (ولا تحيط) بالتأنيث والتذكير أى لا تقطع (فيها
 شجرة) وقيل لا تغرب ليستطأ أوراتها وهو الظاهر لقوله (الالغف) بتحريك اللام واسكانها
 في النهاية باسكان اللام مصدر غلقت غلقتا وبالفتح اسم الحشيش والتبن والشعر ونحوها وفيه جواز
 أخذ أوزاق الشجر للعلف (رواه مسلم) قال التوريشي صاحب شرح مسلم أول شراح المصاييح قوله
 عليه الصلاة والسلام حرمت المدينة أراد بذلك تحريم التعظيم دون ما عداه من الأحكام المتعلقة بالحرم
 ومن الدليل عليه قوله عليه الصلاة والسلام في حديث مسلم لا تحيط منها شجرة الالغف وأشجار حرم
 مكة لا يوزع خبطها بحال وأما صيد المدينة وإن رأى تحريمه فتر يسر من الصحابة فإن الجمهور منهم
 لم ينكروا اصطيد الطيور بالمدينة ولم يغلطوا فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم نهي من طريق يمتد عليه اه
 كلامه أيضاً قال أصحابنا قوله عليه الصلاة والسلام في الحديث السابق أحرم من الحرمة لا من التحريم
 بمعنى أعظم المدينة جمعاً بين الدليلين بقدر الامكان وبه نقول فنعلمها ونوقرها أشد التوقير والتعظيم
 لكن لا نقول بالتحريم لعدم القاطع احترازاً عن الجراءة على تحريم ما أحل الله تعالى فإن قيل انه شبه
 التحريم بمكة فكيف يصح العمل على التعظيم أجيّب بانه لا يخلو عن أمرين اما أن يكون المراد
 التشبيه من كل الوجوه أو من وجه دون وجه فإن كان الاول فلا يصح الحمل على ما حملتم عليه قوله
 كتحريم إبراهيم مكة فقلتم في الحرمة فقط لا في وجوب الجزاء في المشهور من المذهب وإن قلتم
 بوجوب الجزاء قلنا نسلم لانه لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا من الصحابة رضي الله عنهم الا عن
 سعد فقط وعن عمر في قوله وهو سلب القاطع والصادق وقد أجمعنا أن ذلك لا يجب في حرم مكة
 فكيف يجب هناك وإن كان الثاني فكما حملتم على شئ ساغ لنا أن يعمل على آخر وهذا لان تشبيه
 الشئ بالشئ يصح من وجه واحد وإن كان لا يشبهه من كل الوجوه كما في قوله تعالى إن مثل
 عيسى عند الله كمثل آدم يعني من وجه واحد وهو تخليقه بغير أب فكذلك نقول ان تشبيهه بمكة
 في تحريم التعظيم فقط لا في التحريم الذي يتعلق به أحكام أخر لان ذلك يوجب التعارض بين الأحاديث
 وبالحمل على ما قلنا يدفع ودفع هو المطلوب مهما أمكن بالاجماع فقصار المصير الى ما ذهبنا اليه
 أولى وأرجح بالاتزان وما أيد من استبعاد هذا العمل مع وجود فعل ذلك غير واحد من الأئمة في غير
 موضع فمنها ما أجمع عليه الأئمة الثلاثة غير الشافعي في حديث الزبير قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ان صيد وح وعضاهه حرم عرمه روه أبو داود وقد اتفق الثلاثة على عدم تحريم صيد وح وقطع شجره

مع ما في الحديث من التأكيد وأولوه أو حملوه على التسخ فكذا هذا مثله فالجواب الذي لهم في ذلك هو جوابنا في هذا ولنورد بعض الأحاديث التي تنسك على عدم تحريمها فمنها عن أنس رضي الله عنه قال كان لابي طلحة ابن من أم سليم يقال له أبو عمير وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يضاحكه إذا دخل وكان له طير فدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم فرأى أبا عمير حزينا فقال ما شأن أبي عمير فقتل يا رسول الله مات فقبره فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا أبا عمير ما فعل النخير قال ابن الأثير هذا حديث صحيح قد أخرجه البخاري ومسلم في كتابيهما وكذا الإمام أحمد والترمذي والنسائي وابن ماجه قال الطحاوي فهذا كان في المدينة ولو كان حكم حينها حكم صيد مكة لما أطلق رسول الله صلى الله عليه وسلم حبس النخير ولا اللعب به كما يطلق ذلك بمكة وقال التوربشتي لو كان حراما لم يسكت عنه في موضع الحاجة فان قيل يجوز ان يكون بقاءه وذلك ليس من الحرم قيل له هب انه كما ذكرته ولكن لم قلت ان بقاءه ليست من الحرم لانه روى غير واحد في تهديد حرما يريدان في بريد والبريد أربع فراسخ وبقاء لا تبلغ من المدينة فرسعا فان قيل يحتمل ان حديث النخير كان قبل تحريم المدينة أو انه صاد من الحل قيل له هذا احتمال تأويل وتأويل الراوي ليس بصحة فكيف تأويل غيره وقوله أو صاده من الحل لا يلزما على أصلنا لأن صيد الحل اذا دخل الحرم ثبت له حكم الحرم عندنا فلا يكون حجة علينا بل عليهم قال النووي رحمه الله طاعتنا فينا ولكن أصلهم هذا ضعيف فيد عليهم اه وكيف يصح قوله هذا مع ان استدلالنا بالنص واستدلانهم بالقياس فلا جرم ان يقدم النص على القياس ثم انهم قاسوا حكم الصيد على مسألة الاسترقاق فان الاسلام يمنعه ولا يرفعه حتى اذا ثبت حال الكفر لم يلزم اسلام لا يرتفع منه حق الشرع ولنا أنه لما حصل في الحرم صار من صيده فلا يجوز التعرض له كما اذا دخل هو بنفسه وما كان كذلك لا يجوز له التعرض بالنص لانه لا يراد بصيد الحرم الا ما كان حالا فيه وهذا فيه فوجب ترك التعرض له لا مطلق النص لحرمة الحرم ولم يوجد مثله في الرق ومذنبات مروى عن ابن مسعود وابن عمر وعائشة رضي الله عنهم وكفي بهم قدوة وتقليد هم أولى من القياس باتفاق الناس فعلمنا بما ذكرنا ان دليلهم أضعف أصلا ومنها في الصحيحين ان النبي صلى الله عليه وسلم لما أخذه كان نخل وقبور للمشركين وخرب فأمر النبي صلى الله عليه وسلم بالنخل فقطع الحديث وقوله أخذه أي مكان المسجد فعندهم لا يجوز قطع نخل الحرم فلو كان حراما لما أمر بالقطع على أصلهم ومنها ما روى ابن مسعود وابن زبالة وغيره عنه صلى الله عليه وسلم انه قال لمسلمة أما انك لو كنت تصيده بالعقيق لشيئت انك اذا ذهبت وتلقيت اذا جئت فاني أحب العقيق روى ابن أبي شيبة نحوه ورواه الطبراني بسند حسنه البنذري قال في النخبة وهذا تصريح من النبي صلى الله عليه وسلم على جواز صيد المدينة فان الأئمة اتفقوا على ان العقيق من المدينة ولم يخالف فيه مخالفين وزيادة ترشيح النبي صلى الله عليه وسلم في صيدها عن غيرها والله تعالى أعلم ليكون لحمها تربى من نبات المدينة فكان للحمها مزية على لحوم الصيد الذي ليس منها كما ان لحمها مزية على بقية الأثمار ويدل عليه ما في حديث ابن أبي شيبة عن سلمة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أين كنت قلت في الصيد قال أين فاخبرته بالناحية التي كنت فيها فكانه كره تلك الناحية وقال لو كنت تذهب الى العقيق الحديث ومنها ما روى الطبراني في الاوسط وفيه كثير بن زيد وثقه أحمد وغيره من حديث أنس مرفوعا أحد جبل يميننا ويخيه فاذا جئتموه فكلوا من شجره ولو من غصاهم وروى ابن أبي شيبة مثله والاكل منها لا يصح الا بقطع أو قلع وقد اتفقتا على ٣ جواز ذلك في الحرم المكي فعلم ان المراد من

★ وعن عامر بن سعد أن معدا ركب إلى قصره بالعقيق فوجد عبدا يقطع شجرة أو يخطه فسلبه فلما رجع سعد جاءه أهل العبد فكلموه أن يرد على غلامهم أو عليهم ما أخذ من غلامهم فقال معاذ الله أن أرد شيئا فقلته رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي أن يرد عليهم رواه مسلم ★ وعن عائشة قالت لما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة وعك أبو بكر و بلال فبحث رسول الله صلى الله عليه وسلم فآخبرته

المنع في غير أحد منع استحباب لا تحريم أو كان ينهى عن ذلك للبح لا لئلا يضيح عليهم ولتوفر البصود بها فنهاهم على وجه التشديد إرادة للتوسعة عليهم في الاصطیاد و الانتفاع به كما قال المنازعون في تأويل حديث سيد و ج و أشجاره وهو ما قاله في شرح السنة حماه أي وادی و ج رسول الله صلى الله عليه وسلم نظرا لعامة المسلمين لأجل البهدة و نعم الجزية فيجوز الاصطیاد فيه لأن المقصود منع الإكلا من العامة و قال الخطابي في معالم السنن ولا أعلم لتحريمه صلى الله عليه وسلم وجا معنى إلا أن يكون على سبيل الحمى لنوع من منافع المسلمين إلى أن قال ما حاصله وقد يشمل أنه كان ذلك للتحريم ثم نسخ فكما أولوا ذلك الحديث لنا أن نزول هذا ثم أن صح مراد التحريم فقال الطحاوي يشمل أن يكون سبب الإنهى عن حيد المدينة و قطع شجرها كون الهجرة إليها واجبة فكان يفعله بقاء زينتها ليستطويها و يأنفوها لأن بقاء ذلك مما يزيد في زينتها و يدعو إليها كما روى ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم نهي عن هضم أطام المدينة فانها من زينتها فلما انقطعت الهجرة زال ذلك فكذا هذا فإن قيل فصار الأمر محتملا لأجيب فماد على ما كان وهو عدم التحريم لأنه الأصل و إنما أطينا الكلام مع أنه خلاف المراد ردا للجاهل يعلم الاسم الأعظم و التجتهد الأعلام الذي صار حاله في الله جميع الفقهاء و قد انفرد بكوله تأييدا من بين المجتهدين من العلماء حيث قال في حقه لم يطله حديث المنع أو بلغه فقال الله بالرائى و الدلع والله سبحانه و تعالى أعلم ★ (و عن عامر بن سعد) أي ابن أبي وقاص هو أحد العشرة المبشرة (أن معدا) فهو أبوه (ركب إلى قصره) أي موضع هناك له (بالعقيق) اسم موضع قريب من المدينة و قال ابن حجر من ذى الحليفة فكأنه من طرقها (فوجد عبدا يقطع شجرة) أي شجر حرم المدينة (أو يخطه) بكسر الباء أي يخط ورق شجر بضرب أو رمي حجر (فسلبه) أي أخذ ثيابه و السلب بفتح الحين المصلوب (فلما رجع سعد) أي إلى المدينة (جاءه أهل العبد فكلموه أن يرد على غلامهم أو عليهم) شك الراوى (ما أخذ من غلامهم فقال معاذ الله) يفتح الهم مصير لفعل مقدر أي أعوذ بالله معاذًا (أن أرد شيئا فقلته رسول الله صلى الله عليه وسلم) بتشديد الفاء أي جعلته أو أعطانيه. فلا أي غنيمة يأذنه لكل من رأى صادًا أو قاطع شجرة أن يأخذ سلبه (و أبي أن يرد عليهم رواه مسلم) و في رواية فلا أرد عليكم طعمة أطعتموها رسول الله صلى الله عليه وسلم و لكن إن شئتم دفعت إليكم ثمنه و في أخرى أنه كان يخرج فيجد العاطب معه شجرة رطب فيسأله ليحكم فيه فيقول لا أدع غنيمة غنتموها رسول الله صلى الله عليه وسلم و اني لمن أكثر الناس مالا هذا الحديث منسوخ أو مؤول كما تقدم قال الطيبي رحمه الله المشهور من مذهب مالك و الشافعي أنه لا ضمان في حيد المدينة و قطع شجرها بل ذلك حرام بلا ضمان و قال بعض العلماء يجب الجزاء كحرم مكة و قال بعضهم لا يرمى أيضا اه وهو مذهبنا إلا أنه يكره كما تقدم ★ (و عن عائشة قالت لما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة وعك) على صيغة المجهول أي حم (أبو بكر و بلال) قال الطيبي رحمه الله العك الحمى و قيل ألها و قيل نعمت الحمى وهو جاريتها المحموم حتى تصبره (فبحث رسول الله صلى الله عليه وسلم فآخبرته) أي بما صدر عن أبي بكر رضي الله عنه حين قلت له

فقال اللهم حبب إلينا المدينة كحبنا مكة أو أشد وصحبها وبارك لنا في صاعها ومدها وأقل حماها فاجعلها بالجنة متفق عليه * وعن عبدالله بن عمر في رؤيا النبي صلى الله عليه وسلم في المدينة رأيت امرأة سوداء ثائرة الرأس خرجت من المدينة حتى نزلت مهيمة فتأولتها أن وباء المدينة قتل إلى مهيمة وهي الجيفة رواه البخاري

يا أبت كيف تجدك وقد أخذته الحى يقول

كل امرئ مصيب في أهله * والموت أدنى من شركاء فعله

وبما قال بلال إذا قلح عنه الحى يرفع صوته فيقول

ألا ليت شعري هل أيتن ليلة * بواد وعندي أذخر وجيليل

وهل أردن يوميا مياه منجة * وهل تيدون لي شامة وطفيل

وهما جيلان والجيل ومياه منجة عين قرب مكة والحاصل أنه كان يذكر مكة وصحة هوالها وعذوبة مائها ولطافة جبالها ونباتها ونفخة رياح نباتها الذي يمتزلة بناتها وأبنائها (فقال اللهم حبب إلينا المدينة كحبنا مكة أو أشد) أى بل أكثر وأعظم ويؤيد أنه في رواية وأشد وأما تجويز ابن حجر رحمه الله وغيره كون أو للشك في هذا المقام بعيد عن تحقيق المرام فإنه ينحل الكلام كحبنا أشد ولا يخفى تكلفه عند الاعلام ثم لا ينافي هذا ما سبق أنه عليه الصلاة والسلام قال لمكة أنت أحب البلاد إلى وأنت أحب أرض الله إلى الله وفي رواية لقد عرفت أنك أحب البلاد إلى الله وأكرهها على الله فإن المراد به المبالغة أو لأنه لما أوجب الله على المهاجرين مجاورة المدينة وترك التوطن والسكون بمكة السكنى طلب من الله أن يزيد حبة المدينة في قلوب أصحابها لئلا يميلوا بآدنى الميل غرضه إذ المراد بالمحبة الزائدة الملائمة لملاذ النفس وفي شافها لا المحبة المرتبة على كثرة المشوبة فالحيثية مختلفة ويؤيد ما قرئناه فيما حررناه قوله (وصحبها) أى أجعل هواها وماءها صحبها (و بارك لنا في صاعها ومدها) وجاء في رواية اللهم أجعل بالمدينة ضعى ما بمكة من البركة وهو لا ينافي مضاعفة المشوبة بمكة المختصة بها دون أهل المدينة (و اتقل) أى حول (حماها) أى وباءها وشدتها وكثرتها (فاجعلها بالجيفة) قال الخطابي: غيره كان ساكنو الجيفة في ذلك الوقت يهودا (متفق عليه) وقد استجاب الله دعاءه فان الحى انتقلت إليها حتى من شرب من مائها حم بل لومر الطير في هوالها حم * (و عن عبدالله بن عمر في رؤيا النبي صلى الله عليه وسلم في المدينة رأيت امرأة سوداء) قال الطبري رحمه الله أى قال في حديث رؤيا النبي صلى الله عليه وسلم في شأن المدينة رأيت فيكون رأيت حكاية ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (ثائرة الرأس) أى منتشرة شعر الرأس (خرجت من المدينة حتى نزلت مهيمة) يسكنون الهاء وفتح البقية الأرض المبسوطة الواسعة (فتأولتها) أى أولتها والتأويل تفسير الشيء بما يؤل إليه (أن وباء المدينة) وهو بالمد ويقصر مرض عام أو موت ذريع وقد يطلق على الأرض الوحمة التي تكثر فيها الأمراض لاسيما للغرباء أى حماها وأراضها (تقل إلى المهيمة) يقال أرض مهيمة أى مبسوطة وبها كانت تعرف فلما ذهب السيل باهلتا سميت جيفة فقولته (وهي الجيفة) تفسير من بعض الرواة (رواه البخاري) قال الأصمعي لم يولد بفديرخم أخذ فعاش إلى أن يحتمل إلا أن يتحول منها وغديرخم موضع بالجيفة واستشكل كيف قدموا المدينة مع كونها وية وفي الحديث الصحيح تنهى عن القدوم إلى الوباء فأجاب النووي بما قال القاضي عياض وهو أن هذا القدوم كان قبل النهي أو أن النهى عنه إنما هو في القدوم على الوباء الذريع والطاعون

✱ وعن سفيان بن أبي زهير قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يفتح اليمن فيأتي قوم ييسون فيتحلون بأهلهم ومن أطاعهم والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون ويفتح الشام فيأتي قوم ييسون فيتحلون بأهلهم ومن أطاعهم والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون ويفتح العراق فيأتي قوم ييسون فيتحلون بأهلهم ومن أطاعهم والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون متفق عليه ✱ وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرت بقرية تأكل القرى يقولون يثرب وهي المدينة تنفي الناس كما ينفي الكير خبث الحديد متفق عليه

وما كان بالمدينة ليس كذلك وإنما كان مجرد حمى تشتد وتطول مدتها بالنسبة إلى القرى وأهله ولا يغلب الموت بسببها ✱ (وعن سفيان بن أبي زهير) بالتصغير قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يفتح اليمن) بالتذكير والتأنيث (فيأتي قوم) أي فيذهبون إلى اليمن فيعجب بعض بلادهم وهينة عشيبتهم فيحملهم على المهاجرة إليها بأنفسهم وأهلهم فيأتون (ييسون) يفتح الباء وضم الباء وبضم الباء وكسر الباء والسين مشددة يقال أيسست الدابة وبستها أي سقتها أي يسرون سيرا شديدا (فيتحلون) أي يرتحلون (بأهلهم) ومن أطاعهم) أي اتقاد لهم من الأجانب في السفر معهم (والمدينة) أي والحال أن المدينة (خير لهم) من غيرها لأنها حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم ومهبط الوحي ومنزل البركات الدنيوية والأخرية (لو كانوا يعلمون) أي أن المدينة خير لهم لما فارقوها ولما اختاروا عليها غيرها من البلاد ولا يجد أن تكون لو للحنى وقيل معناه يرتحل قوم من تلك البلاد بعد فتحها إلى المدينة حتى يكثر أهل المدينة والمدينة خير لهم مما تركوه من البلاد (ويفتح الشام) بالوجهين (فيأتي قوم ييسون فيتحلون بأهلهم) ومن أطاعهم والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون ويفتح العراق) بالتذكير فقط (فيأتي قوم ييسون فيتحلون بأهلهم) ومن أطاعهم والمدينة خير لهم) أي من اليمن والشام والعراق فلا دلالة فيه على أفضلية المدينة على مكة كما قال به بعض المالكية (لو كانوا يعلمون) وفي الحديث أنواع من المعجزات من الأخبار عن النبيات الواقعات (متفق عليه ✱ وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرت) أي في الهجرة (بقرية) أي بنزلها أو استيطانها (تأكل القرى) أي تغلبها وتظهر عليها والمعنى يغلب أهلها وهم الأنصار بالاسلام على غيرها من القرى والأمصار وفي الفائق أي يفتح أهلها القرى ويتسمنون أموالها فيميل ذلك أكلا منها للقرى على سبيل التمثيل ويجوز أن يكون تفضيلا لها على القرى كتولهم هذا حديث ياكل الأحاديث أي يفضلها ومن الطوائف الواقعة في زماننا أن شخصا جاوب القصيدة البردة بشعر ضعيف ونظم ضعيف وكان يقرأ قصيدته ويمدحها في أثناء قراءته ويقول هذا البيت يبلغ البردة وكان واحد من الطرفاء حاضرا في المجلس فلما أكثر من قوله هذا يبلغ البردة قال يا فلان أنا لم نرد البالوعة فنجل الشاعر وبهت الفاجر وقال بعضهم أصل الاكل للشئ الأفناء له ثم استعير لافتح البلاد وسلب الأموال فكانه قال ياكل أهلها القرى أو أضاف الاكل إليها لأن أموال تلك البلاد تجمع إليها وتنفي فيها (يقولون) أي الناس من أهل القرى لها (يثرب) أو هي يثرب (وهي المدينة) أي يسمونها هذا الاسم والاسم الذي تستحقه هو المدينة لدلالاتها على التعظيم وأما التشريب فهو اللوم والتوبيخ قال تعالى حكاية لاثريب عليكم اليوم (تغزو الناس) أي الخبيثين (كما ينفي الكير خبث الحديد) قال بعض الشراح يثرب من أسماء المدن وقيل هو اسم أرضها سميت باسم رجل من العمالة كان أول من نزلها وبه كانت تسمى قبل الاسم

★ وعن جابر بن سمرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان الله سمي المدينة طابة رواه مسلم ★ وعن جابر بن عبد الله ان اعرابيا بايع رسول الله صلى الله عليه وسلم فاصاب الاعراب وعك بالمدينة فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا محمد أقتلني يعني قاتل رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم جاءه فقال أقتلني يعني قاتلني فأتى يعني قاتلني ففرج الاعرابي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما المدينة كالكبر تكفي خبثها

فلما هاجر النبي غير هذا الاسم فقال بل هي طابة وجعل المدينة مكانها وكانه كره هذا الاسم لما يؤل اليه من التشريب أو لغير ذلك أي من انه اسم رجل من العمالة ولذلك قال يقولون يثرب وهي المدينة أي الاسم الحقيقي بان تدعى به هي المدينة فانها يليق بان تتخذ دار اقامة من مدن بالسكان اذا أقام به تنفي الناس أي شراهم وهمهم يدل عليه التشبيه بالكبر فانه ينفي خبث العديد وهو يفتح الخاء والباء والثالثة رديته ثم كور الحداد بضم الكاف توتد النار من الطين والكبر زته الذي ينفع فيه والمراد ما بنى من الطين اه قال النووي رحمه الله قد حكى عن عيسى بن دينار ان من سماها يثرب كتب عليه خطيئة ولما تسميتها في القرآن يثرب فهي حكاية قول المناقذين الذين في قلوبهم مرض (متفق عليه) وقد حكى عن بعض السلف تعزيم تسمية المدينة يثرب ويؤيده ما رواه أحمد عن البراء مرفوعا من سمي المدينة يثرب فليستغفر الله هي طابة هي طابة قال الطيبي رحمه الله فظهر من هذا ان من يحقر شأن ما عظمه الله ومن وصف ما سماه الله بالايمان بما لا يليق به يستحق ان يسمى عاصيا بل هو كافر وتعبه ابن حجر بما لا طائل تحته وقال في الفائق أسند تسميتها يثرب الى الناس تعاشيا عن معنى التشريب وكان يسميها طابة وطيبة ويقولون صفة للقرية والراجع منها اليها محذوف والاصل يقولون لها ★ (وعن جابر ابن سمرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان الله تعالى سمي المدينة طابة) وفي رواية طيبة وكثرة الاسماء تدل على عظمة سماها والمعنى ان الله سماها في اللوح المحفوظ أو أمر نبيه ان يسميها بها ردا على المنافقين في تسميتها يثرب ايماء الى تزيينهم في الرجوع اليها وكان الله تعالى يقول هي طابة في ذاتها يستوى في الطيبة دخولها وخروجها لا يختلف باختلاف أحوالها الحادثة عليها (رواه مسلم ★ وعن جابر بن عبد الله ان اعرابيا) أي واحدا من أهل البادية قال الطيبي رحمه الله وكان من هاجر (بايع رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي على الحقام عنده (فاصاب الاعرابي وعك) يفتح فسكون أي حمى شديدة وتعب و ألم عظيم منها (بالمدينة) بحيث انه كره الاقامة بها وأحب الخروج منها أو تشامم بالبيعة لما حصله له من المحنة كقوله تعالى ومن الناس من يعبد الله على حرف الآية (فاتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا محمد أقتلني يعني) استعارة من اقالة البيع وهو ابطاله (فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم) قال الطيبي رحمه الله وانما أبي لانه لا يجوز اقالة بيعة الاسلام ولا اقالة بيعة الاقالة معه اه ولعل الاول لتضمنه الرضا بالكفر والتسبب له والثاني لاشتماله على هجران المهاجرة (ثم جاءه) أي ثانيا (فقال أقتلني يعني) ظنا منه انه يجوز قياسا له على البيع فان الاقالة من مكروم الاخلاق في البيع ولذا قال صلى الله عليه وسلم من أقال نادما أقال الله عزه يوم القيامة (فأبى) لان الفرق بينهما (ثم جاءه فقال أقتلني يعني قاتلني ففرج) أي من المدينة (الاعرابي) من غير اذنه صلى الله عليه وسلم (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما المدينة كالكبر تكفي خبثها) يقتضيان معنى ما تبرزه النار من الجواهر المعدنية التي تصالح للطبع فتلخصها

و ينضع طيها متفق عليه ★ وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقوم الساعة حتى تنفي المدينة شرارها كما ينفي الكير خبث الحديد رواه مسلم ★ وعنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم على أكتاف المدينة ملائكة لا يدخلها الطاعون ولا الدجال وهو متفق عليه ★ وعن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس من بلد إلا سيظه الدجال الأمكة والمدينة ليس قلب من ألقاها إلا عليه الملائكة صافين يحرسونها فينزل السبيحة فترجف المدينة

بما تبرزه عنها من ذلك وروى بضم الغاء وسكون الباء يعنى به الشئ الخبيث قال الطيبي رحمه الله والاول أشبه لمناسبة الكير (وينضع) يفتح الياء والمصاد المهملة هو الرواية الصحيحة أى يصفو ويخلص ويتميز (طيها) يفتح الطاء وكسر الياء الشددة على الرواية الصحيحة و يروى بكسر الطاء وضم الباء قال الطيبي رحمه الله والاول هو أقوم معنى لانه ذكر فى مقابلة الخبيث وانه لا مناسبة بين الكير والطيب وقال بعض الشراح روى بضم التاء وسكون النون وهى أشد الروايات لفظا ومعنى من نضع لونه نضوعا اذا اشتد لياضه وخلص وأنصحه غيره على اللغة القياسية وفى معناه منضع بتشديد الصاد والرواية بالتشديد أكثر وطيها بتشديد الياء وفتح الباء جعل مثل المدينة وما يصبب ساكنيتها من الجهد والبلاء كمثل الكير وما يوقد عليه فى النار فيميز به الخبيث من الطيب فيذهب الخبيث ويبقى الطيب فيه لزمى ما كان وأخلص كما فى زمان عمر ابن الخطاب رضى الله عنه فانه أخرج أهل الكتاب وأظهر العدل والإحسان وفى التنزيل إشارة الى هذا التأويل فى حق الحق والباطل من جهة التشييل فاما الزيد فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث فى الأرض كذلك يضرب الله الأمثال (متفق عليه ★) وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقوم الساعة حتى تنفي المدينة (أى تخرج (شرارها كما ينفي الكير) أى يذهب (يذهب الحديد) أى وسخه قال الطيبي رحمه الله يحتمل أن يكون ذلك فى زمنه عليه الصلاة والسلام لأن بعثته من اشراط الساعة وأن يكون حين خروج الدجال وقبده المدينة (رواه مسلم ★) وعنه (أى عن أبي هريرة (قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم على أكتاف المدينة ملائكة) جمع قلب بسكون اللام وهو الطريق بين جبلين قاله الطيبي رحمه الله والأظهر أن المراد به مطلق الطريق أو أريد بالآكتاف الأبواب والمراد ملائكة حرسه (لا يدخلها) أى المدينة أو أكتافها (الطاعون ولا الدجال) وهو يحتمل أن يكون حكما مستقلا وكون الملائكة على الأكتاف بمنزلة الحجاب واقتنى على بابيه تعظيما لجناحه وأن يكون حكما مرتبا على الاول بأن يكونوا مانعين دخول الذين من الكفار الذين من أثر ضلالتهم وطمعهم بظهور الطاعون ودخول الدجال الذى هو مسجون وسعير لهم أوهم مسجونون له ابتلاء منه تعالى على عباده فحفظ الله تعالى منه أهل الحرمين الشريفين ببركة ما فيهما من البقعتين المنيفتين (متفق عليه ★) وعن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس من بلد إلا سيظه الدجال أى يدوسه ويدخله ويفسده (الأمكة والمدينة) بالنصب على الاستثناء (ليس قلب من ألقاها) أى أكتاف المدينة أو أكتاف كل واحدة منهما (إلا عليه الملائكة) أى على ذلك القلب وفى أصل ابن حجر رحمه الله عليها وهو مخالف للأصول وتكلف له بقول أنه باعتبار أنه الطريق وهو يدكر ويؤث (صافين يحرسونها) أى يحفظون أهلها (فينزل) أى الدجال بعد أن منته الملائكة (السبيحة) بكسر الباء صفة وهو الأرض التى تملوها الملوحة ولا تكاد تثبت إلا بعض الشجر وفتحها اسم وهو موضع قريب من المدينة (ترفج المدينة) بضم الجيم أى

بأهلها ثلاث رجفات فيخرج اليه كل كافر ومناقق متفق عليه * و عن سعد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يكيد أهل المدينة أحد إلا انماع كما ينماع الملح في الماء متفق عليه * و عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا قدم من سفر فنظر إلى جدران المدينة أوض راحلته وإن كان على دابة حركها من حينها روله البخاري * وعنه أن النبي صلى الله عليه وسلم طلع له أحد فقال هذا جبل يعينا ونجيه اللهم إن إبراهيم حرم مكة وإنى أحرم ما بين لآيتيها متفق عليه * و عن سهل بن سعد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أحد جبل يعينا ونجيه روله البخاري

تضطرب (بأهلها) أى متلبسة بهن وقيل الباء للتعدية أى تحركهم و تزلزلهم (ثلاث رجفات) يفتح الجيم (فيخرج اليه) أى إلى الدجال (كل كافر ومناقق) قال الطيبي رحمه الله الباء يحتمل أن تكون النسبية أى تزلزل وتضطرب بسبب أهلها لينفض إلى الدجال الكافر والمناقق وأن يكون حالا أى ترجف متلبسة ثم قل عن المظهر ترجف المدينة بأهلها أى تحركهم وتلقى ميل الدجال في قلب من ليس بمؤمن خالص العقل قال فعلى هذا الباء صلة الفعل اه قال ميرك و الظاهر أن الباء على هذا للتعدية قلت لا يظهر غير هذا الظاهر و هو لا ينافي أن يكون صلة الفعل كما هو الظاهر (متفق عليه * و عن سعد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يكيد أهل المدينة أحد) أى بالسحر والخدام (إلا انماع) أى ذاب و هلك (كما ينماع الملح في الماء متفق عليه * و عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا قدم من سفر فنظر إلى جدران المدينة) بضم الألفين جمع جدر جمع جدار (أوض) أى أسرع (راحلته) الأضياع مخصوص بالبعير والراحلة النجيب و النجيبه من الإبل في الحديث الناس كابل مائة لا تجد فيها راحلة (وإن كان على دابة) كالبغل والفرس (حركها من حينها) تنازع فيه النملان أى من أجل حبه صلى الله عليه وسلم إياها أو أهلها أو من أجل خيبتها له صلى الله عليه وسلم وأشد في معناه

إذا دنت المنازل زاد شوق * فلع العين دون الحجر شهر

ولاسيما إذا بدت الغيام * فرج الطرف دون الشهر عام

وقوله و أعظم ما يكون الشوق يوما * إذا دنت الغيام من الغيام

(رواه البخاري * وعنه) أى عن أنس (أن النبي صلى الله عليه وسلم طلع) أى ظهر (له أحد فقال هذا جبل يعينا ونجيه) قيل محبة النبي فجماد أعجابه وسكون النفس اليه والمؤانة به لما يرى فيه من نفع ومحبة الجماد للحى مجاز عن كونه نافعا إياه مادام مانعا عنه وبين ما يؤذيه قال الخطابي يريد أهل أحد من الشهداء والإحياء حوالبه وقال مجيب السنة الأولى أجراؤه على ظاهره ولا ينكر وصف الجمادات بحب الأنبياء والأبياء وأهل الطاعة كما تحت الأسطوانة على مفارقتها حتى سمع القوم حينها كما أخبر أن حجرا بمكة كان يسلم عليه قبل الوحي وقال الطيبي رحمه الله لا ينكر أن يكون جبل أحد وجميع أجزاء المدينة كانت تحبه وتحن إلى لقاءه حال مفارقتها (اللهم إن إبراهيم حرم مكة) أى أظهر تحريمها (وإنى أحرم) أى أعظم (ما بين لآيتيها) أى طرق المدينة أو أحرم تغريب ما بينهما و تضييع ما فيهما من زينة البلد وليس المراد مثل تحريم مكة بالإجماع (متفق عليه * و عن سهل بن سعد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أحد جبل يعينا ونجيه) ولعل وجه تخصيصه بالذكر لتحركه به سرورا لما رقى عليه مع أصحابه الثلاثة فقال له أثبت أحد فانما عليك نبى و صديق وشهيدان (رواه البخاري) ورواه الترمذي عن أنس وأحمد والطبراني

✱ (الفصل الثاني) ✱ عن سليمان بن أبي عبدالله قال رأيت سعد بن أبي وقاص أخذ رجلا يصيد في حرم المدينة الذي حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم فسلبه ثيابه فجاء مواليه فلكموه فيه فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حرم هذا الحرم وقال من أخذ أحدا يصيد فيه فليسلبه فلا أورد عليكم طمعة أطمعنها رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكن ان شتمت دفعت اليكم ثمنه رواه أبو داود ✱ وعن صالح مولى لسعد ان سعدا وجد عبيدا من عبيد المدينة يقطعون من شجر المدينة فاخذ متاعهم وقال يعني لمواليهم سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى ان يقطع من شجر المدينة شيئا وقال من قطع منه شيئا فلن اخذه سلبه رواه أبو داود ✱ وعن الزبير قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان صيدوج وعضاها حرم

والضياء عن سويد بن عامر الانصاري وغيره ورواه الطبراني في الاوسط عن أبي عيسى بن جبير بسند ضعيف بلفظ أحد هذا جبل يعنينا ونجبه وانه على باب من أبواب الجنة وهذا غير جبل يعنينا ونجسه وانه على باب من أبواب النار وفي رواية للطبراني عن سهل بن سعد أحد ركن من أركان الجنة ✱ (الفصل الثاني) ✱ (عن سليمان بن أبي عبدالله) بالتكبير قال رأيت سعد بن أبي وقاص أخذ رجلا أي عبدا يصيد في حرم المدينة الذي حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم أي حده فسلبه ثيابه بدل اشتغال (فجاء مواليه فلكموه فيه) أي في شأن العبد ورد سلبه (فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حرم هذا الحرم) قال الطيبي رحمه الله دل على انه اعتد ان تحريمها كتحريم مكة اه لا يظهر وجه دلالة لا من لفظ التحريم ولا من أخذ السلب فان التغريم بمعنى التعظيم والحرم بمعنى المحترم المعظم و ان أخذ السلب ينافي كون تحريمها كتحريم مكة فانه ليس في حرم مكة سلب الثياب في جزاء العقاب اجماعا مع انه في ذلك مخالف لجمهور الصحابة (وقال) أي النبي صلى الله عليه وسلم (من أخذ أحدا يصيد فيه فليسلبه) هذا آخر الحديث وقد تقدم الجواب عنه (فلا اورد عليكم طمعة) أي بالضم أي رزقا (أطمعنها رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي عينه ولا أبالي (ولكن ان شتمت دفعت اليكم ثمنه) أي تبرها قاله الطيبي رحمه الله أو احتياطا للاختلاف فيه (رواه أبو داود ✱ وعن صالح مولى لسعد) صحابه عن صالح عن مولى لسعد قال الشيخ الجزري هذا الحديث رواه عن صالح مولى التوأمة عن مولى لسعد ومولى سعد مجهول وصالح موثق روى له أبو داود والترمذي وابن ماجه قال أبو حاتم ليس بالقوي وقال أحمد صالح الحديث اه فعلى هذا أسقط لفظة عن من قلم تساخ المشكاة أو وقع سهو من المصنف قال ميرك ويؤيد ما قاله الشيخ ان من صنف في أسماء رجال الكتب لم يذكر لسعد مولى يقال له صالح والله تعالى أعلم (ان سعدا وجد عبيدا من عبيد المدينة يقطعون من شجر المدينة) أي من بعض أشجارها (فاخذ متاعهم) أي ثيابهم (وقال يعني لمواليهم) تفسير من الراوى عنه (سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى ان يقطع من شجر المدينة) أي بعض أشجارها (شيئا وقال) أي النبي صلى الله عليه وسلم (من قطع منه) أي من شجرها (شيئا فلن) أي للذي (أخذه) أي القاطع (سلبه) أي ما عليه من الثياب (رواه أبو داود ✱ وعن الزبير قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان صيدوج) يفتح الواو وتشديد الجيم في النهاية موضع بناحية الطائف وفي التماموس اسم واد بالطائف لا يلد به وغلط الجوهرى وهو ما بين جبل المحرق والاحمديين ومنه آخر ومائة وطأها الله بوج يريد غزوة حنين لا الطائف وغلط الجوهرى وحنين واد قبل وج وأما غزوة الطائف فلم يكن فيها قتال (وعضاها) أي أشجار شوكة (حرم) بكسر فسكون قال السيد جمال الدين حرم وحرام لفتان كحل وحلال قلت وقرئ بهما قوله تعالى وحرام على قرية أهلكتها

محرم لله رواه أبو داود وقال محيي السنة وج ذكروا أنها من ناحية الطائف وقال الخطابي أنه بدل أنها
 * وعن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من استطاع أن يموت بالمدينة فليمت بها فاني
 أشفع لمن يموت بها رواه أحمد والترمذي. وقال هذا حديث حسن صحيح غريب استنادا

أنهم لا يرجعون (محرم) تأكيد لحرم (الله) متعلق بمحرم أي لأمره أو لأجل أوليائه إذ روى أنه
 حرمه على سبيل الحمى لأفراس الغزاة قال الطيبي رحمه الله يحتمل أن يكون ذلك التحريم في وقت
 مخصوص ثم نسخ ذكر الشافعي رحمه الله أنه لا يصاد فيه ولا يقطع شجره ولم يذكر فيه ضمانا
 وفي معناه النقيض أي بالنون وتقدم نقل شرح السنة وحاصله ما يوافق مذهبنا من أن النقيض حياه
 صلى الله عليه وسلم لأجل الصدقة ونعم الجزية وقد اتفقوا على حل صيده وقطع نباته لأن المقصود منه
 منع الكلال من العامة ولا يجوز بيع النقيض ولا بيع شئ من أشجاره كالموقوفين قال شارح يجوز أن
 يكون التحريم على سبيل الحرمة والتعظيم له ليصير حمى للمسلمين أي مرعى لأفراس المجاهدين
 لا يرعاها غيرها وفي بعض الشروح أنه عليه الصلاة والسلام كان يريد غزوة الطائف فاعلمه الله أنه
 سيكون معه الجرم الغفير فرأى ذلك التحريم ليرتقى به المسلمون (رواه أبو داود) قال ميرك
 حديث الزبير رواه أبو داود وفيه قصة وفي سننه عهد بن سنان الطائفي وأبوه وقد مثل أبو حاتم
 عن عهد قال ليس بالقوي وفي حديثه نظر وذكره البخاري في تاريخه وذكر له هذا الحديث وقال
 لم يتابع عليه وذكره مسلم أيضا وقال لم يصح حديثه وكذا قال ابن حبان اه وبهذا يتبين عدم
 صحة الاستدلال بهذا الحديث على حكم عظيم مشتمل على تحريم (وقال محيي السنة) أي صاحب
 المصابيح في شرح السنة (وج ذكروا) أي العلماء (أنها من ناحية الطائف) قال ابن حجر رحمه الله
 الظاهر أن الإضافة لبيان أي ناحية هي الطائف فيلزم منه أن جميع الطائف حرم ولا أظن أن أحدا
 قال به مع أنه مخالف لما سبق من أقوال الثوريين وناقض لقوله أيضا في بيان سبب جملة حرما أنه
 جاء في وجه تسمية الطائف أن جبريل اطلع تلك الأرض من أهل الشام ثم حملها على جناحه وأتى
 بها مكة فطاف بها بالبيت سبعا ثم وضعها ثمة ولا بعد أن الله حرم قطعة من تلك الأرض ليتذكر
 سبب تحريمها فيستريح تعظيم الطائف جميعها ولم يحرم كله لأن فيه مشقة على الناس لشدة احتياجهم
 إلى نباته وصيد اه ولا يخفى ما فيه من المناقضة وكذا المعارضة بما في تحريم مكة أجماعا
 وتحريم المدينة عندهم إذا المشقة عامة بل في الحرمين الشريفين أكثر فتدبر (وقال الخطابي) أي
 في معالم السنن (أنه) بفتح الهمزة (بدل أنها) وهو أمر سهل لأن التذكير باعتبار الموضع
 والتأنيث باعتبار البقعة * (وعن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من استطاع أن
 يموت بالمدينة) أي يقيم بها حتى يدركه الموت ثمة (فليمت بها) أي فليقم بها حتى يموت بها
 (فاني أشفع لمن يموت بها) أي في محوسبات المعاصي ورفع درجات الطيبين والمعنى شفاعتي
 مخصوصة بأهلها لم توجد لمن لم يمت بها ولذا قيل الأفضل لمن كبر عمره أو ظهر أمره بكشف
 ونحوه من قرب أجله أن يسكن المدينة ليموت فيها وما يؤيده قول عمر اللهم أرزقني شهادة في
 سبيلك واجعل موتي قبل رسولك (رواه أحمد والترمذي وقال هذا حديث حسن صحيح غريب
 استنادا) وليس هذا صريحا في أنضلية المدينة على مكة مطلقا إذ قد يكون في المفضل مزية على
 الناضل من حيثة وتلك بسبب تفضيل بقعة البيع على الصجون اما لكونه تربة أكثر الصحابة
 الكرام أو لقرب نجيمه عليه الصلاة والسلام ولا يعد أن يراد به المهاجرون فإنه ثم لهم الموت

★ وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم آخر قرية من قرى الاسلام خرابا المدينة رواه الترمذى وقال هذا حديث حسن غريب ★ وعن جرير بن عبدالله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله أوحى الى اى هؤلاء الثلاثة نزلت في دار هجرتك المدينة ألبحريين أو قنسرين رواه الترمذى (الفصل الثالث) ★ عن أبي بكر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يدخل المدينة رعب المسيح الدجال لها يومئذ سبعة أبواب على كل باب ملكان رواه البخارى ★ وعن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اللهم اجعل بالمدينة ضعفي ما جعلت بمكة من البركة متفق عليه ★ وعن رجل من آل الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من زارني متعمدا

بمكة كما قرر في محله ★ (و عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم آخر قرية من قرى الاسلام خرابا المدينة) خبر وآخر مبتدأ ويجوز عكسه وفيه إشارة الى ان عمارة الاسلام منوطة بعمارته وهذا ببركة وجوده فيها صلى الله عليه وسلم (رواه الترمذى وقال هذا حديث حسن غريب) وعن جرير ابن عبدالله (أى البجلي (عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله أوحى الى اى هؤلاء الثلاثة) منصوب على الظرفية لقوله (نزلت) أى للإقامة بها والاحتيطان فيها وقدم عليه للاستفهام ذكره ابن حجر وأغرب في قوله كذا قاله شارح وهو عجيب لانها هنا ليست استفهامية كما هو واضح اه والعطف في كلامه للاح (فهي دار هجرتك المدينة) بالجر على البدلية من الثلاثة (أو البحريين) وهو موضع مشهور الى الآن وقيل موضع بين بصرة و عمان وقيل بلاد معروفة باليمن وقال الطيبي رحمه الله جزيرة بحر عمان (أو قنسرين) بكسر القاف وفتح النون الاولى الشدد وبكسر بلد بالشام وفي بعض النسخ ضبط المدينة بالنصب فيكون بتقدير أعنى وفي أخرى برفعها على تقدير هي وفي البحريين لغات تقيمت وقنسرين غير منصرف (رواه الترمذى) وهو مشكل فان التي رأها وهو بمكة انها دار هجرته وأمر بالهجرة اليها هي المدينة كما في الأحاديث التي أصح من هذا وقد يجمع بانه أوحى اليه بالتخيير بين تلك الثلاثة ثم عين له احداها وهي أفضلها

★ (الفصل الثالث) ★ (عن أبي بكر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يدخل المدينة رعب المسيح الدجال) يضم الراء وسكون العين ويضم أى خوفه (لها) أى لسورها (يومئذ سبعة أبواب) أى طرق واقتاب (على كل باب ملكان) أى اثنان أو نوعان يمينا وشمالا يحفظان (رواه البخارى) ★ وعن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اللهم اجعل بالمدينة ضعفي ما جعلت بمكة من البركة (أى مثليه في الاقوات وهو لايتانى كون مكة أفضل منها باعتبار سباعفة الحسنات فان الاول ارتفاعا حسي دنيوي والثاني أخروي معنوي قال الطيبي رحمه الله يوافق ما تقدم قوله بمثل ما دعاك بمكة ومثله معه (متفق عليه) ★ وعن رجل من آل الخطاب (يفتح الخاء المعجمة وتشديد الطاء على ما في النسخ وكتب ميرك على الهامش آل حاطب بالخاء المعجمة وكسر الطاء ووضع عليه الظاهر وكتب تحته كذا في الترغيب للحنزلى (عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من زارني متعمدا) أى لا يقصد غير زيارتي من الامور التي تقصد في اتيان المدينة من التجارة وغيرها والمعنى لا يكون مشوبا بسبعة و رياء وأغراض فاسدة بل يكون عن احتساب وإخلاص ثواب وعن بعض العارفين انه حج ولم يزرها وقال أنجد للزيارة فكانه أخذ بظاهر اللفظ وبقية العلماء وسائر الرءاء نظروا الى خلاصة المعنى ولهذا استحب لزائر ان ينوي زيارة المسجد الشريف النبوي ومقبرة البقيع وقبور الشهداء وسائر المشاهد اذ لا تفتنى بين العبادات والامور الدينية أما ترى انه قد يؤدي ركعتين

كان في جوارى يوم القيامة ومن سكن المدينة وصبر على بلائها كنت له شهيدا و شفيعا يوم القيامة
و من مات في أحد الحرمين بعثه الله من الآمنين يوم القيامة * وعن ابن عمر مرفوعا من حج
فزار قبري بعد موتى كان كمن زارني في حياتي رواهنا البيهقي في شعب الإيمان * وعن يحيى بن
سعيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان جالسا وقبر يعفر بالمدينة فاطلع رجل في القبر فقال بش مضجع
المؤمن فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بئسما قلت قال الرجل اني لم أرد هذا إنما أردت القتل في سبيل
الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا مثل القتل في سبيل الله ما على الأرض بقعة أحب إلي من أن يكون قبري بها منها

بنيات مختلفة كشكر الوضوء وتحية المسجد وسنة أو فرض وهذا أحد معاني قوله صلى الله عليه وسلم
نية المؤمن خير من عمله ومال ابن الهمام رحمه الله إلى قول الماروف وقال الأولى تجريد النية للزيارة
ثم إن حصل له إذا قدم زيارة المسجد أو يستفتح فضل الله سبحانه في مرة أخرى ينويها فيها لأن في
ذلك زيادة تعظيمه صلى الله عليه وسلم (كان في جوارى) بكسر الجيم أى في مجاورتي أو محافظتي
(يوم القيامة ومن سكن المدينة) أى أقام أو استوطن بها (وصبر على بلائها) من حرها ونقيق
عيشها ولتنة من يسكنها من الروافض التي فيها تظلم ما كان يقع للمعبدة من مناقبها (كنت
له شهيدا) أى لطاعته (وشفيعا) لمعبديه (يوم القيامة) . ويحتمل أن تكون الواو بمعنى أو
(ومن بات في أحد الحرمين) أى مؤمنا (بعثه الله من الآمنين) أى من الفرع الأكبر أو من كل
كدورة (يوم القيامة) * وعن ابن عمر مرفوعا من حج فزار قبري بعد موتى (الناء التعنبيه دالة
على أن الانسب أن تكون الزيارة بعد الحج كما هو مقتضى القواعد الشرعية من تقديم الفرض
على السنة وقد روى الحسن عن أبي حنيفة تفصيلا حسنا وهو أنه إن كان الحج فرضا فالأحسن لحاج
أن يبدأ بالحج ثم يثنى بالزيارة وإن بدأ بالزيارة جاز وإن كان الحج نفلا فهو بالخيار فيبدأ بإيهما
شاه ه والإظهار أن الابتداء بالحج أولى لاطلاق الحديث ولتقديم حق الله على حقه صلى الله عليه وسلم
ولذا تقدم تحية المسجد النبوي على زيارة المشهد المصطفوي (كان كمن زارني في حياتي) لأنه
صلى الله عليه وسلم حتى يبرزق ويستمد منه المدد المطلق (رواهنا) أى الحديثين السابقين (البيهقي في
شعب الإيمان) والأحاديث في هذا الباب كثيرة وفضائل الزيارة شهيرة ومن أنكرها إنما أنكر
ما فيها من بدع تكهرة غالبيتها كبيرة وقد بسط الكلام في غير هذا المقام به يتم نظام الحرام
* (وعن يحيى بن سعيد) تابعي جليل (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان جالسا) أى في المقبرة
(وقبر يعفر بالمدينة فاطلع) بتشديد الطاء أى نظر (رجل في القبر فقال بش مضجع المؤمن
يفتح الجيم مرقده ودفنه قال الطبري رحمه الله أى هذا القبر يعنى المخصوص بالنم محذوف والمعنى
كأن المؤمن يضع بعد موته في مثل هذا المكان ليس محمودا (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
بئس ما قلت) أى حيث أطلعت النعم على مضجع المؤمن مع أن قبره روضة من رياض الجنة (قال
الرجل اني لم أرد هذا) أى هذا المعنى أو هذا الإطلاق (وإنما أردت القتل في سبيل الله) أى له
أو أردت أن الشهادة في سبيل الله أفضل من الموت على الفرائض (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم)
تقريرا لمراده (لا مثل القتل) بالنصب أى ليس شئ مثل القتل (في سبيل الله) ثم ذكر فضيلة من
يموت ويدفن في المدينة سوله يكون بشهادة أو غيرها وقال (ما على الأرض بقعة أحب إلي من أن يكون
بالرفح وقيل بالنصب (أن يكون قبري بها) أى بتلك البقعة (منها) أى من المدينة
(ثلاث مرات) ظرف لجميع القول الثاني أو لفصل الثاني من الكلام وقد أجمع العلماء على أن الموت

ثلاث مرات رواء مالك مرسلًا * وعن ابن عباس قال قال عمر بن الخطاب سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يوادى العتيق يقول أتاني الليلة آت من ربي فقال صل في هذا الوادي المبارك وقل عمرة في حجة وفي رواية وقل عبرة وحجة رواء البخاري

بالمدينة أفضل بعد اختلافهم إن المجاورة بمكة أفضل أو بالمدينة أكمل ولهذا كان من دعاء عمر رضي الله عنه اللهم ارزقني شهادة في سبيلك واجعل موتى يولد رسولك وقال الطبري رحمه الله معناه أني ما أردت أن القبر يشمضج المؤمن مطلقا بل أردت أن موت المؤمن في الغربة شهيدا خير من موته في فراشه وبلده وأجاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله لا مثل القتل أي ليس الموت بالمدينة مثل القتل في سبيل الله أي البوت في الغربة بل هو أفضل وأكمل فوضع قوله ما على الأرض بقية الخ موضع قوله بل هو أفضل وأكمل فإذا لا بمعنى ليس واسمه محذوف والقتل خبره اه وهو بظاهره يخالف ما عليه الأجماع من أن الشهادة في سبيل الله أفضل من مجرد الموت بالمدينة بل تقدم في الحديث ما يدل على أن الموت في الغربة أفضل من الموت بالمدينة فتكون الفضيلة الكاسلة أن يجمع له ثواب الغربة والشهادة بالدفن بالمدينة والله تعالى أعلم (رواه مالك مرسلًا) لأنه روى عن يحيى بن سعيد الأنصاري المدني وهو من أكابر التابعين سمع أنس بن مالك والسائب بن يزيد وخلق سواهما وروى عنه هشام ابن عروة ومالك بن أنس وشعبة والثوري وابن عيينة وابن المبارك رحمهم الله وغيرهم ذكره المؤلف وإذا حذف التابعي ذكر الصحابي يسمى الحديث مرسلًا وليس فيه دلالة على أنفضلية المدينة بل لأنفضلية البقعة المكيكة وقد قام الأجماع على أنها أفضل من مكة بل من الكعبة بل من العرش الأعظم والله تعالى أعلم * (وعن ابن عباس قال قال عمر بن الخطاب سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو) أي النبي صلى الله عليه وسلم (يوادى العتيق) محل قريب من ذي الحليفة ذكره ابن حجر رحمه الله وفي القاموس موضع بالمدينة موضع آخر في غيرها وفي النهاية واد بالمدينة وموضع قريب من ذات عرق (يقول أتاني الليلة من ربي آت) أي جاعني البارحة تلك من عنده (فقال صل في هذا الوادي المبارك وقل عمرة) بالرفع أي حسبت (في حجة) وفي نسخة بالنصب قال الطبري رحمه الله أي أحسب صلاتك هذه واعد لها بعمره داخله في حجة والقول يستعمل في جميع الأفعال كما مر ويحتل أن يقال المعنى صل في هذا الوادي المبارك للإحرام وقارن بين العمرة والحج اه وهذا احتمال بعيد جدا لأن رؤيا الأنبياء وحى وحق ولم يثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه أحرم بالعمرة منه فضلا أن يجمع بينهما فالصواب في معناه أن ثواب الصلاة فيه يعدل ثواب عمرة في ضمن حجة وفيه إشارة إلى أن العمرة إذا كانت مقرونة في الحجة بأن يكون سفرهما واحدا خير من العمرة المفردة ويمكن أن يكون في معنى مع ويدل عليه قوله (وفي رواية وقل عمرة وحجة) بالرفع أي صلاة فيه لعمرة وحجة فهو تشبيه بليغ والنصب على نزع الخافض وهو من باب التشبيه لاحاق الناقص بالكمال مبالغة وجه فضيلة الصلاة في ذلك المقام مفوض إلى صاحب الشريعة عليه الصلاة والسلام والظاهر أن هذا من خصوصيات حاله في ذلك المقام وكأنه أراد من الله تعجيل العمرة وحجة الإسلام فقبل له صل فإن الصلاة معراج الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ولك في مقابقتها ثواب العمرة والحج بيتك على وجه التمام ويدل على ما قلنا أنه لم يثبت عن أحد من الصحابة الكرام وعلماء الأئمة من المشاهد العظام التي يزورها الخواص والعوام ثم رأيت الفارسي ذكر في مذكراته أنه قال محمد بن جرير الطبري في تهذيب الأخبار أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يستمتا

✱ (كتاب البيوع) ✱

لأنه قال لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما سقت الهدى ولجعلتها عمرة ولا كان مفردا لأن الهدى كان معه واجبا كما قال وذلك لا يكون إلا لقارن ولأن الروايات الصحيحة قد كثرت بأنه لم يبيها جميعا فكان من زاد أولى قال ووجه الاختلاف أنه صلى الله عليه وسلم لما عقد أحراره جعل يلى تارة بالحج وتارة بالعمرة وتارة بهما جميعا لعله أن يتبين واحد منهما وهو في ذلك كله يقصد الحج ويطلب كيفية العمل حتى نزل عليه جبريل عليه الصلاة والسلام في وادي المتيق فقال له قل عمرة في حجة فانكشف الظاه وتبين المطلوب اه وفيه نظر من وجوه منها أن وجوب الهدى لم يمنع كونه مفردا بل يمنع نسخ الحج بالعمرة إذ مقتضاء الخروج من الأحرار وقد قال تعالى ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله ومنها أن قوله لعله أن يتبين معلول إذ لا تصح النية مع التردد في الكيفية على أنه قد أمر عليه الصلاة والسلام بالحج وقد أتى بالعمرة مرارا فهو عليه الصلاة والسلام إما أن نوى بهما أولا أو نوى الحج ثم أدخل العمرة عملا بقوله تعالى وأتوا الحج والعمرة لله على قراءة وأتوا ومنها أن وادي المتيق قريب المدينة اتفاقا وأحراره عليه الصلاة والسلام كان في ذى الحليفة أجمعا فالتحقق ما تقدم والله سبحانه وتعالى أعلم ثم لما كان هذا الوادي بقرى المدينة وما حولها يدخل في فضلها ذكره المصنف في هذا الباب والله تعالى أعلم بالصواب (رواه البخاري)

✱ (كتاب البيوع) ✱

قال الأزهري يقول العرب بيع بمعنى بيعت ما كنت ملكته وبيع بمعنى اشتريت وكذلك شريت بالمعنيين لأن الثمن والشئ كل منهما مبيع وقال ابن الهمام عرف أن مشروعات الشارع منقسمة إلى حقوق الله تعالى خالصة وحقوق العباد خالصة وما اجتمع فيه الحظان وحقه تعالى غالب وما اجتمعا فيه وحقوق العباد غالبه فحقوقه تعالى عبادات وعقوبات وكفارات فابتدأ المصنف بحقوق الله تعالى الخالصة حتى أتى على آخر أنواعها ثم شرع في حقوق العباد وهي المعاملات ثم البيع مصدر فقد يراد به المفعول فيجمع باعتباره كجمع المبيع وقد يراد به المعنى وهو الأصل فجمعه باعتباره أنواعه فإن البيع يكون سلما وهو بيع الدين بالدين والبعن وقلبه وهو البيع الطائى وصرلما وهو بيع الثمن بالثمن ومقايضة وهو بيع البعن بالبعن وبخيار وسجلا والثن ومرابعة وتولية ووضعية وغير ذلك والبيع من الأضداد يقال باعه إذا أخرج البعن عن ملكه إليه وباعه إذا اشتراه ويمتد بنفسه وبالعرف يقال باع زيد الثوب وباعه منه وأما مفهومه لغة وشرعا فقال فخر الإسلام البيع لغة مبادلة المال بالمال وكذا في الشرع لكن زيد فيه قيد التراشق وشرعية البيع بالكتاب وهو قوله تعالى وأدل الله البيع والسنة وهي قوله عليه الصلاة والسلام يا معشر النصارى ان بيعكم هذا يضره البغو والكذب فثبوه بالصدقة وبعث عليه الصلاة والسلام والناس يتبايعون فقررهم عليه والإجماع منعقد عليه وسبب شرعيته تعلق البقاء المعلوم فيه لله تعالى على وجه جليل وذلك أن الإنسان لو استل بائنه بعض حاجاته من حرث الأرض ثم يذر القمح وخذته وحرأته وحصده ودرأسته ثم تدرته ثم تنظفنه وطحنه يده وعجنه لم يقدر على مثل ذلك وفي الكتاب والصوف لسه و بناء ما يضل من الحر والبرد الى غير ذلك فلا بد من أن تدفع الحاجة الى أن يشتري شيئا و يشتري مزاوله شئ فلو لم يشرع البيع سببا لتتليك في البلى لاحتاج الى أن يؤخذ على التقلب والمقاهرة أو السؤال والشحادة أو يصبر حتى يموت وفي كل منها ما لا يغنى من الفساد وفي الثاني من الذل

★ (باب) الكسب و طلب الحلال

★ (الفصل الأول) عن المقدام بن معدى كرب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أكل أحد طعاما قط خيرا من أن يأكل من عمل يديه وإن نبي الله داود عليه السلام كان يأكل من عمل يديه رواه البخارى ★ وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الله طيب لا يقبل إلا طيبا

و الصغار ما لا يقدر عليه كل أحد و يزرى بصاحبه فكان في شريعته بقاء المكلفين المحتاجين و دفع حاجاتهم على النظام الحسن

★ (باب الكسب) ★

أى تبين فضله و تعيين طيبه و خبيثه (و طاب الحلال) أى واجتناب الحرام الذى من لوازمه و كونه فرضا بعد الفرض أو قبله و الثانى أظهر لقوله تعالى كلوا من الطيبات و اعملوا الصالحات
★ (الفصل الأول) ★ (عن المقدام) يكسر الميم (ابن معدى كرب) بفتح الواحدة (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أكل أحد طعاما قط) بفتح القاف و تشديد الطاء أى أبدا (خيرا) أى أفضل أو أحل أو أطيب (من أن يأكل من عمل يديه) بالثنية لأن غالب المزاوله بهما (و إن نبي الله داود عليه الصلاة والسلام) و هو بالنصب على أنه بدل أو عطف بيان و خص بالذكر لتعليم الله تعالى إياه قال الله تعالى و علمناه صنعة لبوس لكم (كان يأكل من عمل يديه) قال المظهر فيه تحريض على الكسب الحلال فإنه يتضمن فوائد كثيرة منها إيصال النفع الى المكسب باخذ الأجرة إن كان العمل لغيره و بحصول الزيادة على رأس المال إن كان العمل تجارة و منها إيصال النفع الى الناس نتيجة أسبابهم من حول ثيابهم و خياطتهم و نحوهما مما يحصل بالسعى كفرس الأشجار و زرع الآلات و الثمار و منها أن يشتغل الكسب به فيسلم عن البطالة و اللهو و منها كسر النفس به فيقل طغيانها و مرحها و منها أن يتعفف عن ذل السؤال و الاحتياج الى الغير و شرط المكسب أن لا يعتمد الرزق من الكسب بل من الله الكريم الرزاق ذى القوة المتين ثم في قوله و إن نبي الله الخ تأكيد للتحريض و تقرير له يعنى الاكتساب من سنن الأنبياء فإن نبي الله داود كان يعمل السرد و يبيعهم لقوته فاستناب به و روى أن داود عليه الصلاة والسلام كان في خلافته يتجسس الناس في أسره و يسأل من لا يعرفه كيف سيرة داود فيكم فيبحث الله ملكا في صورة إنسان فتقدم اليه داود فسأله فقال نعم الرجل داود إلا أنه يأكل من بيت المال فسأل داود به أن يفنيه عن بيت المال فعلمه الله صنعة الدروع و يصنع كل درع بأربعة آلاف درهم و قيل كان يعمل كل يوم درعا و يبيعه بستة آلاف درهم فيوفى الذين على نفسه و عياله و يتصدق بأربعة آلاف درهم على قراء بني اسرائيل ثم الكسب بقدر الكفاية واجب لنفسه و عياله عند عامة العلماء و ما زاد عليه فهو مباح إذا لم يرد به الفخر و التكاثر و قيل الاشتغال به مكروه و إنما الجواب على كل أحد أن يشتغل بمادة ربه لقوله تعالى و ما خلقت الجن و الإنس إلا ليعبدون قلنا المراد بالعبادة المعرفة و هى لائق الكسب و لكن كانت على حقيقتها فالمراد بها المفروضة و هى أيضا غير متافية له لأنها لا تستغرق الأوقات (رواه البخارى ★) و عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الله طيب (أى منزعه عن انتفاص العيوب و متصف بالكمالات من النعوت) لا يقبل (أى من الصدقات و نحوها) من الأعمال (الأطيبا) أى منزها عن العيوب الشرعية و الإغراض الفاسدة فى النية قال القاضى رحمه الله الطيب ضد الخبيث فإذا وصف به تعالى أريد به أنه منزعه عن التناقص مقدس

وان الله أمر المؤمنين بما أمر به المرسلين فقال يا أيها الرسل كلوا من الطيبات واعملوا صالحا
وقال تعالى يا أيها الذين آمنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم ثم ذكر الرجل يطيل السفر أشعث أغبر
يمد يده إلى السماء يا رب يا رب ومطعمه حرام ومشربه حرام وملبسه حرام وغذى بالحرام

عن الآفات وإذا وصف به العبد مطلقا أريد به أنه المتعبر عن رذائل الأخلاق وقبائح
الأعمال والمتحلي باعداد ذلك وإذا وصف به الأموال أريد به كونه حلالا من خيار الأموال
ومعنى الحديث أنه تعالى منزّه عن العيوب فلا يتعلل ولا يتنبى أن يقترب إليه إلا بما
يناسبه في هذا المعنى وهو خيار أموالكم الحلال كما قال تعالى لن تبالوا البر حتى تنفقوا معا تحبون
(وان الله أمر المؤمنين بما أمر به المرسلين) ما موصولة والمراد بها أكل الحلال وتحسين
الأموال (فقال) ابتدأه بما ختم به رعاية لتقديم المرسلين وتقديمهم على المؤمنين وجودا ورتبة
(يا أيها الرسل كلوا من الطيبات واعملوا صالحا) آخره أني بما تعملون علوم وهذا النداء خطاب
لجميع الأنبياء لا على أنهم خطبوا بذلك دفعة واحدة لأنهم أرسلوا في أزمنة مختلفة بل على أن كلامهم
خوّل به في زمانه ويمكن أن يكون هذا النداء يوم الميثاق لخصوص الأنبياء أو باعتبار أنه تعالى
ليس عنده صياح ولا أسماء وفيه تنبيه نبيه على أن إباحة الطيبات شرع قديم واعتراض على الرهبانية
في رفضهم اللذات وإيماء إلى أن أكل الطبيب مورث للعمل الصالح وهو ما يقترب به إلى الله تعالى
(وقال يا أيها الذين آمنوا كلوا) الأمر للإباحة أو للوجوب كما لو أنشرف على الهلاك أو لتندب
كمواصفة الضيف والامتناعة به على الطاعة (من طيبات ما رزقناكم) أي حالاته أو مستلذاته وتتمته
واشكروا لله أن كنتم إياه تعبدون وفيه إشارة إلى أن الله تعالى خلق الأشياء كلها لعباده كما قال
هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعا وأنه خلق عبده لعرفته وطاعته كما قال تعالى وما خلقت
البحر والأنس إلا ليعبدون ما أريد منهم من رزق وما أريد أن يطعمون (ثم ذكر) أي الرسول صلى الله
عليه وسلم (الرجل) بالنصب على المفعولية وفي نسخة بالرفع على أنه مبتدأ وما بعده خبره والجملة في محل
النصب للمفعولية (يطيل السفر) أي زمانه ويكثر مباشرته في العبادات كاللحج والعمرة والجهاد
وتعلم العلم وسائر وجوه الخيرات (أشعث أغبر) حالان متداخلان أو مترادفان وكذا قوله (يمد يده)
أي ماذا يديه رافعا بهما (إلى السماء) لأنها قبلة الدعاء قائلا مكررا (يا رب يا رب) فيه إشارة إلى أن
الدعاء بلفظ الرب مؤثر في الإجابة لا لئذانه بالاعتراف بأن وجوده فائق عن تربيته وأحسانه وجوده
وامتنانه ولذا قال جعفر الصادق من حربه أمر قتال خمس مرات ربنا نجاه الله مما يخاف وأعطاه
ما أراد لأن الله تعالى حكى عنهم في آل عمران أنهم قالوا خمساً لهم ربهم (ومطعمه) مصدر ميمي بمعنى مفعول
أواسم مكان أو زمان طعامه (حرام) والجملة حال أيضا وكذا قوله (ومشربه حرام وملبسه حرام
وغذى) بضم الغين وكسر الذال المتعجمة المخففة كذا ضبطه النووي رحمه الله وفي نسخ المصاحف
وقعت مقيدة بالتشديد كذا ذكره الطيبي رحمه الله وهو كذلك في بعض نسخ المشكاة والمعنى ربي
(بالحرام) أي من صغره إلى كبره قال الأشرف ذكر قوله وغذى بالحرام بعد قوله ومطعمه حرام
إما لأنه لا يلزم من كون المطعم حراما التغذية به وإما تنبيها به على استواء حاله أعني كونه منفقا
في حال كبره ومنفقا عليه في حال صغره في وصول الحرام إلى باطنه قاتشا بقوله مطعمه حرام إلى حال
كبره وقوله وغذى بالحرام إلى حال صغره وهذا دل على أن لا ترتيب في الواو وذعب المظهر
إلى الوجه الثاني ورجح الطيبي رحمه الله الوجه الأول ولا منع من الجمع فيكون إشارة إلى أن عدم

فأني يستجاب لذلك رواه مسلم * وعنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يأتي على الناس زمان لا يبالي المرء ما أخذ منه أمن الحلال أم من الحرام رواه البخاري

اجابة الدعوة انما هو لكونه مصرا على تلبس الحرام والله تعالى أعلم بالحرام قال الاشرف يطيل محله نصب صفة للرجل لان جنس المرفة بمنزلة النكرة كقوله * ولقد أمر على التيمم بسجتي * قلت وكقولك تعالى كمثل الحمار يحمل اسفارا قال الطيبي رحمه الله قوله ثم ذكر الرجل يريد الراوى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عقب كلامه بذكر الرجل الموصوف استبعادا ان الله تعالى يقبل دعاء آكل الحرام لبغضه الحرام وبعد مناسبتة عن جنابه الاقدس فاقول فعله على الرجل ونصبه ولو حتى لفظ الرسول صلى الله عليه وسلم رفع الرجل بالابتداء والخبر يطيل وقوله أشعث وأغبر حالان مرادفتان من فاعل يمد أى يمد يديه قائلا يا رب وقوله ومطعمه ومشربه وغذى حال من فاعل قائلا وكل هذه الحالات دالة على غاية استحقاق الداعي للاجابة ودلت تلك الغيبة على أن الصارف قوى والعاجز مانع شديد اه وفي قوله وكل هذه الحالات توسع لخروج مطعمه الخ فانها حالات دالة على استحقاق الداعي عدم الاجابة كما قال (فأني) أى فكيف أو لمن أين والاستغناء للاستبعاد من أن (يستجاب لذلك) أى لذلك الرجل أو لاجل ما ذكر من حال الرجل قال الاشرف رحمه الله وفيه ايذان بان حل الطعام والمشرب مما تتوقف عليه اجابة الدعاء ولذا قيل ان للدعاء جناحين أكل الحلال وصدق المقال قال التوربشتي رحمه الله تعالى أراد بالرجل الحاج الذى أثر فيه السفر وأخذ منه الجهد وأصابه الشعث وعلاه النبرة لطفى يدعو الله على هذه الحالة وعنده انهما من مظان الاجابة فلا يستجاب له ولا يمسأه وسأله لانه ملتبس بالحرام صارف النفقة من غير حلها قال الطيبي رحمه الله فاذا كان حال الحاج الذى هو في سبيل الله هذا لما بال غيره وفي معناه أمر المجاهد في سبيل الله لقوله صلى الله عليه وسلم طوبى لعبد أخذ بعنان فرسه في سبيل الله أشعث رأسه مغبرة قدماه اه واعلم ان طيب الطعام له خاصية عظيمة وتأكيد استمداده لقبول أنوار المعرفة وذلك لان بناء الامر بعد حفظ السنة ومجانبة كل صاحب يفسد الوقت وكل سبب يفتن القلب على صون اليد عن الحرام والشبهة وأقله أن يعتز بما حرمه فتوى العلماء وهو ورع العامة ثم يمتنع عما يتطرق اليه احتمال التحريم وان أفتى المفتى بجهله وهو ورع الصالحين ثم ترك ما لا بأس به مخافة ما فيه بأس وهو ورع المتقين ثم الحذر عن كل ما لا يبراد تناوله القوة على طاعة الله أو يتطرق الى بعض أسبابه معصية أو كراهة وهو ورع الصديقين هذا واعلم ان في هذا الزمان لا يوجد الحلال في كثير من الاحوال فليكتف السالك من غيره بما يحفظ روعا لئلا يموت جوعا قال بعض الظرفاء

يقول لى الجهول بشير علم * دع المال الحرام وكن فقوا

فلما لم أجد ما لاحلال * ولم آكل حراما مت جوعا

لكن يجب أن يراعى درجات الحرام والشبهة فهما وجد ما يكون أقرب الى الحلال لا يتناول مما يكون أبعد منه حتى قال بعض المشايخ المضطر اذا وجد غنما ميتا فلا يأكل من الحمار الميت و اذا وجد الحمار فلا يتناول من الكلب و اذا وجد الكلب لا يقرب من الخنزير ولا يتبني أن يساوى بين الاشياء كسفهها للفتها حيث يقولون الحلال ما حل بنا والحرام ما حرم منا (رواه مسلم * وعنه) أى عن أبي هريرة (قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يأتي على الناس زمان لا يبالي المرء) أى فيه (ما أخذ منه) أى من أهل الزمان (أمن الحلال) أى هو (أم من الحرام) قضير منه راجع الى الزمان

✽ وعن النعمان بشر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الحلال بين والحرام بين وبينهما مشتبهات لا يعلمهن كثير من الناس فمن اتقى الشبهات استبرأ لدينه

بتدبير المضايق وما أريد به المال وإنما أبهم ليشمل أنواع المأخوذ من الصدقة والهبة وغيرها قبل الضمير في منه ضمير شئ غير مذكورة هبة والمال به المراد به هذا الحديث برواية أخرى وفيها لفظ المال يعنى لايبالي بما أخذ من المال وبما يحصل له من المال احلال هو أم حرام لالتفاوت بينهما ذكره ميرك وقال الطيبي رحمه الله يجوز أن تكون ما موصولة أو موصوفة والضمير المجزور راجع اليها ومن زائدة على مذهب الاخفش وما منصوب على نزع الخافض أى لايبالي بما أخذ من المال ولم متصلة ومتعلق من محذوف والهبة قد سلب عنها معنى الاستفهام وجردت لسمي الاستواء فقوله من الحلال أخذ أم من الحرام في موضع الابتداء ولايبالي خبر مقدم يعنى الأخذ من الحلال ومن الحرام مستوعده ولايبالي بأيهما أخذ ولايلفت الى الفرق بين الحلال والحرام كقوله تعالى سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم أى سواء عليهم انذارك وعدمه (رواء البخارى ✽ وعن النعمان) بضم النون (ابن بشر) قال المصنف لابييه صحبة (قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الحلال بين) بتشديد الياء المكسورة أى واضح لايتخفى حله بان ورد نص على حله أو مهد أصل يمكن استخراج الجزليات منه كقوله تعالى خلق لكم ما فى الارض جميعا فان اللام للنفع فلم ان الاصل فى الاشياء الحل الا أن يكون فيه مضرة (والحرام بين) أى ظاهر لايتخفى حرمة بان ورد نص على حرمة كالفواحش والمحارم وما فيه حد وعقوبة والميتة والدم ولحم الخنزير ونحوها أو مهد ما يستخرج منه نحو كل مسكر حرام (وبينهما مشتبهات) بكسر الموحدة أى أمور متبسة غير مبينة لكونها ذات جهة الى كل من الحلال والحرام (لايعلمهن) أى حقيقتين (كثير من الناس) لتعارض الامارتين وقليل منهم وهم المجتهدون والراسخون فى العلم يعلمون ذلك بقوة ترجيح إحدى الملامتين فى شرح السنة جملة الشبهات المعارضة فى الامور قسمان أحدهما ما لا يعرف له اصل فى التحليل والتحریم فالورع تركه والثانى أن يكون له اصل فى التحليل والتحریم فعليه التمسك بالاصل ولايتحرف عنه الايتين علم قال النووي رحمه الله اتفق العلماء على عزم موقع هذا الحديث وكثرة فوائده فانه أحد الأحاديث التى عليها مدار الاسلام قيل هى ثلاث حديث الأعمال بالنيات وحديث من حسن اسلام المرء تركه ما لايمينه وهذا الحديث وسبب عظم موقعه انه صلى الله عليه وسلم نبه فيه على صلاح الطعام والشرب والملبس وغيرها بان يكون حلالا وارشد الى معرفة الحلال بان أوضح ذلك بضرر المثل بالجمى و أم ذلك بيان منبع المصالح والفساد ومعدنها فقوله الحلال بين الخ معناه ان الاشياء ثلاثة أقسام حلال بين كالخبز والفواكه وغير ذلك من المطعومات وكذلك الكلام والنظر والنكاح والمشي وغير ذلك من التبرعات وحرام بين كالخمر والخنزير والميتة والدم المسفوح وكذلك الزنا والكذب والغيبة والتمية والنظر الى الأمرد وإلى الأجنبية و أشباه ذلك والمتشابه هو الذى يحتمل الأمرين فاشتبه على الناظر بأيهما يلحق واليه أشار بقوله لايعلمهن كثير من الناس وفيه انه يعلمها قليل من العلماء الراسخين بنص أوقياس أو استصحاب أو غير ذلك فاذا تردد الشئ بين الحل والحرم ولم يكن فيه نص أو إجماع اجتهد فيه المجتهد فالحق باحدهما بالدليل الشرعى فاذا ألحقه به صار حلالا أو حراما فاذا فقد هذه الدلائل فالورع تركه لانه داخل فى قوله (فمن اتقى الشبهات) أى اجتنبها (استبرأ) أى بالغ فى البراءة واحصل البراءة بالصيانة (لدينه) من الذم

و عرضه و من وقع في الشبهات وقع في الحرام كالراعي يرعى حول الحمى يوشك أن يرتع فيه ألا وإن لكل ملك حمى ألا وإن حمى الله محارمه ألا وإن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله وإذا فسدت فسد الجسد كله

الشرعى (و عرضه) من كلام الطاعن و للعلماء فيه ثلاثة مذاهب و الظاهر انه مخرج على الخلاف المعروف في حكم الأشياء قبل ورود الشرع و الاصح أنه لا يحكم بحل و لاحرمه و لا اباحة لان التكليف عند أهل الحق لا يثبت الا بالشرع و الثانى ان حكمه التحريم و الثالث الاباحة (و من وقع في الشبهات) أى هجم عليها و تخطى خططيها و لم يتوقف دونها (وقع في الحرام) قال التوربشتى الوقوع في الشئ السقوط فيه و كل سقوط شديد يعبر عنه بذلك قال النووي رحمه الله يحتل وجهين أحدهما أن من يكثر تعاطى الشبهات يصادف الحرام و ان لم يعمده و قد بآثم بذلك اذا قصر في التحرى و الثانى أنه يعتاد التساهل و يترن عليه و يجسر على شبهة ثم شبهة أغلظ منها و هلم جرا الى أن يقع في الحرام عمدا و هذا معنى قولهم المعاصى تسوق الى الكفر (كالراعي) ضرب مثل و فالذاته تجلية المعانى المعقولة بصور المحسوسات لزيادة الكشف و له شأن عجيب في ابراز الحقائق و رفع الاستار عن وجوه الدقائق و لذا كثر في القرآن و الحديث و المعنى حال من وقع في الشبهات حيث يخاف عليه أنه يقع في المحرمات كحال الراعى أى الراعى (يرعى) صفة الراعى لانه في المعنى كالنكره و يحتمل أن يكون حالا (حول الحمى) بكسر المهملة و فتح ميم مخففة و هو الرعى الذى يحميه السلطان من أن يرتع منه غير رعاة دوابه و هذا الميم غير جائز الا للنبى صلى الله عليه وسلم لقوله لاحمى الله و رسوله (يوشك) أى يقرب و يسرع (أن يرتع فيه) أى في نفس الحمى بناء على تساهله في المحافظة و جرائته على الرعى و عدم الفرق بينه و بين غيره فيستحق عقاب الملك و في بعض الروايات بلفظ أن يقع فيه و في لفظ أن يواقعه فالراعى يكون متعمدا بمعنى من يرعى الغنم و الابل و نحوهما (ألا) مركبة من همزة الاستنهام و حرف النفي لاعطاء معنى التنبيه على تحقق ما بعدها (و ان لكل ملك) أى على ما كان عليه الجاهلية أو اخبار عما يكون عليه ظلمة الاسلامية (حمى) يمنع الناس عنه و يعاقبون عليه و الاظهر أن الواو هي الابتدائية التي تسمى النعاة الاستنافية الدالة على انقطاع ما بعدها عما قبلها في الجمل كما ذكره صاحب المغنى و التحقيق انها عاطفة لما يفهم من لفظه الا انه و من قوله أن لكل ملك أحق بهذا التأويل صح العطف اذ عطف المفرد على الجملة لايصح الا باعتبار أن يتضمن المفرد معنى الفعل كما حقق في قوله تعالى فاتقوا الاصاح و جعل الليل سكنا (ألا و ان حمى الله محارمه) و هي أنواع المعاصى فمن دخله بارتكاب شئ منها استحق العقوبة عليها فمنها ما لا يفتر و هو الشرك ومنها ما يكون تحت المشيئة و الكل مغفور بالتوبة و العاصل أنه شبه المحارم من حيث انها ممنوعة التبسط فيها بحمى السلطان و لما كان النوع و التهتك مما يستتبع ميلان القلب الى الصلاح و الفساد فيه على ذلك بقوله (ألا و ان في الجسد مضغة) و هي قطعة من اللحم قدر ما يمشغ و يحى القلب بها لانها قطعة من الجسد قال العلماء المراد تصغير القلب بالنسبة الى باقى الجسد مع أن صلاح الجسد و فساده تابعان له (اذا صلحت) بفتح اللام و ضمها و الاول أفصح أى اذا تنورت بالایمان و المرغان و الايمان (صلح الجسد) أى أعضائه (كله) بالاعمال و الاخلاق و الاحوال (و اذا فسدت) بفتح السين و قيل بضمها أيضا أى اذا تلفت و أظلمت بالوجود و الشك و الكفران (فسد الجسد كله) أى بالنجور و العصيان فعل المكلف

ألا وهي القلب متفقيه

أن يقبل عليها و يمنعها عن الانهماك في الشهوات حتى لا يبادر الى الشبهات ولا يستعمل جوارحه باتتراف المحرمات (الأوهي) أي المخيفة الموصوفة (القلب) فهو كالملك والأعضاء كالرعية فاهم الأمور مراعاته فان صدر عنه ارادة صالحة تحرك الجسد حركة صالحة وبالعكس وهذا معنى ما قيل الناس على دين ملوكهم والثناء بترشح بما فيه والقلب لغة صرف الشئ الى عكسه ومنه القلب سمي به لكثرة نقله كما أشار اليه حديث أن القلوب بين أصبعين من أصابع الرحمن يقلبها كيف يشاء وفي حديث آخر مثل القلب كريحشة بارض فلاة تقلبها الرياح ظهرا لبطن ولهذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكثر أن يقول يا مقلب القلوب ثبت قلبي على دينك وقد قال الشاعر

قد سمي القلب قلبا من نقله ★ فاحذر على القلب من قلب وتحويل

وله ظاهر وهو المخفة الصنوبرية المودعة في التجويف الأيسر من الصدر وهو محل الناطية الإنسانية ولذا نسب اليه الصلاح والفساد وباطن وهو الناطية النورانية الربانية العالمة التي هي مهبط الأنوار الالهية وبها يكون الإنسان انسانا وبها يستعد لامتنال الأوامر والنواهي وبها صلاح البدن وفساده وهي خلاصة تولدت من الروح الروحاني ويعبر عنها بالنفس الناطقة قال تعالى ونفس وباسواها والروح قال عز وجل قل الروح من امر ربي وهو مقر الإيمان أولئك كتب في قلوبهم الإيمان كما أن الصدر محل السلام فمن شرح الله صدره للإسلام والقواد مقر المشاهدة ما كذب النؤاد ما رأى واللب مقام التوحيد انما يتذكر أولوا الألباب الذين خرجوا من قشر الوجود المجازي وبقا بلب الوجود الحقيقي لكن معرفته كما هي متعذرة والأشارة الى حقيقتها على أرباب العقائقي متمصرة هذا وفي الحديث إشارة الى أن صلاح الجسد انما هو بأن يتغذى بالحلل فيصفو ويتأثر القلب بصفائه ويتنور فينعكس نوره الى الجسد فيصدر منه الأعمال الصالحة وهو المعنى بصلاحها وإذا تغذى بالحرام يصير مرتعا للشيطان والنفس فيتكدر ويتكدر القلب فيظلم وتنعكس ظلمته الى البدن فلا يصدر منه إلا المعاصي وهو المراد بفسادها هذا زيادة كلام بعض المحققين وخلاصة تحقيق بعض المدققين وفي شرح السنة هذا الحديث أصل في الورع وهو أن ما اشبه أمره في التحليل والتحرير ولا يعرف له أصل متقدم فالورع أن يتركه ويحتميه فانه اذ لم يتركه واستمر عليه واعتاده جرد ذلك الى الوقوع في الحرام فلو وجد في بيته شئ لا يدرى هل هو له أو لغيره فالورع أن يحتميه ولا عليه أن تناوله لانه في يده ويدخل في هذا الباب معاملة من في ماله شبهة أو خالطه ربا فالأولى أن يحترز عنها ويتركها ولا يحكم بفسادها ما لم يتيقن أن عينه حرام فان النبي صلى الله عليه وسلم رهن درعه من يهودي بشعر أخذه لقوت أهله مع أنهم يربون في معاملاتهم ويستحلون أثمان الضمور وروى عن علي رضي الله عنه انه قال لاتسأل السلاطين فان أعطوك من غير مسئلة فاقبل منهم فانهم يصيبون من الحلال أكثر مما يعطونك وروى عن ابن سيرين أن ابن عمر رضي الله عنه كان يأخذ جوائز السلطان وكان القاسم بن هذ و ابن سيرين وابن المسيب لم يقبلوا جوائز السلطان قتيلا لأن المسيب قال قد رددها من هو خير مني على من هو خير منه قال أبو حماد عبد الغزالي رحمه الله أن السلاطين في زماننا هذا ظلمة قلما يأخذون شئ على وجهه بحقه فلاتحل معاملتهم ولا معاملة من يتعلق بهم حتى القاضى ولا التجارة التي في الأسواق التي بنوها بغير حق والورع اجتناب الربط

✽ وعن رافع بن خديج قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ثمن الكلب خبيث ومهر البهي خبيث وكسب الحجام خبيث ✽ ورواه مسلم ✽ وعن أبي مسعود الأنصاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن ثمن الكلب ومهر البهي وحلوان الكاهن متفق عليه

والمدارس والقناطر التي يتوها بالاموال الفصوبة التي لا يعلم مالها وروى ابن الاثير في كتاب المناقب عن ابن شهاب قال كنت ليلة مع سفيان الثوري فرائ ناراً من بعيد فقال ما هذا قلت نار صاحب الشرطة فقال اذهب بنا في طريق آخر لانه يستضيء بنارهم قلت وما أنسب قوله تعالى ولا تركنوا الى الذين ظلموا فتمسكم النار (متفق عليه ✽) وعن رافع بن خديج قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ثمن الكلب خبيث (استدل به الشافعي رحمه الله على ان بيع الكلب معلما كان أو غيره غير جائز وجوزه أبو حنيفة وأجاب عن الحديث بان لفظ الخبيث لا يدل على الحرمة لما في الخبر وكسب الحجام خبيث مع انه ليس بجرام اتفاقا فقله خبيث أي ليس بطيب فهو مكروه لا حرام واطلاق الحديث عليه باعتبار حصوله بادن المكاسب (ومهر البهي) بتشديد الياء وهو قول في الاصل بمعنى الفاعلة من بقت المرأة بفاء بالكسر اذا زنت ومنه قوله تعالى ولا تكرهوا نكياتكم على البقاء والمعنى مهر الزانية (خبيث) أي حرام اجماعا لانها تأخذ عوضا عن الزنا المحرم وسيلة الحرام حرام وسماه مهرا مجازا لانه في مقابلة البضع (وكسب الحجام خبيث) أي مكروه لدنائه قال القاضي الخبيث في الاصل ما يكره لردائه وخسته ويستعمل للحرام من حيث كرهه الشارع واسترذله كما يستعمل الطيب للحلال قال تعالى ولا تبدلوا الخبيث بالطيب أي الحرام بالحلال ولما كان مهر الزانية وهو ما تأخذ عوضا عن الزنا حراما كان الغيب المسند اليه بمعنى الحرام وكسب الحجام لما لم يكن حراما لانه صلى الله عليه وسلم احتجتم وأعطى الحجام أجره كان المراد من المسند اليه الثاني وأما نهي بيع الكلب فمن صححه كالحنفية فسه بالدناءة ومن لم يصححه كصاحبنا فسه بانه حرام (ورواه مسلم ✽) وعن أبي مسعود الأنصاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن ثمن الكلب) هو محمول عندنا على ما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم حين أسر قتله رجل باربعين درهما وقضى في كلب ماشية بكبش ذكره ابن الملك وقال الطيبي رحمه الله الجمهور على انه لا يصح بيعه وأن لا قيمة على متلفه سواء كان معلما أولا وسواء كان يجوز اقتناؤه أم لا وأجاز أبو حنيفة رحمه الله بيع الكلب الذي فيه منفعة وأوجب القيمة على متلفه وعن مالك رحمه الله روايات الاولى لا يجوز البيع وتجب القيمة والثانية كقول أبي حنيفة رحمه الله والثالثة كقول الجمهور (ومهر البهي) سبق بيانه (وحلوان الكاهن) بضم الحاء المهملة وسكون اللام ما يعطاه على كهنته قال الهروي أصله من الحلالة شبه المعطى بالشئ العلوي من حيث انه يأخذ سهلا بلا كلفة ومشقة والكاهن هو الذي يتعاطى الاخبار عن الكائنات في المستقبل ويُدعى معرفة الاسرار وكانت في العرب كهنة يدعون أنهم يعرفون كثيرا من الامور الكائنة ويزعمون ان لهم تامة من الجن تلقى اليهم الاخبار ومنهم من يدعى انه يدرك الامور بفهم أعطيه ومنهم من زعم انه يعرف الامور بقدمات وأسباب يستدل بهما على مواقعها كالشئ يسرق فيعرف المظنون به للسرقة ومنهم المرأة بالزانية فيعرف من صاحبها ونحو ذلك ومنهم من يسمى المعنجم كاهنا حيث انه يخبر عن الامور كاتيان المطر ومجيء الوباء وظهور القتال وطلوع نحر أو سعيد وأشال ذلك وحديث النبي عن اتيان الكاهن يشتمل على النهي عن هؤلاء كلهم

✱ وعن أبي جحيفة أن النبي صلى الله عليه وسلم نهي عن ثمن الدم و ثمن الكلب و كسب البغي ولعن أكل الربا وموكله والواشمة والمستوشمة والمصور روه البخاري ✱ وعن جابر أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول عام الفتح وهو بمكة أن الله ورسوله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والاصنام فقبل يا رسول الله أوليت شعور الميتة فانه تطلعي بها السفن ويدفن بها الجلود ويستصبح بها الناس فقال لا هو حرام

وعلى النهي عن تصديقهم والرجوع الى قولهم (متفق عليه ✱ وعن أبي جحيفة) مصغرا بتقديم الجيم (أن النبي صلى الله عليه وسلم نهي عن ثمن الدم) في شرح السنة يبع الدم لا يجوز لانه نجس وحمل بعضهم فيه عن ثمن الدم على أجر الحجام وجعله نهي لتزيه (وثن الكلب) وقد سر بيانه (و كسب البغي) أي مكسوبا (ولعن) أي النبي صلى الله عليه وسلم (أكل الربا) أي أخذه (وموكله) بالهزم ويدل واو أي معطيه ومطعمه لانها اشتركا في الفعل وان كان أحدهما مقتطعا والآخر مستضمنا (والواشمة) أي المرأة التي تشم في النهاية الوشم ان يفرض الجلد بآلة ثم يعيش بكحل أو نيل فيزوق أو يغضر (والمستوشمة) أي التي يفعل ذلك بها وإنما نهي عنه لانه من فعل النساق والجهال ولانه تغير خلق الله وفي الروضة لوشق موضعا من بدنه وجعل فيه وعاء أو وشم يده أو غيرها فانه نجس عند الغرض وفي تعليق القراء انه يزال الوشم بالعلاج فان لم يكن إلا بالجراح لا يبرح ولا اثم عليه بعد التوبة (والمصور) اراد به الذي يصور صور الحيوان دون من يصور صور الاشجار والنبات لان الاصنام التي كانت تعبد كانت على صور الحيوانات قال الخطابي يدخل في النهي كل صورة مصورة في رق أو قرطاس مما يكون المقصود منه الصورة وكان الرق تيماله فاما الصور المصورة في الاواني والقصاص فانها تتبع لتلك الظروف بمنزلة الصور المصورة على جدران البيوت والسقوف وفي الانماط والستور فبمعناها صحيح (رواه البخاري ✱ وعن جابر انه سمع النبي) وفي نسخة صحيحة رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول عام الفتح وهو بمكة قال الطيبى قوله وهو بمكة بعد قوله عام الفتح نحو قولهم رأيته بمنى وأخذته يدي اه وهو غير صحيح كما لا يخفى لانه لا يلزم في قوله عام الفتح أن يكون بمكة لاحتمال ان يكون بالمدينة أو غيرها في ذلك العام نعم المقصود منهما تحقيق السماع وتقريره (ان الله) أي بالحقيقة (و رسوله) أي بالمجاز والتبعية (حرم بيع الخمر) أو المراد ان الله تعالى يئن في كتابه حرمة الخمر وجعلها رجسا وحرم بيعها ورسوله أيضا يئن حرمتها في أحاديثه وكذا معنى قوله (والميتة والخنزير والاصنام) أي وان كانت من ذهب أو فضة وقال الطيبى رحمه الله وذكر الله تعالى قبل ذكر رسوله صلى الله عليه وسلم توطئة لذكره ايذانا بان تحريم الرسول يبع المذكورات لتحريم الله تعالى لانه رسوله وخليفته (فقبل يا رسول الله رأيته) أي أنجبرني (شعور الميتة) أي حكمها (فانها) أي شعورها أو الضمير للقبية ويؤيده ما في نسخة صحيحة فانه بالتذكير على ان الضمير للشان (تطلعي بها السفن) بضمين جمع السفينة أي اختابها (ويدفن) بتشديد الدال وفي نسخة تشديدا لها (بها الجلود ويستصبح) بكسر الموحدة أي ينور (بها الناس) المصباح أو يوتهم والمراد بالطلب المستفاد من السفن انهم لشدة احتياجهم الى ذلك التنوير يسمون في تحصيلها ما يمكن ويجوز كون السفن لجبرد التاكيد (فقال لا) أي لا يجوز ذلك (هو) أي الانضاع (حرآم) أي منوع قال الطيبى رحمه الله الضمير المرفوع واجع الى مقدار بعد كلمة الاستخبار وكلمة لا رد لذلك المقدر وهو يحتمل أمرين أحدهما أخبرني أهل

ثم قال عند ذلك قاتل الله اليهود إن الله لما حرم شحومها أجملوه ثم باعوه فأكفوا ثمنه متفق عليه
 * وعن عمر بن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قاتل الله اليهود حرمت عليهم الشحوم فاجملوها فباعوها
 متفق عليه * وعن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن ثمن الكلب والسور ورواه مسلم

انتفاع شحوم الميتة والثاني هو المراد قال النووي رحمه الله معنى قوله لا هو حرام لاتبعوها
 فإن بيعها حرام فالضحية في هو يهود إلى البيع لا الانتفاع وهذا هو الصحيح عند الشافعي وأصحابه
 وعند الجمهور لا يجوز الانتفاع به في شيء من ذلك أصلاً لعموم النهي إلا ما خص وهو
 الجبل المدبوع فالصحيح من مذهبن جواز الانتفاع بالأدهان المنجسة من الخارج كالزيت والسمن
 وغيرهما بالاستصباح ونحوه بأن يجعل الزيت صابوناً أو يطعم العسل المتنجس النحل والدبنة
 والكلاب (١) والطعام والدواب وأجاز أبو حنيفة رحمه الله وأصحابه بيع الزيت النجس إذا بينه قال
 العلماء وفي عموم تحريم بيع الميتة أنه يرم بيع جثة الكافر المقتول وفي الحديث إن نوافل
 المنزوي يقتل يوم الخندق فبذل الكفار في جسده عشرة آلاف درهم فلم يقبلها النبي صلى الله عليه وسلم
 (ثم قال) أي النبي صلى الله عليه وسلم (عند ذلك) ما ذكر من قول القائل أرايت الخ (قاتل الله
 اليهود) أي أهلهم ولعنهم ويحتمل أخباراً ودعاء وهو من باب عاقبت الص قال القاضي رحمه
 الله أي عاداهم وقيل تقتلهم فأخرج في سورة المقابلة (إن الله لما حرم شحومها) بصيغة الأفراد في
 نسخ المشكاة وقال في المفاتيح قوله شحومها أي بصيغة التثنية الضمير يعود إلى غير مذكور
 والمراد منه البقر والغنم كما في قوله تعالى ومن البقر والغنم حرمتنا عليهم شحومها وروى شحومها
 فالضمير يعود إلى كل واحدة والبقر والغنم اسم جنس يجوز تأنيثه باعتبار المعنى (أجملوه) بالجمع
 أي اذابوه والضمير راجع إلى الشحوم على تأويل المذکور ذكره الطيبي رحمه الله والأظهر أنه
 راجع إلى الشحم المفهوم من الشحوم قال الطيبي رحمه الله ويجوز أن يرجع إلى ما هو في معنى
 الشحوم إذ لو قيل حرم شحومها لم يخل بالمعنى فهو نحو قوله تعالى فأصدق وأكن له وفي النهاية
 جملة الشحم وأجملته أذبه وفي القاموس جعل الشحم أذابه كاجمله واجتمعه فقول الطيبي رحمه
 الله جعلت أفصح من أجملت ليس من الجمل والصحيح أنهما فصيحان بل الأجمل أن يقال إن أجمل
 أبلغ لأفاده المبالغة لأن زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى فالمعنى أنهم بالغوا في هذا الفعل
 واستمروا عليه ولم ينتهوا عنه (ثم باعوه) أي صورة ولا فهو باطل حقيقة (فاكفوا ثمنه) فيه
 زيادة توبيخ وفي شرح السنة فيه دليل على بطلان كل حيلة تحتال للتوصل إلى حرمه وأنه لا يتغير حكمه
 بتغير هيئاته وتبدل اسمه (متفق عليه) * وعن عمر رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 قاتل الله اليهود حرمت عليهم الشحوم فاجملوها (بالتخفيف أي اذابوها بالنار ليزول عنها اسم
 الشحم ويصير ودكاً) (فباعوها متفق عليه) * وعن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن ثمن
 الكلب (والسور) بتشديد السين المكسورة والنون المفتوحة وهو الهر في شرح السنة هذا محمول
 على ما لا ينفق أو على أنه نهي تنزيه لكي يعتاد الناس هبته وأعارته والسماحة به كما هو الغالب
 فإن كان نافلاً وباعه صريح البيع وكان ثمنه حلالاً هذا مذهب الجمهور إلا ما حكى عن أبي هريرة
 وجماعة من التابعين رضوان الله تعالى عليهم أجمعين واحتجوا بالحديث وأما ما ذكره الخطابي
 وابن عبد البر أن الحديث ضعيف فليس كما قالوا بل هو صحيح (رواه مسلم) وغيره وقول ابن عبد البر
 أنه لم يروه عن أبي الزبير غير حماد بن سلمة غلط لأن مسلماً قد رواه في صحيحه عن معقل بن عدي أنه

★ وعن أنس قال حجج أبو طيبة رسول الله صلى الله عليه وسلم فامر له بصاع من تمر و أمر أهله أن يصفقوا عنه من خراجة متفق عليه

★ (الفصل الثاني) ★ عن عائشة قالت قال النبي صلى الله عليه وسلم إن أطيب ما أكلتم من كسبكم وإن أولادكم من كسبكم رواه الترمذى والنسائى وابن ماجه وفى رواية أبى داود والدارمى إن أطيب ما أكل الرجل من كسبه وإن ولده من كسبه

عن أبى الزبير وهما ثقتان اهـ والحديث يؤيد مذهب أبى حنيفة وأصحابه فى تجويزهم بيع الكتاب لأن المناسبة بين المتعاطفين فى النهى توجب ذلك قال ابن الملك وكره بعض يبيع السور الأهل والوحشى بظاهر الحديث وحمله الاكثرون على الوحشى منها للعجز عن تسليمه فانه لو ربط لا ينتفع به لأن نفعه صيد النارة ولو لم يربط لربما ينفر فيضيق المال المصروف فى ثمنه ★ (وعن أنس قال حجج أبو طيبة) يفتح مهمله فسكون تحته ثم باه موحدة عيـد لبني يافعة واسمه نافع أو دينار أو مسيرة أقوال (رسول الله صلى الله عليه وسلم فامر له بصاع من تمر و أمر أهله) أى ساداته (إن) يصفقوا عنه من خراجة (يفتح الخاء المعجمة أى شيأ مما وطفوا عليه من المقاطعة قال الطيبى رحمه الله فى الحديث جواز مخارجة العبد برضاه وهو أن يقول السيد لعبد اكسب واعطنى من كسبك كل يوم كذا والباقي لك فيقول العبد رضيت به وفيه إباحة نفس الحجابة وانها من أفضل الأدوية وإباحة التداوى وإباحة الأجرة على المعالجة للطبيب وفيه جواز الشفاعة بالتخفيف إلى أصحاب الحقوق والديون (متفق عليه)

★ (الفصل الثانى) ★ (عن عائشة رضى الله عنها قالت قال النبي صلى الله عليه وسلم إن أطيب ما أكلتم) أى أحله و ما موصولة أو موصولة أو مصبرية والمصدر بمعنى المفعول (من كسبكم) أى العامل من وجهه الواصل من جهة صناعة أو تجارة أو زراعة (وإن أولادكم من كسبكم) أى من جملته لانهم حصلوا بواسطة تزويجكم فيجوز لكم أن تأكلوا من كسب أولادكم إذا كنتم محتاجين و إلا فلا إلا ان طابت به أنفسهم هكذا قرره علماءنا وقال الطيبى رحمه الله نفقة الوالدين على الولد واجبة إذا كانا محتاجين عاجزين عن السعى عند الشافعى وغيره لا يشترط ذلك (رواه الترمذى و النسائى وابن ماجه) وكذا البخارى فى تاريخه (وفى رواية أبى داود والدارمى إن أطيب ما أكل الرجل من كسبه وإن ولده من كسبه) قال الطيبى رحمه الله تسمية الولد بالكسب مجاز قال ابن الهمام روى ابن ماجه عن جابر بسند صحيح نص عليه ابن القطان والمنذرى إن رجلا قال يا رسول الله إنى لى مالا ولدا وأبى يريد أن يجتاح مالى قال أنت ومالك لايك وأخرج الطبرانى فى الأصغر والبيهقى فى دلائل النبوة عن جابر جاء رجل اليه صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله إن أبى يريد أن يأخذ ماله فقال عليه الصلاة والسلام ادعه ليه فلما جاء قال عليه الصلاة والسلام إن أبوك يزعم أنك تأخذ ماله فقال له هل لعماته أو قرباته أو لما أنفق على نفسه و عيالى قال فهبط جبريل عليه الصلاة والسلام فقال يا رسول الله إن الشيخ قال فى نفسه شعرا لم تسمعه أذناه فقال عليه الصلاة والسلام قلت فى نفسك شعرا لم تسمعه أذناك فهاتته فقال لانزال يزيدنا الله بك بصيرة و يقينا ثم أنشأ يقول
غذوتك مولودا و متكت يافعا ★ تعلم بما أجنى عليك و تنهل
إذا ليلة ضاقتك بالهجم لم أيت ★ لسقمك إلا سامرا أتمل
تخاف الورى نفسى عليك و انما ★ لتعلم أن الموت حتم موكل

★ وعن عبدالله بن مسعود عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يكسب عبد مال حرام فيتصدق منه فيقبل منه ولا ينفق منه فيبارك له فيه ولا يتركه خلف ظهره الا كان زاده الى النار ان الله لا يمحو السيئ بالسيئ ولكن يمحو السيئ بالخير ان الخبيث لا يمحو الخبيث رواه أحمد وكذا في شرح السنة ★ وعن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يدخل الجنة لحم ثبت من السحت

كافي أنا المطروق دونك بالذي ★ طرقت به دوقى فيعتاك تهمل فلما بلغت السن. والفاية. التي. ★ اليك مرا اما فيك قد كنت آمل جعلت جزائي غلظة و قفا ظلة. ★ كانك أنت. المنعم المتفضل فليتك إذ لم ترع حق أوقى ★ فعلت كما جاز. المجاور يفعل قال فيكي عليه الصلاة والسلام ثم أخذ يتليبه ابنه وقاله اذهب أنت ومالك لايك وروى حديث جابر الاول في طرق كثيرة ★ (وعن عبدالله بن مسعود عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يكسب عبد مال حرام فيتصدق منه) بالرفع عطف على يكسب وقوله (فينفق منه) بصيغة المجهول مرفوع أيضا عطف على فيتصدق يعني لا يوجد الكسب الحرام المستعقب للتصدق (قال القبول) وفي نسخة صحيحة فيقبل بالنصب قال الطيبي رحمه الله يحتمل النصب جوابا للنفق على تقدير ان أى فلا يكون اجتماع الكسب والتصدق سببا لقبول وقوله (ولا ينفق منه) بالرفع عطف على قوله فيتصدق على تقدير المعطوف لا الانسحاب وقوله (فيبارك له فيه) بصيغة المجهول منصوب على الجواب وكذا قوله (ولا يتركه) عطف على فيتصدق وقوله (خلف ظهره) كناية عن الموت (الا كان) أى المتروك أو ذلك الكسب الحرام (زاده) أى زوادته متبيا (الى النار) لانه لما عصى بجمع المال من وجه حرام ثم مات وتركه لورثته كان عليه اثمه الى يوم القيامة أى من كان سببا في ارتكاب غيره معصية حصل له ذلك الوعيد و زاده بزاى معجمة والتقدير حال كونه موصلا له الى النار وقال ابن الملك وروى بهملة من الرود مانعه عن الجنة و ملجئه الى النار قال الطيبي رحمه الله والحديث من التقسيم الحاضر لان من اكتسب المال اما ان يدخر للأخرة فيتصدق منه أولا والثاني اما ان ينفق على نفسه وعياله أولا والثاني هو ما يدخره لدنياه واغذاه كنزا لنفسه فينبى الله عليه وسلم ان الحرام لا يجدي به ولا ينفعه فيما قصده (ان الله لا يمحو السيئ بالسيئ) جملة مستأنفة لتعاقب عدم القبول والمعنى ان التصديق بالمال الحرام سيئة ولا يمحو الله الاعمال السيئات بالسيئات بل قال بعض علمائنا من تصديق بمال حرام ورجا الثواب كفر ولو عرف الفقير ودعا له كفر (ولكن يمحو السيئ بالخير) أى التصديق بالحلل وفيه إيماء الى قوله تعالى ان الحسنات يذهبن السيئات وهذه الجملة كلها مقدمة وقوطة لقوله (ان الخبيث لا يمحو الخبيث) أى النجس لا يطهر النجس بل الظهور يطهره وقال الطيبي رحمه الله أى المال الحرام لا يجدى البتة فغير عن عديم النفع بالخبيث (رواه أحمد وكذا في شرح السنة) أى لصاحب المصاييح. بإسناده ★ (وعن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يدخل الجنة) أى دخولا أوليا مع الناجين بل بعد عذاب بقدر أكله الحرام ما لم يعف عنه أولا يدخل منازلها العلية أو المراد ان لا يدخلها أبدا ان اعتقد حل الحرام وكان معلوما من الدين بالضرورة أو المراد به الزجر والتهديد والوعيد الشديد ولذا لم يقده بنوع من التقييد (لحم) أى صاحب لحم (ثبت من السحت) بضم السين والحاء وسكونها الحرام لانه يسحت البركة أى ينهبها وأسند عدم دخول الجنة الى اللعن لا الى صاحبه إشعارا بالعلية وانه خبيث

و كل لحم نبت من السحت كانت النار أولى به رواه أحمد والدارمي والبيهقي في شعب الإيمان
 * وعن الحسن بن علي قال حفظت من رسول الله صلى الله عليه وسلم دع ما يريك الى ما لا يريك
 فان الصدق طمأنينة وان الكذب روية رواه أحمد والترمذي والنسائي وروى الدارمي الفصل الاول

لا يصلح أن يدخل الطبيب لأن الغيث للغيث ولذا أتبعه بقوله (وكل لحم نبت من السحت كانت
 النار) وفي نسخة كان النار (أولى به) أي من الجنة لتظهره النار عن ذلك بأحراقها إياه وهذا
 على ظاهر الاستحقاق لما اذا تاب أو غفر له من غير توبة وأرضى غصونه أو نالته شفاعته شفيع فهو
 خارج من هذا الوعيد (رواه أحمد والدارمي والبيهقي في شعب الإيمان *) وعن الحسن بن علي قال
 حفظت من رسول الله صلى الله عليه وسلم أي بغير واسطة (دع) أي اترك (ما يريك) بفتح الياء وضمها
 والفتح أشهر والربب الشك وقيل هو الشك مع التهمة (إلى ما لا يريك) قال التورثي رحمه الله
 أي ما اعترض لك الشك فيه مقلبا عنه إلى ما لا شك فيه يقال دع ذلك إلى ذلك أي استبدله به اه
 والمعنى اترك ما شك فيه من الأقوال والأعمال انه منهي عنه أولا أوسنة أو بدعة واعتدل إلى ما
 لا تشك فيه منها والمقصود أن يبني المكلف أمره على اليقين البحت والتحقيق العرف ويكون على
 بصيرة في دينه (فان الصدق طمأنينة وان الكذب) بفتح الكف وكسر الذال وفي نسخة السيد
 ضبطه بكسر الكاف وسكون الذال والاول هو الاصلح الواقع في القرآن والثاني لغة وقد يقال انه
 اذا قول بالصدق فهو أولى لحسن الموازنة بينهما (روية) بكسر الزاء وفتحها قلل النفس
 وانظر إليها فان كون الأمر مشكوكا فيه مما يلقى له النفس وكونه صحيحا صادقا مما تطمئن
 له ومنه ربيب المنون أي ما يلقى النفس من حوادث الدهر وقيل الموت هذا وقد قال
 التورثي رحمه الله جاء هذا القول لمهدا لما تقدمه من الكلام ومعناه اذا وجدت نفسك ترتاب
 في الشيء فاتركه فان نفس المؤمن تطمئن إلى الصدق وترتاب من الكذب فارتباك في الشيء منبئ
 عن كونه باطلا أو مظنة الباطل فاحذره واطمئناك إلى الشيء مشعر بكوله حقا فاعتمسك به
 والصدق والكذب يستعملان في المقال والفعال وما يحق أو يطل من الاعتقاد وهذا الأمر مخصوص
 بذوي النفوس الشريفة النسبية الطاهرة من أوضار الذنوب وأوساخ الآثام اه وقال بعض العارفين
 معناه اذا كنت صحيح الخاطر طاهر الباطن مراقبا للغيث وتعرف لمة الحلك من لمة الشيطان
 والالهام من حديث النفس وكنت يمينا بين الحق والباطل بنور القراءة وصفاء القلب دع ما
 يريك من الاغلوطات والشبهات النفسانية والشرطانية إلى ما لا يريك ما ينزل بقلبك وعقلك
 وروحك من الانعام الالهية والعلم اللدني المطابق للكتاب والحديث النبوي وكما أن ترك
 ما يريك مأمور قترك ما يربب مأمور قترك ما يربب الغير مما يصعب على أنفهام العامة أولى كما
 أشار اليه الحسن بن علي كرم الله وجهه الأعلى

لأن لا تكتم من علمي جواهره * كيلا يرى الحق زوجهل فيفتنا

يارب جواهر علم لو أوح به * قليل لي أنت ممن يعبد الوثنا

ولا تلم زجبال مسلمون دني * يرون أقيح ما يأتونه حسنا

(رواه أحمد والترمذي والنسائي) أي الحديث بكمال (و روى الدارمي الفصل الاول) أي الجملة
 الأولى فقط وهي دع ما يريك وسماه فصلا لأن الأخير مفرع والاول مفرع عليه فصارا كالصليب
 من الكلام وان كان بينهما ارتباط تام وقال الترمذي حديث حسن صحيح * (وعن وإسفة) بكسر

✽ وعن وابصة بن معبد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا وابصة جئت تسأل عن البر والاثم قلت نعم قال فجمع أصابعه فضرب بها صدره وقال استفت نفسك قلبك ثلاثا البر ما اطأنت إليه النفس واطأان إليه القلب

الموحدة (ابن معبد) أى الاسدى أسلم سنة تسع كان كثير البكاه لا يملك دمعته (إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا وابصة جئت تسأل عن البر) بالكسر أى الاحسان وهو اسم جامع للخير كله ومنه قوله تعالى ولكن البر من اتقى (و الاثم) أى الذنب وحاصلها الشاعة والمعصية (فقلت نعم) وهذا من دلائل النبوة لانه أخبره عما أضمر قبل أن يتكلم به (قال) أى وابصة (فجمع) أى الثنى صلى الله تعالى عليه وسلم (أصابعه) أى أصابع يده (فضرب بها صدره) يحتل أن يرجع ضمير صدره إلى وابصة على طريق الالتفات وقد جزم به الطيبي ثم قال وقيل الضمير في صدره يعود إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد أوهمه قوله قال ويجوز أن يكون من كلام الراوى غير وابصة وهو أولى بسياق المعنى كما مر اه وقال ابن الملوك أى وضعها عليه ليبين أن القلب في الصدر يعنى بازائه فواجه من الشق الأيسر ويحصل له بمساسة اليد الكريمة النهى التام لفهم تلقى الكلام في ذلك المقام وقيل الضمير للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم اه فيكون نظير ما ورد من حديث أن التقوى ههنا والله تعالى أعلم (وقال استفت نفسك استفت قلبك) واقتصر التنويز رحمه الله على الثاني فكان الجمع بينهما للتأكيد أى اطلب الفتوى من قلبك لانه بلغ في سلوك طريق الكمال وطلب الوصول بين الوصال إلى مقام القلب وبيان ذلك أن سير الانسان إلى الحق إنما هو بالباطن وإن كان مع استعانة الظاهر لصعود الهيات البدنية إلى خير النفس والقلب وهبوط الهيات النفسانية والقلبية إلى الظاهر لملاقة بينهما واشتقاق الفتوى من الفتوى لانها جواب في حادثة أو أحداث حكم أو تقوية بشكل كذا في المقرب يعنى انه يلاحظ في الفتوى ما ينشئ عنه الفتوى من القوة والحدوث (ثلاثا) ظرف قال تأكيدا ومحتل أن يكون لقوله استفت فيكون بمنزلة تكرر الاستخارة (و البر ما اطأنت إليه النفس واطأان إليه القلب) قال القاضى رحمه الله المعنى ان الشئ إذا أشكل على السالك والنفس ولم يتيقن انه من أى القبيلين هو فليتأمل فيه ان كان من أهل الاجتهاد وليسأل المجتهدين ان كان من المقلدين فإن وجد ما يسكن إليه نفسه ويطمئن به قلبه وينشرح به صدره فليأخذ به وليعتز بنفسه والا فليدعه وليأخذ بما لا شبهة فيه ولا ريبه وهذا طريقة الورع والاحتياط وحاصله راجع إلى حديث الحسن بن علي رضي الله عنهما ولعله إنما عطف اطمئنان القلب على اطمئنان النفس للتقرير والتأكيد فان النفس إذا ترددت في أمر وتحوّرت فيه وزال عنها القرار استبح ذلك خفتان للقلب للعلاقة التي بينها وبين القلب الذى هو المتعلق الاول لها فتتزلزل العلاقة اليه من تلك الهيئة أثرا فيحدث فيه خفتان واضطراب ثم ربما يسرى هذا الاثر إلى سائر القوى فتجس بها الحلال والحرام فإذا زال ذلك عن النفس وحدث لها قرار وطمأنينة انعكس الامر وتبدلت الحال على ما لها من الفروع والاعضاء وقيل المعنى بهذا الاسر أرباب البصائر من أهل النظر والفكر المستقيمة وأصحاب الفراسدات من ذوى النفوس المرتاضة والقلوب السليمة فان نفوسهم بالطبع تميل إلى الخير وتنبو عن الشر فان الشئ ينحذب إلى ما يلائمه وينفر عما يخالفه ويكون ملهمة للصواب في أكثر الاحوال قال التوريشي رحمه الله وهذا القول وإن كان غير مستبعد فإن القول بحمله على العموم فيمن يحممهم كلمة التقوى وتحيط بهم دائرة الدين

✽ وعن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لمن الله الخمر وشاربها وساقياها وبائعها ومبتاعها وعاصرها ومعتصرها وحاملها والمحمولة اليه رواه أبو داود وابن ماجه ✽ وعن محبصة انه استأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم في أجرة الحجامة فيها فلم يزل يستأذنه حتى قال أعلفه فأنه يحكم وأطعمه رقيقك روله مالك والترمذى وأبو داود وابن ماجه ✽ وعن أبي هريرة قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ثمن الكلب وكسب الزمارة رواه في شرح السنة

أو زائدة في المفعول لتقوية (والمشتري له) بصيغة المفعول أى الذى اشترى له بالوكالة وكان الظاهر أن يقال والمشترة له لكن حذف التاء من المشتري له لغة على ما في التسهيل وغيره وعليه ✽ إثارة العقل مكسوف بطوع هوى ✽ ويحتمل أن يكون تذكير الخمر باعتبار مرادفها وهو الفکار أو الراح أو المدام أو باعتبار معناها وهو المشروب. وقيل تذكير الخمر لغة والعجب من الشراح انهم لم يهتموا بوجه ما مع انه هكذا مضبوط في النسخ المصححة والاصول المعتمدة قال الطيبي رحمه الله لمن من سعى فيها سعيا على ما عدد من العاصر والمعتصر وما أوردفها وإنما أطلب فيه ليستوعب من زاولها مزاولة ما باى وجه كان ومن باع العنب من العاصر وما أخذ ثمنه فهو أحق بالثمن وهؤلاء لما حرمت عليهم الخمر وباعوا ما هو أصل لها ممن علموا انه يتخذها خمر لا يبعد أن يكونوا ممن قيل فيهم قاتل الله اليهود حرمت عليهم الشحوم فجلوها وباعوها (رواه الترمذى وابن ماجه ✽ وعن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لمن الله الخمر) أى ذاتها لانها أم الخبائث مبالغة في التنفير عنها ويحتمل أن يكون المراد بها أكل ثمنها (وشاربها وساقياها) وأخر لتأخر مرتبته في الفعل (وبائعها ومبتاعها) أى مشتريها (وعاصرها ومعتصرها) وحاملها والمحمولة اليه رواه أبو داود وابن ماجه ✽ وعن محبصة (بتشديد التحتية المكسورة) انه استأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم في أجرة الحجامة (أى في أخذها أو أكلها) فنهاه (قال النووي هذا نهى تنزيه للارتفاع عن ذنبه الاكساب وللحث على مكارم الاخلاق ومعالي الامور ولو كان حراما لم يفرق فيه بين الحر والعبد فانه لا يجوز لسيد ان يطعم عبده ما لا يعل (فلم يزل يستأذنه) أى في ان يرخص له في أكلها فان أكثر الصحابة كانت لهم أرقاء كثيرون وانهم كانوا ياكلون من خراجهم ويعدون ذلك من أطيب المكاسب فلما سمع محبصة نهيه عن ذلك وشق ذلك عليه لاحتياجه الى أكل أجرة الحجامة تكرر في أن يرخص له في ذلك (حتى قال) صلى الله تعالى عليه وسلم (أعلفه) بهيمة وصل وكسر لام أى اطعم به العلف (فأنه يحكم) وهو الجمل الذى يسقى به الماء (وأطعمه رقيقك) أى عبيدك وامالك لان هذين ليس لهما شرف ينافيه دماء هذا الكسب بخلاف الحر وهذا ظاهر في حرمة على الحر والحديث صحيح لكن الاجماع على حل تناول الحر له فيحمل النبي على التنزيه كذا ذكره ابن الملك (رواه مالك والترمذى وأبو داود وابن ماجه ✽ وعن أبي هريرة قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ثمن الكلب وكسب الزمارة) بفتح الزاى وتشديد الميم أى الزانية لما من زمرت فلانا يكذا أى أغريته لانها تفرى الرجال على الناحشة وتولعهم بالاندام عليها أو من زمرت القرية أى ملأتها فالزانية تملأ رحمها بتطف شق أولانها تبشر زمرا من الناس كذا نقله ميرك عن زين العرب وبهذا يتدفع ما قال أبو عبيدة تفسيره في الحديث أنها الزانية ولم أسمع هذا الحرف الا فيه ولا أدري من أى شئ أخذ وقد نقل الهروي عن الأزمري انه قال يحتمل أن يكون نهى عن كسب المرأة المغنية يقال غناء زبير أى حسن ويقال زمر أى غنى

★ وعن أبي أمامة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تتبعوا الفتيات ولا تشتروهن ولا تملوهن وثمنهن حرام وفي مثل هذا أنزلت ومن الناس من يشتري لهو الحديث رواه أحمد والترمذي وابن ماجه وقال الترمذي هذا حديث غريب وعلى بن يزيد الراوي يضعف في الحديث وسند ذكر حديث جابر نهي عن أكل الهر في باب ما يحل أكله إن شاء الله تعالى

★ (الفصل الثالث) ★ عن عبيدة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

وزمر الرجل إذا زمر المزار فهو زمار ويقال للمرأة زامرة وقيل الزمارة التي تزمر بالنأي وهو حرام لأن النأي من صنيع شاري الخمر قال الطيبي رحمه الله ويحتمل أن يكون تسمية الزانية زمارة لأن الغالب على الزواني التي اشتهرن بذلك العمل الفاضح والتفذه حرفة كونهن مغنيات وذهب بعضهم إلى أن الصواب فيه تقديم الرأه المهمة على الزاوي وهي التي تؤسب بشفتيها وعينها والزواني يفعلن ذلك قال الشاعر رمزت إلى مغافة من بعلها ★ من غير أن يبدو هناك كلامها (رواه) أي صاحب المصابيح (في شرح المصابيح) أي بإسناده ★ (وعن أبي أمامة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تتبعوا الفتيات) بفتح الفاء وسكون التتبع (ولا تشتروهن) في الصحاح اللين الامة مغنية كانت أو غيرها قال التوربشتي وفي الحديث يراد بها المغنية لأنها إذا لم تكن مغنية فلا وجه للنهي عن بيعها وشرائها (ولا تملوهن) أي الفناء فأنها رقية الزنا (وثمنهن حرام) قيل لا يصح بيعهن لظاهر الحديث وقال القاضي النبهى مقصور على البيع والشراء لأجل التفتي وحرمة ثمنها دليل على فساد بيعها والجمهور صححوا بيعها والحديث مع ما فيه من الضعف لا يخلو في روايته مؤول بأن أخذ الثمن عليهن حرام كالأخذ ثمن العنب من النباذ لأنه اعانة وتوصل إلى حصول محرر لا لأن البيع غير صحيح اهـ ووافقه ابن الملك (وفي مثل هذا) أي الشراء لأجل الفناء (نزلت) وفي نسخة أنزلت (ومن الناس من يشتري لهو الحديث) أي يشتري الفناء والاصوات المحرمة التي تلهي عن ذكر الله قال الطيبي رحمه الله الإضافة فيه بمعنى من للبيان نحو جبة خز وباب ما ج أي يشتري اللهو من الحديث لأن اللهو يكون من الحديث ومن غيره والمراد بالحديث المنكر ليدخل فيه نحو السمر بالأساطير وبالاحاديث التي لا أصل لها والتحدث بالخرافات والمضاحيك والفناء وتعلم الموسيقى وما أشبه ذلك يعني من فضول الكلام نزلت في النضر بن العارث كان يشتري المغنيات ليضل عن سبيل الله قال البيضاوي رحمه الله الإضافة بمعنى من وهي تبيينية إن أريد بالحديث المنكر وتعيينية إن أريد به الأعم منه قيل نزلت في النضر بن العارث اشتري كسب الإعاجم وكان يحدث بها تريشا ويقول إن كان عهد يحدثكم يحدث عاد وثمود فانا أحدثكم يحدث رستم و اسفنديار والأكسرة وقيل كان يشتري الفتيات ويحملهن على معاشرته من أراد الاسلام ومنعه عنه ليضل عن سبيل الله أي دينه أو قراءة كتابه أو قرأ ابن كثير وأبو عمرو يفتح الباء بمعنى لبثت على ضلاله ويزيد فيه واللام للعاقبة بغير علم أي يحال ما يشتري أو بالتجارة حيث استبدل اللهو بقراءة القرآن ويتخذها أي السبيل هروا أي سفرية وهو عطف على يشتري ونسبه حمزة والكسائي وحقق عطفًا على ليضل أولئك لهم عذاب مهين لاهانتهم الحق بإتيار الباطل عليه (رواه أحمد والترمذي وابن ماجه وقال الترمذي هذا حديث غريب وعلى بن يزيد الراوي يضعف) بالتشديد أي ينسب إلى الضعف (في الحديث) أي في روايته (وسند ذكر حديث جابر) أي الذي ذكره صاحب المصابيح في هذا الباب وهو (نهي عن أكل الهر في باب ما يحل أكله) لأنه أنسب له معنى (إن شاء الله تعالى)

طلب كسب الحلال فريضة بعد الفريضة رواه البيهقي في شعب الايمان * وعن ابن عباس انه سئل عن اجرة كتابة المصحف فقال لا بأس انما هم مصورون وانهم انما يأكلون من عمل أيديهم رواه رزين * وعن رافع بن خديج قال قيل يا رسول الله أي الكسب أطيب قال عمل الرجل بيده وكل بيع مبرور رواه أحمد * وعن أبي بكر بن أبي مرزوق قال كانت لمقدام بن معدى كرب جارية تباع للبن ويقض المقدام ثمنه فقيل له سبحان الله أتبيع الابن وتقضي الثمن فقال نعم وما بأس بذلك

* (الفصل الثالث) * (عن عبد الله) أي ابن مسعود كما في نسخة (قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم طلب كسب الحلال فريضة) أي على من احتاج اليه لنفسه أو لمن يلزم مؤتمنه والمراد بالحلال غير الحرام الدقيق ليشمل المشتبه لما مر في الاحاديث ان التزعم عن المشتبه احتياط لا فرض ثم هذه الفريضة لا يطالب بها كل أحد بعينه لان كثيرا من الناس يجب نفقته على غيره وقوله (بعد الفريضة) كناية عن أن فريضة طلب كسب الحلال لا تكون في مرتبة فريضة الصلاة والصوم والحج وغيرها فالمعنى انه فريضة بعد الفريضة. العامة الوجوب على كل مكف بعينه وقيل معناه انه فريضة متعاقبة يتلو بعضها البعض لا غاية لها اذ كسب الحلال أصل الورع وأساس التقوى (رواه البيهقي في شعب الايمان) وكذا رواه الطبراني وروى الديلمي في مسند الفردوس عن أنس مرفوعا طلب الحلال واجب على كل مسلم * (وعن ابن عباس انه سئل عن اجرة كتابة المصحف) أي عن أخذها مع كون القرآن صفة الله القديم (فقال لا بأس) لان القرآن كما يطلق على تلك الصفة يطلق على ما بين الدفتين من النقوش فهم انما يأخذون الاجرة في مقابلة تلك النقوش الدالة على تلك الصفة ولذا قال (انما هم مصورون) أي ينقشون صور الحروف (وانهم انما يأكلون من عمل أيديهم) قال الطيبي رحمه الله الصورة الهيئة والنقش والمراد ههنا النقش وفي انما اشعار بالمجموع لانه أثبت النقش ونفى المنقوش والقرآن لما كان عبارة عن المجموع من القراءة والمقروء أو الكتابة والمكتوب والمكتوب والمقروء هو القديم والكتابة والقراءة ليستا من القديم لانهما من افعال القارئ والكاتب فلما نظر السائل على تميز معنى المقروء والمكتوب وانهما من صفات الانسان جوزها (رواه رزين) * وعن رافع بن خديج قال قيل يا رسول الله أي الكسب) أي أنواعه (أطيب) أي أحل وأفضل (قال عمل الرجل بيده) أي من زراعة أو تجارة أو كتابة أو صناعة (وكل بيع مبرور) بالجر صفة يبيع وكل عطف على عمل والمراد بالمبرور ان يكون سالما من غش وخيانة أو مقبولا في الشرع بان لا يكون فاسدا ولا خبيثا أي رديا أو مقبولا عند الله بان يكون مثابا به (رواه أحمد) وكذا البزار ذكره ميرك * (وعن أبي بكر بن أبي مرزوق) لم يذكره المصنف (قال كانت لمقدام بن معدى كرب جارية) أي مملوكة (تبيع الابن ويقضي المقدام ثمنه فقيل له سبحان الله) تعجبا وتزيها (أتبيع) أي الجارية (الابن) بحضرتك وأنت واقف عندها كالعارس لها (وتقبض) أي أنت (الثمن) وهذا لا يليق بملك حال الطيبي رحمه الله يجوز أن يكون تباع مسندا الى الجارية على الحقيقة أنكر بيع الجارية وقبض المقدام ثمنه فالانكار متوجه الى معنى الدناءة أي أترضى بفعل الجارية الدنية شيئا دنيا فتقبضه وان يكون مسندا الى المقدام على المجاز فالانكار متوجه الى البيع والتبضع (فقال نعم) أي الامر كذلك (وما بأس) أي ليس بأس (بذلك) لعدم نقص شرعي اذ لا حرمة فيه ولا كراهة بناء على أن لا بأس لنتفهما وما بمعنى ليس وهو يقتضي ان يكون مرفوعا به ولم يجئ بمعنى لا التي لنفي الجنس (سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لياتين

سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لياثين على الناس زمان لا ينفع فيه الا الدينار والدرهم رواه أحمد
 * وعن نافع قال كنت أجهز الى الشام والى مصر فجهزت الى العراق فأتيت أم المؤمنين عائشة
 فقلت لها يا أم المؤمنين كنت أجهز الى الشام فجهزت الى العراق فقلت لا تغفل مالك ولتجرك
 فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا سب الله لاحدكم رؤفا من وجه فلا يدعه حتى يتغير له
 أو يتنكر له رواه أحمد وابن ماجه * وعن عائشة قالت كان لابي بكر غلام يخرج له الخراج
 فكان أبو بكر يأكل من خراجه فجاء يوما بشئ فأكل منه أبو بكر فقال له الغلام تدري ما هذا فقال
 أبو بكر وما هو قال كنت تكهنت لانسان في الجاهلية

على الناس زمان لا ينفع فيه الا الدينار والدرهم) أى بالمال المعبر بهما عنه فانهما الامل والمراد
 كسبهما وجمعهما من أى جهة كانت فان أهل ذلك الزمان لما غلب عليهم النقص صاروا
 لا يمتدنون بآرباب الكمال ويغدمون أصحاب الاموال وأما أهل الله فاعرضوا عنهم بالكلية وقال
 الطيبى رحمه الله معناه لا ينفع الناس الا الكسب اذ لو تركوه لوقفوا في الحرام كما روى عن
 بعضهم وقيل له ان التكسب يذنيك من الدنيا قال ليس أدنانى من الدنيا لقد صاننى عنها وكان
 السلف يقولون اتجروا واكسبوا فانكم في زمان اذا احتاج أحدكم كان اول ما يأكل دينه وروى
 عن سفيان وكانت له بضاعة يقلبها ويقول لولا هذه لتمدلى في بنو العباس أى ليعلموني كالمتمدلى
 يسمعون في أوساخهم (رواه أحمد * وعن نافع قال كنت أجهز) بتشديد الهاء أى أهوى التجارة
 (الى الشام) أى تارة (والى مصر) أخرى وما كنت أتمدى عنهما وقال الطيبى رحمه الله
 مفعوله محذوف أى كنت أجهز وكلأتى بضاعتي ومتاعى الى الشام والى مصر (فجهزت الى العراق
 أى مثالا الى سفره (فأتيت أم المؤمنين) وفي نسخة الى أم المؤمنين (عائشة فقلت لها يا أم المؤمنين
 كنت) أى قبل هذا (أجهز الى الشام) أى والى مصر وانما اختصر للتوضيح أو للدلالة على ان
 تجهيزه الى مصر كان قليلا نادرا (فجهزت الى العراق) أى الآن (فقلت لا تغفل) أى هذا التجهيز
 والتبديل فان الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم لاسيما والمسافة بعيدة وهى مشعرة الى
 الحرص المذموم (مالك ولتجرك) اسم لمكان من التجارة أى شئ وقع لك وماحصل لتجرك من
 الباعث على العدول منه الى غيره أوصل اليك خسران منه حتى يصدك عن محل تجارتك الذى عودك
 الله الربح فيه وما هو كذلك لا يبتغي العدول عنه (فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
 اذا سب الله لاحدكم رؤفا من وجه) بان جعل رؤف أحدكم مسببا عن وصول تجارتك الى محل
 مثلا (فلا يدعه) أى لا يترك ذلك السبب أو الرزق (حتى يتغير له) أى بعدم الربح (أو يتنكر له)
 يضمران رأس المال فالو للتويع وقيل أو للشك قال الطيبى رحمه الله وفيه أن من أصاب من أمر
 مباح خيرا وجب عليه ملازمته ولا يعدل منه الى غيره الا لصارف قوى لان كلا ميسر لما خلق له
 (رواه أحمد وابن ماجه * وعن عائشة قالت كان لابي بكر رضى الله عنه غلام) أى عبد (خرج)
 بتشديد الراء أى يعطى (له الخراج) قال الطيبى رحمه الله بتقدير المضاف أى يكسب له مال
 الخراج و الخراج هو الضريبة على العبد مما يكسبه فيجعل لسيده شطرا من ذلك (فكان أبو بكر
 يأكل من خراجه فجاء يوما بشئ) أى من المأكول (فأكل) أى فشرع في الاكل (منه أبو بكر
 فقال الغلام تدري) أى أعلم (ما هذا) أى الشئ المأكول (فقال أبو بكر وما هو) أى أى شئ
 هو (قال كنت تكهنت لانسان في الجاهلية) أى أخبرت بمنيب موهبا أنى مستند في اخبارى الى الكهانة

و ما أحسن الكهانة إلا أنى خدعته فقتنى فاعطاني بذلك فهذا الذى أكلت منه قالت فادخل أبو بكر يده فقاء كل شئ فى بطنه رواه البخارى * وعن أبي بكر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يدخل الجنة جسد غذى بالحرام رواه البيهقى فى شعب الإيمان * وعن ابن عمر قال من اشترى ثوبا بعشرة دراهم وفيه درهم حرام لم يقبل الله تعالى له صلاة مادام غنیه ثم أدخل أصبعيه

(و ما أحسن الكهانة) بفتح الكاف و يکسر و الجملة حالیه أى ما أعرفها بالوجه الحسن (الأنى خدعته) قال الطيبى رحمه الله الاستثناء منقطع أى لم أكن أجيد الكهانة لكن خدعته (فقتنى) أى الآن (فاعطاني بذلك) أى بمقابلة كهاتى هذا الشئ وقيل الباء زائدة (فهذا الذى أكلت منه فادخل أبو بكر يده فقاء) أى للورع (كل شئ فى بطنه) لغلق حرمة حيث اجتمعت الكهانة والتخيمة وقال الطيبى رحمه الله لكونه حلوانا للكهنة لا للخداع وقال ابن الملك أخذ منه الشافعى رحمه الله أن من أكل الحرام وهو عالم به أو جاهل ثم علم لزمه أن يتنأى جميع ما أكله لورا إم وقد جعله الغزالي فى المنهاج من باب الورع حيث قال وحكم الورع أن لاتأخذ شئ من أحد حتى تبحث عنه غاية البحث فتستيقن أنه لاشبهة فيه بحال ولاقتدره فقد روينا عن أبي بكر الصديق رضى الله عنه أن غلاما له ألاء بلبن فشربه فقال الغلام كنت اذا جئتكم بشئ تسألنى عنه ولم تسألنى عن هذا اللبن فقال وما قصته قال رقيت قوما رقى الجاهلية فاعطونى هذا فتأى أبو بكر فقال اللهم هذه مقدرتى فما بقى فى العروق فانت حسبى (رواه البخارى * وعن أبي بكر رضى الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يندخل الجنة) أى بسلام مع أهل الكرام (جسد) أى آدمى (غذى) أى روى (بالحرام) وفى نسخة يحرام أى يتروع من الحرام * (وعن زيد بن أسلم أنه قال شرب عمر بن الخطاب لبننا وأعجبه قال للذى سقاء من أين لك هذا اللبن فأخبره أنه ورد على ماء) أى مر على بئر أو عين (قد ساء) أى زيد كما هو ظاهر باسمه المميز (فاذا) للمفاجأة (نعم) يفتحتين (من نعم الصدقة) أى من الانعام المأخوذة للزكاة من الابل أو الغنم (وهو) أى رعاة النعم (يسقون) أى اهلهم أو الفقراء من اللبن (فحبوا لى من اللبنها فجعلته) أى لبنها المحلوب (فى سقائى) يكسر أوله (وهو) أى اللبن (هذا) أى الذى أعجبك (فادخل عمر يده) أى فى فيه (فاستقاء) أى طلب اخراجه واستفراغه (رواهما) أى الحديثين السابقين وفى نسخة صحيحة رواه (البيهقى فى شعب الإيمان) قال السيد جمال الدين المحدث اعلم ان هذا الحديث لم يوجد فى أكثر النسخ وكان فى أصل سماعنا مكتوبا فى الحاشية والصواب حذفه اه لانه سبق بعينه فى كتاب الزكاة ولان الطيبى ماعده من أماديت هذا الفصل بل جعل حديث عائشة هو السادس وحديث أبي بكر هو السابع وحديث ابن عمر هو الثامن وإذا كان الصواب حذفه فالصواب نسخة رواه البيهقى كما لا يخفى * (وعن ابن عمر قال من اشترى ثوبا بعشرة دراهم) أى مثلا (وفيه) أى فى ثمنه (درهم) أى شئ قليل (حرام لم يقبل الله تعالى له صلاة) أى لا يثاب عليها كمال الثواب وان كان مثابا بأصل الثواب وأما أصل الصلاة فصحيحة بلا كلام ذكره ابن الملك وقال الطيبى رحمه الله كان الظاهر أن يقال منه لكن البعنى لم يكتب الله له صلاة مقبولة مع كونها بمنزلة مسطرة للتقضاء كالصلاة فى الدار المغصوبة اه وهو الاظهر لقوله تعالى انما يتقبل الله من المتقين والثواب انما يترتب على القبول كما أن الصحة مترتبة على حصول شرائطه والركان والنظري ليست بشرط لمجة الطاعة عند أهل السنة والجماعة (مادام) أى ذلك الثوب (عليه) ثم أدخل أصبعيه

في أذنيه وقال صمتا إن لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم سمعته يقولوه رواء أحمد والبيهقي في شعب الإيمان وقال استاده ضعيف

✱ (باب) ✱ المساهلة في المعاملة ✱ (الفصل الأول) ✱ عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم رحمة الله رجلا سمعا إذا باع وإذا اشترى وإذا اقتضى رواء البخاري ✱ وعن حذيفة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن رجلا كان فيمن كان قبلكم أئاه الملك ليتقص روحه فقبل له هل علمت من خير قال ما أعلم قيل له أنظر قال ما أعلم شيئا

أي المسبختين (أذنيه) وفي نسخة في أذنيه بضمين وسكون الثانية (وقال صمتا) بضم مهملة وشد ميم وفي نسخة يفتح أوله والضهير للأذنين قال الطيبي رحمه الله الأظهر أن تكون مفتوحة الصاد وإن صح ضمها فالمعنى صمتا من صمت التارورة سدتها وهو دعاء على أذنيه تأكيذا وتقديرا لأيات السماع على منوال قولهم سمعته بأذن له يعني أنه نظيره لأنه مثله فتأمل (إن) لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم سمعته) أي مسموعا في منه (يقوله) قال الطيبي رحمه الله اسم كان النبي صلى الله عليه وسلم وخبره سمعته نحو زيد ضربته وزيد انطلق أبوه وهو من الاستناد السببي لأن الخبر يستند إلى متعلق الميتدأ وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله وهو قوله صمتا وهو أبلغ من أن لو قيل إن لم أكن سمعت النبي يقول قال ابن جني قالوا زيد ضربته أبلغ من ضربت زيدا فانهم قد سوا المفعول لأن الفرض هنا ليس ذكر الفاعل وإنما هو ذكر المفعول فقدم عناية بذكره ثم لم يفتح بذلك حتى أزالوه عن لفظ النضلة وجعلوه رب الجملة لفظا لرفعه وهو بالابتداء وصار قوله ضربته ذيل له وفضيلة ملحقة به أه كلامه وكذلك في الحديث قصد صدور هذا القول من النبي صلى الله عليه وسلم وهو المهتم بشأنه وسماعه منه تابع له وعلى عكس هذا لو قيل سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقولوه

✱ (باب المساهلة) ✱ أي المساهة والمجاملة (في المعاملة) فانها من الصدقة الخفية ✱ (الفصل الأول) ✱ (عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم رحم الله دعاء أو خير (رجلا) أي شعيبا (سمعا) يفتح فسكون أي سهلا وجوادا يتجاوز عن بعض حقّه (إذا باع وإذا اشترى وإذا اقتضى) أي إذا طلب ديناً له على غيره يطلبه بالرفق والطف لا بالخرق والعنف (رواه البخاري) وفي الجامع الصغير للسيوطي روى البخاري وابن ماجه عن جابر بنظ رحمه الله عبدا سمعا إذا اشترى سمعا إذا اقتضى سمعا إذا اقتضى ✱ (وعن حذيفة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن رجلا كان فيمن قبلكم) بهذا صير الصلة وفي نسخة صحيحة فيمن كان قبلكم على الأصل فإن الصلة لا تكون إلا جملة (أئاه الملك ليتقص روحه) أي عزرائيل عليه الصلاة والسلام أو بعض أتباعه وجمع بين الأحاديث التي ظاهرها التعارض في ذلك بأن المقدمات تدنيهاها هو وقد يتولاها أتباعه والصحيح أنه يقبض الأرواح وملائكة الرحمة أو العذاب يتناولونها منه وهذا معنى قوله تعالى قل يتوفاكم ملك الموت الذي وكل بكم وأما التابض الحقيقي فهو الله لا اله الا هو وهذا معنى قوله سبحانه الله يتوفى الأنفس حين موتها (فقبل له) أي قاله سبحانه أو بعض الملائكة وما أبعد من قال أو بعض الله يتوفى النفس حين موتها (فقبل له) أي قاله سبحانه أو بعض الملائكة وما أبعد من قال أو بعض الناس والظاهر أن هذا السؤال قبل قبض روحه كما يقتضيه أول الحديث وقال المظهر هذا السؤال منه كان في التبر قال الطيبي رحمه الله يحتمل أن يكون في القيامة (هل علمت من خير) وفي نسخة بتقديم اللام أي هل علمت من خير عملت به (قال ما أعلم قيل له انظر) أي تفكر وتدبر

غير اني كنت أبايح الناس في الدنيا وأجازيهم فانظر الموسر وأتجاوز عن المعسر فادخله الله الجنة متفق عليه وفي رواية لمسلم نحوه عن عتبة بن عاصم وأبي مسعود الأنصاري فقال الله أنا أحق بهذا منك تجاوزوا عن عبيدي ✽ وعن أبي قتادة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إياكم وكثرة الحلف في البيع فإنه ينفق ثم يسحق ورواه مسلم ✽ وعن أبي هريرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الحلف متفقة للسلمة بمحنة للبركة متفق عليه

(قال ما أعلم شيئاً غير اني كنت) أي قبل ذلك (أبايح الناس) أي أعالملهم (في الدنيا) أي في أمورها (وأجازيهم) أي أحسن اليهم حين اقتضاهاهم (فانظر الموسر) من الانظار أي أهمل الفنى (وأتجاوز عن المعسر) أي أعفو عن الفقير وإبراه ذمته عن الدين كله أو بعضه (فادخله الله الجنة) قال النووي رحمه الله فيه فضل انظار المعسر والوضع عنه قليلاً أو كثيراً وفضل المساعدة في الاقتضاء من الموسر وفيه عدم احتقار أفعال الغير فلعله يكون سبباً للسعادة والرحمة (متفق عليه وفي رواية لمسلم نحوه) أي بمعناه (وعن عتبة بن عاصم وأبي مسعود الأنصاري) قال الشيخ الجزري عليه رحمة الباري قلت ورواه مسلم رحمه الله موقوفاً على حذيفة وسرفوعاً من حديث عتبة بن عاصم وأبي مسعود الأنصاري كذا وقع في صحيح مسلم وهو وهم فيه عليه الدار قطنى وغيره من الحفاظ والصواب ان عتبة بن عاصم ليس له في هذا الباب رواية قالوا والحديث انما هو محفوظ من حديث أبي مسعود عتبة بن عمر الأنصاري البدرى وحده ولعل هذا مما تصرف فيه النساخ والله تعالى أعلم ذكره ميرك (فقال الله أنا أحق بهذا) وفي نسخة بذلك أي بالتجاوز (منك) أي لاني قد اير على كل شيء (تجاوزوا عن عبيدي) أي الموصوف بصفتي والمتخلف يخلفى كما يستفاد من الاضافة التشريعية ✽ (وعن أبي قتادة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إياكم وكثرة الحلف في البيع) أي اتقوا كثرتها ولو كنتم صادقين لانه ربما يقع كذباً ولذا ورد كفى بالمرء كذباً أن يحدث بكل ما سمع ويؤيده حديث الراعى حول الحمى يقيد الكثرة احترازاً عن القلة فإنه قد يحتاج اليه فلا يدخل تحت التحذير ولذا جاء في بعض الطرق رجل جعل الله بضاعته لا يشتري الا يمينه ولا يبيع الا يمينه وقال الطيبي رحمه الله إياكم منصوب على التحذير أي قوا أنفسكم عن اكتثار الحلف واكتثار الحلف عن أنفسكم كرهه للتأكيد والتنفير والنهي عن كثرة الحلف فيه لا تقتضى جواز قلتها لان النهي وارد على أهل السوق وعادتهم كثرة الحلف كقوله تعالى لا تأكلوا الربا أضعافاً مضاعفة اه وفيه ان جواز قلتها مع صدقها مجمع عليها (فانه) أي اكتثار الحلف (ينفق) بتشديد الفاء المكسورة وفي نسخة بتخفيفها ونقل السيد جمال الدين عن زين العرب في شرحه قال شارح و ينفق من التفيق أي الترويج لا من الاتفاق ونص الشارح الاول على الرواية بضم الباء وسكون النون وتخفيف الفاء أي يروج المتاع ويكثر الرغبات فيه (ثم يهقق) يفتح فمسكون ففتح أي يذهب البركة ولم للتراضى في الزمان اى ينفق حالا ويهقق مآلاً كقول ابن مسعود في قوله تعالى يهقق الله الربا وان كثر أو قل أو في الرتبة أي فمحقه أبانغ وأقوى والمراد من الحق عدم انتفاعه ديناً ودنيا (ورواه مسلم) وكذا أحمد والنسائي وابن ماجه (وعن أبي هريرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الحلف) أي اكتثاره أو الكاذب منه (منفعة) يفتح أوله وثالثه وسكون ثانيه وكذا محقه ذكره ميرك (للسلمة) بالكسر أي مظنة وسبب لنفاقها أي وواجبها في ظان الحالف (بمحنة للبركة)

✽ وعن أبي ذر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا ينظر إليهم ولا يزكهم ولهم عذاب أليم قال أبو ذر خابوا وخسروا من هم يا رسول الله قال المسبل والمثان والمنق سلعته بالحلف الكاذب رواه مسلم

✽ (الفصل الثاني) ✽ عن أبي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم التاجر الصدوق الأمين مع النبيين والصديقين والشهداء رواه الترمذي والدارمي والدارقطني ورواه ابن ماجه عن ابن عمر قال الترمذي هذا حديث غريب ✽ وعن قيس بن أبي غرزة قال كنا نسمي في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم السامرة فمر بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم

أى سبب لذهاب بركة المكسوب لما يتلف يلحقه في ماله أو بافاته في غير ما يعود نفعه اليه في العاجل أو ثوابه في الآجل أو يتي عنده وحرم نفعه أو ورثه من لا يحمد وروى بضم الميم وكسر ثلثه (متفق عليه) ورواه أبو داود والنسائي وابن ماجه ✽ (وعن أبي ذر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ثلاثة) أى أشخاص (لا يكلمهم الله يوم القيامة) أى كلام لطف وعناية (ولا ينظر إليهم) أى نظر رحمة ورعاية (ولا يزكهم) أى لا ينسئ أعمالهم ولا يظهرهم من الخبايا (ولهم عذاب أليم) أى مؤلم (قال أبو ذر خابوا وخسروا) أى حرموا من الخير (وخسروا) أى أنفسهم وأهليهم (من هم يا رسول الله قال المسبل) أى أزاره عن كعبه والطول سرواله الى الأرض كبرا واختيالا (والمثان) أى الذى لا يعطى شيئا الا منته كما في رواية وقيل أى بمن بما يعطيه لغيره بأن يذكر ولو لوحد فالمبالغة غير شرط كأعطيت فلانا كذا وفلان يكره ذلك القول اه ففى من المنة التى هى الاعتداد بالصنعة وهى ان وقتت في الصدقة أبطلت المشوبة وان وقعت في المعروف كدرت الصنعة (والمنفق) بالتشديد في أصولنا وقال الطيبي رحمه الله بالتخفيف أى المروج (سلعته بالحلف الكاذب) وفي رواية بالحلف لقد أعطى بها أكثر مما أعطى وهو كذب وكان يقول للمشتري اشتريت هذا بمائة دينار والله ليظن المشتري ان ذلك المتاع يساوى مائة دينار أو أكثر فيرغب في شرائه (رواه مسلم) وكذا أحمد والأربعة

✽ (الفصل الثاني) ✽ (عن أبي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم التاجر) أى المشتغل بتحو بيع وتجارة على أى وجه كان وقد مر ان أفضل أنواع التجارة البز ثم المطر (الصدوق) أى كبير الصدق قولاً وفعلًا (الأمين) أى الموصوف بالامانة المحفوظ من الخيانة والصينتان للمبالغة فمن اتصف بهما اتصف بسائر صفات الكمال فيستحق أن يحشر أو يكون في الجنة (مع النبيين) أى لاطاعتهم (والصديقين) موافقتهم في حقهم (والشهداء) لشهادتهم على صدقه وأمانته (رواه الترمذي والدارمي والدارقطني ورواه ابن ماجه عن ابن عمر) بلاواو (وقال الترمذي هذا حديث غريب) ورواه الحاكم وابن ماجه بلفظ التاجر الأمين: الصدوق المسلم مع الشهداء يوم القيامة وفي رواية الديلمي عن أنس التاجر الصدوق تحت ظل العرش يوم القيامة ✽ (وعن قيس بن أبي غرزة) بمعجمة وراه وزاى مفتوحات ذكره السيد جمال الدين وكذا المصنف وقال ليس له الحديث واحد في ذكر التجارة (قال كنا) أى نحن معاشر التجار (نسمي) بصيغة المجهول أى ندعى (في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم السامرة) بالنصب على انه مفعول ثان وهو يفتح السين الاولى وكسر الثانية على صيغة الجمع وهم الآن المتسوطون بين البائع والمشتري لامضاء البيع جمع السمار بالكسر وهو في الاصل القيم على الشئ الحافظ له ثم استعمل في المتوسط وقد يطلق على المقوم (فمر بنا رسول الله

فسمنا باسم هو أحسن منه فقال يا معشر التجار إن البيع يحضره اللغو والحلف فشوبوه بالصدقة رواه أبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه * وعن عبيد بن رفاعه عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال التجار يحشرون يوم القيامة فجارا إلا من اتقى وبه وصدق رواه الترمذى وابن ماجه والدارسى وروى البيهقى فى شعب الإيمان عن البراء وقال الترمذى هذا حديث حسن صحيح

صلى الله عليه وسلم فسمنا باسم هو أحسن منه (أى من اسمنا الاول قيل لأن اسم التاجر لشرف من اسم السمسار فى العرف العام ولعل وجه الاحتمية ان السمسرة تطلق الآن على المكاسين أو لعل هذا الاسم فى عبده صلى الله عليه وسلم كان يطلق على من فيه نقص اه والاحسن ما قاله الطيبى رحمه الله وذلك ان التجارة عبارة عن التصرف فى رأس المال طلبا للربح والسمسة كذلك لكن الله تعالى ذكر التجارة فى كتابه غير مرة على سبيل المنح كما قال تعالى هل أدلكم على تجارة تنجيكم وغول. تجارة عن تراخى وقوله تجارة لن تبور اه ولعله أراد أيضا قوله رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله واقام الصلاة وابتاء الزكاة يخافون يوما تنقلب فيه القلوب والأبصار تنبيه لهم بهذا الاسم على ان يكونوا موصوفين بهذه النعمت خصوصا وفى هذا الاسم إيماء الى قوله تعالى إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة الآية (فقال يا معشر التجار ان البيع يحضره اللغو) أى غالبا و دون الكلام ما لا يعتد به وقيل هو الذى يورد لا عن رواية وفكر فيجربى مجرى اللغو وهو صوت المصافير ذكره الطيبى والظاهر ان المراد منه ما لا يعتد به وما لا طائل تحته وما لا ينفعه فى دينه . ودناه . ومنه قوله تعالى والذين هم عن اللغو معرضون وقد يطلق على القول البسح كالشتم ومنه قوله تعالى وإذا سمعوا اللغو أعرضوا عنه وعلى الفعل الباطل ومنه قوله تعالى وإذا مروا باللغو مروا كراما (والحلف) أى اكثاره أو الكاذب منه (فشوبوه) بضم أوله أى اخلطوا ما ذكر من اللغو والحلف (بالصدقة) فانها تطفئ غضب الرب وان الحسنات يذهبن السيئات كذا قيل وهواشارة الى قوله تعالى وآخرون اعترفوا بذنوبهم خلطوا عملا صالحا وآخر سيئا عسى الله أن يتوب عليهم ان الله غفور رحيم . قال الطيبى رحمه الله ربما يحصل من الكلام الساقط وكثرة الحلف كدورة فى النفس فيحتاج الى ازالتها وصفائها فأمر بالصدقة لتزيل تلك الكدورة وتصفىها قال وفيه إشعار بكثرة التصديق فان الماء القليل الصافي لا يكتسب من الكدورة الا كدورة اه ولكن ورد أنه سبق درهم مائة ألف درهم وفى التنزيل وان تك حسنة يضاعفها ويؤت من لدنه أجرا عظيما والمشهور ان صدقة صغيرة تدفع ذنوبا كثيرة والمدار على القبول وفضل الله أوسع مما تتصوره العقول (رواه أبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه * وعن عبيد (ابن رفاعه) بـ رواله (عن أبيه) أى رفاعه بن رافع (عن النبي صلى الله عليه وسلم قال التجار) بضم الفوقية وتشديد الجيم جمع تاجر (يحشرون يوم القيامة فجارا) جمع فاجر من الفجور وهو البلى عن القصد والكاذب فاجر لئله عن الصدق (إلا من اتقى) أى الله تعالى بأن لم يرتكب كبيرة ولا صغيرة من شى وخيانة أى أحسن الى الناس فى تجارتهم أو قام بطاعة الله وعبادته (وصديق) أى فى بيئته وسائر كلامه قال القاضى رحمه الله لما كان من دين التجار التدليس فى المعاملات والتهاكك على ترويج السلع بما يتيسر لهم من الإيمان الكاذبة ونحوها حكم عليهم بالفجور واستثنى منهم من اتقى المعارض وبرق يمينه وصدق فى حديثه والى هذا ذهب الشارحون وحملوا الفجور على اللغو والحلف (رواه الترمذى وابن ماجه والدارسى) أى عنه (وروى البيهقى

✱ (باب الخيار) ✱ ✱ (الفصل الاول) ✱ عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
المتبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرقا الا بيع الخيار

في شعب الإيمان عن البراء و قال) وفي نسخة قال (الترمذى هذا حديث حسن صحيح)
✱ (باب الخيار) ✱ في النهاية هو الاسم من الاختيار وهو طلب غير الاسمين أما إضفاء البيع أو إفساخه
✱ (الفصل الاول) ✱ (عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم المتبايعان) أى البائع
والمشتري (كل واحد منهما بالخيار) خير لقوله كل واحد أى محكوم بالخيار والجملة خير لقوله
المتبايعان أى خيار القبول لا خيار المجلس خلافاً للشافعى وأحمد رحمهما الله (على صاحبه) أى
الأخر منهما والجار متعلق بالخيار في شرح الطحاوى المراد بالخيار هنا هو بين قول البائع بشك
وبين قول صاحبه قبلت منك اه و ياتيه انه اذا اوجب أحد للمتعاقدين بالبيع فالآخر بالخيار فان
شاء قبل وان لم يشأ لم يقبل وللموجب خيار الرجوع عما قال قبل قول صاحبه قبلت وهذا الخيار
ثابت (ما لم يتفرقا) أى قولاً فان تفرقا قولاً بان قال أحدهما بعت وقال الآخر اشتريت لم يبق الخيار
و يؤيد هذا المعنى خبر المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا عن يعقوب و ما قيل ان راوى الحديث ابن عمر
أعلم به من غيره و قد حمل التفرق على التفرق بالأبدان فيتنين طرحت التأويل المتعاقبة لذلك ففيه ان تأويل
الراوى لا يكون حجة على غيره فلا يكون رداً للاحتمال مع تأييده برواية ما لم يتفرقا عن يعقوب و في
هذا التأويل جمع بين الروايات وقوله (الا بيع الخيار) استثناء عما فهم من قوله ما لم يتفرقا أى كل
منهما بالخيار ما لم يتفرقا فان تفرقا لزم البيع الا ان يتبايعا بشرط خيار ثلاثة أيام فمادونها يفتى خيار
الشرط كذا ذكره ابن السلك وقال التوربشيتى اختلف العلماء في معنى قوله ما لم يتفرقا فذهب جمع
الى ان معناه التفرق بالأبدان فآبثوا لهما خيار المجلس وقالوا سماها المتعاقدين لان البيع من الاسماء
المشتقة من افعال الفاعلين وهى لا تقع الا بعد حصول الفعل منهم وليس بعد العقد تفرق الا التمييز
بالأبدان وذهب آخرون الى انهما اذا تعاقدتا صح البيع ولا خيار لهما الا ان يشترطا وقالوا المراد
من التفرق هو التفرق بالأقوال ونظيره قوله تعالى وان يتفرقا يغن الله كلا من سمعته واما
تسميتهما بالمتبايعين فيصح ان يكون بمعنى التمازى وهو من باب تسمية الشئ باسم ما يؤل
اليه او يقرب منه قال القاضى الاستثناء من مفهوم الغاية والمعنى المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا
فاذا تفرقا سقط الخيار ولزم البيع الا بيع الخيار أى فيما شرط فيه الخيار فان الجواز بعد باق الى
ان يضى الأبد المضروب للخيار بالشروط وقبل الاستثناء من أصل الحكم والمعنى انهما بالخيار
الا في بيع اسقاط الخيار و نفيه أى في بيع شرط فيه ففى الخيار يحذف المضاد و أقبح المضاد اليه
مقاده ومن هذين الوجهين نشأ الخلاف في صحة شرط ففى خيار المجلس فيما بين التالفين فيه و الاول
أنظر لعملة الاضرار و ايلاء الاستثناء بالتعلق به و قيل معناه الا فيما جرى التحاير فيه وهو أن يقول
أحدهما لصاحبه اختر فيقول اخترت فان العقد يلزم به ويسقط الخيار فيه و ان لم يتفرقا بعد
قال الطيبى فظهر من هذا ان او في قوله أى الآتى أو يختاراً مثلها في قولك لا لزمنك أو تعطى
حتى أى الا أن يختاراً وقال التوربشيتى قوله الا بيع الخيار المراد منه عند من لا يرى خيار المجلس
خيار الشرط و قد أنكر الخطايب على هذا التأويل و صرح بالقول بفساده و قال الاستثناء من الاثبات
فى ومن اننى اثبات و الاول أثبات الخيار فلا يجوز أن يكون ما استثنى عنه اثباتاً مثله وكان هذا
القول صدر عنه بن غير وية لأن في قوله ما لم يتفرقا دليلاً ظاهراً على فنى الخيار بعد وجوب البيع

متفق عليه وفي رواية لمسلم إذا تباعح المتبايعان فكل واحد منهما بالخيار من بيعه ما لم ينفردا أو يكون بيعهما عن خيار فإذا كان بيعهما عن خيار فقد وجب وفي رواية للترمذي البيعان بالخيار ما لم ينفردا أو ينفردا وفي المتنق عليه أو يقول أحدهما لصاحبه اختر بئني أو ينفردا * (وعن حكيم بن حزام قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم البيعان بالخيار ما لم ينفردا فان صدقا وبيننا بورك لهما في بيعهما وإن كتما وكذبا محقت بركة بيعهما متفق عليه * (وعن ابن عمر قال قال رجل للنبي صلى الله عليه وسلم اني أخدع في البئوع فقال اذا بايعت فقل لا خلافة فكان الرجل يقول متفق عليه

فوقع الاستثناء عن المعنى المنفي قال الطيبي رحمه الله وهو الحق لأن الكلام إنما يتم بآخره وهذا من حيث الاجتهاد وأما النص فلا يساعده إلا وجوب البيع ونفي الاختيار أما بالشرط أو بلفظ اختر لأن الروايات التالية بيان له (متفق عليه وفي رواية لمسلم إذا تباعح المتبايعان) أي قارب عقدهما أو شرم أحدهما في العقد (فكل واحد منهما بالخيار من بيعه) أي من إتمام عقده (ما لم ينفردا) أي قولاً أو بئناً (أو يكون بيعهما عن خيار) أي خيار شرط ويكون بالنصب على تقدير أو بمعنى إلا وإن مقدرة وبالرفع على تقدير أن يكون أو على معناه الأصلي كذا ذكره السيد جمال الدين والأول هو المعتمد رواية ودراية وهو المفهوم من الطيبي رحمه الله مع أن وجه الرفع على ما قاله غير ظاهر اللهم إلا أن يقال أنه معطوف على ينفردا ولم يبرز الثاني بعد جزم الأول جمعا بين الفئتين أو على مجموع ما لم ينفردا أو يصح أن المقدرة على أن المصدرية إذ قد يرتفع الفعل بعد أن كقرأة ابن محصن قوله تعالى لمن أراد أن يتم الرضاعة برغ الفعل على ما في المعنى (فإذا كان بيعهما عن خيار فقد وجب) أي العقد أو ثبت خيار الشرط ولا يسقط بالانفرد (وفي رواية الترمذي البيعان بالخيار ما لم ينفردا أو ينفردا) أي أن لا ينفردا الشرط (وفي المتنق عليه أو يقول) بالنصب وفي نسخة بالرفع على ما سبق (أحد هما لصاحبه اختر) بدل بالنصب أي وقع في المتنق عليه أو يقول الخ (بدل أو ينفردا) في رواية الترمذي وفيه إشارة إلى الاعتراض من صاحب المشكاة على صاحب المصباح حيث أومح لذكره في الفصل الأول أن رواية أو ينفردا في المصححين أو أحد هما وليس كذلك له وسيأتي في كلام ابن الهمام ما يتعلق بتحقيق المقام من جهة المعنى * (وعن حكيم بن حزام) بكسر مهملة فزاي (قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم البيعان بالخيار ما لم ينفردا فان صدقا) أي في صفة المبيع والثن وما يتعلق بهما (وبينا) أي عيب الثمن والمبيع (بورك) أي كثر النفع (لهما في بيعهما) أي وشرائعهما أو المراد في عقدهما (وإن كتما وكذبا محقت) بصيغة المجهول أي أزيلت وذُهِبت (بركة بيعهما متفق عليه) ورواه أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي * (وعن ابن عمر قال قال رجل لرسول الله صلى الله عليه وسلم اني أخدع) بصيغة المجهول المتكلم (في البئوع) بضم الموحدة ويكسر قال القاضي ذلك الرجل حيان بن منقذ بن عمرو الأنصاري البزازي وقد صرح به في بعض الروايات (فقال اذا بايعت فقل لا خلافة) بكسر الخاء المعجمة ولام مخففة بعدها موحدة أي لأخين ولا خديعة لي في هذا البيع قال أحمد من قال ذلك في بيعه كان له الرد إذا غبن والجمهور على أنه لا رد له مطلقا والمقصود التنبيه على أنه ليس من أهل البصارة فيحتز صاحبها عن مظان الغبن ويرى له كما يرى لنفسه وكان الناس أحقاء برعاية الأخوان في ذلك الزمان ذكره ابن الملك قبل زاد في رواية ثم أنت بالخيار في كل سلعة ابتنتها فيفيد الحديث أن لا خلافة لفظ وضع شرعا لأشراط الخيار ثلاثة أيام ولو جهل معناه بطل البيع وزعم أنه

★ (الفصل الثاني) ★ عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال البيعان بالخيار ما لم يتفرقا إلا أن يكون صفقة خيار ولا يحل له أن يفارق صاحبه خشية أن يستقبله رواه الترمذي وأبو داود والنسائي

خاص بمن خاطبه صلى الله عليه وسلم ليس بذلك إلا بدلالة الخصوصية من دليل اهـ و في كون خلافة لفظا وضع شرعا لما ذكره من مبحث كماله (فكان الرجل يقوله) قال القاضي الحديث يدل على أن الثمن لا يقسم البيع ولا يثبت الخيار لأنه لو أفسد البيع أو أثبت الخيار لنبه الرسول صلى الله عليه وسلم ولم يأمره بالشرط أقول الثمن الفاقش يفسد البيع ويثبت الخيار عند القائل به والرجل أراد مطلق الثمن على ما هو الظاهر ثم قال وقال مالك إذا لم يكن المشتري ذا بصيرة فله الخيار وقال أبو ثور إذا كان الثمن فاحشا لا يتفانين الناس بمثله فسد البيع وانه إذا ذكرت هذه الكلمة في العقد ثم ظهرت فيه غشية كان له الخيار وكأنه شرط أن يكون الثمن غير زائد عن ثمن الضل فيضاهي ما إذا شرطا وصفا مقصودا في البيع فإن خلافه وهو قول أحمد ذهب أكثر العلماء إلى أن مجرد هذا اللفظ لا يوجب الخيار بالثمن فمنهم من خصص الحديث ببيان ومنهم من قال انه صلى الله عليه وسلم أمره بشرط الخيار وتصدير الشرط بهذه الكلمة تحريضا للمعامل على حفظ الأمانة والتحرز عن الخلابة فانه روى انه صلى الله تعالى عليه وسلم قال له قل لا خلابة واشترط الخيار ثلاثة أيام وعلى هذا لم يخصص الخيار بالثمن بل للشارط نسخته في المدة المضروبة سواء كان فيه غش أو لم يكن وليس له النسخ بعد مضيتها وإن ظهر الثمن قال التوربشقي لقته النبي صلى الله تعالى عليه وسلم هذا القول لينلفظ به عند البيع لينبه به صاحبه على انه ليس من ذوي البصائر في معرفة السلع ونقاير القيمة فيها فيمتنع بذلك عن مظان الثمن ويرى له كما يرى لنفسه وكان الناس في ذلك الزمان أحقاء بأن يعينوا أخاهم المسلم وينظروا له أكثر مما ينظرون لأنفسهم قال الطيبي وهذا هو الوجه ولا خلافة لغير الجنس وخبره محذوف على الحجازي أي لأخداق في الدين لأن الدين النصيحة (متفق عليه)

★ (الفصل الثاني) ★ (عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال البيعان بالخيار ما لم يتفرقا إلا أن يكون صفقة خيار) يعني إذا تفرقا بطل خيارهما إلا أن يكون العقد بيع خيار أي يما شرط فيه الخيار قال الطيبي رحمه الله والاضافة للبيان لأن الصفقة يجوز أن تكون للبيع أو لعهد في النهاية هو أن يمضي الرجل الرجل عهدا وميثاقه ويقع أحدهما يده في يد الآخر كما يفعل وهي المرة من التصديق بالدين والمعنى أن المتبايعين ينقطع خيارهما بالتفرق إلا أن يكون البيع يما شرط فيه الخيار كما مر اهـ والحاصل أن وضع اليد على اليد أمر غالبي عرفي لا أنه معتبر شرعي ولعل المراد بالتفرق تفرق الأيدي فانه لا يكون إلا بعد تمام العقد وبه يتبين مذهبنا حيث يشمل التفرق القولي واليدني وبه يتدفع ما قال القاضي رحمه الله المفهوم من التفرق هو التفرق بالأيديان وعليه أطباق أهل الثقة وإنما سمي الطلاق تفرقا في قوله تعالى وإن يتفرقا يغن الله كلا من سمته لأنه يوجب تفرقهما بالأيديان اهـ مع أنه يدفع أيضا بأن تمام العقد بالقول أيضا يوجب تفرقهما بالأيديان ويثبت جوازه لهما فاما الإيجاب الشرعي فلا دخل له في المعنى الغروي والله تعالى أعلم و سيأتي في كلام ابن الهمام رحمه الله ما يؤيد المرام (ولا يحل) أي في الورع (له) أي لأحد هما (أن يفارق صاحبه) أي باليدن بأن يقوم من المجلس ويخرج (خشية أن يستقبله) أي يطلب منه الاتالة وهو إبطال البيع وهو دليل صريح لمذهبنا لأن الاتالة لا تكون إلا بعد تمام العقد

✱ وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لايتفرق اثنان الا عن تراض رواه أبو داود
 ✱ (الفصل الثالث) ✱ عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خير اعرابيا بعد البيع رواه الترمذي
 وقال هذا حديث حسن صحيح غريب

ولو كان له خيار المجلس لما طلب من صاحبه الاقالة قال المظهر ابطال البيع بعد انعقاد أى الفسخ والمستعمل
 فى الاقالة أن يرفع العاقد ان البيع بعد لزومه بتراضيهما و الفسخ يستعمل فى رفع العقد فى زمن الخيار
 أى لاينفى للمتن أن يقوم من المجلس بعد العقد ويخرج من أن يفسخ العاقد الآخر البيع بخيار المجلس
 لان هذا يشبه الخديعة اه و أنت ترى أن تأويل الاقالة بالفسخ العقيد خلاف الظاهر وأما ما روى
 أن ابن عمر رضى الله عنهما اذا بايع رجلا فاراد أن لايقبله قام يمشى هنيئة وقال الطيبى رحمه الله هذا
 يدل على أن المقارنة بالابدان هو المعتبر اه فمدلوع بان اعتباره فى رأى صاحب لا يكون حجة على غيره
 (رواه الترمذي وأبو داود والنسائي) ✱ وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لايتفرقان اثنان
 أى متبايعان (الا عن تراض) هو مقتضى من قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا أن تكون
 تجارة عن تراض. منكم وبعد الايجاب والقبول يصدق تجارة عن تراض غير متوقف على التنخير فقد
 أباح تعالى أكل المشتري قبل التنخير فالمراد بالحديث والله تعالى أعلم انهما لايتفرقان الا عن تراض
 بينهما فيما يتعلق باعطاء الثمن وقبض المبيع والا فقد يحصل الضرر والضرار وهو منبئ فى الشرع
 أو المراد منه أن يشار ويرد لفراق صاحبه لك رغبة فى المبيع لان أريد الاقالة أقاله فيوافق الحديث
 الاول معنى وهذا نهى تنزيهه للاجماع على حل المقارنة من غير إذن الآخر ولاعلمه ويؤيد مذهبنا
 أيضا اطلاق قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود وهذا عقد قبل التنخير وقوله تعالى
 و أشهدوا اذا تباعتم أسر بالتوفيق بالشهادة حتى لا يقع التجاهد للمبيع والمبيع يصدق قبل الخيار بعد
 الايجاب والقبول فلو ثبت الخيار وغدم اللزوم قبله كان ابطالا لهذه النصوص قال ابن الهمام رحمه الله
 المذك المستعان وأما حديث حيان بن منقذ حيث قال له النبي صلى الله عليه وسلم اذا اتبعت قتل لاختلافة
 ولخيار فقد أثبت له اشتراط الخيار وأخره ثلاثة أيام فانما يدل على أن خيار ثلاثة أيام لا يثبت
 الا بالاشتراط فى صلب العقد لا أصل الخيار وعلى هذا فالتفرق الذى هو غاية قبول الخيار يتفرق
 الاقوال وهو أن يقول الآخر بعد الايجاب لا اشتري أو يرجع الموجب قبل القبول واستناد التفرق الى
 الناس مراداً تفرق أقوالهم كثير فى الشرع والمعرف قال تعالى وما تفرق الذين أوتوا الكتاب الا من
 بعد ما جاءتهم البينة وقال صلى الله عليه وسلم التفرقت بنو اسرائيل على ثنتين وسبعين فرقة وستتفرق
 أمتى على ثلاث وسبعين فرقة وحينئذ يفراد بأحدهما فى قوله أو يقول أحدهما لصاحبه اختر الموجب
 بقوله بعد إيجابه للآخر اختر أتقبل أولاً والاتفاق على أنه ليس المراد أن بمجرد قوله اختر يلزم البيع
 بل حتى يختار البيع بعد قوله اختر فكذا خيار القبول وأما القياس فعلى النكاح والخلع والمق على
 مال فان كلا منهما عقد معاوضة يتم بلا خيار المجلس بل بمجرد اللفظ الدال على الرضا فكذا البيع اه
 ملخصاً قال الطيبى قوله عن تراض صفة مصدر محذوف والاستثناء متصل أى لايتفرقان اثنان الا تفرقا
 صادرا عن تراض قال الأشراف فيه دليل على أنه لايجوز التفرق بين العاقدتين لاقتطاع خيار المجلس
 الا برضاها اه وتقدم أنه يجوز اجماعاً والنهى للتنزيه قال وفيه دليل على ثبوت خيار المجلس
 لهما والا فلا معنى لهذا القول حينئذ اه وأنت تهتق
 ✱ (الفصل الثالث) ✱ (عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خير اعرابيا) أى بدويا (بعد البيع)

★ **باب الربا** ★ **الفصل الأول** ★ عن جابر قال لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم أكل الربا وموكله وكتابه وشاهديه وقال هم سواء رواه مسلم ★ وعن عبادة بن الصامت قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير

أى بعد تحققه بالايجاب والقبول قال الطيبى رحمه الله ظاهره يدل على مذهب أبى حنيفة لانه لو كلاً خيار المجلس ثابتاً بالبعد كان التغيير عبثاً والجواب أن هذا مطلق يحمل على العقيد كما سبق في الحديث الأول من الباب اهـ والظاهر أن يقال هذا نص دافع للمتنافى فيه أول الباب والله تعالى أعلم بالصواب (رواه الترمذى وقال هذا حديث حسن صحيح غريب) و حسن غير موجود في بعض النسخ ★ (باب الربا) ★ وهو الزيادة على رأس المال لكن خص في الشريعة بالزيادة على وجه دون وجه وباعتبار الزيادة قال تعالى وما آتيتم من ربا ليربوا في أموال الناس فلا يربوا عند الله ونبه بقوله يمحى الله الربا ويرى الصدقات ان الزيادة المعقولة المعبر عنها بالبركة مرتفعة عن الربا قال النووي رحمه الله الربا مقصور من ربا يربو فيكتب بالالف ونثيه بالياء لكسرة أوله قال العلماء كتيوه في المصحف بالوار قال الفراء لأن أهل الحجاز تعلموا الخط من أهل العيرة ونهتهم الربو فعلوا صورة الخط على لغتهم قال وكذا قرأها أبو سليمان السوى وقرأ حمزة والكسائي بالاسالة لكسرة الراء والباكون بالتضخيم لفظة الباء قال فيجوز كتبه بالالف والوار والياء في شرح السنة قال عبد الله ابن سلام للربا اثنان وسبعون حوبا أصغرهما حوبا كمن أنى أمه في الاسلام ودرهه من الربا أشد من بضع وثلاثين زنية قال ويأذن الله للبر والناجر يوم القيامة بالقيام الا لأكل الربا فانه لا يقوم الا كما يقوم الذى يتخبطه الشيطان من المس

★ (الفصل الأول) ★ (عن جابر قال لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم أكل الربا) أى آخذه وإن لم يأكل وإنما خص بالاكل لانه أعظم أنواع الانتفاع كما قال تعالى ان الذين يأكلون أموال الناس ظلماً (وموكله) يهزم ويدل أى معطيه لمن يأخذه وإن لم يأكل منه نظراً الى أن الأكل هو الاغلب لو الأعظم كما تقدم قال الخطاى سوى رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أكل الربا وموكله اذ كل لا يتوصل الى أكله الا بمعاوته ومشار كته إياه فهما شريكتان في الاثم كما كانا شريكتين في الفعل وإن كان أحدهما مغتبطاً بفعله لما يستغضله من البيع والآخر منهضاً لما يلحقه من النقص والله عز وجل حدود فلا تتجاوز في وقت الوجود من الربح والعدم وعند العسر واليسر والضرورة لألتحقه بوجه في أن يوكله الربا لانه قد يجد السبيل ان يتوصل الى حاجته بوجه من نحوه المعاملة والمباينة ونحوها قال الطيبى رحمه الله لعل هذا الاضطراب يلحق بالموكل فينبغي أن يحذر عن صريح الربا فيثبت بوجه من وجوه المباينة لقوله تعالى وأحل الله البيع وحرم الربا سكن مع وجل وخوف شديد عسى الله أن يتجاوز عنه ولا كذلك الأكل (وكتابه وشاهديه) قال النووي فيه تصريح بتحريم كتابة المترايين والشهادة عليهما وتحريم الاعانة على الباطل (وقال) أى النبي صلى الله عليه وسلم (هم سواء) أى في أصل الاثم وإن كانوا مختلفين في قدره (رواه مسلم) وأخرجه هو أيضاً وأبو داود والترمذى وابن ماجه من حديث ابن مسعود ولم يذكر مسلم عنه سوى أكل الربا وموكله وروى الطبراني عنه ونقله لمن الله الربا وأكله وموكله وكتابه وشاهده وهم يعلمون ★ (وعن عبادة بن الصامت قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الذهب بالذهب) بالرفع على تقدير بيعه ويتصحب بتقدير يبعوا (بالذهب والفضة بالفضة والبر بالشعير بالشعير)

و التمر بالتمر و الملح بالملح مثلا بمثل سواء بسواء يدا يدا فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدا يدا رواء مسلم ★ و عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الذهب بالذهب و الفضة بالفضة و البر بالبر و الشعير بالشعير و التمر بالتمر و الملح بالملح مثلا بمثل يدا يدا فمن زاد أو استزاد فقد أربى الآخذ و المعطى فيه سواء رواء مسلم ★ و عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تتبعوا الذهب بالذهب الا محلا بمثل

و التمر بالتمر و الملح بالملح مثلا بمثل سواء بسواء قال النووي رحمه الله اختلفوا في العلة التي هي سبب تعزيم الربا في السنة قال الشافعي رحمه الله العلة في الذهب و الفضة كونهما جنسي الانمان فلا يمتدئ الربا منهما الى غيرها من الموزونات كالحديد و النحاس و غيرها لعدم المشاركة في المعنى و العلة في الاربعة الباقية كونها مطعومة يمتدئ الربا منها الى كل مطعوم سواء كان قوتا أو تفكها أو تدابيا كالاهليج و السقمونيا و ما أكل وحده أو مع غيره فيجوز الربا في الزعفران على الأصح و أما مالك فقال في الذهب و الفضة كقول الشافعي رحمه الله و في الاربعة العلة فيها كونها تدخر للثبوت فعدها الى الزبيب لانه كالتمر و الى السلت لانه كالبر و الشعير و أما أبو حنيفة فقال العلة في الذهب و الفضة الوزن فيتمدئ الى كل موزون من نحاس و حديد و غيرها و في الاربعة الكيل فيتمدئ الى كل مكيل كالجن و الانسان و غيرها و قال أحمد و الشافعي رحمه الله في القديم العلة في الاربعة الطعم و الوزن و الكيل فعلى هذا لا ربا في البطيخ و السفرجل و نحوهما لان المماثلة أعم من أن تكون في القدر بخلاف المساواة أي حال كونها متساويين في القدر مقبوضين (يدا يدا) و يستفاد منه العلول و التقاض في المجلس و هما من الشروط الثلاثة اذ المراد بالاول المماثلة بالوزن و الكيل و بالثاني اتحاد مجلس تقاضى الموضين بشرط عدم اختراق الأبدان و بالثالث الحلول لا النسبة (فإذا اختلفت هذه الأصناف) قال التوربشتي رحمه الله وجدنا في كثير من نسخ المصابيح قد ضرب على الأصناف و أثبت مكانها الاجناس و الحديث أخرجه مسلم و لفظه الأصناف لا غير و أرى ذلك تصرفا من بعض النساخ من ظن منه أن الصواب هو الاجناس لأن كل واحد من الأشياء على حدته جنس و الصنف أخص منه و لم يدرك أن الأصناف أقوم في هذا الموضع لانه أراد بيان الجنس الذي يجري فيه الربا فعد أصنافه مع أن العرب تستعمل بعض الالفاظ المتقاربة في المعنى مكان بعضها له و المعنى أنه اذا بيع شئ منها بما ليس بن جنسه لكن يشاركه في العلة كبيع الحنطة بالشعير فيجوز التفاضل فيه و هذا معنى قوله (فبيعوا كيف شئتم) لكن بشرط وجود الشرطين الآخرين من الشروط المقدمة لقوله (إذا كان) أي البيع (يدا يدا) أي حالا مقبوضا في المجلس قبل افتراق أحدهما عن الآخر (رواه مسلم) و كذا الاربعة ★ (و عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الذهب بالذهب و الفضة بالفضة و البر بالبر و الشعير بالشعير و التمر بالتمر و الملح بالملح مثلا بمثل يدا يدا) قال زين العرب الرويات المذكورة في هذا الحديث ست لكن لا يختص بها و اما ذكرت لقياس عليها غيرها (فمن زاد) أي أعطى الزيادة و قدمه لان الامر باختياره أولى (أو استزاد) أي طلب الزيادة (فقد أربى) أي أوقع نفسه في الربا و قال التوربشتي رحمه الله أي أتى الربا و تعاطاه و معنى اللفظ أخذ أكثر مما أعطاه من ربا الشئ يربو إذا زاد قال الطيبي رحمه الله لعل الوجه أن يقال أتى الفعل المعرجم لان من اشتري الفضة عشرة مثاقيل بمثل من ذهب فالمشتري أخذ الزيادة و ليس بربا (الآخذ و المعطى فيه) أي في أصل أتم الربا (سواء رواء مسلم ★ و عنه) أي من أبي سعيد (قال قال

و لا تشفوا بعضها على بعض ولا تبعوا الورق بالورق الا مثلا بثل و لا تشفوا بعضها على بعض و لا تبعوا منها غائبان جز متفق عليه و في رواية لا تبعوا الذهب بالذهب و لا الورق بالورق الا وزنا بوزن ★ و عن عمر بن عبد الله قال كنت أسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الطعام بالطعام مثلا بثل واه مسلم ★ و عن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الذهب بالذهب ربا الا هاه واه و الورق بالورق ربا الا هاه واه و البر بالبر ربا الا هاه واه و الشعير بالشعير ربا الا هاه واه و التمر بالتمر ربا الا هاه واه متفق عليه ★ و عن أبي سعيد و أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استعمل رجلا

رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تبعوا الذهب بالذهب) أى مضروباً أو غيره (الا مثلا بثل) أى مستويين في الوزن (و لا تشفوا) بضم أوله و كسر ثانيه و تشديد ثالثه تأكيد لما قبله أى لا تفضلوا (بعضها على بعض) قال الطبيب رحمه الله الضير للذهب الجوهري الذهب معروف و ربما أنثاه و في القاموس الذهب التبر و يؤث واحدته بهاء اه و المراد في الحديث بالذهب ما يشمل التبر و غيره و الاظهر أن التأنيث للجنس إشعاراً بأن أمتان الذهب لا يعتبر شرعاً تميزها أو المعنى لا تزيدوا في البيع بعض العين المبيعة التي هي الذهب على بعض في شرح السنة في الحديث دليل على أنه لو باع حلياً من ذهب بذهب لا يجوز الاستساوين في الوزن و لا يجوز طلب الفضل للصنعة لانه يكون بيع ذهب بذهب (و لا تبعوا الورق) بكسر الراء و يسكن أى الفضة (بالورق) و هو أهم من أن يكون تبراً و غيره (الا مثلا بثل و لا تشفوا بعضها) أى بعض الورق و أنث لأنه بمعنى الفضة (على بعض و لا تبعوا منها) أى من كل (غالباً) أى نسيئة (بناجز) أى ب حاضر و قد (متفق عليه و في رواية لا تبعوا الذهب بالذهب و لا الورق بالورق) بزيادة لا للتأكيد (الأوزنا بوزن) أى موزونين وزناً مقابلاً و مثلاً بوزن ★ (و عن عمر بن عبد الله قال كنت أسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الطعام بالطعام) هو اسم ما يؤكل و قد يطلق على البر فإن أريد به البر قيس عليه غيره عند اتفاق الجنس و إن أريد به ما يطعم يعم المشروب أيضاً فيحمل على اتفاق الجنس لقوله (مثلاً بثل واه مسلم ★ و عن عمر) رضى الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الذهب بالذهب) أى و لو متساويين (ربا الا هاه) بالمد و القصير اسم فاعل بمعنى خذ و المد أفصح و أشهر و الهزمة مفتوحة و يقال بالكسر ذكره النووي و قال السيوطي رحمه الله أصله هالك أى خذ فخذف الكاف و عوض عنها المد و الهزمة اه و فيه مسامحة لا تخطئ (واه) أى مقبوضين و مأخوذين في المجلس قبل التفرق بأن يقول أحدهما خذ هذا فيقول الآخر مثله و قيل معناها خذ و أعط و في الحديث دلالة على صحة بيع المعاينة حتى في النفيس و في شرح ابن الهمام قال أبو ماذ رحمه الله رأيت سفیان الثوري جاء الى صاحب الرمان فوضع عنده فلساً و أخذ رمانة و لم يتكلم و مضى (و الورق بالورق ربا الا هاه واه و البر بالبر ربا الا هاه واه و الشعير بالشعير ربا الا هاه واه و التمر بالتمر ربا الا هاه واه) في الفائق هاه صوت بمعنى خذ و منه قوله تعالى هاهم اترقا كتابه قال المالكي و حق هاه أن لا يقع بعد الا كما لا يقع بعدها خذ و بعد أن وقع يجب تقدير قول قبله يكون به حكماً فكأنه قيل و لا الذهب بالذهب الا مقولاً عنده من المتبايعين هاه واه قال الطبيب رحمه الله فإذا محله التنبص على الحال و المستثنى منه مضمر بمعنى بيع الذهب بالذهب ربا في جميع الحالات الاحمال الحضور و التبايض فكأن عن التبايض بهاء واه لأنه لا زمة (متفق عليه) ★ و عن أبي سعيد و أبي هريرة رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استعمل رجلاً أى جعله عاملاً

على خير فجاه بتمر جنب فقال أكل تمر خير هكذا قال لا والله يا رسول الله أنا لنأخذ الصاع من هذا بالصاعين والصاعين بالثلاث فقال لا تقبل بيع الجعج بالدراهم ثم ابتع بالدراهم جنبيا وقال في الميزان مثل ذلك متفق عليه

(على خير فجاه بتمر جنب) بالإضافة وعدها وهو الأصح وهو بفتح جيم وكسر نون وسكون تحية فمودة نوع جيد من أنواع التمر (قال) أي النبي صلى الله عليه وسلم (أكل تمر خير هكذا) أي مثل هذا الجيد. (قال لا والله يا رسول الله أنا لنأخذ الصاع من هذا بالصاعين) أي من غيره تارة (والصاعين بالثلاث) أي تارة ويمكن أن يكون الاختلاف باختلاف قلة وجوده وكثيرته أو باختلاف أنواعه وأصنافه (قال لا تقبل) أي مثل هذا ولم يؤاخذ به ما وقع لأنه جهل حرمة والصحابة في زمن حياته صلى الله عليه وسلم لكونهم من أهل إنشاء الشرائع معذورون بما جهلوه من بعض الفروع الخفية كما هنا ويمكن أن يكون الروي نسبة أو حذفه اقتصارا والمعنى أنك لا تشتري الجنب بتمر الآخر المثلث بثلث وإن كان أحدهما أجود من الآخر بل إذا أردت أن تباع أحدهما بالآخر متفاضلا (بيع الجمع) وهو كل نوع من التمر لا يعرف اسمه أو تدرى أو تمر مختلط من أنواع متفرقة وليس مرغوبا فيه وما يختلط بالرداءة (بالدراهم) أي مثلا والمراد ما لا يكون مالا روي (ثم ابتع) أي اشترى (بالدراهم جنبيا) قال أي النبي صلى الله عليه وسلم (في الميزان) أي فيما يوزن من الرويات إذا احتجج إلى بيع بعضها ببعض (مثل ذلك) بالرفع على أنه مبتدأ مؤخر وفي بعض النسخ بالنصب على أنه صفة مصدر محذوف أي قال فيه قولاً مثل ذلك الذي قاله في الكيل من أن غير الجيد يباع ثم يشتري بثمنه الجيد ولا يؤخذ جيد بردي مع تفاوتهما في الوزن والمقادير في الجنب في شرح السنة اتفقوا على أن من أراد أن يبدل شيئا من مال الربا بربسه يأخذ فضلا فلا يجوز حتى يغير جنسه ويقبض ما اشتراه ثم يبيعه بأكثر مما دفع إليه قال النووي. رحمه الله وهذا الحديث مما يستدل به الحنفية على مذهبهم لأنه ذكر في هذا الحديث الكيل والوزن قال الطيبي رحمه الله وتوجيه استدلالهم أن علة الربا في الأصناف المذكورة في حديث عبادة الكيل والوزن لا الطعام والنقد لأن النبي صلى الله عليه وسلم لما بين حكم التمر وهو المكيل الحق به حكم الميزان ولو كانت العلة النقدية والمطهومية لقال وفي النقد مثل ذلك والجواب أن هذا ارشاد لمن قبل السبيل ووقع في الربا فهداه إلى التخلص منه بطريق العمل والمفهوم فيه مسدود وفاقا له وإذا تأملت هذا الجواب ظهر لك أنه عدول عن سبيل الصواب ثم هذا الحديث أصل يؤسس عليه الفروع قال النووي رحمه الله احتج أصحابنا بهذا الحديث أن الحيلة التي يعملها بعض الناس توسلا إلى مقصود الربا ليس بحرام وذلك أن من أراد أن يعطي صاحبه مائة درهم بمائتين فيبيعه ثوبا بمائتين ثم يشتريه منه بمائة لأنه صلى الله تعالى عليه وسلم قال بيع هذا واشترى بثمنه من هذا وهو ليس بحرام عند الشافعي وقال مالك وأحمد رحمهم الله هو حرام والأول هو مذهب الأمام الأقدم الأعظم وتبعه من تبعه من علماء الأمم والله تعالى أعلم قال الطيبي رحمه الله وينصر قول مالك وأحمد ما رواه رزين بن أرقم في كتابه عن أم يونس أنها قالت جاءت أم ولد رزين ابن أرقم إلى عائشة رضي الله عنها فقالت بعث جارية من زيد بشان مائة درهم إلى العطاء ثم اشتريتها منه قبل حلول الأجل يستماتة وكنت شرطت عليه الك أن يبتها فانا اشتريتها منك فقالت لها عائشة رضي الله عنها بئس ما شريت وبئس ما اشتريت أبلغني زيد بن أرقم أنه قد أبطل جهاده مع رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لم يتب منه قالت فما يصنع قالت فقالت عائشة فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف

✽ وعن أبي سعيد قال جاء بلال إلى النبي صلى الله عليه وسلم بتمر برني فقال له النبي صلى الله عليه وسلم من أين هذا قال كان عندنا تمر رديء فبعت منه صاعين بصاع فقال أوه عين الربا عين الربا لا تقبل ولكن إذا أردت أن تشتري فبع التمر ببيع آخر ثم اشتريه متفق عليه ✽ وعن جابر قال جاء عبد فبايع النبي صلى الله عليه وسلم على الهجرة ولم يشعر أنه عبد فجاء سيده يريد به فقال له النبي صلى الله عليه وسلم بعني فاشترأ بهدين أسودين

و أمره إلى الله فلم ينكر أحد على عائشة والمحابة متوفرون في شرح السنة قال الشافعي لو كان هذا ثابتاً فقد تكون عائشة عابت البيع إلى العطاء لأنه أجل غير معلوم اهـ ويمكن أن يكون لجمعه بين البيع والشروط أو لكونه باع ما لم يقبضه والله تعالى أعلم ثم قال الشافعي وزيد صحابي وإذا اختلفوا فذهبنا إلى القياس وهو مع زيد قال الطبري رحمه الله ويمكن أن يمنع تجهيل الأجل فإن العطاء هو ما يخرج للجندي من بيت المال في السنة مرة أو مرتين وأكثر ما يكون في أجل مسمى ويدل عليه قولهما في هذا الحديث قبل حلول الأجل قلت ومع هذا لا يخلو عن نوع جهالة كما هو مشاهد في زماننا هذا قال وأما ترجيح فعل زيد بالقياس فمشكل لبعد الجامع مع أن قول عائشة راجع على فعله ولما روى أحمد وأبو داود عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا بايعتم العينة وأخذتم أذنان البقر ورشيتم بالزرع وتركتم الجهاد سلط الله عليكم ذلاً لا ينزعه حتى ترجعوا إلى دينكم والعينة بفتح العين المهملة وسكون الياء تحتها نقطتان وفتح النون هو أن يبيع من رجل سلعة بمن معلوم إلى أجل مسمى ثم يشتريها منه بأقل من الثمن الذي باعها (متفق عليه) ✽ وعن أبي سعيد قال جاء بلال إلى النبي صلى الله عليه وسلم بتمر برني (فتح موحدة وسكون راء في آخره ياء مشددة وهو من أجود التمر) فقال له النبي صلى الله عليه وسلم من أين هذا أي لك (قال كان عندنا تمر رديء) فقبل من الرداءة فيجوز الهمز والادغام وهو المشهور (فبعت منه) أي من الرديء (صاعين بصاع فقال أوه) يفتح الهزة وتشديد الواو وسكون الهاء في الأصول المحتملة وهي كلمة تحسر وتدامة على لحوق ضرر باحد وسلامة وفي بعض النسخ بسكون الواو وكسر الهاء في النهاية هي كلمة يقولها الرجل عند الشكوى والتوجع وهي ساكنة الواو مكسورة الهاء وربما قلبوا الواو ألفاً فقالوا آه من كذا وربما شددوا الواو وكسروها وسكنوا الهاء وبعضهم يفتح الواو والتشديد وقوله (عين الربا) أي حقيقة الربا المحرم (عين الربا) كرهه تأكيداً وتشديداً (لا تقبل) أي كذا (ولكن إذا أردت أن تشتري) أي البرني سالماً من الربا (فبع التمر ببيع آخر ثم اشتريه) أي بشتمه البرني وهذا الحديث كذلك قبله صريح في جواز الحيلة في الربا الذي قال به أبو حنيفة والشافعي رحمهم الله ويانه أنه صلى الله تعالى عليه وسلم أمره بأن يبيع الرديء بالدرهم ثم يشتري بها الجيد من غير أن يفصل في أمره بين كون الشراء من ذلك المشتري أو من غيره بل ظاهر السياق أنه بما في ذمته واللايته له على أن ترك الاستقبال في مثل ذلك من الوقائع القولية المحتملة منزل منزلة العموم في المثال ذكره ابن الملك (متفق عليه) ✽ وعن جابر قال جاء عبد فبايع النبي صلى الله عليه وسلم على الهجرة ضمن باع معنى عاهد ففداء يعلى (ولم يشعر) أي ولم يشعر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم (أنه عبد فجاء سيده يريد به) أي يطلبه أو يريد خدشته (فقال له النبي صلى الله عليه وسلم بعني) قال النووي في الحديث ما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم من مكارم الأخلاق والإحسان العام فانه كره أن يرد العبد خائباً مما قصد من الهجرة وملازمة الصحبة (فاشترأ بهدين أسودين) دل على أن بيع غير مال الربا يجوز مضافاً في شرح السنة العمل على هذا

و لم يباح أحدا بعده حتى يسأله أعيد هو أو حر رواه مسلم ★ و عنه قال نبى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الصبرة من التمر لا يعلم مكيلها بالكيل المسمى من التمر رواه مسلم ★ و عن فضالة ابن أبي عبيد قال اشترت يوم خيبر قلادة باثني عشر دينارا فيها ذهب و خرز فقصبتها فوجدت فيها أكثر من اثني عشر دينارا فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال لا تباع حتى تفصل رواه مسلم

عند أهل العلم كلهم انه يجوز بيع حيوان بحوانين تقدا سواء كان الجنس واحدا أو مختلفا اشترى رافع ابن خديج بغيرا يعبرين فاعطاه أحدهما و قال آتيك بالآخر غدا ان شاء الله و عند سعيد بن المسيب ان كانا ما كولى اللعوم لا يجوز اذا كان الشراء للذبح و ان كان الجنس مختلفا و اختلفوا في بيع الحيوان بالحيوان نسيئة نسيئة لمنعه جماعة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم نهي عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة قال الخطابي وجهه عندي انه انما نهي عما كان نسيئة في الطرفين فيكون من باب الكلى بالكل بدليل قول عبدالله بن عمرو بن العاص الذي في آخر الباب وهذا يبين لك ان النبي عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة انما هو ان يكون نسا في الطرفين جمعا بين الحديثين و رخص فيه بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم روى ذلك من علي و ابن عمر و هو قول الشافعي واحتجوا بما روى عن عبدالله بن عمرو بن العاص ان النبي صلى الله عليه وسلم أمره ان يهز جيشا فنذرت الابل فأمره ان يأخذ من قلائص الصدقة و كان يأخذ البعير بالبعيرين الى ابل الصدقة و فيه دليل على جواز بيع السلم في الحيوان (و لم يباح) أى النبي صلى الله عليه وسلم (أحدا بعده) أى بعد هذا العيد (حتى يسأله) أى ذلك الاحد (أعيد هو أو حر) هذه الزيادة ليست في نسخ مسلم و الحميدى و جامع الامول لكن في شرح السنة بلفظ أو حر وى بعض نسخ المصابيح أم حر قال الطبري رحمه الله و أو هنا أوقع لأن أم يؤق بها اذا ثبت أحد الأمرين و يحصل التردد في التصريح و أو سؤال عن نفس الثبوت يعنى عديته ثابتة أو حرته (رواه مسلم ★ و عنه) أى عن جابر (قال نبى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الصبرة) بضم مهملة و سكون موحدة و هى الطعام المجتمع كالكومة (من التمر) حال منه (لا يعلم مكيلها) أى مقدار مكيلها حال أخرى (بالكيل) متعلق بالبيع (المسمى) أى المعلوم و هو صفة الكيل و (من التمر) حال منه أى نهى عن بيع الصبرة المجبول مكيلها بالصبرة المعلومه مكيلها من جنس واحد في شرح السنة لا يجوز بيع مال الربا بعينه جزافا للجهل بالتماثل حالة العقد فلو قال بعتك بصرى هذه من الحنطة بما يقابلها من بصرتك أو دينارى بما يوازنه من دينارك جاز اذا تقابضا في المجلس و الفضل من الدينار الكبير و الصبرة الكبيرة لباثمتها فاذا اختلف الجنس يجوز بيع بعضه بعضا جزافا لأن الفضل بينهما غير حرام (رواه مسلم ★ و عن فضالة) يفتح الفاء (ابن عبيد) مصفرا (قال اشترت يوم خيبر) أى في عامها (قلادة) بكسر القاف ما يقلد في العنق و نحوه (باثني عشر دينارا فيها ذهب و خرز) يفتح معجمة و راء فزاعى معروف (فقصبتها) بالتشديد أى ميزت ذهبها و خرزها بعد العقد (فوجدت فيها أكثر من اثني عشر دينارا) فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال لا تباع (أى القلادة) بعد هذا فنى بمعنى نهى (حتى تفصل) في شرح السنة و يروى حتى تميز أراد به التمييز بين الفخر و الذهب في العقد لا تميز عن البيع بمعنى عن بعض و فيه دليل على انه لو باع مال الربا بعينه و معها أو مع أحدهما شئ آخر مثل ان باع درهما و ثوبا بدرهمين ٣ أو بدینارين أو باع درهما و ثوبا بدرهمين و ثوب لا يجوز لأن اختلاف الجنس في أحد شئ الصفقة يوجب توزيع ما مقابلتهما عليهما باعتبار القيمة و التقويم تقدير و جهل لا يفيد معرفة في الربا اه كلامه و فيه ان علة

★ الفصل الثاني ★ عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليأتين على الناس زمان لا يبقى أحد إلا أكل الربا فإن لم يأكله أصابه من يظاره ويروى من غباره رواء أحد وأبو داود والنسائي وابن ماجه ★ وعن عبادة بن الصامت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يبيعوا الذهب بالذهب ولا الورق بالورق ولا البر بالبر ولا الشعير بالشعير ولا التمر بالتمر ولا الملح بالملح الأسواء بسواء عينا يعين يدا يدا ولكن يبعوا الذهب بالورق والورق بالذهب والبر بالشعير والشعير بالبر والتمر بالملح والملح بالتمر يدا يدا كيف شئتم رواء الشافعي ★ وعن سعد بن أبي وقاص

النهي إنما هي كون مقابلة الذهب بالذهب وزيادة الفضل الموجبة لحصول الربا بخلاف ما لو كان ذهب المبيع أنقص من ذهب الثمن فإن الزيادة حينئذ يضمن صرفها إلى ما عدا الذهب كما هو مقتضى قواعد مذهبنا والله تعالى أعلم قال الطيبي رحمه الله وذهب مالك إلى جواز بيع الدرهم بنصفه وثلث أو طعام للضرورة ومنع ما فوق ذلك اه قال ابن الهمام رحمه الله ويجوز بيع الطعام سكيكة ومجازفة أى بلا كيل ولا وزن بل براءة الصبرة والجرف في الأخذ بكثرة من قولهم جرف له في الكيل إذا كثرت مرجعه إلى المساهلة قال صاحب الهداية وهذا يعنى البيع مجازفة مقيد بغير الأموال الربوية إذا بيعت بجنسها فاما الأموال الربوية إذا بيعت بجنسها فلا تجوز مجازفة لاحتمال الربا وهو مانع كحقيقة الربا قال ابن الهمام وهذا أيضا مقيد بما يدخل تحت الكيل منها وأما ما لا يدخل كخنة بعثنتين فيجوز وفي الفتاوى الصغرى عن محمد أنه كره التمرة والتمرتين فقال ما حرم في الكثير حرم في القليل (رواه مسلم)

★ (الفصل الثاني) ★ (عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليأتين على الناس زمان لا يبقى أحد إلا أكل الربا) بصيغة الفاعل أو الماضي والمستثنى صفة لأحد والمستثنى منه محذوف والتقدير ولا يبقى أحد منهم له وصف الأوصاف كونه أكل الربا فهو كناية عن انتشاره في الناس بحيث أنه يأكله كل أحد (فإن لم يأكله أصابه من يظاره ويروى من غباره) أى يصل إليه أثره بأن يكون شاهدا في عقد الربا أو كاتبا أو أكلا من ضيافة آكله أو هديته والمعنى أنه لو فرض أن أحدا سلم من حقيقته لم يسلم من آثاره وإن قلت جدا قال الطيبي رحمه الله المستثنى منه أعم عام الأوصاف نفى جميع الأوصاف إلا الأكل ونحن نرى كثيرا من الناس لم يأكله حقيقة فينبغي أن يجري على عموم المجاز فيشمل الحقيقة والمجاز ولذلك أتبعه بقوله التفصيلي فإن لم يأكله حقيقة يأكله مجازا والبخار والغبار مستعاران بما يشبه الربا به من النار والتراب (رواه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه) ★ وعن عبادة بن الصامت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يبيعوا الذهب بالذهب ولا الورق بالورق ولا البر بالبر ولا الشعير بالشعير ولا التمر بالتمر ولا الملح بالملح الأسواء بسواء (أى مثلا بثل في الوزن أو الكيل عينا) أى حاضرا (يعين) أى ناجز يعنى لا بنسبة (يدا يدا) أى مقبوضين في المجلس قبل تفرق الأبدان (ولكن يبعوا الذهب بالورق والورق بالذهب والبر بالشعير والشعير بالبر والتمر بالملح والملح بالتمر يدا يدا) أى بشرط التفاضل في المجلس (كيف شئتم) أى في التفاضل قال الطيبي رحمه الله لكن حقه أن يقع بين كلاسين متفايرين نفا وأبنا أى لا يبيعوا النقدين ولا المتطوعات إذا كانا متفقين ولكن يبعوهما إذا اختلفا والاستثناء في قوله الأسواء بسواء كالاستطراد لبيان الترخص وقوله يدا يدا تأكيد لقوله عينا يعين من حيث المعنى كما كان سواء بسواء تأكيذا لمثل بثل في الحديث السابق (رواه الشافعي رحمه الله) ★ وعن سعد بن أبي وقاص

قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل عن شراء التمر بالرطب فقال أبتقص الرطب إذا ليس فقال نعم فنهاه عن ذلك رواه مالك والترمذي وأبو داود والنسائي وابن ماجه ★ وعن سعيد بن المسيب رسالة ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن بيع اللحم بالحيوان قال سعيد كان من يسير أهل الجاهلية رواه في شرح السنة ★ وعن سمرة بن جندب أن النبي صلى الله عليه وسلم نهي عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة رواه الترمذي وأبو داود والنسائي وابن ماجه والدارسي ★ وعن عبد الله بن عمرو ابن العاص أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره أن يجهز جيشا فنذرت الأبل فأمره أن يأخذ على قلائص الصدقة لكن يأخذ البعير بالعيرين إلى أبل الصدقة رواه أبو داود

قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل عن شراء التمر بالرطب فقال أبتقص التمر إذا ليس من قص اللازم ويجوز من المتعدي (فقال) أي الأسائل المدلول عليه وقوله مثل (نعم فنهاه عن ذلك) قال الشافعي رحمه الله ليس المراد من الاستفهام استعلام القضية فأنها جلية مستتية عن الاستكشاف بل التنبيه على أن الشرط يحقق المماثلة حال البيوسة فلا يكتفي تماثل الرطب والتمر على رطوبته ولا على فرض البيوسة لأنه تخمين وحرص لا تعين فيه فلا يجوز بيع أحدهما بالآخر وبه قال أكثر أهل العلم. ويجوز أبو حنيفة بيع الرطب والتمر إذا تساويا كيلا وحمل الحديث على البيع نسيئة لما روى عن هذا الراوي أنه صلى الله عليه وسلم نهي عن بيع الرطب بالتمر نسيئة أم وعلى هذا القياس بيع العنب بالزبيب واللحم الرطب بالقديد (رواه مالك والترمذي وأبو داود والنسائي وابن ماجه ★ وعن سعيد بن المسيب) تابعي جليل بل قيل أنه أفضل التابعين (رسالة) أي يحذف الصحابي وهو حجة عند الجمهور خلافا للشافعي فيما لم يعتضد (ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن بيع اللحم بالحيوان) بالبركات الحيوان أميله الحيوان على ما في القاموس والمراد به النوع (قال سعيد) أي الراوي (كان) أي هذا البيع (من يسير أهل الجاهلية) يتكرر اللفظ أي قمارهم. وفي القاموس الميسر اللعب بالقداح أو الترد أو كل قمار ويفتح السين والمراد أن كلا فيه أكل أموال الناس بالباطل وإن كانت طريقة الأكل فيها مختلفة فتلك بلعب وهذه بقول الخطابي إذا امتنع بيع الحيوان بالحيوان نسيئة فأولى هذا معنى على غير مذهب الشافعي لأن مذهبه أنه لا ربا في الحيوان أصلا كما سبق قال الطبري رحمه الله اشتقاق الميسر من اليسر لأنه أخذ مال الرجل يسر وسهولة من غير كد وتع أو من اليسار لأنه سلب يساره قالوا فيه دليل على حرمة اللحم بالحيوان سواء كان ذلك اللحم من جنس ذلك الحيوان أو من غير جنسه وسواء كان الحيوان مما يؤكل لحمه أو مما لا يؤكل وبهذا قول الشافعي رحمه الله. وعند أبي حنيفة رحمه الله يجوز ذلك والمراد بالنهي في الحديث ما إذا كان أحدهما نسيئة لأن المتأخر حيث لا يمكن ضبطه (رواه في شرح السنة ★ وعن سمرة بن جندب) يضم الدال وإتصاف (أن النبي صلى الله عليه وسلم نهي عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة) يفتح فكسر فسكون فمزة فهاء أي بيع نسيئة أو بطريق النسيئة وقد سبق تفصيله (رواه الترمذي وأبو داود والنسائي وابن ماجه والدارسي ★ وعن عبد الله بن عمرو بن العاص أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره أن يجهز جيشا) أي يهتئ ما يحتاج إليه المسكر من مركوب وسلاح وغيرهما (فنفذت) يفتح النون وكسر الفاء والدال المهملة أي قيت أو قصص (الأبل) والمعنى أنه أعطى كل رجل جملا وبقي بعض الرجال بلا مركوب وفي نسخ المصايح فبعدت (يفتح الموحدة) وضم العين المهملة والفتحة قريب (فأمره أن يأخذ) أي لمن ليس له أبل دينا (على قلائص الصدقة)

★ (الفصل الثالث) ★ عن اسامة بن زيد ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الربا في النسيسة وفي رواية قال لا ربا فيما كان يدايد متفق عليه ★ وعن عبدالله بن حنظلة غسيل الملائكة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم درهم ربا يأكله الرجل وهو يعلم أشد من ستة وثلاثين زنية

جمع قلوب وهو القتي من الأبل (فكلن يأخذ البعير بالبعيرين الى ابل الصدقة) أي مؤجلا الى أوان حصول قلائص الصدقة والحاصل أنه يستقرض عددا من الأبل حتى يتم ذلك الجيش ليرد بدلها من ابل الزكاة قال الطيبي رحمه الله وفيه اشكالان أحدهما بيع الحيوان بالحيوان نسيئة وثانيهما عدم توقيت الاجل المسمى اه قال ابن الملك كان ذلك معلوما عندهم وهذا يدل على جواز سالم الحيوان به متفاضلا وبه قال الشافعي وأحمد اه وقال بعض علمائنا وجه التوقيف بين هذا الحديث وحديث سمرة قبله عند من جوز السلم في الحيوان ان يحمل النسي على ان يكون كلا الحيوانين نسيئة وعند من لم يجوز أن يحمل هذا على أنه كان قبل تحريم الربا نسخ بعد ذلك اه وتصوير مسئلة كلا الحيوانين نسيئة ان يقول يمت منك فرسا صفته كذا بفرس أو جعل صفته كذا (رواه أبو داود) ★ (الفصل الثالث) ★ (عن اسامة بن زيد رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الربا) التعريف فيه للعهد أي الربا الذي عرف كونه في النقدين والمطعم أو المكيل والموزون على اختلافات (في النسيسة) ذكره الطيبي رحمه الله (وفي رواية قال لا ربا) بالتثنية وتركه والاول على الغاء كلمة لا وجعلها مبتدأ والثاني على ان اسم لا مفرد (كان يدايد) قال الطيبي يعني بشرط المساواة في المتفق واختلاف الجنس في التفاضل اه وحاصله انه لا ربا فيما قبض فيه (الموضان في المجلس بشرط التساوي في المتماثلين ومع التفاضل في المختلف قيل وأريد بالبعصر الأضاني قربنة انه خرج جوابا لمن سأل عن التفاضل بين جنسين فكأنه قال له ما سألت عنه لا ربا فيه انما الربا في النسيسة فلا ينافي كونه في التفاضل بين المثليين أيضا وأيضا ربا النسيسة كان مشهورا في الجاهلية قال الأسدي عابى اتفاقا على انه اذا أنكر ربا النساء أي التأخير يكفر واختفوا في ربا الفضل فان ابن عباس ما كان يرى الربا الا في النسيسة لكن صح رجوعه عنه لما شدد عليه أبي بن كعب حيث قال له سمعت وشهدت من رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لم نسح ونشهد ثم روى له الحديث الصريح بتحريم الكل فقال اشهدوا اني حرمته وبرئت الى الله منه ذكره ابن الملك (متفق عليه) ★ وعن عبدالله بن حنظلة غسيل الملائكة (فعل بمعنى مفعول وقصته مضت قائم الطيبي ومجملها انه لما سمع النصارى الى غزوة أحد كان مع أهله فأفرط في الاستعجال في استجابة بغير رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى خرج جنبا فقاتل حتى قتل فأريد دفنه فقالت امرأته دفني بلا غسل لانه شهيد لكن أكرمه ربه بان أنزل له ملائكة غسلوه قبل دفنه فلذا سمي غسيل الملائكة (قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم درهم ربا يأكله الرجل) أي الشخص (وهو يعلم) أي انه ربا وكذا ان لم يعلم لكنه قصر في التعلم لان الأئمة أبحوا المقصر بترك التعلم الواجب عليه عينا بالعالم في انه يكون مثله في الإثم (أشد من ستة وثلاثين زنية) بكسر الزاي وسكون النون والظاهر انه أريد به البالغة زجرا عن أكل الحرام وحثا على طلب الحلال واجتناب حق العباد وحكمة العدد الخاص مفوض الى الشارع ويمثل ان الأبدية على حقيقتها فتكون المرة من الربا أشد انما من تلك الستة والثلاثين زنية لحكمة تعالى الله تعالى وقد يطلع عليه بعض أصفائه قبل لان الربا يؤدي بصاحبه الى خاتمة السوء والعياذ بالله تعالى كما أخذه العلماء من قوله تعالى فان لم تفعلوا فأنذروا بحرب من انه ورسوله ومن حاربه الله ورسوله أو حارب الله ورسوله لا يقلح أبدا فمن احتضره الموت وهو مصر

رواه أحمد والدارقطني وروى البيهقي في تعجب الايمان عن ابن عباس وزاد وقال من ثبت لحمه من السمات فالنار أولى به * وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الربا سبعون جزءاً أيسرها ان ينكح الرجل أمه * وعن ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الربا وان كثرت فأن عاقبته تمير الى قل رواهما ابن ماجه والبيهقي في شعب الايمان وروى أحمد الأخير * وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أتيت ليلة أسرى بي على قوم بطونهم كالبيوت فيها الحيات ترى من خارج بطونهم فقلت من هؤلاء يا جبريل قال هؤلاء أكلة الربا رواه أحمد وابن ماجه * وعن علي أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم لعن آكل الربا وموكله وكاتبه ومانع الصدقة وكان

على أكل الربا بان لم يتب منه يكون ذلك معبناً للشيطان على اغوائه في هذه الحالة الى ان يطعمه فيموت على الكفر ليصتق فيه تلك المعاربة وفي قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا الى قوله واقتوا النار التي أعدت للكافرين ايذاناً ايضاً بأنه يشقى عليه الكفر (رواه أحمد والدارقطني) أي عنه (وروى البيهقي في شعب الايمان عن ابن عباس وزاد) أي البيهقي أو ابن عباس (وقال) أي مرفوعاً (من ثبت لحمه) أي تربى وتقوى عظمه (من السمات) يضم السين والحاء وكونها أي الحرام الشامل للربا والرشوة وغيره مما تعلق به حقوق العباد أو أعم - ذلك (فالنار أولى به) أي يلحمه أو يصاحبه وفيه إشارة خفية الى وجه الاشدية ان الربا اذا ربا على بدن الانسان فانه يسرى الى كثير من المعصيات أو لان معرفة الربا غامضة فربما يستحل الجاهل فيكفر بخلاف أمر الزنا فانه معروف في الجاهلية والاسلام * (وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الربا) أي انه (سبعون جزءاً) أي بابا أو حوا كما جاء بهما الرواية (أيسرها) أي أهون السبعين (اما) و أدناها كما في رواية (ان ينكح الرجل أمه) أي يطأها وفي رواية الربا ثلاثة وسبعون بابا أيسرها مثل ان ينكح الرجل أمه وان أربى الربا عرض الرجل المسلم رواه مالك عن ابن مسعود وفي رواية الربا اثنان وسبعون بابا أدناها مثل التيان الرجل أمه وان أربى الربا استطالة الرجل في عرض أخيه رواه الطبراني في الاوسط عن البراء في الحديثين دلالة على ان وجه زيادة الربا على معصية الزنا اما هو لتعلق حقوق العباد اذ التعالب ان الزنا لا يكون الا برضا الزانية ولذا قدمها الله تعالى في قوله تعالى الزانية والزاني والافاض عرض يكون فوق هتك الحرمة ومرتبة القذف بالزنا دون معصية الزنا والله تعالى أعلم * (وعن ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الربا) أي ماله (وان كثرت) أي صورة وعاجلة (فان عاقبته) أي أجلته وحقيقته (تمير) أي ترجع وتؤل (الى قل) يضم قاف وتشديد لام فقر وذلك قال الطبيب رحمه الله القل والقلة كالذل والمذلة يعني أنه محق البركة (رواهما) أي الحديثين جميعاً (ابن ماجه) أي في سننه (والبيهقي في شعب الايمان وروى أحمد) أي وكذا الحاكم (الأخير) أي الحديث الآخر منهما * (وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أتيت) بصيغة الفاعل أي مررت وفي نسخة بصيغة المفعول أي مر بي (ليلة أسرى بي) بالاضافة على الصحيح (على قوم) متعلق بأتيت لا بأسرى كما يتوهم (بطونهم كالبيوت) بكسر الموحدة وضمها والجملة صفة قوم (فيها) أي في بطونهم (الحيات) جمع حية (ترى) بصيغة المجهول أي تبصر الحيات (من خارج بطونهم) تشية لحالهم وفضيحة لمآلهم (فقلت من هؤلاء يا جبريل قال هؤلاء أكلة الربا) وفي رواية من أمتك (رواه أحمد وابن ماجه) * وعن علي رضي الله عنه انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم لعن آكل الربا وموكله وكاتبه ومانع الصدقة

ينهى عن النوح رواه النسائي * وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ان آخر ما نزلت آية الربا وان رسول الله صلى الله عليه وسلم قبض ولم يفسرها لنا فدعوا الربا والريبة رواه ابن ماجه والدارمي * وعن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أقرض أحدكم قرضا فاهدى اليه أو حمله على الدابة فلا يركبه ولا يقبلها إلا أن يكون جرى بينه وبينه قيل ذلك رواه ابن ماجه والبيهقي في شعب الإيمان

أى مطلقا أو بمعنىا فأترك الصدقة الواجبة (وكان) أى رسول الله صلى الله عليه وسلم (ينهى عن النوح) أى رفع الصوت بالبكاء مع نحو واكبتاه واجلاه من ألفاظ الجاهلية (رواه النسائي * وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ان آخر ما نزلت آية الربا) أى آخر آية تعلقت بالمعاملات لا مطلقا لان آخر الآيات نزولا على الاطلاق قوله تعالى اليوم اكملت لكم دينكم (وان رسول الله صلى الله عليه وسلم) بكسر الهمزة على ان الجملة استئنافية أو حالية وفتحها للمعطف على ان وقوله (أخبر) أى مات (ولم يفسرها لئلا) أى تفسيرا مفصلا والحاصل انه لم يعش بعدها الا قليلا مع انه قاله بما هو أهم من تفسيرها واسما والمقصود منه واضح فلا يتوقف العمل على تفسيره صلى الله عليه وسلم وإنما المتوقف عليه ما أشارت اليه من اللطائف والذقائق لكن مثل هذه العلوم والمعارف يفوضها الله تعالى من حضرته على يدى رسول الله بحياته وأثره ولو من بعد عاته قال الطيبي رحمه الله أى الآية التي نزلت في تحريم الربا وهو قوله تعالى الذين يأكون الربا الآيات الى قوله لا تظلمون ولا تظلمون ثابتة غير منسوخة جريئة غير مشبهة فذلك لم يفسرها النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فاجروها على ما هي عليه فلا تقاتلوا فيها واتركوا الحيلة في حلها وهو المراد من قوله (فدعوا) أى أيها الناس (الربا والريبة) أى شبهة الربا. أو الشك في شئ مما اشتملت عليه هذه الآيات أو الاحاديث فان الشك في شئ من ذلك ربما يؤدي الى الكفر (رواه ابن ماجه والدارمي * وعن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أقرض أحدكم) أى شخصا (قرضا) هو اسم للمصدر والمصدر في الحقيقة الاقتراض ويموز أن يكون ههنا بمعنى المقرض فيكون مفعولا ثانيا لا قرض والإول مقيس كقوله تعالى من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا (فاهدى) أى ذلك الشخص (اليه) أى الى المقرض شيئا من الهدايا (أو حمله على الدابة) أى على دابة نفسه أو دابة المقرض (فلا يركبه) أى الدر كوب وفي نسخة فلا يركبها أى الدابة (ولا يقبلها) أى البديهة وفيه لف ونشر غير مرتب اعتمادا على فهم السامع قال الطيبي رحمه الله الضمير المتاعل في فاهدى عائد الى المفعول المقدر والضمير في لا يقبلها راجع الى مصدر أهدى وقوله فاهدى عطف على الشرط وجوابه فلا يركبه ولا يقبلها (الا ان يكون) أى المذكور من المعروف والأهداء (جرى بينه وبينه) أى بين ذلك الشخص والمقرض (قبل ذلك) أى الاقتراض لما ورد كل قرض يجر نفعا فهو ربا قال مالك لا تقبل هدية المدين ما لم يكن مثليا قبل أو حديث موجب لئلا قال ابن حجر رحمه الله وقطعه الهدايا فبأنه والاول له أن ينتزه عنه فان قيل فالاول أن يبيح بغير هديته أو أكثر ولقد بالغ امام المتوسعين في رتبته أبو حنيفة رحمه الله حيث جاء الى دار مدينته ليتقاضاه دينه وكان وقت شدة الحر ولجأوا تلك البوار ظل قوقت في الشمس الى ان خرج المدين بعد ان طال الابتلاء في الخروج اليه وهو واقف في الشمس صابر على سخرها غير مرتب في ذلك الظل لئلا يكون له رفق من جهة مدينته وفيه ان مذنب ذلك الامام ان قبول رفق المدينين جرام كالربا ومذنبنا كما كثر العلماء انه لا يجرم الا ان كن شرط عليه ذلك في صلب العقد الذي وجب ذلك الدين بسببه (رواه ابن ماجه) أى في سنته (والبيهقي في شعب الإيمان)

★ وعنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا أقرض الرجل الرجل فلا يأخذ هدية رواء البخاري في تاريخه هكذا في المنتقى ★ وعن أبي بردة بن أبي موسى قال قدمت المدينة فقلت لعبد الله بن سلام فقال انتك بارض فيها الربا فاش فاذا كان لك على رجل حق فاهدي اليك حمل تبن أو حمل شعير أو حمل قث فلا تأخذه فانه ربا رواء البخاري

★ (باب المنهي عنه: من البيوع) ★ (الفصل الأول) ★ عن ابن عمر قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المزانة أن يبيع ثم حاطه أن كان غللا يتر كيلا وإن كان كرما أن يبيعه بزييب كيلا أو كان وعند مسلم وإن كان زرا أن يبيعه بكيل طعام نهى عن ذلك كله متفق عليه

★ (وعنه) أي عن أنس (عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا أقرض الرجل أحدكم) وفي نسخة الرجل بالنصب على المفعولية (فلا يأخذ) أي المقرض من مدينه وفي نسخة بصيغة النفي (هدية) وتوينه للتذكير (رواء البخاري في تاريخه هكذا في المنتقى) وهو بضم الميم وسكون النون وفتح التاء المنقولة من فوق بتظنتين والقاف كـ. انه بعض أصحاب أحد في الأحاديث على ترتيب الفقه ★ (وعن أبي بردة بن أبي موسى قال قدمت المدينة فقلت لعبد الله بن سلام فقال) أي ابن سلام (انتك بارض فيها الربا فاش) أي كثير (فاذا كان لك على رجل حق فاهدي اليك حمل تبن) أي قدر ما يحمله حمار أو بقل مثلا (أو حمل شعير أو حمل قث) بفتح المهملة والموحدة فعن بمعنى مفعول أي مشدود بالجل والقت بفتح القاف وتشديد التاء ثبت معروف من أشرف ما يأكله الدواب يسمى الربطة وفي النهاية الجبل محركه مصدر يسمى به المفعول اه وفي نسخة بسكون الموحدة وهو ظاهر أي المربوط به (فلا تأخذه فانه ربا) قال الطيبي رحمه الله . وإنما خص الهدية بما تعلق به الدواب بمالفة في الامتناع من قبول الهدية لانه لا يجوز أن تعلق الدواب بالحرام (رواء البخاري)

★ (باب المنهي عنه) ★ وفي نسخة عنه والاول أنسب لقوله (من البيوع) فانه بيان للمنهي عنه

★ (الفصل الأول) ★ (عن ابن عمر رضي الله عنهما قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المزانة) في شرح السنة المزانة بيع التمر على الشجر بجنسه موضوعا على الأرض من الزين وهو الدفع لأن أحد المتبايعين إذا وقف على غبن فيما اشتراه أراد قسح العقد وأراد الآخر انشاءه وتزائنا أي تدافعا وكل واحد يدفع صاحبه عن حقه لما يزداد منه وخص بيع التمر على رؤس النخل بجنسه بهذا الاسم لأن المساواة بينهما شرط وما على الشجر لا يحصر بكيل ولا وزن وإنما يكون مقدرا بالخرد . وهو حدس وظن لا يؤمن فيه من التفاوت وبيع الرطب بالتمر والعنب بالزييب جائز عند أبي حنيفة ولا يجوز عند الشافعي رحمه الله ومالك وأحمد لا بالكيل ولا بالوزن إذا لم يكن الرطب على رأس النخلة أما إذا كان الرطب على رأس النخلة ويبيعه بالتمر فهو العرايا ويأتى بجنه (أن يبيع ثم حاطه) أي يستأنه بدل أو بيان للمزانة (أن كان) أي التمر (غلا) أي رطباً أو تمر نخل (وأن كان) أي التمر (كرما) أي عبا (أن يبيعه بزييب كيلا) قال الطيبي رحمه الله الشروط كلها تفصيل لبيان و يقرر جزاء الشرط الثاني نهى لقربة السباق لعجم استقامة المذكور أن يكون جزاء وكذا في الشرط الاول يقدر نهى أن يبيعه لقربة الشرط الثاني (أو كان) وعند مسلم وإن كان زرا) أي بدل أو كان وحاصله أن في رواية البخاري وكان زرا وفي رواية مسلم وإن كان زرا (أن يبيعه بكيل طعام) بالإضافة والمراد بالطعام الحنطة (نهى عن ذلك) أي جميع ما ذكر (كاه) تأكيد لشمول الافراد والجملة تأكيد للنهي السابق (متفق عليه وفي رواية لهما) أي للشيعين (نهى عن المزانة قائل والمزانة

وفي رواية لهما نهى عن المزينة قال والمزينة ان يباع ما في رؤس النخل بتمر بكيل مسمى ان زاد لى وان نقص لى * وعن جابر قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المخابرة والمحاكمة والمزينة والمحاكمة ان يبيع الرجل الزرع بمائة فرق حنطة والمزينة ان يبيع النمر في رؤس النخل بمائة فرق والمخابرة كراه الارض بالثلث والربع رواء مسلم * وعنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المحاكمة والمزينة والمخابرة والمعاومة

ان يباع ما في رؤس النخل) أى عليها على حد في جذوع النخل (بتمر) متعلق بيباع (بكيل) بدل باعادة الجار (مسمى) أى معين صفة لكيلا (ان زاد) حال بتقدير القول من البائع الذى يفهم من يباع أى يبيع قائلا ان زاد أى النمر على ذلك الكيل المسمى (لى) أى فالزائد لى أفوز (وان نقص لى) أى يكمله لك أبها المشتري * (وعن جابر قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المخابرة) بالمخاء المعجمة قيل هى المزارعة على نصيب معين كالثلث والربع وقيل ان أصل المخابرة من خير لان النبي صلى الله عليه وسلم أقرها في أيدي أهلها على النصف من محصولها فقبل خايرهم أى عاملهم في خير وقيل من الخبر وهى الارض اللينة كذا في شرح السنة وفي النهاية أيضا وقال ابن الهمام عن ابن عمر كئنا نأخر أربعين سنة ولا نرى بذلك بأسا حتى أخبرنا رافع بن خديج أنه صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عن المخابرة فتركناها (والمحاكمة) بالماء المهملة والثاف في الفائق من العقل القراح من الارض وهى الطيبة التربة الخالصة من شرب السيخ الصالحة للارض ومنه حقل يحقل اذا زرع والمحاكمة مفاعلة من ذلك (والمزينة) تقدمت (والمحاكمة ان يبيع الرجل الزرع) أى بعد خروج حبه (بمائة فرق) بفتحين وفي نسخة بتسكين الراء وهو تصوير لا تقدير (حنطة) بالنصب على التمييز وفي نسخة باضافة ما قبلها اليها وانما نهى عنها لعدم معرفة التماثل بين الحنطة اليابسة والرطبة في النهاية للفرق بالتحريك مكيال يسع ستة عشر رطلا وهى اثنا عشر مدا وثلاثة أصع عند أهل الحجاز وقيل الفرق خمسة أقباط والقسط نصف صاع فأما الفرق بالسكون فمائة وعشرون رطلا قال التوربشني رحمه الله لا أدري من المفسر غير ان قوله مائة فرق حنطة كلام ساقط وكذلك في بقية التفسير وكان من حق البلاغة ان يأتي بالمثال من غير تعيين في العدد فان قوله بمائة فرق موهوم بأنه اذا زاد أو نقص عن المقدار المنصوص عليه لم يكن ذلك محاكمة قال الطيبي رحمه الله ربما يأتون في المثال بما يصوره عند السامع مع زيادة توضيح نعم لو قال بمائة مثلا لم يكن فيه مقال وهذا القدر مما لا بأس به عند البلغاء (والمزينة ان يبيع النمر) أى الكائن أو كئنا (في رؤس النخل) أى عليها (بمائة فرق) أى من النمر في الارض (والمخابرة كراه الارض) أى اجارتها (بالثلث) بضمهما وسكون الثاني وكذا قوله (والربع) والواو بمعنى أو قال ان حجر رحمه الله والمعنى أن يعطى الرجل أرضه بغيره ليزرعها والبرز والعمل من الزراع ليأخذ صاحب الارض ربع الغلة أو ثلثها من الخبر بالضم أى النصيب وانما قد لجهالة الاجرة ولكونها معدومة اه ولا تصح المزارعة عند أبي حنيفة رحمه الله وصحت عند صاحبيه وبه يقتضى لاحتياج الناس اليها (رواه مسلم * وعنه) أى عن جابر (قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المحاكمة والمزينة والمخابرة) وقد سبق معانيها (والمعاومة) وفي نسخة وعن المعاومة وهى مفاعلة من العام كالمساومة من السنة والمشاورة من الشهر في النهاية هى يبيع ثمر النخل أو الشجر ستين أو ثلاثا فصاعدا قبل ان تظهر ثماره وهذا البيع باطل لانه يبيع ما لم يخلق فهو كبيع الولد قبل ان يخلق يقال قاومت انخلة اذا حملت سنة ولم تحمل أخرى وهى مفاعلة من العام بمعنى

وعن الثنيا ورخص في العرايا رواه مسلم * وعن سهل بن أبي حنيفة قال نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الثمر بالتمر إلا أنه رخص في العرية أن يباع بخرصها تمرًا يأكلها أهلها رصًا متى صيد

السنة (وعن الثنيا) يضم المثلثة وسكون النون وبالنحنية اسم من الاستثناء ويسمى منه ما يعلو منه كما سيأتي في الهداية وفي الحديث من استثنى فله ثنياً على وزن الدنيا أي ما استثناء قال يحيى السنه الثنيا أن يبيع ثمر حائط ويستثنى منه جزءاً غير معلوم القدر فيفسد لجهالة الجميع وقال القاضي المختص للثني عليه إفضاؤه إلى جهالة قدر المبيع ولهذا قال الفقهاء بوقال بعت منك هذه الصبرة الأصابع وكانت مجهولة الصيعان لند العقد لأنه خرج المبيع عن كونه معلوم القدر عياناً أو تقديرًا أما لو باعها واستثنى منها شيئاً معينا كالثلث أو الربع صح لحصول العلم بقدره على الأشاعة (ورخص في العرايا) جمع عرية بتشديد الحاء في الفائق العرية النخلة التي يديرها الرجل محتاجاً أي يعمل له ثمرتها فرخص للتمرى أن يبتاع ثمرتها بتمر لموضع حاجته من التمري سميت عرية لأنه إذا ذهب ثمرها فكأنه جرداً من الثمرة وعراها منها ثم لتنتج منها الأجزاء قال النووي العرية أن يخرص الخارص تخللات يقول هذا الرطب إذا يس يحصل منه ثلاثة أوسى من التمر مثلاً فيبيع به ثلثه أو سبباً تمرًا ويتقاضى في المجلس فيسلم المشتري التمر ويسلم النافع النخل وهذا فيما دون خمسة أوسى ولا يجوز فيما زاد عليه وفي جوازه في خمسة أوسى قولان للشافعي أصحهما يجوز لأن الأصل تحريم بيع الثمر بالرطب وجاء في العرايا رخصة والأصح جوازه للأغنياء والفقراء وفي غير الرطب والعنب من الثمار وفي قول ضعيف أنه يختص بالفقراء أنه روى أن فقراء المدينة جاؤا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقالوا يا رسول الله قد نهيت عن بيع الرطب بالتمر وليس عندنا الذهب والفضة فنشترى الرطب ونشتريه فرخص لهم في ذلك فكانوا يشترون الرطب بما عندهم من تمر بقي من قوت سنتهم لكن المعتمد عند الأصوليين أن العرية بمعنى اللفظ لا بخصوص السبب (رواه مسلم * وعن سهل ابن أبي حنيفة) بفتح الحاء المعجمة وسكون المثلثة (قال نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الثمر بالمثلثة أي الرطب قاله الزركشي بالتمر) بالوقفية هكذا ضبط في نسخة السيد وغيرها من الأصول المصححة بالمثلثة في الأول وبالفواتيتين في الثاني وكذا ضبطه الزركشي وقال المسناني الأول بالسنة والثاني بالمثلثة وعكسه دليل قوله (إلا أنه رخص في العرية) بفتح فسكون ثنياً مسددة من التمري وهو التجرد وهي لغة النخلة فعلية بمعنى فاعلة عند الجمهور لأنها عريت بأعراء مالكها عن باقي النخل قال الطيبي رحمه الله هذا يشعر بأن العرايا مستثناة من المزانية لأن قوله ببيع الثمر بالتمر هو المزانية قال القاضي العرية فعلية بمعنى مفعول والثاء فيها لنقل اللفظ من الوصفية إلى الاسم فقل منها إلى العقد الوارد عليها المتضمن لأعرائها في شرح السنة سميت عرية لأنها عريت من جملة التحريم أي خرجت بفنى فعلية بمعنى فاعلة وقيل لأنها عريت من جملة الحائط بالخرص والبيع فعريت عنها أي خرجت (أن يباع) أي العرية يعني ما عليها من الرطب (بخرصها) ينتج الخاء المعجمة وكسرهما أي بقدرها يعني بخرصها كيلاً حال كون المخرور (تمرًا) يأكلها أهلها رطباً قال الطيبي يحتمل أن يكون تمرًا تميزاً ويحتمل أن يكون حالاً مقدراً ويؤيده قوله (يأكلها أهلها رطباً) فإن رطباً حال وهذا ينصر مذهب من قال الحال يجب أن يكون مشتقاً إما حقيقة أو مؤولاً لأن المطلوب هنا هو الوصف لا الذات والأكثر الإبدال عتاءه ويؤيد كون تمرًا تميزاً قوله في الحديث الآتي بخرصها من التمر والخرص الحذر والامتنع بالكسر كذا في التاموس وفي المشارق انخرص بالكسر اسم الشيء المقدر

★ وعن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أُرخص في بيع العرايا بخرصها من الثمر فيما دون خمسة أوسق أو في خمسة أوسق شك داود بن الحصين ، متفق عليه ★ وعن عبد الله بن عمر بنى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها نهي البائع والمشتري متفق عليه وفي رواية لمسلم نهي عن بيع النخل حتى تزهره وعن السبيل حتى يبيض ويأمن العاهة ★ وعن أنس قال نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الثمار حتى تزهر قيل وما تزهي قال حتى تحمر وقال أُرِيت

وبالفتح اسم للفتح وقال يعقوب الخرس والخرص لغتان في الشئ المغموس وفي حاسبة الزركشي قال النووي يفتح الخاء وكسرهما والفتح أشهر وقال القزطلي رحمه الله الرواية بالكسر على أنه اسم الشئ المغموس ومن فتح جعله اسم الفعل (متفق عليه) ورواه أبو داود ★ وعن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أُرخص (وفي نسخة رخص) بالشداد أي جوز بطريق الفرخنة لا على سبيل الحزيمة (في بيع العرايا) أي تمرها (بخرصها) أي بسبب حرزها وتخفيف (من آخر) . فظاهر أن من يائنة تميز للمغموس وقال الطيبي متفق ببيع العرايا والباء في بخرصها لسببية أي أُرخص في بيع رصها من الثمر بواسطة خرصها (فيما دون خمسة أوسق) جمع وسق يفتح فسكون وهو ستون ساعا والصاع خمسة أطلال وثنت بالفتح دادي ذكره النضبي رحمه الله (أو في خمسة أوسق) قال النووي رحمه الله شك من الراوي فوجب الأخذ بالآل وهو دون خمسة أوسق فيبقى الخمسة على الحرمان احتياطا كما سبق (شك داود بن الحصين) شيخ مالك أحد رواة الحديث وقيل داود ابن أبي هند وقيل داود بن قيس وحمهم الله (متفق عليه) ★ وعن عبيد الله بن عمر بنى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الثمار بكسر المثناة جمع ثمر يفتحين (حتى يبدو) بضم الدال المهملة بعدها واو أي يظهر (صلاحها) ويمكن الانتفاع بها في شرح السنة العمل على هذا عند أهل العلم أن بيع الثمرة على الشجرة قبل بدو الصلاح مطلقا لا يجوز يروي فيه عن ابن عباس وجابر وأبي هريرة وزيد بن ثابت وأبي سعيد الخدري وعائشة رضي الله تعالى عنها وهو قول الشافعي لأنه لا يؤمن من هلاك الثمار ورود العاهة عليها أصغرها وضعفها وإذا تلفت لا يبقى للمشتري شئ (نهي البائع) أي عن هذا البيع كيلا يكون أخذ مال المشتري بلا مقابلة شئ (والمشتري) أي عن هذا انشراء كيلا يتلف ثمنه بتغير تلف الثمار (متفق عليه) وفي رواية لمسلم نهي عن بيع النخل (أي ما عليه من الثمر (حتى تزهر) بالتائيد لأن النخل يؤث ويذكر قال تعالى نخل خاوية ونخل متفر من زها النخل إذا ظهرت ثمرتها قال الخطابي وهكذا يروي والصواب في العربية تزهي من أزهي النخل أحمر وأصفر وذلك علامة الصلاح فيه وخلاصه من الآفة اه وفيه أنه قد جاء في اللغة زه النخل وأزمت في التاموس زها النخل طال كآزهي والبسر تلون كآزهي وزهي كآزهي وكدعا قلالة (عن السبيل) جنس مفردة سنبلة أي ونهي عن بيع حبه (حتى يبيض) بتشديد المعجمة أي يشتد حبه (ويأمن العاهة) أي الآفة والجملة من باب عطف التفسير قال ابن المنك فيه جواز بيع العصب في سنبله وبه قلنا تشبيها بالجوز والنور يباعان في ثمرهما ★ (و عن أنس قال نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الثمار حتى تزهي) من أزهي (قيل وما تزهي) يفتح الباء وفي نسخة بالسكون وجوز أن يكون حكاية قوله صلى الله تعالى تمان عندوسم أي ما معنى قونك حتى تزهي أو من باب تسمح بالمعدي أي قيل ما الرهو والاول هو الوجه لقوله (قال) أي في الجواب (حتى تحمر وقال) أي أيضا إشارة الى علة النهي والعكمة رحمة على الأمة (أرأيت) أي أخبرني أيها المخاطب

إذا منع الله الثمرة ثم يأخذ أحدكم مال أخيه متفق عليه ★ وعن جابر قال نبي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع السنين وأمر بوضع الجوالح رواه مسلم ★ وعنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو بعت من أخيك ثمرا فأصابته جائحة فلا يصيل لك أن تأخذ منه شيئا ثم يأخذ مال أخيك بغير حق رواه مسلم ★ وعن ابن عمر قال كانوا يبتاعون الطعام في أعلى السوق فيبيعونه في مكان فتنهاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ع: يبعه في مكانه حتى يظفوه رواه أبو داود ولم أجده في الصحيحين ★ وعنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يستوفيه و في رواية ابن عباس حتى يكتاله متفق عليه

بالغضب العام (إذا منع الله الثمرة) : أي بإرسال الآفة عليها وإيصال العاهة إليها (ثم يأخذ) حذف ألب ما الاحتفاسية أي باى وجه وبمقابلة أي شئ يأخذ (أحدكم مال أخيه) أي من ثمن المشتري استفهام الكاري أي كيف يجوز ذلك والمعنى لا يصيل أحد ما هنالك (متفق عليه ★) وعن جابر قال نبي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع السنين (يكسر السين جمع السنة فتفتحها أي المعاوضة وقد سرت والراد بيع ما تحمله هذه الشجرة مثلا سنة فأكثر) (وأمر بوضع الجوالح) بفتح الجيم جمع جائحة وهي الآفة المستاملة تصيب الثمار ونحوها بعد الزهو فتهلكها بأن يترك البائع ثمن ما تلف قال ابن الملك وهذا أمر تدب عند الأكثرين لأن ما أصاب البائع بعد القبض فهو في ضمان المشتري خلافا لما لك قال الطحاوي هذا في الأراضي الغراجية وحكمها إلى الإمام لوضع الجوالح عنهم لما فيه من مصالح المسلمين لبقاء العمارة (رواه مسلم ★) وعنه (أي عن جابر) قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو بعت من أخيك ثمرا (بالثلاثة) فأصابته جائحة فلا يصيل لك أن تأخذ منه شيئا قال ابن الملك رحمه الله : إن كان التلف قبل التسليم فلا كلام وإن كان بعده فالمعنى لا يصيل لك في التقوى والورع وقال الشافعي الكلام محمول على التهديد قال الطيب رحمه الله تعالى فلا يصيل جواب لو فاما يتمحل ويقال إن لو بمعنى أن واما أن يقتدر الجواب فلا يصيل عطف عليه أي لو بعت من أخيك ثمرا فهلك لا تأخذ منه شيئا فلا يصيل لك والتكرير للتقرير كما في قوله تعالى كذبت قبلهم قوم نوح فكذبوا عتدنا (ثم تأخذ مال أخيك بغير حق) الحق أن ظاهر الحديث مع الإمام مالك ويمكن أن يقال معنى الحديث لو بعت من أخيك ثمرا قبل الزهو فيكون الحكم متفقا عليه (رواه مسلم ★) وعن ابن عمر قال كانوا (أي الناس) يبتاعون الطعام : أي يشترونه (في أعلى السوق) أي في الناصية العليا منها (فيبيعونه) أي الطعام (في مكانه) أي قبل القبض على ما تفيد الفاء التعاقبية وقبل الاستيفاء كما يدل عليه الحديث الآتي (فتنهاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيعه في مكانه حتى يظفوه) فإن القبض عليه بالنقل عن مكانه ذكره الطيب رحمه الله وقال ابن الملك رحمه الله وفيه أن قبض المتقول بالنقل والتحويل من موضع إلى موضع (رواه أبو داود ولم أجده في الصحيحين) أي في أمدهما وهو اعتراض على البغوي ★ (وعنه) أي عن جابر (قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ابتاع طعاما) أي اشتراه (فلا يبعه) في معناه نبي (حتى يستوفيه) أي يقضيه وأما كسلا وزنا أو كيلا (وفي رواية ابن عباس حتى يكتاله) أي يأخذه بالكيل قال ابن الملك أي من اشترى طعاما مكيلة فلا يبعه حتى يكتاله وإنما قيدها بالشراء بالمكيلة لأنه لو كان مجازفة لا يشترط الكيل وفهم من قيد الشراء أنه لو ملك الكيل بجهة أوارث أو غيرهما جازله أن يبعه قبل الكيل ومن قوله فلا يبعه أنه لو وهبه جازز وهو قول محمد وإنما نهي عن البيع قبل الكيل لأن الكيل

✱ و عن ابن عباس قال أما الذي نهي عنه النبي صلى الله عليه وسلم فهو الطعام إن يباع حتى يقبض قال ابن عباس ولا أحسب كل شيء إلا مثله متفق عليه ✱ و عن أبي هريرة إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تلقوا الركبان لبيع ولا يبيع بعضكم على بيع بعض، ولا تاجشوا ولا يبيع حاضر لباد ولا تصروا الأبل والغنم فمن ابتاعها بعد ذلك فهو بخير النظرين بعد أن يحلبها إن رضيها أسكتها وإن سخطها ردها وصاعا من تمر

فيما يبيع مكايمة من تمام قبضه لانه إنما يتعين به فكما أن يبيع المبيع قبل القبض كان منها صار قبل تمامه منها أيضا واستدل بعض بهذا الحديث على أن البائع لو كاله بمصرة المشتري كي له (٩) فإن قلت ما ذكرت مخالف لما روى أنه صلى الله تعالى عليه وسلم نهي عن بيع الطعام حتى يجري فيه صاعان صاع البائع وصاع المشتري قلت الحديث محمول على اجتماع الصفقتين في باب السلم وهو ما إذا اشترى المسلم اليه أي البائع من رجل كذا كيلا وأمر رب السلم أي المشتري بقبضه فإنه لا يصح إلا بصاعين اجتماع الصفقتين بشرط الكيل أحدهما شراء المسلم اليه وثانيهما قبض رب السلم وهو كليب الحديدي (متفق عليه) ✱ و عن ابن عباس قال أما الذي نهي عنه النبي صلى الله عليه وسلم فهو الطعام (أي جنس الحبوب) (إن يباع حتى يقبض) بصيغة المجهول (قال ابن عباس ولا أحسب) بكسر السين وفتحها أي لا أظن (كل شيء إلا مثله) أي مثل الطعام في أنه لا يجوز للمشتري أن يبيعه حتى يقبضه قال ابن الملك والأظهر أنه من قول ابن عباس (متفق عليه) ✱ وعن أبي هريرة إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تلقوا (افتح التاء واللام والثاقب المشددة) سكوت الواو وثاقبها وصلها وأصله لا تلقوا (الركبان) بضم الراء جمع راكب أي القافة (ليبيع) أي لأجل بيع والمعنى إذا وقع الخبر بقدوم قافلة فلا تستقبلوها لتشتروا من متاعها (ارخص قبل أن يقدموا السوق ويعرفوا سعر البلد نهي عنه للخديعة والضرر) (ولا يبيع بعضكم على بيع بعض) بأن يقول لمن اشترى شيئا بالخيار افسخ هذا البيع وأنا أبيعك مثله بارخص من ثمنه أو أجود منه بثمانه قبل النهي مخصوص بما إذا لم يكن فيه عيب فإذا كان فله أن يدعو إلى الفسخ ليبيع منه بارخص دفعا للضرر عنه (ولا تاجشوا) يحذف إحدى التاءين والتجش هو الزيادة في ثمن السلعة من غير رغبة فيها لتخديع المشتري وترغيبه وفتح صاحبها (ولا يبيع حاضر) أي بلدي (ليباد) أي ليدوي كما إذا جاء البدوي بطعام إلى بلد ليبيعه بسعر يومه ويرجع فيتوكل البلدي عند لبيعه بالسعر العالي على التدريج وهو حرام عند الشافعي ومكروه عند أبي حنيفة رحمه الله وإنما نهي عنه لأن فيه سد باب المراقب على ذوى البياعات (ولا تصروا الأبل والغنم) بضم التاء والراء المشددة قال العسقلاني رحمه الله بضم أوله وفتح ثانيه بوزن تزكوا وقيد بعضهم بفتح أوله وضم ثانيه والاول أصبح له وهو من صرقت الشاة إذا لم تحلبها أياما حتى اجتمع اللبن في ضرعها كذا ذكره بعضهم وهو يؤيد القول الثاني والصحيح أنه من التصرية وهي أن يشد الضرع قبل البيع أياما ليظن المشتري أنها لبون فيزيد في الثمن والنهي للخداع (فمن ابتاعها) أي اشترى الأبل أو الغنم المصروا (بعد ذلك) أي بعد ما ذكره من التصرية (فهو بخير النظرين) أي من الأسماك والرد (بعد أن يحلبها) بضم اللام أي فهو بخير (إن رضيها) أي أحبها وأعجبها (أسكتها وإن سخطها) بكسر المعجمة أي كرهها (ردها وصاعا) أي مع صاع (من تمر) أي عوضا عن لبنها لأن بعض اللين حدث في ملك المشتري وبعضه كان مبيعا فقدم تميزه لامتنع رده ورد قيمته فأوجب

متفق عليه و في رواية لمسلم من اشترى شاة مصراة فهو بالخيار ثلاثة أيام فان ردها رد معها صاعا من طعام لاسمراء ★ وعنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لاتلقوا الجلب فمن تلقاه فاشترى منه فاذا أتى سيده السوق فهو بالخيار رواء مسلم ★ وعن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لاتلقوا السلع حتى يهبط بها الى السوق متفق عليه ★ وعنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يبيع الرجل على بيع أخيه ولا يخطب على خطبة أخيه الا ان يأذن له رواء مسلم ★ وعن أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يسم الرجل على سوم أخيه المسلم رواء مسلم ★ وعن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يبيع حاضر لباد دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض رواء مسلم

الشارع صاعا قطعاً للخصومة من غير نظر الى قلة اللبن و كثرتة كما جعل دية النفس مائة من الال مع تفاوت الانفس و عمل الشافعي رحمه الله بالحديث و أثبت الخيار في المصراة و قال أبو حنيفة رحمه الله لا خيار فيها و الحديث متروك العمل لانه مخالف للاصل المستفاد من قوله فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم و هو ايجاب المثل أو القيمة عند قوات العين أو يقال انه كان قيل تحريم الربا بان جوز في المعاملات امثال ذلك ثم نسخ كذا في السير ذكره ابن الملوك في شرح المشارق (متفق عليه و في رواية لمسلم من اشترى شاة مصراة فهو بالخيار ثلاثة أيام فان ردها رد معها صاعا من طعام) أي ثمر (لا سمراء) أي لاحتطة قال ابن حجر فيه انه لا يجوز غير الثمر و ان رضى به البائع و انما تعين لان طعامهم كان الثمر و اللبن غالبا فاقام الثمر مقام اللبن لذلك قيل و يجوز غيره برضا البائع فكانه استبدل عن حقه ★ (وعنه) أي عن أبي هريرة (قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لاتلقوا الجلب) بفتحين أي المجلوب من ابل و بقر و غنم و عبد يجلب من بلد الى بلد للتجارة (فمن تلقاه فاشترى منه فاذا أتى سيده) أي صاحب الجلب (السوق) أي و عرف السعر (فهو بالخيار) أي في الاسترداد و فيه دليل على صحة البيع اذ الفاسد لاخير فيه قال ابن حجر رحمه الله أما اذا كان سعره أعلى أو كسعر البلد ففيه وجهان في وجه يثبت الخيار لاطلاق الحديث و الاصح انه لا خيار له لعدم الغبن (رواه مسلم) ★ و عن ابن عمر (رضي الله عنهما) (قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لاتلقوا السلع) بكسر السين و فتح اللام جمع السلعة بكسر فسكون و هي المتاع و ما يتجر به (حتى يهبط) على بناء المجهول أي ينزل (بها الى السوق) الباء للتعدي و المعنى حتى يسقطها عن ظهر الدواب في السوق (متفق عليه) ★ و عنه (أي عن ابن عمر) (قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يبيع الرجل) بصيغة النهي و في نسخة يبيع بصيغة النفي و المراد بالرجل الشخص الشامل للمرأة (على بيع أخيه) بان يبيع الرجل بعد استقرار الثمن بين البائع و المشتري ليزيد على ما استقر فاطلاق البيع مجاز أول يراد به السوم (ولا يخطب) بالجزم و في نسخة بالرفع قال النووي رحمه الله الرواية برفع يبيع و يخطب فهو خبر بمعنى النهي لانه أبلغ (على خطبة أخيه) بكسر أوله أي بعد التوافق على الصداق (الا ان يأذن له) أي أخوه استثناء من الحكيم أو الاخير (رواه مسلم) ★ و عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يسم الرجل (يفتح الباء و ضم السين و جزم السين و كسرهما وصلا لالتقاء الساكنين و المساومة المحادثة بين البائع و المشتري بزيادة الثمن فهذا مكروه و لكن البيع صحيح) (المسلم) قال ابن حجر رحمه الله و كذا الذي و المعاهد و المستأمن فذكر الاخ المسلم للركة لا للتبذير خلافا لمن زعمه و قد أشار ابن عبد البر الى نقل الاجماع فيه (رواه مسلم) ★ و عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يبيع (حاضر لباد) أي بلدي لبدوي

★ وعن أبي سعيد الخدري قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبستين و عن يعبتين نهي عن الملاسة والمناذة في البيع والملاسة لمر الرجل ثوب الآخر بيده بالأيمن أو بالنهار ولا يلقيه إلا بدنك والمناذة أن ينذر الرجل الرجل ثوبه وينذر الآخر ثوبه ويكون ذلك يبعهما عن غير نظر ولا تراش والبستين اشتغال الصماء والصماء أن يجعل ثوبه على أحد عاتقيه فيبدو أحد شقيه ليس عليه ثوب واللبة الأخرى احتياؤه بثوبه وهو جالس ليس على فرجه منه شيء متفق عليه ★ وعن أبي هريرة قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الحصة وعن بيع الفرر رواه مسلم

(دعوا الناس) أي اتركوهم ليعوموا متاعهم رخيصا (يرزق الله) بكسر القاف على أنه مجزوم في جواب الأمر وبضمها على أنه مرفوع (بعضهم من بعض) رواه مسلم ★ وعن أبي سعيد الخدري قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبستين (بكسر اللام) (وعن يعبتين). يفتح الموحدة وإعادة الجار لإفادة أن انتهى متوجه إلى كل من الأيمن (نهي عن الملاسة والمناذة في البيع) تبيان لبستين على طريقة يوم تبش وجوه وتسود وجوه لما الذين أسودت وجوههم للآلة (والملاسة لمس الرجل ثوب الآخر بيده بالأيمن أو بالنهار) بإعادة الجار (ولا يلقيه) بالتحفيف أي لا يلقب الرجل الثوب (إلا بذلك) أي لا يلبسه إلا بسبب البيع من غير أن يجري بينهما إيجاب وقبول في اللفظ والاتفاق في القبل وقال الطيبي رحمه الله أي ليس عليه للثوب إلا بمجرد المس أي حكمه أن يلقيه وقد اكتفى بالمس (والمناذة أن ينذر الرجل) بكسر الموحدة و ضبط في نسخة السند بضمها بالجرمة وهو بهو قلم لمخالفته كتب اللغة (إلى الرجل ثوبه) أي يلقيه أو الباء زائدة لتأكيد التندية (وينذر الآخر) يفتح الخاء (ثوبه) بلاياء (و يكون ذلك) أي ليد كل منهما ثوبه إلى آخر (يبعهما) بالنصب على أنه خير كان وفي نسخة بالرفع فيكون ذلك هو الأخير (عن غير نظر) وفي نسخة من غير نظر أي بالبر من كل واحد ثوب الآخر في قبل بلا تأمل وتفكر (ولا تراش) أي بالايجاب والقبول أو بالتعاطي وزيادة لا لتأكيد (والبستين) بالياء على الحكيمة و روى والبستين على الأصل (اشتغال الصماء) يفتح هملة وتشديد ميم مجدودة (و الصماء أن يجعل ثوبه على أحد عاتقيه فيبدو) أي يظهر (أحد شقيه) بكسر أوله أي جانيبه (ليس عليه ثوب) حال أو استئناف بيان (واللبسة الأخرى) بالرفع على الابتداء خبره قوله (احتياؤه بثوبه وهو جالس) حال وكذا (ليس على فرجه) أي على عورته الشاملة لقفذه (منه) أي من الثوب (شيء) أي متاعه (متفق عليه) ★ وعن أبي هريرة قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الحصة (عن أبي هريرة) يقول المشتري للبائع إذا نذرت اليك الحصة هـ وجب البيع أو يقول البائع يترك من السلع ما يبيع عليه حصاتك إذا رمت بها أو من الأرض إلى حيث تنتهي حصاتك وهذا أيضا من بيع الجاهلية (وعن بيع الفرر) يفتح الفين المعجمة والراء الأولى أي ما لا يعلم عاقبته من الطير الذي لا يدري أ يكون أم لا كبيع الأبق في الطير في الهواء والسمك في الماء والغائب المجهول ومجملة أن يكون المفقود عليه مجهولا أو مجهورا عنه مما انطوى بعينه من غير الثوب أي طيه أو من الفررة بالكسر أي الغفلة أو من الفرور قال ابن حجر رحمه الله وهذا بيع فابيد للجهل بالبيع والعجز عن تسليمه له والباطل والفساد عند الشافعية واحد وتحرير مذهب الحنفية أن العوضين إن لم يكونا قايين للبيع فهو باطل وإن كانا قايين لكن اشتغلا على مقتضى عدم الصحة كالأرباب فساد ويغيب بالقبض الملك الضمير وإن كان المبيع غير قابل فقط أو الثمن غير قابل فقط والصحيح الحاق الأول والثاني بالثاني

★ وعن ابن عمر قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع جبل العجلة و كان يباع يتبايعه أهل الجاهلية كان الرجل يبتاع الجزور الى أن تنتج الناقة ثم تنتج التي في بطنها متفق عليه ★ وعنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عصب الفحل رواه البخاري ★ وعن جابر قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع ضرب الجبل و عن بيع الماء والأرض لتعثر رواه مسلم ★ وعنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع فضل الماء رواه مسلم ★ وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يباع فضل الماء لبيع به الكلا متفق عليه

(رواه مسلم) و كذا أحمد والأربعة ★ (وعن ابن عمر قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع جبل العجلة) يفتحتان فيها مصدر مسمى به المجهول والتاء للمبالغة والاشعار بالآثورة ومعناه أن يبيع: سوف ما يحملة الجنين الذي في بطن الناقة على تقدير أن يكون أنثى قال الطيبى رحمه الله قيل معناه تأجيل الثمن الى أن يغبل ما في بطن الناقة واختاره الشافعى رحمه الله بناء على أن ابن عمر الراوى فسره بذلك وقال أبو عبيدة معناه اذا ولدت ما في بطنها ولذا فقد باعه ذلك الولد فهو يبيع معدوم والاول تأجيل الى مدة مجهولة (وكان) أى هذا البيع وهو عطف على نهى وقال ابن حجر رحمه الله أى نهى عن بيع كان (يباع يتبايعه أهل الجاهلية كان الرجل يبتاع الجزور) أى يشتري البعير (الى أن تنتج) بصيغة المجهول وفى نسخة يفتح التاء الاولى وكسر الثانية أى تلد (الناقة ثم تنتج) بالرغ وفى نسخة بالنصب على الضمطين (التي في بطنها) أى ولد ولهما وهذا البيع وظلالته داخل في بيع الفرر وانما خصت بالذكر لانها كانت من بيعات الجاهلية (متفق عليه) وروى الجملة الاولى أحمد والأربعة أيضا ★ (وعنه) أى عن ابن عمر (قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عصب الفحل) يفتح المجهلة الاولى وسكون الثانية أى كراه ضرباه وأجرة مائه نهى عنه لغرر لان الفحل قد يضرب وقد لا يضرب وقد لا يلقح الأنثى وبه ذهب الاكثرون الى تحريمه وأما الاعارة فمندوب ثم لو أكرمه المستعير بشئ جاز قبول كرامته (رواه البخاري) و كذا أحمد والثلاثة ★ (وعن جابر قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع ضرب الجبل) بكسر الضاد المعجمة بان يأخذ عليه شئاً (وعن بيع الماء والأرض لتعثر) بصيغة المجهول أى لتززع بان يعطى الرجل أرضه والماء الذى لتلك الأرض أحدًا ليكون منه الأرض والماء ومن الآخر البذر والحراثة لياخذ رب الأرض بعض الخارج من العجوب وفى المخابرة وقد تقدمت (رواه مسلم) وكذا النسائي ★ (وعنه) أى عن جابر (قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع فضل الماء) أى عن يرد أن يشربه أو يسيقه دابته فاما ان أراد ان يسيقه الزرع أو التخل جاز لصاحب الماء ان لا يطيئه الا بعض (رواه مسلم) وكذا النسائي وابن ماجه وروى الامام أحمد والأربعة عن ابياس بن عبد ★ (وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يباع فضل الماء لبيع به) أى بسبب بيعه (الكلا) يفتحان مقصورا فى القاموس الكلا كجبل العشب و عليه و يابسه أى لا يبيع ذو بر ما فضل من مالها عن حاجته لأن المشتري يشتد بذلك الماء حيثش على أصحاب المواشى المحتاجة الى الرعى فى كلا تلك الأرض فيضطرهم ذلك الى شراء الماء وحده أو مع الكلا بان يتجاوز ظلم ذى الماء الى أن لا يمكنهم منه حتى يشتروا الماء والكلا بمبالغة فى الظلم والتعدى أو أنه نزل شراء الماء منزلة شراء الكلا نظرا الى أن ما يذله أهل الماشية من المال فى مقابلة الماء انما هو ليتكن مواشيهم من الشرب فيتمكن من الرعى وقال الخطاى تأويله ان رجلا اذا حفر بئرا فى موات قيمكلها بالاحياء

★ وعنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر على صبرة طعام فادخل يده فيها فغالت أصابعه بلالا فقال ما هذا يا صاحب الطعام قال أصابته السماء يا رسول الله قال أفلا جعلته فوق الطعام حتى يراه الناس من غش فليس مني رواء مسلم

★ (الفصل الثاني) ★ عن جابر قال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن الثنيا إلا أن يعلم رواء الترمذي ★ وعن أنس قال نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع العنب حتى يسود وعن بيع الحب حتى يشتد هكذا رواء الترمذي وأبو داود عن أنس والزيادة التي في المصاييح وهي قوله نهي عن بيع التمر حتى تزهر إنما ثبتت في روايتهما عن ابن عمر قال نهي عن بيع التخل حتى تزهر

فاذا قومه ينزلون في ذلك المكان للموات ويرعون نباتها وليس هناك ماء الا تلك البئر فلا يجوز له أن يمنع ذلك القوم من شرب ذلك الماء لانه لو منعهم منه لا يمكنهم رعي ذلك فكان منعهم عنه عنادا وذا لا يجوز فالمعنى لا يباع ما فضل من ماء تلك البئر ليصير به كالبائع للكلال لأن الوارد حول ما أعد للرعي اذا منعه عن عمل الوارد الا بعوض اضطر الى شرائه فيصير كمن اشترى الكلال لاجل الماء وقيل معناه لا يبيع فضل الماء ليكون التقصد في بيعه وعدم بذله ببيع الكلال الحاصل به ثم قيل هذا النهي للتحريم وقيل للتنزيه وهو الاظهر (يتفق عليه) وفي نسخة رواء مسلم ويؤيد الاول ما في جامع الاصول رواء البخاري وسلم ★ (وعنه) أي عن أبي هريرة (إن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر على صبرة طعام) بضم الصاد المهملة وسكون الموحدة ما جمع من الطعام بلا كيل ووزن على ما في القاسوس والراد بالطعام جنس الحبوب المأكول (فادخل يده فيها) أي في الصبرة (فغالت أصابعه) أي أغرقت (بلالا) بفتح الموحدة واللام (فقال ما هذا) أي البطل المني غالبا على الفش من غيره (يا صاحب الطعام) أي بآئمه (قال أصابته السماء) أي المطر لانها مكانه وهو نازل منها قال الشاعر اذا نزل السماء بارض قوم ★ رعيته وان كانوا غضايا

(يا رسول الله) اعتراف بالأيمان وقرار بالاذعان (قال أفلا جعلته) قال استرت عينه أفلا جعلت البئر (فوق الطعام حتى يراه الناس) فيه إيذان بأن للمعتصم أن يمتنع بضائع السوق ليعرف المشتل منها على الفش من غيره (من غش) أي خان وهو ضد النصح (فليس مني) أي ليس هو على منتي وهرقتي قال الطبيب من اتصالية كقوله تعالى المناقون والمناقات بعضهم من بعض (رواء مسلم) وروى الترمذي الجملة الأخيرة بلفظ من غش فليس منا ورواه الطبراني في الكبير وأبو نعيم في الحلية عن ابن مسعود بلفظ من غشنا فليس منا والمكر والخداع في النار

★ (الفصل الثاني) ★ (عن جابر قال إن) وفي نسخة عن جابر إن (رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن الثنيا) أي الاستثناء اذا أقضت الى البهالة (الا أن يعلم) أي مقداره كالثلث والربع مثلاً وقد سبق وقيل إن حجر رحمه الله الثنيا بيع ثمر حائط مثلاً ويستثنى منه جزء غير معلوم وسبب البطلان ما فيه من القرر بالجهل بالمبيع ومن ثم لو استثنى جزءاً شاعلاً معلوماً كالربع أو ثمرة تخلت معينة جاز لانقضاء الجهل (رواه الترمذي) ★ وعن أنس قال نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع العنب حتى يسود (بتشديد الدال أي يبدو صلاحه) (وعن بيع الحب حتى يشتد هكذا رواء الترمذي وأبو داود عن أنس والزيادة التي في المصاييح) وهي قوله نهي عن بيع التمر بالفوقية وفي نسخة صحيحة التمر بالخالصة (حتى تزهر) ولعل التانيث باعتبار الجنس (انما ثبتت) أي هذه الزيادة (في روايتهما) أي الترمذي وأبو داود (عن ابن عمر) أي لا عن أنس ففيه اعتراض على البقوى (قال) أي ابن عمر (نهي)

و قال الترمذى هذا حديث حسن غريب * و عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم
 نهى عن بيع الكلى بالكلى * رواه الدارقطنى * و عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده
 قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع العربان رواه مالك و أبو داود و ابن ماجه * و عن علي
 قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع المضطر و عن بيع الغرر و عن بيع الثمرة قبل أن تدرك
 رواه أبو داود * و عن أنس أن رجلا من كلاب سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن عسب الفحل

أى النبي صلى الله عليه وسلم (عن بيع النخل) أى ثمرها فلما حذف المضاف أسند المضاف إليه الى الفعل
 فأنشأ (وحتى) غاية للنهي المخصوص ذكره الطيبى و فيه اعتراض آخر فى نقل لفظ الحديث ومعناه
 حتى (تزهو) قال ابن حجر رحمه الله أى تحمر والمراد من هذه الرواية و رواية تبيض أو تحمر و رواية
 حتى تسود و حتى يشتد بيان ما يحصل به بلو الصلاح المتوقف عليه جواز البيع من غير شرط القطع
 (و قال الترمذى هذا حديث حسن غريب * و عن ابن عمر رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم
 نهى عن بيع الكلى بالهزم و تركه (بالكلى) أى النسيئة بالنسيئة و لفظ بيع موجود فى الأصل و هو
 ساقط فى كثير من النسخ و كذا فى شرح الطيبى فى تسعة عفيف الدين الصفوى و نور الدين الأيبى
 فى النهاية و ذلك أن يشتري الرجل شيئا إلى أجل فإذا حل الأجل لم يبرد ما يقضى يقول يئنه إلى
 أجل آخر بزيادة شئ فيبيعه منه ولا يجرى بينهما تقابض و بعض الرواة لا يهزم الكلى تخفيفا و قيل
 هو أن يبيع الرجل دينه على المشتري بدين آخر للمشتري على ثالث ذكره الطيبى (رواه الدارقطنى)
 و كذا الحاكم و البيهقى * (و عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده) أى ابن عمرو على ما فى النجاشى
 الصغير للسيوطى (قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع العربان) بضم فسكون فموحدة اسم لذلك
 الشئ المدفوع و كان يبيع العرب قال بعض الشراح فيه ست لغات عربان و اربان و عربون و اربون
 بضم الأول و سكون الثانى فيهن و فتح الأول فى الآخرين قال الطيبى رحمه الله أى عن البيع الذى
 يكون فيه العربان فى النهاية هو أن يشتري السلعة و يدفع إلى صاحبها شيئا على أنه أن أسضى البيع
 حسب و إن لم يفسد البيع كان لصاحب السلعة و لم يرجعه المشتري و هو يبيع باطل عند الفقهاء
 لما فيه من الشرط و الغرر و أجازاه أحمد و روى عن ابن عمر إجازته و حديث النهى منقطع (رواه
 مالك و أبو داود و ابن ماجه) و كذا رواه أحمد * (و عن علي) رضى الله عنه (قال نهى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم عن بيع المضطر) مقتعل من الضر وأصله مضطر فادغمت الراء وقلبت التاء طاء لاجل المضاد
 فى النهاية هذا يكون من وجهين أحدهما أن يضطر إلى العقد من طريق الإكراه عليه و هذا يبيع فاسد
 لا ينعقد و الثانى أن يضطر إلى البيع لدين ركه أو مؤنة ترهقه فيبيع ما فى يديه بالوكس للضرورة
 و هذا سبيل فى حق الدين و المروءة أن لا يبيع على هذا الوجه و لكن يمار و يقرض إلى الميسرة
 أو يشتري إلى الميسرة أو يشتري السلعة بقيمته فان عقد البيع مع الضرورة على هذا الوجه صح مع كراهة
 أهل العلم له و معنى البيع ههنا الشراء أو المباينة أو يقول البيع قال ابن الملك رحمه الله و المراد
 بالسكره السكره بالباطل و أما السكره بحق فلا كمن أكره عليه القاضي بوفاء دين و نحوه يبيع
 شئ من ماله * (و عن بيع الغرر) هو ما كان له ظاهر يفر المشتري و باطن مجهول و قال الأزهرى
 رحمه الله الغرر ما كان على غير عهد وثقة و يدخل فيه البيوع التى لا يحيط بكنهها المتبايعان من كل
 مجهول و تقدمت أمثلته * (و عن بيع الثمرة قبل أن تدرك) بكسر الراء (رواه أبو داود * و عن
 أنس أن رجلا من كلاب) بكسر الكاف قبيلة (سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن عسب الفحل) أى إجارة

ففيه فقال يا رسول الله انا نطرق الفعل فنكرم فرخص له في الكرامة رواه الترمذى * وعن حكيم ابن حزام قال نهاني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أبيع ما ليس عندي رواه الترمذى في رواية له ولاي داود والنسائي قال قلت يا رسول الله يأتيني الرجل فيريد مني البيع وليس عندي فابتاع له من السوق قال لا تبع ما ليس عندك * وعن أبي هريرة قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيعتين في بيعة رواه مالك والترمذى وأبو داود والنسائي * وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيعتين في صفقة واحدة رواه في شرح السنة

مانه وضاربه (فنهاه) أى نهى تحرم عند الجمهور (فقال يا رسول الله انا نطرق الفعل) بضم النون و كسر الراء أى نعبه للضراب في النهاية وفي الحديث ومن حقها اطلاق فعلها أى اعارته للضراب والطرق في الأصل ماء الفعل وقيل هو الضراب ثم سمي به الماء (فنكرم) على صيغة المتكلم المجهول أى يعطينا صاحب الاثنى شيئاً بطريق الهدية والكرامة لا على سبيل المعاوضة (فرخص له في الكرامة) أى في قبول الهدية دون الكراه قال الأشرف فيه دليل على انه لو أعاره الفعل للانزاه فأكرمه المستعير بشئٍ جاز له قبوله وان لم يجز لأخذ الكراه (رواه الترمذى) * وعن حكيم ابن حزام (بكسر الحاء المهملة وزاى بعدها) قال نهاني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أبيع ما ليس عندي) كعبد أبيه ولم يدر محله وطائر في الهواء وسبك في الماء (رواه الترمذى وفي رواية له) أى للترمذى (ولاي داود والنسائي) أى أيضاً (قال) أى حكيم (قلت يا رسول الله يأتيني الرجل فيريد مني البيع) أى المبيع كالصيد بمعنى المصيد كقوله تعالى أحل لكم صيد البحر أى مصيده (ليس عندي) حال من البيع وفي شرح السنة وبعض نسخ المصاييح بالواو (فابتاع) أى اشترى (له من السوق) قال ابن الملك هذا يحتمل أمرين أحدهما أن يشتري له من أحد متاعاً فيكون دلالاً وهذا يصح والثاني أن يبيع منه متاعاً لا يملكه ثم يشتريه من مالكه و يدفعه اليه وهذا باطل لانه باع ما ليس في ملكه وقت البيع وهذا معنى قوله قال (لا تبع ما ليس عندك) أى شيئاً ليس في ملكك حال العقد في شرح السنة هذا في بيع الاعيان دون بيع الصفات فلذا قيل السلم في شئ موصوف عام الوجود عند المحل المشروط يجوز وان لم يكن في ملكه حال العقد وفي معنى ما ليس عنده في الفساد بيع العبد الآبق وبيع المبيع قبل القبض وفي معناه بيع مال غيره بغير اذنه لانه لا يدري هل يجيز مالكه أم لا وبه قال الشافعي رحمه الله قال جماعة يكون العقد موقوفاً على اإجازة المالك وهو قول مالك وأصعاب أبي حنيفة وأحمد رحمهم الله * (وعن أبي هريرة) قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيعتين في بيعة أى صفقة واحدة وعقد واحد قال المظهر وكذا في شرح السنة فسروا البيعتين في بيعة على وجهين أحدهما أن يقول بتك هذا الثوب بشرة نقداً أو بعشرين نسيفة الى شهر فهو فاسد عند أكثر أهل العلم لانه لا يدري أيهما جعل الثمن و ثانيهما أن يقول بتك هذا العبد بشرة دنانير على أن تبغى جاريته بكذا فهذا أيضاً فاسد لانه بيع و شرط و لانه يؤدي الى جهالة الثمن لأن الوفاء ببيع الجارية لا يجب وقد جعله من الثمن وليس له قيمة فهو شرط لا يلزم وإذا لم يلزم ذلك بطل بعض الثمن فيصير ما بقي من المبيع في مقابلة الثاني مجهولاً (رواه مالك والترمذى وأبو داود والنسائي *) وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيعتين في صفقة واحدة (الصفقة البيع سمي بها لان عادة العرب عند البيع ضرب كل من المتعاقدين يده على يد صاحبه (رواه) أى صاحب المصاييح

★ وعنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يخل سلف وبيع ولا شرطان في بيع ولا ربح ما لم يضمن ولا تبع ما ليس عندك رواه الترمذى وأبو داود والنسائي وقال الترمذى هذا حديث صحيح
★ وعن ابن عمر قال كنت أبيع الأبل بالتقيع بالدنانير فأخذ مكانها الدراهم وأبيع بالدراهم فأخذ مكانها الدنانير فأليت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له فقال لأبأس أن تأخذها

(في شرح السنة) ★ أى باستاده (وعنه) أى عن ابن عمر (قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يخل سلف) بفتحين (وبيع) أى معه يعنى مع السلف بأن يكون أحدهما مشروطاً في الآخر قال القاضي رحمه الله السلف يطلق على السلم والقرض والبراد به هنا شرط القرض على حذف المضاف أى لا يخل بيع مع شرط سلف بأن يقول مثلاً بعتك هذا الثوب بعشرة على أن تقرضني عشرة نفى الجمل اللازم للصحة ليدل على الفساد من طريق الملازمة والعلقة فيه وفي كل عقد تضمن شرطاً لا يثبت ولا يتعلق به غرض مأمور في الحديث السالف وقيل هو أن يقرضه قرضاً وبيع منه شيئاً باكثر من قيمته فانه حرام لأن قرضه روج متاعه بهذا الثمن وكل قرض جر نفياً فهو حرام (ولا شرطان في بيع) فسر بالمعنى الذى ذكرناه أولاً للبيعتين وقيل معناه أن يبيع شيئاً بشرطين مثل أن يقول بعت منك هذا الثوب بكذا على أن أقصره وأخطئه وكبيعه بشرط أن يؤجر داره ويعير عبده وأليه ذهب أحمد وبني على مفهومه جواز الشرط الواحد وهو ضعيف إذا لفرق بين الشرط الواحد والشرطين في المعنى ولأنه روى أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع وشرط ولعل تخصيص الشرطين للمادة التي كانت لهم هذا ومفهوم المخالفة غير معتبر عندنا مطلقاً ومفهوم العدد غير حجة عند جمهور من يجوز المفهوم أيضاً لم البراد شرطاً لا يتضيئه العقد كما هو ظاهر (ولا ربح ما لم يضمن) يريد به الربح الحاصل من بيع ما اشتراه قبل أن يقبضه وينتقل من ضمان البائع إلى ضمانه فان بيعه فاسد في شرح السنة قيل معناه أن الربح في كل شيء إنما يخل أن لو كان الضمان عليه فان لم يكن الضمان عليه كالبيع قبل القبض إذا تلف فان ضمانه على البائع ولا يخل للمشتري أن يسترد منافعه التي انتفع بها البائع قبل القبض لأن المبيع لم يدخل بالقبض في ضمان المشتري فلا يخل له ربح المبيع قبل القبض وقال ابن حجر رحمه الله يجوز أن يراد بيعه وعبر عنه بالربح لانه سببه وإن يراد به حقيقة الربح الشامل للزوائد الحاصلة من المبيع كالتين والبيض. (ولا يبع ما ليس عندك) سبق (رواه الترمذى وأبو داود والنسائي) وقال الترمذى هذا حديث صحيح ★ وعن ابن عمر قال كنت أبيع الأبل بالتقيع في النهاية وكذا في شرح التوربشتي هو بالتون موضع قريب من المدينة كان يستنقع فيه الماء أى يجتمع اه قيل ثم ينصب وينبت المشب وحكم بعضهم بأن الظاهر أنه بالباء لانهم كانوا يقيمون السوق في الفرد في أكثر الأيام وقوله كنت أبيع يدل على الاستمرار وأما التقيع بالتون فهو حمى على بعد عشرين فرسخاً فلا يناسب الاستمرار اه ويمكن دفعه بأن كان له سوق في بعض الأيام فلا يتطابق الاستمرار والذوام (بالدنانير) أى أبيع الأبل بها تارة (فأخذ مكانها الدراهم وأبيع بالدراهم) أى تارة أخرى (فأخذ) بصيغة التكميل (مكانها الدنانير) فأليت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له قيل كان المناسب أن يأتيه صلى الله عليه وسلم فيسأله عن ذلك بعد إرادته وقبل فعله وأجيب بأن ابن عمر كان من أكابر فقهاء الصحابة ومجتهد فيهم فاجتهد فرأى جوازه ففعله ثم سأل ليطهر له أن اجتباذه مطابق لما في نفس الأمر لا يؤخذ منه جواز الاجتهاد في زمنه صلى الله عليه وسلم بل وبحضرتة وانه يجوز العمل بالتون مع القدرة على اليقين وأن الرجوع إلى اليقين أولى من الاستمرار على

بسر يومها ما لم تفترقا ويتكما شئ رواه الترمذى وأبو داود والنسائى والدارمى ★ وعن العلاء ابن خالد بن هوزة أخرج كتابا هذا ما اشترى العلاء بن خالد بن هوزة من محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم اشترى منه عبدا وأمة لاداء ولا غائلة ولا خبثة بيع المسلم المسلم رواه الترمذى وقال هذا حديث غريب

المفتون ذكره ابن حجر (فقال لابس) أى لاحرمة ولاكرامة (أن تأخذها) أى فى أخذها و فى نسخة ضبط بكسر الهمزة على أن ان شرطية ثم الضمير المنصوب راجع الى أحد التقدين من الدراهم و الدنانير على البذل كما ذكره الطيبى رحمه الله (بسر يومها ما لم تفترقا) أى عن المجلس (ويتكما شئ) أى من عمل الواجب يحكم عقد الصرف و هو قبض البذلين أو أحدهما فى المجلس قبل التفرق كذا ذكره بعض علمائنا و قال ابن الملك أى شئ من عقدة الاستبدال و هو التفاضل فى المجلس فى بيع النقد بالنقد و لو مع اختلاف الجنس اه و قد قال ابن الهمام الدراهم و الدنانير لا تتمين حتى لو أراه درهما اشترى به قباعه ثم حسبه و أعطاه درهما آخر جاز اذا كانا متحدى المالية قال الطيبى رحمه الله و انما نكره أى لفظ شئ و أبهمه للعلم بالمراد و ان تفاضل التقدين فى المجلس مما هو مشهور لا يلتبس على كل أحد و قوله صلى الله عليه وسلم لابس أن تأخذ بذل الدنانير الدراهم و بالعكس بشرط التفاضل فى المجلس و التقييد بقوله بسر اليوم على طريقة الاستحباب عند الشافعى و فى شرح السنة يشترط قبض ما يستبدل فى المجلس سواء استبدل عليه ما يوافق فى علة الربا ٣ و انما شرطه النبى صلى الله عليه وسلم لانهما أعنى الدراهم و الدنانير مما يوافقان فى علة الربا و التفاضل فى أحد التقدين بالآخر شرط و لو استبدل عن الدين شئ مؤجلا لا يجوز لانه بيع كائى بكائى و قد نبى عنه (رواه الترمذى و أبو داود و النسائى و الدارمى ★ وعن العلاء) يفتح العين و تشديد الدال المهملة آخره همز صحابي قليل الحديث أسلم بعد حنين و هو من أعراب البصرة من بنى ربيعة (ابن خالد بن هوزة) يفتح فسكون فذال معجمة (أخرج كتابا) أى مكتوبا (هذا) بذل (ما اشترى العلاء بن خالد بن هوزة من محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم اشترى) تفسير بعد اجمال (منه) أى من محمد (عبدا أو أمة) شك من بعض الرواة (لاداء) أى فيه من جنون و جذام و برص و نوحها (ولا غائلة) كزنا و سرقة و شرب خمر (ولا خبثة) بكسر معجمة و سكون موحدة فمثلة أى لخبائث فى أصله ينشأ عنها أفعال قبيحة و أخلاق شنيعة ككونه ابن الزنا أو فاسقا أو مقامرا أو كذابا أو فى ملكة ينشأ عنها شبهة أو حرية فى وضع اليد عليه ككونه مسييا ممن يشك فى سيئه أو ممن يتيقن فى حرمة كالمسلمين و المعاهدين ذكره ابن حجر رحمه الله قال الطيبى رحمه الله المراد بالداء العيب الموجب للخيار و بالغائلة ما فيه اغتيال مال المشتري مثل أن يكون العبد سارقا أو أبقا و بالخبثة أن يكون خبيث الأصل لا يطيب للمالك أو محرما كالنسي من أولاد المعاهدين ممن لا يجوز سيئهم فبهر عن الحرمة بالغبث كما عبر عن الحل بالطيب (بيع المسلم المسلم) نصب على المصدر أى انما باعه بيع المسلم من المسلم اغناف الى الفاعل و نصب به المفعول ذكره الطيبى و فى نسخة يرفع بيع على انه خبر مبتدأ محذوف هو هو أو هذا أو عكسه قال التور بشئ ليس فى ذلك ما يدل على ان المسلم اذا بايع المسلم يرى له من النصيح أكثر مما يرى لغيره بل أراد بذلك بيان حال المسلمين اذا تعاقدا فان من حق الدين و واجب النصيحة ان يصدق كل واحد منهما صاحبه و يبين له ما خفى عليه و يكون التقدير باعه بيع المسلم المسلم و اشتراء شراء المسلم المسلم فاكفى

★ وعن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم باع حلسا وقدحا فقال من يشتري هذا المجلس و القنح قال رجل آخذها بدرهم فقال النبي صلى الله عليه وسلم من يزيد على درهم فاعطاه رجل درهمين فباعهما منه رواه الترمذى وأبو داود وابن ماجه

★ (الفصل الثالث) ★ عن واثلة بن الأسقع قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من باع عينا لم يبنه لم يزل في مقت الله أو لم يزل الملائكة تلعنه رواه ابن ماجه
★ (باب) ★ (الفصل الأول) ★ عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ابتاع نخلا بعد أن تؤبر فمترتها للبالغ إلا أن يشترط الميتاع

بذكر أحد طرق المقتد عن الآخر اه و حاصله انه يريد بما مشتملا لجميع شرائط البيع كبيع المسلم المسلم في شرائطه اشارة بذلك الى رعاية حقوق الاسلام في هذا البيع من الطرفين وليس فيه منع من المعاملة مع غير المسلم وأما ما قاله ابن المالك رحمه الله من أن يبع مفعول مطلق لا يشتري اذا هو يطلق على البيع كملكه فهو مؤكد لمضنون جملة اشترى فاندفع قول شارح التقدير باعه يبع المسلم المسلم أو اشتراه شراء المسلم المسلم الخ فبعد عن التحقيق والله ولى التوفيق (رواه الترمذى وقال هذا حديث غريب ★ وعن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم باع حلسا) بكسر الحاء المهمله وسكون اللام كساء يوضع على ظهر البعير تحت القتب لا يفارقه ذكره في النهاية وقيل بساط يفترش (وقدحا) أى أراد بيعهما وقصيته أن رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة فقال له هل لك شئ فقال ليس لى الا حلس وقبح فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بيعهما وكل منهما ثم اذا لم يكن لك شئ فمل الصدقة فباعهما صلى الله عليه وسلم (فقال من يشتري هذا المجلس والدح فقال رجل آخذها) أى انا (بدرهم) فقال النبي صلى الله عليه وسلم من يزيد على درهم) فيه جواز الزيادة على الثمن اذا لم يرضى البائع بما عين الطالب فقال النووي رحمه الله هذا ليس بسوم لأن السوم هو أن يقف الراغب والبائع على البيع ولم يقده يقول الآخر للبالغ انا اشتريه وهذا حرام بعد استقرار الثمن و أما السوم بالسلعة التى تباع لمن يريد فليس بحرام (فاعطاه) أى النبي صلى الله عليه وسلم (رجل درهمين فباعهما منه) ظاهره دليل على أن المعاطاة كافية في البيع (رواه الترمذى وأبو داود وابن ماجه)
★ (الفصل الثالث) ★ (عن واثلة بن الأسقع قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من باع عينا) أى ميبعا قد تقرر أن المصدر اذا وضع موضع الفاعل أو المفعول كان للمباقة نحو رجل عدل أى هو مجسم من العدل جعل المبيع نفس العيب دلالة على شناعة هذا البيع وانه عين العيب وذلك ليس من شيم المسلمين على ما قال صلى الله عليه وسلم من غش فليس منى و بقدر ذاعيب والتكثير للتقرير (لم يبنه) بكسر الواو المتحدة المشددة أى لم يذكر البائع عيبه للمشتري (لم يزل في مقت الله) فيه مبالغة فان المقت أشد الغضب وجعله ظرقا له (أو لم يزل الملائكة تلعنه) أو لشك أو للتنوع (رواه ابن ماجه)

★ (باب) ★ بالرقع والسكون

★ (الفصل الأول) ★ (عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ابتاع) أى اشترى (نخلا) أى فيه ثمر (بعد أن تؤبر) بتشديد الواو المتحدة المتوحد التاثير تقليب النخل وهو ان يوضع شئ من طلع فعمل النخل في طلع الاثنى اذا انشق فتصلح ثمرته بأذن الله تعالى (فمترتها للبالغ إلا أن يشترط الميتاع) أى المشتري بان يقول اشتريت النخلة بمترتها هذه وكذا في غير النخوة

ومن ابتاع عبدا وله مال فماله للبائع إلا أن يشترط المبتاع رواه مسلم وروى البخاري المعنى الأول وحده ★ وعن جابر أنه كان يسير على جبل له قد أعيا فمر النبي صلى الله عليه وسلم به فضربه فصار سيرا ليس يسير مثله ثم قال بعينه بوقية

عندنا وقال مالك والشافعي وأحمد رحمهم الله في غير المؤنة تكون الثمرة للمشتري إلا أن يشترطها البائع لنفسه أخذًا بمفهوم المخالفة من الحديث كذا ذكره ابن الملك رحمه الله وقال القاضي المعنى أن باع نخلا مشرة قد أبرت ثمرتها بقي له إلا إذا اشترط دخولها في العقد وعليه أكثر أهل العلم وكذا أن انشق ولم يؤبر بعد لأن الموجب للافراز هو الظهور المماثل لانفصال الجنين ولعنه عبر عن الظهور بالتأثير لانه لا يخلو عنه غالبا أما لو باع قبل أو أن الظهور تتبع الأصل وانتقل إلى المشتري قياسا على الجنين وأخذًا من مفهوم الحديث وقال أبو حنيفة رحمه الله بقي الثمرة للبائع بكل حال وقال ابن أبي ليلى الثمرة تتبع الأصل وتنقل إلى المشتري بكل حال (ومن ابتاع عبداً) أي قنا (وله) أي للعبد (مال) واللام للاختصاص فإن العبد لا ملك له خلافاً للمالك (فماله) بضم اللام أي فما في يد العبد (للبائع) أي باق على أصله وهو كونه ملكاً للبائع قبل البيع (إلا أن يشترط المبتاع) في شرح السنة فيه بيان أن العبد لا ملك له بحال فإن السيد لو ملكه لا يملك لانه مملوك فلا يجوز أن يكون مالكا كاليهايم وقوله وله مال إضافة مجاز لا إضافة ملك كما يضاف السرج إلى الفرس والأكاف إلى العمار والنم إلى الراعي يدل عليه أنه قال فماله للبائع أضاف الملك إليه و إلى البائع في حالة واحدة ولا يجوز أن يكون الشيء الواحد كله ملكاً للثنين في حالة واحدة فثبت أن إضافة المال إلى العبد مجاز أي للاختصاص وإلى الدولى حقيقة أي الملك قال النووي رحمه الله مذهب مالك والشافعي في القديم أن العبد إذا ملكه سيده مالا ملكه لكنه إذا باعه بعد ذلك كان ماله للبائع إلا أن يشترط لظاهر الحديث وقال الشافعي أن كان المال دراهم لم يميز بين العبد وتلك الدراهم بدراهم وكذا أن كان الدينار أو الحنطة لم يميز بينهما بذهب أو حنطة وقال مالك يجوز أن اشترطه المشتري وإن كان دراهم والتمن دراهم لاطلاق الحديث وفي الحديث دليل على أن ثياب العبد التي عليه لم تدخل في البيع إلا أن يشترطها لانه مال في الجملة وقال بعض أصحابنا تدخل وقال بعضهم مائر العورة فحسب والإصح أنه لا يدخل شيء لظاهر الحديث ولأن اسم العبد لا يتناول الثياب (رواه مسلم وروى البخاري المعنى الأول) أي الفصل الأول من الحديث بمعناه (وحده) أي دون الفصل الثاني فإنه لم يروه لالفاظ ولا معنى ★ (وعن جابر أنه كان يسير) أي في مسير سفره (على جبل له قد أعيا) أي أمياه البياه و صار ذا عياء قال ابن الملك أعيا يعي لازما ومتديا أي صار ذاعى عن السير أو أمياه النعي والمجز (فمر النبي صلى الله عليه وسلم به) أي يجابر أو على الجمل (فضربه) أي الجمل (فصار) أي ببركته صلى الله عليه وسلم (سيرا ليس يسير مثله) أي في العادة (ثم قال بعينه بوقية) بضم فكسر فتحتة مشددة وفي نسخة يفتح اوله في النهاية هي بغير ألف لغة عامرية وغير العامرية أوقية بضم الهمزة وتشديد الباء وهي أربعون درهما ووزنها أفعولة وألألف زائدة والجمع الاواق ششدا وقد يخفف اه والدرهم أربعة عشر قيراطا والتبراط خمس شعيرات متوسطات وفي التاموس الاوقية بالضم سبعة مثاقيل كالوقية بالضم وفتح الشئاة التحية مشددة وأربعون درهما جمعه اواق وأواق ووقايا وفي المصباح الاوقية بضم الهمزة والتشديد وهي عند العرب أربعون درهما وهي في تقدير

قال فبعته فاستثبت حملانه الى اهل فلما قدمت المدينة أتيت به بالجمل و قدنى ثمنه و في رواية فاعطاني ثمنه و رده على متفق عليه و في رواية للبخارى انه قال لبلال اقضه و زده فاعطاه و زاده قيراطا * و عن عائشة قالت جاءت بربرة فقالت انى كاتبك على تسع اواق في كل عام و قية فاعينيني فقالت عائشة ان احب اهلك ان اعددها لهم عدة واحدة و اعتنك فقلت و يكون ولاؤك لى فذهبت الى اهلها فأبوا الا ان يكون الولاء لهم

أنسولة كالأعجوبة والاحدثة والجمع الاواق بالتشديد والتخفيف للتخفيف قال ثعلب في باب المضموم أوله و هي الاوقية والوقية لغة و هي بضم الواو هكذا مضبوطة في كتاب ابن السكيت و قال الازهرى قال الليث الوقية سبعة مثاقيل و هي مضبوطة بالضم أيضا قال المطرزي هكذا مضبوطة في شرح السنة في عدة مواضع و جرى على ألسنة الناس بالفتح و هو لغة حكاها بعضهم و جمعها ونايا كعطية و عطايا و في الحديث انه لا بأس بطلب البيع من مالك السلعة و ان لم يعرضها لبيع (قال فبعته فاستثبت حملانه) بضم أوله أى و كونه مصدر حمل يعمل حملانا أى شرطت ان أحمله رحلى و متاعى (الى اهل) فرضى صلى الله عليه وسلم بهذا الشرط احتج الجمل بهذا على جواز بيع دابة و استثناء ظهرها لنفسه مدة مع لزوم الشروط و عندنا و عند الشافعى انه خاص بجابر ولا يجوز لغيره أو انه كان الاستثناء بعد وجود البيع فوعده صلى الله عليه وسلم أو انه لم يبرع بينهما حقيقة بيع اذ لا قبض و لا تسليم و انما أراد صلى الله عليه وسلم ان ينفعه بشئ فاحتج بيمينه الجمل فزعم الى ذلك بدليل قوله عليه الصلاة والسلام عند اعطاء الوقية ما كنت لأخذ جملك فخذ جملك فخذ جملك ذكره ابن الملك و قال النووي رحمه الله احتج أحد ومن وافقه على جواز بيع دابة بشرط البالغ لنفسه ركبها و قال مالك يجوز ذلك اذا كانت المسافة قريبة و قال الشافعى و أبو حنيفة و آخرون لا يجوز ذلك سواء بعدت المسافة أو قربت و احتجوا بالحديث السابق في النهى عن بيع الثنيا و بالحديث في النهى عن بيع و شرط و أجابوا عن حديث جابر بانها قضية يتطرق اليها احتمالات لان النبى صلى الله عليه وسلم أراد أن يعطيه الثمن و لم يرد حقيقة البيع و يحتمل ان الشرط لم يكن في نفس العقد و انما يقدر الشرط اذا كان في نفس العقد و لم يل الشرط كان سابقا فلم يؤثر ثم تبرع صلى الله عليه وسلم باركانه (فلما قدمت المدينة أتيت به بالجمل و قدنى) أى أعطاني (و في رواية فاعطاني ثمنه و رده) أى الجمل (على متفق عليه و في رواية البخارى انه قال لبلال اقضه و زده) قال النووي فيه دليل على جواز الوكالة في قضاء الدين و اداء الحقوق و استحباب اداء الدين و ارجاح الوزن (فاعطاه و زاد قيراطا) و هو نصف داق و هو سدس درهم في شرح السنة فيه جواز هبة الشاع لان زيادة القيراط هبة غير متميزة عن جملة الثمن قال الطيبى و فيه بحث لان قوله فاعطاه قيراطا لا يساعد عليه و كذا زوى عن جابر انه قال قلت هذا القيراط الذى زاننى رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يفارقنى أبدا فجعلته في كيس فلم يزل عندى حتى جاء اهل الشام يوم الفرة فأخذوه فيما أخذوا * (و عن عائشة قالت جاءت بربرة) و هي جارية حبشية أو أمة صحابية (فقالت انى كاتبك) أى اشتريت نفسى و قبلت الكتابة (على تسع اواق في كل عام و قية فاعينيني) أى فى اداء الكتابة (فقالت عائشة ان احب اهلك) أى رضوا (ان اعددها) بفتح الهزة و ضم العين أى أعطيتها و الضمير للتسع الاواق (لهم عدة واحدة) أى جملة حاضرة (و اعتنك) بضم الهزة (فقلت و يكون) بالرفع و في نسخة بالنصب (ولاؤك) بفتح الواو (لى فذهبت الى اهلها فأبوا) أى عن جميع الصور (الا ان يكون الولاء لهم) قال الطيبى الاستثناء مفرغ لان فى أبى معنى الفنى

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خذوها واعتقيها ثم قام رسول الله صلى الله عليه وسلم في الناس فحمد الله وأثنى عليه ثم قال أما بعد فما بال رجال

الكشاف في قوله تعالى وبأي الله إلا أن يتم نوره قد أجرى أبي جبري لم يرد الأثرى كيف قول يريدون ليطنوا نور الله بقوله وبأي الله وأوقعه موقع لم يرد (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خذوها) أى اشتريها (واعتقيها) ظاهره جواز بيع رقبة المكاتب وبه قال مالك وأحمد وجوابه أن بريرة يعت برضاها وذلك فسخ الكتابة ذكره ابن الملك أو أنها عجزت نفسها عن أداء الكتابة فوق العقد على الرقبة دون المكاتب ويؤيده قولها فاعينني قال القاضي ظاهر مقدمة هذا الحديث يدل على جواز بيع رقبة المكاتب واليه ذهب النخعي ومالك وأحمد وقالوا يصح بيعه ولكن لا تفسخ كتابته حتى لو أدى النجوم إلى المشتري عتق ولاؤه للبائع الذي كاتبه وأول الشافعي الحديث بأنه جرى برضاها وكان ذلك فسخا للكتابة منها ويحتمل أن يقال أنها كانت عاجزة عن الأداء فلعل السادة عجزوها وباعوها واختلف في جوازهم مع نجوم الكتابة فتمتع أبو حنيفة والشافعي وجزوه مالك وأول قوم حديث بريرة عليه يقول عائشة رضي الله عنها أعدها لهم والضمير تسع أواق التي وقعت عليها الكتابة وبما جاء في بعض الروايات فإن أحبوا أن أقضى عنك كتابتك ويرد عتق عائشة رضي الله عنها إياها وما روى ابن شهاب عن عروة عن عائشة أنه صلى الله عليه وسلم قال ابتاعي واعتقي وفي رواية أخرى أنه قال اشتريها واعتقيها وأما ما احتجوا به فدليل عليهم لأن مشتري النجوم لا يملكها ولا يؤذيها وإنما يعطي بدلها وأما مشتري الرقبة إذا اشتراها بثمن ما اعتقدت به الكتابة فانه يملكه وفحوى الحديث يدل على جواز بيع الرقبة بشرط العتق لانه يدل على انهم شرطوا الولاء لأنفسهم وشرط الولاء لا يتصور إلا بشرط العتق وإن الرسول صلى الله عليه وسلم أذن لعائشة رضي الله عنها في إجابتهم بالشراء بهذا الشرط ولو كان العقد فاسدا لم يأن فيه ولم يقر العقد واليه ذهب النخعي والشافعي وابن أبي ليلى رحمهم الله وأبو ثور وذهب أصحاب أبي حنيفة إلى فسادهم والتائلون بفساد العقد اختلفوا في الشرط فمنهم من صححه وبه قال الشافعي في الجديد لانه صلى الله عليه وسلم أذن فيه ولانه لو فسد لانفسد العقد لانه شرط يتعلق به غرض ولم يثبت فيفسد العقد للنص والمعنى المذكورين قيل منهم من أفتاه كائن أبي ليلى وأبي ثور ويدل أيضا على صحة البيع بشرط الولاء وفساد الشرط انه صلى الله عليه وسلم قرر العقد وأنفذه وحكم بطلان الشرط وقال إنما الولاء لمن أعتق وبه قال ابن أبي ليلى وأبو ثور والشافعي في القديم والآخرين على فساد العقد لما سبق من النص والمعنى وقالوا ما جرى الشرط في بيع بريرة ولكن القوم ذكروا ذلك طمعا في ولاتها جاهلين بأن الولاء لا يكون إلا للمعتق وما روى هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها انه قال خذوها واشترطها زيادة فترد بها والتاركون لها كائن شهاب عن عروة عن عائشة والقاسم بن محمد عنهما أكثر عددا أو أشد اعتبارا فلا تسع لأن السهو على واحد أجوز منه على جماعة قال الشافعي كيف يجوز في صفة الرسول ومكانه من الله أن ينكر على الناس شرطا باطلا ويأمر أهله بإجابتهم إلى الباطل وهو على أهله في الله أشد وأغلظ قال الطبري وعلى هذا التقدير والاحتمال ينهدم ما ذكرنا من الاستدلال ولا يكون فيه ما يدل على جواز شرط العتق في العقد وصحته (ثم قام رسول الله صلى الله عليه وسلم في الناس) أى خطيبا (فحمد الله) أى على نعمته (وأثنى عليه) أى في كرمه (ثم قال أما بعد) فصلا للخطاب وقصدا لاعتاب (فما بال رجال) كذا في النسخ المصححة والأصول المعتمدة من المشكاة بالقاء وقال الطبري رحمه الله

بشروطون شروطا ليست في كتاب الله ما كان من شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وإن كان مائة شرط قضاء الله أحق وشرط الله أوثق وإنما الولاء لمن أعتق متفق عليه

كذا في البخاري بإلغاء قال المالكي أما حرف قائم مقام أداة الشرط والفعل الذي يليها فلذلك يقدرها التحويين مهما يكن من شيء وحق المتصل بالمتصل بها أن تصحبه الفاء نحو قوله تعالى قاما عاد فاستكبرا في الأرض ولا تخذف هذه الفاء غالبا إلا في شعر أو مع قول أغنى عنه مقوله نحو قاما الذين اسودت وجوههم أكثرتم أي فيقال لهم أكفرتم وقوله صلى الله عليه وسلم أما موسى كافي أنظر إليه وقول عائشة وأما الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافا واحدا فقد خولفت القاعدة في هذا الحديث فيعلم بالتحقيق عدم التضييق وإن من خصه بالشعر أو بالصورة المعينة من النثر مقتصر في تنويعه عاجز عن نصرة دعواه (بشروطون شروطا ليست) أي تلك الشروط (في كتاب الله) أي على وفق حكم كتابه ومؤيد قضاؤه أو المراد بكتاب الله حكم الله وليس المراد به القرآن لأن الولاء لمن أعتق ليس في القرآن أو المراد بالكتاب المكتوب أي في اللوح المحفوظ وقيل المراد بالكتاب القرآن وتفسيره ما قاله ابن مسعود في الواشمة مالى لا ألين من لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في كتاب الله ثم استدلل على كونه في كتاب الله عز وجل بقوله وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا (ما كان من شرط ليس في كتاب الله) ما شرطية ومن زائدة لأن الكلام غير موجب والجزاء قوله (فهو باطل وإن كان مائة شرط) إن وصليّة للمبالغة ولانفهوم للعدد قال الطيبي معناه أنه ولو شرط مائة مرة وهو من الشرط الذي يتيح به الكلام السابق بلاجزاء مبالغة وتقريرا (قضاء الله) أي حكمه (أحق) أي بالاتباع قال الطيبي رحمه الله الفاء فيه جواب شرط محذوف ولفظ القضاء يؤذن بأن المراد من كتاب الله في قوله ليست في كتاب الله قضاؤه وحكمه (وشرط الله أوثق) أي بالعمل به يريد به صلى الله عليه وسلم ما أظهره وبينه بقوله (وإنما الولاء لمن أعتق) واللام للعهد لا للجنس فاندفع ما قال الشافعي من بطلان ولاية الموالاة بإرادة اللام للجنس قال النووي وفي هذا الشرط اشكال لأنه يفيد البيع وكيف وهو متضمن للخداع والتفجير ألم كيف إذن لاهله ما لا يصبح ولهذا الاشكال أنكر بعض العلماء هذا الحديث بحملته وما في معناه في الرواية الأخرى من قوله واشترطوا لهم الولاء فان الولاء لمن أعتق وقال الجمهور هذه اللفظة صحيحة واختلفوا في تأويلها فقيل لهم بمعنى عليهم كما قال تعالى لهم النعمة أي عليهم وإن أسأتم فلها أي فعلها وهو ضعيف لأنه صلى الله عليه وسلم أنكر عليهم الاشتراط ولو كان كما قال القائل لم ينكره وقد يجاب عنه بأنه صلى الله عليه وسلم إنما أنكر ما أرادوا اشتراطه في أول الأمر والأصح في تأويله ما قاله أصحابنا في كتب الفقه أن هذا الشرط خاص في قضية عائشة رضي الله عنها واحتمل هذا الأذن وإبطاله هذه القضية الخاصة وهي قضية عين لا عموم لها قالوا والحكمة في إذنه ثم إبطاله النبالة في قطع عاداتهم في ذلك وزجرهم على مثله كما أذن لهم صلى الله عليه وسلم في الأحرام بالحج ثم أمرهم بتسخيره وجعله عمرة ليكون أبلغ في زجرهم وقطعهم عما اعتادوه من منع العمرة في أشهر الحج وقد تضمنت المفصلة السيرة لتعصيل مصلحة عظيمة قال العلماء الشرط في البيع ونحوه أقسام منها شرط يقتضيه إطلاق العقد بأن شرط تسليمه إلى المشتري أو ثبوت الثمرة على الشجر إلى أو أن العيذاد ومنها شرط فيه مصلحة وتدعو إليه الحاجة كاشتراط التضمين والخيار ونحو ذلك فهذان شرطان جائزان ولا يؤثران في صحة العقد فلا خلاف ومنها اشتراط العقد في العهد والامة ترغيبا في

★ وعن ابن عمر قال نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الولاء وعن هبته متفق عليه
 ★ الفصل الثاني ★ عن معاذ بن خفاف قال ابتعت غلاما فاستغفله ثم ظهرت منه على عيب فخاصمت
 فيه الى عمر بن عبدالعزيز فقضى لي برده وقضى على برد غلته فأتيت عروة فاخبرته فقال أروح اليه
 العشية فاخبره ان عائشة أخبرتني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في مثل هذا ان الغراج بالضم
 فراح اليه عروة فقضى لي ان آخذ الغراج من الذي قضى به علي له وواه في شرح السنة

المتفق لقوله وسراجه (متفق عليه) ★ وعن ابن عمر قال نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع
 الولاء وعن هبته (لانه كالنسب فكما أنه لا ينتقل النسب الى غيره كذلك الولاء لا ينتقل الى غير
 المتفق لانه من حقوق البقي ذكره ابن الملك وقال النورى رحمه الله بيع الولاء وهبته لا يصحان
 لانه لا ينتقل الولاء عن مستحقه فانه لحة كحمة النسب وعليه جمهور العلماء من السلف والخلف
 وأجاز بعض السلف قلته ولعلمهم لم يلقهم الحديث (متفق عليه) ورواه أحمد والأربعة وروى
 الطبراني عن عبد الله بن أبي أوفى ولفظه الولاء لحة كحمة النسب لا يباع ولا يوهب وكذا رواه
 الحاكم في المستدرک والبيهقي في السنن

★ (الفصل الثاني) ★ (عن معاذ) يفتح أوله وثالثه وسكون ثانيه المعجمة غفارى مقبول من
 الثالثة (ابن خفاف) بضم المعجمة وتخفيف الفاء الأولى كذا في التقريب ويقال ان لخفاف ولأبيه
 ولجده صبة كذا في تهذيب الاسماء وذكره المصنف في التابعين (قال ابتعت غلاما) أى اشتريته
 (فاستغفله) أى أخذت منه غلته ببنى كراهه وأجرته في النهاية الفلة الداخل الذي يحصل من
 الزرع والتمر والبن والأجارة والتاج ونحو ذلك (ثم ظهرت) أى اطلمت (منه) أى من
 الغلام (على عيب) أى قديم (فخاصمت فيه) أى حاكمت في حق الغلام أو في عيبه بالعه (الى
 عمر بن عبدالعزيز فقضى) أى حكم (لي برده) أى عليه (وقضى على برد غلته) أى اليه (فأتيت
 عروة فاخبرته) أى بما جرى (فقال أروح اليه) أى اذهب الى عمر بن عبدالعزيز (العشية) أى
 آخر النهار أو أول الليل (فاخبره أن عائشة أخبرتني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في مثل هذا
 ان الغراج) يفتح الغاء المعجمة (بالضم) قال الطيبي رحمه الله الباء في بالضم متعلقة بمحذوف
 تقديره الغراج مستحق بالضم ان يسيه وقبل الباء للمقابلة والمضاف محذوف أى منافع المبيع
 بعد القبض تبقى للمشتري في مقابلة الضمان اللازم عليه بتق المبيع وبقته ومؤنته ومنه قوله من
 عليه غرمه فعليه غنمه والرداد بالغراج ما يحصل من غلة العين المتبعة عبدا كان أو أمة أو ملكا
 وذلك ان يشتريه فيستغله زمانا ثم يبعه منه على عيب قديم لم يطلعه البائع عليه أو لم يعرفه فله
 رد العين المعيبة وأخذ الثمن ويكون للمشتري ما استغله لأن المبيع لو تلف في يده لكان من ضمانه
 ولم يكن له على البائع شيء في شرح السنة قال الشافعي رحمه الله فيما يحدث في يد المشتري من نتائج
 الدابة وولد الأمة وابن الماشية وصوفها وغير الشجرة ان الكل يبقى للمشتري وله رد الأصل
 بالعيب وذهب أصحاب أبي حنيفة رحمه الله ان حثوث الولد والثمرة في يد المشتري يمنع رد الأصل
 بالعيب بل يرجع بالأرض وقال مالك رحمه الله يرد الولد مع الأصل ولا يرد الصوف ولو اشترى
 جارية فوطئت في يد المشتري بالشبهة أو وطنها ثم وجد بها عيبا فان كانت ثيبا ردها والمهر للمشتري
 ولا شيء عليه ان كان هو الزاني وإن كانت بكرًا فانقضت فلا رد له لان زوال البكره قص حدث
 في يده بل يسترد من الثمن بقدر ما قص العيب من قيمتها وهو قول مالك والشافعي (فراح اليه

★ وعن عبدالله بن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا اختلف البيعان فالقول قول البائع والمتابع بالخيار ورواه الترمذى وفي رواية ابن ماجه والدارمى قال البيعان إذا اختلفا والمبيع قائم بعينه وليس بينهما يئنة فالقول ما قال البائع أو يترادان البيع ★ وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أقال مسلما أقال الله عثرته يوم القيامة ورواه أبو داود وابن ماجه وفي شرح السنة بلفظ المصابيح عن شريح الشامي مراسلا

★ الفصل الثالث ★ عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اشترى رجل ممن كان قبلكم عقارا من رجل فوجده الذى اشترى العقار في عقاره جرة فيها ذهب فقال له الذى اشترى العقار خذ ذهبك عني انما اشتريت العقار ولم أبتع منك الذهب فقال بائع الارض انما بعتك الارض وما فيها فتعسا كما الى رجل

عروة قضى) أى عمر (ب ان أخذ الخراج من الذى قضى به على له) قال ابن الملك فيه ان القاضى إذا أخطأ في الحكم ثم تبين له الخطأ يقينا لزمه التفض كما فعل عمر ببخر عروة (رواه) أى صاحب المصابيح (في شرح السنة) أى بإسناده ★ (وعن عبدالله بن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا اختلف البيعان) بتشديد التحتية المكسورة أى البائع والمشتري في قدر الشئ أو في شرط الخيار أو الاجل وغيرها من الشروط وصفات العقد (فالقول قول البائع) أى مع يمينه (والمبتاع) أى المشتري (بالخيار) أى ان شاء رضى بما حلف عليه البائع وان شاء حلف هو أيضا بانه ما اشتراه بكذا بل بكذا وبه قال الشافعى ثم إذا تحالفا فان رضى أحدهما بقول الآخر فذلك و الا فسخ القاضى العقد باقيا كان المبيع أولا وعند أبي حنيفة ومالك لايتحالفان عند هلاك المبيع بل القول حينئذ قول المشتري مع يمينه ورواية المبيع قائم تقوى مذهبهما كذا ذكره ابن الملك (رواه الترمذى وفي رواية ابن ماجه والدارمى قال البيعان إذا اختلفا والمبيع قائم) أى باق (بعينه وليس بينهما يئنة) أى شهود (فالقول ما قال البائع) أى يحلفه فإذا حلف فالمشتري مسخير كما سبق (أو يترادان البيع) و ان لم يكن المبيع باقيا عند النزاع فالقول قول المشتري مع يمينه ولم يحلف البائع والى هذا ذهب أبو حنيفة ومالك ذكره المظفر رحمه الله ★ (وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أقال مسلما) أى ييمه (أقال الله عثرته) أى غفر زلته وخطيئته (يوم القيامة) فيه ايذان بنديية الاقالة ان رضى البائع والمشتري في شرح السنة الاقالة في البيع والسلم جائزة قبل القبض وبعده وهى فسخ البيع (رواه أبو داود وابن ماجه) أى بتصلا وكذا الحاكم عن أبي هريرة وروى البيهقى أيضا عنه بلفظ من أقال نادما أقاله الله يوم القيامة (وفي شرح السنة بلفظ المصابيح) وهو من أقال أثناء المسلم صفقة كرهها أقال الله تعالى عثرته يوم القيامة (عن شريح) بالتصغير (الشامي مراسلا) فيه اعتراض للمصنف على البغوى قال الطيبى رحمه الله فيه ان المصنف ترك الاول حيث ذكر المرسول ولم يذكر المتصل

★ (الفصل الثالث) ★ (عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اشترى رجل ممن كان قبلكم عقارا) بفتح العين المهملة وهو الارض وما يتصل بها (من رجل) متعلق باشترى ومن الاول يئانية أو بعضية (فوجده الذى اشترى العقار) فيه وضع الظاهر موضع الضمير (في عقاره جرة) بفتح الجيم وتشديد الراء (فيها ذهب فقال له) أى للبائع (الذى اشترى العقار) فيه ما سبق (خذ ذهبك عني) أى منى أو موليا عني. (انما اشتريت العقار ولم أبتع) أى لم أشتري منك

قتال الذي تحاكما اليه ألكما ولد قتال أحدهما لي غلام و قال الآخر لي جاية قتال انكحوا الغلام الجازية و أنفقوا عليها منه و تصدقوا متفق عليه

★ باب السلم و الرهن ★ الفصل الأول ★ عن ابن عباس قال قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة و هم يسلفون في الثمار السنة و الستين و الثلاث فقال من أسلف في شئ فليسف في كيل معلوم و وزن معلوم الى أجل معلوم متفق عليه ★ و عن عائشة رضي الله عنها قالت اشترى رسول الله صلى الله عليه وسلم طعاما من يهودي الى أجل و رهنه درعاه عن حديد متفق عليه

الذهب قتال يائع الارض انما يبتك الارض و ما فيها) أى تبعها لها (فتحاكما الى رجل) قيل انه داود عليه الصلاة والسلام (فقال الذي تحاكما اليه ألكما ولد قتال أحدهما لي غلام- أى صبي (و قال الآخر لي جارية) أى بنت (فقال انكحوا) أى زوجوا (الغلام الجازية و انفقوا عليها منه و تصدقوا) أى بعضه أو ما زاد على نفقتهما قال النووي و في الحديث دليل على فضل الإصلاح بين المتبايعين و ان القاضي يستحب له الإصلاح بينهما كما يستحب لغيره (متفق عليه)

★ (باب السلم والرهن) ★ السلم يفتحان ان تطبى ذهاب أو قضة في سلمة معلومة الى أمر معلوم فكانك قد أسلمت الثمن الى صاحب السلمة و سلمته اليه كذا في النهاية و قال الراسب الرهن ما يوضع وثيقة للدين و الرهان مثله لكن يختص بما يوضع في الخطار و أصلها مصدر يقال رهنه الرهن و أرهنه رهانا فهو رهين و رهون و يقال في جمع الرهن رهان و رهن و رهون و ارتبعت أخذت الرهن ★ (الفصل الأول) ★ (عن ابن عباس قال قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة) أى من مكة بعد الهجرة (و هم يسلفون في الثمار) الجملة حالية و الاسلاف اعطاء الثمن في مبيع الى مدة أى يعطون الثمن في الحال و يأخذون السلمة في المال (السنة و الستين و الثلاث) متصوبات اما على نزع الخافض أى يشترى الى السنة و اما على المصدر أى اسلاف السنة (قتال من أسلف في شئ فليسف في كيل معلوم و وزن معلوم الى أجل معلوم) فيه دلالة على وجوب الكيل و الوزن و تعيين الاجل في المكيل و الموزون و إن جهالة أحدهما مفسدة للبيع قال النووي رحمه الله معنى الحديث انه ان أسلف في مكيل فليكن كيله معلوما و لا يلزم من هذا اشتراط كون السلم مؤجلا بل يجوز حالا لانه اذا جاز مؤجلا جاز مع الفور فجواز الحال أولى لانه أبعد من الفرر و ليس ذكر الاجل في الحديث لاشتراط الاجل بل معناه ان كان مؤجلا فليكن معلوما و اختلفوا في جوازه حالا فجوزه الشافعي و آخرون و منعه مالك و أبو حنيفة و آخرون و اجمعوا على اشتراط وصفه بما يشبط به (متفق عليه) و رواه الأربعة ★ (و من عائشة قالت اشترى رسول الله صلى الله عليه وسلم طعاما من يهودي الى أجل و رهنه درعا له من حديد) في شرح السنة فيه دليل على جواز الشراء بالنسيئة و على جواز الرهن بالدين و على جواز الرهن في الحضر و إن كان الكتاب قيده بالسفر و على جواز المعاملة مع أهل الذمة و ان كان ما لهم لا يخلو عن الربا و ثمن الخمر قال النووي فيه بيان ما كان عليه صلى الله عليه وسلم من النقل في الدنيا و ملازمة الفقر و فيه جواز رهن آلة الحرب عند أهل الذمة و الحكم بثبوت أبلالهم على ما في أيديهم و ان قوله تعالى و ان كنتم على سفر ولم تجدوا كتابا فراهنا مقبوضة مبين بهذا الحديث اذ دليل خطابه متروك به . و أما معاملته مع اليهودي و رهنه عنده دون الصحابة قليل فعله يائنا لجواز ذلك و قيل لانه لم يكن هناك طعام فاضل عن حاجة صاحبه الا عنده و قيل لان الصحابة لا يأخذون رهنه و لا يتفاوضونه الثمن فعدل الى اليهودي لتلاصيق على أمحابه وقد أجمع المسلمون على جواز معاملة أهل الذمة

★ و عنها قالت توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم و درعه مرهونة عند يهودى بثلاثين صاعا من شعير رواه البخارى ★ وعن أبى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر يركب بنفقته اذا كان مرهوتا و لبن الدر يشرب بنفقته اذا كان مرهوتا و على الذى يركب و يشرب النفقة رواه البخارى

و الكفار اذا لم يتحقق تحريم ما معهم لكن لا يجوز للتسلم بيع السلاح و ما يستعينون به فى اقامة دينهم و لا بيع المصحف و لا عهد مسلم لكافر مطلقا (متفق عليه) قال ابن الهمام يجوز البيع بثمن حال و مؤجل لأطلاق قوله تعالى و أحل الله البيع و ما بثمن مؤجل بيع و فى صحيح البخارى عن عائشة و ذكر الحديث قال و فى لفظ الصحيحين طعاما بنسيئة وقد سئى هذا اليهودى فى سنن البيهقى أخرجه عن جابر انه عليه الصلاة والسلام رهن درعا عند أبى الشعير رجل من بنى ظفر فى شعير و لابد أن يكون الأجل معلوما لأن جهالته تقضى الى المنازعة فى التسليم و التسلم فهذا يطالبه فى قريب المدة و ذلك فى عيدها و لانه عليه الصلاة والسلام فى موضع شرط الأجل وهو السلم أوجب فيه التعين حيث قال من أسلف فى ثمر فلسلف فى كيل معلوم و وزن معلوم الى أجل معلوم و على كل ذلك انعقد الإجماع ★ (وعنها) أى عن عائشة رضى الله عنها (قالت توفي) بضمين و تشديد الفاء المكسورة أى قبض (رسول الله صلى الله عليه وسلم و درعه مرهونة عند يهودى بثلاثين صاعا من شعير) يحتمل أن تكون القضية السابقة بمنيتها وإن تكون غيرها و أما خبر نفس المؤمن معلقة بدينه حتى يقضى عنه كما رواه أحمد و الترمذى و ابن ماجه و الحاكم عن أبى هريرة فقتل أى محبوسه عن مقامه الكريم و قال العراقى أى أمرها موقوف لا يحكم لها بنبذة و لأهلاك حتى ينظر أهل يقضى ما عليه من الدين أم لا اه و سواه أترك الميت و فاه أم لا كما صرح به جمهور أصحابنا و شذ الما و روى و قال ان الحديث محمول على من لم يخلف و فاه كذا ذكره السيوطى فى حاشيته على سنن الترمذى و الصحيح ان الماوردى لم يشذ اذ وافقه جماعة حيث حملوا الحديث على من لم يترك عند صاحب الدين ما يحصل به و فاه و أيضا الأنبياء مستثنون و أيضا قالوا محلله فيما اذا استدان لمعصية أو نيته أن لا يردّها وقد ثبت أن أبابكر الصديق قبض عداات النبى صلى الله عليه وسلم جمع عدة بمعنى وعد و أن عليا قبض ديونه وإن أبابكر فك الذرع و أسلمها الى على كرم الله وجهه (رواه البخارى★) وعن أبى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر) أى ظهر الدابة و قيل الظهر الأبل التوى يستوى فيه الواحد و الجمع و لعله سئى بذلك لانه يقصد لركوب الظهر (يركب) بصيغة المجهول (بنفقته) أى بسببها أو بمقدارها قال ابن الملك أى جاز للراهن أن يركبه و يحمل عليه حملة بسبب ان علفه عليه و به قال أبو جنيبة و الشافعى رحمهم الله بدليل انه لومات العبد المرهون كفته المالك (ولبن الدر) أى ذات الدر و المعنى ان اللبن (يشرب بنفقته) أى يشربه المتفق عليها (اذا كان مرهوتا و على الذى يركب و يشرب النفقة) قال ابن الملك فيه ان دوام قبض المرهون ليس بشرط فى الرهن لانه لا يركبه المالك الا وهو خارج عن قبض المرتهن قال الطيبى رحمه الله و ظاهر الحديث ان المرهون لا يحمل و منافعه لا تعطى بل يتبقى أن ينتفع به و يتفق عليه و ليس فيه دلالة على أن من له غنمه عليه غنمه و العلماء اختلفوا فى ذلك فذهب الأكثرون الى أن منفعة الرهن للراهن مطلقا و نفقته عليه لأن الأصل له و الفروع تتبع الأصول و الغرم بالغنم بدليل انه لو كان عبدا فمات كان كفته عليه و لانه روى ابن المسيب عن أبى هريرة انه صلى الله عليه وسلم قال لا يفتاق الرهن الرهن من صاحبه الذى رهنه له غنمه و عليه غنمه و قال أحمد و اسحق للمرتهن ان ينتفع من المرهون بحلب و ركوب دون غيرهما

★ (الفصل الثاني) ★ عن سعيد بن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يخلق الرهن الرهن من صاحبه الذي رهنه له غنمه وعليه غرمه رواء الشافعي مراسلا وروى مثله أو مثل معناه لا يخالفه عنه عن أبي هريرة متصلا

و يقدر بقدر النفقة واحتجا بهذا الحديث ووجه التمسك به أن يقال دل الحديث بمتطوقه على اباحة الانتفاع في مقابلة الاتفاق وانتفاع الراهن ليس كذلك لأن اباحته مستفادة له من تملك الزينة لأمن الاتفاق وبنهونه على أن جواز الانتفاع مقصور على خذين النوعين من المنفعة وجواز انتفاع الراهن غير مقصور عليهما فإذا المراد به أن للمرتين أن ينتفع بالركوب والحلب من المهرن بالنفقة وأنه إذا فعل ذلك لزمه النفقة وأجيب عن ذلك بأنه منسوخ بأنه من الربا فإنه يؤدي إلى انتفاع المرتين بمنافع المهرن بدنيته وكل قرض جرتقما فهو ربا والاولى أن يجاب بأن الباء في ينتقته ليست لبديلية بل للمعية والمعنى أن الظهور يركب ويتفق عليه فلا يمنع الرهن الراهن من الانتفاع بالمهرن ولا يسقط عنه الاتفاق كما صرح به في الحديث الآخر (رواه البخاري)

★ (الفصل الثاني) ★ (عن سعيد بن المسيب) يفتح التحية المشددة تابعي جليل (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يخلق (يفتح الباء واللام وسكون الفين المعجمة أي لا يمنع (الرهن) أي عنقه (الرهن) أي المهرن (من صاحبه) أي مالك المهرن (الذي رهنه) أي صاحبه بحيث يزول عنه منفته بل يكون المهرن كالباق في ملك الراهن وفي النهاية أي لا يستتكره صاحبه وكان هذا من فعل الجاهلية أن الراهن إذا لم يرد ما عليه في الوقت المعين ملك المرتين الرهن فابطله الإسلام قال الطبري الرهن الأول مصدر والثاني منقول في المرتين أي لا يستتكره مرتفته إذا لم يرد الراهن ما رهنه به في الفائق يقال غلق الرهن غلوتا إذا بقي في يد المرتين لا يقر على تحصيله وعن إبراهيم النخعي رحمه الله أنه سئل عن غلق الرهن قتال يقول إن لم أفكه إلى غد فهو لك وزاد في النهاية قال الأزهري رحمه الله يقال غلق الباب وانغلق واستغلق إذا عسر فتحه وغلقت في الرهن ضدا ففك الرهن الرهن لقد أطلقته من وثاقه (له) أي للراهن (غنمه) بضم أوله أي لوائده ونماؤه (وعليه بخرمه) بضم الفين المعجمة أي اداه ما ينك به الرهن ومن لا يرى الرهن مضمونا على المرتين يفسره بأن عليه نفقته وضمانه إذا هلك في يد المرتين كذا ذكره علماؤنا وقال الشافعي رحمه الله غنمه زيادته وغرمه هلاكه ونقصه في شرح السنة فيه دليل على أن الزوائد التي تحصل منه تكون للراهن وعلى أنه إذا هلك في يد المرتين يكون من ضمان الراهن ولا يسقط بهلاكه شيء من حق المرتين وإذا دل الحديث على أن منافع الرهن للراهن ففيه دليل على أن دوام القبض ليس بشرط في الرهن لأن الراهن لا يركبها الأوهى خارجة عن قبض المرتين قال في المغرب قال أبو عبيدة معنى الحديث أنه يرجع الرهن إلى ربه فيكون غنمه له ويرجع رب الحق عليه بحقه فيكون غرمه عليه وفي شرح السنة قوله من صاحبه قيل المراد لصاحبه وقيل من ضمان صاحبه قال الطبري ويمكن أن يقال أنه ضمن غلق معنى منع أي لا يمنع الرهن المهرن من تصرف مالكه ثم جاء بما بعده يانا لذلك وقدم الخبر على المبدأ تخصيصا يعني لا يمنع من تصرفه فله بقعه لا يقره وعليه غرمه لأعلى غيره وقيل أن ليس للمرتين من الرهن إلا الوثقة ذخيرته وإن نقص وهلك فله الرجوع إلى الراهن (رواه الشافعي مراسلا) أي عن سعيد بن المسيب بحذف الصحابي (و روى) بصيغة المجهول (مثله) أي مثل لفظ الحديث (أو مثل معناه) وفي نسخة روى بصيغة الفاعل فالضمير إلى الشافعي وبنصب

★ وعن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال المكيال مكيال أهل المدينة والميزان ميزان أهل مكة رواه أبو داود والنسائي ★ وعن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لأصحاب الكيل والميزان انكم قد وليتم أمرين هلكت فيهما الاسم السابقة قبلكم رواه الترمذي

★ (الفصل الثالث) ★ عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أسلف في شيء فلا يصرفه إلى غيره قبل أن يقضيه رواه أبو داود وابن ماجه

★ (باب الاحتكار) ★ (الفصل الأول) ★ عن معمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من احتكر فهو خاطي روله مسلم

مثل (لأضالفة) وفي نسخة ولأضالفة (عنه) أي عن سعيد (عن أبي هريرة) متعلق بروي و الضمير المستتر في ضالفة يعود إلى الفاعل المتروك من روي على تقدير كونه مجهولاً أما على تقدير كونه معلوماً لقوله لأضالفة حال مؤكدة عن قوله مثله أو مثل معناه وضمير عنه لسعيد على كلا التقديرين والضمير المستتر في لأضالفة قرأوي المتروك كما مر وعلى الثاني أي على كون روي معلوماً للشافعي كذا قيل والأظهر أن يكون التقدير لأضالفة المروي أو الراوي المروي فتأمل (متصلاً) حال من الحديث أو أسنده قال التوربشتي وهذا الحديث وجدناه في الكتاب أي المصابيح موصلاً مستنداً إلى أبي هريرة والظاهر أن ذلك الحق به فإن الصحيح فيه أنه من مرسل سعيد بن المسيب وعلى هذا رواه أبو داود في كتابه ولم يوصله غير ابن أبي أنيسة

★ (وعن ابن عمر أن النبي) وفي نسخة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المكيال (أي المتعبر (مكيال أهل المدينة) لأنهم أصحاب زراعات فهم أعلم بأحوال المكيل (و الميزان) أي المتعبر (ميزان أهل مكة) لأنهم أهل تجارات فمهندم بالموازين و علمهم بالأوزان أكثر كذا قاله القاضي وفي شرح السنة الحديث فيما يتعلق بالكيل والوزن من حقوق الله تعالى كالزكوات والكفارات و نحوها حتى لا تحجب الزكاة في الدارهم حتى تبلغ مائتي درهم بوزن مكة والصاع في صدقة الفطر صاع أهل المدينة كل صاع خمسة أوتال و ثلث رطل (رواه أبو داود والنسائي

★ وعن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لأصحاب الكيل والميزان انكم) يحتمل أن يكون الخطاب للطائفتين من أهل مكة والمدينة جميعاً أو المراد بأصحاب الكيل أهل المدينة وبأصحاب الميزان أهل مكة وخاطب كلا منهما في موضعه و جمعهم ابن عباس اعتماداً على فهم السامع فيكون كقوله تعالى يا أيها الرسل كلوا من الطيبات (قد وليتم) بضم الواو وتشديد اللام المكسورة (أمرين) أي جعلتم حاكماً في أمرين وإنما قال أمرين أبهمه ونكره ليدل على التفضيخ ومن ثم قيل في حقهم ويل للطفنين (هلكت فيهما الاسم السابقة قبلكم) كقوم شعيب كانوا يأخذون من الناس ثاباً وإذا أعطوهم أعطوهم ناقصاً (رواه الترمذي)

★ (الفصل الثالث) ★ (عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أسلف في شيء فلا يصرفه) بصيغة النهي وقيل بالنفي والضمير البارز إلى شيء (إلى غيره) أي بالبيع والهبة (قبل أن يقضيه) قال الطيبي يجوز أن يرجع الضمير في غيره إلى من في قوله من أسلف يعني لأبيهم من غيره قيل القيس أو إلى شيء أي لا يبدل المبيع قبل التضي بشئ آخر (رواه أبو داود وابن ماجه)

★ (باب الاحتكار) ★ هو حبس الطعام حين احتياج الناس به حتى يفكرو

★ (الفصل الأول) ★ (عن معمر) يفتح اليمين مع ستكون مهلة بينهما أي ابن عبد الله و لم يذكره المصنف (قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من احتكر فهو خاطي) بالهز أي عاص آثم قال النووي

وسنذكر حديث عمر رضي الله عنه كانت أموال بني النضير في باب النبي أن شاء الله تعالى
 ★ (الفصل الثاني) ★ عن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الجالب مرزوق والمحكر ملعون رواه
 ابن ماجه والدارمي ★ وعن أنس قال غلا السعر على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا يا رسول الله
 سررنا فقال النبي صلى الله عليه وسلم إن الله هو السعر القافض الباسط الرزاق وإني لأرجو أن تأتي ربي
 وليس أحد منكم يطلبني بمظلمة يدم ولا مال رواه الترمذي وأبو داود وابن ماجه والدارمي

الاحتكار المحرم هو في الاقوات خاصة بأن يشتري الطعام في وقت الغلاء ولا يبيعه في الحال بل
 يخرجه ليقلو فاما إذا جاء من قريته أو اشتراه في وقت الرخص وادخره وباعه في وقت الغلاء فليس
 باحتكار ولا تحريم فيه وأما غير الاقوات فلا يحرم الاحتكار فيه بكل حال اه واستدل مالك بعموم
 الحديث على أن الاحتكار حرام من المطعوم وغيره كذا ذكره ابن الملوك في شرح المشارك
 (رواه مسلم) ورواه أحمد ومسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه بلفظ لا يشكر (وسنذكر حديث
 عمر رضي الله تعالى عنه كانت أموال بني النضير في باب النبي) أي الغنمية (أن شاء الله تعالى) لأن
 مناسيته بالنبي ظاهرة وكان البغوى رحمه الله إنما ذكره هنا نظرا إلى أن له تعلقا بالباب من حيث
 أن فيه بيان أن حبس الطعام لشفقة الغيال ليس باحتكار والله أعلم

★ (الفصل الثاني) ★ (عن عمر رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الجالب) أي
 التاجر (مرزوق) أي يحصل الربح من غير أم (والمحكر ملعون) أي أم يبعد عن الخير مادام في
 ذلك الفعل والافضل له البركة قال الطيبي قوليل ملعون بالمرزوق والمقابل الحقيقي مرحوم
 أو محروم ليم فالقدير التاجر مرحوم ومرزوق لتوسعته على الناس والمحكر محروم وملعون
 لتضييقه عليهم (رواه ابن ماجه والدارمي) وروى الحاكم عن ابن عمر المحكر ملعون ★ (وعن أنس
 قال غلا السعر) أي ارتفع القيمة (على عهد النبي صلى الله عليه وسلم) أي في زمانه (فقالوا يا رسول الله سررنا)
 أسر من التسعير وهو وضع السعر على المتاع قال الطيبي رحمه الله السعر القيمة ليشيع البيع في الأسواق
 بها قيل سميت بذلك لأنها ترتفع ٤ والتركيب لما ارتفع والتسعير تقديرها (فقال النبي صلى الله
 عليه وسلم إن الله هو السعر) بتشديد العين المكسورة (القافض الباسط) سبق معناها في أسماء الله
 الحسنى (الرازق) وفي نسخة الرزاق بصيغة المبالغة قال الطيبي رحمه الله قوله إن الله هو السعر الخ
 جواب على سبيل التعليل للاستنناع عن التسعير جه بان ضمير الفصل من اسم ان والخبر معرfa باللام
 ليدل على التوكيد والتخصيص ثم رتب هذا الحكم على الأخبار الثلاثة التوالية ترتب الحكم على
 الوصف المناسبي وكونه قافضا علة لغلاء السعر وكونه باسطا لرخصه وكونه رازقا يقرر الرزقي
 على العباد ويوسعه فمن حاول التسعير فقد عارض الله وتآزره فيما يريد وينزع البعاد حقوقهم مما
 أولاهم الله تعالى في الغلاء والرخص والى المعنى الأخير أشار بقوله (وإني لأرجو أن تأتي ربي) وليس
 أحد منكم يطلبني (بمظلمة) بكسر اللام ما أخذ منك ظلما كذا ذكره وفي المغرب المظلمة
 الظلم وقول محمد وهذا مظلمة لمسلمين اسم للمأخوذ في قولهم عند فلان مظلمتي وظلامي أي حبي
 الذي أخذ مني ظلما (يديم) بدل عن مظلمة (ولا مال) قال الطيبي رحمه الله جه بلا النافية للتوكيد
 من غير تكرير لأن المظلم عليه في سياق النفي والمراد بالمال هذا التسعير لأنه مأخوذ من المظلم
 وهو كرش جنانية وإبنا أن بمظلمة توطئة له قال القاضى قوله اني لأرجو الخ إشارة إلى إن المانع له
 من التسعير مخافة أن يظلمهم في أموالهم فإن التسعير تصرف فيها يثير اذن أهلها فيكون ظلما من

★ (الفصل الثالث) ★ عن عمر بن الخطاب قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من احتكر على المسلمين طعامهم ضربه الله بالجذام والافلاس زواه ابن ماجه والبيهقي في شعب الايمان و رزين في كتابه ★ وعن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من احتكر طعاما أربعين يوما يريد به الفلاة فقد برى من الله و يرى الله منه رزق ★ وعن معاذ قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول بش العبد المحتكر ان أرخص الله الاسعار حزن وان أغلأها فرح رواه البيهقي في شعب الايمان و رزين في كتابه ★ وعن أبي أمامة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من احتكر طعاما أربعين يوما ثم تصدق به لم يكن له كفارة و له رزق

★ (باب الافلاس والانظار) ★ (الفصل الاول) ★ عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أيما رجل أفلس فادرك

مفاسد التسمير تحريك الرغبات والحمل على الامتناع عن البيع وكثيرا ما يؤدي الى القنط (رواه الترمذي و أبو داود وابن ماجه والدارمي) و رواه أحمد وابن حبان والبيهقي بلفظ ان الله هو الخالق القابض الباسط الرازق المسعر و اني لا رجو الله ان ألقى ولا يطلبني أحد بمظلمة ظلمتها اياه في دم ولا مال والله أعلم

★ (الفصل الثالث) ★ (عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من احتكر على المسلمين طعامهم) أضاف البيهقي و ان كان ملكا لا يحتكر ايذانا بأنه قوتهم و ما به معاشهم كقوله تعالى ولا تؤثروا السفهاء أموالكم أضاف الاموال اليهم لانها من جنس ما يقيم به الناس معاشهم (ضربه الله) أي الضيق و الزمجه (بالجذام) بضم الجيم أي بمذاب الجذام و هو تشقق الجلد و تقطع اللحم و تباطؤه (والافلاس) فيه ان من أراد ابد في مضرة للمسلمين ابتلاه الله تعالى في ماله و نفسه و من أراد نفهم أصابه الله في نفسه و ماله خيرا (رواه ابن ماجه) أي في سنته (والبيهقي في شعب الايمان و رزين في كتابه) و كذا رواه الحاكم ★ (و عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من احتكر طعاما أربعين يوما) لم يرد بأربعين التوقيت والتحديد بل المراد به أن يجعل الاحتكار حرقته و يريد به نفع نفسه و ضر غيره و هو المراد بقوله (يريد به الفلاة) لأن أقل ما يتحرل فيه أكرمه في حرقة هذه المدة و قوله (فقد برى من الله و يرى الله منه) أي نقص ميثاق الله و عهده و إنما قدم براءة على براءة الله تعالى لأن إيفاء عهده مقدم على إيفاء الله تعالى عهده كقوله تعالى أولوا بمهدي أولف بمهديكم و هذا تشديد عظيم و تهديد جسيم في الاحتكار (رواه رزين) و روى أحمد والحاكم عن أبي هريرة رضي الله عنه من احتكر حكرة يريد أن يفل بها على المسلمين فهو خاطي و قد برئت منه ذمة الله و رسوله ★ (و عن معاذ قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول بش العبد المحتكر) أي في حاله (ان أرخص الله الاسعار حزن) بكسر الزاي لازم و بتجها تمتد و المراد هنا الاول (و ان أغلأها) أي الله (فرح رواه البيهقي في شعب الايمان و رزين في كتابه) ★ و عن أبي أمامة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من احتكر طعاما أربعين يوما ثم تصدق به أي بذلك الطعام يعني فرضا و تقديرا أو بمقداره (لم يكن) أي التصدق (له) أي لذنبه (كفارة) بالنصب خبر و له ظرف لغو و في نسخة بالرفع على ان كان ناقصة قال الطيبي رحمه الله الضبير راجع الى الطعام و الطعام المحتكر لا يتصدق به فوجب أن تقتدر الإرادة فيفقد مبالغة فان من نوى الاحتكار هذا شأنه فكيف بمن فعله (رواه رزين) و روى ابن عساکر عن معاذ بلفظ من احتكر طعاما على أسي أربعين يوما و تصدق به لم يقبل منه

رجل ماله بعينه فهو أحق به من غيره متفق عليه ★ وعن أبي سعيد قال أصيب رجل في عهد النبي صلى الله عليه وسلم في ثمار اتباعها فكثر دينه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تصدقوا عليه فتصدق الناس عليه فلم يبلغ ذلك وواف دينه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لغرمائه خذوا ما وجدتم و ليس لكم الا ذلك رواء مسلم ★ وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال كان رجل يداين الناس فكان يقول لفتاه اذا أتيت معسرا تجاوز عنه لعل الله ان يتجاوز عنا قال فتلى الله تجاوزا عنه متفق عليه

★ (باب الافلاس والافتقار) ★ في النهاية أفلس الرجل اذا لم يبق له مال أو معناه صارت دراهمه خلوصا وقيل صار الى حال يقال ليس معه فلس والافتقار التأخير والامهال

★ (الفصل الاول) ★ (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أيما رجل أفلس فأدركه) أي تلى (رجل) أي عند المفلس (ماله بعينه) أي بذاته بأن يكون غيرها لك حسا أو معنى بالتصرفات الشرعية مثل الهبة والوقف (فهو) أي الرجل (أحق به) أي بماله (من غيره) أي من الغرماء وبه قال الشافعي ومالك وعندنا ليس له الفسخ والأخذ بل هو كسائر الغرماء فحدثنا الحديث على المقيد بالخيار أي اذا كان الخيار للبائع وظهر له في مدته أن المشتري مفلس فالأنسب له أن يختار الفسخ كذا ذكره ابن الملك وفي شرح السنة العمل على هذا عند أكثر أهل العلم قالوا اذا أفلس المشتري بالبائع ووجد البائع عين ماله فله أن يفسخ البيع وبأخذ عين ماله وإن كان قد أخذ بعض الثمن وأفلس بالباقى أخذ من ماله بقدر ما بقي من الثمن قضى به عثمان رضي الله عنه وروى عن علي رضي الله عنه ولائس لهما مخالاة من الصحابة وبه قال مالك والشافعي (متفق عليه)

★ وعن أبي سعيد أصيب) أي باقاة (رجل) قال الاكمل هو معاذ بن جبل (في عهد النبي) أي في زمانه (صلى الله عليه وسلم في ثمار) متعلق باصيب (اتباعها) والمعنى انه لعنه خسران بسبب اهابة آفة في ثمار اشتراها ولم ينقد ثمنها (فكثر دينه) بضم المثناة أي فطالبه البائع بثلث تلك الثمرة وكذا طالبه بقية غرمائه وليس له مال يؤديه (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي لاصحابه أو لقوم الرجل (تصدقوا عليه) أي فان الله يميز المتصدقين (تصدق الناس عليه فلم يبلغ ذلك) أي ما تصدقوا عليه (وفاء دينه) أي لكثرت (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لغرمائه خذوا ما وجدتم) أي بالتوزيع على السوية (وليس لكم الا ذلك) أي ما وجدتم والمعنى ليس لكم الا أخذ ما وجدتم والامهال بطالبة الباقي الى الميسرة وقال المظهر أي ليس لكم زجره وحسبه لانه ظهر افلاسه واذا ثبت افلاس الرجل لا يجوز حبسه بالدين بل يخل ويهمل الى أن يحصل له مال فيأخذه الغرماء وليس معناه انه ليس لكم الا ما وجدتم ويطل ما بقي من ديونكم لقوله تعالى وإن كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة (رواه مسلم) ★ وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال كان رجل يداين الناس) أي يعاملهم بالدين أو يعطيهم ديناً (فكان يقول لفتاه) أي لغلامه وقال النووي أي لغلامه كما صرح به في الرواية الاخرى (اذا أتيت معسرا) أي فقيرا (تجاوز عنه) أي سامح في الاقتضاء والاستيفاء وقبل ما فيه قص يسر (لعل الله أن يتجاوز عنا) قال الطبري رحمه الله لعل الله لعل هنا بمعنى عسى ولذلك أتى بان اي عسى الله أن يتجاوز عنا لانه لا يقال لعل الله أن يتجاوز بل يتجاوز (قال) أي النبي صلى الله عليه وسلم (فتلى) أي الرجل (الله) أي مات (فتجاوز) أي عنا (عنه) فان قلت كيف قال أن يتجاوز عنا ثم قال يتجاوز عنه قلت أراد القائل نفسه ولكن جمع الضمير ارادة أن يتجاوز عن فعل مثل هذا الفعل ليدخل فيه دخولاً أولياً ولذلك استحج للداعي أن يعم في الدعاء ولا يخفى نفسه لعل الله تعالى يركمهم يستجيب دعاءه قال النووي رحمه الله في الحديث فضل

★ وعن أبي هريرة أن رجلا تقاضى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأغلظ له فهم أصحابه قتال دعوه فان لصاحب الحق مقالا واشتروا له بعيرا فاعطوه اياه قالوا لا نجد الا أفضل من سنه قال اشتروه فاعطوه اياه فان خيركم أحسنكم قضاء متفق عليه

من ذات القيم و أمر النبي صلى الله عليه وسلم برد المثل و فيه دليل على أن من استقرض شيئا فرد أحسن أو أكثر منه من غير شرطه كان محسنا و يحل ذلك للمقرض و قال النووي رحمه الله يجوز للمقرض أخذ الزيادة سواء زاد في الصفة أو في العدد و مذهب مالك أن الزيادة في العدد منهي عنها و حجة أصحابنا عموم قوله صلى الله عليه وسلم فان خير الناس أحسنهم قضاء و في الحديث دليل على أن رد الأجود في القرض أو الدين من السنة و يحكم بالإخلاق و ليس هو من قرض جر منفعة لأن المنهي عنه ما كان مشروطا في عقد القرض و في الحديث اشكال و هو أن يقال كيف قضى من أجل الصدقة أجود من الذي يستحقه الغريم مع أن الناظر في الصدقات لا يجوز تبرعه منها و الجواب انه صلى الله عليه وسلم اقترض لنفسه ثم اشترى في القضاء من أجل الصدقة بعيرا و أداء و يدل عليه حديث أبي هريرة اشتروا له بعيرا فاعطوه اياه و قيل ان المقرض كان بعض المحتاجين اقترض لنفسه فاعطاه من الصدقة حين جاءت و أمره بالقضاء قال و فيه جواز اقراض الحيوانات كلها و هو مذهب مالك و الشافعي و جماعة العلماء من الخلف و السلف الا الجارية لمن يملك و طاهها و مذهب أبي حنيفة رحمه الله أنه لا يجوز و الاحاديث الصحيحة ترد عليه و لا يقبل دعوى النسخ بغير دليل قال أكل الدين قبل فيه جواز استقراض الحيوان و ثبوته في الذمة و هو قول الأكثر و فيه نظر ليجوز أن يكون ذلك أداء بقيمة ما اشترى به البعير اذ ليس في الحديث ما يدل على كونه قرضا (رواه مسلم) و روى ابن ماجه عن عرياض بن سارية الجملة الأخيرة بلفظ خير الناس خيرهم قضاء (وعن أبي هريرة أن رجلا تقاضى رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي بعيرا أو قيمته و في النهاية تقاضى أي طلبه به و أراد قضاء دينه اه و لعله وقع التعلل بانه لم يوجد مثله أو لم يحضر ثمنه (فأغلظ) أي عنف الرجل (في القول له) صلى الله عليه وسلم قال النووي رحمه الله الأغلاط محمول على التشديد في المطالبة من غير أن يكون هناك قرح فيه و يحتمل أن يكون القائل كالرا من اليهود أو غيرهم قال الأكل قبل و لعل هذا التقاضى كان من جفاة الأعراب أو ممن لم يتسكن الإيمان في قلبه (فهم أصحابه) أي قصدوا أن يزجروه و يؤذوه بقول أو فعل لكن لم يفعلوا تأديبا معه صلى الله عليه وسلم (فقال دعوه) أي اتركوه و لا تزجروه (فان لصاحب الحق مقالا) قال ابن البلك المراد بالحق هنا الدين أي من كان له على غريمه حق فمطلبه فله أن يشكوه و يرافعه الى الحاكم و يعاتب عليه و هو المراد بالمقال كذا في شرح المشارق و قال في شرح المصابيح في الحديث جواز تشديد صاحب الحق على المدينين بالقول يعني بأن يطلق عليه لسانه و ينسبه الى الظلم و أكل أموال الناس بالباطل اذا تحقق منه الساطعة و المدافعة من غير ملاحظة اه لا يفتى أن هذا قد يتصور في حق غريمه صلى الله عليه وسلم و معنى هذا على حديثه صلى الله عليه وسلم بطل الفنى ظلم و لعله مقتبس من قوله تعالى لا يعب الله الجهر بالسوء الآلة (واشتروا له بعيرا فاعطوه اياه قالوا لا نجد الا أفضل من سنه) لأن بعيره كان صغيرا حقيرا و الموجود كان رباعيا خيارا (قال اشتروه) أي ولو كان أحسن من سنه (فاعطوه فان خيركم أحسنكم قضاء متفق عليه) و روى الطبراني و ابن حبان و الحاكم و البيهقي عن زيد بن سعة بالمهمله و النون المفتوحين كما قيده به عبد الفنى وذكره الدارقطني بالمشاة التحتية وهو كما قاله النووي

★ وعن كعب بن مالك انه تقاضى ابن أبي حدرود ديناله عليه في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد فارتفعت أصواتهما حتى سمعها رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في بيته فخرج اليهما رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى كشف سيف حجرته و نادى كعب بن مالك قال يا كعب قال ليبيك يا رسول الله فأشار بيده أن ضع الشطر من دينك قال كعب قد فعلت يا رسول الله قال قم فاقضه متفق عليه ★ وعن سلمة ابن الأكوع قال كنا جلوسا عند النبي صلى الله عليه وسلم إذ أتى بجنزة فقاموا صل عليها فقال هل عليه دين قالوا لا فصلي عليها ثم أتى بجنزة أخرى فقال هل عليه دين قيل نعم قال فهل ترك شيئا قالوا ثلاثة دنائير فصلي عليها ثم أتى بالثالثة

مثل اذا علم فيلملم وقال القرطبي لما اتبع فبضم الهزمة وسكون التاء على بناء المجهول اتفاقا و أما فليتبع فالأكثر على التخفيف وقيد بعضهم بالتشديد والاول أجود وقال في المقدمة بالسكون في الاول وبالتشديد في الثاني وقيل بالسكون فيهما و خطأ الخطابي التشديد قال النووي و مذهب أصحابنا والجمهور ان الأمر للندب وقيل للاباحة وقيل للرجوب (متفق عليه) و رواه الأربعة ★ (و عن كعب بن مالك أنه تقاضى ابن أبي حدرود) بفتح مهمله فسكون (ديناله عليه) أى طلب كعب قضاء الدين الذي كان له على ابن أبي حدرود (في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم) أى في زمانه (في المسجد فارتفعت أصواتهما) جمعية الأصوات على حقيقتها وليس من قبيل صفت قلوبكما كما يتوهم إذ المعنى أصوات كلماتهما وأقوالهما (حتى سمعها) أى أصواتهما (رسول الله صلى الله عليه وسلم) و حتى غاية الارتفاع (وهو) أى رسول الله صلى الله عليه وسلم (في بيته) جملة حالية (فخرج اليهما) أى متوجها اليهما ومقبلا عليهما (حتى كشف) أى إلى أن رفع (سيف حجرته) أى سترتها وهو بكسر السين وفتحها واسكان الجيم لفتان والاول أصبح وهو الستر وقيل أحد طرق الستر وقال الداودي السيف الباب وقيل لا يسمى سيفا الا أن يكون مشقوق الوسط كالمصراعين (ونادى) أى رسول الله (كعب بن مالك قال يا كعب) استئناف ليان النداء (قال ليبيك يا رسول الله) والمقصود من النداء التوجه لقبول الخطاب (فأشار بيده أن ضع الشطر) أى أبرئه النصف (من دينك قال كعب قد فعلت) أى امتثلت أمرك (يا رسول الله) فيه مبالغة في امتثال الأمر (قال) النبي صلى الله عليه وسلم لاين أبى حدرود (قم فاقضه) أى الشطر الثاني وفي نسخة بهاء السكت وفيه إشارة إلى أن لا يجتمع العط والتأجيل قال الطبري في الحديث جواز العطالبة بالدين في المسجد والشفاعة إلى صاحب الحق والاصلاح بين الخصوم وحسن التوسط بينهم وقبول الشفاعة في غير معصية وجواز الاعتماد على الإشارة واقامتها مقام القول لقوله فأشار بيده أن ضع الشطر فان في الحديث مفسرة لأن في الإشارة معنى القول (متفق عليه) ★ وعن سلمة بن الأكوع قال كنا جلوسا أى جالسين أو ذوي جلوس (عند النبي صلى الله عليه وسلم إذ أتى بجنزة) بفتح الجيم وكسرهما (فقالوا) أى أولياؤهما أو أصحابه (صل عليها فقال هل عليه دين) أى حق مالي من حقوق العباد (قالوا لا فصلي عليها) أى على الجنزة وفي نسخة عليه (ثم أتى بجنزة أخرى فقال هل عليه دين قيل نعم قال فهل ترك شيئا قالوا ثلاثة دنائير فصلي عليها) وفي نسخة عليه قال ابن الملك فيه إيذان بأن الله تعالى ألهمه بأن ما تركه يفي دينه أو يزيد عليه اه وليس المراد من السؤال انه هل ترك شيئا يفي دينه فانه لو كان كذلك لاجابوا بنعم اللهم الا أن يكون المقدار المسطور أزيد من الدين المذكور فيكون الجواب نوعا من مطلوب الحكم (ثم أتى بالثالثة) يحتمل أن يكون التيان الجنزة

فقال هل عليه دين قالوا ثلاثة دنائير قال هل ترك شيئا قالوا لا قال صلوا على صاحبكم قال أبو قتادة صل عليه يا رسول الله وعلى دينه فعلى عليه رواء البخارى * وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أخذ أسوال الناس يريد اداءها أدى الله عنه ومن أخذ يريد اتلافها أتلفه الله عليه رواء البخارى * وعن أبي قتادة قال قال رجل يا رسول الله أرأيت إن قتلت في سبيل الله حابرا محتسبا مقبلا غير مدبر يكفر الله عني خطيأى . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم فلما أدير ناداه فقال نعم إلا الدين

في يوم واحد أو مجلس واحد ويحتمل أن يكون في أيام أو مجالس وجمعها الراوى في الرواية ثنتين الدراية (فقال هل عليه دين قالوا ثلاثة دنائير قال هل ترك شيئا) أى بقى دينه (قالوا لا) يحتمل احتمالين وهوان لا يترك شيئا أصلا أو ترك شيئا لكنه غير واثق (قال صلوا) أى أنتم (على صاحبكم) فيه إشارة الى أن صلاة الجنازة من فروض الكفاية قال القاضى رحمه الله وغيره واستناع النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلاة على الميوت الذى لم يدع وفاة اما للتحذير عن الدين والزجر عن الماطلة والتقصير في الاداء أو كراهة أن يوقف دعاؤه بسبب ما عليه من حقوق الناس ومظالمهم (قال أبو قتادة صل عليه يا رسول الله وعلى دينه) في شرح السنة في الحديث دليل على جواز الضمان على الميت سواء ترك وفاة أو لم يترك وهو قول أكثر أهل العلم وبه قال الشافعى وأبو حنيفة لا يصح الضمان من حيث لم يخلف وفاة وبالاتفاق لو ضمن عن حرم مصر ديناً ثم مات من عليه الدين كان الضمان بحاله فلما لم ينف موت المعسر دوام الضمان لا ينافى ابتداءه قال الطيبي والتسكيب بالحديث أولى من هذا القياس و قال بعض علمائنا . تسكيبه أبو يوسف وعبد مالك والشافعى وأحمد رحمهم الله في أنه تصح الكفالة عن ميت لم يترك مالا وعليه دين فانه لو لم تصح الكفالة لما صلى النبي صلى الله عليه وسلم عليه و قال أبو حنيفة رحمه الله لا تصح الكفالة عن ميت بفلس لأن الكفالة في الميت المفلس كفالة بدين ساقط والكفالة بالدين الساقط باطلة والحد يث يحتمل أن يكون أقرارا بكفالة سابقة فان لفظ الأقرار والانشاء في الكفالة سواء ولا عموم لحكاية الفعل ويحتمل أن يكون وعدا لا كفالة وكان امتناعه صلى الله عليه وسلم عن الصلاة عليه ليظهر أنه طريق قضاء ما عليه فلما ظهر صلى الله عليه وسلم رواء البخارى * وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أخذ أسوال الناس يريد اداءها أى من استترض احتياجا وهو يقصد اداءه ويحتمل فيه (أدى الله عنه) أى أعانه على ادائه في الدنيا أو أرضى خصمه في العقبى (و من أخذ يريد اتلافها) أى ومن استترض من غير احتياج ولم يقصد اداءه (أتلفه الله عليه) أى لم يمنعه ولم يوسع عليه رزقه بل يتلف ماله لانه قصد اتلاف مال مسلم (رواه البخارى) وكذا أحمد وابن ماجه على ما في الجامع الصغير لكن بدون لفظ عليه قيل يعنى أتلف أمواله وإنما قال أتلفه لأن اتلاف المال كاتلاف النفس أو الزيادة زجره فان معنى أتلفه أهلكه ثم هذه الجملة الجزائية وكذا الأولى جملة خبرية لفظا وسعى ويجوز أن تكون انشاء معنى بأن يخرج مخرج ادعاءه * (وعن أبي قتادة قال قال) يكرر قال في نسخة مصححة أى قال أبو قتادة قال (رجل يا رسول الله أرأيت) أى أخبرنى (إن قتلت) أى استشهدت (في سبيل الله) أى في فصرة دينه ومجاهدة عموه (محتسبا) أى طالبا للشهادة لا قصدا للرياء والسمة (مقبلا) أى على العدو (غير مدبر) حال مؤكدة مقررة لما يرادفها بقوة في الصفة قولك أس الدابر لايمود (يكفر الله عني خطيأى) بجذف حرف الاستفهام (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم فلما أدير) أى ولى عن المجلس

كذلك قال جبريل رواء مسلم * وعن عبادة بن عمرو ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يغفر للشهيد كل ذنب الا الدين رواء مسلم * وعن أبي هريرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يؤتي بالرجل المتوفى عليه الدين فيسأل هل ترك لدينه قضاء فان حدث انه ترك وفاء صلى والا قال للمسلمين صلوا على صاحبكم. فلما فتح الله عليه الفتوح قام فقال أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم فمن توفى من المؤمنين فترك ديناً فعلي قضاءه ومن ترك ما لا فهو لورثته متفق عليه

★ (الفصل الثاني) ★ عن أبي خلدَةَ الزرق قال جئت أبا هريرة في صاحب لنا قد أنلس فقال هذا الذي قضى فيه

(ناداه فقال نعم الا الدين) مستثنى مما تقرر نعم وهو قوله يكفر الله عنى خطاياى أى نعم يكفر الله خطاياك الا الدين والدين ليس من جنس الخطايا فكيف يستثنى منه والجواب انه منقطع أى لكن الدين لم يكفر لانه من حقوق الآدميين فاذا ادا أو أراضى الخصم خرج عن العهدة ويحتمل ان يكون متصلاً على تقدير حذف المضاعف أى الاخطيئة الدين أو يعمل من باب قوله تعالى يوم لا ينفع مال ولا بنون الا من أتى الله بقلب سليم فيذهب الى ان افراد جنس الخطيئة تسام متعارف وغير متعارف فيخرج بالاستثناء أحد قسميه مخالفة في التحذير عن الدين ولزجر عن المماطلة والتقصير في الاداء (قال جبريل) أى هذا الاستثناء قال الاشراف فيه دليل على ان حقوق الله تعالى على الساهلة وحقوق العباد على المضايقة وعلى ان جبريل عليه الصلاة والسلام يلقنه أشياء سوى القرآن (رواء مسلم * وعن عبادة بن عمرو بالواو (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يغفر للشهيد كل ذنب) أى صغير و كبير (الا الدين) أراد حقوق الآدميين من الاموال والدماء والاعراض فانها لا تفتنى بالشهادة كذا ذكره بعض الشراح وقال ابن الملك قيل هذا في شهادة البر لما روى ابن ماجه عن أبي امامة مر لوعا ان النبى صلى الله عليه وسلم قال يغفر لشهيد البحر الذنوب كلها والدين (رواء مسلم) وكذا أحمد ★ (وعن أبي هريرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يؤتي بالرجل المتوفى) أى بالميت (عليه الدين) جملة حالية (فيسأل) أى النبى صلى الله عليه وسلم (هل ترك لدينه قضاء) أى ما يقضى به دينه (فان حدث) بصيغة مجهول أى أخبر (انه ترك وفاء صلى) أى عليه كما في نسخة (و الا) يحتمل احتماليين (قال للمسلمين صلوا) أى أنتم (على صاحبكم فلما فتح الله عليه الفتوح) أى الفتوحات المالية (قام) خطيباً (فقال أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم) والحديث مقتبس من قوله تعالى النبى أولى بالمؤمنين من أنفسهم أى أولى في كل شئ من أمور الدين والدنيا ولذا أطلق ولم يقيده فيجب عليهم ان يكون أحب اليهم من أنفسهم وحكمه أنفذ عليهم من حكمها وحقه أثر لديهم من حقوقها وشقتهم عليه أقدم من شقتهم عليها وكذلك شفقتة صلى الله عليه وسلم عليهم أحق وأحرى من شقتهم على أنفسهم فاذا حصلت له الفتيمة يكون هو أولى بقضاء دينهم (فمن توفى) بسبب عما قبله أى فمن مات (من المؤمنين فترك ديناً) أى وليس له مال (فعلي قضاؤه) أى قضاء دينه (ومن ترك ما لا فهو لورثته) أى بعد قضاء دينه قيل كان عليه الصلاة والسلام يقضى من مال مصالح المسلمين وهو الظاهر وقيل من مال نفسه فقيل كان هذا القضاء واجباً عليه وقيل كان تبرعاً والقولان متفرعان على القولين الاولين (متفق عليه)

★ (الفصل الثاني) ★ (عن أبي خلدَةَ) بفتح الخاء المعجمة وسكون اللام اسمه خالد بن دينار تابعي من الثقات (الزرق) بضم الزاى وفتح الراء بعده قاف نسبة الى بني زريق بطن من الانصار (قال جئت أبا هريرة في صاحب) أى لأجل صاحب (لنا قد أنلس) أى ويده متاع لثمنه لم يعطه ثمنه (فقال) أى أبو هريرة (هذا الذى) أى هذا مثل الرجل الذى أو هذا الامر والشأن الذى (قضى فيه)

رسول الله صلى الله عليه وسلم أيما رجل مات أو أفلس فصاحب المتاع أحق بتناعه إذا وجده بعينه رواه الشافعي وابن ماجه * وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم نفس المؤمن معلقة بدينه حتى يقضى عنه رواه الشافعي وأحمد والترمذي وابن ماجه والدارسي * وعن البراء ابن عازب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم صاحب الدين مأسور بدينه يشكو إلى ربه الوحدة يوم القيامة رواه في شرح السنة وروى أن معاذًا كان يدان فأتى غرامؤه إلى النبي صلى الله عليه وسلم فباع النبي صلى الله عليه وسلم ماله كله

رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم فسر الشان بقوله (أيما رجل مات أو أفلس فصاحب المتاع أحق بتناعه إذا وجده بعينه) قال الأشرف لم يرد فيه أنه قضى فيه بعينه إنما أراد قضى حين هو في مثل حاله من الانلاص قال الطيبي يمكن أن يكون المشار إليه الأمر والشان ويؤيده قوله أيما رجل الخ لأنه يبان للأمر المجهم على سبيل الاستئناف ويعضده قوله أيضًا جئنا في صاحب لنا أي في شأن صاحب لنا وليس قوله بعينه ثاني مفعول وجد أي علم فيكون حالاً أي صادفه حاضراً بعينه. وقد مر الكلام عليه في أول باب الانلاص (رواه الشافعي وابن ماجه * وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم نفس المؤمن) أي روحه (معلقة بدينه) أي مجبوسة بسببه (حتى يقضى عنه) بالناء للمجهول والمعنى أنه لا يظن بمقصوده من دخول الجنة أو من المرتبة العالية أو في زمرة عباد الله الصالحين ويؤيده الحديث إلا أن يشكو إلى ربه الوحدة يوم القيامة أو لا تجد روحه اللذة مادام عليه الدين ثم قيل الدائن الذي يجس عن الجنة حتى يقع القصاص هو الذي صرف ما استدانه في سقه أو سرف وأما من استدانه في حق واجب كغاة ولم يترك وفاء فإن الله تعالى لا يجنبه عن الجنة إن شاء الله تعالى لأن السلطان كان عليه أن يؤدي عنه فإذا لم يؤد عنه يقض الله تعالى عنه. بإرضاء خصمائه لما روى ابن ماجه مرفوعاً أن الدائن يقتض يوم القيامة الا من تكذب في ثلاث خلال أي خصمال رجل تضعف قوته في سبيل الله فيستدين ليتقوى به على عدوه ورجل يموت عنده المسلم فلا يجد ما يميزه إلا الدين ورجل خاف على نفسه فينكح خشية على دينه فإن الله تعالى يقضى عن هؤلاء يوم القيامة كذا ذكره ابن الملك في شرح المثاروق (رواه الشافعي وأحمد والترمذي وابن ماجه والدارسي) وفي نسخة وقال الترمذي هذا حديث غريب وكذا رواه الحاكم في مستدركه * (وعن البراء بن عازب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم صاحب الدين مأسور) أي مقيد مجبوس (بدينه يشكو إلى ربه الوحدة يوم القيامة) والمعنى أنه يكون كعبه وغذابه من الوحدة لا يرى أحداً يقضى عنه ويخلصه من قضاء دينه فإنه يعذب بالوحدة حتى يخرج من عهدة الدين بأن يدفع من حسنته بقدر الدين إلى مستحقه أو يوضع من ذنوب مستحقه عليه بقدره أو يرضى الله خصمه من غفله (رواه في شرح السنة) ورواه الطبراني في الأوسط وابن الجوزي بلفظ صاحب الدين مأسور بدينه في قبره يشكو إلى الله الوحدة وروى الديلمي في مسند الفردوس عن أبي سعيد مرفوعاً صاحب الدين مغلول في قبره لا ينفك الا قضاء دينه فينبغي أن يقدر في قبره في حديث الأصل ويكون يوم القيامة منصوباً ليزع الخائف أي إلى يوم القيامة (و روى) بصيغة المجهول (أن معاذًا كان يدان) مضارع أدان بالتشديد من باب الافتعال أي يأخذ الدين قال التوريشي هو بتشديد الدال افتعال من دان فلان يدين ديناً إذا استقرض وصار عليه دين وهو دائن قال الشاعر

تدين ويقضى الله عنا وقد نرى * مصارع قوم لا يدنون ضيما

في دينه حتى قام معاذ بغير شيء مرسل هذا لفظ المصاييح ولم أجده في الأصول الا في المنتقى
 * ومن عبدالرحمن بن كعب بن مالك قال كان معاذ بن جبل شابا سخيًا و كان لايمسك شيئاً
 فلم يزل يذان حتى أغرق ماله كله في الدين فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فحكاه ليحكمه فحكمه ليحكمه فلو تركوا
 لأحد تركوا المعاذ لأجل رسول الله صلى الله عليه وسلم فباع رسول الله صلى الله عليه وسلم لهم ماله حتى قام
 معاذ بغير شيء رواه سعيد في سنته مرسلًا * وعن الشريد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لي الواجد
 يجعل عرضه وعقوبته قال ابن المبارك يجعل عرضه يقلظ له وعقوبته يحبس له رواه أبو داود والنسائي

(فاق غرماءه الى النبي صلى الله عليه وسلم) أي طالبين ديونهم (فباع النبي صلى الله عليه وسلم ماله كله)
 أي حقيقة أو حكماً بان أمره يبيع ماله كله (في دينه) أي لقضاء دينه (حتى قام معاذ بغير شيء مرسل)
 أي هذا حديث مرسل قال التوريشي هذا الحديث مع ما فيه من الإرسال غير مستقيم المعنى لما فيه
 من ذكر بيع النبي صلى الله عليه وسلم مال معاذ من غير أن حبسه أو كلفه ذلك أو طالبه بالأداء فامتنع
 و كان حقه أن يحبس بها حتى يبيع ماله فيها إذ ليس للحاكم أن يبيع شيئاً من ماله
 بغير إذنه أقول ليس في الحديث أن البيع كان إجباراً من غير رضا معاذ مع أن المرسل حجة عندنا
 وعند الجمهور لاسيما و هو معتقد بالحديث المتصل الآتي وأجاب القاضي عنه بأن
 الحديث و ان كان مرسلًا لا احتجاج به عندنا لكنه يلزم به لانه يقبل الرسائل وفيه دليل على
 ان القاضي ان يبيع مال المفسد بعد الحجر عليه بطلب الغرماء (هذا) أي قوله و روى الى قوله
 مرسل (لفظ المصاييح و لم أجده في الأصول) أي في صحاح الستة وغيرها (الا في المنتقى) و هو
 كتاب لواجد من أصحاب أحمد * (و عن عبدالرحمن بن كعب بن مالك) قال الطيبي رحمه الله
 هذا حكاية لفظ ما في كتاب المنتقى لان التيمي أورده ليبين أن هذا الحديث و ان لم يكن في السنن
 التي طالعها لكن هو موجود في المنتقى فلو لم يكن في بعض الأصول لم يورده صاحب المنتقى في
 كتابه اه فينبغي ان تكون كتابة و عن بالعبر لا بالحرمة فقلل (قال) أي عبدالرحمن المذكور
 و هو تابعي قال المصنف انصارى يعد في تابعي المدينة روى عنه الزهري (كان معاذ بن جبل شاباً)
 أي قويا متحملاً صبوراً (سخيًا) أي جواداً كريماً شكوراً (و كان لايمسك شيئاً) مبالغة في سخائه
 (لم يزل يذان) أي يستدين (حتى أغرق) أي هو (ماله كله في الدين فأتى) أي هو (النبي
 صلى الله عليه وسلم فحكاه) أي ليحكمه (ليحكمه) أي في الصبر عليه (فلو تركوا لأحد)
 مرتب على محذوف أي كلم النبي صلى الله عليه وسلم غرماءه لأن يتركوا المطالبة له فلم يتركوا ولتركوا لأحد
 (تركوا لمعاذ لأجل رسول الله صلى الله عليه وسلم) و فيه ان طلبه كان طلب شفاعاً لا طلب إيجاب
 و الا لم يسعهم الا الترك (فباع رسول الله صلى الله عليه وسلم لهم) أي لأجلهم (ماله) أي مال معاذ
 أي باختياره و أمر طلبه أو جبراً بالحكم عليه (حتى قام معاذ بغير شيء رواه سعيد في سنته مرسلًا)
 أي صورة و الا فالظاهر انه سمع من معاذ و يحتمل من غيره (و عن الشريد) يفتح الشين المعجمة
 وكسر الراء قال في التقریب بوزن الطويل قال المصنف في أسامائه في فصل الصحابة شريد بن سويد
 الثقفي و يقال انه من حضرموت و عداة في التقيف و قيل يعد في أهل الطائف و حديثه في العجائز
 روى عنه تقي (قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لي الواجد) يفتح اللام و تشديد الياء أي مطل
 الفنى القادر على قضاء الدين من لويت حقه اذا دفعته و الواجد الفنى من قولهم وجد في المال وجداً
 يفتح الواو و كسرهما وضمها و سكون الجيم وجدة أي استغنى (يحل عرضه) بضم حرف المضارعة

★ و عن أبي سعيد الخدري قال أتى النبي صلى الله عليه وسلم بجنائز ليصلي عليها فقال هل على صاحبكم دين قالوا نعم قال هل ترك له من وفاء قالوا لا قال صلوا على صاحبكم قال على بن أبي طالب على دينه يا رسول الله فتقدم فصلى عليه و في رواية معناه و قال فك الله رهانك من النار كما فككت رهان أخيك المسلم ليس من عبد مسلم يقضى عن أخيه دينه إلا فك الله رهانه يوم القيامة رواه في شرح السنة ★ و عن ثوبان قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من مات و هو يرى من الكبائر و الغلول و الدين دخل الجنة رواه الترمذي و ابن ماجه و الدارمي ★ و عن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إن أعظم الذنوب عند الله أن يلقاه بها عبد بعد الكبائر التي نهى الله عنها أن يموت رجل

أى يجعل طعن عرضه حللاً (و عقوبته) أى حبسه بأمر الحاكم (قال ابن المبارك يجعل عرضه يغلظ) بتشديد اللام المفتوحة أى يغلظ القول (له) قال التوريشى أى يلام وينسب إلى الظلم و يعبر بأكل أموال الناس بالباطل (و عقوبته يعبس له) بصيغة المجهول و الضمير الرقوع للواجد و المجرور إلى يعنى عقوبة الواجد حبسه لأجل مظهره (رواه أبو داود و النسائي) وكذا أحمد و ابن ماجه و الحاكم في مستدركه ★ (و عن أبي سعيد قال أتى النبي صلى الله عليه وسلم بصيغة المجهول أى جى) بجنائز (في النهاية هي بالفتح و الكسر الميت و قيل بالكسر السرير و بالفتح الميت اه قالفتح أولى لقوله (ليصلى عليها) فان الضمير للجنائز و أريد بها الميت على الأول فيه استخدام و أما إذا أريد به السرير فقط ففيه مجاز إذ ذكر المحل و أريد به الحال (فقال هل على صاحبكم دين قالوا نعم قال هل ترك له) أى للدين (من وفاء) من زلادة لأنها في سياق الاستفهام أى هل ترك ما يوفى به دينه (قالوا لا قال صلوا) و في نسخة صحيحة قال فصلوا (على صاحبكم قال على بن أبي طالب على دينه) أى وفاءه (يا رسول الله تقدم) أى النبي صلى الله عليه وسلم (فصلى عليه و في رواية معناه) أى دون لفظه (و قال) أى لعل خيراً أو دعاء (فك الله رهانك) بكسر الراء أى أبرأ رقتك (من النار) أى بالمفو عن مسيئتك (كما فككت رهان أخيك المسلم) قال التوريشى فك الرهن تخليصه و فك الإنسان نفسه أى السعى فيما يمتتها من عذاب الله تعالى و الرهان جمع رهن يريد أن نفس المليون مرهونة بعد الموت بدينه كما هي في الدنيا محبوبسة و الإنسان مرهون بعمله قال الله تعالى كل نفس بما كسبت رهينة أى مقيمين في جزاء ما قدم من عمله فلما سعى في تخليص أخيه المؤمن عما كان مأسوراً به من الدين دعاه بتخليص الله نفسه عما تكون مرهونة به من الأعمال (ليس من عبد مسلم يقضى عن أخيه دينه إلا فك الله رهانه يوم القيامة) و لعله ذكر الرهان بصيغة الجمع تنبيها على أن كل جزء من الإنسان رهن بما كسب أو لانه اجترح الآثام شيئاً بعد شئى فرهن بها نفسه رهناً بعد رهن (رواه في شرح السنة ★ و عن ثوبان) أى مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من مات و هو يرى) على وزن فاعيل أى متبرئ و متخلص (من الكبائر) قيل هو إبطال الحق بأن لا يقبله و إن يحقر الناس فلا يراه شيئاً (و الغلول) بضم أوله في النهاية هي الخيانة في المفنم و السرقة من الغنمية قبل القسمة و سميت غلولا لان الأيدي منها مغلولة أى متنوعة مجعول فيها غل (و الدين) ضمه ما أقيح الجنايات و اشنع السيئات دليل على انه منهما و هو دين لزمه باختياره و لم ينو أدائه (دخل الجنة) أى مع الفائزين (رواه الترمذي و ابن ماجه و الدارمي ★ و عن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إن أعظم الذنوب عند الله أن يلقاه خبران أى يقبى الله (بها) أى بأعظم الذنوب (عبد) فاعل يقبى (بعد الكبائر التي نهى الله عنها)

و عليه دين لا يدع له قضاء رواه أحمد و أبو داود * و عن عمرو بن عوف المزني عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الصلح جائز بين المسلمين الاصلح حرم حلالا أو أحل حراما و المسلمون على شروطهم الا شرطا حرم حلالا أو أحل حراما رواه الترمذي و ابن ماجه و أبو داود و انتهت روايته عند قوله شروطهم * الفصل الثالث * عن سويد بن قيس قال جليت أبنا و مغرقة العبدى بزا من هجر فأتينا به مكة فجاهنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يمشى فساونا بسر اويل فيعناه و ثم رجل يزن بالاجر فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم زن و أرجح رواه أحمد و أبو داود و الترمذي

بمنزلة الاستثناء من أعظم الذنوب (ان يموت رجل) يدل من ان يقاه فان لقاء العبد ربه انما هو بعد الموت و لانك اذا قلت ان أعظم الذنوب عند الله موت الرجل (و عليه دين) استقام و رجل مظهر أقيم مقام ضمير العبد و فائدة ذكر العبد أولا استبعاد ملاقة مالكه و ربه بهذا الشين ثم اعادته بلفظ رجل و تنكيهه تعظيما لشأنه و توهينا لاسره قال الطيبي رحمه الله فان قلت قد سبق ان حقوق الله منها على المساهلة و ليس كذلك حقوق الأدميين في قوله يفر للشهيد كل ذنب الا الدين و ههنا جملة دون الكبائر لما وجه التوفيق قلت قد وجهناه انه على سبيل المبالغة تعذيرا و توفيا عن الدين و هذا مجرى على ظاهره اه و جملة و عليه دين حال و قوله (لا يدع له قضاء) صفة لدين أى لا يترك لذلك الدين ما لا يقضى به و فيه التحذير عن كثرة التدبير و التخصير فى أدائه قال المظهر فعل الكبائر عصيان الله تعالى و أخذ الدين ليس بعصيان بل الاقتراض و التزام الدين جائز و انما شدد رسول الله صلى الله عليه وسلم على من مات و عليه دين و لم يترك ما يقضى دينه كيلا تضيع حقوق الناس قال الطيبي يريد ان نفس الدين ليس بمنى عنه بل هو مندوب اليه كما ورد فى بعض الأحاديث و انما هو بسبب عارض من تضييع حقوق الناس بخلاف الكبائر فانها متبعية لذاتها (رواه أحمد و أبو داود * و عن عمرو بن عوف المزني) بضم الميم و فتح الزاى كان قديم الاسلام و هو ممن نزل فيه قولوا و أعينهم تقبض من الدمع (عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الصلح جائز بين المسلمين الاصلح حرم حلالا أو أحل حراما) كالصلح على ان لا يطأ الضرة و كالصلح على الخمر و الخنزير (و المسلمون على شروطهم) أى ثابتون على ما اشترطوا (الا شرطا حرم حلالا) كان يشترط لاسرائه ان لا يطأ جاريته (أو أحل حراما) بان يشترط ان يتزوج أخت امرائه معها (رواه الترمذي و ابن ماجه و أبو داود انتهت روايته) أى مروى أبى داود (عند قوله على شروطهم) و روى أحمد و أبو داود و العاصم عن أبى هريرة الفصل الاول فقط

* (الفصل الثالث) * (عن سويد) بالتصغير (ابن قيس) يكنى أبا عمرو ذكره المصنف فى الصحابة (قال جليت أبنا و مغرقة) بفتح الميم و يسكون الغاء المعجمة فراه ثم فاء و يقال بالميم و الصحيح الاول كذا فى الاستيعاب و ذكره المصنف فى الاصحاب و الواو عاطفة أو بمعنى المعية (بزا) بتشديد الزاى أى قايما (بمن هجر) بفتحين موضع قريب من المدينة و هو معروف الجوهري البز من الثياب أمتعة البزاز و فى المغرب البز ضرب من الثياب قال محمد رحمه الله فى السير البز عند أهل الكوفة ثياب الكتان و القطن لا ثياب الصوف و الخز (فأتينا به) أى بذلك البز المجلوب من هجر (مكة) أى اليها (فجاهنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يمشى) حال أى جاءنا ما شيا (فساونا بسر اويل فيعناه و ثم) بفتح الباء أى هناك (و رجل يزن) أى الثمن (بالاجر) أى الاجرة (فقال له) أى للرجل (رسول الله صلى الله عليه وسلم زن) يكسر الزاى أى ثمنه (و أرجح) بفتح الهجمة و كسر

و ابن ماجه و الدارمي و قال الترمذى هذا حديث حسن صحيح ★ وعن جابر قال كان لى على النبي صلى الله عليه وسلم دين قضائي و زادني رواه أبو داود ★ وعن عبدالله بن أبي ربيعة قال استقرض منى النبي صلى الله عليه وسلم أربعين ألفا فجاءه مال فدفعه الى و قال بارك الله تعالى في أهلك و مالك إنما جزاء السلف الحمد و الأداء رواه النسائي ★ و عن عمران بن حصين قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان له على رجل حق فمن أخره كان له بكل يوم صدقة رواه أحمد ★ و عن سعد بن الأطلول قال مات أخى و ترك ثلث مائة دينار و ترك ولدا صغيرا فأردت أن اتفق عليهم فقال لى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أخاك محبوس بدينه فاقض عنه قال فذهبت فقضيت عنه ثم جئت فقلت يا رسول الله قد قضيت عنه و لم تبق إلا امرأة تدعى دينارين و ليست لها بيعة قال اعطها فانها صادقة رواه أحمد

الجهنم و فى القاموس رجع الميزان يرجع مثله رجوعا و رجعا فاما مال و أرجع له و رجع أعطاه راجعا قال الطيبى رحمه الله بيان تواضعه صلى الله عليه وسلم حيث جاء اليهم ماشيا لاراكبيا و ساوبهم فى مثل السراويل و بيان خلقه و كرمه حيث زاد على القيمة و فيه جواز أجرة الوزان على وزنه اه و فى الأخير نظر ظاهر قال ابن حجر و اختلفوا فى لبسه صلى الله عليه وسلم السراويل فجزم بعضهم بعده و استأنس بان عثمان لم يلبسه الا يوم قتل لكن صح شراؤه و قال ابن القيم الظاهر انه لبسه و كانوا يلبسونه فى زمانه (رواه أحمد و أبو داود و الترمذى و ابن ماجه و الدارمي و قال الترمذى هذا حديث حسن صحيح) و رواه النسائي و ابن جبان و الحاكم فى مستدركه ★ (و عن جابر قال كان لى على النبي صلى الله عليه وسلم دين قضائي و زادني سبق (رواه أبو داود ★ و عن عبدالله بن أبي ربيعة) لم يذكره المصنف فى أسأله (قال استقرض) أى أخذ قرضا و استدان (منى النبي صلى الله عليه وسلم أربعين ألفا) و فى الكاشف ثلاثين ألفا و الظاهر أنه دراهم و قيل هذا فى غزوة حنين (فجاءه مال) أى كثير (فدفعه) أى المال جميعا أو المبلغ المذكور منه (الى و قال) و فى نسخة فقال (بارك الله تعالى فى أهلك و مالك) زيادة الأهل زيادة فى الدعاء (إنما جزاء السلف) بفتحين أى القرض (الحمد) أى الشكر و الثناء (و الأداء) أى القضاء بحسن الوفاء قال الطيبى رحمه الله فإن قلت هذا يؤهم أن الزيادة على الدين غير جائزة لأن إنما ثبت الحكم المذكور و كفيه عما سواه قلت هو على سبيل الوجوب لأن شكر المنعم و أداءه حقه واجب و الزيادة فضل (رواه النسائي) و كذا أحمد و ابن ماجه ★ (و عن عمران بن حصين) بالتصغير (قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان له على رجل حق فمن أخره كان له بكل يوم صدقة) كأنه عدل اليه عن فائده الذى هو مقتضى الظاهر ليهم صاحب الحق و غيره ممن يكون سببا للتأخير (رواه أحمد ★ و عن سعيد بن الأطلول) أى الجهنى له حجة روى عنه ابنه عبدالله و أبو الفضة ذكره المصنف (قال مات أخى و ترك ثلث مائة دينار و ترك) أى خلف (ولدا) بفتحين و بضم فسكون (صغارا) بكسر أوله الجوهري الولد قد يكون واحدا و جمعا و كذلك الولد بالضم (فأردت أن اتفق عليهم) أى من تلك الدنانير (فقال لى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أخاك محبوس بدينه فاقض عنه) أى أولا (قال) أى سعيد (فذهبت فقضيت عنه) أى عن أخى دينه (ثم جئت فقلت يا رسول الله قد قضيت عنه و لم تبق إلا امرأة تدعى دينارين) عطف من حيث المعنى على قوله قضيت أى قضيت ديون من كانت له بيعة و لم أقض لهذه المرأة و يجوز أن يكون حالا من فاعل قضيت ذكره الطيبى رحمه الله (و ليست لها بيعة) يحتمل الاحتمالين (قال اعطها فانها صادقة) هذا إما أن يكون معلوما عند رسول الله صلى الله عليه وسلم بغير وحى فاسره بالأعطاء لأنه يجوز للحاكم

★ (الفصل الأول) : ★ عن زهرة بن معبد أنه كان يخرج به جده عبدالله بن هشام إلى السوق فيشتري الطعام فيقاه ابن عمر وابن الزبير فيقولان له اشركنا فان النبي صلى الله عليه وسلم قد دعا لك بالبركة فيشركهم غربا لأبواب الرحلة كما هي فيبعث بها إلى المنزل وكان عبدالله بن هشام ذهبت به أمه إلى النبي صلى الله عليه وسلم فمسح رأسه ودعا له بالبركة ورواه البخاري ★ وعن أبي هريرة قال قالت الأنصار للنبي صلى الله عليه وسلم أقسم بيننا وبين أخواننا النخيل قال لا تكفونا المؤنة ونشرككم في الثمرة

★ (الفصل الأول) : ★ (عن زهرة) بضم الزاي و سكنون الهواء (ابن معبد) بفتح الميم و الموحدة بينهما عين مهملة ساكنة (أنه كان يخرج به جده) الباء للتعدية أو المصاحبة (عبدالله ابن هشام) بدل أو عطف بيان لجده (إلى السوق) متعلق بيخرج فيشترى أي جده (الطعام) فيقاه ابن عمر وابن الزبير فيقولان له اشركنا (فتح الهمزة أي اجعلنا شركاء فيما اشتريته (فان النبي صلى الله عليه وسلم قد دعا لك بالبركة) في القاموس شركة في البيع والبراءت كعلمه شركة بالكسر و في المصباح شركة في الأمر من باب تعب شركا وشركة وزان كلم وكلمة بفتح الأول وكسر الثاني إذا صرت له شركا و اشركته في الأمر جعلته شركا وقال القسطلاني في شرح البخاري قوله اشركنا بوصل الهمزة في الفرع اسم كتاب و فتح الراء وكسرهما وفي غيره بقطعها مفتوحة وكسر الراء أي اجعلنا شريكين لك في الطعام الذي اشتريته (فيشركهم) بضم أوله وكسر ثالثه و في نسخة بفتحين وقال القسطلاني بفتح الباء والراء اه وفي نسخة فيشركهما قال صاحب المفاتيح قوله فيشركهم أي إياهما و روى فيشركهما له وفيه جواز الشركة في المقود (قريبا أصاب) أي ابن هشام (الرحلة) أي ربما رجع من الطعام حمل بعير من باب ذكر الحامل وازادة المحمول (كما هي) أي حال كونها ثابتة على وصف هي مغلوقة عليه (فيبعث) أي ابن هشام (بها إلى المنزل) أي منزله وفي الحديث الناس كابل مائة لأبعد فيها راحلة في النهاية الرحلة من الأبل البعير القوى على الأسفار والاحمال والذكر والأنثى فيه سواء والهاء فيه للمبالغة وهي التي يئتمرها الرجل لمركبه قال الطبري وهذا يحتل أن يراد به المحمول من الطعام يصيبه ربما وإن يراد به الحائل والأول أولى لأن حاق الكلام وورد في الطعام وقد ذهب المظهر إلى المجموع من قوله يعني وربما يجد ذابة منع متاع على ظهرها فيشترىها من الربيع بركة دعاه النبي صلى الله عليه وسلم (وكان عبدالله بن هشام) أي القرشي التيمي يند في أهل الحجاز (ذهبت به أمه) أي زينب بنت حميد وهو صغير إلى النبي صلى الله عليه وسلم فمسح رأسه ودعا له بالبركة (قال المصنف ولم يباينه لصفه روى عنه ابنه زهرة (رواه البخاري) ★ وعن أبي هريرة قال قالت الأنصار للنبي صلى الله عليه وسلم أي حين هاجر المهاجرون إلى المدينة وتركوا أموالهم بمكة وغيرها (اقسم) بهمزة وصل مكسورة وكسر ثالثه (بيننا وبين أخواننا) أي المهاجرين (النخيل) أي أصل نخيلنا (قال لا) أي لا أقسمها بئسكم ويعتهم (تكفونا المؤنة) خبر بمعنى الأمر (ونشرككم) بفتحين أي تكون شركاء كم وفي نسخة بضم ثم كسر أي تجعلكم شركاء (في الثمرة) أي في ثمرتها والحاصل أنه عليه الصلاة والسلام أي من القسمة استقاء عليهم رقة نخيلهم التي عليها قوام أمرهم وأخرج الكلام على وجه تقييل لهم أنه يزيد به التخفيف عن نفسه وعن أصحابه المهاجرين لا الشفقة والأرقاق بهم تطفأ وكرا وحسن مظالفة واختيار التشريك لأنه أيسر وأرقق بالتقيلين والمعنى ادفعوا عنا أي عن المهاجرين مؤنة العبارة فان المهاجرين لا يطيقون عمارة النخيل من التأثير والسقي وغيرهما بل احتفلوا بئسكم وأصلحوها وأصلحوا

قالوا سمعنا وأطعنا رَوَاهُ الْبَغَارِيُّ * وعن عروة بن أبي الجعد البارق أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطاه دينارا ليشتري له شاة فاشترى له شاتين فباع احدهما بدينار و آتاه بشاة و دينار فدعاه رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيعة بالبركة فكان لو اشترى ترابا لربح فيه رَوَاهُ الْبَغَارِيُّ
 * (الفصل الثاني) * عن أبي هريرة رَفَعَهُ قَالَ إِنَّ اللَّهَ عَزَّوَجَلَّ يَقُولُ أَنَا ثَالِثُ الشَّرِيعِينَ مَا لَمْ يَضُرَّ أَحَدُهُمَا مَحَابِيهِ فَلَذَا خَانَهُ خَرَجْتَ مِنْ يَنْبَغِهَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَ زَادَ رَزِينُ وَ جَاءَ الشَّيْطَانُ * وَ عَنْهُ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ أَدِ الْأَمَانَةَ إِلَى مَنْ أَنْتَ مَكِّنْ وَلَا تُقِنْ مِنْ خَانِكَ رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَ أَبُو دَاوُدَ وَ النَّسَائِيُّ

عليها ما احتاج إليها من أعمارة فما حصل من الثمار قسمه بينهم (قالوا سمعنا وأطعنا) في الحديث نذب معاونة الأخوان و دفع المشقة عنهم و بيان صحة اشركة و في الحديث المعولة تأتي على قدر المؤنة قبل هي فعولة و يدل عليه قولهم مأنهم ٧ أيمانهم بانأ إذا احتملت مؤنتهم و قيل مقفلة بالضم من اللأين و هو التعب و الشره و قيل من الآون و هو الحرج لأنه ثقيل على الإنسان (رَوَاهُ الْبَغَارِيُّ *) وعن عروة بن أبي الجعد) يفتح جيم فسكون عين ههمله (البارق) نسبة إلى بارق بكسر الراء جيل نزله بعض الأزد استعمله عمر على قضاء البكوفة و يعد فيهم و حديثه عندهم و قيل عروة بن الجعد قال ابن المديني من قال فيه بن الجعد فقد أخطأ و إنما هو عروة بن أبي الجعد روى عنه الشعبي و غيره ذكره المصنف في الصحابة (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطاه دينارا ليشتري له شاة فاشترى له شاتين فباع احدهما بدينار و آتاه بشاة و دينار فدعا له رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيعة بالبركة فكان لو اشترى ترابا لربح فيه) قال ابن الملك فيه جواز التوكيل في المعاملات و كل ما يجري فيه النيابة و ان من باع مال غيره بلاذنه انعقد البيع موقوف الصحة على اذن المالك و به قلنا و قال الشافعي في قول لا يميز ذلك و ان رضي ماله بعد ذلك و يؤول الحديث بان و كالتة كانت مطلقة و الوكيل المطلق يملك البيع و الشراء فيكون تصرفه صادرا عن اذن المالك (رواه البخاري).

* (الفصل الثاني) * (عن أبي هريرة رَفَعَهُ) أي رفع الحديث و بسنده إليه صلى الله عليه وسلم (قال ابن الله عز) أي غلب في الاسم (و جمل) أي من أن يشركه أحد (يقول أنا ثالث الشريكين) أي معهما بالمحفظ و البركة حفظ أموالهما و أعطيهما الرزق و الخير في معاملتهما (ما لم يضر أحدهما محابيه) أي و أعين كل منهما مادام كل في عون محابيه (فلذا خانه خرجت من يَنْبَغِها) أي زالت البركة باخراج الحفظ عنهما (رواه أبو داود و زاد رزين و جاء الشيطان) أي و دخل بينهما و صار ثالثهما قال الطيبي رحمه الله الشركة عبارة عن اختلاط اموال بعضهم ببعض بحيث لا يتميز و شركة الله تعالى إياهما على الاستمارة كانه تعالى جعل البركة و الفضل و الربح بمنزلة المال المخلوط فسمى ذاته تعالى ثالثا لهما و جعل خيانة الشيطان و محقة البركة بمنزلة المخلوط و جعله ثالثا لهما و قوله خرجت من يَنْبَغِها ترشيع الاستمارة و فيه استحباب الشركة فإن البركة منصبة من الله تعالى فيها بخلاف ما اذا كان منفردا لأن كل واحد من الشريكين يسمى في حصة محابيه و ان الله تعالى في عون العبد مادام العبد في عون أخيه المسلم * (و عنه) أي عن أبي هريرة (عن النبي صلى الله عليه وسلم قال أد الامانة) أمر من أدى يؤدي تأدية أي أوصلها (إلى من أنتمك) أي جعلك أسيما و حفيضا على ماله و غيره (و لا تقن) يضم الغاء المعجمة (من خانك) قال القاضي أي لا تعامل الخائن بمعاملته و لا تقابل خيانه بالخيانة فتكون مثله و لا يدخل فيه ان يأخذ الرجل مثل حقه من مال المجاهد فانه استيفاء و ليس بعدوان و الخيانة عدوان قال الطيبي رحمه الله الأولى ان ينزل الحديث على معنى قوله تعالى ولا تستوى الخسنة ولا السيئة

★ وعن جابر قال أردت الخروج الى خير فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم فسلمت عليه و قلت اني أردت الخروج الى خير فقال اذا أتيت وكيلي فخذ منه خمسة عشر وسقا فان ابنتي منك آية فضع يديك على ترقوته رواه أبو داود

★ (الفصل الثالث) ★ عن صهيب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث فيهن البركة البيع الى أجل والمقارضة وإخلاق البر بالشعر لبيت لا لبيع رواه ابن ماجه ★ وعن حكيم بن حزام

ادفع بالتي هي أحسن يعني اذا خانك صاحبك فلا تقابل به جزءا خيائه وان كان ذلك حسنا بل قابله بالاحسن الذي هو عدم المكافاة والاحسان اليه أي أحسن الى من أساء اليك (رواه الترمذي وأبو داود والدارمي) وكذا البخاري في تاريخه والحاكم في مستدركه ورواه الدارقطني والحاكم أيضا والضياء عن أنس ★ (وعن جابر قال أردت الخروج الى خير) موضع قريب المدينة وهو غير مصروف (فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم) أي قصد الاستئذان للوداع (فسلمت عليه و قلت) وفي نسخة قلت (اني أردت الخروج الى خير فقال اذا أتيت وكيلي) أي هناك (فخذ منه خمسة عشر وسقا) بفتح فسكون أي ستون صاعا من التمر (فان ابنتي) أي طلب (منك آية) أي علامة ودلالة (فضع يديك على ترقوته) بفتح فسكون فضع ففتح أي حلقه وفي المغرب الترقوة عظم بين ثغرة النحر والعاتق من الجانبين ويقال لها بالفارسية ميركردن وفي القاموس الترقوة مقدم الحلق في أعلى الصدر حيث يترق منه بالنفس (رواه أبو داود)

★ (الفصل الثالث) ★ (عن صهيب) بالتصغير قال المصنف هو ابن سنان مولى عبدالله بن جعدان بضم الجيم وسكون الدال المهمله وبالعين المهمله يكنى أبا يحيى كان بارش الموصل فيما بين دجلة والفرات فأغار الروم على تلك الناحية فسبته وهو غلام صغير فنشأ بالروم فأتبعه منهم كلب ثم قدمت به مكة فاشتراه عبدالله بن جعدان فأعاقه فأقام معه الى ان هلك ويقال انه لما كبر في الروم وعقل هرب منهم وقدم مكة فعالمف عبدالله بن جعدان وأسلم قديما بمكة يقال انه أسلم هو وعمار بن ياسر في يوم واحد ورسول الله صلى الله عليه وسلم بدار الأرقم بعد بضعة وثلاثين رجلا وكان من المستضعفين المعذبين في الله بمكة ثم هاجر الى المدينة وفيه نزل ومن الناس من يشرى نفسه ابتغاء مرضاة الله روى عنه جماعة مات سنة ثمانين بالمدينة وهو ابن تسعين سنة ودفن بالقيع (قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث) أي خصال (فيهن البركة) أي الخير الكثير (البيع الى أجل) البراد به اسهل المشتري في الثمن لما يترتب عليه من الثواب الجزيل والثناء الجميل (والمقارضة) وهي المضاربة قال الطيبي رحمه الله هي قطع الرجل من أسواله دائما الى الغير ليعامل فيه ويقسم الربح وفيه إشارة الى القناعة وعدم الحرص على زيادة البضاعة (وإخلاق البر) بضم الموحدة أي العنطة (بالشعر) للتوفير الجنى على علم المعاش المستفاد من قوله تعالى والذين اذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما قال الطيبي رحمه الله وفي الخلل الثلاث هضم من حقه والأولان منهما يسرى فقههما الى الغير وفي الثالث الى نفسه قعما لشهوته وكذا قال (البيت لا لبيع) لان فيه نوع غش للمسلمين (رواه ابن ماجه) ★ وعن حكيم بن حزام) بكسر الحاء المهمله وبالزاي قال المصنف يكنى أبا خالد القرشي الاسدي وهو ابن أخى خديجة أم المؤمنين ولد في الكعبة قبل الفيل بثلاث عشرة سنة وكان من أشرف قريش وجوهها في الجاهلية والاسلام وتأخر اسلامه الى عام الفتح ومات بالمدينة في داره سنة أربع وخمسين وله مائة وعشرون سنة ستون في الجاهلية وستون في الاسلام

أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث معه بدينار ليشتري له به أضيحة فاشتري كبشا بدينار وباعه بدينارين فرجع فاشتري أضيحة بدينار فجاء بها والدينار الذي استفضل من الأخرى فتصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم بالدينار فدعاه أن يبارك له في تجارته رواء الترمذي وأبو داود

★ (باب الفصص والعارية) ★ (الفصل الأول) ★ عن سعيد بن زيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أخذ شبرا من الأرض ظلما فانه يطوقه يوم القيامة من سبع أرضين متفق عليه

وكان كسلا فاضلا تقيا حسن اسلامه بعد ان كان من المؤلفة قلوبهم أعتق في الجاهلية مائة رقبة وحمل على مائة بعير روى عنه نفر (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث معه بدينار) قال الطيبي رحمه الله الباء زائدة في المفعول كقوله تعالى ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة يعني بناء على قول في الآية أن المراد بالأيدي الانفس اى لاتوقوا انفسكم في الهلاك والظلم ما قيل ان التقدير لاتلقوا بأيديكم انفسكم اليها فعذف المفعول (ليشتري له) اى لاجله (به) اى بالدينار (أضيحة) اى ما يضحي به من غنم (فاشتري كبشا بدينار وباعه بدينارين فرجع فاشتري أضيحة بدينار فجاء بها وبالدينار الذي استفضل من الأخرى) اى من قيمة الأضيحة التي باعها (فتصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم بالدينار) اى طلبا للتجارة الأخرى (والزيارة المدخرة للفاخرة) فدعا له أن يبارك (بصيغة المفعول اى يكثر الله البركة (في تجارته) وكانت الصحابة يتباركون بمشاركته (رواه الترمذي وأبو داود)

★ (باب الفصص والعارية) ★ قال النووي هي بتشديد الباء وقال الخطابي في الغريب قد تحنف قال التوربشتي رحمه الله قيل انها منسوبة الى المار لانهم رأوا طلبها عارا و عيبا قال الشاعر

الما أنفستنا عارية ★ والعواري قصارها أن ترد

والعاري مثل العارية وقيل انها من التماور وهو التداول ولم يحدد

★ (الفصل الأول) ★ (عن سعيد بن زيد) اى العدوى أحد العشرة المبشرة بالجنة أسلم قديما وشهد المشاهد كلها مع النبي صلى الله عليه وسلم غير بئر فانه كان مع طلحة يطليان خبر غير قریش و ضرب له النبي صلى الله عليه وسلم سهما وكانت فاطمة أخت عمر تحته ويسبها كان اسلام عزمات بالمقيق فحمل الى المدينة ودفن بالقيع سنة احدى وخمسين وله بضع وسبعون سنة روى عنه جماعة (قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أخذ شبرا) اى قدره و المراد شيئا (من الأرض ظلما) مفعول له أو حال أو مفعول مطلق اى أخذ ظلم (فانه) اى الشبر من الأرض (يطوقه) على بناء المجهول اى يعمل طوقا في عنقه (يوم القيامة من سبع أرضين) بنتج الرأه ويسكن في كشف الكشاف الأرواح بالتحرّك لان قياسه أرضيات ككميرات قلما عوض منه الواو والنون أبوا فتحة الرأه وقد تمكن قال النووي قال العلماء هذا تصريح بان الأرض سبع طباق وهو موافق لقوله تعالى سبع سموات ومن الأرض مثلهن وقول من قال المراد بالسبع الأقاليم خلاف الظاهر اذ لم يطوق من غصب شبرا من الأرض شبرا من كل إقليم بخلاف طبقات الأرض فانها تابعة لهذا الشبر في الملك قال الطيبي رحمه الله ويحذفه الحديث الثالث كانه الله أن يحفره حتى يبلغ آخر سبع أرضين وفي شرح السنة معنى التطويق أن يحذف الله به الأرض فتصير البقعة المنصوبة منها في عنقه كالطوق وقيل هو أن يطوق حملها يوم القيامة اى يكاف فيكون من طوق التكليف لا من طوق التقليد لما روى سالم عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أخذ من الأرض شيئا بغير حقه خسف به يوم القيامة الى سبع أرضين اه وهو رواية البيهقي عن أحمد ويمكن الجمع بأن يقال

★ وعن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجلبن أحد ماشية امرئ بغير اذنه أيعب أحدكم أن يؤق مشربته فتكسر خزانه فيثقل طعامه وانما يخزن لهم ضرع مواشيهم أطعماتهم رواه مسلم
★ وعن أنس قال كان النبي صلى الله عليه وسلم عند بعض نسائه فارسلت إحدى أمهات المؤمنين بصحفة فيها طعام فضربت التي النبي صلى الله عليه وسلم في يبتها

يفعل به جميع ذلك أو يختلف العذاب شدة و ضعفا باختلاف الأشخاص من الظالم و المظلوم (متفق عليه) ★ وعن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجلبن بضم اللام و يجوز كسرهما على ما في القاموس (أحد ماشية امرئ) أي من غنم أو أبل أو بقرة (بغير اذنه) أي أمره ورضاه (أيعب أحدكم) استهغام النكر (أن يؤق) بصينة المجهول مؤثنا و مذكرا أي يجاء (مشربته) يفتح الميم وضم الراء و يفتح أي غرقته و هي بيت فوقاني يوضع فيه النعاع (فتكسر خزانه) بكسر الخاء المصحفة هي ككتابة فعل الخازن و مكان الخزن و لا يفتح كالخزن و المقعد (فيثقل) أي يؤخذ (مناعه) و في شرح السنة و النهاية فيثقل طعامه بالياء و النون و التاء المثلثة أي يستخرج و يؤخذ (و انما يخزن) بالتذكير و التأنيث و ضم الزاي أي يحفظ له (ضرع مواشيهم أطعماتهم) جمع الجمع للطعام مبالغة و هو مفعول يخزن و المعنى أن ضرع مواشيهم في حفظ الذين يمزله خزائنكم التي تحفظ طعامكم فمن حلب مواشيهم فكأنه كسر خزائنهم و سرق منها شيئا في شرح السنة العمل على هذا عند أكثر أهل العلم انه لا يجوز أن يحلب ماشية الغير بغير اذنه الا اذا اضطرر في مخصصة و يضمن و قيل لأضمان عليه لأن الشرع أباحه له و ذهب أحمد و اسحق و غيرهما الى اباحته لغير المضطر أيضا اذا لم يكن المالك سافرا فان أباحكر رضى الله عنه حلب لرسول الله صلى الله عليه وسلم لبنا من غنم رجل من قريش يرعاها عبد له و صاحبها غلب في هجرته الى المدينة و لما روى الحسن عن سرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا أتى أحدكم على ماشية فان كان فيها صاحبها فليستأذنه و ان لم يكن فيها فليصوت ثلاثا فان أجابه أحد فليستأذنه و ان لم يجيب أحد فليحلب و ليشرّب و لا يعمل و قد رخص بعضهم لأن السبيل في أكل ثمار الغير لما روى عن ابن عمر رضي الله عنهما باسناد غريب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من دخل حائطا ليأكل غير متخذ خبئة فلا شئ عليه و عند أكثرهم لا يباح الا باذن المالك الا لضرورة لانها لا تقاوم النصوص التي قال التوربشتي و حمل بعضهم هذه الأحاديث على المجاعة و الضرورة لانها لا تقاوم النصوص التي وردت في تحريم مال المسلم قال النووي رحمه الله غير المضطر اذا كان له ادلال على صاحب الطعام بحيث يعلم أو يظن أن نفسه تطيب بأكله منه بغير اذنه فله الأكل و المضطر ان وجد بيتة و طعاما لغيره فيه خلاف و الاصح عندنا انه يأكل الميتة (رواه مسلم) ★ وعن أنس قال كان صلى الله عليه وسلم عند بعض نسائه (قال التوربشتي قد تبين لنا من غير هذا الطريق أن التي ضربت يد الخادم هي عائشة رضي الله عنها) قال الطيبي رحمه الله انما أبهم في قوله عند بعض نسائه و أراد بها عائشة تفخيما لشأنها و انه سأل لا يخفى و لا يثبت أنها هي لأن الهدايا انما تهدي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كان في بيت عائشة امه و الظاهر ان هذا ليس علة لايراده بالابهام بل انما أبهم للتيسار أو تردد أو تعدد واقعة ثم هذه القرائن تبين المعجل و تعين المبهم و الله تعالى أعلم (فارسلت إحدى أمهات المؤمنين) قيل هي صفية و قيل زينب و قيل أم سلمة (بصحفة) أي قصعة مبسوطة (فيها طعام) قال الطيبي رحمه الله و انما وصفت المرسله بام المؤمنين ايذانا بشقتها و كسرهما غيرتها و هواها

يد الخادم فسقطت الصفحة فانفلقت فجمع النبي صلى الله عليه وسلم فائق الصفحة ثم جعل يجمع فيها الطعام الذي كان في الصفحة ويقول غارت أسكم ثم حبس الخادم حتى أتى بصحفة من عند التي هو في بيتها فدفع الصفحة الصحيحة إلى التي كسرت صحفتها وأمسك المكسورة في بيت التي كسرت رواه البخاري

★ وعن عبدالله بن يزيد عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهي عن التوبة والنسبة رواه البخاري

★ وعن جابر قال انكسفت الشمس في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم مات ابراهيم بن رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى بالناس ست ركعات

حيث أهدت إلى بيت ضربتها بالقصعة (فضربت التي النبي صلى الله عليه وسلم في بيتها) أي عائشة (يد الخادم فسقطت الصفحة فانفلقت) أي انكسرت فلققة فلققة (فجمع النبي صلى الله عليه وسلم فائق الصفحة) بكسر الفاء وفتح اللام جمع فلققة وهي القطعة أي كسرهما (ثم جعل) أي شرع (يجمع فيها) أي في بقية الصفحة أو في كسرهما (الطعام الذي كان في الصفحة) وهذا من كمال حلمه وتواضعه وحسن معاشيرته وتعظيم نعمة ربه (ويقول) أي مكررا (غارت أسكم) قال الطبري رحمه الله الخطاب عام لكل من يسمع بهذه القصة من المؤمنين اعتذارا منه صلى الله عليه وسلم لتلايحلوا صنيعها على ما يذم بل يجري على عادة الضارر من الفرقة فانها مركبة في نفس البشر بحيث لا تقدر أن تدفعها عن نفسها وقيل خطاب لمن خسر من المؤمنين (ثم حبس الخادم) أي منعه أن يرجع (حتى أتى) بصيغة المفعول أي جي (بصحفة من عند التي هو في بيتها) أي عائشة (فدفع الصفحة الصحيحة) أي من بيتها (إلى التي كسرت صحفتها) بالبناء للمجهول (و أمسك المكسورة في بيت التي كسرت) بصيغة المعلوم قال التوربشتي رحمه الله هذا الحديث لا يتعلق له بالقصبة ولا بالعارية وإنما كان من حقه أن يورد في باب ضمان المتلفات قال القاضي وجه إيراد هذا الحديث في هذا الباب انه صلى الله عليه وسلم غرم الضاربة بدل الصفحة لأنها انكسرت بسبب ضربها يد الخادم عدوانا ومن أنواع القصب اتلاف مال الغير مباشرة أو بسبب على وجه العدوان قال ابن الملك في شرح المشارق فإن قيل الصفحة مضبوطة بالقيمة وليست من ذوات الأشكال فما وجه دفعه عليه الصلاة والسلام صفحة مكانها أجيب بانه فعل ذلك على جليل المروءة لا على طريق الضمان لأن الصفتين كانتا لرسول الله صلى الله عليه وسلم وقيل كانتا الصفحات متقاربة في ذلك الوقت وكانت كالمعدنيات المتقاربة فجاز أن يدفع احدهما بدل الأخرى وقيل فعل ذلك بتراضيهما فلم يبق يدعي القيمة (رواه البخاري)

★ وعن عبدالله بن يزيد (أي الخطمي الأنصاري شهد الحديثية وهو ابن سبع عشرة سنة) وكان أميرا على الكوفة في عهد ابن الزبير ومات بها زمن ابن الزبير وكان الشعبي كاتبه روى عنه ابنه موسى وأبو بردة بن أبي موسى وغيرهما (عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهي عن النسبة) يضم النون أي الفارة في شرح السنة يؤول النبي في هذا الحديث على الجماعة ينتهبون من النسبة ولا يسلطونها في القسمة وعلى القوم يقدم اليهم الطعام وينتهبونه ونحو ذلك ولا تنهب أموال المسلمين حرام على كل أحد (والثالثة) يضم الميم أي وعن قطع الأعضاء في النهاية يقال مثلت بالحيوان أنسل به مثلا إذا قطعت أطرافه وشوهت به وقيل المراد بها تشويه الخلق بقطع الأنوف والأذان وفقه العيون اه وقيل هي قطع أعضاء المقتول قصاصا أو كفرا أو حدا لأن الغرض إزالة الحياة وقد حصلت فلا فائدة في قطعها بعدها (رواه البخاري)★ وعن جابر قال انكسفت الشمس على (وفي نسخة في عهد رسول الله) وفي نسخة في عهد النبي (صلى الله عليه وسلم يوم مات ابراهيم بن رسول الله صلى الله عليه وسلم)

بأربع سجيدات فانصرف وقد آتت الشمس وقال ما من شئ توعده الله الا قد رأيته في صلاتي هذه لقد جئ بالنار وذلك حين رأيتموني تأخرت مخافة أن يصيبني من لفحها وحتى رأيت فيها صاحب السجن يجر قصبة في النار وكان يسرق الحاج بمحجنه فان فطن له قال انما تعلق بمحجتي و ان غفل عنه ذهب به و حتى رأيت فيها صاحبة الهرة التي ربطتها فلم تطعمها و لم تدعها تأكل من خشاش الأرض حتى ماتت جوعاً ثم جئ بالجنة وذلك حين رأيتموني تقدمت حتى قمت في مقامي و لقد مددت يدي و أنا أريد أن أتناول من ثمرتها لتتظفروا اليه ثم بدا لي أن لا أفعل رواه مسلم

بأثبات الألف خطأ و ضم النون لفظاً (فصلي بالناس ست ركعات) بالتحريك أي ركوعات (بأربع سجيدات) يعني كان يصلي ركعتين في كل ركعة يركع ثلاثاً و يسجد سجدتين (فانصرف) أي عن الصلاة (و قد آتت الشمس) قال النووي رحمه الله هو بهيمة مدودة هكذا ضبطه جميع الرواة بيلادنا أي عادت الى حالها الأولى و رجعت ومنه قولهم أيضاً و هو مصدر أراض يرضى (وقال ما من شئ توعده الله) أي ليس شئ وعدتم بمحجنه من الجنة و النار و غيرهما من أحوال يوم القيامة (الا قد رأيته في صلاتي هذه لقد جئ بالنار) أي أحضرت (و ذلك حين رأيتموني تأخرت مخافة أن يصيبني لفحها) يفتح فسكون و مخافة منصوب على الفعلة أي خشية اصابة لفحها إياي في النهاية لفح النار بالغاء و الحاء و هجها و حرها (وحتى رأيت فيها) أي في النار (صاحب المحجن) بكسر الميم و سكون الحاء المهملة و فتح جيم عصا في رأسه اعوجاج كالصولجان و الميم زائدة و قيل خشب طويل على رأسه جديدة معوجة اسم آلة من المحجن يتقدم الحاء المهملة على الجيم و هو جر الشئ الى جانبه و المراد بصاحبه عفريت لحي بضم اللام و فتح الحاء و تشديد الباء (يجر قصبة) بضم فسكون أي يسحب (في النار) و القصب الممي وجمعه أقصاب و قيل القصب اسم للإمعاء كلها و قيل أسماء أسفل البطن (وكان يسرق الحاج) أي متاعه (بمحجنه فان فطن له) بصيغة المجهول أي علم به (قال انما تعلق) أي الشئ المسروق (بمحجتي و ان غفل عنه) على بناء المفعول أي ذهل وجهه به (ذهب به) و حتى رأيت فيها (أي في النار) صاحبة الهرة التي ربطتها فلم تطعمها (بضم أوله) أي لم تتركها (تأكل من خشاش الأرض) يفتح الخاء المعجمة و بكسر أي هوامها و حشراتهما (حتى ماتت) أي الهرة (جوعاً) أي لجوعها أو بجوعها قيل الخشاش بتشديد الخاء المعجمة هوامها و بالحاء المهملة يابس النبات (ثم جئ بالجنة) وذلك حين رأيتموني تقدمت حتى قمت في مقامي أي الا و لا (و لقد مددت يدي و أنا أريد أن أتناول من ثمرتها لتتظفروا اليه ثم بدا) أي ظهر (لي أن لا أفعل) في النهاية البدء استصواب شئ علم بعد أن لم يعلم قال الطيبي رحمه الله لعل الاستصواب في أن لا يظهر لهم ثمرتها لئلا ينقلب الأيمان الغيبي الى الشهودي أو لو أراهم ثمار الجنة لزم أن يريهم لفح النار أيضاً و حيثئذ يغلب الخوف على الرجاء فيبطل الجور بمافهم و من ثمة قال لو تعلمون ما أعلم فكيف كثيرنا و لضحككم قليلاً و الله تعالى أعلم قال النووي قال العلماء يحتمل أنه عليه الصلاة والسلام رأى الجنة و النار روية عين كشف الله تعالى عنها و أزال الحجب بينه و بينهما كما فرج له عن المسجد الأقصى و ان تكون روية علم و وحى على سبيل تفصيل و تعريف لم يعرفه قبل ذلك فحصل له من ذلك خشية لم يسبقها و التأويل الأول أولى و أنبه بالفاظ الحديث لما فيه من الأمور الدالة على روية العين من تأخره لئلا يصيبه لفحها و تقدمه لتظف العنقود و فيه أن الجنة و النار مخلوقتان موجودتان

★ و عن قتادة قال سمعت أنسا يقول كان فرء بالمدينة فاستعار النبي صلى الله عليه وسلم فرسا من أبي طلحة يقال له المندوب فركب فلما رجع قال ما رأينا من شئ وان وجدناه لبحرا متفق عليه
 ★ (الفصل الثاني) عن سعيد بن زيد عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من أحيا أرضا ميتة فهي له وليس لعرق ظالم حق رواه أحمد والترمذي وأبو داود ورواه مالك عن عروة مرسلًا وقال الترمذي هذا حديث حسن غريب

وان ثمارها أعيان كثمار الدنيا وهو مذهب أهل السنة وأن التأخر عن موضع الهلاك والعذاب سنة وأن العمل القليل لا يبطل الصلاة وأن بعض الناس معذب في نفس جهنم اليوم وفي تعذيب تلك العزة بالنار بسبب ربط الهرة دلالة على أن فعلها كان كبيرة لأن ربطها وإصرارها عليه حتى ماتت إصرار على الصغيرة والإصرار عليها يجعلها كبيرة (رواه مسلم ★ وعن قتادة) تابعي كبير شهير (قال سمعت أنسا يقول) حال وقيل مقول ثان (كان فرء) بفتحين أى خوف وصباح (بالمدينة) بأن جيش الكفار وصل الى قربها (فاستعار النبي صلى الله عليه وسلم فرسا من أبي طلحة يقال له) أى للفرس (المندوب) من فده أى دعاه وفي النهاية أى المطلوب وهو من الندب الرهن الذى يجعل في السباق وقيل سمي به لندب كان في جسمه وهو أثر الجرح (فركب) أى عليه وخرج من المدينة لتحقيق الخبر (فلما رجع قال ما رأينا من شئ) أى مما يفرء به أو من البطء الذى يقال في حق المندوب (وان وجدناه) أى وقد وجدنا الفرس وهو للذكر والانثى على ما في القاموس (لبحرا) أى واسع الجرى كالبحر في سعته وقيل البحر الفرس السريع الجرى سمي به لسعة جريه أى جريه كجري ماء البحر قال الطيبي رحمه الله ان هي المنخفضة من المنقلة والضمر في وجدناه للفرس المستعار اه فاسم ان محذوف وهو ضمير الشأن ولأم لبحرا فارقة بينها وبين النافية وقال المظهر ان ههنا بمعنى ما النافية واللام بمعنى الألى ما وجدناه الا بحرا والعرب تقول ان زيد لما قبل أى ما زيد الا عاقل اه وهو على ما زعم الكوفيون كما في المعنى وهذا يدل على جواز استعارة الحيوان وعلى إباحة التوسع في الكلام وتشبيه الشئ بالشئ بمعنى من معانيه وان لم يستوف جميع أوصافه وفيه إباحة تسمية الدواب وكانت تلك من عاداتهم وكذا أداة الحرب ليحضر سريعا إذا طلب وفيه جواز سبق الانسان وحده في كشف أخبار العدو ما لم يتحقق الهلاك واستحباب تبشير الناس بعد الخوف إذا ذهب وفيه اظهار شجاعته وقوة قلبه صلى الله عليه وسلم (متفق عليه)

★ (الفصل الثاني) عن سعيد بن زيد مر ذكره قريبا (عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من أحيا أرضا ميتة) أى غير مملوكة لمسلم ولم يتعلق لمصلحة بلدة أو قرية بأن يكون مركز دوابهم مثلا (فهى له) أى صار تلك الأرض مملوكة له لكن اذن الامام شرط له عند أبي حنيفة رحمه الله وخالفه صاحباه والشافعي وأحمد محتجين باطلاق الحديث وفيه أن قوله صلى الله عليه وسلم ليس للرمع الا ما ظاهرت به نفس امامه يدل على اشتراط الاذن فيحمل المطلق عليه لانهما في حادثة واحدة كذا ذكره ابن الملك قال القاضي الأرض الميتة الخراب الذى لا عمارة فيه وأحيائها عمارتها شبهت عمارة الأرض ب حياة الأبدان وتعطلها وخلوها عن العمارة بفقد الحياة وزوالها عنها (وليس لعرق) بكسر العين (ظالم) بالتثنية فيهما صفة ووصف (حق) قيل معناه من غرس أو زرع في أرض أحيائها غيره لم يستحق الأرض والمراد به الغرس سمي به لانه الظالم أى لأن الظلم حصل به على الاستناد المجازى ويروى بالاضافة فالمراد به الفارس ساء ظالما لانه تصرف في ملك الغير بغير اذنه وهذا المعنى أوفق للحكم السابق وقيل معناه من غرس أو زرع في أرض غيره بلا اذنه

★ وعن أبي حرة الرقاشي عن عمه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الا لاتظلموا الا لايحل مال امرئ الا بطيب نفس منه رواه البيهقي في شعب الايمان والدارقطني في المجتبى ★ وعن عمران ابن حصين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لاجلب ولاجنب ولاشغار في الاسلام

فليس لفرسه وزعمه حتى ابقاء بل لمالكها قلمهما بلا ضمان ذكره ابن الملك تبعاً للطبيعي و قال السيطلي رحمه الله في مختصر النهاية الرواية في لعرق بالتونين على حذف المضاف أى لذى عرق ظالم فجعل العرق نفسه ظالماً والوصف لصاحبه وهو أحد عروق الشجرة (رواه أحمد والتبريزي وأبو داود) أى متصلاً (ورواه مالك عن عروة مرسلًا) فالحديث مرسل من وجه قال القاضي رحمه الله والعجب أن الحديث في المصانيع مسند الى سعيد بن زيد وهو من العشرة وجعله مرسلًا ولعله وقع من الناسخ وان الشيخ أثبت إحدى الروايتين من المتصل والارسل في المتن وأثبت غيره الآخر في الحاشية فالتبس على الناسخ قلن انهما من المتن فأتيتهما فيه قال الطبيعى رحمه الله يجوز أن يروى الصحابي الحديث مرسلًا بأن يكون قد سمع من صحابي آخر ولم يستد اليه لكن هذا الحديث ليس منه لقوله وقال التبريزي هذا حديث حسن غريب اه وفيه ان ظاهر قوله ورواه مالك عن عروة مرسلًا ان عروة حذف الصحابي وهو يحتمل أن يكون سعيدًا وأن يكون غيره وأيضًا مراسيل الصحابة معتبرة اجماعًا بخلاف مرسل التابعي فإنه حجة عند الجمهور خلافاً للشافعي ولابد في كونه حجة أقله أن يكون اسناده حسنًا لقوله لكن الحديث ليس منه لقوله الخ غير ظاهر والله تعالى أعلم هذا وروى أحمد والنسائي وابن حبان والضياء عن جابر من أحيا أرضًا ميتة فله فيها أجر وما أكلت العالية منها فهو له صدقة وروى البيهقي بإسناد حسن عن عائشة رضي الله عنها مرفوعًا العباد عباد الله والبلاد بلاد الله فمن أحيا من موات الأرض شيئاً فهو له وليس لعرق ظالم حق ★ (وعن أبي حرة) يضم العاء المهملة وتشديد الراء (الرقاشي) يفتح الراء وتخفيف القاف (عن عمه) لم يذكره المؤلف لكن جهالة الصحابي لا تضر في الرواية (قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا) بالتخفيف للتنبيه (لاتظلموا) أى لا يظلم بعضكم بعضًا كذا قيل والظاهر ان معناه لاتظلموا أنفسكم وهو يشمل الظلم المتأخر والمتعدى (ألا) للتنبيه أيضًا وكرره تنبيهًا على ان كلامه من الجملتين حكم مستقل ينبغي ان يتبناه عليه وان الثاني حيث يتعلق به حق العباد أحق بالإشارة اليه والتخصيص لديه (لايحل مال امرئ) أى مسلم أو ذمي (الا بطيب نفس) أى بأمر أو رضا (منه رواه البيهقي في شعب الايمان والدارقطني في المجتبى ★ وعن عمران بن حصين) بالتصغير قال المصنف يكنى أبا نجيد يضم النون وفتح الجيم وسكون الباء وبالذال المهملة الغزاعي الكمي أسلم عام خير وسكن البصرة الى ان مات بها ميتة اثنتين وخمسين وكان من فضلاء الصحابة وقبائلهم أسلم هو وأبوه روى عنه أبو وجاه ومطرف وزواة بن أبي أوفى (عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لاجلب ولاجنب) يفتحين فيهما (ولاشغار) بكسر أوله (في الاسلام) الظاهر انه قيد في الكل ويحتمل ان يكون قيدًا للاخير قال القاضي الجلب في السياق ان يتبع فرسه رجلا يجلب عليه ويجزه والجنب ان يجنب الى فرسه فرسانا فإذا قتر المركوب تحول اليه والجلب والجنب في الصدقة قد مر تفسيرهما في كتاب الزكاة والشغار أن تشاغر الرجل وهو ان تزوجه أختك على أن يزوجهك أخته ولا مهر الا هذا من شغل البلد اذا خلا من الناس لانه عقد خال عن المهر والحديث يدل على فساد هذا العقد لانه لو صح لكان في الاسلام وهو قول أكثر أهل العلم والمتنضي إفساده الاشتراك في البضع يجعله صادقًا وقال أبو حنيفة

ومن انتهب نهبه فليس منا رواه الترمذى ★ وعن السائب بن يزيد عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يأخذ أحدكم عصا أخيه لأعيا جادا فمن أخذ عصا أخيه فليردها إليه رواه الترمذى وأبو داود وروايته إلى قوله جادا ★ وعن سمرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من وجد عين ماله عند رجل فهو أبقى به ويتبع البيع من باعه رواه أحمد وأبو داود والنسائي ★ وعنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال على اليد ما أخذت حتى تؤدي رواه الترمذى وأبو داود وابن ماجه

رحمه الله والثورى يصح العقد ولكل منهما مهر المثل قال ابن الهمام اعلم ان متعلق النفي يسمى الشفار و مأخوذ من مفهومه خلو الصداق وكون البضع صداقا ونحن قائلون بنفي هذه الصاهية وما يصدق عليه شرعا فلا يثبت النكاح كذلك بل يطله فنبتى نكاحا متى فيه ما لا يصلح مهرا فيعتقد موجبا لهر المثل كالتكاح المسمى فيه خمر فما هو متعلق النفي لم يثبتته وما أثبتناه لم يتعلق به النفي (ومن انتهب نهبية) بضم النون وسكون الهاء في القاموس النهب الغنمة والاسم النهبية (فليس منا) أى من جماعتنا وعلى طريقنا (رواه الترمذى) وكذا النسائي والضياء عن أنس إلى قوله في الاسلام وروى أحمد والترمذى عن أنس من انتهب فليس منا وكذا رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه والضياء عن جابر وعن السائب بن يزيد قال المصنف يكنى أبا يزيد الكندي ولد في السنة الثانية من الهجرة حضر حجة الوداع مع أبيه وهو ابن سبع سنين روى عنه الزهرى ومحمد بن يوسف ومات سنة ثمانين (عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يأخذ) بصيغة النهي وقيل بالنفي (أحدكم عصا أخيه) أى مثلا (لأعيا جادا) حالان من فاعل يأخذ وإن ذهب إلى انهما مترادفتان تناقضتا وإن ذهب إلى التدخل صح ذكره الطيبى يخفى ويكون حالان من الأول لكن الظاهر ان الحال الثانية مقدرة حتى لا يلزم التناقض سواء كانتا مترادفتين أو متدخلتين إلا ان يعمل الأول على ظاهر الامر والثاني على باطنه أى لأعيا ظاهرا جادا باطنا أى يأخذ على سبيل الملاعبة وقصد به ذلك إمساكه لنفسه لئلا يلزم اللعب والبذخ في زمن واحد ولذا قال المظهر معناه ان يأخذ على وجه الدل وسبيل المزاح ثم يحبسها عنه ولا يرده فحصر ذلك جدا وفي شرح السنة عن أبي عبيد هو ان يأخذ متاعه لا يبرده سرقة إنما يريد ادخال الغنيم عليه فهو لاعب في السرقة جاد في ادخال الغنيم والروع والأذى عليه اه وينصر الأول قوله (فمن أخذ عصا أخيه فليردها إليه) قال الثوري حتى رحمه الله وإنما ضرب المثل بالمعصاة لانه من الأشياء التافهة التي لا يكون لها كبير خطر عند صاحبها ليعلم ان ما كان ثوقه فهو بهذا المعنى أبقى واجدر (رواه الترمذى وأبو داود وروايته) أى مروى إلى داود انتهى (إلى قوله جادا) ★ وعن سمرة (فتبع وضم قال المؤلف هو ابن جندب الفزاري حليف الأنصار كان من الحفاظ الكثيرين عن رسول الله صلى الله عليه وسلم روى عنه جماعة مات بالبصرة آخر سنة تسع وخمسين (عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من وجد عين ماله) قال الثوري يشترى المراد منه ما غصب أو سرق أو ضاع من الأموال (عند رجل فهو أبقى به) أى بماله (ويتبع) بتشديد التاء وكسر الموحدة وفي نسخة بالتخفيف وتحتها (البيع) بكر الياء المشددة أى المشتري لذلك المال (من باعه) أى وأخذ منه الثمن (رواه الثمن) وأبو داود والنسائي ★ وعنه (أى عن سمرة) عن النبي صلى الله عليه وسلم قال على اليد ما أخذت أى يجب على اليد رد ما أخذته قال الطيبى رحمه الله ما موصولة مبتدأ وعلى اليد خبره والراجع محذوف أى ما أخذته اليد ضمان على صاحبها والاسناد إلى اليد على الباطنة لأنها هي المتصرف (حتى تؤدي) بصيغة الفاعل

★ وعن حرام بن سعد بن محببة أن ثاقبة للبراء بن عازب دخلت حائطا فافسدت قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن على أهل الحوائط حفظها بالنهار وأن ما أفسدت المواشى بالليل ضمان على أهلها رواه مالك وأبو داود وابن ماجه ★ وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال الرجل جبار وقال النار جبار رواه أبو داود ★ وعن الحسن بن سمره أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا أتى أحدكم على ماشية فإن كان فيها صاحبها فليساذه

المؤثث في الضمير إلى اليد أي حتى تؤديه إلى مالكه فيجب رده في الغصب وإن لم يطلبه وفي العارية إن عين مدة رده إذا اقتضت ولو لم يطلب مالكها في الوديعة لا يلزم لا إذا طلب المالك ذكره ابن المالك وهو تفصيل حسن يوضح كلام المظهر يعني من أخذ مال أحد بفصب أو عارية أو وديعة لزمه رده (رواه الترمذي وأبو داود وابن ماجه) وكذا أحمد والنسائي والحاكم ولفظهم حتى تؤديه بالضمير ★ (وعن حرام بن سعد) ضد حلال يروي عن أبيه وعن البراء ابن عازب كذا في جامع الأصول ولم يذكره المصنف (ابن محببة) بتشديد الياء المكسورة وقيل باسكانها (إن ثاقبة للبراء بن عازب دخلت حائطا) أي بستانا في النهاية الحائط البستان إذا كان عليه حائط وهو الجدار (فافسدت) أي بعض الفساد (قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي حكم (أن على أهل الحوائط) أي البساتين (حفظها بالنهار) يعني وعلى أهل المواشى حفظها بالليل وهذا معنى قوله (وإن ما أفسدت المواشى بالليل ضمان) أي مضمون كالكام بمعنى المكموم أو ذو ضمان (على أهلها) في شرح السنة ذهب أهل العلم إلى أن ما أفسدت الماشية بالنهار من مال الغنم فلا ضمان على أهلها وما أفسدت بالليل ضمنه مالكها لأن في العرف أن أصحاب الحوائط والبساتين يحفظونها بالنهار وأصحاب المواشى بالليل فمن خالف هذه العادة كان خارجا عن رسوم الحفاظ هذا إذا لم يكن مالك الدابة معها فإن كان معها فعليه ضمان ما أتلفته سواء كان راكبها أو سائقها أو قائدها أو كانت واقفة أو انقلبت بيدها أو رجلها أو قماها وإلى هذا ذهب مالك والشافعي وذهب أصحاب أبي حنيفة رحمهم الله تعالى إلى أن المالك إن لم يكن معها فلا ضمان عليه لئلا كان أو بجارها (رواه مالك وأبو داود وابن ماجه ★ وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال الرجل) بكسر الراء أي رجل البهاائم وهو من تسمية المسبب باسم السبب أي ما تطؤه الدابة وتقر به برجلها في الطريق (جبار) بضم الجيم وتثنية الموحدة أي هدر وباطل قال ابن المالك يعني إن راكب دابة إذا رمت أي طعنت دابته انسانا برجلها فهو هدر وإن ضربته بيدها فهو ضمان وذلك لأن راكب يملك تصرفها من قدامها دون خلفها وقال الشافعي اليد والرجل سواء في كونهما مقبوضتين (وقال) أي النبي صلى الله عليه وسلم ولعل اعادته إشارة إلى أن هذا القول صدر منفصلا عن الأول فتأمل ويدل عليه أن الفصل الأول رواه أبو داود والثاني أبو داود وابن ماجه على ما في الجامع الصغير (النار) أي ما أحرقه شرار النار بلا عدوان بأن أوقدت لحاجة فلا تمتد (جبار) في شرح السنة النار التي يوقدها الرجل في ملكه فيطير بها الرج في مال غيره من حيث لا يمكنه ردها فهو هدر وهذا إذا أوقدت في وقت سكون الرج ثم هبت الرج (رواه أبو داود ★ وعن الحسن) أي البصري (عن سمره) مر ذكره قريبا (أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا أتى أحدكم على ماشية) قال الطبري رحمه الله أتى متعد بنفسه وعدها بعل لتضمنه معنى فزل وجعل الماشية بمنزلة المضيف وفيه معنى حسن التعليل وهذا إذا كان الضيف

وإن لم يكن فيها فليصوت ثلاثا فإن أجابه أحد فليستأذنه وإن لم يجبه أحد فليحتلب وليشرب ولا يعمل رواه أبو داود * وعن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من دخل حائطا فليأكل ولا يتخذ خبئة رواه الترمذى وابن ماجه وقال الترمذى هذا حديث غريب * وعن أمية بن صفوان عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم استعار منه أذراعه يوم حنين فقال أغصبا يا جد قال بل عارية مضمونة رواه أبو داود

النازل مضطرا (فإن كان فيها حاجبها فليستأذنه) يسكون اللام ويموز كسرهما (فإن لم يكن فيها فليصوت) بتشديد الواو أى فليصيح (ثلاثا) أى ثلاث مرات (فإن أجابه أحد فليستأذنه فإن لم يجبه أحد فليحتلب) أى إذا كان مضطرا (وليشرب) أى يقتر الضرورة (ولا يعمل) أى منه شيئا قال ابن الملك رحمه الله هذا إنما يجوز للضرورة بأن يخاف الموت من الجوع أو انقطاعه من السبل ويرد قيمته لمالكه عند القدرة وقبل لا يلزمه رد قيمته اهـ وقال أحمد يجوز من غير اضطرار وقد تقدم (رواه أبو داود * وعن ابن عمر) رضى الله عنهما (عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من دخل حائطا فليأكل) أى من ثماره (ولا يتخذ خبئة) بضم الخاء المعجمة وسكون الموحدة وبمدها نون وهى طرف الثوب أى لا يأخذ منه شيئا فى ثوبه وهذه الرخصة لابن السبيل المضطر أيضا والأفلا تهاجم هذه الأحاديث نصوبا وردت فى تحريم أموال المسلمين ذكره ابن الملك وقد سبق (رواه الترمذى وابن ماجه وقال الترمذى هذا حديث غريب) أى متنا أو اسنادا (وعن أمية) بالتصغير (ابن صفوان) يفتح فسكون (عن أبيه) قال المؤلف هو صفوان بن أمية بن خلف الجهمى القرشى هرب يوم الفتح فاستأمن له عمر بن وهب وابنه وهب بن عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم فاسته وأعطاهما رداءه أمانا له فادركه وهب فرده الى النبي صلى الله عليه وسلم فلما وقف عليه قال هذا وهب بن عمر زعم أنك أمتنى على أن أسير شهرين فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم انزل أبا وهب فقال لا حتى تين لي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انزل فلما كان تسير أربعة أشهر فنزل وخرج معه الى حنين فشهدها وشهد الطائف كالرا فاعطاه من الغنائم فأكثر قتال صفوان أشهد بالله ما طاب بهذا النفس نبي فأسلم يومئذ وأقام بمكة ثم هاجر الى المدينة فنزل على العباس فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا هجرة بعد الفتح وكان صفوان أحد أشرف قريش فى الجاهلية وكانت امرأته أسلمت قبله بشهر فلما أسلم صفوان أقرأ على نكاحها مات صفوان بمكة سنة ثنتين وأربعين روى عنه نفر وكان من المؤلفلة فلو بهم وحسن اسلامه وكان من أفصح قريش لسانا (أن النبي صلى الله عليه وسلم استعار منه أذراعه) جمع درع أى أراد أخذها عارية منه (يوم حنين) قال ابن الملك كان صاحب الأذراع كالرا دخل المدينة بأذنه عليه الصلاة والسلام ليسمع القرآن والحديث ويتعلم أحكام الدين بشرط أنه أن اختار دين الاسلام أسلم والا يرجع الى وطنه بلا حقوق أذية له من المسلمين فظن أنه يأخذها ولا يردها (فقال أغصبا) والمعتمد ما قدمنا عن المصنف قال الطيبى رحمه الله قوله غصبا معمول مدخول الحزمة أى أتأخذها غصبا لا ترددها على (يا جد) قيل هذا النداء لا يصدر عن مؤمن قال تعالى لا تمعلوا دعاء الرسول ينكم كدعاء بعضكم بعضا وأما ما ذكره الطيبى رحمه الله من قوله سبحانه ولا تجهروا له بالقول كجهر بعضكم لبعض فغير مناسب بالمقام وغير ملائم بالمرام قال الثوري رضى الله عنه كان يومئذ مشركا وقد أخذ بمجامع قلبه الحمية الجاهلية (قال بل عارية) بالتشديد ويخفف بالنصب ويرفع وكذا قوله (مضمونة) أى مردودة والمعنى أنى استعيرها وأردها

✳ وعن أبي أمامة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول العارية مؤداة والمنفعة مردودة والدين مقضى والزعيم غارم ورواه الترمذى وأبو داود ✳ وعن رافع بن عمرو الغفارى قال كنت غلاما أرمى مثل الانصار فأتى بي النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا غلام لم ترمى النخل قلت آكل قال فلا ترم وكل مما سقط في أسفلها ثم مسح رأسه فقال اللهم أشيع بطنه ورواه الترمذى وأبو داود وابن ماجه وسند ذكر حديث عمرو بن شعيب في باب اللقطة أن شاء الله تعالى

✳ (الفصل الثالث) ✳ عن سالم عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أخذ من الأرض شيئا

فوضع الضمان موضع الرد مبالغ في الرد أى كيف لا أردّها وانها مضمونة على فمن قال انها غير مضمونة نظر الى ظاهر الكلام ومن قال انها مضمونة نظر الى هذه الدقّة كذا حققه الطيبى وقال ابن الملك قوله مضمونة مؤول بضمان الرد أى يجب على المستعير مؤنة ردّها الى مالكها وعليه دليل على وجوب أداء عيبتها عند قيامها قال القاضى هذا الحديث دليل على ان العارية مضمونة على المستعير غلوتقت في يده لزمه الضمان وبه قال ابن عباس وأبو هريرة رضى الله عنهما وبه ذهب جماعة والشافى وأحمد وذهب شرح والحسن والنخعى وأبو حنيفة والثورى رضى الله عنهم الى انها لمائة في يده لا تضمن الا بالتسدى وروى ذلك من على وابن مسعود رضى الله عنهما وأول قوله مضمونة بضمان الرد وهو ضعيف لانها لا تستعمل فيه الا ترى انه يقال الوديعة مردودة ولا يقال انها مضمونة وان صح استعماله فيه فعلى اللفظ هنا عليه عدول عن الظاهر بلادليل وقال مالك ان خفى تلفه أى لم يبق له يينة على تلفه ضمن والا فلا (رواه أبو داود ✳ وعن أبي أمامة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول العارية بالتشديد ويشتق (مؤداة) بالهمزة ويعل قال التوريشى أى تؤدى الى صاحبها ولتختلفوا في تأويله على حسب اختلافهم في الضمان فالقائل بالضمان يقول تؤدى عينا حال القيام وقيمة عند التلف وقائلة التأدية عند من يرى خلافه الزام المستعير مؤنة ردّها الى مالكها (و المنفعة) يكسر لمكون ما يمنحه الرجل صاحبه أى يعطيه من ذات در لشرب لبنها أو شجرة لبأكل ثمرها أو أرضا ليزرعها وفي رواية المنفعة (مردودة) اعلام بانها تتضمن تملكك المنفعة لا تملكك الرقبة (والدين مقضى) أى يجب قضاؤه (والزعيم) أى الكفيل (غارم) أى يلزم نفسه ما ضمنه والفرم أداء شئ يلزمه والحى انه ضامن ومن ضمن ديننا لزمه أدائه (رواه أبو داود والترمذى) وكذا أحمد وابن ماجه والبيهاق ✳ (وعن رافع بن عمرو الغفارى) بكسر أوله قال المصنف عدهاء في البصريين روى عنه عبدالله بن حنيفة في أكل التمر (قال كنت غلاما) أى ولدا صغيرا (أرمى مثل الانصار) أى يرمى الإبحار لطرح الأثمار (فأتى) بصيغة المجهول أى فجاء (بي النبي صلى الله عليه وسلم) بالنصب أى أتى بي الانصار الى النبي (وقال) وفي نسخة قتال وفي أخرى قال أى النبي صلى الله عليه وسلم (يا غلام لم) أى لآى شئ (ترمى النخل) أى ثمرة (قتلت آكل) أى لكأله لا لفرش آخر (قال فلا ترم) أى فانه ضرر وتمد (وكل مما سقط في أسفلها) أى لأن المادة جارية غالبا بمساعمة الساقط للاط لا سيما للصغار المائلين الى الشار وقال المنزه انما أجاز له رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يأكل مما سقط للاضطراب والا لميجز له أن يأكل مما سقط أيضا لانه مال الغير كالرطب على رأس النخل وقال للطيبى رحمه الله لو كان مضطرا لجاز له أن يأكل ما رماه أن لم يكن على الأرض شئ (ثم مسح رأسه فقال اللهم أشيع بطنه) قيل يدل هذا على انه لم يكن مضطرا (رواه الترمذى وابن ماجه وسند ذكر حديث عمرو بن شعيب) كما ساقى قريبا (في باب اللقطة) بضم فتح ويسكن (إن شاء الله تعالى) وفيه اعتراض فعلى

بغير حقه خسف به يوم القيامة الى سبع أرضين زواء للبخاري * وعن يعلى بن حرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من أخذ أرضاً بغير حقها كلف أن يحمل ثرابها للمحشر رواه أحمد * وعنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول أيما رجل ظلم شبرا من الأرض كلفه الله عز وجل أن ينفره حتى يبلغ آخر سبع أرضين ثم يطوقه الى يوم القيامة حتى يقضى بين الناس رواه أحمد

★ (باب الشفعة) ★

★ (الفصل الثالث) ★ (عن سالم عن أبيه) أي عبدالله بن عمر (قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أخذ من الأرض شيئا) وفي نسخة شبرا (بغير حقه) أي ظلما (خسف به) على بناء المجهول والياء للتعدي والجملة اخبار أو انشاء بمعنى الدعاء والاول أظهر لقوله (يوم القيامة الى سبع أرضين) بتحريك الراء ويسكن وفيه ايذان بان الأرض في الآخرة أيضا سبع طباق (رواه البخاري) * وعن يعلى بن مرة) بضم ميم و تشديد راه قال المصنف هو التقى شهد العديبية وخيبر والفتح وحنينا والطائف روى عنه جماعة وعداده في الكوفيين (قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من أخذ أرضا بغير حقها) أي ظلما كما في رواية (كان) أي أمر (أن يحمل ثرابها للمحشر) بفتح الثين ويكسر وفي نسخة الى المحشر وهو موضع المحشر وفي القاموس المحشر الجمع يحشر ويحشر أي بالضم والكسر والمحشر ويفتح موضع اه وفي كلامه اشعار بان الكسر أقوى لكن اللغة القرآنية التي هي الفصحى بضم شين المضارع في القراءة المتواترة وكسرها من الشواذ فالفتح في المحشر أفصح وهو أخف وأشهر وعليه الأكثر قال ابن الملك لا يقال يوم القيامة ليس زمان التكيف لانا نقول المراد منه تكيف تمييز لئلا يذاه لا تكليف ابتلاء لجزاء ومنه تكيف المصورين على تفخيخ الأرواح أيضا ضرورة يوم القيامة (رواه أحمد) وروى الطبراني والضياء عن الحكم بن العارث ونقله من أخذ من طريق المسلمين شيئا جاء به يوم القيامة يصله من سبع أرضين * (وعنه) أي عن يعلى (قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول أيما رجل ظلم) قال الطيبي رحمه الله المفعول به محذوف وقوله (شبرا) يجوز أن يكون مفعولا مطلقا أو مفعولا فيه أي مقادرا أو ظلم شبرا (من الأرض) من بيانية أو تبيينية (كلفه الله عز) أي غلب على أمره وقضائه وقدره (و جل) أي تعالى وتعلّم أن يكون فعله من غير حكمة (أن ينفره) أي الشبر من الأرض (حتى يبلغ) أي يصل في نفره (آخر سبع أرضين ثم يطوقه) بصيغة المفعول وهو مرفوع وفي نسخة بالنصب أي يجعل مطوقا به (الى يوم القيامة) أي يكون التكليف بالغفر في قبره مستتبيا الى يوم القيامة (حتى يقضى بين الناس) أي الخ ففيه الإشارة الى استمرار العذاب وعدم خلاصه من العقاب ويقضى بالبناء للمفعول وفي نسخة بصيغة الفاعل وهو الله تعالى فلما صنع لي من حل الكلام في هذا المقام وقال الطيبي رحمه الله فان قلت كيف التوفيق بين قوله ثم يطوقه الى يوم القيامة وحتى يقضى بين الناس فيه قلت الى تفيد معنى الغاية مطلقا فاما دخولها في الحكم وخروجها فأمر يدور مع الدليل فما فيه دليل على الخروج قوله تعالى فتنظروا الى مسيرة لان الاعصار علة الانتظار وبوجود المسيرة تزول العلة وما فيه دليل على الدخول قولك حفظت القرآن من أوله الى آخره لان الكلام مسوق لعقظه القرآن كله كذا في الكشاف وكذا ما نحن فيه الغاية يوم القيامة وهو داخل في الحكم الى قضاء الحق بين الناس فيكون حتى يقضى كالبیان للغاية اه وفيه ما لا ينفي (رواه أحمد)

★ (باب الشفعة) ★ يضم أولها في المغرب الشفعة لسم للملك المشفوع بملكك من قولهم كان وترا شفعته بآخر أي جعلته زوجا له ونظيرها الأكلة والقمعة في أن كل واحدة منهما فعله بمعنى مفعول

✱ (الفصل الأول) ✱ عن جابر قال قضى النبي صلى الله عليه وسلم بالشفعة في كل ما لم يقسم فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلاشفعة رواء البخارى

هذا أصلها ثم جعل عبارة عن تملك مخصوص أى بما قام على المشتري وقد جمعها الشعبي في قوله من يحت شفته وهو حاضر فلم يطلب ذلك فلاشفعة له

✱ (الفصل الأول) ✱ (عن جابر قال قضى النبي صلى الله عليه وسلم بالشفعة في كل ما لم يقسم) فيه بيان ثبوت الشفعة للشريك فيما لم يقسم أنعم من أن يكون يحتل القسمة كالدور والأراضي أولا وعند الشافعي رحمه الله لاشفعة فيما لا يحتل القسمة وهذا الحديث بعمومه حجة عليه كذا ذكره ابن الملك وفيه أيضا أن تخصيص ما لم يقسم بالذكر لا يدل على نفي الحكم عما عداه (فاذا وقعت الحدود) أى إذا قسم الملك المشتري وقعت الحدود أى الحواجز والنهايات قال ابن الملك أى عينت وأظهر كل واحد منهما بالقسمة والأفراز (وصرفت) بصيغة المجهول أى بينت (الطرق) بأن تعددت وحصل لكل نصيب طريق مخصوص (فلاشفعة) أى بعد القسمة فعلى هذا تكون الشفعة للشريك دون الجار وهو مذهب الشافعي وأما من يرى الشفعة للجار لأحاديث وردت في ذلك وهو مذهب أبي حنيفة وأصحابه يقول إن قوله فاذا وقعت الحدود ليس من الحديث بل شئ زاده جابر فأوصله بما حكاه والعمل على ذلك أولى توفيقا بين الأحاديث وأما ما روى عن جابر أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا وقعت الحدود لاحق في المبيع لارتفاعها بصرف الطرق ٣ كذا حقه بعض علمائنا من شراح المصابيح قال المالكي معنى صرفت الطرق أى خلصت وبينت واشتاقه من الصرف وهو الخالص من كل شئ (رواه البخارى) قال التوربشقي رحمه الله هذا الحديث ما أخرجه البخارى بهذا اللفظ أى بلفظ صاحب المصابيح وهو الشفعة فيما لم يقسم الخ ولم يفرجه مسلم وإنما أخرج حديثه الآخر الذى يتلو هذا الحديث وكان على مؤلف المصابيح لما أورد الحديث في قسم هو مما أخرجه الشيخان أو أحدهما أن لا يعدل في اللفظ عن كتاب البخارى فإن بين الصيغتين بونا بعيدا ولا يكاد يتسامح فيه ذوعناية بعلم الحديث وقد روى هذا الحديث أيضا في غير الكتابين عن أبي هريرة على نحو ما رواه البخارى عن جابر قال القاضى هذا الحديث مذكور في مسند الامام أبي عبد الله محمد الشافعي كذا الشفعة فيما لم يقسم فاذا وقعت الحدود فلاشفعة وفي صحيح البخارى كذا قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة الخ فاختار الشيخ عبارته الا انه بدل قوله قضى بالشفعة فيما لم يقسم بقوله قال الشفعة فيما لم يقسم لما لم يجد بينهما مزيد تفاوت في المعنى المعنى وقد صحت الرواية بهذه العبارة وبه اندفع اعتراض من شنع عليه فإن قلت كيف سويت بين العبارتين وما ذكره الشيخ يقتضى الحصر عرفا وما أوردته البخارى لا يقتضيه لجواز أن يكون حكاية حال واقعة وقضاء في قضية مخصوصة قلت كفى لدفع هذا الاحتمال ما ذكر عقيه ورتب عليه بحرف التعقيب ولا يصح أن يقال انه ليس من الحديث بل شئ زاده الراوى فأوصله بما حكاه لان ذلك يكون تليسا وتديسا ومنصب هذا الراوى والائمة الذين دونوه وساقوا الرواية بهذه العبارة اليه أعلى من أن يتصور في شأنهم أمثال ذلك والحديث كما ترى يدل بنطوقه صريحا على أن الشفعة في مشترك مشاع لم يقسم بعد فاذا قسم وتميزت الحقوق لم يبق للشفعة مجال فعلى هذا تكون الشفعة للشريك دون الجار وهو مذهب أكثر أهل العلم كعمر و عثمان وابن المسيب وسليمان بن يسار وعمر بن عبد العزيز والزهرى ويحيى بن سعيد الأنصارى و ربيعة ابن أبي عبد الرحمن من التابعين والأوزاعي ومالك والشافعي وأحمد وإسحق وأبي ثور

★ وعنه قال قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة في كل شركة لم تقسم ربعة أو حائط لأهل له أن يبيع حتى يؤذن شريكه فإن شاء أخذ وإن شاء ترك فاذا باع ولم يؤذنه فهو أحق به رواه مسلم ★ وعن أبي رافع قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الجار أحق بسقبة رواء البخاري

رضي الله تعالى عنهم ممن بعدهم وقوم نزر من الصحابة ومن بعدهم مالوا إلى ثبوتها للجار واحتجوا بما روى البخاري عن أبي رافع الجار أحق بسقبة قال الطيبي رحمه الله قوله لما لم يجد بينهما مزيد تفاوت في المعنى الخ لا يرفع الأثر لأن أهل هذه الصنعة صرحوا بأن القائل إذا قال رواء البخاري أو مسلم مثلاً جازله الرواية بالمعنى وأما إذا قال في كتاب فلان كذا وكذا لم يميز له أن يدل عن صريح لفظه وقد ذكر الشيخ في خطبة المصاييح وأغنى بالصالح ما أورده الشيخان في جامعهما أو أحدهما وأما قوله كفى لدفع هذا الاحتمال الخ ففيه بحث لأن الحصر هنا ليس بالأداة والتقديم وتعريف الخبر بل بحسب المفهوم وقوله الشفعة فيما لم يقسم مفهومة لاشفعة فيما قسم فيكون ما بعده بياناً له وتقريراً ومفهوم قوله قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في كل ما لم يقسم لم يقض فيما قسم فينبهنا بون ★ (وعنه) أي عن جابر (قال قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة في كل شركة) بكسر فسكون أي ذي شركة بمعنى مشتركة (لم تقسم) حفتها (ربعة) بفتح راه فسكون موحدة أي دار وسكن وضيفة (أو حائط) أي بستان وهما يدل من شركة وقيل هما مرفوعان على أنهما خبر مبتدأ محذوف هو هي في الحديث دلالة على أن الشفعة لا تثبت إلا فيما لا يمكن قتله كالأراضي والدور والبساتين دون ما يمكن كالامتعة والدواب وهو قول عامة أهل العلم قال الطيبي رحمه الله قالوا بالحكمة في ثبوت الشفعة إزالة الضرر عن الشريك وخصت بالعقار لأنه أكثر الأنواع ضرراً وانفقوا على أن لاشفعة في غير العقار من الحيوان والثياب والامتعة وسائر المنقولات واستدل أصحابنا بهذا الحديث على أن الشفعة لا تثبت إلا في عقار متحمل للتقسمة بخلاف الحمام والرحى ونحو ذلك فلم يشركوا لامتصاص بالمسلم بل تمع المسلم والذمي وبه قال الجمهور وقال الشعبي والحسن وأحمد لاشفعة للذمي على المسلم (لا يملك له) أي لكل شريك (أن يبيع) أي حصته (حتى يؤذن) يسكون الهنر ويدل أي حتى يعلم (شريكه) فيه دلالة على وجوب العرض على الشريك إذا أراد البيع (فإن شاء أخذ) أي أعطاه غيره (وإن شاء ترك) أي طلب الشفعة قيل الحديث يدل على أن البيع بدون الإعلام باطل وليس كذلك لأنه صحيح لكن ينتقل من جانب المشتري إلى الشفع و هذا معنى قوله (فاذا باع فلم يؤذنه فهو) أي الشريك (أحق) أي من المشتري (به) أي يأخذ البيع و أجيب عن الاشكال بأن الحلال هنا بمعنى النباح والبيع المذكور مكروه والمكروه يصدق عليه أنه ليس حلالاً بهذا المعنى لأن النباح ما يستوى طرفاه والمكروه راجع الترك قال الطيبي رحمه الله و اختلف فيما لو أعلم الشريك بالبيع فأذن فيه ثم أراد الشريك أن يأخذ بالشفعة فقال الشافعي ومالك وأبو حنيفة وأصحابهم وغيرهم له أن يأخذ بالشفعة وقال الثوري ومالقة من أهل الحديث ليس له الأخذ وعن أحمد روايتان كالمذهبين (رواه مسلم) ★ وعن أبي رافع قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الجار أحق بسقبة) فيتحين قال المسقلاني يجوز فتح القاف وسكانها وهو القرب والملاصقة اه قيل وروى بالنسب والمباد أيضاً ومناهما واحد وهو القرب أي الجار أحق بسبب قربه "تفعه من غير الجار" وقيل أراد به الشفعة لاخير الآتي الجار أحق بشفعته احتج به أبو حنيفة على ثبوت الشفعة للجار ٧ بالخبر السابق من قوله فاذا وقعت الحدود فلاشفعة وحمل الحديث على أن يراد بالجار

★ وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يمنع جار جاره ان يفرز خشبة في جداره متفق عليه
★ وعنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اختلفتم في الطريق جعل عرضه سبعة أذرع رواه مسلم

الشريك ويمكن أن يجاب بأن الشفعة للشريك ثابتة بالحديث الآخر اتفاقا ولو حمل هذا الحديث عليه يلزم الاعادة والانادة خير منها ويحمل حديث الشافعي على أن لاشفعة من جهة القسمة جمعا بين الحديثين وقد سبق الكلام مما يتناسب المقام قال الطيبي رحمه الله المعنى ان الجار أحق بالشفعة اذا كان جارا ملاصقا والباء في سبقه صلة أحق لانه للتسبب وأريد بالسبق السابق على معنى ذو سبق من داره أي قربه ويروى في حديث عمرو بن الشريد انه صلى الله عليه وسلم لما قال ذلك قيل وما سبقه قال شفعتك قال الخطابي يحتمل أن يراد به البر والمعونة وما في معناها قال التوربشتي رحمه الله ويرحم الله اباسليمان فانه لم يكن جديرا بهذا التصف وقد علم ان الحديث قد روى عن الصحابي في قصة جابر البياض متقربا به ولهذا أورد علماء النقل في كتب الاحكام في باب الشفعة واولهم وأفضلهم البخاري ذكره بقصته عن عمرو بن الشريد الى آخره اه وتعمل الطيبي في الجواب بالتصنف والاطناب والله تعالى اعلم بالصواب (رواه البخاري) وفي الجامع الصغير الجار احق ببقية بالصاد رواه البخاري وابوداود والنسائي وابن ماجه عن ابي واخ عن الاخيرين عن الشريد بن سويد ايضا (و عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يمنع) بالجزم على انها نافية ولاي ذر بالرغم على انه خبر بمعنى النهي واحمد لا يمنع بزيادة ثوب التوكيد وهي لزيد رواية الجزم رواه المسلكاني والمعنى لا يمنع امرأة ولها (جار جاره) اي اذا احتاج (ان يفرز) بكسر الراء أي يضع (خشبة في جداره) أي جدار داره اذا لم يضره قال النووي رحمه الله اختلفوا في معنى هذا الحديث هل هو على النيب الى تمكين الجار و وضع الخشب على جدار داره أم على الايجاب وفيه قولان للشافعي ولاصحاب مالك أصحهما النيب وبه قال أبو حنيفة والثاني الايجاب وبه قال أحمد وأصحاب الحديث وهو الظاهر لقول أبي هريرة بعد روايته بأني أراكم عنها معرضين والله لأرمين بها بين أكتافكم وذلك المهم توقفوا عن العمل به وفي رواية أبي داود فكسوا رؤسهم فقال مالي أراكم أعرضتم أي عن هذه السنة أو العصلة أو الموعظة أو الكلمات ومعنى قوله لأرمين بها بين أكتافكم أفضى بها وأصرحها وأوجعكم بالتفريع بها كما يضرب الانسان بالشئ بين كفيه وأجاب الاولون بان اعراضهم انما كان لانهم فهموا منه النيب لا الايجاب ولو كان واجبا لما طبقوا على الاعراض قال الطيبي ويوزن أن يرجح الصغير في قوله لأرمين بها الى العنشة ويكون كناية عن الزامهم بالجهة القاطعة على مادامه أي لأقول ان العنشة ترمى على الجدار بل بين أكتافكم لما وصي صلى الله عليه وسلم بالبر والاحسان في حق الجار وحمل أقواله (متفق عليه) وعنه (أي عن أبي هريرة) قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اختلفتم في الطريق جعل عرضه (بصيغة المجهول أي حكم يجعل عرض الطريق فانه يذكر ويؤث (سبعة أذرع) قال النووي رحمه الله في أكثر النسخ سبع أذرع والروايتان صحيحتان لان الذراع يذكر ويؤث اه قال المطرزي هو من المرفق الى أطراف الاصابع ثم سمي به العنشة التي يذرع بها مجازا وهو يذكر ويؤث والتأنيث أفصح قال النووي أما قدر الطريق فان جعل الرجل بعض أرضه المملوكة طريقا مسيلة للمارين فقدرها الى خيرته فالأفضل توسيعها وليست هذه الصورة مرادة بالحديث فان كان الطريق بين أرضين قوم أرادوا موارثها فان اتفقوا على شئ فذلك وإن اختلفوا في قدره جعل سبعة أذرع وهذا مراد الحديث لما اذا وجدنا طريقا مسلوكا وهو أكثر

★ (الفصل الثاني) ★ عن سعيد بن حريث قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من باع منكم داراً أو عقاراً فمن أن لا يبارك له إلا أن يجعله في مثله رواه ابن ماجه والدارسي ★ وعن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الجار أحق بشفعته ينتظر بها وإن كان غائباً إذا كان طريقهما واحداً رواه أحمد والترمذي وأبو داود وابن ماجه والدارسي

من سبعة أذرع فلا يجوز أن يستول على شيء منه لكن له عمارة ما حواله من الموات ويملكه بالاحياء بحيث لا يضر المارين في شرح السنة هذا الحديث على معنى الأرقاق فإن كانت السكة غير نافذة فهي مملوكة لاهلها فلا يبنى فيها ولا يضيق ولا يفتح اليها باب الا يذن جماعتهم وإن كانت نافذة فتح العمر فيها لعامة المسلمين وشبهه أن يكون معناه إذا بنى أو قيد للبيع في النافذ بحيث يبقى للمارة من عرض الطريق فلا يمنع لأن هذا القدر يزيل ضرر المارة وكذا في أراضي القرى التي تزرع إذا خرجوا من حدود أراضيهم إلى صاحبها لم يمنعوا إذا تركوا للمارة سبعة أذرع أما الطريق إلى البيوت التي يقسمونها في دار يكون منها مدخلهم فيقدر بمقدار لا يضيق عن مآربهم التي لابد لهم منها كعمر السقاء والحمال ومسلك الجنابة وغوها اهـ والأظهر أن المقدار القدر إنما هو بناء على الغالب الأكثر والأقاليم مختلف بالنسبة إلى البلدان والسكن والزمان والمكان كما هو شاهد في أمة مكة واسواقها حال موسم الحج وغيره (رواه مسلم) وفي الجامع الصغير للسيوطي بلفظ إذا اختلقت في الطريق فاجعلوه سبعة أذرع رواه أحمد والترمذي وابن ماجه عن أبي هريرة وأحمد وابن ماجه والبيهقي عن ابن عباس رضي الله عنه ولعل المصنف نقل بالمعنى لفظ الكتاب وتعمل الطبي في الجواب والله تعالى أعلم بالصواب

★ (الفصل الثاني) ★ (عن سعيد بن حريث) بالتصغير قال المصنف هو القرشي المغزوي شهيد فتح مكة مع النبي صلى الله عليه وسلم وهو ابن خمس عشرة سنة ثم نزل الكوفة وقبره بها وقال هب الير قبره بالجزيرة ولا غلب له روى عنه أخوه عمرو (قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من باع منكم داراً أو عقاراً) وهو الضبعة أو كل مال له أصل من دار أوضعة كذا في المغرب فأول للتنوع (قمن) بفتح القاف وكسر الميم أي جدير وحق (أن لا يبارك) بفتح الراء أي لا يعمل البركة في ثمن مبيعه (له) أي للبايع من غير ضرورة (إلا أن يجعله) أي ثمن مبيعه (في مثله) أي مثل ما ذكر من دار وعقار قال المظهر يعني بيع الأراضي والدور وصرف ثمنها إلى المتقولات غير مستحب لأنها كثيرة المنافع قليلة الألفة لا يسهل سارق ولا يخطئها غارة بخلاف المتقولات فالأولى أن لا تباع وإن باعها فالأولى صرف ثمنها إلى أرض أو دار (رواه ابن ماجه والدارسي) روى ابن ماجه والضياء عن حذيفة بلفظ من باع داراً ثم لم يعمل ثمنها في مثله لم يبارك له فيها وروى الطبراني بأسناد حسن عن سعل ابن يسار بلفظ من باع داراً من غير ضرورة سلط الله على ثمنها تلقاً يتلقه ★ (وعن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الجار أحق بشفعته) أي بشفعته جاره كما في رواية الجامع الصغير (ينتظر) بصيغة المفعول أي الجار (بها) أي بشفعته (وإن كان غائباً) بالواو فإن وصية وفي نسخ الصبايح مجذف الواو وهو مخالف للأصول المعتمدة والنسخ المصححة وقال الطبي بالثبت الواو في الترمذي وأبي داود وابن ماجه والدارسي وجامع الأصول وشرح السنة وباسقاطها في نسخ الصبايح والأول أوجه (إذا كان طريقهما) أي طريق الجارين أو الدارين (واحداً رواه أحمد والترمذي وأبو داود وابن ماجه والدارسي) وقال السيوطي رحمه الله في الجامع الصغير رواه أحمد والأربعة في شرح السنة هذا حديث لم يروه أحد غير عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عن جابر وتكلم شعبة في عبد الملك

✽ وعن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الشريك شقيق و الشفعة في كل شئ رواه الترمذى قال وقد روى عن ابن أبي مليكة عن النبي صلى الله عليه وسلم رسلا وهو أصح ✽ وعن عبدالله ابن حبشي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قطع سدره صوب الله رأسه في النار رواه أبو داود وقال هذا الحديث مختصر يعني من قطع سدره في فلاة يستظل بها ابن السبيل والبهائم غشما وظلما يغير حق يكون له فيها صوب الله رأسه في النار

✽ (الفصل الثالث) ✽ عن عثمان بن عفان رضي الله عنه قال إذا وقعت الحدود في الأرض فلاشفعة

من أجل هذا الحديث وقال الشافعي يخاف أن لا يكون محفوظا وقال الشيخ احتج من يثبت الشفعة في المصوم إذا كان الطريق مشتركا بهذا الحديث ويقول له فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق والمراد منه الطريق في المشاع فإن الطريق فيه يكون شائعا بين الشركاء وكل واحد يدخل من حيث يشاء فإذا قسم المقار بينهم منع كل واحد منهم أن يتطرق شئ من حق صاحبه فيصير الطريق في القسمة مصروفة قال القاضي هذا الحديث وإن سلم عن الطعن فلا يمارض ما ذكرنا فضلا عن أن يرجع ومع هذا لوؤلاء لا يقولون بمقتضى هذا الحديث كما سبق ✽ (وعن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الشريك شقيق و الشفعة في كل شئ) أى من غير المتقولات أو في كل شئ يستدل الشفعة والمعنى في كل عتار مشترك وقد مضى منه وشذ بعض فائت الشفعة في العروش والحيوانات أيضا (رواه الترمذى قال) أى الترمذى (وقد روى عن ابن أبي مليكة) بالتصغير (عن النبي صلى الله عليه وسلم رسلا وهو أى الرسال (أصح) أى من الاتصال وهو لا يضر لأن المرسل حجة عند الجمهور خلافا للشافعي وإذا اعتضد يكون حجة اتفاقا وابن أبي مليكة هو عبدالله بن أبي مليكة من مشاهير التابعين وعلمائهم وكان قاضيا على عهد ابن الزبير ذكره المؤلف ✽ (وعن عبدالله بن حبشي) بالتصغير وفي نسخة السيد في هامش الكتاب صوابه حبشي بضم الحاء المهملة وسكون الموحدة وكسر الشين المعجمة لياء النسبة وهو كذلك في الجامع الصغير للسيوطي وكذا في أسماء الرجال للمصنف حيث ذكره في الصحابة وقال هو عبدالله بن حبشي الخثعمي له رواية وعداده في أهل الحجاز سكن مكة شرفها الله روى عنه عبيد بن عمير مصفران وغيره وفي المغني الحبشي بضم حاء وسكون موحدة منسوب إلى الحبشي حى من اليمن (قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قطع) بالتخفيف (سدره) بكسر فسكون أى شجرة من شجر التيق يفتح النون وكسر الموحدة (صوب الله) بتشديد الواو أى تكس ونقص (رأسه في النار) قيل المراد سدره مكة لأنها حرم وقيل سدره المدينة نبي عن قطعها ليستظل بها وثلاث يتوحش من هاجر إلى المدينة ولعل وجه تخصيصها أن ظلها أبرد من ظل غيرها والأفاحكم غير مختص بها بل عام في كل شجر يستظل به الناس والبهائم بالجلوس هته (رواه أبو داود) وكذا الضياء (وقال) أى أبو داود (هذا الحديث مختصر) أى معنى لعمناه موجز أو مؤول ولذا لم يهتل مقتصر (يعني من قطع سدره في فلاة) يفتح الفاء أى سفارة (يستظل بها ابن السبيل) أى ملازم الطريق وهو المسافر (والبهائم) أى في أوقات الاستراحة (غشما) يفتح فسكون هو الظلم (وظلما) عطف تفسير وجمع بينهما تأكيد (يغير حق يكون له فيها) صفة حق والمراد بالحق النفع لأنه ربما يظلم أحد ظلما ويكون له فيه نفع وهذا خلافه كما قال تعالى ويغيرون في الأرض يغير الحق (صوب الله) أى ألقى (رأسه) أى ابتداء أو رماء برأسه أو المراد به بدنه جميعه (في النار)

✽ (الفصل الثالث) ✽ عن عثمان بن عفان قال إذا وقعت الحدود في الأرض فلاشفعة فيها سبق

فيها ولاشفعة في بئر ولا فعل النخل رواء مالک * (باب المساقاة والمزارعة) *
 * (الفصل الأول) * عن عبدالله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دفع إلى يهود خيبر نخل خيبر وأرضها على أن يتملوها من أموالهم ولرسول الله صلى الله عليه وسلم شطر ثمرها رواء مسلم وفي رواية البخاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطى خيبر اليهود أن يعملوها ويزرعوها ولهم شطر ما يخرج منها

الكلام عليه (ولاشفعة في بئر) قال الطيبي لما ثبت أن الشفعة لا تثبت إلا في عقار محتمل للقسمة (ولا فعل النخل) في النهاية فحل النخل ذكرها تلحق منه ولما لم تثبت فيه الشفعة لأن القوم كانت لهم فحل في حائط فيتوارثونها و يتقسمونها ولهم فحل يلتصقون منه تغيلهم فإذا باع أحدهم نصيبه المقسوم من ذلك العائط يحقونه من الفحل وغيره فلاشفعة للشركاء في الفحل لأنه لا يمكن قسمته (رواء مالک) * (باب المساقاة والمزارعة) *
 المساقاة هي أن يعامل انسانا على شجرة ليتبهدا بالسقي والتربة على أن ما رزق الله تعالى من الثمرة يكون بينهما بجزء معين وكذا المزارعة في الأراضي

* (الفصل الأول) * (عن عبدالله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دفع إلى يهود خيبر موضع قريب المدينة وهو غير منصرف (نخل خيبر وأرضها) أي بعد ما ملكها قهرا حيث فتحت خيبر عنوة فصار أهلها عبيدا له وأراد اخراج أهلها اليهود منها والتسوا منه صلى الله عليه وسلم أن يقرهم (على أن يتملوها) أي يسعوا فيها بما فيه عمارة أرضها واصلاحها ويستعملوا آلات العمل كلها من الناس والمنجل وغيرهما (من أموالهم) نسبة مجازية (و لرسول الله صلى الله عليه وسلم شطر ثمرها) أي نصفه وكان المراد من الثمر ما يعم الزرع ولذا اكتفى به أو ترك ما يقابله للمقايمة (فقال صلى الله عليه وسلم تقرم على ذلك ما أقركم الله عليه) فكانوا على ذلك زمن النبي صلى الله عليه وسلم وخلافة أبي بكر وصدا من خلافة عمر إلى أن أجلاهم عمر إلى أريحا وأذرعاع الشام (رواه مسلم وفي رواية البخاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطى خيبر اليهود أن يعملوها) أي على أن يعملوها (و يزرعوها) تخصيص بعد تعميم (ولهم شطر ما يخرج) أي من الثمر والزرع وقيل هذا يدل على أنه لو بين حصص العاملين وسكت عن حصص نفسه جاز ولو عكس قيل يجوز قياسا على العكس قال القاضي لم أر أحدا من أهل العلم منع من المساقاة مطلقا غير أبي حنيفة رحمه الله والدليل على جوازها في الجملة أنه صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وشاع عنه حتى تواتر أنه ساق أهل خيبر بتخيلها على الشطر كما دل عليه الحديث وتأويله بأنه صلى الله عليه وسلم إنما استعملهم في ذلك بدل الجزية وإن الشطر الذي دفع إليهم كان منحة منه صلى الله عليه وسلم ومعونة لهم على ما كفهم به من العمل بعيد كما ترى أقول التأويل لا يكون إلا بعيدا حيث يرى وإنما يلجأ إليه جمعا بين الأحاديث المختلفة على ما يروى قال وأما المزارعة وهي أن تسلم الأرض ليزرعها يذر المالك على أن يكون الربيع بينهما مساهمة فهي عندنا جائزة تبع المساقاة إذا كان اليأس خلال التخيل بحيث لا يمكن أو يصير أفرادها بالعمل كما في خيبر لهذا الحديث ولا يجوز أفرادها لما روى عن ابن عمر أنه قال ما كنا نرى بالمزارعة بأسا حتى سمعت رافع بن خديج يقول أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عنها ومنع منها مالک وأبو حنيفة رحمهما الله مطلقا وذهب أكثر أهل العلم من الصحابة كعمر وعلي وابن عباس وابن مسعود وسعد بن مالك ومن التابعين كابن المسيب والقاسم بن محمد ومحمد بن سيرين وطاوس وغيرهم كالزهري وعمر بن عبدالعزيز وابن أبي ليلى وأحمد وإسحق وأبي يوسف ومحمد بن الحسن

★ وعنه قال كنا نغابر ولا نرى بذلك بلسا حتى زعم رافع بن خديج أن النبي صلى الله عليه وسلم نهي عنها فتركناها من أجل ذلك رواه مسلم ★ وعن حنظلة بن قيس عن رافع بن خديج قال أخبرني عماى أنهم كانوا يكرهون الأرض على عهد النبي صلى الله عليه وسلم

ورحمهم الله تعالى إلى جوازها مطلقا فظاهر هذا الحديث ويؤيده القياس على المساقاة والمضاربة اه
والتنوي على قولهما قال التنوي في الأحاديث جواز المساقاة وعليه جماهير العلماء من المحدثين
والنقهاء وتؤول الأحاديث بأن خير فتحت غنوة فما أخذها فهو له واحتج الجمهور بقوله على أن
يعتملها من أموالهم وبقوله أفركم ما أفركم الله عليه وهذا صريح في أنهم لم يكرهوا عبثا اه وفي
كونه صريحا نظر صحيح قال وقد اختلفوا في خير هل فتحت غنوة أو مبلغة أو مبلغة أهلها عنها بغير
تقال أو بعضها مبلحا وبعضها غنوة وبعضها مبلغة أهلها وهذا أصح الأقوال اه فيحتاج إلى الإثبات
أن ذلك لبعض الذي وقع فيه المزارعة غير ما أخذوا غنوة ليكون حجة على أبي حنيفة رحمه الله تعالى
والأنا الحديث مع وجود الاحتمال لا يصلح للاستدلال قال وذهب الشافعي وموافقه إلى جواز المزارعة
إذا كانت للمساقاة ولا تجوز إذا كانت منفردة كما جرى في خير وقال مالك لا تجوز المزارعة منفردة
ولا تبعا إلا ما كان من الأرض بين الشجر وذهب أبو حنيفة وزفر رحمهما الله إلى أن المزارعة
والمساقاة فاسدتان مطلقا وذهب أكثرهم إلى جواز المساقاة والمزارعة مجتمعين ومنفردتين قال
وهذا هو الظاهر المختار لحديث خير ولا يقل دعوى كون المزارعة في خير إنما جاءت تبعا للمساقاة
بل جاءت مستقلة ولأن المعنى الجوز للمساقاة موجود في المزارعة وقياسا على القراض فإنه جائز
بالإجماع وهذا كالمزارعة في كل شيء ولأن المسلمين في جميع الأمصار والأعصار مستعمرون على العمل
بالمزارعة وأما الأحاديث الثابتة في النهي عن المضاربة فأجيب عنها بأنها مبهولة على ما إذا اشترط
لكل واحد قطعة معينة من الأرض وقد صنف ابن خزيمة كتابا في نبواز المزارعة واستقصى فيه وأجاد
وأجاب عن أحاديث النبي اه كلامهم والظاهر من كلام معني السنة في شرح المسنة أنه مائل إلى
جواز المزارعة مطلقا كذا ذكره الطيبي ★ (وعنه) أي عن ابن عمر (قال كنا نغابر) أي نزارع
أو نقول بجواز المزارعة ونعتقد صحتها (حتى زعم) أي قال (رافع بن خديج) شهد أحدا وأكثر المشاهد
بعده (أن النبي صلى الله عليه وسلم نهي عنها فتركناها من أجل ذلك) أي النبي في شرح السنة لا تجوز
المضاربة لأنها ليست في معنى المساقاة لأن البذر في المضاربة يكون من جهة العامل فالمزارعة أكثره
العامل بعض ما يخرج من الأرض والمضاربة أكثره العامل العامل الأرض ببعض ما يخرج منها وذهب الأكثرون
إلى جواز المزارعة كما سبق اه قال الشافعي لا يصلح عند أبي حنيفة رحمه الله المزارعة والمساقاة لأنها
مجازرة يعني وهي منهيبة وأما ما أخذته النبي صلى الله عليه وسلم من أهل خير فإنما هو خراج مقاسمة
بطريق النمن والصلح وهو جائز بدليل أنه صلى الله عليه وسلم لم يبين لهم المدة والمزارعة لا تجوز عند
من يميزها الأبيان المدة قال أبو بكر الرازي وسما يدل على أن ما شرط عليهم من بعض الثمر والأرض
كان على وجه الجزية أنه صلى الله عليه وسلم لم يأخذ منهم الجزية إلى أن مات ولا أبو بكر إلى أن مات
ولا عمر إلى أن أجلاهم ولو لم يكن ذلك جزية لأخذ منهم حين نزلت آية الجزية (رواه مسلم
★ وعن حنظلة بن قيس) أي الزرق الأنصاري من ثقات أهل المدينة وتابعهم ذكره المؤلف
(عن رافع بن خديج قال أخبرني عماى) بتشديد الميم تنبيه العم مضافة إلى ياء الإضافة (أنهم) أي
الصحابه أو الناس أو أعماهم (كانوا يكرهون) بضم الياء أي يؤجرون (الأرض على عهد النبي) وفي نسخة

بما بنيت على الاربعاء اوشى يستنيه صاحب الارض فنهانا النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقلت لرافع فكيف هي بالدرهم والدنانير فقال ليس بها باس وكان الذى نهى عن ذلك ما لو نظر فيه ذوو الفهم بالجلال والحرام لم يميزوه لما فيه من المخاطرة متفق عليه * وعن رافع بن خديج قال كنا أكثر أهل المدينة حنلا وكان أحدنا يكرى أرضه فيقول هذه القطعة لى وهذه لك فربما أخرجت هذه ولم تخرج هذه فنهاهم النبي صلى الله عليه وسلم متفق عليه

رسول الله (صلى الله عليه وسلم بما بنيت) بضم الموحدة وى نسخة على بناء المفعول (على الاربعاء) بفتح همزة ٧ وفتح موحدة مدودا جمع ربيع وهو النهر الصغير الذى يسقى المزراع يقال ربيع وأربعاء وأربعة كنصيب وأنصبة وأنصبة قال القاضى رحمه الله معنى الحديث انهم كانوا يكرون الارض على ان يزرعه العامل بجزءه ويكون ما بنيت على اطراف الجداول والسواقي للمكرى أجرة لأرضه وما عدا ذلك يكون للمكترى فى مقابلة بزره وعمله (أو بشئ يستنيه صاحب الارض) كان يقول ما بنيت فى هذه القطعة بعينها فهو للمكرى وما بنيت فى غيرها فهو للمكترى (فنهانا النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك) ولعل المتضى للنبي ما فيه من الخطر والفرار اذا ربما ثبت القطعة المسماة لاحدهما دون الآخر فيفوز صاحبها بكل ما حصل ويضيع حق الآخر بالكلية كما لو شرط ثمار بعض التخيل لنفسه وبعضها للامان فى المساقاة (فقلت لرافع فكيف هي) أى المخاطرة (بالدرهم والدينارين) قال ليس بها باس اذ ليس فيه خطر (وكان) بالتشديد (الذى نهى) بصيغة المجهلة (عن ذلك ما) أى هو الذى (لو نظر فيه ذوو الفهم بالجلال والحرام) بواوين وى فى نسخة صحيحه بواوين واحدة قال الطيبى الرواية بواو واحدة كذا فى نسخ المصاييح وقال التوربشقى ذوو الفهم بواوين أريد به الجمع قال الطيبى رحمه الله والذى حمله على ذلك قوله (لم يميزوه) ويمكن ان يقال ان ذوو الفهم باعتبار الجنسية فيه عموم فيجوز جمع الضمير فى لم يميزوه اه وقال السقلاى فى رواية السقلى ٧ وابن سيويه ذوو الفهم بلفظ المفرد لأرادة الجنس وقال لم يميزوه (لما فيه من المخاطرة) أى الغرر والتورط فيما لا يحل لكون حصه كل واحد من الشريكين مجهولة والمخاطرة من الخطر الذى هو الاشراف على الهلاك والظاهر من سياق الكلام انه من كلام رافع قال التوربشقى هذه زيادة على حديث رافع بن خديج أدرجت فى حديثه وعلى هذا السياق رواية البخارى ولم يبين لى انها من قول بعض الرواة ام من قول البخارى قال الطيبى رحمه الله اسم كان الموصول مع الصلة وخبره الموصول الثانى والواو حال من خبر ليس فان رافعا لما استفتى عن الاكتراء بالدرهم ولم يكن له نص فيه ولم يهرع فيها جامعة ليقاس بها بين بقوله وكان الذى نهى الخ ولو ذهب الى انه من كلام البخارى لم يربط ومن ثم قال القاضى والظاهر من سياق الكلام انه من كلام رافع ويؤيده الحديث الثانى فربما أخرجت هذه ولم تخرج هذه فنهاهم النبي صلى الله عليه وسلم (متفق عليه) * وعن رافع بن خديج قال كنا أكثر أهل المدينة حنلا بنتج هملة وكدن قاف فى المغرب الحقل الزرع والمخاطرة بيع الطعام فى سنبلة بالبر وقيل اشتراء الزرع وقيل المزارعة بالثلث والربع وغيرها وقيل كراه الارض بالحنطة (كان أحدنا يكرى أرضه فيقول) أى أحدنا (هذه القطعة) أى ما يخرج منها (لى وهذه لك) أى يملك (فربما) أخرجت هذه ولم تخرج هذه يسكون الهاء باشباعها قال الطيبى رحمه الله اشارة الى القطعة من الارض وهى من الاسماء المبهمة التى يشار بها الى المؤنث يقال ذى وذو والهواء ساكنة هذا قول رافع يان لعلم الجواز لحصول المخاطرة المشى عنها يعنى فربما تخرج هذه

✽ وعن عمرو قال قلت لطاوس لو تركت المغاربة فانهم يزعمون ان النبي صلى الله عليه وسلم نبي عنه قال اي عمرو اني اعطيهم واعينهم وان أعلمهم أخيراً يعني ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يمه عنه ولكن قال ان يمنح أحدكم أخاه خير له من أن يأخذ عليه خراجاً معلوماً متفق عليه

القطعة المستثناة ولم تخرج سواها أو بالعكس فيؤوز صاحب هذه بكل ما حصل ويضبط الآخر بالكيفية (فإنها هم النبي صلى الله عليه وسلم) أي للفرار المتضمن للضرر (متفق عليه) ✽ وعن عمرو (قيل هو ابن دينار قال المؤلف في أسماء رجاله في فصل التابعين عمرو بن دينار يكنى أبا يحيى روى عن سالم بن عبد الله وغيره وعنه الحمادان ومعتمر وعدة ضعفوه وعمرو بن واقد هو الدمشقي روى عن يوسف بن ميسرة وعدة وعنه النخيلي وهشام بن عمار تركوه وعمرو بن ميمون الأودي أدرك الجاهلية وأسلم في حياة النبي صلى الله عليه وسلم ولم يلقه وهو معلوف في كبار التابعين من أهل الكوفة وعمرو بن الشريد الثقي والله تعالى أعلم) قال قلت لطاوس لو تركت المغاربة (أي لكن حسناً أو لو كنتي) (فانهم) (أي عامة الناس) (يزعمون) أي يقولون ويقنون ولا يتيقنون (ان النبي صلى الله عليه وسلم نبي عنه) الضمير راجع الى المغاربة على تأويل الزرع في أرض غيره (قال) أي طائوس (أي عمرو) أي يا عمرو (اني اعطيهم واعينهم) من الاعانة (وان أعلمهم) أي أعلم أهل المدينة والعجالة الذين في زنته وقال الطيبي الضمير في أعلمهم الى ما يرجع اليه الضمير في يزعمون وهم جماعة ذهبوا الى خلاف ما ذهب اليه طائوس من فعل المغاربة ولذلك أتى بلفظ الزعم والحاصل ان أكثرهم علماء (أخبرني يعني) يعني يريد طائوس بأعلمهم (ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يمه عنه) أي عن كراه الأرض على الوجه المذكور في حديث رافع (ولكن قال) أي النبي صلى الله عليه وسلم (ان يمنح) يفتح الهمزة والهاء على انها تعليلية وبكسر الهمزة وسكون الحاء على انها شرطية والاول أشهر ذكره المستقلان والآخر ان الاول مصدرية بحذف الهمزة على الابتدائية ويمتح بفتحيتين وفي نسخة بضم الياء وكسر النون والفاعل قواء (أحدكم) والمعنى واعطاء أحدكم أرضه (أخاه خير له من أن يأخذ عليه خراجاً) أي أجراً (معلوماً) لاحتمال ان تسك السماء مطرها أو الأرض زرعها فيذهب ماله بغير شيء (متفق عليه) قال التوربشتي أحاديث النزاعة التي أوردتها المؤلف وما يثبت منها في كتب الحديث في ظواهرها تبان واختلاف وجملة القول في الوجه الجاسع فيها ان يقال ان رافع بن خديج سمع أحاديث في النبي وعلها متنوعة فنظم سائرهما في مسلک واحد. فلها مرة يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وتارة يقول حدثني عموستي وأخرى أخبرني عباي والعلقة في بعض تلك الأحاديث انهم كانوا يشتربون شروفاً فاسدة ويتسألون على أجرة غير معلومة فنهبوا عنها وفي البعض انهم كانوا ينتازعون في كراه الأرض حتى أفشى بهم الى التنازل فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان كان هذا شأنكم فلا تتركوا المزراع وقد بين ذلك زيد بن ثابت في حديثه وفي البعض انه كره ان يأخذ المسلم خراجاً معلوماً من أخيه على الأرض ثم تسك السماء قطرها أو تحرق الأرض زرعها فيذهب ماله بغير شيء فيتولد منه التنازع والبغضاء وقد تبين لنا ذلك من حديث ابن عباس من كانت له أرض فليزرعها بالحديث وذلك من طريق المرواة والموساة وفي البعض انه كره لهم الاقتتان بالحرثة والحرس عليها والتفرغ لها فتقدم عن الجهاد في سبيل الله وتوقتهم الحظ على النعمة والثناء ويدل عليه حديث أبي أمامة قال الطيبي رحمه الله وعلى هذا المعنى يجب ان يعمل الاضطراب المروي في شرح السنة عن الامام احمد انه قال لما في حديث رافع بن خديج

✽ وعن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كانت له أرض فليزرعها أو ليمنحها أخاه فإن أبي فليمسك أرضه متفق عليه ✽ وعن أبي امامة ورأى مكة وشيئا من آلة الحرب فقال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول لا يدخل هذا بيت قوم إلا أدخله الله الذل رواه البخاري

✽ (الفصل الثاني) ✽ عن رافع بن خديج عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من زرع في أرض قوم بغير إذنهم فليس له من الزرع شيء وله نكفته رواه الترمذي وأبو داود وقال الترمذي هذا حديث غريب

من الاضطراب مرة يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم مرة يقول حدثني عموسى لا على الاضطراب المصطلح عند أهل الحديث فإنه نوع من انواع الضعف وجل جناب الشيخين ان يوردا في الكتابين من هذا النوع شيئا ✽ (وعن جابر) رضى الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كانت له أرض فليزرعها) أمر اباحة أى ينبئى له ان ينتفع بها بان يزرعها (أو يمنحها) أى يعطها مجانا (أخاه) أى ليزرعها هو لنفسه (فإن أبى) أى صاحب الأرض عن الامرين (فليمسك أرضه) فالأمر للتوبيخ أو التهديد وقيل التقدير فإن أبى أخوه عن قبول المعاربة فليمسك أرضه فالأمر للاباحة إشارة الى انه لا تقصير له فيه قال المظفر يعنى ينبئى ان يعمل للانسان نفع من ماله فمن كانت له أرض فليزرعها حتى يحصل له نفع منها أو يعطيها أخاه ليحصل له ثواب فإن لم يفعل هذين الشيئين فليمسك أرضه وهذا توبيخ لمن له مال ولم يحصل له منه نفع قال الخطيب رحمه الله بل هو توبيخ على العمول عن هذين الامرين الى انشائه من المعاربة والمزاورة ونحوهما قال النووي جوز الشافعي وموافقه الاجابة بالذهب والفضة ونحوهما وتأولوا أحاديث النبي تأويلات أحدهما اجازتها بما يزرع على العاذيات وهى بذلك معجزة مكسورة ثم ياء مشاة فوق وهى سبائل الماء وقيل ما ينبت على حافى السيل والسواقي وهى مبررة (متفق عليه) ✽ وعن أبي امامة ورأى مكة (من آلة الحرب فقال سمعت رسول الله) و فى نسخة صحيحة النبي صلى الله عليه وسلم يقول لا يدخل هذا أى ما ذكر من آلة الحرب (بيت قوم إلا أدخله) أى الله كما فى نسخة صحيحة (الذل) بضم أوله أى المذلة باداء الخراج وانشر و التصود الترغيب والعث على الجهاد قال النووي شتى وانما جعل آلة الحرب مذلة للذل لأن أصحابها يضارون ذلك اما بالجن في النفس أو قصور في الهمة ثم ان أكثرهم ملزمون بالعقوق السلطانية في أرض الخراج ولو آثروا الخراج (١) لدرد عليهم الأرزاق واتمت عليهم المذاهب وجبى لهم الأموال مكن ما يجبى عنهم قيل وقريب من هذا المعنى حديث العزى نواصي الغيول والذل في أذنان البقر وقال بعض علمائنا من الشراح ظاهر هذا الحديث ان الزراعة تورث المذلة وليس كذلك لان الزراعة مستحبة لأن فيها نفعا للناس ولغير اطلبوا الأرض من جشايها بل انما قال ذلك لئلا يشتغل الصحابة بالعمارات وترك الجهاد فيقلب عليهم الكفار ولئى ذل أشد من ذلك وقيل هذا فى حق من يقرب العدو لانه لو اشتغل بالحرب وترك الجهاد لادى الى الأذلال بقلية العدو عليه (رواه البخاري)

✽ (الفصل الثاني) ✽ (عن رافع بن خديج عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من زرع في أرض قوم بغير إذنهم) أى أمرهم ورضاهم (فليس له من الزرع شيء) يعنى ما حصل من الزرع يكون لصاحب الأرض ولا يكون لصاحب البذر الا بقره واليه ذهب أحمد وقال غيره ما حصل من الزرع فهو لصاحب البذر وعليه فقهاء الأرض كذا ذكره بعض علمائنا وقال ابن الملك عليه أجرة الأرض من يوم شعبها الى يوم تفرغها وكذا

★ (الفصل الثالث) ★ عن قيس بن مسلم عن أبي جعفر قال ما بالمدينة أهل بيت هجرة الا يزعمون على الثلث والربع وزارع على وسعد بن مالك وعبد الله بن مسعود وعمر بن عبدالعزيز والقاسم وعروة وآل أبي بكر وآل عمر وآل علي وابن سيرين وقال عبد الرحمن بن الاسود كنت أشترك عبد الرحمن بن يزيد في الزرع وعامل عمر الناس على ان جاء عمر بالذر من عنده فله الشطر وان جاؤا بالذر فلهم كذا رواه البخاري

★ (باب الاجارة) ★ (الفصل الاول) ★ عن عبد الله بن مغفل قال زعم ثابت بن الضحاك

ذكره المظهر (وله نقته) أجر عمله وقيل خرج به الحاصل (رواه الترمذي وأبو داود وقال الترمذي هذا حديث غريب) في شرح السنة هذا حديث ضعفه بعض أهل العلم ويحك عن أحمد انه زاد أبو اسحق غير اذنه ولم يذكر غيره هذا الحرف وأبو اسحق هو الذي رواه عن رافع بن خديج وقال أحمد اذا زرع الزرع فهو لصاحب الأرض وللزراع الاجرة

★ (الفصل الثالث) ★ (عن قيس بن مسلم) أي الجدل بفتحين الكوفي روى عن سعيد بن جبير وغيره وعنه الثوري وشعبة مات سنة عشرين ومائة ذكره المصنف في فضل التابعين (عن أبي جعفر) أي هذ الجافر لانه يتفرق العلم أي توسع سمع أباه زين العابدين وجابر بن عبد الله روى عنه ابنه جعفر الصادق وغيره (قال) أي أبو جعفر (ما بالمدينة) أي ليس بها (أهل بيت هجرة الا يزعمون) أي الا أنهم يزعمون (على الثلث) بضمين ويسكن الثاني وكذا قوله (والربع) والوار بمعنى أو ثم خص بعضهم بعد التعميم بقوله (وزارع على وسعد بن مالك) لم يذكره المصنف (وعبد الله بن مسعود وعمر بن عبدالعزيز) من خيار التابعين (والقاسم) أي ابن هذ بن أبي بكر الصديق أحد الفقهاء السبعة بالمدينة من كبار التابعين (وعروة) أي ابن الزبير بن العوام وهو من كبار التابعين وأحد الفقهاء السبعة بالمدينة (وآل أبي بكر) تعميم بعد تفصيل (وآل عمر وآل علي وابن سيرين) بالرفع وهو من فضلاء التابعين (وقال عبد الرحمن بن الاسود) أي القرشي الزهري الحجازي تابعي مشهور من تابعي المدينة وثقاتهم عزيز الحديث (كنت أشترك عبد الرحمن بن يزيد) أي الأسلمي المدني ضعفه ذكره المصنف في التابعين (في الزرع) أي بالمزارة (وعامل عمر الناس) أي عاملهم بالمزارة أيضا (على ان) بكسر الهزة (جاء عمر بالذر) يفتح الموحدة (من عنده فله الشطر) أي نصف الحاصل (وان جاؤا) أي الناس (بالذر) أي من عندهم (فلهم كذا) أي الشطر أو نحوه وكذا كناية عن مقدار معروف قال الطبري رحمه الله قوله على ان جاء حال من فاعل عامل والجملة الشرطية مجرورة بالمثل على الحكاية أي عاملهم بناء على هذا الشرط (رواه البخاري) قال ميرك شاه رحمه الله المفهوم من البخاري وشروحه ان كلام أبي جعفر انتهى عند بقوله والربع والباقي من كلام البخاري وكل هذه الآثار مغلطات أوردتها البخاري بلا استناد فالاولى ان يقول رواه البخاري تعليقا

★ (باب الاجارة) ★ بالكسر فيلحق ضمها وهي لغة الأثابة يقال أجرته بالمد وغير المد اذا أثبتته ذكره الصقلاني وفي المقرب الاجارة تملك المنافع يعوض شرعا وفي اللغة اسم للاجرة وهي كراه الاجير وقد ظهره اذا أعطاه أجرته

★ (الفصل الاول) ★ (عن عبد الله بن مغفل) بضم الميم وفتح الهمزة المعجمة والقاء المشددة كذا ذكره ابن الملوك وهو الموافق للشيخ المتقدمة والاصول المعجمة وفي نسخة يفتح ميم وسكون مهلة وكسر قاف ونسب إلى شرح مسلم وقال الصقلاني في تبصيره المسمى بمغفل عدة

ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن المزاورة وأمر بالمؤاجرة وقال لأباس بها رواء مسلم * وعن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم احتجم فاعطى الحجام أجره واستط متفق عليه * وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما بعث الله نبيا الارعى الغنم فقال أصحابه وأنت فقال نعم كنت أرعى على قرابط لاهل مكة رواء البخارى * وعنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الله تعالى ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة رجل أعطى بي ثم غدر

وبمعينة وفاء على وزن محمد عبدالله بن مفضل النزن الصباحي فرد قلت ولأبيه صحة وروى عن عبدالله ابنه اه ويؤيد الاول ان المصنف لم يذكر في أسماء رجاله الا النزن وقال كان من أصحاب الشجرة سكن المدينة ثم تحول منها الى البصرة وكان أحد العشرة الذين بعثهم عمر الى البصرة يفتقون الناس ومات بالبصرة سنة ستين روى عنه جماعة من التابعين منهم الحسن البصري وقال ما نزل البصرة أشرف منه (قال زعم ثابت بن الضحاك) بتشديد الحاء المهمة أبو يزيد الأنصاري الخوزجي كان من تابعي تحت الشجرة في بيعة الرضوان وهو صغير ومات في فتنة ابن الزبير ذكره المؤلف (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن المزاورة وأمر بالمؤاجرة) بالهمز ويدل قال الطيبي التعريف فيها للعهد فالمعنى بالمزاورة ما علم عدم جوازه وبالمؤاجرة عكس ذلك (وقال) أي ثابت على ما هو الظاهر (لأباس بها) أي بالمؤاجرة المعروفة (رواء مسلم) وروى أحمد الفصل الاول * (وعن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم احتجم فاعطى الحجام) بتشديد الجيم (أجره) دل على إباحة اجارة الحجامه (واستط) يفتح التاء أي أدخل في أنفه الدواء قال الطيبي رحمه الله السعوط بالمفتح الدواء يصب في الأنف يقال أسطط الرجل واستطط هو بنفسه ولا يقال استطط مبنيا للمفعول وفيه صحة الاستتجار وجواز مداواه (متفق عليه * وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما بعث الله نبيا الارعى الغنم) قال المظهر علة رعيهم الغنم انهم اذا خالطوا الغنم زاد لهم الحلم والشفقة فانهم اذا صبروا على مشقة رعيها ودفعوا عنها السبع الضارية واليد الخاطفة وعلماو اختلاف طباعها وعلى جمعها مع تفرقها في المرعى والمشرى وعرفوا ضعفها واحتياجها الى النقل من مرعى الى مرعى ومن مسرح الى مسرح عرفوا مخالطة الناس مع اختلاف أصنافهم وطباعهم وقلة عقول بعضهم وزلاتها فصبروا على لحوق المشقة من الأمانة اليهم فلا تنفر طباعهم ولا تمل نفوسهم بدعوتهم الى الدين لا اعتيادهم الضبر والمشقة وعلى هذا شأن السلطان مع الرعية (قال أصحابه وأنت) أي رعيت أيضا (فقال نعم كنت أرعى على قرابط) جمع قيراط وهو نصف دانق وهو سدس درهم (لاهل مكة) أي استأجرني أهل مكة على رعي الغنم كل يوم قيراط وذكر بلفظ الجمع لانه أراد قسط الشهر من أجره الرعى والظاهر ان ذلك لم يكن يبلغ الدينار أو لم ير ان يذكر مقدارها استبانة بالحظوظ العاجلة أو لانه نسي الكمية فيها وعلى الأحوال فانه قال هذا القول تواضعا لله تعالى وتصريحا بسنته عليه ذكره التوربشتي وفي شرح المشارق لابن الملك فيه استتجار الأحرار ومن قال القرابط موضع بمكة وعلى بمعنى في لاستعظامه ان يأخذ النبي صلى الله عليه وسلم أجره على عمله فقد تصف لان الاتياء انما يتزدهون عن أخذ الاجرة ليعلموا بمعلمته تعالى لا لانفسهم على ان هذا الحديث أورده المصنف تبعا للبغوي في باب الاجارة فعلى هذا التوجيه لا يتجه إيراد في هذا الباب والله تعالى أعلم بالصواب (رواء البخارى * وعنه) أي عن أبي هريرة (قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الله تعالى ثلاثة) أي رجال أو أشخاص (أنا خصمهم يوم القيامة) قال القاضي رحمه الله الخصم مصدر خصمته أخضعه نعت في

★ الفصل الثاني * عن خاتمة بن الصلت عن عمه قال أئبنا من عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتينا على حى من العرب فقالوا انا أئبنا انكم قد جئتم من عند هذا الرجل بغير فهل عندكم من دواء أو رقية فان عندنا معنوها في القيود فقلنا نعم فجاؤا بمتونه في القيود فقرأت عليه بقاتمة الكتاب ثلاثة أيام غدوة و عشية أجمع بزاق ثم أنفل قال فكأنما أنشط من عقاب فاعطوني جملا فقلت لا حتى أسأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال كل فاعمرى لمن أكل بريقة باطل لقد أكلت بريقة حتى رواه أحمد و أبو داود

أى نصيبا منها قاله تطهيرا لقلوبهم ومبالغة في تعريفهم أنه حلال لأشبهه فيه
 ★ (الفصل الثاني) * (عن خاتمة بن الصلت) يفتح فسكون قال المؤلف هو من بنى تميم تابعى - روى عن ابن مسعود وعن عمه و عنه الشعبي و حديثه عند أهل الكوفة (عن عمه) لم يذكره المصنف باسمه في أساء رجاله و الظاهر أنه من الصحابة فجهلته لانصر (قال) أى عمه (أئبنا من عند رسول الله صلى الله عليه وسلم) أى رجعتنا من حضرته (فأتينا على حى) أى قبيلة (من العرب) أى من أحيائهم و قبائلهم (فقالوا) أى بعض أهل الحى (انا أئبنا) أى أخبرنا (انكم قد جئتم من عند هذا الرجل) أى الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم (بغير) أى بالقرآن و ذكر الله (فهل عندكم من دواء أو رقية) أو للتوبيخ أو للشك (فان عندنا معنوها) أى مجنوننا و فى المغرب هو ناقص العقل و قيل المدحوش من غير جنون (فى القيود فقلنا نعم فجاؤا) و فى نسخة قال أى عمه فجاؤا (بمتونه في القيود فقرأت عليه بقاتمة الكتاب) لما ورد فاتحة الكتاب شفاء من كل داء (ثلاثة أيام غدوة و عشية) أى أول النهار و آخره أو نهارا و ليلا (أجمع) استئناف بيان بصيغة المتكلم (بزاق) بضم الموحدة ماء الفم (ثم أنفل) بضم الفاء و يسكر أى أبعث كذا فى القاموس و فى الاختلاف التفل شبه بالزقاق يقال بزق ثم تفل ثم نفل ثم نفع و فى النهاية التفل نفع معه ريق و هو أكثر من النفل (قال) أى عمه (فكأنما أنشط) بصيغة المجهول أى أطلق ذلك الرجل (من عقاب) بفتح أوله أى من جبل بشدود به و المراد أنه زال عنه ذلك الجنون فى الحال قال التوربشتى يقال نشطت الجبل أنشطه نشطا أى عقدته و أنشطته أى حلقته و هذا القول أعنى أنشط من عقاب يستعملونه فى خلاص الموثوق و زوال المكروه فى أدنى ساعة قال الطيبي رحمه الله الكلام فيه التشبيه شبه سرعة برله من الجنون بواسطة قراءة الفاتحة و التفل بجمل معقول برا من عقاب فتراه سريع النهوض (فاعطوني جملا) بضم الجيم أى أجرا (فقلت لا) أى لا آخذ (حتى أسأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال كل) عطف على مجذوف أى ذهب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاجبرته الخبر و سألته فقال كل (فاعمرى) بفتح العين أى لحياتى و اللام فيه لام الابتداء و فى قوله (لمن أكل بريقة باطل) جواب القسم أى من الناس من يأكل بريقة باطل كذا ذكر الكواكب و الاستماتة بها و بالجن (لقد أكلت بريقة حتى) أى بذكر الله تعالى و كلامه و إنما حلق بصره لما أقسم الله تعالى به حيث قال لعمرى انهم لى سكرتهم يعمهون قال المظهر هو بفتح العين وضعا أى حيا و لا يستعمل فى القسم الا مفتوح العين و اللام فى لمن أكل جواب القسم أى من الناس من يرق بريقة باطل و يأخذ عابها عوفا أما أنت فقد رقت بريقة حتى اه و هذا حاصل المعنى فلا يتوهم ان لفظ الحديث قد بالغاه بل باللام كما سيأتى فان قيل كيف أقسم بغير اسم الله و صفاته قلنا ليس المراد به القسم بل جرى بهذا اللفظ فى كلامه على رسمهم قال الطيبي لعله كان مأثورا بهذا الاسم و انه من خصائصه لقوله تعالى لعمرى انهم لى سكرتهم يعمهون قيل أقسم الله تعالى بحياته و ما أقسم بحياته أحد قط

★ وعن عبدالله بن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه رواه ابن ماجه
 ★ وعن الحسين بن علي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم للسائل حق وإن جاء على فرس رواه أحمد
 وأبو داود وفي المصابيح مرسل

★ الفصل الثالث ★ عن عتبة بن المنذر قال كنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقرأ طسم حتى بلغ قصة
 موسى قال أن موسى عليه السلام أجر نفسه ثمان سنين أو عشرة على عفة فرجه وطعام بطنه رواه أحمد وابن ماجه

كرامته له ومن في لمن أكل شرطية واللام موطئة للقسم والثانية جواب للقسم ساد مسد الجزء أي لعنرى
 لأن كان ناس يأكلون برقية باطل لانت أكلت برقية حق وإنما أتى بالماضي في قوله أكلت بعد قوله
 كل دلالة على استحقاقه وإنه حق ثابت وأجرته صحيحة (رواه أحمد وأبو داود) رحمهم الله
 ★ وعن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف (يفتح فكسر
 تشديد) عرقه (بالرفع يقال جف الثوب كضرب يمس والمراد منه المبالغة في اسراع الإطاء وترك
 الأمطال في الأبقاء (رواه ابن ماجه) أي بسند حسن ورواه أبو يعلى عن أبي هريرة والطبراني في الأوسط
 عن جابر والحكيم الترمذي عن أنس ★ (وعن الحسين) وفي نسخة الحسن يفتحين (ابن علي)
 رضي الله عنهما (قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم للسائل حق وإن جاء على فرس) أي لآثره وإن
 جاء على فرس يلتبس منك طعامه وعق دابته وقال ابن الأثير في النهاية السائل الطالب ومعناه
 الأمر بحسن الظن بالسائل إذا تعرض لك وإن لا تخفيه بالتكذيب والرد مع إسكان الصدق أي
 لا تخفي السائل وإن رابك منظره وجاء راكباً على فرس فإنه قد يكون له فرس ورواه عاتقه أو دين
 يجوز معه أخذ صدقة أو يكون من الفزاة أو من الفارسين وله في الصدقة سهم (رواه أحمد وأبو داود)
 وكذا الضياء ورواه أبو داود عن علي والطبراني في الكبير عن الهرماس بن زياد ورواه ابن عدي في
 السكال عن أبي هريرة ولفظه أعطوا السائل وإن جاء على فرس وذكر السيوطي في تعليقه على
 أبي داود وروى أن عيسى عليه الصلاة والسلام قال للسائل حق وإن جاء على فرس مطوق بالقضة اه
 قال القاضي رحمه الله أي لا ترد السائل وإن جاءك على حال يدل على غناه وأحسب أنه لو لم يكن
 له خلة دعت إلى السؤال لما بذل وجهه (وفي المصابيح مرسل) قال التوربشتي وصف هذا الحديث
 في المصابيح بالارسال فلا أدري أثبت ذلك في الأصل أم هو شيء الحق به وقد وجدته سنداً إلى ابن عمر
 رضي الله عنهما وقد أورد بقية الحديث بمعناه أبو داود في كتابه باسناد له عن الحسين بن علي رضي الله
 عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم للسائل حق قال الطيبي رحمه الله الغبط لازم لأن كلا من
 الحديثين متصل مستقل وقد جعلهما في المصابيح حديثاً واحداً مرسلًا وعلى استلزامهما لا يدخل
 الحديث الثاني في الباب ويمكن أن يقال على طريق التتزلز وثبوت الأرسال من صاحب المصابيح أن
 يروى من طريق آخر مرسلًا على أنهما حديث واحد

★ (الفصل الثالث) ★ (عن عتبة) بضم فسكون (ابن المنذر) بصيغة الفاعل من الإنذار
 بالذال المعجمة وفي نسخة صحيحة بضم النون وفتح الدال المهملة والراء المشددة قال ميرك كذا
 وقع في بعض النسخ وهو الصواب اه ولم يذكر المؤلف وكذا صاحب المغنى (قال كنا عند
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فقرأ طسم) أي من أول سورة القصص (حتى بلغ قصة موسى) أي اجتماعه
 مع شعيب عليهما الصلاة والسلام (قال أن موسى) عليه السلام (أجر نفسه ثمان سنين أو عشرة)
 أي بل عشرة لما روى البخاري وغيره أنه قضى أقصى الأجلين ومكث بعد ذلك عنه عشرة آخر

★ وعن عبادة بن الصامت قال قلت يا رسول الله رجل أهدى الى قوسا ممن كنت أعلمه الكتاب والقرآن وليست بمال فارمى عليها في سبيل الله قال ان كنت تحب ان تطوق طوقا من نار فاقبلها رواه أبو داود وابن ماجه .
★ باب احياء الموات والشرب ★ (الفصل الاول) عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من عمر أرضا

ثم عزم على الرجوع (على عفة فرجه) بكسر فتشديد غاء أى لاجل عفاف نفسه (وطعام بطنه) قال الطيبى كنى به عن النكاح تأديبا ونيه على انه ما ينبغي ان يعد مالا لاكتساب العفة به وفيه خلاف قال أصحاب أبي حنيفة رحمه الله لا يجوز تزوج امرأة بان يخدمها بنته و جوزوا ان يتزوجها بان يخدمها . عيده سنة وقالوا لعل ذلك جائز في تلك الشريعة ويجوز ان يكون البهر شيئا آخر وانما أراد ان يكون راعى غنمه هذه المدة و أما الشافعي فقد جوز التزوج على اجارته لبعض الاعمال و الخدمة اذا كان المستاجر له أو المخدم فيه أمرا معلوما (رواه أحمد وابن ماجه ★ و عن عبادة بن الصامت) بضم الميم وتخفيف الباء و قد مر ذكره (قال قلت يا رسول الله رجل أهدى الى قوسا) أى أعطانيها هدية و قد عد ابن العجائب القوس في تصديقه مما لا بد من تأنيته (عن كنى أعلمه الكتاب) أى القرآن و يحتمل الكتابة (والقرآن وليست بمال) أى عظيم قال الطيبى الجملة حال و لا يجوز أن يكون من قوسا لانها نكرة صرفه فيكون حالا من فاعل أهدى أو من ضمير المتكلم يريد أن القوس لم يعهد في التعارف ان تعد من الاجرة أو ليست بمال أعتبه لبيع بل هي عدة (فارمى عليها في سبيل الله قال ان كنت تحب ان تطوق) بفتح الواو المشددة أى تجعل القوس (طوقا) أى تطوق أنت بطوق (من نار فاقبلها) و هذا دليل واضح لابي حنيفة رحمه الله قال الطيبى رحمه الله و وجهه ان عبادة لم ير أخذ الاجرة لتعليم القرآن فاستغنى ان هذا الذى فعله هو من أخذ الاجرة لم لا انتهى عنه أو انه مما لا بأس به فاخذه فاجابه زمول الله صلى الله عليه وسلم انه ليس من الاجرة في شئ لتأخذه حقا لك بل هو مما يبطل اخلاصك الذى نويت في التعليم فأنته عنه اه كلامه و هو مما لا يلائم ظاهر الحديث و مراده (رواه أبو داود وابن ماجه) و روى أبو نعيم في الحلية والبيهقي في شعب الايمان من أخذ على تعليم القرآن قوسا فله الله مكانها قوسا من نار جهنم يوم القيامة

★ (باب احياء الموات) ★ بفتح الميم (والشرب) بكسر أوله في المغرب الموات الأرض الغريبة و خلافه العامر و عن الطحاوى هو ما ليس بملك لأحد . و لا هي من مرافق البلد و كانت خارجة البلد سواء قربت منه أو بعدت و الشرب بالكسر النسيب من الماء و في الشريعة عبارة عن نوبة الانتفاع بالماء مقيا للمزارع أو الدواب

★ (الفصل الاول) ★ (عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم من عمر أرضا) بتخفيف الميم و في نسخة بتشديد ها و في بعض نسخ المصاييح بزيادة ألف و ليس بشئ لأن أجمعت الأرض و جدتها عامرة و ما جاء بمعنى عمر و في كتاب البخارى من عمر و قيل جوابه انه جاء أجمع الله بك منزلك بمعنى عمر و لذلك كان في جواز استعمال أجمعت الأرض بمعنى عمرتها ٢ اذ الاصل في الاستعمال الحقيقة و في العقائق المرادها قال الأشرف و ليس كما قال فان الجوهري بعد ان ذكر أجمع الله بك منزلك و عمر الله بك ذكر أنه لا يقال أجمع الرجل منزله بالألف رواها عن أبي زيد و في شرح البخارى للمسفلاني قال التقاضى عياض من أجمع بفتح الهمزة و الميم من الرباعي كذا وقع و الصواب عمر ثلاثيا قال الله تعالى و عمروها أكثر مما عمروها الا أن يريد انه جملة أى نفسه فيها عمارة قال ابن بطال و يمكن

ليست لاحد فهو أحق قال عروة قضى به عمر في خلافته رواه البخارى ★ وعن ابن عباس ان الصعب ابن جثامة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا حمى الا لله ورسوله رواه البخارى
★ وعن عروة قال خاضع الزبير

ان يكون أصله من اعتمر أرضاً أى اتخذها ومقطعت الناه من الأصل وقال غيره قد سمع فيه الرباعي يقال
أعمر الله بك منزلك فالمراد من أعمر أرضاً بالاحياء (ليست) أى تلك الأرض مملوكة (لاحد) بان يكون
مواتاً (فهو) أى العامر (أحق) أى بها كما في نسخة يعنى بتلك الأرض لكن بشرط اذن الامام له عند
أبي حنيفة لغيره ليس للمرء الا ما طابت به نفس امامه فيحمل المطلق عليه فان القاعدة أن يحمل الساكت على
الناطق اذا كانا في حادثة ذكره ابن الملك رحمه الله قال العسقلاني وحذف متعلق أحق للعلم به
و زاد الاسماعيلي فهو أحق بها أى من غيره ووقع في رواية أبي ذر من أعمر بضم الهمزة أى أعمره
غيره و كان المراد بالغير الامام وذكره الحيدري في جامعہ بلنظ من عمر من الثلاث وكذا هو عند
الاسماعيلي من وجه آخر عن يحيى بن بكير شيخ البخارى فيه وقال القاضي منطوق الحديث يدل على
ان العمارة كافية في التملك لا تقتصر الى اذن السلطان ومفهومة دليل على ان مجرد التصحر والاعلام
لا يملك بل لابد من العمارة وهى تختلف باختلاف المقاصد (قال عروة قضى به) أى حكم بذلك
(عمر في خلافته) أى بلا انكار عليه فلا نسخ لهذا الحديث (رواه البخارى ★) وعن ابن عباس
أن الصعب بن جثامة (بفتح الجيم) وتشديد المثناة قال المصنف هو البشئ كان ينزل ودان والابواء
من أرض الحجاز مات في خلافة أبي بكر (قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا حمى) بكسر
الحاء المهملة وتخفيف الجيم المفتوحة يعنى الحمى وهو مكان يحمى من الناس والماشية ليكثر
كؤوه (الله ورسوله) أى لا ينفى لاحد أن يفعل ذلك الا باذن من الله ورسوله وكان النبي
صلى الله عليه وسلم يحمى لغيل الجهاد و اهل الصدقة قال القاضي كانت رؤساء الاحياء في الجاهلية يحمون
المكان الخصيب لغيلهم والبلهم وسائر مواشيهم فابطله صلى الله عليه وسلم ومنعه أن يحمى الله
ورسوله وفي شرح السنة كان ذلك جائزا لرسول الله صلى الله عليه وسلم لخاصة نفسه لكنه لم يفعله
وانما حمى التقيح لمصالح المسلمين وللغيل المدة في سبيل الله قال الشافعي وانما لم يميز في بلد
لم يكن واسعاً فتضيق على أهل الموالشى ولا يميز لاحد من الائمة بعده صلى الله عليه وسلم أن يحمى
لخاصة نفسه واختلفوا في أنه هل يحمى للمصالح منهم من لم يميز للحديث ومنهم من جوزه على
نحو ما حمى رسول الله صلى الله عليه وسلم لمصالح المسلمين حيث لا يتبين ضرره قال ابن الملك المعنى
لاحمى لاحد على الوجه الخاص بل على الوجه الذى حماه لمصالح المسلمين وفي النهاية قيل كان
الشريف في الجاهلية اذا نزل أرضاً في حيه استعوى كلها فحمى مدعوها الكلب لا يشركه فيه غيره وهو
يشارك القوم في سائر ما يروعون فيه غنى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك وأغاف الحمى الى الله تعالى
ورسوله أى الا ما يحمى للغيل التى ترمد للجهاد والابل التى يحمل عليها في سبيل الله و اهل الزكاة
و غيرها كما حمى عمر بن الخطاب التقيح لنعم الصدقة والغيل المدة في سبيل الله (رواه البخارى)
وكذا أحمد وأبو داود ★ (وعن عروة) أى ابن الزبير وسبق ذكره (قال خاضع الزبير) أى
ابن العوام بن صفية بنت عبدالمطلب عمه النبي صلى الله عليه وسلم قال المؤلف هو ابو عبد الله القرشى
أسلم قديماً وهو ابن ست عشرة سنة فمذهبه عمه بالذخا ن ليترك الاسلام فلم يفعل و شهد المشاهد
كلها مع النبي صلى الله عليه وسلم وهو أول من سل السيف في سبيل الله وثبت مع النبي صلى الله عليه وسلم

وجلا من الانصار في سراج من الحرة فقال النبي صلى الله عليه وسلم اسق يا زبير ثم أرسل الماء الى جارك فقال الانصارى ان كان ابن عمتك تفلون وجهه ثم قال اسق يا زبير ثم اجلس الماء حتى يرجع الى الجدر ثم أرسل الماء الى جارك فاستوعى النبي صلى الله عليه وسلم للزبير حقه في صريح الحكم حين احفظه الانصارى وكان أشار عليهما بأمر لهما فيه سعة متفق عليه

يوم أحد وهو أحد العشرة المبشرة بالجنة قتله عمرو بن جرموز بسفوان بفتح السين و الفاء في أرض البصرة سنة ست وثلاثين وله أربع وستون سنة ودفن بوادي السباع ثم حول الى البصرة و قبره مشهور بها روى عنه ابناء عبد الله و عروة وغيرهما والمعنى انه حاكم الى النبي صلى الله عليه وسلم (رجلا من الانصار في سراج) قال النووي هو بكسر الشين المعجمة والجيم مسایل الماء أحدها شربة (من الحرة) أى أرض ذات الحجارة السود اذ كانا يسقيان من ماء واحد جار فتنازعا في تقديم السقي لتدافعا (١) اليه صلى الله عليه وسلم (قال النبي صلى الله عليه وسلم اسق يا زبير) بفتح الهمزة المقطوعة وبكسرهما الموصولة (ثم أرسل الماء الى جارك) فان أرض الزبير كانت أعلى من أرض الانصارى (قال الانصارى ان) بفتح الهمزة أى حكمت بذلك لاجل ان أو بسبب ان (كان) أى الزبير (ابن عمتك) قال القاضي وهو مقدر بان أو لان وحرف الجر يحذف معها للتخفيف كثيرا فان فيها مع صلتها طولاً أى وهذا التقديم والترجيح لانه ابن عمتك أو بسببه وفعوه قوله تعالى ان كان ذا مال و بين أى لاتطعم مع هذا المثالب لان كان ذا مال ولهذا يقال نسب الرجل الى النفاق قال التورثي رحمه الله وقد اجترأ جمع من المفسرين بنسبة الرجل تارة الى النفاق و أخرى الى اليهودية وكلا القولين زائغ عن الحق اذ قد صح انه كان انصاريا ولم يكن الانصار من جملة اليهود و لو كان مغموصا عليه في دينه لم يصفوه بهذا الوصف فانه وصف مدح والانصار و ان وجد منهم من يرمى بالنفاق فان القرن الاول والسلف يمدحهم تعرجوا واحترزوا ان يطلقوا على من ذكر بالنفاق واشتهر به الانصارى والاولى بالشجع يبينه أن يقول هذا قول أئله الشيطان فيه بتمكنه عند الغضب وغير مستبدع من الصفات البشرية الاجتلاء باسئال ذلك قال النووي قال القاضي عياض حكى الداودى ان هذا الرجل كان منافقا وقوله في الحديث انصارى لا يخالف هذا لانه يكون من قبيلهم لا من الانصار المسلمين وأما قوله في آخر الحديث فقال الزبير والله انى لاحسب هذه الآية نزلت فيه فلا وربك لا يؤمنون للآية ولهذا قالت طائفة في سبب نزولها لو صدر مثل هذا الكلام من انسان كان كافرا و جرت على قائله أحكام المرتدين من التل وأجابوا بأنه انما تركه النبي صلى الله عليه وسلم لانه كان في أول الاسلام يتألف الناس ويدفع بالتي هي أحسن ويصبر على أذى المنافقين ويقول لا يتحدث الناس أن هذا يقتل أصحابه (تفلون وجهه) أى تغير من الغضب لانتهاك حرمة النبوة و قبح كلام هذا الرجل (ثم قال اسق يا زبير ثم اجلس الماء) أى اسسكه وامنعه (حتى يرجع) أى يصل الماء (الى الجدر) بفتح الجيم وسكون الدال المهملة وفي نسخة يكسر الجيم و روى بفتحين على انه جمع جدار قيل انه الستاة وهي للارض كالجدار ليدار يعنى العائل بين المشارب وقيل هو الجدار وقيل هو أهل الجدار وقدره العلماء بان يرتفع الماء في الأرض كلها حتى يبلغ كعب رجل الانسان (ثم أرسل الماء الى جارك) أمره بمدى الحكم (فاستوعى النبي صلى الله عليه وسلم حقه) أى استفاد مأخوذ من الرعاء الذى يجمع فيه الاشياء كانه جمعه في وعاله والمعنى أعطى الزبير حقه تاما (في صريح الحكم حين احفظه الانصارى) أى أغضب (وكان) أى النبي صلى الله عليه وسلم

★ وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تمنعوا فضل الماء لتمدوا به فضل الكلا متفق عليه
 ★ وعنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا ينظر إليهم ورجل حلف
 على سعة لقد أعطى بها أكثر مما أعطى وهو كاذب ورجل حلف على يمين كاذبة بعد العصر ليقتطع
 بها مال رجل مسلم ورجل منع فضل ماء فيقول الله اليوم أمتعتك فضلي كما منعت فضل ما لم تعمل
 بذلك متفق عليه وذكر حديث جابر في باب المنهي عنها من البيوع
 ★ الفصل الثاني ★ عن الحسن عن سمرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أحاط حائطا على الأرض

(لشار) أي أولا (لهما بأمر فيه سعة) أي منفعة في شرح السنة قوله صلى الله عليه وسلم
 اسق يا زبير ثم أرسل إلى جارك كان أمرا للزبير بالمعروف وأخذ بالبساطة وحسن الجوار بترك بعض
 حقه دون أن يكون حكما منه فلما رأى الانصاري يجهل موضع حقه أمر صلى الله عليه وسلم الزبير
 باستيفاء تمام حقه وفيه دليل على أنه يجوز العفو عن التمزير حيث لم يميز الانصاري الذي تكلم
 بما أغضب النبي صلى الله عليه وسلم وقيل كان قوله الآخر عقوبة في ماله وكانت العقوبة إذ ذاك يقع
 بعضها في الأموال والأول أصح وفيه أنه صلى الله عليه وسلم حكم على الانصاري في حال غضبه مع
 نبيه الحاكم أن يحكم وهو غضبان وذلك لأنه كان معصوما من أن يقول في السخط والرضا
 إلا حقا وفي الحديث إن مياه الأودية والسيول التي لا يملك متابعتها ومجاورتها على الإباحة والناس
 شرع وسواء وإن من سبق إلى شئ منها كان أحق به من غيره وإن أهل الشرب الأعلى مقدمون
 على من أسفل منهم لسيقتهم إليه وليس له حنسه عن هو أسفل منه بعد ما أخذ منه حاجته (متفق عليه)
 ★ وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تمنعوا فضل الماء لتمدوا به فضل الكلا
 أي العباح ومضى شرحه في الفصل الأول من باب المنهي عنها من البيوع (متفق عليه) ★ وعنه
 أي عن أبي هريرة (قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة) أي كلام الرضا
 دون كلام الملازمة (ولا ينظر إليهم) أي نظر رحمة دون نظر رقعة (رجل حلف على سعة)
 بالكسر (لقد أعطى بها أكثر مما أعطى وهو كاذب) كلا القملين على صيغة المجهول وهذا معنى
 ما حلف به الرجل ولو حكى قوله قيل قد أعطيت بها أكثر مما أعطيت على أن الأول بناء للمفعول
 والثاني للفاعل أي طلب مني هذا المتاع قبل هذا بازيد مما طلبته (ورجل
 حلف على يمين كاذبة) أي يمين أو على معلوف عليه غير واقع وهو عالم (بعد العصر)
 إنما خص به لأن الإيمان المغلظة تقع فيه وقيل لأنه وقت الرجوع إلى أهله بغير ريح
 فحلف كاذبا بالريح وقيل ذكره لشرف الوقت فيكون اليمين الكاذبة في تلك الساعة أغلظ
 وأشد وأما قوله صلى الله عليه وسلم يفقد للحكومة بعد العصر (ليقتطع) أي ليأخذ لنفسه (بها مال
 رجل مسلم) وكذا حكم مال الذي (ورجل منع فضل ماء) وفي رواية فضل مائه وفي رواية لأحمد
 والبخاري وسلم والأربعة ورجل على فضل ماء بالفلاة يمنع من ابن السبيل (فيقول الله اليوم أمتعتك فضلي
 كما منعت فضل ماء) بالهمز (لم تعمل بذلك) صفة ماء والراجع محذوف أي فيه قال المظهر
 أي خرج بفتنوا لاهميك (متفق عليه) وذكر حديث جابر رضي الله عنه (أي قال نبي رسول الله
 صلى الله عليه وسلم من بيع فضل الماء (في باب المنهي عنها من البيوع) يعني فإنه أنسب بذلك
 الباب والله تعالى أعلم بالصواب

★ (الفصل الثاني) ★ (عن الحسن) أي البصري (عن سمرة) أي ابن جندب (عن النبي

فهو له رواه أبوداود * و عن أسماء بنت أبي بكر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقطع للزبير نغيلة رواه أبوداود * و عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم أقطع للزبير حضرة فرسه فأجرى فرسه حتى قام ثم رمى بسوطه فقال أعطوه من حيث بلغ السوط رواه أبوداود * و عن علقمة بن وائل عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم أقطعهم أرضا بحضر موت

صلى الله عليه وسلم قال من أحاط حائطا (أى جبل و أدار حائطا أى جدارا) (على الأرض) أى حول أرض موات (فهو) : أى فصار ذلك المحوط (له) أى ملكا له أى مادام فيه كمن سبق إلى مباح قال التوربشقي يستدل به من يرى التملك بالتحجير و لا يقوم به حجة لأن التملك إنما هو بالأحياء و تحجير الأرض و إحاطته بالحائط ليس من الأحياء في شيء ثم إن في قوله على أرض مفتقر إلى البيان إذ ليس كل أرض تملك بالأحياء قال الطيبي رحمه الله كفى به بيانا قوله أحاط فانه يدل على أنه بنى حائطا مانعا محيطا بما يتوسطه من الأشياء نحو أن يبني حائطا لحظيرة غنم أو زريبة للدواب قال النووي رحمه الله إذا أراد زريبة للدواب أو حظيرة يحفظ فيها الثمار أو يجمع فيها الحطب و العشيش اشترط التحريط و لا يكفي نصب سبف و أحجار من غير بناء (رواه أبوداود * و عن أسماء بنت أبي بكر) أى زوجة الزبير رضی الله عنهم (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقطع) أى أعطى (للزبير نغيلة) قال القاضي رحمه الله الإقطاع تعيين قطعة من الأرض لغيره و في شرح السنة الإقطاع نوعان بحسب محل الإقطاع تملك و هو الذى تملك فيه بالأحياء كما مر و إقطاع أرفاق و هو الذى لا يمكن تملك ذلك المحل بحال كإقطاع الإمام مقدما من مقاعد السوق أحدا ليقعد للمعاملة و نحوها و كان إقطاع الزبير من القسم الأول و قال المظهر النخل مال ظاهر العين حاضر النفع كالمعادن الظاهرة فيشبه أن يكون إنما أعطاه ذلك من الخمس الذى سهمه أو أن يكون من الموات الذى لم يملكه أحد فيتملك بالأحياء (رواه أبوداود * و عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم أقطع للزبير حضرة فرسه) بضم المهملة و سكون معجمة أى عدوها و نصبه على حذف مضاف أى قدر ما تعدو عدوة واحدة (فأجرى فرسه حتى قام) أى وقف مركوبه و لم يقدّر أن يمشي (ثم رمى) أى الزبير (بسوطه) الباء زائدة أى حذفه (فقال) أى النبي صلى الله عليه وسلم (أعطوه) أمر بالأعطاء (من حيث بلغ السوط) قال النووي رحمه الله في هذا دليل لجواز إقطاع الإمام الأرض المملوكة لبيت المال لا يملكها أحد إلا بإقطاع الإمام ثم تارة يقطع رقبته و يملكها الإنسان بما يرى فيه مصلحة فيجوز تملكها كما يملك ما يعطيه من الدراهم و الدنانير و غيرها و تارة يقطعها مفتقتها فيستحق بها الانتفاع مدة الإقطاع و أما الموات فيجوز لكل أحد إحياؤه و لا يفتقر إلى إذن الإمام هذا مذهب مالك و الشافعي و الجمهور اه و قد سبق في كلام البغوي و المظهر أن إقطاع الزبير إنما يحل على الموات فهو دليل لأبي حنيفة رحمه الله و الأحاديث الطويلة محمولة عليه (رواه أبوداود * و عن علقمة بن وائل) بهجمة مكسورة (عن أبيه) قال المؤلف هو وائل بن حجر بضم الحاء المهملة و سكون الجيم و بالراء الحضرمي كان قبلا من أقبال حضرموت و كان أبوه من ملوكهم و قد على النبي صلى الله عليه وسلم و يقال أنه بشره النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه قبل قدومه و قال يأتاكم وائل بن حجر من أرض يمنية من حضرموت طالما وأغيا في الله عز وجل و في رسوله و هو بقية أبناء الملوك فلما دخل عليه وحب به و ألداه من نفسه و بسط له رداءه فأجلسه و قال اللهم بارك في وائل و ولده و ولد ولده و استعمله على الأقبال من حضرموت رواه عنه ابنه علقمة و ابن الجبار

قال فارسل معي معاوية قال أعطها إياه رواء الترمذي والدارمي ★ و عن أبيش بن حمال الماري أنه وفد إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستقطعه الملح الذي بمأرب فاقطعه إياه فلما ولي قال رجل يا رسول الله إنما أقطعت له الماء قال فرجعه منه قال وسأله ماذا يحيى من الأراك قال ما لم تله اخفاف الأبل رواء الترمذي وابن ماجه والدارمي

وغيرهما (إن النبي صلى الله عليه وسلم أقطعه) أي وأثلا (أرضا بحضرموت) إسم بلد باليمن و هما اسمان جمعا إما واحدا فهو غير منصرف بالعلمية والتركيب وهو بفتح الحاء المهملة و الزاء والميم و سكون الضاد المعجمة وفي القاموس بضم الميم بلد و قبيلة و يقال حضرموت و يضاف يقال هذا حضرموت بضم الزاء و إن شئت لاتنون الثاني قال السيوطي قتل إن صالحا لما هلك قومه جاء مع المؤمنين إليه فلما وصل إليه مات قتيلا حضرموت و ذكر المبرد أنه لقب عامر جد اليمانية كان لا يحضر حربا الا كثرت فيه القتل فقاتل عنه من رآه حضرموت بتحريك الضاد ثم كثر ذلك فسكنت (قال) أي وأثلا (فارسل) أي النبي صلى الله عليه وسلم (مع معاوية) أي لمعاوية (أعطها إياه) أي وأثلا و الظاهر أن المراد من معاوية هو ابن الحكم السلي أو ابن جاهدة السلي و أما معاوية بن أبي سفيان فهو و أبوه من سلسلة الفتح ثم من المؤلفات قلوبهم على ما ذكره المؤلف فهو غير ملائم للمرام و إن كان مطلق هذا الاسم ينصرف إليه في كل مقام (رواء الترمذي والدارمي ★ و عن أبيش بن حمال) بفتح الحاء المهملة وتشديد الميم (الماري) المنسوب إلى مأرب بفتح الميم و سكون الهزة و كسر الزاء و قيل بفتحها موضع باليمن و إنما نسب إلى مأرب لنزوله فيه و كان اسمه أسود فسماه رسول الله صلى الله عليه وسلم أبيش و قيل مأرب من بلاد الأزدي و قال المؤلف مدينة باليمن من صنعاء (أنه وفد إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم) هو قليل الحديث (فاستقطعه) أي سأله أن يقطعه إياه (الملح) أي معدن الملح (الذي بمأرب) موضع باليمن غير مصروف فأسف إلى محتسبه (فاقطعه) أي الملح (إياه) أي لفظه صلى الله عليه وسلم أنه يخرج منه الملح بعمل وكذا (فلما ولي) أي أدبر (قال رجل) و هو الأقرع بن حابس التميمي على ما ذكره الطبري و قيل إنه العباس ابن مرداس (يا رسول الله إنما أقطعت له الماء العذ) بكسر العين و تشديد الدال المهملة أي الدائم الذي لا ينقطع و العذ المهيأ (قال) أي الرجل قال ابن الملك و الظاهر أنه أبيش الراوي (فرجعه) أي فرد الملح (منه) أي من أبيش أقول الظاهر أن قاعل قال هو الرجل و الا فكان حقه أن يقول فرجعه مني و الحاصل أنه لما تبين له أنه مثل الماء المهيأ رجع فيه و من ذلك علم أن اقطاع المعادن إنما يجوز إذا كانت باطنة لايتأثر منها شيء الا تعجب و مؤنة كالمح و النفط و النبروز و الكبريت و حرمها و ما كانت ظاهرة يحصل المقصود منها من غير كد و صنعة لايجوز اقطاعها بل الناس فيها شرع كالكلاب و مياه الاودية و إن الحاكم إذا حكم ثم ظهر أن الحق في خلافه ينقض حكمه و يرجع عنه (قال) أي الراوي (وسأله) أي الرجل النبي صلى الله عليه وسلم (ماذا يحيى) على بناء المفعول و استأنه إلى ما استكن فيه من الضمير العائد إلى ذا (من الأراك) بيان لما هو القطعة من الأرض على ما في القاموس و لعل المراد منه الأرض التي فيها الأول قال المظهر المراد من الحي هنا الأحياء إذ الحي المتعارف لايجوز لأحد أن يخصه (قال) أي أنشئ صلى الله عليه وسلم (ما لم تله) بفتح التاء أي لم تصله (اخفاف الأبل) و معناه ما كان بعزل من الرماح و العمارات و فيه دليل على أن الأحياء لايجوز يقرب العمارة لاحتياج البلد إليه لمرعى

★ وعن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: المسلمون شركاء في ثلاث في الماء والكلا والنار رواه أبو داود وابن ماجه ★ وعن أسمر بن مضر قال أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فبايعته قتال من سبق إلى ماء لم يسبقه إليه مسلم فهو له رواه أبو داود ★ وعن طاوس مرسل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أحمأ مواتا من الأرض فهو له وعادى الأرض لله ورسوله ثم هي لكم منى رواه الشافعى وروى في شرح السنة أن النبي صلى الله عليه وسلم أقطع لعبدالله بن مسعود الدور بالمدينة

مواشيهم و إليه أشار بقوله ما لم تنله أخفاف الأبل أى لىكن الأحياء فى موضع بعيد لاتصل إليه الأبل السارحة وفى الفائق قيل الأخفاف مسان الأبل قال الأصمعى الخفف الجمل المسن والمعنى أن ما قرب من المرعى لا يحمى بل يترك لسان الأبل و. با فى معناها من الضعاف التى لاتقوى على الأبحان فى طلب المرعى و قال الطيبى رحمه الله وقيل يحتمل أن يكون المراد به أنه لا يحمى ما يتناله الأخفاف ولا شئ منها إلا و يتناله الأخفاف (رواه الترمذى وابن ماجه والدارسى

★ وعن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: المسلمون شركاء فى ثلاث (قال القاضى لما كانت الأسماء الثلاثة فى معنى الجمع اتها بهذا الاعتبار و قال فى ثلاث (فى أنماء) بدل بأعادة الجار والمراد المياه التى لم تحدث باستنباط أحد وسعيه كماه القى والآبار ولم يحرز فى ناه أو بركة أو جدول مأخوذ من النهر (والكلا) ما ينبت فى الموات (والنار) يراد من الاشتراك فيها أنه لا يمنع من الاستصباح منها والاستضاءة بضوئها لكن للمستوفد أن يمنع أخذ جذوة منها لأنه ينقصها و يؤدى إلى المغانها و قيل المراد بالنار الجبارة التى تورى النار لا يمنع أخذ شئ منها إذا كانت فى موات (رواه أبو داود وابن ماجه) وكذا أحمد ★ (وعن أسمر) كأمجد (ابن مضر) بتشديد الراء المكسورة قال المصنف طائى صحابى عداة فى أعراب البصرة (قال أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فبايعته) أى ببيعة الأسلام (فقال من سبق إلى ماء) أى مباح وكذا غيره من المباحات كالكلاب والخطب وغيرها وفى رواية إلى ما مقصورة فى موصولة أى إلى ما (لم يسبقه إليه مسلم فهو له) أى ما أخذ جار ملكه دون ما بقى فى ذلك الموضع فإنه لا يملكه (رواه أبو داود) وكذا الضياء عن أم جندب ★ (وعن طاوس) كداود (مرسل) أى معذوف الصحابى قال المؤلف هو طاوس بن كيسان الغولانى الهمدلى من أبناء الفرس روى عن جماعة من الصحابة وعنه الزهرى وخلق سواه قال عمرو بن دينار ما رأيت أحدا مثل طاوس كان رأسا فى العلم والعمل مات بمكة سنة خمس ومائة (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أحمأ مواتا من الأرض فهو له) سبق الكلام عليه (وعادى الأرض) بتشديد الياء المضمومة أى الأبنية و الضياع القديمة التى لا يعرف لها مالك نسبت إلى عاد قوم هود عليه الصلاة والسلام لتقدم زمانهم للمبالغة يعنى الغراب (لله ورسوله) أى فيتصرف فيه الرسول صلى الله عليه وسلم على ما يراد ويستصوبه (ثم هي لكم منى) أى باعطائى إياها لكم باذن أذنت وجوزت لكم أن تحبوا وتمروها قال القاضى رحمه الله و فيه إشعار بأن ذكر الله تمهيد لذكر رسوله تعظيما لشأنه وإن حكمه صلى الله عليه وسلم حكم الله ولذلك عدل من لى إلى رسوله و فيه التفات (رواه الشافعى و روى) على بناء المجهول وقيل بالمعلوم فالضمير إلى النبوى صاحب المصاييح (فى شرح السنة) كتاب مشهور له مسند (أن النبي صلى الله عليه وسلم أقطع لعبدالله بن مسعود الدور بالمدينة) قال القاضى يريد بالدور المنازل والعرصة التى أقطعها رسول الله صلى الله عليه وسلم له لبنى فيها وقد جاء فى حديث آخر أنه صلى الله عليه وسلم أقطع المهاجرين الدور بالمدينة وأقول بهذا أن العرب تسمى

و هي بين ظهري عمارة الانصار من المنازل و النخل فقال بنو عبد بن زهرة نكب عنا ابن أم عبد فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم ابتغى الله اذا ان الله لا يقدر ان لا يؤخذ الضعيف فيهم حقه * و عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في السيل المهزور أن يسكن حتى يبلغ النكين ثم يرسل الأعلى على الأسفل رواء أبو داود و ابن ماجه * و عن سمرة بن جندب انه كانت له غنم من نخل

المزول دثرا و ان لم يكن فيه بعد و قيل معناه انه أقطعها له عارية و كذا أقطعها صلى الله عليه وسلم لسائر المهاجرين دورهم و هو ضعيف لانه صلى الله عليه وسلم أمر أن يورث دور المهاجرين نساءهم و ان يئيب زوجة ابن مسعود و رثته داره بالمدينة و لم يكن له دار سواها و العارية لا تورث (و هي) أي تلك الدور أو القطعة (بين ظهري عمارة الانصار) أصله ظهري عمارتهم فزيدت الالف و النون المفتوحة للمبالغة و المعنى بينها و وسطها (من المنازل و النخل) بيان للدور و فيه دليل على أن الموات المحفوفة بالمعارات يجوز أقطاعها للأحياء (فقال بنو عبد بن زهرة) بضم زاء و سكون هاء وهم من قريش كانت منهم أم الرسول صلى الله عليه وسلم و كانوا من المهاجرين (نكب) بتشديد الكاف المكسورة أي أبعد و اصرف (عنا) قال تعالى انهم من الصراط لنا يكون أي عادلون عن القصد (ابن أم عبد) أي عبدالله بن مسعود و انما قالوا ذلك استهانة بقربه و سامة و سألوا الرسول صلى الله عليه وسلم أن يسترد منه ما أقطع له (فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم) أي فلا شيء (ابتغى الله) ابتاع من البعث أي أرسلني الله (اذا) بالتثنية أي اذا لم أسو بين الضعيف و القوى في أخذ الحق من صاحبه و ان ابن مسعود ضعيف قال القاضي و انما يعني الله لاقامة العدل و التوسية بين القوى و الضعيف فاذا كان قومي يذبون الضعيف عن حقه و يمنونه فما الفائدة في ابتاع (ان الله لا يقدر ان) أي لا يطهرها و لا يزكيا من الذنوب و العيوب (لا يؤخذ للضعيف فيهم) أي فيما بينهم (حقه) * و عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى (أي حكم) في السيل المهزور بلام التعريف فيهما و تقديم الزاى على الراء و قال السقلاقي هو واد معروف بالمدينة و في النهاية المهزور بتقديم الزاى المعجمة على الراء غير المعجمة واد في بني قريظة بالحيجاز فلما بتقديم الراء على الزاى فموضع يسوق المدينة تصدق به رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين و كذا في الباقي مع زيادة قوله و أما مهزول باللام فواد الى أصل جبل يثرب قال التوزبشي رحمه الله هذا اللفظ وجدناه مصروفا عن وجهه ففي بعض النسخ في السيل المهزور و هو الأكثر و في بعضها في سيل المهزور بالأضافة و كلاهما خطأ و صوابه بغير ألف و لام فيهما بصيغة الأضافة الى علم و قال القاضي لما كان المهزور علما متقولا من صفة مشتقة من جزه اذا غمضه جاز ادخال اللام فيه تارة و تجريده عنه أخرى و يحاصله ان ال فيه للبحر الأصل و هو الصفة و مع هذا كان الظاهر في سيل المهزور فكان مهزور بدلا من السيل جندف مضاف أي سيل مهزور (أن يسكن) بصيغة المجهول أي الماء في أرضه (حتى يبلغ النكين ثم يرسل) بالنصب و قيل بالرفع أي ينزل (الأعلى على الأسفل) أي الى أسفل منه (رواء أبو داود و ابن ماجه * و عن سمرة بن جندب) بصيغتين و يفتح الثاني (انه) كانت له غنم (فبعتن و بضم الثاني و يسكن أي طريق) من نخل (قيل معناها أعداد من نخل قصار مصطفة و الطريق الطويل من النخل و قيل الطريقة على صف واحد و في القاموس المضد الطريقة من النخل و بالتجريك الشجر المنبث في راء قوله من نخل على سبيل التجريد و في الفائق قالوا للطريقة من النخل غنم لأنها متناهية في جهة و روي عبيد الله الأصمعي اذا حار النخلة جذع يتناول منه

في حائط رجل من الانصار وسع الرجل أهله فكان سمة يدخل عليه فيتأذى به فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك له فطلب اليه النبي صلى الله عليه وسلم ليبيعه فأبى فطلب أن يناقله فأبى قال فيه له ولك كذا أسرا رغبة فيه فأبى فقال أنت مضار قتال للانصارى اذهب فاقطع نخاعه رواه أبو داود وذكر حديث جابر من أحيا أرضا في باب الغصب برواية سعيد بن زيد وسذكر حديث أبي صرمة من ضار أمر الله به في باب ما ينهى عن التهاجر

★ الفصل الثالث ★ عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت يا رسول الله ما الشئ الذي لا يحل منعه قال الماء والملح والنار قالت قلت يا رسول الله هذا الماء قد عرفناه فما بال الملح والنار قال يا حميراء

فهي المضيد والجمع عضدان وقيل هي الجبارة البالغة غاية الطول (في حائط رجل من الانصار) قيل الانصارى من بني النجار وقيل اسمه مالك بن قيس وقيل لبابة بن قيس وقيل مالك بن أسعد وكان شاعرا (وسع الرجل أهله فكان سمة يدخل عليه) أى على الرجل (فيتأذى به) أى بدخوله قال الطيبى ذكر الأهل والتأذى دالان على تنزير الانصارى من مزوره (فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك) أى الأمر له (فطلب اليه النبي صلى الله عليه وسلم) أى سمة إلى مجلسه الشريف (لبيعه) قال الطيبى رحمه الله تعدية طلب إلى يشعر بأن النبي صلى الله عليه وسلم أنهى إليه طلب البيع شافعا وكذا في الباقي (فأبى) أى امتنع (فطلب أن يناقله) أى يبادل به بمثل في موضع آخر (فأبى قال فيه له) قال الثوري شئ نلف الحديث يدل على أنه كان فرد نخل لتعاقب الضمير بلفظ التذكير في قوله لبيعه و يناقله وفيه له وأيضا لو كانت طريقة من النخل لم يأمره بقطعها لدخول الضرر عليه أكثر ما يدخل على ضاحيه من دخوله وقد ذكر ابن جرير عبيد قال القاضي افراد الضمير فيها لأفراد اللفظ (ولك كذا) أى في الجنة من البساتين والعور والقصور والجور والسرور (أسرا رغبة فيه) أى في الأمر ونهيه على الاختصاص والتفسير لقوله فيه له رغبة فيه وأن يكون نصبا على المصنوع لأن الأمر فيه معنى القول أى قال قولاً مرغبا فيه وهذه الوجوه جارية في قوله تعال فيها يفرق كل أمر حكيم أسرا من غننا كذا حقه الطيبى (فأبى) أى امتنع من هذا أيضا (فقال أنت مضار) قال المظهر أى إذا لم تقبل هذه الأشياء فلست تريد الاضرار بالناس ومن يريد اضرار الناس جاز دفع ضرره ودفع ضررك أن يقطع شجرك (فقال للانصارى اذهب فاقطع نخاعه) - ولعله إنما أمر الانصارى بقطع النخل لما تبين له أن سمة يضاره لما علم أن غرضها كان بالعارية (رواه أبو داود وذكر حديث جابر) أى الواقع في المصاييح (من أحيا أرضا) أى ميتة فهي له وليس لمرق ظالم حق (برواية سعيد بن زيد) أى في النشكة (وسذكر حديث أبي صرمة) بكسر الصاد المهملة وسكون الراء (من ضار أمر الله به) كذا هنا في أصل النشكة (في باب ما ينهى من التهاجر) بلفظ ضار الله به ومن شاق شاق الله عليه والظاهر أن الأول سوق قلتم

★ (الفصل الثالث) ★ (عن عائشة) رضي الله عنها (قالت يا رسول الله ما الشئ الذي لا يحل منعه) المراد بأشئ جنبه (قال الماء والملح والنار) قالت قلت يا رسول الله هذا الماء قد عرفناه قال الطيبى الجملة حال وعامله ما في هذا من معنى الإشارة وفي صاحبها خلاف قبل انتقد في اسم الإشارة وهو المجرور وقيل الخبر تعنى قد عرفنا حال الماء واحتياج الناس والدواب اليه وتضررها بالمنع (فما بال الملح والنار) أى وليس كذلك أمر الملح والنار (قال يا حميراء) تصغير حمراء

من أعطى ناراً فكأنما تصدق بجميع ما أنفجت تلك النار ومن أعطى ملحاً فكأنما تصدق بجميع ما طيبت ذلك الملح ومن سقى مسلماً شربة من ماء حيث يوجد الماء فكأنما أعتق رقبة ومن سقى مسلماً شربة من ماء حيث لا يوجد الماء فكأنما أحياها رواه ابن ماجه ★ (باب العطاء) ★

يريد البيضاء كذا قاله في النهاية قال ابن حجر نقل عن الإمام جمال الدين يوسف المزني أنه قال كل حديث فيه ياحميراء فهو موضوع والله تعالى أعلم هذه المقالة لا تصح على عمومها لأن مجرد اشتغال الحديث على ياحميراء لا يدل على الوضع نعم إن وجد معه أسباب أخر تدل على الوضع يحكم به والأفلا هـ ولعل مراده كل حديث مصدر ياحميراء وقد تتبعوا تلك الأحاديث فوجدوها موضوعة وظنوه ما قال السمعاني ومن الأحاديث الموضوعة التي تروى في تسميتها ياحميراء (من أعطى ناراً) أي الله تعالى (فكأنما تصدق بجميع ما أنفجت تلك النار) أي طيبته (ومن أعطى ملحاً فكأنما تصدق بجميع ما طيبت ذلك الملح) قال الطيبي فاجابها بما أجاب صلى الله تعالى عليه وسلم مبيهاً على الأسلوب الحكيم أي دعي عنك هذا والقرى إلى من يفوت على نفسه هذا الثواب الجزيل عند المنع من هذا الأمر الحقيق الذي لا يعبأ به ومن ثم أنت ضمير الملح في قوله طيبت وتلك مراداً بها القلة والندرة (ومن سقى مسلماً شربة من ماء حيث يوجد الماء فكأنما أعتق رقبة ومن سقى مسلماً شربة من ماء حيث لا يوجد الماء فكأنما أحياها) أي المسلم على تأويل النفس أو النعمة وهو مقبوس من قوله تعالى ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعاً وإنما أتى بالماء في الجواب على أنه غير مسؤول عنه رد لها ولادعائها القرآن بشأنه يعني أنك لست تعرفينه بهذا الوجه مفصلاً ولهذا أخره أيضاً في الذكر (رواه ابن ماجه)

★ (باب العطاء) ★ جمع عطية والمراد عطايا الأمراء وصلاحهم قال الغزالي رحمه الله في منهاج العابدين فإن قلت فيما تقول في قول جوائز السلاطين في هذا الزمان فاعلم أن العلماء اختفوا فيه فقال قوم كل ما لا يتيقن أنه حرام فله أخذه وقال الآخرون الأولى أن لا يؤخذ ما لا يتيقن أنه حلال لأن الأغلب في هذا العصر على أموال السلاطين الحرام والحلال في أيديهم معدوم وعزيز وقال قوم إن صلات السلاطين قول للفني والفقير إذا لم يتحقق أنها حرام وإنما التبعة على المعطى قالوا لأن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قبل هدية المفوق ملك الإسكندرية واستقرض من اليهود مع قوله تعالى أكلون للسحت قالوا وقد أدرك جماعة من الصحابة رضي الله عنهم أيام الظلمة وأخذوا منهم فمنهم أبو هريرة وابن عباس وابن عمر وغيرهم رضي الله عنهم وقال آخرون لا يصل من أموالهم شيء للفني والفقير إذ هم موسوسون بالظلم والغالب من مالهم السحت والحرام والحكم للغالب فيلزم الاجتناب وقال آخرون ما لا يتيقن أنه حرام فهو حلال غفقيرون الفنى إلا أن يعلم الفقير أن ذلك عين النصب فليس له أن يأخذه إلا ليرده على مالكه ولا حرج على الفقير أن يأخذ من مال السلطان لأنه إن كان من ملك السلطان فاعطى الفقير فله أخذه بلا ريب وإن كان من مال فيه أو خراج أو عتق لفقير فيه حق وكذلك لاهل العلم قال علي بن أبي طالب كرم الله وجهه من دخل الإسلام طائعاً وقرأ القرآن ظاهراً فله في بيت المال كل سنة مائتا درهم وروى مائتا دينار إن لم يأخذها في الدنيا أخذها في العقب وإذا كان كذلك فالفقير والعالم يأخذ من حقه قالوا وإذا كان المال مختلطاً بمال مفسوب لا يمكن تمييزه أو مفسوباً لا يمكن رده على المالك وورثته فلا تخلص للسلطان منه إلا بان يتصدق به وما كان الله ليأمره بالصدقة على الفقير وينهى الفقير عن قبوله أو يأذن الفقير في القبول وهو حرام عليه فإذا للفقير أن يأخذ إلا من عين النصب والجرام فليس له أخذه

✽ (الفصل الأول) ✽ عن ابن عمر أن عمر أصاب أرضاً بخير فاتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله انى أصبت أرضاً بخير لم أصب ما لا قط أنفس عندى منه فما تأمرنى به قال ان شئت حبست أصلها وتصدقت بها فتصدق بها عمر انه لايباع أصلها ولايوهب ولايورث وتصدق بها في الفقراء وفي القربى وفي الرقاب وفي سبيل الله و ابن السبيل والضيقة لاجتماع على من وليها ان يأكل منها بالمعروف أو يطعم غير متحول قال ابن سيرين غير متائل ما لا متفق عليه ✽ وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال المعزى جائزة متفق عليه

✽ (الفصل الأول) ✽ (عن ابن عمر أن عمر رضي الله عنهما أصاب) أى صادف في نصيبه من الغنمة (أرضاً بخير) أى فيها غنيلاً نفيساً (فاتى النبي صلى الله عليه وسلم) أى فجاءه (فقال يا رسول الله انى أصبت أرضاً بخير لم أصب ما لا قط) أى قبل هذا أبداً (أنفس) أى أعز (عندى منه) و منه قوله تعالى لقد جاءكم رسول من أنفسكم يفتح الفاء في قراءة شاذة وقال النووي رحمه الله أمود وقد نفس بضم الفاء نفاسة واسم هذا المال ثمن بالثاء المثناة وسكون الميم والفتح المعجمة (فما تأمرنى به) أى فيه فاتى أردت انى أجعله لله وما أدرى بأى طريق أجعله له (قال ان شئت حبست) بتشديد الواو المتحدة ويخفف أى وقفت (أصلها) وتصدقت بها) أى بفلتها وحاصلها من حيوبها و ثمارها (تصدق بها عمر انه) أى على انه (لايباع أصلها ولايوهب ولايورث وتصدق بها) أى وجعل الصدقة العاصلة من غلتها (في الفقراء) أى فقراء المدينة أو أهل الصفة (وفي القربى) تأنيث الاقرب كذا قيل والأظهر انه بمعنى القرابة والمضاف مقدر ويؤيده قوله تعالى وآت ذا القربى والمراء أقارب الرسول صلى الله عليه وسلم أو أقرباء نفسه والظاهر عموم قرائهم وأغنيائهم (وفي الرقاب) بكسر الراء جمع رقبة وهم المكاتبون أى في أداء ديونهم ويحمل أن يريد به أن يشتري به الأرقاء ويعتقهم (وفي سبيل الله) أى منقطع الفزاة أو العاج (و ابن السبيل) أى ملازمه وهو المسافر ولو كان غنياً في بلاده (والضيقة لاجتماع) أى لائتم (على من وليها) أى قام بمنزلها وإصلاحها (ان يأكل منها بالمعروف) بأن يأخذ منها قدر ما يحتاج اليه قوتاً وكسوة (أو يطعم) أى أهله أو حضره (غير متحول) أى مدخر حال من فاعل وليها (قال ابن سيرين رحمه الله تعالى غير متائل ما لا) أى غير مجع لنفسه منه رأس مال قال النووي وفيه دليل على صحة أصل الوقت و انه يخالف لشوائب الجاهلية وقد أجمع المسلمون على ذلك وفيه ان الوقت لايباع ولايوهب ولايورث وانما ينتفع فيه بشرط الوقت وفيه صحة شروط الوقت وفيه فضيلة الوقت و هى الصدقة الجارية و فضيلة الاتفاق مما يجب و فضيلة ظاهرة لعمر رضي الله عنه و فضيلة مشاورة أهل الفضل والمصالح في الأمور وطرق الخير وفيه ان خير تصدعت عنوة وان الثمانين ملكوها واتسموها واستمرت أسلاكهم على حصصهم وفيه فضيلة صلة الأرحام والوقت عليهم وفي شرح السنة فيه دليل على ان من وقف شيئاً ولم ينصب له قوماً معيناً جاز لانه قال لاجتماع على من وليها ان يأكل منها ولم يبين لها قوماً وفيه دليل على انه يجوز للوقت ان ينتفع بوقته لانه أباح الأكل لمن وليه وقد يليه الوقت ولأنه صلى الله عليه وسلم قال لذى ساق الهدى اركبها وقال صلى الله عليه وسلم من يشتري بئر رومية فيكون دلوه فيها كدلاء المسلمين فاشترأها ٧ عمر رضي الله عنه و وقف أنس داراً وكان اذا قدمها نزلها (متفق عليه) أقول الانسب ايراد هذا الحديث في باب الوقت والله تعالى أعلم ✽ (وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم المعزى) بضم مهملة وسكون ميم و فتح راء بعده ألف مقصورة قال المسلكاني وحكى ضم الميم مع ضم أوله وحكى فتح أوله مع السكون مأخوذة من العمر

★ وعن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إن العمري ميراث لاهلها رواة مسلم ★ وعنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما رجل أمر عمري له ولعقبه فأنها للذي أعطيتها لا يرجع إلى الذي أعطها لأنه أعطى عطاء وقت فيه الميراث متفق عليه ★ وعنه قال إنما العمري التي أجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقول هي لمك ولعقبك فاما إذا قال هي لك ما عشت فأنها ترجع إلى صاحبها متفق عليه

و الرقي بوزنها مأخوذة من المرافقة (جائزة) قال النووي رحمه الله العمري قول القائل أعرمتك هذه الدار أو جعلتها لك عمرك أو حياتك أو ما خشيت أو ما ينفد هذا المعنى قال ابن الملك أي جعل الدار للعمري له مدة حياته مع شرط أنه إذا مات ترد على الواهب وهذا الشرط باطل كما جاء به الحديث فهي له حال حياته ولورثته بعده قال النووي قال أصحابنا للعمري ثلاثة أحوال أحدها أن يقول أعرمتك هذه الدار فإذا مات فهي لورثتك أو لعقبك فيصح بلا خلاف ويملك ربة الدار وهي هبة فإذا مات فالدار لورثته ولا قبلت الثأل ولا تعود إلى الواهب حال وثانيتها أنه يقتصر على قوله جعلتها لك عمرك ولا يترفع لما سواه في صحته قولان للشافعي أصحها وهو الجيد صحته وله حكم الحال الأولى وثانيتها أن يقول جعلتها لك عمرك فإذا مات عادت إلى أولي ورثتي في صحته خلاف والإصح عندنا صحته فيكون له حكم الأولى واعتمدوا على الإجماع المطلقة وعدلوا به عن قياس الشروط قال أحمد تصح العمري المطلقة دون المؤقتة وقال مالك العمري في جميع الأحوال تملك لتمام الزمان مثلاً ولا يملك فيها رقبتها حال ومذهب أبي حنيفة كذهبا (متفق عليه) وفي الجامع الصغير للسيوطي العمري جائزة لأهلها رواة أحمد والنخاري ومسلم والنسائي عن جابر وعن أبي هريرة أيضاً ورواه أحمد وأبو داود والنسائي عن زيد بن ثابت وعن ابن عباس وروى مسلم وأبو داود والنسائي عن جابر بلفظ العمري لعمرى وحيث له قال بعض الشراح بن علان أن العمري اسم من أعرمتك الشيء أي جعلته لك مدة عمرك وهي جائزة بالاتفاق ملكة بالقبض كسائر الهبات ويورث المتعمر من الميراث له كسائر أمواله على ما ذهب إليه أئمة أهل العلم للحديثين المتعاضدين بهذا الحديث خلاف لما لك فان عنده يرجع إلى العمر وتسك بما روى عن جابر بهما والخواب عن ذلك أنه تأويل حيث هو جابر عن رأي واجتهاد واحاديثه التي رواها عن قول النبي صلى الله عليه وسلم تدل على خلافه ★ (وعن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إن العمري ميراث لاهلها) أي لأهل العمري وقوله إن العمري تملك الرقية والمنفعة ففيه حجة على مالك في قوله العمري تملك المنافع دون الرقية (رواه مسلم) أي عن جابر وأبي هريرة رضي الله عنهم على ما في الجامع وروى الطبراني بسند صحيح عن زيد بن ثابت ولفظه العمري والرقي سبيلها سبيل الميراث وسألت معنى الرقي وحكمها ★ (وعنه) أي عن جابر (قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما رجل أمر) على بناء المفعول (عمري) مفعول مطلق (له) يتعلق بأمر والضمير للرجل (ولعقبه) بكسر اللام وقيل يسكنونها (فأنها) أي العمري (الذي أعطيتها) بصيغة المجهول (لا ترجع) بصيغة التانيث وقيل بالتذكير أي لا تخرج (إلى الذي أعطها) لأنه أعطى بصيغة التفاعل وقيل بالمفعول (عطاء وقت فيه الميراث) والمعنى أنها ماثرة ملكاً للمدفع إليه فيكون بعد موته لوارثه كسائر أملاكه ولا ترجع إلى الدافع كما لا يجوز الرجوع إلى الموهوب إليه ذهب أبو حنيفة والشافعي سواء ذكر القبط أو لم يذكره وقيل بالملك يرجع إلى المطلق إن كان حياً وإلى ورثته إن كان ميتاً إذا لم يذكر عقبه قيل الحديث يدل بالمفهوم على أن البطقة لا تورث بل ترجع إلى العمر والقول المنقول عن جابر مخرج بذلك

★ الفصل الثاني ★ عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا ترقبوا ولا تعمروا فمن أرقب شيئاً أو أعمر فهي لورثته رواه أبو داود ★ وعنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال العمري جائزة لاهلها والرقبي جائزة لاهلها رواه أحمد والترمذي وأبو داود

الا انه غير مرفوع (متفق عليه ★) وعنه) أي عن جابر موقوفاً (قال انما العمري التي أجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يقول هي لك ولعقبك فاما إذا قيل هي لك ما عشت فانها ترجع الى صاحبها) قال القاضي رحمه الله العمري جائزة باتفاق مملكة بالقبض كسائر الهبات و يورث المعمار من المعمار له كسائر أمواله سواء أطلق أم أوقف فانه لعقبك أو ورثتك بعدك وهو مذهب أكثر أهل العلم لما روى عن جابر انه صلى الله عليه وسلم قال العمري ميراث لاهلها أي للمعمار له فانه أطلق ولم يقيد وذهب جمع الى انه لو أطلق ولم يقل هو لعقبك من بعدك لم يورث منه بل يفرد بموته الى المعمار ويكون تملكاً للمنفعة له وهو قول الزهري ومالك واحتجوا بما روى ثانياً عن جابر انه صلى الله عليه وسلم قال ايما رجل أعمر الحديث فان مفهوم الشرط الذي تضمنه ايما والتعليل يدل على ان من لم يعمر له كذلك لم يورث منه العمري بل يرجع الى المعطي وبما روى عنه ثانياً انه قال انما العمري التي أجاز الخ والجواب عن الأول انه مبني على المفهوم والقول بمسومه وجواز تخصيص المنطوق والغلاف ما حق في الكل وعن الثاني انه تأويل وقول صبر عن رأي جابر واجتهاده فلا احتجاج فيه (متفق عليه)

★ (الفصل الثاني) ★ (عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا ترقبوا) من الأرقاب بمعنى المراقبة والأسم الرقبي وهي ان يقول وهبت لك دارى فان ست قبلي رجعت الى و ن ست قبلك فهي لك فعلى من المراقبة لان كلا منهما يرقب موت صاحبه كذا في تلخيص النهاية ثم الرقبي لا تصح عند أبي حنيفة ومحمد وتصح عند أبي يوسف رحمهم الله تعالى (ولا تعمروا) من الأعمار قال بعض الشراح من علمائنا هذا تنهى ارشاد يعني لانهبوا أموالكم مدة ثم تأخذونها بل اذا وهبتم شيئاً زال عنكم ولا يرجع اليكم سواء كان بلفظ الهبة أو العمري أو الرقبي والرقبي اسم من أرتب الرجل اذا قال لغيره وهبت لك كذا على ان ست قبلك استقر عليك وان ست قبلي عاد الى و اصله المراقبة لان كل واحد يرقب موت صاحبه (فمن أرقب شيئاً أو أعمر) بصيغة المفعول فيهما (فهو) أي العمري أو الرقبي المفهومين من الفعلين وفي نسخة وهي والظاهر فهو أي ذلك الشيء (لورثته) قال الطيبى رحمه الله البشير للمعمار وكذا المراد باهلها والفاء في فمن أرقب تسبب للنهي وتعليل له يعنى لا ترقبوا ولا تعمروا فلنا منكم واغترأوا ان كلا منهما ليس بتمليك للمعمار له فيرجع اليكم بعد موته وليس كذلك فان من أرقب شيئاً أو أعمر فهو لورثة المعمار فعلى هذا يتحقق اصابة ما ذهب اليه الجمهور في ان العمري للمعمار له وانه يملكها ملكاً تاماً يتصرف فيها بالبيع وغيره من التصرفات وتكون لورثته بعده و ينصير هذا التأويل الحديث الذي يليه في الفصول الثالث وفي النهاية كانوا في الجاهلية يفعلون ذلك فاطيله الشارح وأعلمهم ان من أعمر شيئاً أو أرقب في حياته فهو لورثته من بعده وقد تعاضدت الروايات على ذلك والنقهاء فيها مختلفون فتنقسم من يعمل بظاهر الحديث ويعملونها تملكاً ومنهم من يجعلها كالعمارة ويتأول الحديث (رواه أبو داود ★) وعنه) أي عن جابر (عن النبي صلى الله عليه وسلم قال العمري جائزة لاهلها والرقبي جائزة لاهلها رواه أحمد والترمذي وأبو داود) وكذا التسانى وابن ماجه وروى أحمد والنسائي عن ابن عباس بلفظ العمري جائزة لمن أعمرها والرقبي جائزة لمن أرقبها والعائد في هبته كالمائد في قبته .

★ (الفصل الثالث) ★ عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أسكوا أموالكم عليكم لاتفسدوها

فانه من أعرى عمرى ففى للذى أعرى حيا وميتا ولعقبه رواه مسلم

★ (باب الفصل الأول) ★ عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من عرض عليه ريحان فلا يردده فانه خفيف المجل طيب الريح رواه مسلم ★ وعن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يرد الطيب رواه البخارى

★ (الفصل الثالث) ★ (عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أسكوا أموالكم عليكم لاتفسدوها) هذا البنى تأكيد للأمر (فانه) أى الإنسان (من أعرى عمرى ففى للذى أعرى) بصيغة المفعول (حيا) دل على انه يملكها وثة يعيها وسائر التمرلات (وميتا) أى دينا وصية ووقفا (ولعقبه) قال النووي رحمه الله أعلمهم أن العمرى هبة صحيحة ماضية يملكها الموهوب له ملكا تاما لا تعود الى الواهب أبدا واذا عدلوا ذلك فمن شاء أعرى ودخل فيها على بصيرة ومن شاء تركها لانهم كانوا يتوهمون انها كالعارية يرجع فيها وهذا دليل الشافعى وسواقته اه وحقه ان يقول وهذا دليل لابي حنيفة ومن تبعه رحمهم الله (رواه مسلم)

★ (باب) ★ بالرفع سنوا وبالسكون ★ (الفصل الأول) ★ (عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من عرض عليه) أى أعطى (ريحان) وهو كل نبت طيب الريح من أنواع المشوم على ما فى النهاية (فلا يردده) يضم الدال المشددة وفتحها والاول هو المنقول فى النسخ المصححة قال النووي رحمه الله قال عياض رحمه الله رواية المحدثين فى هذا الحديث يفتح الدال قال وأنكره محققو شيوخنا من أهل العربية قالوا وهذا غلط من الرواة وصوابه ضم الدال قال ووجدته بخط بعض الأسيخ يضم الدال وهو الصواب عندهم على مذهب سيبويه وهذا فى المضاعف اذا دخلت عليه الهاء ان يضم ما قبلها فى الأمر ونحوه من المجزوم مراعاة للواو التى توجبها ضمة الهاء بعدها وما يكون ما قبل الواو الا مضموما هذا فى المذكر وأما المؤنث مثل ردها وحدها فمفتوح الدال مراعاة للالف هذا آخر كلام القاضى وأما ردها ونظائره من المؤنث فتفتح الدال لازمة بالاتفاق وأما رده ونحوه للمذكر ففيه ثلاثة أوجه أنصحه وجوب الضم كما ذكره القاضى والثانى الكسر وهو ضعيف والثالث الفتح وهو أضعف اه كلامه وقال التتارزانى رحمه الله فى شرح الزنجاني اذا اتصل بالمجزوم حال الإذغام هاء الضمير لزم وجه واحد نحو ردها بالفتح وده بالضم على الاصح وروى رده بالكسر وهو ضعيف اه والظاهر ان الفتح هو الفصحى المقابل بالافصح ولكنه يخالف ما فى الشافعية من ان الكسر لغة وغلط ثعلب فى جواز الفتح اه ولعل المحققين انما نسبوا الفتح الى الغلط مع انه وجه فى العربية صيانة لحمل كلامه صلى الله عليه وسلم على غير الافصح وقد قال صلى الله عليه وسلم انا أفصح العرب ليد أبنى من قرش ويمكن أن يحتسب عن اختيار المحدثين مع قطع النظر انه أضعف ليكون لبنا على النبي فان البهم يحتل النفى والنهى بل الاظهر هو الاول فتأمل ومع هذا فالرفع أرفع عند المحققين أما على تقدير النفى فلموافقة العربية وأما على تقدير النفى فبطريقة الابلية لأن النفى من الشارع أكد من النفى من النبي صريحا (فانه) أى الريطان أو إعطاء أو قبضة وأخذ (خفيف المجل) أى خليل المنة (طيب الريح) فانه يشم منه ريح الجنة فانه ورد انه خرج من الجنة كما سيجئ فى حديث قال الطيبى علة للنهى عن رد الهدية والمعنى ان الهدية اذا كانت قليلة و تتضمن نقما ما فلا تردوها فلا يتأذى المهدي اه وفيه إشارة الى حفظ قلوب الناس بقبول هداياهم وقد ورد تهادوا تهابوا (رواه مسلم) وكذا أبو داود ★ (عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان

★ وعن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم العائد في هبته كأنك لم يعمد في قيته ليس لنا مثل السوء رواه البخاري ★ وعن النعمان بن بشير أن أباه أتى به إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أتى غلثت ابني هذا غلاما فقال أكل ولدك غلثت مثله قال لا قال فارجعه وفي رواية أنه قال أيسرك أن يكونوا اليك في البر سواء قال بلى قال فلا إذا وفي رواية أنه قال اعطاني أبي عطية فقلت عمرة بنت ربيعة لا أرضى حتى تشهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أتى أعطيت ابني من عمرة بنت ربيعة فامرئتي أن أشهدك يا رسول الله قال أعطيت سائر ولدك مثل هذا

لا يرد الطيب (بكسر الطاء (رواه البخاري) وكذا أحمد و الترمذي و النسائي ★ (و عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم العائد في هبته كأنك لم يعمد في قيته) شبهه بالتبقيع الطبعي الحسي (ليس لنا مثل السوء) ينتج أوله وضمه قيل أي ليس لاهل ملتنا أن يفعل بما يمثل به مثل السوء وقال القاضي رحمه الله أي لا ينبغي لنا يريد به نفسه والمؤمنين أن تصف بصفة ذميمة يساهمت فيها أخص الحيوانات في أخص أحوالها وقد يطلق المثل في الصفة الغريبة العجيبة الشأن سواء كان صفة مدح أو ذم قال تعالى للذين لا يؤمنون بالآخرة مثل السوء والله الشئ الأعلى و استدلل به على عدم جواز الرجوع في الموهوب بعد ما قبض المتبقي قال النووي رحمه الله هذا المثل ظاهر في تحريم الرجوع في الهبة و الصدقة بعد قبضهما وهو محمول على هبة الأجنبي لا ما وهب لولده أو ولد ولده كما صرح به في حديث النعمان بن بشير وهذا مذهب الشافعي ومالك والأوزاعي وقال أبو حنيفة رحمه الله وآخرون يرجع كل وهب إلا الولد وكل ذي رحم محرم وقال الترمذي يحمل هذا الحديث عند من يرى الرجوع في الهبة من الأجنبي أنه على التتزيه و كراهة الرجوع لا على التحريم ويستدل بحديث عمر رضي الله عنه حين أراد شراء فرس حمل عليه في سبيل الله فسأل عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا يتبعه وإن أعطاك به درهم و التمسك فان العائد في صدقته كأنك لم يعمد في قيته قال فلما لم يكن هذا القول موجبا حرمة ابتياع ما تصدق به فكذلك هذا الحديث لم يكن موجبا حرمة الرجوع في الهبة اهـ و تعاقب الطيبين بما فيه التعجب (رواه البخاري) وفي الجامع الصغير العائد في هبته كأنك لم يعمد رواه أحمد والشعخان وأبو داود والنسائي وابن ماجه ★ (وعن النعمان ابن بشير) يضم التون قال المؤلف هو أول مولود ولد للانصار من المسلمين بعد الهجرة قيل مات النبي صلى الله عليه وسلم وله ثمان سنين وسبعة أشهر ولأبيه حجة (إن أباه أتى به إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أتى غلثت ابني هذا غلاما) وأعطيت (ابني هذا غلاما) أي عبدا قال في النهاية النحل العطية والهبة ابتداء من غير عوض ولا استحقاق (فقال أكل ولدك) (بصب كل غلثت مثله) أي مثل هذا الولد دل على استحباب التسوية بين الذكور والإناث في العطية (قال لا قال فارجعه) أي الغلام أو رده اليك وقال ابن الملك أي استرد الغلام وهذا للإرشاد والتنبيه على الأولى (وفي رواية) أي لهما أولادهما (أنه قال أيسرك) أي أيعجبك ويعلمك مسرورا (أن يكونوا) أي أولادك جميعا (اليك في البر سواء) أي مستويين في الاحسان اليك وفي ترك العقوق عليك وفي الأدب والحرمة والتعظيم لديك (قال بلى قال فلا) أي فلا تعط أي الغلام له وحده أو فلا تعط بعضهم أكثر من بعض (إذا) بالتثنية أي إذا كنت تريد ذلك (وفي رواية أنه قال) أي النعمان (اعطاني أبي عطية فقلت عمرة بنت ربيعة) بنت ربيعة (بنت ربيعة) (لا أرضى) أي بهذه العطية لولدي (حتى تشهد رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي قبله شاهدا على القضية (فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم)

قال لا تال فائقوا الله واعدلوا بين أولادكم قال فرجع فرد عطية في رواية أنه قال لا أشهدك على جور متفق عليه
 * (الفصل الثاني) * عن عبدالله بن عمرو قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يرجع أحد في هبته
 إلا الولد من ولده ورواه النسائي وابن ماجه * وعن ابن عمر وابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم
 قال لا يجل للرجل أن يعطى عطية ثم يرجع فيها إلا الولد فيما يعطى ولده ومثل الذي يعطى

أى فجاهه إلى (فقال أنى أعطيت ابنى من عمرة بنت ربيعة عطية فأمرتني أن أشهدك يا رسول الله قال
 أعطيت سائر ولدك مثل هذا) أى باقى أولادك مثل هذا الاعطاء وهو يحذف الاستفهام مع أنه يمكن
 أن يقرأ بهمزة ممدودة (قال لا قال فائقوا الله) أى حق تقواه أى ما استطعتم (و اعدلوا بين أولادكم)
 وفى خطاب العام إشارة إلى عموم الحكم (قال) أى النعمان (فرجع) أى فأنصرف أبى من عنده
 عليه الصلاة والسلام (فرد عطية) أى إلى نفسه أو فرجع في هبته وقوله فرد تفسير له وفيه جواز
 رجوع الوالد في هبة ولده (وفي رواية أنه) أى النبي صلى الله عليه وسلم (قال لا أشهدك على جور) أى ظلم
 أو ميل فمن لا يجوز التفضيل بين الأولاد يفسره بالأول ومن يوزنه على الكراهة يفسره بالثاني قال الثوري
 فيه استحباب التسوية بين الأولاد في الهبة فلا يفضل بعضهم على بعض سواء كانوا ذكورا أو إناثا قال
 بعض أصحابنا ينبغي أن يكون للذكر مثل حظ الأنثيين والصحيح الأول لظاهر الحديث فلو وهب
 بعضهم دون بعض فمذهب الشافعي ومالك وأبي حنيفة رحمهم الله تعالى أنه مكروه وليس بمرام واليهبة
 صحيحة وقال أحمد والثوري وإسحق رحمهم الله وغيرهم هو حرام واحتجوا بقوله لا أشهدك على
 جور وقوله واعدلوا بين أولادكم واحتج الإولون بما جاء في رواية فاشهدك على هذا غيرى ولو كان
 حراما أو باطلا لما قال هذا: وقوله فاربعه ولو لم يكن نافذا لما احتاج إلى الرجوع فان قيل قاله
 تهليدا قلنا الأصل خلافه ويحمل عند الإطلاق صيغة افعل على الرجوع أو النسيب وإن تعدل ذلك
 فعلى الإباحة وأما معنى الجزاء فليس فيه أنه حرام لأنه هو الميل عن الاستواء والاعتدال وكل ما خرج
 عن الاعتدال فهو جور سواء كان حراما أو مكروها وفى شرح السنة في الحديث استحباب التسوية
 بين الأولاد في النحل وفى غيرها من أنواع البر حتى في القبيلة ولو فعل خلاف ذلك نفذ وقد فضل
 أبو بكر عائشة رضي الله عنهما بأحد وعشرين ومثما لحوا إياها دون سائر أولاده وقيل عمر بن الخطاب
 رضي الله عنه عاصما في عطائه وفضل عبدالرحمن بن عوف ولد أم كلثوم قال القاضي رحمه الله وقرر
 ذلك ولم ينكر عليهم فيكون إجماعا (متفق عليه)

* (الفصل الثاني) * (عن عبدالله بن عمرو) بالواو (قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يرجع)
 بالرفع على أنه فى معنى نهى كذا قيل والاعطير أنه معناه لا ينبغي أن يرجع (أحد في هبته) بكسر الهاء
 أصلها هـ و هبة (إلا الولد من ولده) قيل دل على حرمة الرجوع وإنما يجازى في الولد لأنه وماله له
 وبه أخذ الشافعي حيث قال لا يصح الرجوع في الهبة إلا للولد وفيه أنه يجوز أن يكون المراد فى
 الانفراد أى لا ينفرد ولا يستقل أحد بالرجوع في هبته من غير قضاء ولا تراش إلا الولد فإنه ينفرد إذا
 احتاج (رواه النسائي وابن ماجه * وعن ابن عمر وابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يجل
 للرجل أن يعطى عطية ثم يرجع) الظاهر النصب لكن وقع في أصل سماعنا بالرفع ذكره شيخ مشايخنا
 ميرك شاه ولعل وجه الرفع تقدير هو والضمير للرجل (ليها) أى في عطية (إلا الولد) بالنصب على
 الاستثناء فإن المراد بالرجل البنس فكانه قال لا يجل للرجل الخ وبظاهاه أخذ الشافعي ومن تبعه وفيه
 أنه يجوز أن يكون المراد لا يجل له ذبابة مرواة فيكون مكروها لا أنه لا يجل له قضاء وحكما كما في

القطبية ثم يرجع فيها كمثل الكلب أكل حتى اذا شبع قام ثم عاد في قيته رواه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وصححه الترمذي * وعن أبي هريرة ان اعرابيا اهدى لرسول الله صلى الله عليه وسلم بكرة فعوضه منها ست بكرات لتسخط فيلح ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فحمد الله وأثنى عليه ثم قال ان فلانا اهدى الى ناقه فعوضته منها ست بكرات فظن ما خطا لقد همت ان لا أقبل هدية الا من قرشي

خبر لأمير لرجل يؤمن بالله واليوم الآخر ان بيت شيعة من جاره طاروا أي خالي البطن جائعا أي لا يلقى ذلك له ديانة ومروءة وان كان جائزا قضاء وحكما (ومثل الذي يعطي القطية) أي لغير ولده (ثم يرجع فيها كمثل الكلب أكل) أي استمر على الكسب حتى (حتى اذا شبع) يكسر الموعدة (قام ثم عاد في قيته) قال القاضي رحمه الله الحديث كما قرئ نص صريح على أن جواز الرجوع مقصور على ما وهب الوالد من ولده أو إليه ذهب الشافعي وعكس الثوري وأصحاب أبي حنيفة وأقالوا لا رجوع للموآلف فيها وهب تولده أو لأحد من عمارته ولأحد الزوجين فيها وهب للأخر أو لغير الزوجين فيها وهب للأجنبي وجوز مالك الرجوع مطلقا إلا في حصة أحد الزوجين من الآخر وأول بعض الحنفية هذا الحديث بأن قوله لأمير لغناه التفسير عن الرجوع لأبي الجوار عنه كما في قولك لأمير للواجد رد السائل وقوله ألا أزاله تولده يعني أن له أن يأخذه ما وهب تولده ويتصرف في نفسه وسائر ما يجب له عليه وقت حاجته كسائر أمواله استيفاء لحقه من ماله لا استرجاعا لما وهب ونقضا للعبة وهو مع بعده عن الولد من الظاهر بلا دليل أقول المجهول أمير الدليل وما لم يكن له دليل لم يرجع اليه الأول قال وما تسكروا به من قول عمر رضي الله عنه من وهب هبة لذي رحم جازت ومن وهب لغير ذي رحم فهو الحق فيها ما لم يهب منها مع أنه ليس بدليل أقبل فأولاه وأول بأن يؤلف مع ان الظاهر بين الفرق بين اللعبة من التحارم والأجنبي في انتفاء الثواب وأن من وهب لأجنبي طمعا في ثواب فلم يهبه كان له الرجوع وقد روى ذلك عنه صريحا وكشافه قول تميم يقرّب منه وأبو حنيفة لا يرى لزوم الثواب أصلا فكيف يرجع به قلت لا بدع أن يقول بعم جواز الرجوع عند حصول الثواب مع انه لا يرى لزومه قال الشافعي رحمه الله لما تقرر في حديث ابن عباس أن الرجوع عن اللعبة مذموم والله لا يصح أو لا يستقيم للمؤمنين أن يتصفوا بهذا الشئ السوء وسبق أن حديث عمر رضي الله تعالى عنه جاء مؤكدا له كان ينبغي أن لا يرجع من الأولاد أيضا وإنما جوز لأنه في الحقيقة ليس برجوع لأن الولد منه وماله له بدل عليه قوله تعالى وعلى المولود له رزقهن أي الذي ولد له وكنه مملوكه وقوله صلى الله عليه وسلم ان أطيب ما أكلتم من كسبكم وربما تقتضي المصلحة الرجوع تأدبا وسياسة للتولد لما يرى منه ما لا يرضاه (رواه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه) والأصغر رواه الأربعة (وصححه الترمذي) أي حكم بأن أستاذ صحيح * (وعن أبي هريرة أن اعرابيا) أي بدويا (أهدى لرسول الله صلى الله عليه وسلم بكرة) البكرة بفتح موحدة فيكون كلف في من الأدب بمنزلة غلام من الناس والأدب بكرة كذا في النهاية (فموضه منها ست بكرات) بفتحين (كسخط) أي أفسد الاعراب السخط والتعجب واستقل أعطاه لأن طمعه في الجزاء كان أكثر لما سمع من جوده ورفض وجوده صلى الله عليه وسلم (فيلح ذلك) أي سخطه (النبي صلى الله عليه وسلم فحمد الله) أي بالشكر الجزيل (وأثنى عليه) أي بالثناء الجميل (ثم قال ان فلانا) كناية عن اسمه ولعل التصريح به للاحتراز عن قبول هديته (أهدى الى ناقه فعوضته منها ست بكرات فظن) أي أصبح أوصار (ما خطا لقد همت) جواب قسم مقرر أي والله لقد همت (أن لا أقبل هدية) أي من أحد (الا من قرشي) نسبة الى قريش بخلاف الزوائد

أو انصارى أو ثقي أو دوسي رواه الترمذى و أبو داود و النسائى * و عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من اعطى عطاء فوجد فليجز به و من لم يجد فليئن فان من أتى فقد شكر و من كتم فقد كفر و من تحلى بما لم يعط كاذن كلابس ثوبي زور رواه الترمذى و أبو داود

(أو انصارى) أى منسوب الى قوم مسمى بالانصار و الاظهر ان المراد به واحد منهم (أو ثقي) يفتح المثنية و القاف نسبة الى قبيلة مشهورة (أو دوسي) يفتح الدال المهملة و سكون الواو نسبة الى دوس بطن من الازد أى الامن قزم في طبائعهم الكرم قال التوريشى رحمه الله كره قبول الهدية من كان الباعث له عليها طلب الاستكثار و اما خص المذكورين فيه بهذه الفضيلة لما عرف فيهم من سخاوة النفس و علو الهمة و قطع النظر عن الاعراض قال الطيبي اعلم ان هذه الخصلة من رذائل الاخلاق و أحسها ولذلك عرض رسول الله صلى الله عليه وسلم بالتبائن و حسن أخلاقها ان قبيلة هذا الاعرابى على خلافها و نهى الله حبيبها عنها في قوله و لاتئنن تستكثرن الكشاف أى لانط طالباً للتكثير نهى عن الاستمرار و هو ان يبس شيئاً وهو يطعم ان يتعوض من الموهوب له أكثر من الموهوب و هذا جائز و منه المسترور ٧ ثياب منى هبته و هذا النبي اما نهى تحريم فهو يختص برسول الله صلى الله عليه وسلم و نهى تنزيه فله و لامته في شرح السنة لاختلقوا في الهبة المطلقة التى لا يشترط فيها الثواب فذهب قوم من الفقهاء انها تقتضى الثواب لهذا الحديث و منهم من جعل الناس في الهبات على ثلاث طبقات هبة الرجل من هو دونه فهو اكرام و الطاف لا يقتضى الثواب و كذلك هبة النظر من النظر و أما هبة الأدنى من الأعلى فتقتضى الثواب لان المعطى يقصد به الرد و الثواب ثم قدر الثواب على العرف و العادة و قيل قدر قيمة الموهوب و قيل حتى يرضى الواهب و ظاهراً مذهب الشافعى ان الهبة المطلقة لا تقتضى الثواب سواء و هب لنظيره أو لمن دونه أو فوقه و كل من أوجب الثواب فاذا لم يثب كان للواهب الرجوع في هبته (رواه الترمذى و أبو داود و النسائى * و عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من اعطى بصيفة المجهول (عطاء) مفعول مطلق أو عطية و في رواية شيئاً فهو مفعول ثان (فوجد) أى سعة مالية (فليجز) يسكون الجيم أى فليكتفى (به) أى بالعطاء (و من لم يجد) أى سعة من المال (فليئن) بضم الباء أى عليه و في رواية به أى فليمدحه أو فليدع له (فان من أتى) و في رواية فان أتى به (فقد شكر) و في رواية شكره أى جازاه في الجملة (و من كتم) أى النعمة بعدم المكافاة بالعطاء أو المجازاة بالثناء (فقد كفر) أى النعمة من الكفران أى ترك اداء حقه و في رواية و ان كتمه فقد كفره (و من تحلى) أى تزين و تلبس (بما لم يعط) يفتح الطاء (كان كلابس ثوبي زور) و في رواية فانه كلابس ثوبي زور أى كمن كذب كذابين أو أظهر شيئين كاذبين قاله صلى الله عليه وسلم لمن قالت يا رسول الله ان في ضره فحل على جناح ان انتشع بما لم يعطنى زوجى أى أظهر الشيع فأحد الكاذبين قولها أعطاني زوجي و الثاني اظهارها ان زوجي يعنى أشد من حرقى قال الخطابي كان رجل في العرب يلبس ثوبين من ثياب المعاريف ليظنه الناس انه رجل معروف محترم لان المعاريف لا يكدون فاذا رآه الناس على هذه الهيئة يعتمدون على قوله و شهادته على الزور لاجل تشبيهه بالصادقين و كانت ثوباه سبب زوره فسميا ثوبي زور أولانهما لبسا لاجله و تقي باعتبار الرداء و الأزار قشيه هذه المرأة بذلك الرجل و في النهاية البلى اسم لكل ما يتزين به قال أبو عبيدة هو المراقى يلبس ثياب الزهاد و يرى انه زاهد و قال غيره هو ان يلبس قميصاً يعيل بكيمه كمين آخرين يرى انه لابس قميصين فكانه يسفر من نفسه و معناه انه بمنزلة الكذب الثالث ما لم يكن و قيل انما شبه بالثوبين لان المحتلى كذب كاذبين قسوف نفسه بصفة ليست

✱ وعن اسامة بن زيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صنع اليه معروف قال لتاعله جزاك الله خيرا فقد أبلغ في الثناء رواه الترمذى ✱ وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من لم يشكر الناس لم يشكر الله رواه أحمد و الترمذى ✱ وعن أنس قال لما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة أتاه المهاجرون فقالوا يا رسول الله ما رأينا قوما أبذل من كثير ولا أحسن مواساة من قليل من قوم نزلنا بين أظهرهم لقد كفونا المؤنة واشركونا في المهنة حتى لقد خفنا أن يذهبوا بالاجر كله

فيه وصف غيره بأنه خصه بصلة فجمع بهذا القول بين كذابين أقول وبهذا القول تظهر المناسبة بين الفصلين في الحديث مع موافقته لسبب وروده فكأنه قال ومن لم يعط وأظهر أنه قد أعطى كان مژورا مرتين (رواه الترمذى وأبو داود) ورواه البخارى في الادب وابن حبان في صحيحه ✱ (وعن اسامة بن زيد) بنهم الهمة حب رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صنع اليه) بصيغة الجاهل أى أحسن اليه (معروف) وفي نسخة معروفنا بالنصب أى أعطى طاه (فقال لتاعله) أى بعد عجزه عن اثابته أو مطلقا (جزاك الله خيرا) أى خير الجزاء أو أعطاك خيرا من خيري الدنيا والآخرة (لقد أبلغ في الثناء) أى بالغ في اداء شكره وذلك أنه اعترف بالتصغير وأنه ممن عجز عن جزائه وثالثه نفوذ جزاءه الى الله ليجزيه الجزاء الاوفى (رواه الترمذى) وكذا السائى وابن حبان وقال الترمذى حسن غريب ✱ (وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من لم يشكر الناس لم يشكر الله) قال القاضي رحمه الله وهذا إما لأن شكره تعالى إنما يتم ببطاعته وإبتتال امره وإن ما أمر به شكر الناس الذين هم وسائط في إيصال نعم الله اليه فمن لم يطاعه فيه لم يكن مؤديا شكر نعمه أو لأن من أئبل يشكر من أسدى اليه نعمة من الناس مع ما يرى من حرصه على حب الثناء والشكر على النعماء وتأذيه بالاعراض والكفران كان أولى بأن يشاؤون في شكر من يستوى عنده ناشكر والكفران (رواه أحمد و الترمذى) وفي الجامع الصغير رواه أحمد و الترمذى والضياء عن أبي سعيد ✱ (وعن أنس قال لما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة) أى حين جأها أول قدومه (أتاه المهاجرون) أى بعد ما قام الانصار بخدمتهم واعطاهم أنصاف دورهم وبساتينهم الى أن بعضهم طلق أحسن نسائه ليتزوجها بعض المهاجرين كما أخبر الله تعالى عنهم بقوله والذين تبوءوا الدار والايمان من قبلهم يحبون من هاجر اليهم ولا يجدون في صدورهم حاجة مما أوتوا و؛ يثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة (فقالوا) أى المهاجرون (يا رسول الله ما رأينا قوما أبذل من كثير) أى من مال (ولا أحسن مواساة من قليل) أى من مال قليل (من قوم نزلنا بين أظهرهم) أى عندهم وفيما بينهم والمعنى أنهم أحسنوا الينا سواء كانوا كثيرى المال أو فقيرى الحال قال الطيبى رحمه الله الجاران أى قوله من قليل ومن كثير متعلقان بالبذل والمواساة وقوله من قوم صلة لا بئل وأحسن على شين التنازع وقوم هو المفضل والمراد بالقوم الانصار وإنما عدل عنه اليه ليند التشير على التفعيض فيتمكن من اجراء الاوصاف التالية عليه بعد الاهتمام ليكون أوقع لان التبيين بعد الاهتمام أوقع في النفس وأبلغ (لقد كفونا) من الكفاية (المؤنة) أى تحملوا مؤنة الخدمة في عمارة الدور والتخيل وغيرها (واشركونا) أى مثل الاخوان (في المهنة) بفتح الميم والنون وهما في آخره ما يقوم بالكفاية واصلاح المعيشة وقيل ما يأتيك بلا تعب قال ابن الملك والمعنى اشركونا في ثمار غنيلهم وكفونا مؤنة سقيها واصلاحها واعطونا نصف ثمارهم وقال القاضي يريدون به ما اشركوهم فيه من زروعهم وثمارهم (لقد) وفي نسخة صحيحة حتى لقد (خفنا أن يذهبوا) أى انصار (بالاجر كله)

قال لا ما دعوتكم الله لهم وأنتيتهم عليهم رواه الترمذى وصححه * وعن عائشة رضى الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم قال تهادوا فان الهدية تذهب الضغائن رواه * وعن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال تهادوا فان الهدية تذهب وحر الصدر ولا تحقرن جارة لجارتها ولو شق فرس شاة رواه الترمذى * وعن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث لاترد

أى بان يعطيهم الله أجر هجرتنا من مكة الى المدينة وأجر عبادتنا كلها من كثرة احسانهم اليها (فقال لا) أى لا يذهبون بكل الاجر فان فضل الله واسع فلكم ثواب العادة ولهم أجر المساعدة. (ما دعوتكم الله لهم وأنتيتهم عليهم) أى ما دتم تنعون لهم خير فان دعاءكم يقوم بحسناتهم اليكم و ثواب حسناتكم راجع عليكم وقال الطيبى رحمه الله يعنى اذا حلوا المشقة والتعب على أنفسهم وأشركوا في الراحة والمهنا فقد أحرزوا الثواب فكيف تجازيهم فاجاب لا أى ليس الامر كما زعمتم فانكم اذا أنتيتهم عليهم شكرا لصنيعهم و دتم عليه فقد جازيتموه (رواه الترمذى وصححه * وعن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال تهادوا) ينتج الدال أمر من التهادى بمعنى المهاداة أى ليعط الهدية ويرسلها بعضهم لبعض (فان الهدية تذهب الضغائن) جمع ضغينة وهى الحقد أى تزيل البغض والعداوة وتحصل اللفة والمحبة كما ورد تهادوا تحابوا وتصادفوا يذهب الغل عنكم على ما رواه ابن عساکر عن أبي هريرة وفى رواية له عن عائشة تهادوا تزدادوا قال الطيبى حيا وذلك لان السخط جالب للضغينة والحقد والهدية جالبة للرضا فاذا جاء سبب الرضا ذهب سبب السخط (رواه) هنا يأتى في الاصل والحق به الترمذى قال ميركا كذا قاله الجزرى وفى حاشيته وصحح الجزرى اسناده * (وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال تهادوا فان الهدية تذهب وحر الصدر) ينتج الرواى والعاء المهمة أى غشه وسوسته وقيل هو الحقد والغضب وقيل أشد الغضب وقيل العداوة كذا فى النهاية (ولا تحقرن جارة لجارتها) متعلق بمحذوف وهو مفعول تحقرن أى لا تحقرن جارة هدية مهداة لجارتها وهو تنميم للكلام السابق ذكره الطيبى رحمه الله وفى النهاية الجارة الضرة من المجاورة بينهما ومنه حديث أم زرع وعط جارتها أى أنها ترى حسناتها فيغفلها ذلك (ولو شق فرس شاة) بكسر الشين المعجمة أى تصيفه أو يفضيه كقوله صلى الله عليه وسلم اتقوا النار ولو بشق تمره والفرس بكسر الفاء والسين المهمة عظم قليل اللحم وهو خف البعير والشاة قال القاضى رحمه الله الفرسن من الشاة والبعير بمنزلة الحمار من الدابة والبهي لا تحقرن جارة هدية جارتها ولو كانت فرس شاة وقد جاء فى بعض الروايات ولو بشق فرس شاة زيادة حرف الجر فالتقدير ولو ان بعث اليها أو تتصدقها ونحو ذلك قال الطيبى رحمه الله الحديث من رواية الترمذى بغيره وكذا فى جامع الاصول أرشد جلوات الله وسلامه عليه الناس الى ان التهادى يزيل الضغائن ثم بالغ فيه حتى ذكر إحق الاشياء من أبغض البغضين اذا حمل الجارة على الضرة وهو الظاهر لمعنى التنميم قال ابن السكك أى تبيت جارة الى جارتها مما عندها من الطعام وان كان شيا قليلا أقول ويؤيده ما روى ابن عدى فى الكامل عن ابن عباس تهادوا الطعام ينكم فان ذلك توسعة فى أرزاقكم (رواه الترمذى) وكذا الابام أحمد وروى البيهقى عن أنس تهادوا فان الهدية تذهب بالسخيمة أى الحقد وروى الطبرانى عن أم حكيم تهادوا فان الهدية تضعف الحب وتذهب بغوائل الصدر أى وسوسه * (وعن ابن عمر) رضى الله عنهما (قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث من الهدايا لاترد) أى لا ينفى ان ترد لفة متبها

الوسائد والذهن واللبن رواه الترمذى وقال هذا حديث غريب قيل أراد بالذهن الطيب ★ وعن أبي عثمان التنبهى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أعطى أحدكم الريحان فلا يردده فإنه يخرج من الجنة رواه الترمذى رسالة ★ (الفصل الثالث) ★ عن جابر قال قالت امرأة بشر بن أنجل غلاسك و أشهد لى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان ابنة فلان سألنى أن أنجل ابنها غلامى وقالت أشهد لى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أنه اخوة قال نعم قال أنكفهم أعطيتهم مثل ما أعطيتك قال لا قال فليس يصلح هذا وإنى لا أشهد إلا على حق رواه مسلم ★ وعن أبي هريرة قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أتى

وتأذى المهدي إياها (الوسائد والذهن واللبن) قال الطيبى رحمه الله يريد أن يكرم الضيف بالوسادة والطيب واللبن وهى هدية قليلة المنة فلا ينبغي أن ترد اه فكأنه حمل الدهن على الطيب وعبر عنه بالطيب والأظهر أن المراد به مطلق الدهن لأن العرب تستعمله فى شعور رؤسهم و. أما قول ابن الملك المراد بالوسائد التى حشوها ليف أو صوف لأنها كانت متبها غالباً فمذموم لأن العبرة بعموم النظم (رواه الترمذى وقال هذا حديث غريب) قيل أراد بالذهن الطيب و وجهه سبق ولعل مراد القائل به الجمع بينه وبين ما سبق فى أول الباب وما يليه من هذا الفصل والله تعالى أعلم بالصواب ★ (وعن أبي عثمان التنبهى) يفتح التون وسكون الهاء قال المؤلف هو عبد الرحمن بن بل بضم الميم وكسرهما وتشديد اللام التنبهى البصرى أدرك الجاهلية وأسلم فى عهد النبى صلى الله عليه وسلم ولم يلقه ويقال أنه عاش فى الجاهلية أكثر من ستين سنة ومشها فى الأحلام ومات سنة خمس وتسعين وله مائة وثلاثون سمع عمرو بن سمعد وأباموسى روى عنه قتادة وغيره (قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أعطى أحدكم بعصية المجهول (الريحان) منصوب على أنه مفعول ثانٍ (فلا يردده) بضم الدال الشددة ويفتح (فانه خرج) أى أصله (من الجنة) يعنى و يأتى منه روحها وهو مع ذلك خفيف المحمل كما سبق أى قليل المؤنة والمنة فلا يرد ان كثيراً من الأشياء خرج أصله من الجنة (رواه الترمذى مرضلاً) حال من المفعول ومنه معجوف الصحابي ورواه أبو داود فى مراسيله أيضاً

★ (الفصل الثالث) ★ (عن جابر قال قالت امرأة بشر بن أنجل لزوجها أنجل) لزوجها أنجل بهزئة وصل وسكون نون وفتح حاء مهملة أى أعط (ابنى غلاسك) مفعول لأنجل فى التاموس أنجله ماء أعطاه و. ما لا يخفى بشئ منه كتحله فيهما (وأشهد لى رسول الله صلى الله عليه وسلم) أى أجمله شاهداً لى (فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم) أى فجاءه (قال ان ابنة فلان سألنى أن أنجل) ضبط: بأن المصدرية وصيغة المضارع وفى نسخة: بأن المفسرة وصيغة الامر أى أعطى أو أعط (ابنها غلامى) و: بهذا يؤيد ضبط الأول وكان يمكن ذلك وفى نسخة السيد قد عدلت عنه غتابم ويؤيده أيضاً قوله (وقالت) بالهبط على سألنى أى وقالت لى أيضاً (أشهد لى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أنه اخوة) جمع أخ (قال نعم قال أنكفهم) بالانصب وفى نسخة بالرفع أى فجميع اخوته (أعطيتهم مثل ما أعطيتك) والاستفهام منصب على الفعل الأول ومثل منصوب على المفعول الثانى (قال لا قال فليس يصلح) أى ينجى أو يصح (هذا) أى الامر أو العطاء أو الأشهاد (وإنى لا أشهد إلا على حق) أى خالص لا كراهة فيه أو على حق دون باطل وقد سبق تمام الكلام فيما يتعلق بالمقام (رواه مسلم) ★ وعن أبي هريرة قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أتى

بأكورة الفاكهة وضعا على عينيه وعلى شفتيه وقال اللهم كما أرينا أوله فارنا آخره ثم يعطيهما من يكون عنده من الصبيان رواه البيهقي في الدعوات الكبير
 ★ (باب اللقطة) ★ (الفصل الأول) ★ عن زيد بن خالد قال جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله عن اللقطة فقال اعرف عفاصها ووكاهها ثم عرفها سنة

(بأكورة الفاكهة) في النهاية أول كل بشي بأكورته (وضعا على عينيه) تعظيما لنعمة الله عليه (وعلى شفتيه) شكرا لما أسداه اليه (وقال اللهم كما أرينا أوله فارنا آخره) أي في الدنيا فيكون دعاء بطول بقاء أو في العقبى ليكون إيماء الى انه لا عيش الا عيش الآخرة و ان نعيم الدنيا زائل و انه أنموذج من التميم للأجل (ثم يعطيهما من يكون عنده) أي حاضرا (من الصبيان) لأن ميلهم اليها أعظم و الملاحة بينهما ثم و قال الطيبي رحمه الله انما ناول بأكورة الثمار الصبيان لمناسبة بينهما من ان الصبي ثمرة الفؤاد و بأكورة الانسان (رواه البيهقي في الدعوات الكبير) و ذكر الجزري في الحصن و اذا رأى بأكورة ثمر قال اللهم بارك لنا في ثمرنا و بارك لنا في منابنا و بارك لنا في صاعنا و بارك لنا في مدنا فإذا أتى يشئ منها دعا أصغر وليد حاضر فيعطيه ذلك رواه مسلم و الترمذي و النسائي و ابن ماجه كلهم عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنهم

★ (باب اللقطة) ★ يضم اللام وفتح القاف و يسكن في المغرب اللقطة الشئ الذي تجده ملقى فتأخذه قال الأزهرى و لم أسمع اللقطة بالسكون لغیر اللث و قال بعض الشروح من علمائنا هي يفتح القاف المال المقطوع من لفظ الشئ و النطه أخذ من الأرض و عليه الاكثرون و قال الخليل اللقطة يفتح القاف اسم للمقطوع قياسا على نظائرهما من أسماء الفاعلين كهمزة ولزمة و أما اسم المال المقطوع فيسكن القاف
 ★ (الفصل الأول) ★ (عن زيد بن خالد) لم يذكره المؤلف (قال جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله عن اللقطة) أي عن حكمها اذا وجدها (فقال اعرف عفاصها) بكسر أوله أي وعاءها (و وكاهها) بكسر الواو أي ما تشد به في النائق العفاص الوعاء الذي يكون فيه اللقطة من جلد أو خرقة أو غير ذلك و في النهاية الوكاه هو الخيط الذي تشد به الصرة و الكيس و نحوهما قال ابن الملك و أما أمر بمعرفتها ليعلم صدق و كذب من يدعيها في شرح السنة اختلفوا في تأويل قوله اعرف عفاصها في انه لوجاه رجل و ادعى اللقطة و عرف عفاصها و وكاهها هل يجب الدفع اليه فذهب مالك و أحمد الى أنه يجب الدفع اليه من غير بينة اذ هو المقصود من معرفة العفاص و الوكاه و قال الشافعي و أصحاب أبي حنيفة رحمهم الله اذا عرف الرجل العفاص و الوكاه و العدد و الوزن و وقع في نفسه انه صادق فله أن يعطيه و الا فينة لانه قد يصيب في الصفة بان يسمع الملقط يعفها فلي هذا تأويل قوله اعرف عفاصها و وكاهها لثلاث اختلاط بماله اختلاطا لا يمكنه التمييز اذا جاء مالكها (ثم عرفها) بكسر الراء المشددة (سنة) قال ابن الهمام ظاهر الامر بتعريفها سنة يتقضى تكرير التعريف عرفا و عادة و ان كان ظرفية السنة للتعريف يصدق بوقوعه مرة واحدة لكن يجب حمله على المعتاد من انه يفعلها وقتا بعد وقت و يكرر ذلك كلما وجد مظنة و قال ابن الملك ففي الاسبوع الاول يعرفها في كل يوم مرتين مرة في أول النهار و مرة في آخره و في الاسبوع الثاني في كل يوم مرة ثم في كل أسبوع مرة و قدر جد في الاصل مدة التعريف بالحوال من غير تفصيل بين القليل و الكثير أخذا بهذا الحديث و هو قول مالك و الشافعي و أحمد و الصحيح ان شيئا من هذه التقادير ليس بال لازم و ان تنويز التقدير الى رأى الأخذ لاطلاق خبر مسلم قال

فان جاء صاحبها و الا فشا نك بها قال فضالة الغنم قال هي لك أو لاختيك أو للذئب قال فضالة
الابل قال ما لك و لها معها سقاؤها و حذاؤها ترد الماء و تأكل الشجر حتى يلقاها ربها متقى عليه

رسول الله صلى الله عليه وسلم في القطة عرفها فان جاء أحد يعبرك بعددها و وعائها و وكائها فاعطه اياها
و الا فاستمتع بها و التئيد بالسنة لعله يكون القطة المسؤول عنها كانت تقتضى ذلك و لان الغالب
أن تكون القطة كذلك (فان جاء صاحبها) شرط حذف جزاؤه فاعلم به أى جردها اليه
أو قبها و نعمت ها و أخذها (و الا) و ان لم يجي صاحبها (فشا نك بها) بهمة
ساكنة و تبدل الفاء و هو منصوب على المصدرية يقال شأنت شأنه أى قصدت قصده و شأن
شأنك أى اعمل بما تحسنه ذكره الطيبى رحمه الله و قيل على المفعولية أى خذ شأنك أى فاصنع
ما شئت من صدقة أو بيع أو أكل و نعوها و العاصل أن كنت محتاجا فانتفع بها و الا تخضعق بها
قال القاضى فيه دليل على أن من التقط لقطة و عرفها سنة و لم يظهر صاحبها كان له تملكها سواء كان
غنيا أو فقيرا و اليه ذهب كثير من الصحابة و التابعين و به قال الشافعى و أحمد و اسحق و روى
عن ابن عباس رضى الله عنهما انه قال يتصدق بها الغنى و لا ينتفع بها و لا يملكها و به قال الثورى
و ابن المبارك و أصحاب أبى حنيفة رحمه الله و يؤيد الاول ما روى عن أبى بن كعب انه قال
وجدت صرة الى قوله فان جاء صاحبها و الا فاستمتع بها و كان أبى من ميسير الانصار (قال) أى
الرجل (فضالة الغنم) بتشديد اللام أى غاويتها أو متروكتها مبتدأ خبره غنوف أى ما خبئها (قال
هي لك) أى ان أخذتها و عرفتها و لم تجد صاحبها فان لك ان تملكها (أو لاختيك) يريد به صاحبها
و المعنى ان أخذتها فظهر مالها فهو له أو تركتها فاتفق ان جادتها فهو أيضا له و قيل معناه ان
لم تلتقطها ينتقض غيرك (أو للذئب) بالهزة و ابداله أى ان تركت أخذها أخذها الذئب و فيه
تحريض على التقاطها قال الطيبى رحمه الله أى ان تركتها و لم يتقى ان يأخذها غيرك يأكله الذئب
غالباً فيه بذلك على جواز التقاطها و تملكها و على ما هو العلة لها و هي كونها معرضة للضياع
ليدل على اطراد هذا الحكم في كل حيوان يعجز عن الرعى بغير راع (قال) أى الرجل (فضالة
الابل قال ما لك) أى أى شئ لك (و لها) قيل ما شأنك معها أى اتركها و لا تأخذها
(معها سقاؤها) بكسر السين أى معدتها فتقع موقع السقاء في الرى لانها اذا وردت الماء شربت
ما يكون فيه ربيها لظئها أيا ما (و حذاؤها) بكسر الحاء المهملة أى خفافها و الظاهر ان الجملة استئناف
مبين للعلة و قال بعض الشراح أى و الحال انها مستقلة باسباب تعيشها أى يؤمن عليها من أن تموت
عطشا لاصطيارها على الظما و اقتدارها على المدير الى المرعى و السقاء يكون للين
و يكون للماء و أريد به هنا ما تحويه في كرتها من الماء فتقع موقع السقاء في الرعى أو أراد به صبرها
على الظما فانها أصبر الدواب على ذلك (ترد الماء) أى تجيئه و تشرب منه و منه قوله تعالى
و لما ورد ماء مدين (و تأكل الشجر حتى يلقاها ربها) أى مالها قال الطيبى رحمه الله أراد
بالسقاء انها اذا وردت الماء شربت ما يكون فيه ربيها لظئها و هي من أطول البهائم ظما و قيل
أراد به انها ترد عند احتياجها اليه فيعمل النبي صلى الله عليه وسلم صبرها على الماء أو ورودها اليه
بثابة ساقها و بالحذاء خفافها و انها تقوى بها على السير و قطع البلاد الشاسعة و ورود المياه
الناتية شبهها النبي صلى الله عليه وسلم بمن كان معه حذاء و سقاء في سعة و انا أضاف الرب اليها لان
البهائم غير متعبدة و لا مغالبة فهي بمنزلة الاموال التي يجوز اضافة مالها اليها و جعلهم اربابا لها قال

وفي رواية لمسلم قتال عرفها سنة ثم اعرف وكاهها وعافها ثم استنق بها فان جاء ربهما فادها اليه
 ★ وعنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من آوى ضالة فهو ضال ما لم يعرفها رواه مسلم
 ★ وعن عبد الرحمن بن عثمان التيمي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن لقطة الحاج رواه مسلم

القاضي وأشار بالتقييد بقوله معها ماثوا أن المانع من التقاطها والفارق بينها وبين الغنم ونحوها استقلالها بالتمشيع وذلك انما يتحقق فيما توجد في الصحراء فاما ما توجد في القرى والامصار فيجوز التقاطها لعدم المانع وجود الموجب وهو كونها معرضة للتلف مطمعة للطمع وذهب قوم الى انه لا فرق في الابل ونحوها من الحيوان الكبار بين أن يؤخذ في الصحراء أو عمران لاطلاق المنع قال ابن الملك مذهب أبي حنيفة رحمه الله انه لا فرق بين الغنم وغيره فضيعة الالتقاط اذا خاف الضياع وأشهد على نفسه انه أخذها ليردها الى صاحبها وأجيب عن حديث زيد بأن ذلك كان اذ ذاك لغلبة أهل الصلاح والامانة لاتصل اليها يد غائبة اذا تركها وحدها وأما في زماننا فلا آمن فقي أخذها احياء وحفظها على صاحبها فهو أولى (متفق عليه وفي رواية لمسلم قتال عرفها سنة ثم اعرف وكاهها وعافها) الظاهر أن المراد بهم مجرد المطف ليطابق ما سبق ومنه قوله تعالى ثم آتينا موسى الكتاب والله تعالى أعلم بالصواب وقال ابن حجر رحمه الله: المرفة عن التعريف على خلاف ما تقدم ايذانا بكون الملتقط بأسورا بمعرفتين يعرف عافها أولا فاذا عرفها سنة وأراد تملكها تدب له أن يعرفها مرة أخرى تعرفا ثانيا ليطهر صدق صاحبها اذا وصفها له وبعده لا يفتي (ثم استنق) أي فاذا لم تعرف صاحبها تملكها وانفتحا على نفسك والامر للاباحة ثم اذا تصرف الأخذ لنفسه فقيرا أو تصدق (بها) على فقير فالصاحب يغير في تضمين أيهما شاء ولا رجوع لاحد على الآخر وهذا معنى قوله (فان جاء ربهما فادها اليه) أي ان بقي عنينا والا فقيمتها ★ (وعنه) أي عن زيد (قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من آوى) بالمد ويقصر أي ضم وجمع (ضالة) قيل هي ما ضل من البهيمة ذكرا أو أنثى واللقطة تعم لكن كثرة استعمالها في غير الحيوان (فهو ضال) أي مائل عن الحق (ما لم يعرفها) بتشديد الراء والمعنى ان من أخذها ليذهب بها فهو ضال وأما من أخذها ليردها أو ليعرفها فلا بأس به قال ابن الملك ومعنى التعريف التشهير وطلب صاحبها قال شمس الائمة الحلواني أدنى التعريف أن يشهد على الأخذ ويقول أخذها لاردها فان فعل ذلك ولم يعرفها كفى قال الطيبي رحمه الله فهو ضال أي الواجد غير راشد ان لم يعرفها أو ما وجد ضال كما كان قال النووي رحمه الله يجوز أن يراد بالضال ضالة الابل ونحوها مما لا يجوز التفحصا للملك بل انما يلتقط للمنفذ ضال ان حفظها لم يعرفها (رواه مسلم) وكذا الامام أحمد ★ (وعن عبد الرحمن بن عثمان التيمي) أي القرشي وهو ابن أخي طلحة بن عبد الله صحابي وقيل انه أمرك وليس له رواية روى عنه جماعة ذكره المؤلف فيكون حديثه هذا من مراسيل الصحابة وهو حجة عند الكل (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن لقطة الحاج) أي تملك لقطتهم أو أخذها مطلقا أو في الحرم قال القاضي هذا الحديث يحتمل أن يكون المراد به النهي عن أخذ لقطتهم في الحرم وقد جاء في الحديث ما يدل على الفرق بين لقطة الحرم وغيره وأن يكون المراد النهي عن أخذها مطلقا لتركها مكانها وتعرف بالتداع عليها لأن ذلك أقرب طريق الى ظهور صاحبها فان الحاج لا يلبثون مجتمعين الا أياما معدودة ثم يفرقون فلا يكون للتعريف بعد تفرقهم جدوى اه وتبعه بعض علمائنا وقال ابن الملك أراد لقطة حرم مكة أي لايجل لاحد تملكها بعد التعريف بل يجب

★ (الفصل الثاني) ★ عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه سئل عن الثمر المعلق فقال من أصاب منه من ذى حاجة غير متخذ خبئة فلا شئ عليه ومن خرج بشئ منه فعليه غرامة مثليه والعقوبة ومن سرق منه شيئاً بعد أن يؤويه الجرين يبلغ ثمن المجن فعليه القطع وذكر في خالة الأبل والنعم كما ذكر غيره قال وسئل عن القطة فقال ما كان منها في الطريق الميتة

على الملتقط أن يحفظها أبداً لمالكها وبه قال الشافعي وعندنا لا فرق بين لقطة الحرم وغيره وفي شرح الهداية لابن الهمام قال ابن وهب يعني يتركها حتى يجي صاحبها ولا عمل على هذا في هذا الزمان فنشئ السرقة بمكة من حوالى الكمية فضلاً عن المتروك والأحكام إذا علم شرعيتها باعتبار شرط ثم علم ثبوت غده متضمناً مقدساً لتقدير شرعيتها معه علم انقطاعها بخلاف العلم بشرعيتها بسبب إذا علم انقطاعه ولا مفسدة في البقاء فانه لا يلزم ذلك كالرمل والاضطباع في الطواف لاظهار الجلالة (رواه مسلم) وكذا أحمد وأبو داود

★ (الفصل الثاني) ★ (عن عمرو بن شعيب عن أبيه) أى عبدالله بن عمرو بن العاص (عن جده) سبق الكلام فيه (عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه سئل عن السر) بفتح السين (المعلق) أى المثل من الشجر (فقال من أصاب منه) أى من الثمر (من ذى حاجة) بيان لمن أى فقير أو مضطر أى من أصاب للحاجة والضرورة الداعية اليه (غير متخذ) بالنصب على أنه حال من فاعل أصاب وفي نسخة بالجرح على أنه صفة ذى حاجة (خبئة) بضم معجمة وسكون موحدة أى ذخيرة محمولة (فلا شئ عليه) وقد تقدم الكلام عليه في باب القصب وقال ابن الملك أى فلا اثم عليه لكن عليه ضمانه أو كان ذلك في أول الاسلام ثم نسخ وأجاز ذلك أحمد من غير ضرورة (ومن خرج منه بشئ فعليه غرامة مثليه) أى غرامة قيمة مثليه (والعقوبة) بالرفع أى التنزيه قال ابن الملك وهذا على سبيل الزجر والوعيد والا فالعقوب لا يضمن بأكثر من قيمة مثله وكان عمر رضي الله عنه يحكم به عملاً بظاهر الحديث وبه قال أحمد وقيل كان في صدر الاسلام ثم نسخ في شرح السنة هذا إيجاب للغرامة والتنزيه فيما يفرجه لانه ليس من باب الضرورة المرخص فيها ولأن الملك لا يتسامحون بذلك بخلاف القدر اليسير الذى يؤكل ولعل تضعيف الغرامة للمبالغة في الزجر أو لانه كان كذلك تقليداً في أوائل الاسلام ثم نسخ وإنما لم يوجب القطع فيه وأوجب فيما يوجد مما جمع في البير بقوله (ومن سرق منه) أى من الثمر المعلق (شيئاً) إلى آخره لأن مواضع النخل بالمدينة لم تكن نموتة محروزة ولذا قيده (بعد أن يؤويه) بضم الياء في جميع النسخ الحاضرة وقال التورثي آوى وأوى بمعنى واحد والمقصود منهما لازم ومتعد ومن المتعدي هذا الحديث والمعنى يفضيه ويصعبه (الجرين) بفتح الجيم وكسر الراء موضع تحفيف التنزير هو له كالبيدر للحنطة وهو حرز عادة خان الجرين قشمار كالمرح للشيء وحرز الأشياء على حسب العادات (يلبغ) أى قيمة ذلك للشئ (ثمن المجن) بكسر الميم وفتح الجيم وتشديد النون أى الترس المسمى بالدرقة والمراد بثمنه ثعبان السرقة لانه كان يساوى في ذلك الزمان ربع دينار وقيل هو عشرة دراهم وهو ثعبان السرقة عند أبي حنيفة رحمه الله (فعليه القطع) وفي شرح السنة المراد بثن المجن ثلاثة دراهم ويشهد له ما روى ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم قطع في عين ثمنه ثلاثة دراهم (وذكر) أى جد عمرو (في خالة الأبل والنعم كما ذكره غيره) أى من الرزاة (قال) أى جد عمرو (وسئل) أى النبي صلى الله عليه وسلم (عن القطة فقال ما كان) أى وجد منها (في الطريق

و القرية الجامعة فعرها سنة فان جاء صاحبها فادفعها اليه و ان لم يأت فهو لك و ما كان في الخراب المعادى فيه و في الركاز الخمس رواه النسائي و روى أبو داود عنه من قوله و سئل عن القطة الى آخره * و عن أبي سعيد الخدري بن علي بن أبي طالب و جده دينار قال يا فاطمة فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا رزق الله فأكل منه رسول الله صلى الله عليه وسلم و أكل على و فاطمة فلما كان بعد ذلك أتت امرأة تشد البئار فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا علي أدا البئار رواه أبو داود.

المتباعد (كذا في جامع الأصول و قد وقع في نسخ المصاييح و بعض نسخ المشكاة في طريق المتباعد بالاضافة و المتباعد بكسر الميم و سكون التحتية محدودة أي العامة المسماة بالعبادة قال التور بشي رحمه الله المتباعد الطريق العام و مجتمع الطريق أيضا متباعد و العبادة التي تسلكها السابلة و هو مفعول من الاثنيان أي يأتيه الناس و يسلكه اه فالباء في متباعد أصله همز أبداً ياء جوارزا و الهمز فيه أصله ياء أبداً همزا و جوبا فتأصل (و القرية الجامعة) أي سكانها (فعرها سنة فان جاء صاحبها فادفعها اليه و ان لم يأت) أي صاحبها و يه تفنن (فهو) أي الملقوط (لك) أي ملك لك أو خاص لك تصرف فيه و الحاصل أن ما يوجد من القطة في العمران و الطرق السلوكه غالباً يجب تعريضها إذ الغالب انها ملك مسلم (و ما كان) أي وجد (في الخراب المعادى) بتشديد الميم أي التديم و المراد منه ما يوجد في قرية خربة و الأراضى المعادى التي لم يمر عليها عمارة اسلامية و لم تدخل في ملك مسلم سواء كان الموجود منه ذهباً أو فضة أو غيرهما من الاواني و الاقمشة (ففيه و في الركاز) بكسر الراء أي دفين الجاهلية كأنه ركز في الارض (الخمس) بضمين و يسكن الثاني فأعطى لها حكم الركاز إذ الظاهر انه لا مالك لها (و روى النسائي و روى أبو داود عنه) أي عن عمرو (من) قوله و سئل عن القطة الى آخره * و عن أبي سعيد الخدري أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه وجد ديناراً فأتى به فاطمة رضي الله تعالى عنها فقال (أي علي) (عنه) أي عن حكم الدينار (رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا رزق الله) أي مال الله يؤتيه من يشاء (فأكل منه رسول الله صلى الله عليه وسلم و أكل على) كرر العامل مبالغة أو تعظيماً (و فاطمة) أي أيضاً (رضي الله عنهما) بصيغة الثنية و ليس فيه ما يدل على عدم التعريف و لا على عدم التوقف قدر ما يغلط على الظن أن صاحبه لا يطليه فان الفاء قد تأتي لمجرد البعدية فتفيد الترتيب و على تقدير أن تكون لتعقيب فهو في كل شيء بحسبه ألا ترى أنه يقال تزوج فلان فولد له إذا لم يكن بينهما الامدة الحمل و ان كانت مدة متطاولة و قال تعالى ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فما في شرح السنة من قوله فيه دليل على أن القليل لا يعرف محل بحث و كذا قول ابن الملك و لم يأمره بأساكه و تعريفه لأن القطة إذا كانت شيئاً قليلاً لا يجب تعريفه له و هو خلاف المحفوظ من المذهب لأن الدينار مما لا يسمى شيئاً قليلاً لا يجب تعريفه على ما صرح به قاضخان وغيرهم رحمهم الله و قال الأشرف فيه دليل على أن الفنى له التملك كالنقير و على أن القطة تحمل على من لا تحمل عليه الصدقة فان النبي صلى الله عليه وسلم كان غنياً بما آفاه الله عليه و كان هو و علي و فاطمة عن لا يحمل عليهم الصدقة له و تبعه ابن الملك و أخطأ فانه خلاف مذهبه من ان الفنى لا يملك القطة على أن في كون النبي صلى الله عليه وسلم غنياً بالقية محل بحث لأن المراد بالفنى هذا أن يكون مالكا لنصاب من ذهب و فضة و نحوهما (فلما كان بعد ذلك) أي مدة (أتت امرأة تشد البئار) بضم الشين أي طلبه (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا علي أدا البئار) أي أعطه إياه فيه وجوب بدل البئار على الملقط.

★ وعن الجارود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خالة المسلم حرق النار رواه الدارمي ★ وعن عياض بن حمار قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من وجد لقطه فليشهد ذا عدل أو ذوى عدل ولا يكتم ولا يغيب فإن وجد صاحبها فليردها عليه والا فهو مال الله يؤتبه من يشاء رواه أحمد وأبو داود والدارمي ★ وعن جابر قال رخص لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في العصا والسوط والجل وأشباهه يلتقطه الرجل يتنفع به رواه أبو داود وذكر حديث القدماء بن سعدى كرب إلا لا يحل في باب الاعتصام

إلى مالكتها متى ظهر قاله الأشرف وكذا إن لم يرض يشرب التصديق إن تصديق بها (رواه أبو داود ★ وعن الجارود) بنعيم وضم الراء أي ابن المعلى قال المؤلف قدم على النبي صلى الله عليه وسلم سنة تسع مع وفد عبد القيس (قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خالة المسلم) في النهاية هي الضالة من كل ما يقتنى من الحيوان وغيره يقال ضل الشيء إذا ضاع وهي في الأصل فاعلة ثم اتسع فيها فصارت من الصفات الغالية وتقع على الذكر والأنثى والائتين والجمع ويجمع على ضوال (حرق النار) بفتح الحاء والراء وقد يسكن والمراد هنا لخبها يريد أن أخذ اللقطة يؤدي إلى حرق النار لمن لم يعرفها وقصد الخيانة فيها (رواه الدارمي) ورواه أحمد والترمذي والنسائي وابن حبان عنه عن عبدالله بن الشخير والطبراني عن عصمة بن مالك ★ (وعن عياض) بكسر العين وتخفيف الياء (ابن حمار) بكسر الحاء المهملة وتخفيف الحيم ابن ناجية بن عقاب كان صديقاً لرسول الله صلى الله عليه وسلم قدima ذكره ميرك زاد المصنف وهو التميمي المجاشعي يمد في البصريين روى عنه جماعة اه وما ضبط في بعض نسخ من فتح الحاء وتشديد التميم تصحيف أشار إليه المفتي حيث قال عياض ابن حمار يلتقط حيوان ناقص اه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من وجد لقطه فليشهد ذا عدل) أي ليجعله شاهداً (أو ذوى عدل) شك من الراوى أو أو بمعنى بل أو لتتويع في شرح السنة وهذا أمر تأديب وإرشاد وذلك لمعتنين أحدهما أن يؤمن أن يحمله الشيطان على أسماكها وترك أدله الأمانة فيها والثاني الأمان من أن يحوزها في جملة التركة عند اخترام المنية إياه وقد قيل بوجوب الأشهاد لظاهر هذا الحديث (ولا يكتم) أي لا يغيب (ولا يغيب) بفتح الغين المعجمة وتشديد النحية أي لا يعمل غائباً بأن يرسله إلى مكان آخر أو الكتمان متعلق باللقطة والتغيب بالضالة (فإن وجد صاحبها فليردها عليه) بفتح الدال المشددة (والا) أي وإن لم يجد صاحبها (فهو مال الله) أي رزقه (يؤتبه) أي يعطيه (من يشاء) أي على وجه يشاؤه وفي شرح الطبري رحمه الله قوله فهو مال الله وقال في الحديث السابق رزق الله وهما عبارتان عن الحلال وليس للمعتزله أن يتمسكوا به بأن الحرام ليس برزق لأن المقام مقام مدح اللقطة لا بيان الحلال والحرام والفاء في قوله فهو مال الله جواب للشرط ويجوز إسقاطها كما في رواية البخارى والا امتنع بها قال المالكي حذف الفاء والمبتدأ في الحديث معاً من جواب الشرط (رواه أحمد وأبو داود والدارمي ★ وعن جابر قال رخص لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في العصا) بالتصريح (والسوط والجل وأشباهه يلتقطه الرجل) صفة أو حال (يتنفع به) أي الحكم فيها أن يتنفع الملتقط به إذا كان فقيراً من غير تعريف سنة أو مطلقاً في شرح السنة فيه دليل على أن التقليل لا يعرف ثم منهم من قال ما دون عشرة دراهم قليل وقال بعضهم الدثار فما دونه قليل لحديث على رضي الله عنه وقال قوم التليل التافه من غير تعريف كالتعل والسوط والجرباب ونحوها وفي فتاوى قاضى خان رفع اللقطة لصاحبها أفضل من تركها عند عامة

★ (باب الفرائض) ★ (الفصل الأول) ★ عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم فمن مات وعليه دين ولم يترك وقاء فعلى قضاؤه ومن ترك مالا فلورثته

العلماء و قال بعضهم يحل رفعها وتركها أفضل وقال المتحفة لأجل رفعها. والصحيح قول علمائنا خصوصاً في زماننا والحداد والفريسي واليهود ترك أفضل وهذا إذا كان في الصحراء وإن كان في القرية فترك الدابة أفضل وإذا رفع اللقطة يعرفها ويقول التفتت لقطعة أو وجدت خالة أو عندي شيء فمن سمعته يطلب قدلوه على واختلف الروايات في هذا التعريف قال محمد في الكتاب يعرفها حولاً ولم يفصل فيما إذا كانت اللقطة قليلة أو كثيرة وعن أبي حنيفة رحمه الله روايتان في رواية أن كانت مائتي درهم فما فوقها يعرفها حولاً وإن كانت أقل من مائتي درهم عشرة فما فوقها يعرفها شهرًا وإن كانت أقل من عشرة يعرفها ثلاثة أيام وقال بعضهم إلى خمسة يحفظها يوماً واحداً وفي الخمسة إلى العشرة يحفظها أياماً وفي عشرة إلى خمسين يحفظها جمعة وفي الخمسين إلى المائة يعرفها شهرًا وفي المائة إلى المائتين يحفظها ستة أشهر وفي المائتين إلى الألف أو أكثر يحفظها حولاً وقال بعضهم في الدرهم الواحد يحفظ ثلاثة أيام وفي الدنانير فصاعداً يحفظه يوماً ويعرفه وإن كان دون ذلك ينظر يمينه ويساره ثم يتصدق وقال الإمام الأجل أبو بكر محمد بن أبي سهل السرخسي ليس في هذا تقدير لازم بل يفوض إلى رأى الملقط يعرف إلى أن يغلب على رأيه إن صاحبه لا يطلبه بعد ذلك فبعد ذلك إن جاء صاحبه دفعها إليه وإن لم يبيح فهو بالغيار إن شاء أسكنها حتى يبيح صاحبها وإن شاء تصدق بها وإن تصدق ثم جاء صاحبه كان صاحبها بالغيار إن شاء أجاز الصدقة ويكون الثواب له وإن لم يميز الصدقة فإن كانت اللقطة في يد الفقير يأخذها من الفقير وإن لم تكن قالبة كان له الغيار إن شاء ضمن الفقير وإن شاء ضمن الملقط وأيهما ضمن لا يرجع على صاحبه بشئ وينبغي للملقط أن يشهد عند رفع اللقطة أنه يرفعها لصاحبها فإن أشهد كانت اللقطة أمانة في يده وإن لم يشهد كان عاصياً في قول أبي حنيفة ومحمد وعلى قول أبي يوسف رحمهم الله هي أمانة على كل حال إذا لم يكن من قصد العفظ لنفسه ولا يضمن الملقط إلا بالتعمد عليها أو بالنحو عند الطلب وهذا إذا أسكنه أن يشهد وإن لم يجد أحداً يشهده عند الرفع أو خاف أنه لو أشهد عند الرفع يأخذ منه الظالم فترك الإشهاد لا يكون ضماناً (رواه أبو داود وذكر حديث المقدام بكسر الميم (ابن معدى كرب) بلا انصراف (إلا لأجل) أي لكم الحداد الأهل ولا كل ذي ثاب من السباع ولا لقطة معاهد إلا أن يستغنى عنها صاحبها (في باب الاعتصام) أي في ضمن حديث طويل أكثره مناسب لذلك الباب والله تعالى أعلم بالصواب

★ (باب الفرائض) ★ بالهمز جمع فريضة أي المقدرات الشرعية في التروكات المالية في شرح السنة الفرض أصله القطع يقال فرضت فلاناً إذا قطعت له من المال شيئاً وفي المغرب الفريضة اسم ما يخرض على المكلف وقد يسمى بها كل مقدار قليل لاتصايف الموارث فرائض لأنها مقدرة لأصحابها ثم قيل فاعلم بمسائل الميراث علم الفرائض وللعالم به فرضي وفارض وفي الحديث أفرضكم زيد أي أعلمكم بهذا النوع

★ (الفصل الأول) ★ (عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم) أي في كل شيء من أمور الدنيا والدين وثبقت عليهم أكثر من شفقتهم على أنفسهم فأكون أولى بقضاء ديونهم (فمن مات وعليه دين ولم يترك وقاء فعلى قضاؤه ومن ترك مالا فلورثته) أي بعد قضاء ديونه وصيته ومنه أخذ التركة في الثنائى التركة اسم للمتركوك كما أن الطلبة اسم للمطلوب

وفي رواية من ترك ديناً أو ضياعاً فليأتني فأنا سواه وفي رواية من ترك مالا فلورثته ومن ترك كلاً فآلنا متفق عليه * وعن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقي فهو لأولى رجل ذكر متفق عليه

ومنه تركه الميت (وفي رواية من ترك ديناً أو ضياعاً) يفتح الضاد ويكسر أى عيالا (فليأتني فأنا سواه) أى وليه وكافل أسرهِ قال القاضي رحمه الله ضياعاً بالفتح يريد به العيال العالة مصدر أطلق مقام اسم الفاعل للمبالغة كالعدل والموم وروى بالكسر على أنه جمع ضائع كجبايع في جمع جالغ في شرع السنة الضياع اسم ما هو في معرض أن يضيع إن لم يتعهد كالذرية الصغار والزمنى الذين لا يقومون بأمر أنفسهم ومن يدخل في معناهم (وفي رواية من ترك مالا فلورثته ومن ترك كلاً) يفتح الكاف وتشديد اللام أى ثلثاً قال تعالى وهو كل على مولاه وهو يشمل الدين والعيال (فآلنا) أى سرجمه وماواه أو فليات آلتنا أى أنا أتولى أسورهم بعد وفاتهم وأنصرهم فوق ما كان منهم لو عاشوا فإن تركوا شيئاً من المال فآذب المستأكلة من الظلمة أن يحوموا حوله فيخلص لورثته وإن لم يتركوا وتركوا ضياعاً وكلاً من الأولاد لآنا كآلهم وآلتنا ملجأهم وإن تركوا ديناً فعلى أداؤه ولهذا وصفه الله تعالى في قوله عز من قائل بالمؤمنين رؤوف رحيم وقوله النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم وهكذا ينبغي أن تقصر الآية أيضاً ولأن قوله وأزواجه أسهاتهم إنما يلتزم إذا قلنا أنه صلى الله عليه وسلم كلاب الشفق بل هو أرفأ وأرحمهم بهم (متفق عليه) ورواه أحمد والنسائي وابن ماجه * (وعن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ألحقوا) يفتح همزة وكسرها أى أوصلوا (الفرائض) أى المعصص المقدرة في كتاب الله تعالى من تركه الميت (بأهلها) أى العينة في الكتاب والسنة (فما بقي) يكسر الفاء أى فما فضل بينهم من المال (فهو لأولى) أى أقرب (رجل) أى من الميت (ذكر) تأكيد أو احتراز من الغنى وتبل أى صغير أو كبير وفي شرح الطبري رحمه الله قال العلماء المراد بالأولى الأقرب مأخوذ من الولي وهو أقرب ووصف الرجل بالذكر تنبيهاً على سبب استحقاقه وهي الذكورة التي سبب المعصية وسبب الترجيح في الإرث ولهذا جعل للذكر مثل حظ الأنثيين وحكمته أن الرجال يلحقهم مؤن كثيرة في القيام بالعيال والضيقات وأفراد القاصدين ومواساة السائلين وتحمل الغرامات وغير ذلك وقال ابن حجر رحمه الله ليس أولى هنا بمعنى أحق لآنا لا ندرى من هو أحق بل هو بمعنى أقرب وفيه أن الأقرب هو أحق لقوله تعالى بعد تعيين أبواب الفرائض أبأؤكم وابتأؤكم لا تدرىون أيهم أقرب لكم نعماً يعني وإنما نحن نعلم وقد تولينا أسر الورثة وحكمتنا عليكم وما فوضاه إليكم قال والمراد بالنسب وإنما ذكر ذكر بعد الرجل لأن الرجل في المشهور هو الذكر البالغ من بني آدم وقيل للاحتراز من الغنى المشكل فإنه لا يعمل عصبة ولا صاحب فرض جزأ بل له الفرض التثني وهو الأقل على تقدير الذكورة والآنونة وقيل يان لأن المعصية يرث صغيراً كان أو كبيراً بخلاف عادة الجاهلية فإنهم كانوا لا يعطون الميراث إلا من بلغ حد الرجولية وقيل ذكر لنفي المجاز إذ المرأة القوية قد تسمى رجلاً قال الطبري رحمه الله أوقع الموصوف مع الصفة موقع المعصية كأنه قيل فما بقي فهو لأقرب عصبة وسواها عصبة لأنهم يعصبونه ويمتص به أى يحيطون به ويستند بهم والمعصية أقرب فالأقرب فالأقرب فالأقرب فإليرث عاصب بعيد مع وجود قريب وجملة عصابات النسب الآين والأب ومن يدلى بهما ويقدم شتم الأبناء ثم يتوهم وإن سفوا ثم الأب ثم الجد ثم الأخوة لأبوين وأولادهم

✽ وعن أسامة بن زيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم
متفق عليه ✽ وعن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال مولى القوم من أنفسهم رواه البخاري ✽ وعنه
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ابن أخت القوم منهم متفق عليه و ذكر حديث عائشة إنما الأولاد

في درجة في شرح الستة فيه دليل على أن بعض الورثة يحجب البعض والحجب نوعان حجب نقصان وحجب
حرمان (متفق عليه) وزواه أحمد والترمذي ✽ (و عن أسامة بن زيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم) قال النووي رحمه الله أجمع المسلمون على أن الكافر لا يرث
المسلم و أما المسلم من الكافر ففيه خلاف فالجمهور من الصحابة والتابعين ومن بعدهم على أنه
لا يرث أيضا و ذهب معاذ بن جبل ومعاوية وسعيد بن المسيب وسروق رحمهم الله وغيرهم إلى
أنه يرث من الكافر واحتدلوا بقوله عليه الصلاة والسلام يملو ولا يمل عليه و حجة الجمهور هذا
الحديث الصحيح والمراد من حديث الإسلام فضل الإسلام على غيره وليس فيه تعرض للبراث فلا يرثه
النص الصريح و أما المرتد فلا يرث المسلم بالاجماع و أما المسلم من المرتد ففيه أيضا الخلاف فتعد
مالك والشافعي وريسة وابن أبي ليلى وغيرهم أن المسلم لا يرث منه و قال أبو حنيفة رحمه الله
ما اكتسبه في دته فهو لبيت المال وما اكتسبه في الإسلام فهو لورثته المسلمين قال الإمام محمد
رحمه الله في موطنه لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم والكفر ملة واحدة يتوارثون به وإن
اختلفت ملتهم فيرث اليهودي من النصراني والنصراني من اليهودي وهو قول أبي حنيفة رحمه الله والعامية من
قهاثنا (متفق عليه) ورواه أحمد وأصحاب السنن الأربعة ✽ (و عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
مولى القوم أي معتقهم بالكسر) أي يرثه المعتق بالعصبة إذا لم يكن له عصبية نسبية
وقيل مولى أي معتقهم بالفتح منهم كمولى القرشي لا يمل له أخذ الصدقة كذا ذكره بعض الشراح
من علمائنا وقال ابن الملك فيه دليل لمن حرم الصدقة على مولى بني هاشم وعبد المطلب ومن قال
الوصية لبني فلان يدخل فيهم مواليتهم وقال المظهر المتولي يقع في اللغة على المعتق وعلى المتفق
وقسر العلماء المولى هنا بالمعتق أي يرث من المعتق إذا لم يكن له أحد من عصبائه النسبية ولا يرث
المعتق المعتق إلا عند طائوس (رواه البخاري ✽) وعنه أي عن أنس (قال قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم ابن أخت القوم منهم) قال المظهر ابن الأخت من ذوى الأرحام ولا يرث ذوو الأرحام إلا عند
أبي حنيفة وأحمد رحمهم الله وإنما يرث ذوو الأرحام إذا لم يكن للعصبة ولا ذوفرض وذوو الأرحام
عشرة أصناف ولد البنت و ولد الأخت و بنت الأخ و بنت العم و بنت العمة و بنت الخال و الخالة
و أبو الأم و العم للأب و العمة و ولد الأخ من الأم و من أدلى بهم و أولادهم أولاد البنت
ثم أولاد الأخت و بنات الأخ ثم العمة للأب و العمات و الأخوال و الخالات وإذا استوى اثنان منهم
في درجة فأولاهم بالبراث من هو أقرب إلى صاحب فرض أو عصبية و أبو الأم أولى من ولد الأخ من
الأم من بنات الأخ و أولاد الأخت قال الطحطاوي رحمه الله من في قوله منهم اتصالية أي ابن الأخت متصل
بأقربائه في جميع ما يجب أن يتصل به من التولي والنصرة والتوريث وما أشبه ذلك وهو قوله تعالى
وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله أي في أحكامه وفرائضه والكتاب كبير ما يحيط به الفريضة
واستدل به أصحاب أبي حنيفة رحمه الله على توريث ذوى الأرحام وينصره حديث المتقدم في الفصل الثاني
والخالف وارث من لا وارث له (متفق عليه) ورواه أحمد والترمذي والنسائي عنه وأبو داود عن أبي موسى
والطبراني عن جبير بن مطعم عن ابن عباس وعن أبي مالك الأشعري (و ذكر حديث عائشة

في باب قبل باب السلم و سذكر حديث البراء الخالة بمنزلة الأم في باب بلوغ الصغير وحضائنه ان شاء الله تعالى
 * (الفصل الثاني) * عن عبدالله بن عمرو قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يتوارث أهل
 ملتين شتى رواه أبو داود وابن ماجه و رواه الترمذى عن جابر * وعن أبي هريرة قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم القاتل لا يرث رواه الترمذى وابن ماجه

انما الولاء) يفتح الواو أى لمن أعقب في أثناء حديث طويل (في باب) أى غير معنون (قبل باب
 السلم) يفتحين قال ابن الملك فيه وفي حديث أنس قيل دليل على ثبوت الارث بالولاء للمعتق لكن
 اذا لم يكن للمعتق أحد من عصبائه النسبية (و سذكر حديث البراء) يفتحين أى ابن عازب (الخالة
 بمنزلة الأم) أى في الميراث فلما اجتمعت مع العمة فالثلاثان للعمة و الثلث للخالة (في باب بلوغ
 الصغير وحضائنه) يفتح أوله وكسره أى تربيته في الصغير (ان شاء الله تعالى) و انما حوله اليه مع
 مناسيته لهذا الباب فانه وقع في ضمن حديث طويل هو أولى بذلك الباب والله تعالى أعلم
 بالصواب نعم ذكر السيوطي هذه الجملة في الجامع الصغير وقال رواه الشيخان والترمذى
 عن البراء و أبو داود عن علي

* (الفصل الثاني) * (عن عبدالله بن عمرو) أى ابن العاص (قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لا يتوارث أهل ملتين شتى) ينتج تشديد صفة أهل أى متفرقون ذكره ابن الملك وقال الطيبي
 رحمه الله حال من فاعل لا يتوارث أى متفرقين مختلفين وقيل يجوز ان يكون صفة الملتين أى ملتين
 متفرقتين قال ابن الملك يدل بظاهره على ان اختلاف الملل في الكفر يمنع التوارث كاليهود
 والنصارى والمجوس وعدة الاوثان واليه ذهب الشافعي قلنا المراد هنا الاسلام والكفر فان
 الكفرة كلهم ملة واحدة عند مقابلتهم بالمسلمين وان كانوا أهل ملل فيما يعتنقون وقال الطيبي
 رحمه الله تورث الكفار بعضهم من بعض كاليهودى مع النصراني وعكسه والمجوسى منهما و هما
 منه قال به الشافعي لكن لا يرث حرى من ذمى ولا ذمى من حرى وكذا لو كانا حريين في بلدين
 متحاربتين قال أصحابنا لم يتوارثا كذا في شرح مسلم (رواه أبو داود وابن ماجه) أى منه
 (و رواه الترمذى عن جابر * وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم القاتل لا يرث)
 أى من القاتل قال ابن الملك هذا في القتل الذى يجب به القصاص أو الكفارة لان القتل بالسبب
 لا يتعلق به حرمان الارث عندنا قال المظهر العمل على هذا الحديث عند العلماء سواء كان القتل عمدا
 أو خطأ من حصى أو مجنون أو غيرهما وقال مالك اذا كان القتل خطأ لا يمنع الميراث وقال
 أبو حنيفة رحمه الله قتل العصى لا يمنع اه وكذا المجنون لانهما ليسا بمكنتين فعملهما كلا فعل
 قال الطيبي رحمه الله اذا جعل الملة نفس القتل المنصوص عليه فيعم و اذا ذهب الى المعنى
 وما يعطيه من قطع الوصلة فالتعريف في القاتل على الاول للجنس وعلى الثاني للمعهد وعليه ينفرع
 ما ذكره النووي في الروضة اذا قتل الامام مؤثره حدا في منع التورث أوجه ثالثها ان ثبت بالبيعة
 منع وان ثبت بالاقرار فلا لعدم التهمة والاصح المنع مطلقا لانه قاتل وفي شرح الفرائض للسيد
 الشريف عندنا يحرم القاتل عن الميراث اذا لم يكن القتل بحق وأما اذا قتل مؤثره قصاصا أو حدا
 أو دفعا عن نفسه فلا يحرم أصلا وكذا قتل العادل مؤثره الباغي وفي عكسه خلاف أبي يوسف
 (رواه الترمذى وابن ماجه) وفي لفظ الترمذى ليس للقاتل شئ و روى البيهقي عن ابن عمرو و لفظه
 ليس للقاتل من الميراث شئ و روى أبو داود عن ابن عمرو أيضا بسند حسن ليس للقاتل شئ

★ وعن بريدة أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل للجدة السدس إذا لم تكن دونها أم روله أبو داود
 ★ وعن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا استهل المصبي صلى عليه وورث رواه ابن ماجه
 والدارمي ★ وعن كثير بن عبدالله عن أبيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم مولى
 القوم منهم وحليف القوم منهم

وإن لم يكن له وارث قوارثه أقرب الناس ولا يرث القاتل شيئاً ★ (وعن بريدة) بالتصغير أى ابن الحبيب
 بالتصغير قال المؤلف هو الأسلمي أسلم قبل بدر ولم يشهد بها وبأبى يعقوب الرضوان وكان من ساكني
 المدينة ثم تحول إلى البصرة ثم خرج منها إلى خراسان غازياً فمات بمرور من يزيد بن معاوية سنة
 اثنين وستين روى عنه جماعة (إن النبي صلى الله عليه وسلم جعل للجدة (أى لآب وأم) (السدس)
 بضم اللام ويسكن (إذا لم تكن دونها) (أى قداسها) (أم) يعنى إن لم يكن هناك أم الميت فإن
 كانت هناك أم الميت لا تترك الجدة لأم الأم ولا أم الأب ذكره ابن الملك وقال الطبري دون هنا
 بمعنى تقدم لأن العاجب كالحاجزين الوارث والميراث رواه أبو داود وقد عد السيوطي في الفتاوى
 الجدة من الوارثات بالأجماع قال ولأنه صلى الله عليه وسلم أعطى الجدة السدس رواه أبو داود عن
 الثخيرة وروى الحاكم عن عبادة وصححه أنه صلى الله عليه وسلم قضى للجديتين من الميراث بالسدس
 يشبهها ★ (وعن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا استهل المصبي) (أى رفع صوته يعنى
 علم حياته (صلى عليه) أى بعد غسله وتكفينه ثم دفن كسائر أموات المسلمين (ورث) بضم
 تشديد راء مكسور أى جعل وارثاً في شرح السنة لومات إنسان ووارثه حمل في البطن يوقبله
 الميراث فإن خرج حياً كان له وإن خرج ميتاً فلا يرث منه بل لسائر ورثة الأول فإن خرج حياً ثم
 مات يرث منه سواء استهل أو لم يستهل بعد أن وجدت فيه إماراة الحياة من عطاس أو تنفس أو
 حركة دالة على الحياة سوى اختلاج الخارج عن المضيق وهو قول الثوري والأوزاعي والشافعي
 وأصحاب أبي حنيفة رحمهم الله تعالى وذهب قوم إلى أنه لا يرث منه ما لم يستهل واحتجوا بهذا
 الحديث والاستهلال رفع الصوت والمراد منه عند الآخرين وجود إماراة الحياة وعبر عنها بالاستهلال
 لأنه يستهل حالة الانفصال في الأغلب وبه يعرف حياته وقال الزهري أرى العطاس استهلالاً
 (رواه ابن ماجه والدارمي ★ وعن كثير بن عبدالله عن أبيه عن جده) قال المؤلف في فصل
 التاميين هو كثير بن عبدالله بن عمرو بن عوف المزني المدني سمع أباه وروى عنه مروان بن معاوية
 وغيره (قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم مولى القوم منهم) سبق شرحه (وحليف القوم منهم)
 قال ابن الملك أى عهيدهم وأريد به مولى الموالاة فإنه يرث عندنا إذا لم يكن للميت وارث سواء
 قال الطبري رحمه الله وأما الحليف فأنهم كانوا يتحالفون ويقولون دسى دمسك وهدى هدىسك
 وسلمى سلمك وحري حريك أرث منك وترث منى فتسحق بآية الموارث قال البيضاوى عليه رحمة
 الباري في تفسير قوله تعالى والذين عقدت إيمانكم أى موالى الموالاة فاتوهم نصيبهم كان الحليف
 يرث السدس من مال خليفه فتسحق بقوله وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض اه وفيه نظر لأنه
 لا دلالة على أن يرث الحليف لاسيما والمتحالفون به إنما يورثونه عند عدم العصبات وأولى الأرحام
 قال البيضاوى وعن أبي حنيفة رحمه الله لو أسلم رجل على يد رجل وتماقدا على أن يتماقلا
 ويتوارثا صحح وورث قال السيد الشريف رحمه الله في شرح الفرائض صورة مولى الموالاة شخص
 مجهول النسب قال لأخبر أنت مولاي ترثني إذا مات وتعتل عني إذا جئت وقال الآخر قلت فعندنا

و ابن خت القوم منهم رواه الدارمي * وعن المقدم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أنا أولى بكل مؤمن من نفسه فمن ترك ديناً أو ضيعة فإني أنا من ترك مالا فلورثته وأنا مولى من لا مولى له أرث ماله وأنتك عانه والخال وارث من لا وارث له يرث ماله

يصح هذا التقيد ويصير المتأثر وارثاً عاقلاً ويسمى مولى الموالاة وإذا كان الآخر مجهول النسب وقال للاول مثل ذلك وقوله ورث كل منهما صاحبه وعقل عنه وكان إبراهيم النخعي يقول إذا أسلم الرجل على يد رجل ثم أولاه صح وقال شمس الأئمة السرخسي ليس الإسلام على يده شرطاً في صحة عقد الموالاة وإنما ذكر فيه على سبيل العادة وكان الشعبي يقول لا ولاء إلا ولاء العتاة وبه أخذ الشافعي رحمه الله وهو مذهب زيد بن ثابت وما ذهبنا إليه مذهب عمر وعلى وابن مسعود رضي الله تعالى عنهم أجمعين (وابن أخت القوم منهم) أي من أنفسهم كما في رواية البخاري ومريانه (رواه الدارمي) وروى الطبراني عن عمرو بن عوف ولفظه حليف القوم منهم وابن أخت القوم منهم * (وعن المقدم) بكسر أوله أي ابن معدى كرب (قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أنا أولى بكل مؤمن من نفسه) هو معنى الحديث السابق أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم ومعنى قوله النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم و مر شرحه (فمن ترك ديناً أو ضيعة) أي مبالاً (فإني أنا من رجوعهم أو بنوهم أسرهم البنا) (ومن ترك مالا فلورثته) أي بعد اداء دينه وقضاء وصيته (وأنا مولى من لا مولى له) أي وارث من لا وارث له (أرث ماله) قال الشافعي رحمه الله يريد به صرف ماله إلى بيت مال المسلمين فإنه لله ولرسوله (وأنتك عانه) أي أخلص أسرته بالفداء عنه وأصله عانه حذف الياء تخفيفاً كما في يد يقال عنا يعنو إذا خضع وذل والمراد به من تعلقت به الحقوق بسبب الجنائيات (والخال وارث من لا وارث له يرث ماله) أي إن مات ابن أخته ولم يخلف غير خاله فهو يرثه دل على أرث ذوى الأرحام عند فقد الورثة وأول من لا يرثهم قوله الخال وارث من لا وارث له يرث ماله الجوع زاد من لا زاد له وحملوا قوله يرث ماله كالتقرير لقوله والخال وارث والتكرير إنما يؤق به لدفع ما عسى أن يتوهم في المعنى السابق التجوز فكيف يعمل تقريراً للتجوز رحم الله من أذعن للحق وأنصف وترك التعصب ولم يتعسف وأعلم أن ذالرحم هو كل قريب ليس بذى فرض ولا عصبية لأكثر الصحابة كعمر وعلى وابن مسعود وأبي عبيدة ابن الجراح ومعاذ بن جبل وأبي الدرداء وابن عباس رضوان الله تعالى عليهم أجمعين في رواية عنه مشهورة وغيرهم يرون تورث ذوى الأرحام وتأبهم في ذلك من التابعين علقمة والنخعي وشرج والحسن وابن سيرين وعطاء ومجاهد وبه قال أصحابنا أبو حنيفة رحمه الله وأبو يوسف ومحمد وزفر ومن تأبهم وقال زيد بن ثابت وابن عباس في رواية شاذة لأبيات لذوى الأرحام ويوضع المال عند عدم صاحب الفرض والعصبية في بيت المال وتأبهما في ذلك من التابعين سيد بن المسيب وسعيد بن جبير وبه قال مالك والشافعي واحتج الناقدون بأنه تعالى ذكر في آيات الموارث نصيب ذوى الفروض والعصبات ولم يذكر لذوى الأرحام شيئاً ولو كان حقاً لبيته وما كان ربك نسياً وبأنه عليه الصلاة والسلام لما استخبر من ميراث العمة والخالة قال اخبرني جبريل إن لاشئ لهما ولنا قوله تعالى وأولو الأرحام بعضهم أبلى يعضن في كتاب الله إذ معناه أولى بميراث بعض فيما كتب الله وحكم به لأن هذه الآية نسخت التوارث بالموالاة كما كان في ابتداء قدومه عليه الصلاة والسلام المدينة فما كان لمولى الموالاة والمواثبات في ذلك الزمان صالح مصروفاً إلى ذوى الرحم

و يترك عاتقته وفي رواية وأنا وارث من لاوارث له أعقل عنه وارثه والغال وارث من لاوارث له يعقل عنه ويرثه رواه أبو داود ✽ وعن وائلة بن الأسقع قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم حموز المرأة ثلاث موارث عتيقها وقيطها وولدها الذي لاغت عنه رواه الترمذي وأبو داود وابن ماجه

وما بقي منه من ارث مولى الموالاة صار متأخرا عن ارث ذوى الارحام فقد شرع لهم الميراث بل فصل بين ذى رحم له قرض أو تعصيب و ذى رحم ليس له شئ منهما فيكون ثابتا لكل بهذه الآية فلا يجب تفصيلهم كلهم في آيات الموارث وأيضا روى ابن رجلا رضى سهما الى سهل بن حنيف قتله ولم يكن له وارث الا خاله فكتب في ذلك أبو عبيدة بن الجراح الى عمر فأجاباه بأن النبی صلى الله عليه وسلم قال لله ورسوله مولى من لا مولى له والغال وارث من لاوارث له لا يقتل المقصود به بل هذا الكلام النفي دون الإثبات كقوله الميراث حيلة من لا حيلة له والميراث ليس بحيلة فكانه قيل من كان وارثه الغال فلاوارث له لا أقول صدر الحديث يأبى هذا المعنى بل قول بيان الشرع بلفظ الإثبات وإرادة النفي تؤدي الى الالتباس فلا يجوز من صاحب الشريعة الكشف عنها وأيضا لما مات ثابت ابن النضاح قال عليه الصلاة والسلام قمى بن عاصم هل تعرفون له نسبا فيكم فقال انه كان غريبا فبينا فلا تعرف له الا ابن أخت هو أبو لبابة ابن عبد المنذر فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ميراثه له والتوفيق بين ما روينا موافقا للقرآن وبين ما روينا مخالفا له أن يصل ما روينا على ما قبل نزول الآية الكريمة أو يصل على أن العمة والخالة لا ترثان مع عصبه ولا مع ذى رحم يرد عليه فان الرد على ذى الفروض مقدم على تورث ذوى الارحام وان كانوا يرثون مع من لا يرث عليه كالزوجة وكذا ذكره المحقق السيد الشريف الجرجاني رحمه الله في شرح الفرائض (و يترك أى الغال عاتقته) أى أودى أى ناداه الدية عنه أو يقاديه عند أسره (وفي رواية وأنا وارث من لاوارث له أعقل عنه) أى أودى عنه ما يلزمه بسبب الجنائيات التى تحصله الماتلة (وفي نسخ المصاحف أعقله يقال عقلت له دم فلان اذا تركت القود للدية ولا معنى له في الحديث وقيل معناه أعطى له وأقصى عنه وأرثه أى من لاوارث له والغال وارث من لاوارث له يعقل عنه أى اذا جئى ابن أخته ولم يكن له عصبه يؤدي الغال عند الدية كالعصبه (ويرثه) أى الغال اباه (رواه أبو داود) وروى الترمذي عن عائشة رضى الله عنها الغال وارث من لاوارث له ✽ (وعن وائلة بن الأسقع) أى النبي سلم والنبي صلى الله عليه وسلم يهب الى تبرك ويقال انه خدم النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث سنين وكان من أهل الصدقة مات بيت المقدس وهو ابن مائة سنة روى عنه نفر ذكره المؤلف (قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم حموز المرأة) أى تجتمع وتحيط (ثلاث موارث) جميع ميراث (عتيقها) أى ميراث عتيقها فانه اذا أعقت عبدا ومات ولم يكن له وارث ترث ماله بالولادة (و لقيطها) أى مقطوعها فان الملقط يرث من اللقيط على مذهب إسحق ابن راهويه وعامة العلماء على انه لا ولاء للملقط لانه عليه الصلاة والسلام خصه بالمعنى بقوله لا ولاء لاولاد العاتقة فلعل هذا الحديث متسوخ عندهم (وولدها الذى لاغت عنه) أى عن قبله ومن اجله في شرح السنة هذا الحديث غير ثابت عند أهل النقل واتفق أهل العلم على انها تأخذ ميراث عتيقها وأما الولد الذى نفاه الرجل بالامان فلا خلاف ان أحدهما لا يرث الآخر لان التوارث بسبب النسب انتهى بالامان وأما تسببه من جهة الأم ثابت ويتوارثان قال القاضي رحمه الله وحياسة الملقطة ميراث لقيطها معمول على انها أولى بان يصرف اليها ما خلفه من غيرها صرف مال بيت المال الى آحاد المسلمين فان تركته لهم لانها ترثه وراثة المعتقة من معتقها وأما حكم ولد الزنا فعلم المني بالافرق

★ وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أما رجل عاهر بكرة أو أمة فالولد ولد زنا لا يرث ولا يرث رواه الترمذى ★ وعن عائشة أن مولى لرسول الله صلى الله عليه وسلم مات وترك شيئا ولم يدع حميما ولا ولدا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اعطوا ميراثه رجلا من أهل قريته رواه أبو داود والترمذى ★ وعن يريدة قال مات رجل من خزاعة فأتى النبي صلى الله عليه وسلم بميراثه فقال التمسوا له وارثا أو ذا رحم فلم يجدوا له وارثا ولا ذا رحم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اعطوه الكبر من خزاعة رواه أبو داود وفي رواية له قال انظروا أكبر رجل من خزاعة ★ وعن علي قال انكم تقرؤون هذه الآية من بعد وصية يوصي بها أو دين وإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بالدين

(رواه الترمذى وأبو داود وابن ماجه ★ وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده) أي ابن عمرو بن العاص كما صرح به السيوطي في الجامع الصغير (أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أما رجل عاهر أي زنى (بكرة أو أمة) في النهاية العاشر الزاني وقد عهر إذا أتى المرأة ليلا للفجور بها ثم غلب على الزاني مطلقا (فالولد ولد زنا) وفي نسخة ولد الزنا (لا يرث) أي من الأدب (ولا يرث) بفتح الراء وقيل بكسرهما قال ابن الملك أي لا يرث ذلك الولد من الواطي ولأن أمه أثاربه إذ الورثة بالنسب ولأنسب بينه وبين الزاني ولا يرث الواطي ولا أثاربه من ذلك الولد (رواه الترمذى ★ وعن عائشة) رضي الله عنها (أن مولى) أي عتيقا (لرسول الله صلى الله عليه وسلم مات وترك شيئا) أي قليلا أو كثيرا (و لم يدع حميما ولا ولدا) أي لم يترك قريبا يهتم لامره (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اعطوا ميراثه رجلا من أهل قريته) أي فانه أولى من أحاد المسلمين قال القاضي رحمه الله إنما أمر أن يعطى رجلا من قريته تصدقا منه أو ترهما أو لانه كان بيت المال ومصرفه مصالح المسلمين وسد حاجاتهم فوضعه فيهم لما رأى من المصلحة فان الأنبياء كما لا يورث عنهم لا يرثون عن غيرهم وقال بعض الشراح الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم لا يرثون ولا يرث عنهم لارتفاع قدرهم عن التمس بالدين والقطاع لأسبابهم عنها وقوله في الحديث الذي تقدم أنا مولى من لأمولى له أرث ماله فانه لم يرد به حقيقة الميراث وإنما أراد أن الأمر فيه إلى في التصديق به أو صرفه في مصالح المسلمين أو تمليك غيره (رواه أبو داود والترمذى) وروى الدليمي عن ابن عباس انه ورد أن مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقع من غدق نخلة فمات فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بميراثه فقال انظروا له ذا قرابة قالوا ما له ذو قرابة قال انظروا همشريه له فاعطوه ميراثه يعني بلديا له كذا في الجامع الكبير للسيوطي ★ (و عن يريدة قال مات رجل من خزاعة) بضم أوله تميلة عظيمة من الأزد (فأتى النبي) أي جاء (صلى الله عليه وسلم بميراثه فقال التمسوا له وارثا أو ذا رحم) أي قريبا ليس من أصحاب الفروض ولا من العمية (فلم يجدوا له وارثا ولا ذا رحم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اعطوه الكبر) بضم الكاف وسكون الموحدة أي الأكبر (من خزاعة) قال بعض الشراح من علمائنا أراد سيد القوم ورئيسهم وهذا منه عليه الصلاة والسلام على سبيل التفضل لا بطريق الإرث وقيل المراد كبيرهم وهو أقربهم إلى الجد الأعلى وهذا أيضا تفضل منه لا على سبيل التوريث (رواه أبو داود وفي رواية له) أي لابي داود (انظروا أكبر رجل من خزاعة) أي فاعطوه إياه في النهاية يقال فلان كبير قومهم بالضم إذا كان أعدهم في النسب وهو أن ينتسب إلى جده الأكبر بآباء أقل عددا من باقي عشيرته وقوله أكبر رجل أي كبيرهم وهو أقربهم إلى الجد الأعلى اهـ والحاصل انه ليس المراد به الأسن مطلقا ★ (و عن علي رضي الله عنه قال انكم تقرؤون هذه الآية من بعد وصية يوصي بها أو دين وإن) بكسر الهمزة والواو للحال (رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بالدين

قبل الوصية وإن أعيان بنى الأم يتوارثون دون بنى العلات الرجل يرث أخاه لايه و أمه دون أخيه لايه رواه الترمذى وابن ماجه وفي رواية الدارمى قال الأخوة من الأم يتوارثون دون بنى العلات الخ **✽** وعن جابر قال جاءت امرأة سعد بن الربيع بابتها من سعد بن الربيع الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله هاتان ابنتا سعد بن الربيع قتل أبوهما معك يوم أحد شهيدا وإن عموهما أخذ مالهما ولم يدع لهما مالا ولا تسكحان

قبل الوصية (أن) يفتح. أن والواو للعطف أى وقضى بأن (أعيان بنى الأم) أى الأخوة والأخوات لاب واحد وأم واحدة من عين الشئى وهو النفس منه (يتوارثون دون بنى العلات) وهم الأخوة لأب وأمهات شئى. وقال بعض المحققين من أصحابنا أعيان القوم أشراهم والأعيان الأخوات من أب ولم وهذه الأخوة تسمى البعانة وذكر الأم هنا لبيان ما يرجع به بنو الأعيان على بنى العلات وهم أولاد الرجل من نسبة شئى سميت علات لأن الزوج قد على من المتأخرة بعد ما نهل من الأولى والمعنى أن بنى الأعيان إذا اجتمعوا مع بنى العلات فالمرثات لبنى الأعيان لقوة القرابة وإزدواج الوصلة له وإن كانوا لام واحدة وآباء شئى فهم الأخياف قال الطيبى رحمه الله قوله أنكم تفرقون اختيار فيه معنى الاستفهام يعنى أنكم أقرؤن هذه الآية هل تدرون معناها فالوصية مقدسة على الدين فى الفرقة متأخرة عنه فى القضاء والأخوة فيها مطلق يومهم التسوية قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بتقديم الدين عليها وقضى فى الأخوة بالفرق وقوله وإن أعيان بالفتح على حذف الجار عطف على بالدين بدليل زوابة المصاحب وقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أعيان بنى الأم وقوله (الرجل يرث أخاه لايه ولأمه دون أخيه لايه) استئناف كالتفسير لما قبله فإن قلت إذا كان الدين مقدما على الوصية فلم قدمت عليه فى التزويل قلت اهتماما بشأنها الكشف لك كانت الوصية مشبهة بالمرثات فى كونها مأخوذة من غير عوض كان إخراجها مما يشق على الورثة ويتعاطى ولا تطيب أنفسهم بها كان أداؤها مغنفة للتفریط بخلاف الدين فإن تقوسهم مطمئنة الى أدائه فلذلك قدمت على الدين بئنا على وجوبها والمصارعة الى إخراجها مع الدين ولذلك جئ بكلمة أو للتسوية بينهما فى الوجوب (رواه الترمذى وابن ماجه وفى رواية الدارمى قال الأخوة) أى الأعيان (من الأم يتوارثون دون بنى العلات الخ) **✽** وعن جابر قال جاءت امرأة سعد بن الربيع (يفتح الرأه وكسر الموحدة أى الانصاري الغزرجى وكان أخى النبي صلى الله عليه وسلم بينه وبين عبد الرحمن بن عوف ودثن هو) وخارجة ابن زبد بن قبر واحد ذكره المؤلف (بابتها من سعد بن الربيع الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله هاتان) أى البنتان (ابنتا سعد بن الربيع قتل أبوهما معك) أى مصاحبا لك (يوم أحد) قال الطيبى رحمه الله لا يجوز أن يتصلق معك بقتل الكشف فى قوله تعالى ودخل معه السجن فتيان مع يدل على معنى الصبحة واستعدادها كقوله خرجت مع الأمير يريد مصاحبا له فيجب أن يكون دخولهما السجن مصاحبين له وفى قوله تعالى فلما بلغ معه السعى ليصبح تعلقى معه يبلغ لاتضائهما بلوغهما معا فهو بيان كانه لما قال فلما بلغ السعى أى الحد الذى يقتر فيه على السعى قيل مع من قيل مع أبيه وكذلك التقدير فلما قيل قتل يوم أحد قيل مع من قيل معك وقوله (شهيدا) تميز ويجوز أن يكون حالا مؤكدة لأن السابق فى معنى الشهادة (وإن عموهما أخذ مالهما) أى على طريق الجاهلية فى حرمان النساء من الميراث (ولم يدع لهما مالا) أى ولم يترك عموهما لهما مالا ينفق عليهما أو تجهزان به للزواج (ولا تسكحان) أى لا تزوجان عادة أو غالبا أو مع العزة

الا ولهما مال قال يقضى الله في ذلك فنزلت آية الميراث فبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم الى عمهما قتال اعط لابنتي سعد الثلثين واعط أئمهما الثمن وما بقي فهو لك رواه أحمد والترمذي وأبو داود وابن ماجه وقال الترمذي هذا حديث حسن غريب * وعن هزيل بن شرحبيل قال سئل أبو موسى عن ابنة وبنت ابن وأخت قتال للبنت النصف وللأخت النصف وأنت ابن مسعود فميتا يعني فسل ابن مسعود وأخبر بقول أبي موسى قتال لقد ضللت إذا وما أنا من المهتدين أقضى فيها بما قضى النبي صلى الله عليه وسلم للبنت النصف ولابنة الابن السدس تكلمة الثلثين وما بقي فلأخت

(الا ولهما مال قال يقضى الله في ذلك) أى يحكم به في القرآن (فنزلت آية الميراث) أى قوله تعالى يومئذ يحكم الله في أولادكم وكلمة فوق حلة كما في قوله تعالى فاضربوا فوق الاعناق (فبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم الى عمهما قتال اعط لابنتي سعد الثلثين) بضمين ويسكن الثاني (واعط أئمهما الثمن) وذلك لقوله تعالى فان كان لكم ولد فلهن الثمن مما تركتم (وما بقي فهو لك) أى بالمعصية وهذا أول ميراث في الاسلام قال البيضاوى رحمه الله واختلف في البنتين قتال ابن عباس رضي الله عنهما حكمهما حكم الواحدة أى لا حكم الجماعة لأنه تعالى جعل الثلثين لما فوقهما وقال بالقولن حكمهما حكم ما فوقهما لأنه تعالى لما بين أن حظ الذكر مثل حظ الأنثيين إذا كان معه أنثى وهو اللتان اتضى ذلك ان فرضهما اللتان ثم لما أوهم ذلك أن يزداد النصيب بزيادة العدد رد ذلك الوهم بقوله فان كان نساه فوق اثنتين ويؤيد ذلك أن البنت الواحدة لما استعقت الثلث مع أخيها فيما جرى أن تستحقه مع أخت مثلها وإن البنتين أسس رجما من الأخنتين وقد فرض لهما الثلثين بقوله قلها للثانين مما ترك إله والحديث يوافق الجمهور ولعله لم يبلغ ابن عباس أو ما صرح عنده (رواه أحمد والترمذي وأبو داود وابن ماجه وقال الترمذي هذا حديث غريب * وعن هزيل) تصغير هزل بالزاي ضد الجد (ابن شرحبيل) بضم معجمة وفتح راه وسكون هملة وكسر موحدة وترك صرف كذا في المعنى وفي تهذيب الاسماء بضم الشين المعجمة عجمي لا ينصرف وقد تصحف بهذيل بالذال وهو غلط صريح قال المؤلف هو الأزدى الكوفي الأعمى سمع عبد الله بن مسعود وروى عنه جماعة (قال سئل أبو موسى) أى الأشعري (عن ابنة وبنت ابن وأخت قتال للبنت النصف) أى لقوله تعالى وإن كانت واحدة علمها النصف (وللأخت النصف) لقوله تعالى إن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك وفيه أن الولد يشمل البنت فكانه غفل عن هذا أو أراد أن الولد مخصص بالذكر أو قال للأخت النصف على جهة التخصيص (وأنت ابن مسعود) أى لانه أعلم مني أو لما قيل علمان خير من علم واحد (فميتا يعني) أى يوافقتي (فسل ابن مسعود) أى عن المسئلة (وأخبر بقول أبي موسى) أى في جوابها (قتال لقد ضللت إذا) أى إن وافقت في هذا الجواب (وما أنا من المهتدين) أى حينئذ الى الصواب قال السيوطي وهذا من أدلة جواز الاقتباس (أقضى فيها) أى في المسئلة (بما قضى النبي صلى الله عليه وسلم) أى في مثلها (للبنت النصف) أى لما سبق (ولابنة الابن السدس) بضمين ويسكن الثاني (تكلمة الثلثين) بالاضافة في جميع النسخ الحاضرة ونسبه على المفعول له أى لتكليم الثلثين وقال الطيبي رحمه الله أما مصدر مؤكد لانك إذا أضفت السدس الى النصف فقد كملته لثنتين ويجوز أن يكون حالا مؤكدة (وما بقي فلأخت) أى لكونها عصبية مع البنات ويانه ان حق البنات اللتان كما تقدم وقد أخذت الصلبية الواحدة النصف لقوة القرابة فبقى سدس من حق البنات فتأخذه بنات الابن واحدة كانت أو متعددة وما بقي من التركة فلأولى عصبية فبنات

فأثينا أبا موسى فأخبرناه بقول ابن مسعود قال لاتسألوني مادام هذا الجبر فيكم وواه البخاري ★ وعن عمران بن حصين قال جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان ابن ابني مات فعالي من ميراثه قال لك السدس فلما ولي دعاه قال لك سدس آخر فلما ولي دعاه قال ان السدس الآخر طعمة رواه أحمد و الترمذي و أبو داود و قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح ★ وعن قبيصة بن ذؤيب قال جاءت الجدة الى أبي بكر تسأله ميراثها فقال لها مالك في كتاب الله شئى و مالك في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم شئى فارجمي حتى أسأل الناس فسأل

الابن من ذوات الفروض مع الواحدة من الصليات كذا ذكره السيد في شرح الفرائض (فأثينا أبا موسى فأخبرناه بقول ابن مسعود قال لاتسألوني) بتحقيق النون لا غير لأن لا ناعية (مادام هذا الجبر) أي العالم (فيكم) يعني ابن مسعود ذهب أكثر الصحابة الى تعصيب الأخوات مع البنات و هو قول جمهور العلماء لقوله عليه الصلاة والسلام اجعلوا الأخوات مع البنات عصبة و قال ابن عباس لاتعصيب لهن مع البنات و حكم فيما اذا اجتمعت بنت و أخت بأن النصف للبنات و لا شئى للاخت فقبل له ان عمر رضى الله عنه كان يقول للاخت ما بقى ففضب و قال أنتم أعلم أم الله يريد انه تعالى قال ان امرؤ هلك ليس له ولد و له أخت فلها نصف ما ترك فقد جعل الولد حاجبا للاخت و لفظ الولد يتناول الذكر و الأنثى و الجواب أن المراد بالولد هنا هو الذكر دليل قوله تعالى و هو يرثها ان لم يكن لها ولد أي ابن بالانفاق لأن الأخ يرث مع الابنة و قد تأيد ذلك بحديث حزيل فانه دل على انه صلى الله عليه وسلم جعل الاخت مع البنت عصبة (رواه البخاري ★ و عن عمران بن حصين) أسلم هو و أبوه ذكره المؤلف في الصحابة (قال جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان ابن ابني مات فعالي من ميراثه) أي و له بنتان و لهما الثلثان و كان معلوما عندهم (قال لك السدس) أي بالفرضية (فلما ولي دعاه قال لك سدس آخر) أي بالعصبة (فلما ولي دعاه قال ان السدس الآخر) بكسر الخاء و في نسخة بالفتح و المراد به الآخر بالكسر (طعمة) أي لك كما في نسخة يعنى رزق لك بسبب عدم كثرة أصحاب الفروض و ليس بفرض لك فانهم ان كثروا لم يبق هذا السدس الاخير لك قال الطيبي رحمه الله صورة هذه المسئلة ان الميت ترك بنتين و هذا السائل فلهما الثلثان و بقى الثلث فدفع عليه الصلاة والسلام الى السائل سدسا بالفرض لانه جد الميت و تركه حتى ذهب فدعاه و دفع اليه السدس الاخير كيلا يظن ان فرضه الثلث و معنى الطعمة هنا التعصيب أي رزق لك ليس بفرض و انما قال في السدس الآخر طعمة دون الاول لانه فرض و الفرض لا يتغير بخلاف التعصيب فلما لم يكن التعصيب شئاً مستقرا ثابتا سماه طعمة (رواه أحمد و الترمذي و أبو داود و قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح ★ و عن قبيصة) بفتح القاف و كسر الهمزة و بالصاد المهملة ابن ذؤيب (بضم الذال المعجمة و فتح الهمزة و يجوز ابداله وارا تصغير الذئب قال المؤلف خزاعي ولد في أول سنة من الهجرة و يقال انه أتى به الى النبي صلى الله عليه وسلم و دعاه فكان ذا علم و فقه و كان يمد فقهاء المدينة أربعة سعيد بن المسيب و عروة بن الزبير و عبد الملك بن مروان و قبيصة ابن ذؤيب رضى الله عنهم أجمعين هذا قول ابن عبد البر في كتابه جعله من الصحابة و غيره لم يشبهه في الصحابة بل جعله في الطبقة الثانية من التابعين الشاميين (قال جاء ت الجدة) أي أم الام كما في رواية (الى أبي بكر رضى الله عنه تسأله ميراثها) و في رواية اعطى ميراث ولد ابني (فقال لها مالك في كتاب الله) أي في كلامه (شئى و مالك في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي في حديثه (شئى) أي فيما أعلم (فارجمي حتى

قتال المغيرة بن شعبة حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطاهما السدس قتال أبو بكر هل معك غيرك قتال محمد بن مسلمة مثل ما قال المغيرة فانفذ له أبو بكر ثم جاءت الجدة الاخرى الى عمر تسأله ميراثها فقال هو ذلك السدس فان اجتمعنا فهو بينكما و ايتكما خلت به فهو لها رواء مالك و أحمد و الترمذى و أبو داود و الداريمى و ابن ماجه * و عن ابن مسعود قال فى الجدة مع ابنتها انها أول جدة أطعمها رسول الله صلى الله عليه وسلم سدس * مع ابنتها و ابنتها هى رواء الترمذى و الداريمى و الترمذى ضعفه

(سأل الناس) أى العلماء من الصحابة (عن ذلك) فان من حفظ جبة على من لم يحفظ (فَسأل) أى الناس و فى رواية قتال اصبرى حتى اُشاور اصحابي فاني لم أجد لك فى كتاب الله نصا و لم أسمع فيك من رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا ثم سألهم (فقال المغيرة بن شعبة حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطاهما السدس قتال أبو بكر رضى الله عنه هل معك غيرك) أى احتياطا (فقال محمد بن مسلمة) بفتح فسكون (مثل ما قال المغيرة فانفذ لها) أى فانفذ الحكم بالسدس للجدة و أعطاهما (أبو بكر رضى الله عنه ثم جاءت الجدة الاخرى) أى لهذا الميت اما من جهة الأب اذا كانت الاولى من الام وبالعكس كذا قاله الطيبى رحمه الله و فى رواية السيد الشريف ثم جاءت أم الأب (الى عمر رضى الله عنه تسأله ميراثها فقال هو ذلك) بكسر الكاف و فى نسخة بالفتح على خطاب العام (السدس) صفة ذلك أو عطف بيان له أى ميراثك ذلك السدس بعينه تقسمانه بينكما (فان اجتمعنا) وهذا تصريح بما علم ضمنا و توضيح لمنطوق لما فهم مفهوماً و الخطاب للجدة من طرف الأب و الجدة من طرف الام (فهو بينكما و ايتكما خلت به) أى انفردت بالسدس (فهو لها) و كان ذلك بمحض من الصحابة و لم ينكر عليه أحد فكان اجماعا قال الطيبى رحمه الله فان اجتمعنا الخ بيان للمبغلة و الخطاب فى فان اجتمعنا و ايتكما للجنس لا يختص بهاتين الجديتين فالصديق انما حكم بالسدس لها لانه ما وقف على الشركة و الفارق لما وقف على الاجتماع حكم بالاشترار و الله تعالى أعلم (رواه مالك و أحمد و الترمذى و أبو داود و الداريمى و ابن ماجه) و فى رواية اخرى ان أم الأب جاءت الى عمر رضى الله عنه و قالت أنا أولى بالميراث من أم الام اذ لو نأيت لم يرثها ولد ولدها و لو مت و رثني ولد ولدى فقال هو ذلك السدس الخ و قوله ولد ولدها أى ابنتها بالفرضية و التصويب فقد اجمع الشيخان على أن الجدات الصحيحات المتعاضيات يتشاركن فى السدس بالسوية و ذهب ابن عباس رضى الله عنهما الى أن الجدة أم الام تقوم مقام الام مع عديها فتأخذ الثلث اذا لم يكن للميت ولد و لا اخوة و السدس اذا كان له أحد هما * (و عن ابن مسعود) أى موقوفاً (قال فى الجدة مع ابنتها انها) بكسر اولها (أول جدة أطعمها) أى أعطاهما تبرعا (رسول الله صلى الله عليه وسلم سدسا مع ابنتها) أى مع وجوده (و ابنتها هى) قال الطيبى رحمه الله قوله انها أول جدة مقول القول و الضير و ارجع الى الجدة المذكورة فى المسئلة أى قال ابن مسعود فى مسئلة الجدة مع الابن هذا القول قال المظهر يعنى أعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم أم أبى الميت سدسا مع وجود أبى الميت مع انه لا ميراث لها معه فى شرح السنة قال ابن مسعود الجدات ليس لهن ميراث انما هى طعمة أطعمتها أقربين و أبعدهن سواء و فى شرح ابن الملك قال ابن مسعود انما أعطاهما تفضلا عليها لا بطريق الميراث و مذهبه عدم تورث الجدة للأب و الام كان معهما من هو أقرب من الميت أم لا و فى شرح الفرائض للسيد و تسقط الجدة بالأب و هو قول عثمان و على و زيد بن ثابت رضى الله عنهم و غيرهم و قل عن عمرو ابن مسعود و أبى موسى الاشعرى أن أم الأب توث مع الأب و اختاره شريح

✱ وعن الضحاك بن سفيان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب إليه أن ورث امرأة أشيم الضبابي من دية زوجها رواه الترمذى و أبو داود وقال الترمذى هذا حديث حسن صحيح ✱ وعن تميم الدارى قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم ما السنة في الرجل من أهل الشرك يسلم على يدي رجل من المسلمين فقال هو أولى الناس بحياه وماله رواه الترمذى وابن ماجه والدارمى ✱ وعن ابن عباس أن رجلا مات ولم يتم وارثا الا غلاما كان أعتقه فقال النبي صلى الله عليه وسلم هل له أحد قالوا لا الا غلاما له كان أعتقه فيجعل النبي صلى الله عليه وسلم ميراثه له رواه أبو داود و الترمذى وابن ماجه

و الحسن و ابن سيرين رضى الله عنهم لما رواه ابن مسعود من أنه عليه الصلاة والسلام أعطى أم الأب البدن مع وجود الأب وأول بأنه يحتمل أن يكون أبو ذلك الميت رقيقا أو كافرا (رواه الترمذى و الدارمى و الترمذى ضمنه ✱ و عن الضحاك (بتشديد الحاء المهملة (ابن سفيان) بالثلاث و الضم أشهر قال المصنف و يقال انه كان يشجاعته بعد جمالة غارس وكان يقوم على رأس النبي صلى الله عليه وسلم بالسيف و ولده النبي صلى الله عليه وسلم على من أسلم من قومه (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب إليه أن) مصدرية أو تفسيرية فإن الكتابة فيها معنى القول (ورث) بتشديد الراء المكسورة أى اعطى الديرث (امرأة أشيم) بفتح الهزعة فسكون شين معجمة بعدها تحتية مفتوحة و كان قتل خطأ (الضبابي) بكسر الضاد المعجمة و تخفيف الموحدة الاولى منسوب الى ضباب قلعة بالكوفة و هو صاحب ذكره ابن عبد البر وغيره في الصحابة (من دية زوجها) في شرح السنة فيه دليل على ان الدية تجب للمتوكل أولا ثم تنتقل منه الى ورثته كسائر املاكه وهذا قول أكثر أهل العلم و روى عن علي كرم الله وجهه انه كان لا يورث الاخرة من الام و لا الزوج و لا المرأة من الدية شيئا (رواه الترمذى و أبو داود وقال الترمذى هذا حديث حسن صحيح ✱ و عن تميم الدارى) قال المؤلف هو تميم بن أوس الدارى كان نصرانيا أسلم سنة تسع و كان يختم القرآن في ركعة و ربما ردد الآية الواحدة الليلة كلها الى الصباح قال محمد بن المتكدر ان تيمما الدارى نام ليلة لم يقم يتجهجد فيها حتى أصبح فقام سنة لم يتم فيها عقوبة للذى صنع سكن المدينة ثم انتقل منها الى الشام بعد قتل عثمان و أقام بها الى ان مات و هو أول من أسرج السراج في المسجد روى عنه النبي صلى الله عليه وسلم قصة الدجال و الحساسة و روى عنه أيضا جماعة (قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم ما السنة في الرجل) أى ما حكم الشرع في شأن الرجل (من أهل الشرك) أى الكفر (يسلم على يدي رجل من المسلمين) أى يصير مولى له أم لا (قال هو) أى الرجل من المسلمين (أولى الناس بحياه وماله) أى لمن أسلم في حياته و نسائه يعنى يصير مولى له قال المظهر فتنه أبي حنيفة و الشافعي و مالك و الثوري رحمهم الله لا يصير مولى و يصير مولى عند عمر بن عبد العزيز و سعيد بن المسيب و عمرو بن الليث لهذا الحديث و دليل الشافعي و اتباعه قوله عليه الصلاة والسلام الولاء لمن أعتق و حديث تميم الدارى يحتمل انه كان في بدء الاسلام لانهم كانوا يتورثون بالاسلام و النصره ثم نسخ ذلك و يحتمل ان يكون قوله عليه الصلاة والسلام هو أولى الناس بحياه وماله يعنى بالنصره في حال الحياه و بالصلاة بعد الموت فلا يكون حجة اه و جعل أبي حنيفة و مالك من اتباع الشافعي غريب و عجيب (رواه الترمذى و ابن ماجه و الدارمى ✱ و عن ابن عباس ان رجلا مات و لم يتم وارثا) أى لم يترك أحدا يرثه (الا غلاما) استثناء منقطع أى لكن ترك عبدا (أعتقه فقال النبي صلى الله عليه وسلم هل له أحد) أى يرثه (قالوا لا الا غلاما له كان أعتقه فيجعل النبي صلى الله عليه وسلم ميراثه له)

★ وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم قال يرث الولاء من يرث المال
رواه الترمذى وقال هذا حديث أسنده ليس بالقوى

★ (الفصل الثالث) عن عبد الله بن عمران رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما كان من ميراث قسم
في الجاهلية فهو على قسمة الجاهلية وما كان من ميراث أدركه الإسلام فهو على قسمة الإسلام رواه ابن ماجه

★ و عن محمد بن أبي بكر بن حزم أنه سمع أباه كثيرا يقول كان عمر بن الخطاب يقول عجباً للعبة
تورث ولا ترث رواه مالك ★ و عن عمر قال تعلموا الفرائض وزاد ابن مسعود والطلاق والحج
قالا فإنه من دينكم رواه الدارمي

أى للفلام وهذا الجعل. مثل ما سبق في حديث عائشة رضي الله عنها أعطوا ميراثه رجالاً من أهل قريته
بطريق التبرع لأنه صار ماله لبيت المال قال المظهر قال شريح و طاوس يرث العتيق من العتيق
كما يرث العتيق من العتيق (رواه أبو داود و الترمذى و ابن ماجه) و تقدم رواية الدارمي في الشرح

★ (و عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده) أى ابن عمرو بن العاص (أن النبي صلى الله عليه وسلم
قال يرث الولاء) يفتح الواو أى مال العتيق (من يرث المال) أى من العصبات المذكور و المراد
العصبة بنفسه قال المظهر هذا مخصوص أى يرث الولاء كل عصبة يرث مال الميت والمرأة وإن كانت ترث
إلا أنها ليست بعصبة بل العصبة المذكور دون الإناث ولا ينتقل الولاء إلى بيت المال ولا يرث النساء
بالولاء إلا إذا اعتن أو أعتق عتيقين أحدا (رواه الترمذى وقال هذا حديث أسنده ليس بالقوى) وفي نسخة ليس بالقوى

★ (الفصل الثالث) عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما كان من ميراث
قسم (بالتخفيف) في الجاهلية فهو على قسمة الجاهلية وما كان من ميراث أدركه الإسلام فهو على
قسمة الإسلام رواه ابن ماجه ★ و عن محمد بن أبي بكر بن حزم (يفتح مهمله فمكون زأى) أنه
سمع أباه كثيرا أى سمعاً كثيراً (يقول كان عمر بن الخطاب يقول عجباً للعبة تورث ولا ترث)
قال الطيبي رحمه الله هذا التعجب من حيث القياس ورأى العقل وإذا نظر إلى التعبد وإن الحكم في
ذلك إلى الله سبحانه وتعالى فلا عجب (رواه مالك ★ و عن عمر) رضي الله عنه (قال) أى
موقفاً (تعلموا الفرائض وزاد ابن مسعود والطلاق والحج قالاً) أى عمر و ابن مسعود (فإنه)
أى هذا العلم وفي نسخة فإنها أى الفرائض أو المذكورات (من دينكم) أى من مهماته (رواه
الترمذى) قال الطيبي رحمه الله ومنه ما روى تعلموا الفرائض و علموها الناس فإنه نصف العلم
و إنما سماه نصف العلم إما توصافى الكلام أو استكثاراً للبعض أو اعتباراً لحالتي الحياة والمات
و الله تعالى أعلم قال السيد الشريف هكذا رواية الفقهاء فالفرائض جمع فريضة و هي ما قدر من
السهم في البيراث و إنما جعل العلم بها نصف العلم إما لاختصاصها بأحدى حالتى الإنسان
و هي المات دون سائر العلوم الدينية لأنها مختصة بالحياة و إما لاختصاصها بأحدى سببي الملك
أعنى الضروري دون الاختياري كالشراء و قبول الهبة و الوصية وغيرها و إنما للترغيب في تعلمها لكونها
أسرها مهمة و إن رواية الدارمي و الذارقطى تعلموا العلم و علموه الناس تعلموا الفرائض و علموها
الناس و على هذه الرواية فالفرائض إما محبولة على ما ذكر أو على ما فرضه الله على عباده من التكليف
و خص بذكرها بعد التعميم لمزيد الاهتمام اهـ و يؤيد الأول آخر الحديث المذكور
و هو تعلموا القرآن و علموه الناس فأتى امرؤ مقبوض و العلم سيقبض و تظهر الفتن حتى يختاف الثمان
في فريضة لا يبدان أحدا يفضل بينهما فإن قيل لم لا يجوز أن يكون تقديره تعلموا الفروض المقدرة

★ (باب الوصايا) ★ (الفصل الأول) ★ عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما حق امرئ مسلم له شيء يوصي فيه يبيت ليلتين إلا ووصيته مكتوبة عنده متفق عليه

في الكتاب وعلومها الناس فانها نعم لعلم الموارث اذ علم الموارث نوعان علم بالفروض وعلم بالمعصيات فلاحاجة الى التكلف قلنا لا يجوز هذا لمانع وهو قوله عليه الصلاة والسلام تعلموا الفرائض وعلومها الناس فانها أول قضية تنسى وأول قضية تنسى لا يكون الفروض لأن نسيانها موقوف على نسيان الكتاب وهو باق الى اقراض العالم فلا يكون أول قضية تنسى اللهم إلا ان يقال تنسى معرفتها أو يترك العمل بها كما هو مشاهد في زماننا هذا والله ولي دينه جل جلاله

★ (باب الوصايا) ★ جمع الوصية اسم في معنى المصدر قال الأزهري هي مشتقة من وصيت الشيء اذا وصيته وسيت وصية لأنه وصل ما كان في حياته بما بعده ويقال وصي وأوصى أيضا قلت وبها ترى قوله تعالى ووصي بها إبراهيم بنبيه ويعقوب وقد تستعمل الوصية بمعنى النصيحة ومنه قوله تعالى ولقد وصينا الذين أولوا الكتاب من قبلكم وإياكم ان اتقوا الله

★ (الفصل الأول) ★ (عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما) أي ليس (حق امرئ مسلم له) من صفته ان له (شيء يوصي فيه) يفتح الصاد وكسرهما (ببيت ليلتين) فيه حذف تقديره ان بيت وهو كقولہ تعالى ومن آياته يريكم البرق الآية ذكره المسقاني (الا ووصيته مكتوبة) أي مثبتة (عنده) وخلاصة معناه انه ليس سقم من جهة الحزم والاحتياط والانتباه للموت ان يترك الوصية قال الطيبي رحمه الله ما معنى ليس وبيت صفة ثالثة لامرئ ويوصي فيه صفة شيء والمستثنى خبر أي ليس ثم قد ليلتين على ما قاله المظهر تأكيد وليس بتحديد والمعنى لا ينبغي له ان يمضي عليه زمان وان كان قليلا في حال من الأحوال إلا ان بيت بهذه الحال وهي ان يكون وصيته مكتوبة عنده لانه لا يدري متى يدركه الموت قال الطيبي رحمه الله وفي تخصيص ليلتين تسامح في ارادة البالغة أي لا ينبغي ان بيت ليلة وقد سماه في هذا المقدار فلا ينبغي ان يتجاوز عنه قلت وفي تخصيص ليلة تسامح في ارادة البالغة أيضا اذ تصور الموت في كل لحظة على غفلة قال النووي فيه دليل على وجوب الوصية والجمهور على انها مندوبة وبه قال الشافعي رحمه الله معناه ما الحزم والاحتياط لمسلم إلا أن تكون وصيته مكتوبة عنده وقال داود وغيره من أهل الظاهر هي واجبة بهذا الحديث ولادالة فيه على الوجوب لكن ان كان على الانسان دين أو ديمعة لزمه الايصاء بذلك ويستحب تعجيلها وان يكتبها في صحيفه ويشهد عليه فيها وان شهد له أمر يحتاج الى الوصية به ألحقها بها وانما قلنا يشهد عليه فيها لانه لم تنفع الوصية اذا لم يشهد عليها قال ابن الملك ذهب بعض الى وجوبها لظاهر الحديث والجمهور على نفيها لانه صلى الله عليه وسلم جعلها حقا فمسلم لا عليه ولو وجبت لكانت عليه وهو خلاف ما يدل عليه اللفظ قيل هذا في الوصية المتبرع بها ولما الوصية باداء الدين ورد الامانات الواجبة عليه فواجبة عليه ثم ظاهر الحديث مشعر بان مجرد الكتابة بلا اشهاد عليه كاف وليس كذلك بل لابد من الشاهدين عند عامة العلماء لأن حق الغير تعلق به فلا بد لازالته من حجة شرعية ولا يمكن ان يشهد بها على ما في الكتاب من غير ان يظلمها عليه اهـ وما يؤيد ان هذا في الوصية المتبرع بها قوله له شيء يوصي فيه حيث لم يقل عليه شيء وفي رواية له شيء يريد ان يوصي فيه (متفق عليه) ورواه مالك وأحمد وابن ماجه وفي شرح المبدؤ للسيوطي أخرجه ابن عساكر من طريق زيد بن أسلم عن أبيه قال ذكرت حديثا رواه ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ما حق امرئ مسلم يبيت ثلاث

وانك لن تنفق نفقة تبغى بها وجه الله الا أجرت بها حتى النفقة ترفعها الى في امرأتك متفق عليه
 ﴿النفل الثاني﴾ * عن سعد بن أبي وقاص قال عاذني رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا مريض فقال
 أوصيت قلت نعم قال بكم قلت بمالي كله في سبيل الله قال فما تركت لولدك قلت هم أغنياء غير
 فقال أوصي بالمشر فما زلت أناقصه

الصحيح انه اتى في الحديث بالشرط وقال الاصل ان تركت ورثتك أغنياء فهو خير فحذف الفاء
 والمبتدأ ونظيره قوله عليه الصلاة والسلام لابي بن كعب فان جاء صاحبها والا استمتع بها وقوله
 لهلال بن أمية البيعة والاحد في ظهرك وذلك مما زعم النحويون انه مخصوص بالضرورة وليس
 مخصوصا بها بل يكثر استعماله في الشعر ويقال في غيره ومن خص هذا الحذف بالشعر حاد عن التحقيق
 وضحى حيث لا يضيح (وانك لن تنفق نفقة) مفعول به أو مطلق (تبغى فيها وجه الله) أى رضاه
 (الا أجرت بها) بصفة المجهول أى صرت مأجورا بسبب تلك النفقة (حتى النفقة) حتى النفقة بالنسبة وفى نسخة
 بالجر وحكى بالرفع (ترفعها الى في امرأتك) وفى رواية حتى ما يجمل فى في امرأتك أى فى نعمها
 والمعنى ان المنفق لا يتغاضى بوجه الله تعالى يؤجر وان كان عمل الاتفاق محل الشهوة وحظ النفس لان
 الاعمال بالنيات ونية المؤمن خير من عمله قال الطيبى رحمه الله قوله وانك لن تنفق عطف على قوله
 انك ان تذر وهو علة للنسب عن الوصية باكثر من الثلث كانه قيل لا تغفل لانك ان تذر ورثتك
 أغنياء غير من ان تذرهم فقراء وان عشت وتصدقت بما بقى من الثلث وأنفقت على عيالك يكن خيرا لك
 قال النووى رحمه الله فيه جواز ذكر المريض ما يبيده من الوجع لغرض صحيح من مداواة أو دعاء
 أو وصية وغير ذلك وانما يكره ذلك اذا كان على سبيل السخط فانه قاذف فى أجر مرضه اه
 وفيه انه ليس فى الحديث الاحكامية انه مرض مرضا مخوفا قال ودليل على اباحة جمع المال وسراعاة
 العدل بين الورثة والوصية وأجمعوا على ان من له وارث لا تنفذ وصيته فيما زاد على الثلث وجوزه
 أبوحنيفة رحمه الله وأصحابه واسحق وأحمد فى احدى الروايتين عنه وفى الحديث حث على صلة
 الارحام والاحسان الى الاقارب والشفقة على الورثة فان صلة القريب والاحسان اليه أفضل من الابعاد
 وفيه استحباب الاتفاق فى وجوه الغير وانه انما يثاب على عمله بنيتة وان الاتفاق على العيال يثاب
 عليه اذا قصد به وجه الله تعالى وان المباح اذا قصد به وجه الله صار طاعة فان زوجة الإنسان من
 لحظ حفظه الدينية وشهواتها وملاذها المباحة ووضع النفقة فى فيها انما يكون فى العادة عند
 الملاعبة والملاطفة وهى أبعد الأشياء عن الطاعة وأمور الآخرة ومع هذا فاجزى النبي صلى الله عليه وسلم
 انه اذا قصد به وجه الله تعالى حصل له الاجر فخير هذه الحالة أولى بمحصل الاجر اه وقوله أبعد
 الأشياء عن الطاعة فيه مسامحة ولعله أراد بالطاعة العبادة والا فالطاعة المقابلة بالمعصية لا يصح
 ايرادها هنا كما لا يخفى (متفق عليه) ورواه مالك وأحمد والاربعة

﴿النفل الثاني﴾ * عن سعد بن أبي وقاص قال عاذني رسول الله صلى الله عليه وسلم أى زارني
 فنيه تجريد لقوله (وأنا مريض) حال (فقال أوصيت) أى أردت الوصية (قلت نعم قال بكم قلت
 بمالي كله فى سبيل الله قال فما تركت لولدك) بفتحين وفى نسخة بضم فسكون وفى دليل على ان
 الولد يطلق على البنت لما تقدم (قلت هم) فيه تغليب للمعصية على البنت (أغنياء) أى باعتبار
 المجموع لا الجميع فلا يثنى ما سبق (غير) أى بمال وهو خبر ثان أو صفة أى ملتبسون غير
 (قال أوصي بالمشر) بالضم ويسكن (فما زلت أناقصه) بالصاد المهملة وفى نسخة بالمعجمة

حتى قال أوص بالثلث والثلث كثير **✽** و عن أبي أسامة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في خطبته عام حجة الوداع إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث رواه أبو داود وابن ماجه و زاد الترمذى الولد للفراش وللماهر الحجر وحسابهم على الله

(حتى قال أوص بالثلث والثلث كثير) قال ابن الملك أى قال سعد فما زلت أناقش النبي صلى الله عليه وسلم من المناقضة أى يتنقض عليه الصلاة والسلام قولى وأتقن قوله أراد به المراجعة حرصا على الزيادة و روى بالصاد المهمل من النقصان وقال الطيبى رحمه الله أى لم أزل أراجع فى النقصان أى أعد ما ذكر ناقصا حتى قال بالثلث و لو روى بالضاد المعجمة لكان من المناقضة فى النهاية فى حديث صوم التطوع فناقضتى و ناقضته أى يتنقض قولى و أتقن قوله من تقص البناء و أراد به المراجعة والمرادة (رواه الترمذى) و تقدم من وافقه من أصحاب السنن و روى ابن ماجه عن أبي هريرة و لفظه أن الله يصدق عليكم عند وفاتكم بثلث أموالكم زيادة لكم فى أعمالكم **✽** و عن أبي امامة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول فى خطبته عام حجة الوداع (يفتح الواو و يكسر) أن الله قد أعطى كل ذي حق حقه (أى بين له حظه و نصيبه الذى فرض له (فلا وصية لوارث) قال المظهر كانت الوصية للاتقارب فرضا قبل نزول آية البراث فلما نزلت بطلت الوصية فان أوصى و أجاز باق الورثة صحت (رواه أبو داود و ابن ماجه و زاد الترمذى الولد للفراش) و يفتح الفاء أى للام فى النهاية و تسمى المرأة لراثا لأن الرجل يفرشها أى الولد منسوب الى صاحب الفراش سواء كان زوجا أو سيدا أو واطى شبهة و ليس للزنى فى نسيه حظ إنما الذى جعل له من فعله استحقاق الحد و هو قوله (وللماهر الحجر) قال التوربشعى يريد أن له الغيبة و هو كقولك له التراب و الذى ذهب الى الرجم فقد أخطأ لأن الرجم لا يشرع فى سائر و كل ذي حق حقه يدل على أن لا نصيب لأحد بعد ما بين الله الانصباة الا للجنين اذا أوصى فى حقه فان الناس اما منسوب الى الميت أو لا و الاول اما حقيقة أو ادعاء فلاحظ للاول فكيف بالثاني و كان من حق الظاهر أن يقول لاحق للماهر ثم له التراب فوضع الحجر موضعه ليدل بإشارة النص على الحد و بعبارة على الغيبة فكان أجمع من لو قيل التراب (وحسابهم على الله) قال المظهر يعنى لمن قيم الحد على الزناة و حسابهم على الله أن شاء عنا عنهم و ان شاء عاقبهم هذا مفهوم الحديث و قد جاء من أقيم عليه الحد فى الدنيا لا يعنّب بذلك الذنب فى القيامة فان الله تعالى أكرم من أن ينشئ العقوبة على من أقيم عليه الحد و يشمل أن يراد به من زنى أو أذنب ذنبا آخر و لم يقيم عليه الحد فحسابه على الله أن شاء عفا عنه و ان شاء عاقبه أقول و يمكن أن يقال و غن تجرى أحكام الشرع بالظاهر و الله تعالى أعلم بالسرائر فحسابهم على الله و جزاؤهم عند الله أو بقية عاقبتهم و مجازاتهم من الأصرار على ذلك الذنب و مباشرة سائر الذنوب تحت مشيئة الله قال الطيبى رحمه الله الضمير فى حسابهم اذا رجع الى الماهر بحسب الجنسية جاز اذا أريد بالجرم الحد و اذا أريد مجرد الحرمان فلا و يمكن أن يقال انه راجع الى ما يفهم من الحديث من الورثة و الماهر و كان المعنى أن الله تعالى هو الذى قسم انصباة الورثة بنفسه فأعطى بعضنا الكثير و بعضنا القليل و حسب البعض و حرم البعض و لا يعرف حساب ذلك و حكمته الا هو فلا تبدلوا النص بالوصية للوارث و للماهر و على هذا قوله و حسابهم على الله حال من مفقود أعطى و على الاول من الضمير المستقر فى الخبر فى قوله و للماهر الحجر و فى الجامع الصغير للسيوطى الولد للفراش و للماهر الحجر رواه الشيخان و أبو داود و النسائى عن ابن مسعود و عن ابن الزبير و ابن ماجه

و يروى عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا وصية لوارث الا أن يشاء الورثة منقطع هذا لفظ المصاييح وفي رواية الدارقطني قال لا تجوز وصية لوارث الا أن يشاء الورثة * وعن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان الرجل يعمل والمرأة بطاعة الله ستين سنة ثم يحضرهما الموت فيضاران في الوصية فتجب لهما النار ثم قرأ أبو هريرة من بعد وصية يوصي بها أو دين غير مضار الى قوله تعالى وذلك الفوز العظيم رواه أحمد والترمذي وأبو داود وابن ماجه
 * (الفصل الثالث) * عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من مات على وصية مات على سبيل وسنة ومات على تقى وشهادة ومات مغفورا له رواه ابن ماجه

عن عمرو بن دينار عن أبي امامة رحمه الله تعالى وقد عد من العتواتر (و يروى عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا وصية لوارث الا أن يشاء الورثة) بتذكير الفعل وتأنيثه أى يردوها ويميزوها (منقطع) أى هذا الحديث منقطع قال الطيبى رحمه الله المنقطع هو الاسناد الذى فيه قبل الوصول الى التابعى راو لم يسمع من الذى فوقه والناقص بينهما غير مذكور ومنه الاسناد الذى ذكر فيه بعض الرواة بلفظ مبهم نحو رجل أو شيخ أو غيرهما اه لان المجهول في حكم العدم والله تعالى أعلم (هذا) أى الذى ذكر من لفظ الحديث (لفظ المصاييح وفي رواية الدارقطني قال لا يجوز) بالياء والتاء أى لا يصح (وصية لوارث الا أن يشاء الورثة) قلت روى الدارقطني عن جابر بلفظ لا وصية لوارث أيضا على ما في الجامع الصغير * (وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الرجل يعمل أى ليعبد الله بالعلم والعمل (والمرأة) بالنصب عطفا على اسم ان وخبر المخطوف محذوف بدلالة خبر المخطوف عليه ويجوز الرفع وخبره كذلك وقد تنازع في قوله (بطاعة الله) المحذوف والمذكور (ستين سنة) أى مثلا أو المراد منه التكرير (ثم يحضرهما الموت) أى علامته (فيضاران في الوصية) من المضارة أى يوصلان الضرر الى الوارث بسبب الوصية للاجنبى بأكثر من الثلث أو بأن يهب جميع ماله لواحد من الورثة كيلا يرث وارث آخر من ماله شيئا لهذا مكروه وفراز عن حكم الله تعالى ذكره ابن الملوك وفيه انه لا يحصل بهما ضرر لاحد اللهم الا أن يقال معناه فيقصدان الضرر وقال بعضهم كان يوصى لغير أهل الوصية أو يوصى بعدم امضاء ما أوصى به حقا بأن ندم من وصيته أو ينقض بعض الوصية (فتجب لهما النار) أى تثبت والمعنى يستحقان العقوبة ولكنهما تحت المشيئة (ثم قرأ أبو هريرة) أى استشهدا واعتضادا (من بعد وصية) متعلق بما تقدم من قصة الموارث (يوصي بها أو دين) لبناء المعلوم (غير مضار) أى غير موصل الضرر الى ورثته بسبب الوصية فغير حال من قاعل يوصى وفي نسخة صحيحة وهي قراءة متواترة يوصى مجهولا فهو حال عن يوصى مقدر لانه لما قيل يوصى علم ان ثم موصيا الى قوله وذلك الفوز العظيم) يعنى وصية من الله والله عليهم حلهم تلك حدود الله ومن يطع الله ورسوله يدخله جنات تجري من تحتها الانهار خالدين فيها الى آخر الآية والشاهد انما هو الآية الاولى وانما قرأ الآية الثانية لانها تؤكد الاولى وكذا ما بعدها من الثالثة وكأنه اكتفى بالثانية عن الثالثة (رواه أحمد) والترمذي وأبو داود وابن ماجه
 * (الفصل الثالث) * (عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من مات على وصية مات على سبيل أى طريق مستقيم ودليل قوي) قال الطيبى رحمه الله وأبيه ليل على ضرب بلخ من البغامة أى على سبيل أى سبيل ثم فسره بقوله (وسنة) أى طريقة مرضية أو سنة حسنة قال الطيبى رحمه الله والتكرير للتأكيد ولكونه تفسيرا لم يعد الجار (ومات على تقى)

✱ وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن العاص بن وائل أوصى أن يعق عنه مائة رقية فأعق ابنه هشام خمسين رقية فأراد ابنه عمرو أن يعق عنه الخمسين الباقية فقال حتى أسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله إن أبي أوصى أن يعق عنه مائة رقية وإن هشام أعق عنه خمسين وبقيت عليه خمسون رقية فأعقت عنه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه لو كان مسلماً فاعتقتم عنه أو تصدقتم عنه أو حججتم عنه بلغه ذلك رواه أبو داود ✱ وعن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قطع ميراث وإرثه قطع الله ميراثه من الجنة

بضم اللام والتثنية على وزن هدى أى على تقوى من الله من استال الطاعة واجتنب المعصية إشارة إلى حسن خاتمته علماً وعملاً (وشهادة) أى حكمة أو على حضور مع الله وغيبة عما سواه (ومات مغفوراً له) قال الطيبي رحمه الله كرر الموت وأعاد له ليند استتلال صفة التقوى والشهادة ثم ثلث بالغفران ترقياً لأن الغفران غاية المطلب ونهاية المقصد ومن ثم أمر الله تعالى رسوله بالاستغفار قبل إتمام النعمة في قوله إذا جاء نصر الله والفتح وإنما لم يمد الجار في القرينة الثانية لأن الحالات السابقة هيأت صادرة عن العبد والأخيرة عن الله تعالى وهو الوجه في الفرق بينها (رواه ابن ماجه ✱ وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده) أى عمرو بن العاص (إن العاص بن وائل) يعنى أباه وهو سهى قرشى أدرك زمن الاسلام ولم يسلم (أوصى بأن يعق عنه مائة رقية) بصيغة المجهول أى يعق ورثته عن قبله ومن أجله بعد موته مائة عيد أو جارية (فأعقت ابنه هشام) كان قديم الاسلام أسلم بمكة وهاجر إلى الحبشة ثم قدم مكة حين بلغه مهاجرة النبي صلى الله عليه وسلم فحبسه أبوه وقومه بمكة حتى قدم على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الخندق كان حيراً فاضلاً روى عنه عبدالله ابن أخيه وقتل بالبرمك سنة ثلاث عشرة ذكره المؤلف (خمسين رقية فأراد ابنه عمرو) قال المؤلف أسلم سنة خمس من الهجرة وقيل سنة ثمان قدم مع خالد بن الوليد وعثمان بن طلحة فأسلموا جميعاً وولاه النبي صلى الله عليه وسلم على عمان فلم يزل عليها حتى قبض النبي صلى الله عليه وسلم وعمل لعمر وعثمان ومعاوية وهو الذى افتتح مصر لعمر بن الخطاب ولم يزل عاملاً له عليها إلى آخر وفاته وأقره عثمان عليها نحواً من أربع سنين وعزله ثم أقطعه إيها معاوية لما حار الأمر إليه فمات بها سنة ثلاث وأربعين وله تسع وتسعون سنة وولى مصر بعده ابنه عبدالله ثم عزله معاوية روى عنه ابنه عبدالله وابن عمر وقيس بن أبي حازم والمعنى أنه قصد (أن يعق عنه) أى عن أبيه (الخمسين الباقية فقال) أى في نفسه أو لأخيه أو لأصحابه (حتى) أى لا اعتق حتى (أسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم) أى من أنه هل يجوز الاعتقاد عنه أم لا (فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله إن أبي أوصى أن يعق عنه مائة رقية وإن هشام أعق عنه خمسين) أى رقية كما في نسخة (وبقيت عليه) أى على وصيته (خمسون رقية فأعقت) أى أفيقهز (فأعقت) فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم (أنه) يعنى لا فاكفى بالدليل على المدلول أى بديل أنه (لو كان مسلماً فاعتقتم عنه) أى أيها الورثة أو أيها المؤمنون فالمدلول عن المفرد إلى الجمع لفائدة العموم (أو تصدقتم عنه أو حججتم عنه بلغه ذلك) أى وحيث لم يسلم لم يبلغه ثوابه لفقد الشرط وهو الاسلام لكن الاعتقاد يرجع ثوابه إلى من أعق عنه وهو مسلم وهذه النكتة باعثة على أنه لم يقل لا في الجواب والله تعالى أعلم بالصواب (رواه أبو داود ✱ وعن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قطع ميراث وإرثه قطع الله ميراثه من الجنة) قال الرابع الورثة انتقال تقيّة اليك عن غيرك من غير عقد وما يجرى مجراه وسمى بذلك المتقل عن الميت ويقال لكل من

يوم القيامة رواه ابن ماجه ورواه البيهقي في شعب الايمان عن أبي هريرة
 * (كتاب النكاح) * (الفصل الاول) * عن عبدالله بن مسعود قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج
 ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء مستطع عليه

حصل له شيء من غير تعب فقد وث كذا ويقال لمن غول شيئاً منها أوث قال تعالى وتلك الجنة
 التي أوردتموها (يوم القيامة) قال الطيبي رحمه الله تخصيص ذكر القيامة وقطعه ميراث الحنة للدلالة
 على مزيد النجاسة والضمران وجه المناسبة أن الوارث كما انتظر فترقب وصول الميراث من مورثه
 في العاقبة قطعته كذلك يغيب الله تعالى أماله عند الوصول إليها والغزب بها اه وختم الله لنا
 بالحسنى وبلغنا المقام الآتي (رواه ابن ماجه) أي عنه (ورواه البيهقي في شعب الايمان عن أبي هريرة)
 * (كتاب النكاح) * قيل هو مشترك بين الوطء والمقد اشتركا لفظيا وقيل حقيقة في العدد
 مجاز في الوطء وقيل بقلبه وعليه شاعنا ثم قال بعضهم هو واجب بالإجماع لأنه يغلب على الظن
 أو يخاف الوقوع في الحرام وفي النهاية إن كان له خوف وقبح الزنا بحيث لا يتمكن من التحرز إلا به كان
 فرضا وعند خوف الجور مكروه وأما في حالة الاعتدال فتداود وأتباعه من أهل الظاهر على أنه فرض
 عين على القادر على الوطء والاتفاق تمسك بقوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء واختف
 مشاعنا فقيل فرض كفاية وقيل واجب على الكفاية وقيل مستحب وقيل سنة مؤكدة وهو الأصح
 وهو أقرب إلى المبادات حتى أن الاشتغال به أفضل من التغلغل عنه لبعض العبادة ونقل عن الشافعي
 رحمه الله تعالى أنه مباح وإن الجرد للعبادة أفضل منه وحقيقة الفضل تنفي كونه مباحا إذ أفضل
 في المباح والحق أنه إن اقترن بنية كان ذا فضل وتفصيل هذه المباحات أدلة وأجوبة في شرح الهداية
 للإمام ابن الهمام وقال النووي رحمه الله أن وجد المؤن والأسباب فيستحب له النكاح ولو تأقت
 إليه نفسه ثم الأولى له ترك النكاح والتغلغل للعبادة عند الجمهور ومذهب أبي حنيفة رحمه الله وبعض
 أصحاب الشافعي ومالك أن النكاح له أفضل وإن لم يجد فيكره له النكاح

* (الفصل الأول) * (عن عبدالله بن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا معشر الشباب)
 يفتح الشين وتخفيف الموحدة جمع شاب وهو من بلغ ولم يجاوز ثلاثين والمعشر هم الطائفة الذين
 يشملهم وصف كالشباب والشيخوخة والبنوة (من استطاع منكم الباءة) بالمد والهاء وهي اللفظة
 الضميمة الشهيرة الصحيحة والثانية بلامد والثالثة بالمد بلاهواء والرابعة بهاء بين بلامد وهي الباءة
 ومعناها الجماع مشتق من الباء المنزلة ثم قيل لعقد النكاح به لأن من تزوج امرأة بأوعا منزلا وفيه
 حذف مضاف أي مؤنة الباءة من المهر والثقة قال النووي رحمه الله ولا بد من هذا التأويل لأن قوله
 صلى الله عليه وسلم ومن لم يستطع عطف على من استطاع ولو حمل الباءة على الجماع لم يستقم قوله فإن
 الصوم له وجاء لأنه لا يقال للعاجز هذا وإنما يستقيم إذا قيل أيها القادر المتمكن من الشهوة إن
 حصلت لك مؤنة النكاح تزوج والأفصح ولهذا السرخس التناء بالشبان (فليتزوج) قيل الأمر فيه
 للجواب لأنه محمول على حالة التوقان بإشارة قوله يا معشر الشباب فانهم ذوو التوقان على الجيلة
 السليمة (فإنه) أي التزوج (أغض للبصر) أي أخفض وأدغ لعين المتزوج عن الأجنبية من غض طرفه
 أي خفيته وكفه (وأحصن) أي أحفظ (للفرج) أي عن الوقوع في الحرام (ومن لم يستطع) أي مؤن
 الباءة (فعليه بالصوم) قيل هو من أغراء الغائب وتقديم قوله من استطاع منكم صار كالخاضر

✽ وعن سعد بن أبي وقاص قال رد رسول الله صلى الله عليه وسلم على عثمان بن مظعون التبتل ولو أذن له لاختصنا متفق عليه

وقيل الباء زائدة أى فعلية الصوم فالحدث بمعنى الخبر لا الأمر وقيل من اغراء المغاطب أى أشيروا عليه بالصوم (فانه أى الصوم (له) أى لمن قدر على الجماع ولم يقدر على التزويج لفقره (وجاءه) بالكسر بالمد أى كسر لشهوته وهو فى الأصل رضى الخصيتين ودقهما لتضعف الفجولة قال المعنى ان الصوم يقطع الشهوة ويدفع شر المنى كالوجاء قال الطيبى رحمه الله تعالى وكان الظاهر أن يقول فعلية بالجوع وقلة ما يزيد فى الشهوة وطغيان الماء من الطعام فعدل الى الصوم اذ ما جاء بمعنى عبادة هى برأسها مطلوبة وليؤذن بان المطلوب من نفس الصوم الجوع وكسر الشهوة وكم من صائم يمتلئ ممتلئ ممتلئ اه و يمتلئ أن يكون الصوم فيه هذا السر والنفع لهذا المرض ولو أكل وشرب كثيرا اذا كانت له نية صحيحة ولان الجوع فى بعض الاوقات والشبع فى بعضها ليس كالشبع المستمر فى تقوية الجماع والله تعالى أعلم (متفق عليه ✽ وعن سعد بن أبي وقاص رضى الله تعالى عنه قال رد رسول الله صلى الله عليه وسلم على عثمان بن مظعون التبتل أى الانقطاع عن النساء وكان ذلك من شريعة التنصاري انتهى النبى صلى الله عليه وسلم عنه أمته ليكثر النسل ويدوم الجهاد قال الراوى (ولو أذن له) أى لثمان فى ذلك (لاختصنا) أى لجعل كل منا نفسه غصيا كيلا يحتاج الى النساء قال الطيبى كان من حق الظاهر أن يقال لو أذن لتبتلنا فعدل الى قوله اختصنا ارادة للعبادة أى لو أذن له لابتلنا فى التبتل حتى بالاختصاص ولم يرد به حقيقته لانه غير جائز قال النووى رحمه الله كان ذلك غنا منهم جواز الاختصاص ولم يكن هذا الظن موافقا فان الاختصاص فى الأدبى حرام صغيرا أو كبيرا وكذا يحرم خصاء كل حيوان لا يؤكل و أما المأكول فيجوز فى صغره ويحرم فى كبره (متفق عليه) قال ابن الهمام التجرع عند الشافعى أفضل لقوله تعالى وسيدا وحصورا يمدح يحيى عليه الصلاة والسلام بعدم إتيان النساء مع التفرقة عليه لأن هذا معنى الحصور وحينئذ فإذا استدلل عليه بمثل قوله عليه الصلاة والسلام أربع من سنن المرسلين الحياء والنظر والسواك والتكحيل رواه الترمذى وقال حديث حسن غريب وبقوله عليه الصلاة والسلام أربع من أعطينهن فقد أعطى خير الدنيا والآخرة قلبا شاكرا ولسانا ذكرا وبدنا على البلاء صابرا و زوجة لا تبغيه حوبا فى نفسها وماله رواه الطبرانى فى الكبير والوسط واسناد أحدهما جيد له أن يقول فى الجواب لا أنكر الفضيلة مع حسن النية وإنما أقول التخلي للعبادة أفضل فالاولى فى جوابه التمسك بحاله عليه الصلاة والسلام ورد على من أراد من أمته التخلي للعبادة فانه صريح فى عين التنازع فيه وهو ما فى الصحيحين أن نفرا من أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم سألوا أزواجه عن عمله فى السر فقال بعضهم لا أتزوج النساء وقال بعضهم لا أكل اللحم وقال بعضهم لا أنام على فراش قيل بلغ ذلك النبى صلى الله عليه وسلم فحمد الله وأثنى عليه وقال ما بال أقوام قالوا كذا لكنى أصلى وأنام وأصوم وأفطر وأتزوج النساء فمن رغب عن سنتى فليس منى فرد هذا الحال ردا مؤكدا حتى تبرأ منه وبالجملة فالأفضلية فى الاتباع لا فيما تحيل النفس انه أفضل نظرا الى ظاهر عبادة وتوجه ولم يكن الله عز وجل يرضى لأشرف أنبيائه الا بأشرف الأحوال وكان حاله الى الوفاة التكحيل فيستحيل ان يقره على تركه الا أفضل مدة حياته وحال يحيى بن زكريا عليهما الصلاة والسلام كان أفضل فى تلك الشريعة وقد نسخت الرهبانية فى ملتنا ولو تعاضا قدم التمسك بحال النبى صلى الله عليه وسلم وعن ابن عباس رضى الله عنهما تزوجوا فان خير هذه الامة أكثرها نساء ومن تأمل ما يشتمل عليه التكح

★ وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تنكح المرأة لأربع لمالها ولحسبها ولجمالها ولدينها فاظفر بذات الدين تربت يداك متفق عليه ★ وعن عبد الله بن عمرو قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الدنيا كلها متاع وخير متاع الدنيا المرأة الصالحة رواه مسلم

من تهذيب الاخلاق وتوسعة الباطن بالتصالح في معاشرته أبناء النوع وتربية الولد والقيام بمصالح المسلم العاجز عن القيام بها والنفقة على الأقارب والمستضعفين وأغاث الحرم ونفسه ودفع الفتنة عنه وعنهن ودفع التفتير عنهن بحسبهن لكفايتهن مؤنة سبب الخروج ثم الاشتغال بتأديب النفس وتأجيله للمبودية و لتكون هي أيضا سببا لتأجيل غيرها و أمرها بالصلاة فان هذه فرائض كثيرة لم يكدر بها على الجزم بانه أفضل من التخلي بخلاف ما اذا عارضه خوف الجور اذ الكلام ليس فيه بل في الاعتدال مع اداء الفرائض والسنة وذكرنا انه اذا لم يقترن به نية كان مباحا عنده لأن المقصود منه حيث وجد مجرد قضاء الشهوة ومبني العبادة على خلافه وأقول بل فيه فضل من جهة انه كان متمسكا من قبالتها بغير الطريق المشروع فالمدلول اليه مع ما يعلمه من انه يستلزم انقلا فيه قصد ترك المعصية وعليه يثاب و وعد العون من الله تعالى لاستحسان حاله ★ (وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تنكح المرأة لأربع) أي لخصالها الأربع في غالب العادة (لمالها ولحسبها) بنتحين وهو ما يكون في الشخص وآبائه من الخصال الحميدة شرعا أو عرفا مأخوذ من الحساب لأنهم اذا تفاخروا عد كل واحد منهم مناقبه ومآثر آبائه (ولجمالها) أي لصورتها (ولدينها) أي سيرتها قال الطيبي رحمه الله لمالها الخ يدل من أربع بأعادة العاقل وقد جاءه الهم مسكروا في الخصال الأربع في صحيح مسلم وليس في صحيح البخاري الهم في جمالها وما في الكتاب موافق لمسلم (فاظفر بذات الدين) أي فزيناكها قال القاضي رحمه الله من عادة الناس ان يرغبوا في النساء ويختاروهن لأحدى أربع خصال عددها واللاتي يذوئ الرواة وأرباب البيانات ان يكون الدين من مطمح نظرهم فيما يأتون و يذرون لاسيما فيما يدوم أمره ويعظم خطره (تربت يداك) يقال ترب الرجل أي الفخر كانه قال تلمص بالتراب ولا يراد به ههنا الدعاء بل النحت على الجذ والتشهير في طلب المأمور به قيل معناه صرت معروبا من الخير ان لم تفعل ما أمرت به و تعديت ذات الدين الى ذات الجمال وغيرها ويراد بالدين الاسلام والتقوى وهذا يدل على مراعاة الكفاية وان الدين أولى ما اعتبر فيها (متفق عليه) و رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه قال ابن الهمام اذا لم يتزوج المرأة الا لعزها أو مالها أو حسنها فهو ممنوع شرعا قال صلى الله عليه وسلم من تزوج امرأة لعزها لم يزد الله الا ذلا ومن تزوجها لمالها لم يزد الا قبرا ومن تزوجها لحسبها لم يزد الا دناءة ومن تزوج امرأة لم يرد بها الا ان يقض بصره ويعصم فرجه أو يصل رحمه بآرك الله له فيها وبارك لها فيه رواه الطبراني في الأوسط وقال صلى الله عليه وسلم لا تتزوجوا النساء لحسنهن فمسي حسنهن ان يرهبهن ولا تتزوجوهن لمالهن فمسي أموالهن ان تطفغن ولكن تزوجوهن على الدين ولامة خرساء سوداء ذات دين أفضل رواه ابن ماجه والفرغاء بفتح الغاء المعجزة ما قطع من أذنها أو من ألقها شئ وفي شرح السنة روى ان رجلا جاء الى الحسين وقال ان لي بنتا وقد خطبتها غير واحد فمن تشير علي ان أزوجه قال زوجها رجلا يتقى الله فانه ان أحبها أكرمها وان أبغضا لم يظلمها ★ (وعن عبد الله بن عمرو) بالواو (قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الدنيا كلها متاع) أي تمتع قليل و تقع زائل عن قريب قال تعالى قل متاع الدنيا قليل و قال عليه الصلاة والسلام

✱ وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خير نساء ركبن الأبل صالح نساء قریش أحناء على ولد في صغره و أروعاه على زوج في ذات يده متفق عليه ✱ وعن أسامة بن زيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما تركت بعدى فتنة أضرب على الرجال من النساء متفق عليه ✱ وعن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الدنيا حولة خضرة و إن الله مستخلفكم فيها فينظر كيف تعملون

لو كانت الدنيا تعدل عند الله جناح بعوضة ما سقى الكفار منها شربة ماء (و خير متاع الدنيا) أى خير ما يتمتع به في الدنيا (المرأة الصالحة) لأنها معينة على أمور الآخرة و لذا قرر على رضى الله عنه قوله تعالى ربنا آتانا في الدنيا حسنة بالمرأة الصالحة و في الآخرة حسنة بالحرور العين و لنا عذاب النار بالمرأة السليطة قال الطيبي رحمه الله و قيد الصالحة إيدان بانها شر لو لم تكن على هذه الصفة (رواه مسلم) و أحمد و النسائي ✱ (و عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خير نساء ركبن الأبل) مبتدأ و صفة و المراد نساء العرب لأن ركوب الأبل مختص بهن فلا يشكّل بنت عمران أو التقدير من خير نساء ركبن الأبل (صالح نساء قریش) خبر خير و تذكيره إجراء على لفظه (أحناء) بالحاء المهملة أفعل من الحنو بمعنى الشفقة و العطف امتتناف جواب لما يقال ما سبب كونهن خيرا أى أعطى و أشفق جنس النساء وحد الضمير ذهابا الى المعنى أى أحق من خلق قال الطيبي رحمه الله تذكير الضمير على تأويل أحنى هذا المصنف أو من يركب الأبل أو يتزوج و نحوها ثم قال و في رواية البخارى و بعض نسخ المصاييح صالح نساء قریش فعلى هذا لا حاجة الى التكلف لأن الضمير في أحناء عائد الى المضاف أم و كان في أصله لفظ صالح كان متروكا و الا فهو موجود في جميع نسخ المشكاة و سائر الأصول و لعله ساقط في بعض روايات مسلم و بعض نسخ المصاييح و الله تعالى أعلم (على ولد في صغره) تذكيره يفيد انها تنحوا على أى ولد كان و لو ولد زوجها من غيرها قال الطيبي رحمه الله و في وصف الولد بالصغير اشعار بان نحوها معلل بالصغر و إن الصغير هو الباعث على الشفقة فاینما وجد هذا الوصف وجد حنوهن قبل الحانية من تقوم على ولدها بهد كونه يتيمًا فلا تتزوج و ان تزوجت فليست بهانئة (و أروعاه) أى أحفظ جنهن (على زوج في ذات يده) أى في أمواله التى في يدها و ذكر الضمير إجراء على لفظ أروعى أو في الأموال التى في ملك الزوج و تعمره و قيل كناية عما يملك من مال و غيره أى انهن أحفظ النساء لاموال أزواجهن و أكثرهن اعتناء بتطهير الكلف عنهم و قيل كناية عن بضع هو ملكه أى انها تحفظ لزوجهن فرجها فعلى الأول تمدح بامانتها و على الثانى بفتنتها و عليهما بكمال ديانتها (متفق عليه) و رواه أحمد ✱ (و عن أسامة بن زيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما تركت بعدى) أى ما ترك و عبر بالماضى لتحقق الموت (فتنة) أى استحاثا و بلية (أضرب على الرجال من النساء) لأن الطباع كثيرا تميل اليهن و تقع في الحرام لاجلهن و تسمى للقتال و المداوة بسبيهن و أقل ذلك ان ترغب في الدنيا و أى نساء أضرب من هذا و حب الدنيا رأس كل خطيئة و انما قال بعدى لأن كونهن فتنة أمر ظهور بعده (متفق عليه) رواه أحمد و الترمذى و النسائي و ابن ماجه ✱ (و عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الدنيا حولة) بضم المهملة (خضرة) بفتح المعجمة و كسر الضاد و في رواية رطبة أى طيبة مزينة في عيونكم و قلوبكم و انما وصفها بالخضرة لأن العرب تسمى الشئ الناعم خضرا أو تشبهها بالخضروات في سرعة زوالها (و ان الله مستخلفكم فيها) أى جاعلكم خلفاء في الدنيا أى أنتم بمنزلة الوكلاء في التصرف فيها و انما هي في الحقيقة لله تعالى (فينظر كيف تعملون) أى تصرفون

 فاتقوا الدنيا واتقوا النساء فان أول فتنة بني اسرائيل كانت في النساء رواه مسلم

أو معناه جاعلكم خلفاء من كان قبلكم و قد أعطى ما في أيديهم اياكم فينظر كيف تعبدون بحالهم و تبنون في مالهم و قال الطيبي رحمه الله الاستخلاف اقامة الغير مقام نفسه أي جعل الله الدنيا مزية لكم ابتلاء هل تصرفون فيها كما يحب ويرضى أو تسخطونه و تصرفون فيها بما يحب ويرضى (فاتقوا الدنيا) أي احذروا من الاغترار بما فيها من الجاه و المال فانها في وشك الزوال و اتقوا فيها بما يعينكم على حسن المال فانه لتحللها حساب و لحرامها عذاب (و اتقوا النساء) أي احذروا من بان تميلوا الى المنهيات يسبين و تقفوا في فتنة الدين لاجل الافتتان بهن (فان أول فتنة بني اسرائيل كانت في النساء) أي ق شائهن و أمرهن و قال الطيبي رحمه الله احذروا أن تميلوا الى النساء بالحرام و تقبلوا اقوالهن فانهم ناقصات عقل و ائمة و هو تخصيص بعد تعميم إشارة الى انها أحر ما في الدنيا من البليات و قد جاء في رواية الديلبي عن معاذ اتقوا الدنيا و اتقوا النساء فان ابليس طلاع رصاد و ما هو يشئ من فغوخته باوثن لصدده في الاقتياد من النساء روى ان رجلا من بني اسرائيل طلب منه ابن أخيه أو ابن عمه ان يزوجه ابنته فابى فقتله لينكحها أو لينكح زوجته و هو الذي نزلت فيه قصة البقرة ذكره ابن الملك تبعاً للطبي رحمه الله و المشهور في قصة البقرة ما ذكره البغوي في معالم التنزيل من انه كان في بني اسرائيل رجل شفي و له ابن عم فقبر لا وارث له سواء فلما طال عليه موته قتله ليرثه له و يمكن الجمع بينهما كما لا يخفى لكن حمل الحديث عليه يحتاج الى صحة نقل و ثبوت رواية فهم ذكر البغوي في تفسير قوله تعالى و اتقوا الله الذي آتاه آياتنا أن قصته على ما ذكر ابن عباس و ابن اسحق و السدي وغيرهم ان موسى عليه الصلاة والسلام لما قصد حرب الجبارين و نزل أرض بني كنعان من أرض الشام أتى قوم بلعام الى بلعام و كان عنده اسم الله الأعظم فقالوا ان موسى رجل حديد و معه جنود كثيرة و انه قد جاء يخرجننا و يقتلنا و يحلنا لبني اسرائيل و أنت رجل مجاب الدعوة فاخرج فادع الله أن يردهم عنا فقال لهم و لكم نبي الله معه الملائكة و المؤمنون كيف ادعوا عليهم و أنا أعلم من الله ما أعلم و اني ان فعلت ذلك ذهبت دنياي و آخرتي فراجعوه و العوا عليه فقال حتى أوامر ربى و كان لا يدعو حتى ينظر ما يؤمر به في المنام فوأسر في الدعاء عليهم فقتل له في المنام لا تدع عليهم فقال لقومه اني قد و أمرت ربى و اني قد نويت فاهدوا له هدية فقبلها ثم راجعوه فقال لقومه حتى أوامر فوأسر فلم يجبه اليه شئ فقال قد و أمرت و لم يجبه الي شئ فقالوا لو كرره ربك أن تدعو عليهم لنهلك كما نهلك في المرة الأولى فلم يزالوا يتضرعون اليه حتى قتلوه فافتتن فركب أتاناً له متوجها الى جبل يطلمه على عسكر بني اسرائيل يقال له حسان فلما سار عليها غير كثير رفضت به أي جلست فنزل عنها فضر بها حتى اذا أنزلتها أي أفلتها قامت فركبها فلم تسر به كثيرا حتى رفضت لفعل بها مثل ذلك فقامت فركبها فلم تسر به كثيرا حتى رفضت فضر بها حتى اذا أنزلها أذن الله لها بالكلام فكلمته حجة عليه فقالت و يحبك يا بلعام أين تذهب الا ترى الملائكة امامي تردني عن وجهي هذا أنذهب الى نبي الله و المؤمنين لتدعو عليهم فلم ينزع فدخل الله سبيلها فانطلقت حتى اذا أشرفت به على جبل حسان جعل يدعو عليهم و لا يدعو عليهم يشئ الا صرف به لسانه الى قومه و لا يدعو لقومه بخير الا صرف به لسانه الى بني اسرائيل فقال له قومه أأندري ما تصنع انما تدعو لهم و علينا قال فهذا ما لا أملك هذا شئ قد غلب الله عليه و اندلع لسانه أي خرج فوقع على صدره فقال لهم قد ذهبت الآن مني الدنيا و الآخرة فلم يبق الا المكرو

★ وعن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الشؤم في المرأة والدار والفرس متفق عليه وفي رواية الشؤم في ثلاثة في المرأة والسكن والدابة ★ وعن جابر قال كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة فلما قتلنا كنا قريبا من المدينة قلت يا رسول الله اني حديث عهد بعرس قال تزوجت قلت نعم قال أبكر أم ثيب قلت بل ثيب قال فهلا بكرا تلاعبها وتلاعبك فلما قد منا ذهبا لندخل فقال اهلوا حتى ندخل ليلا أي عشاء لكي تمتشط الشعثة وتستحد المغيبة متفق عليه

و الحيلة فأسكر لكم واحتال جعلوا النساء وزينوهن وأعطوهن السلع ثم أرسلوهن إلى العسكر يمينها فيه و مروهن لاتمنع امرأة نفسها من رجل أرادها فاتهم ان زنى رجل واحد منهم كفتيهم ففعلوا فلما دخل النساء العسكر مرت امرأة من الكهانين برجل من عظماء بني اسرائيل فقام اليها فأخذ يدها حين أعجبت ثم أقبل بها حتى وقف بها على موسى فقال اني لانظنك ستقول هذه حرام عليك قال أجل هي حرام عليك لا تقربها قال فوالله لانظنك في هذا ثم دخل بها فبقيت فوقع عليها فأرسل الله الطاعون على بني اسرائيل في الوقت (رواه مسلم ★) وعن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الشؤم (بإبدال الهمة واوا) وهو ضد اليمن بمعنى البركة في النهاية يقال تشاءمت وتشتت والواو في الشؤم همزة لكنها خفت فصارت واوا وغلب عليها التخفيف حتى لم ينطق بها همزة (في المرأة) بان لاند وقيل غلاه مهرها وسوء خلقها (والدار) بضيقا وسوء جيرانها (والفرس) بان لا يفرى عليها وقيل صعوبتها وسوء خلقها وقيل هذا ارشاد منه صلى الله عليه وسلم لآمنه لمن كان له دار يكره سكنها أو امرأة يكره صحبتها أو فرس لاتعجب بان يفرق بالانتقال عن الدار وتطبيق المرأة ويبيع الفرس فلا يكون هذا من باب الطيرة المنهى عنها وهذا كما روى انه صلى الله عليه وسلم قال ذروها ذيمة قال الطيب رحمه الله ومن ثمة جعلها صلى الله عليه وسلم من باب الطيرة على سبيل الفرس في قوله ان تكن الطيرة في شئ ففي المرأة والفرس والدار قال الخطابي هذه الاشياء الثلاثة ليس لها بانفسها وطباعتها فتن وتأثير وانما ذلك كله بمشيئة الله وقضائه وخصت بالذكر لانها أعم الاشياء التي يعتنيها الناس ولما كان الانسان لا يخلو عن العارض فيها أضيف اليها اليمن والشؤم اضافة سكن ومحل اه ويمكن ان يقال ان هذه الاشياء غالبا تكون أسبابا لسوء الخلق وهو شؤم فلذا نسب اليها وقد روى أحمد وغيره عن عائشة رضي الله عنهما بلفظ الشؤم سوء الخلق (متفق عليه) وروى مالك وأحمد والبخاري وابن ماجه عن سهل ابن سعد ولفظه ان كان الشؤم في شئ ففي الدار والمرأة والفرس (وفي رواية الشؤم في ثلاثة) أي أشياء (في المرأة) بدل بأعادة الجار (والسكن) أعم من الدار (والدابة) تتم الفرس وغيرها ★ (وعن جابر قال كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة فلما قتلنا) أي رجعتنا ومنه القائلة تفاؤلا (كنا) أي وقد كنا (قريبا من المدينة) قلت يا رسول الله اني حديث عهد بعرس (أي قريب الزمان بالزواج) قال تزوجت (أي يتحقق زواجك) قلت نعم قال أبكر أي أمي بكر (أم ثيب) وفي نسخة بالنصب فيها أي أتزوجت بكرا أم ثيا (قلت بل ثيب) بالرفع والنصب (قال) أي للتوبيخ والتندم (فهلا بكرا) أي تزوجت بكرا ثم غلاه بقوله (تلاعبها وتلاعبك) فيه أن تزوج البكر أولى وان الملاعبة مع الزوج مندوب اليها قال الطيب وهو عبارة عن الالفة التامة فان الثيب قد تكون معلقة القلب بالزوج الأول فلم تكن محبتها كسلة بخلاف البكر وعليه ما ورد عليكم بالأبكر فانهم أشد حبا وأقل خبا (فلما قدنا) أي قاربنا القدوم والدخول في المدينة (ذهبا)

★ (الفصل الثاني) ★ عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ثلاثة حق على الله عونهم المكاتب الذي يريد الأداء و الناكح الذي يريد العفاف و المجاهد في سبيل الله رواه الترمذى و النسائى و ابن ماجه ★ و عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا خطب اليكم من ترضون دينه و خلقه فزوجوه ان لا تقملوه تكن فتنة في الارض و فساد عريض رواه الترمذى ★ و عن معقل ابن يسار قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوجوا الودود الودود فانى مكاتركم الاسم رواه أبو داود و النسائى

أى شرعنا و تهيأنا (ندخل فقال امهلوا) أى أهليكم (حتى ندخل ليلا أى عشاء) تفسير من جابر أو من بعده (لكي تمتشط الشعة) يفتح الشين المعجمة و كسر العين المهملة أى المتفرقة شعر الرأس (و تستعد المغيبة) يضم الميم و كسر النين و هى التى غاب زوجها أى تستعمل الحديد أى الموسى لعلق العانة و قيل هو كناية عن معالجتين بالنف و استحمال الوزاة لأنهن لا تستعملن الحديد و المعنى حتى تتزين لزوجها و تهيأ لاستمتاع الزوج بها فالسنة أن لا يدخل المسافر على أهله حتى يبلغ خبر قومه و خبر نبي أن يطرق الرجل أهله ليلا محمول على أنه من غير اعلام (يتفق عليه) ★ (الفصل الثاني) ★ (عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ثلاثة حق على الله عونهم) أى ثابت عنده اعانتهم أو واجب عليه بمقتضى وعده معاوتتهم (المكاتب الذى يريد الأداء) أى بدل الكتابة (و الناكح الذى يريد العفاف) أى العفة عن الزنا (و المجاهد في سبيل الله) قال الطيبى رحمه الله انما آثر هذه الصيغة ايظانا بان هذه الامور من الامور الشاقة التى تقفخ الانسان و تقصم ظهروه لو لا أن الله تعالى يعينه عليها لا يقوم بها و أصعبها العفاف لانه تمس الشهوة الجبيلة المركوزة فيه و هى مقتضى البهيمية النازلة في أسفل السالطين فاذا استغف و تداركه عون الله تعالى ترقى الى منزلة الملائكة و أعلى عليين (رواه الترمذى و النسائى و ابن ماجه) وكذا أحمد و الحاكم قال ابن الهمام و صححه الترمذى و الحاكم ★ (و عنه) أى عن أبي هريرة (قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا خطب اليكم) أى طلب منكم أن تزوجوه امرأة من أولادكم و أقاربكم (من ترضون) أى تستحسنون (دينه) أى ديانته (و خلقه) أى معاشرته (فزوجوه) أى ايأما (ان لا تقملوه) أى لا تزوجوه (تكن) أى تقع (فتنة في الارض و فساد عريض) أى ذو عرش أى كثير لانكم ان لم تزوجوها الا من ذى مال أو جاه ربما يبقى أكثر نساكنكم بلا أزواج و أكثر رجالكم بلا نساء فيكثر الافتتان بالزنا و ربما يلحق الاولياء عار فتتبع الفتن و الفساد و يترتب عليه قطع النسب و قلة الصلاح و العفة قال الطيبى رحمه و في الحديث دليل لمالك فانه يقول لأبراعى في الكفاءة الا الذين وحده و مذ هب الجمهور انه يراعى أربعة أشياء الدين و الحرية و النسب و الصنعة فلا تزوج المسلمة من كافر و لا الصالحة من فاسق و لا الحرة من عبد و لا المشهورة النسب من الغافل و لا بنت تاجر أو من له حرفة طيبة من له حرفة خبيثة أو مكرومة فان رضيت المرأة أو وليها بفتر كفؤ صح النكاح (رواه الترمذى ★ و عن معقل بن يسار) أى المزدنى و هو ممن بايع تحت الشجرة (قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوجوا الودود) أى التى تحب زوجها (الودود) أى التى تكثر ولادتها و قيد بهذين لان الودود اذا لم تكن وودوا لم يرغب الزوج فيها و الودود اذا لم تكن وودوا لم يحمل المطلوب و هو تكثير الامة بكثرة التوالد و يعرف هذان الوصفان في الأبلكر من أقاربهم اذ الغالب سراية طلياع الاقارب بعضهم الى بعض و يحتمل و الله تعالى أعلم أن يكون معنى تزوجوا اثبتوا على أزواجها و بقاء نكاحها اذا كانت موصوفة بهذين الوصفين (فانى مكاتركم الاسم) أى بمفاخر

★ وعن عبد الرحمن بن سالم بن عتبة بن عويم بن ساعدة الأنصاري عن أبيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عليكم بالإنكاح فأنتم أعذب أفواها وأنتق أرحاما وأرضى باليسير رواه ابن ماجه مرسلًا

★ (الفصل الثالث) ★ عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم تر للمتجابين مثل النكاح

★ و عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أراد أن يلقى الله طاهراً مطهراً فليتزوج الحرائر

يسبيكم سائر الأمم لكثرة أنبياء (رواه أبو داود والنسائي) قال ابن الهمام ومجده الحاكم ولفظه عن معقل قال جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اني أصبت امرأة ذات حسب ومنصب ومال الا انها لا تلد أفأتزوجها فنهاه فأثابه الثانية فقال له مثل ذلك ثم أثابه الثالثة فقال تزوجوا الودود الودود فالود فاني مكثرت بهم الأمم ★ (وعن عبد الرحمن بن سالم بن عتبة بن عويم) تصغير عام (ابن ساعدة الأنصاري) قال المؤلف عويم بن ساعدة الأنصاري الأوسي شهيد القيتين وبدره والمجاهد كلها ومات في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقيل مات في خلافة عمر رضي الله عنه بالمدينة (عن أبيه) أي سالم (عن جده) أي جد عبد الرحمن وهو عتبة بدليل قوله مرسلًا أو جده الكبير أو جد أبيه وهو عويم على ما ساقى (قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عليكم بالإنكاح) فيه حث على تزويجهم (فأنتم أعذب) قال الطيبي رحمه الله أفرد الخبر وذكر على تقديره من كقولته تعالى هؤلاء بناتي هن أطهر لكم (أفواها) جمع فاه وهو كناية عن طيب قتلتهن أو طيب كلامهن وكونه ألد وعن قلة الفحش وعدم سلاطتها على زوجها لبقاء حيالها وقيل المراد غزوة ريقها (وأنتق أرحاما) أي أكثر أولادا واطلاق الأرحام على الأولاد لملازمة بينهم والمعنى أرحامهن أكثر قبولاً للتطقة لقوة حرارة أرحامهن أو لشدة شهوتهن ولكن الأسباب ليست مؤثرة إلا بالآذان الله تعالى قال الطيبي رحمه الله يقال نفقت المرأة أي كثر ولدها فهي تاتق ترمي بالأولاد رما (وأرضى باليسير) قيل أي بالتقليل من الجاهل لاستيحائها من الزوج وقيل من الطعام والكسوة والتتعم وفي بعض الروايات وأقل خبا بكسر الخاء المعجمة وتشديد الموحدة أي سكرًا وخديعة وفي رواية وأسغن أقبالا وأرضى باليسير من العمل وفي الأعيان من فوائد البكارة أن تحب الزوج وتأنف فتؤثر في معنى الود والطباع مجبولة على الانس بأول مألوف وأما التي اختبرت الرجال ومارست الأحوال فربما لا ترضى بعض الأوصاف التي تخالف ما ألفته فقل الزوج وكذلك الزوج يحبها فإن الطبع ينفر عن التي سبها غير الزوج فقرة وذلك يقتل على الطبع مهما يذكر وبعض الطباع في هذا أشد قفورا (رواه ابن ماجه مرسلًا) ذكر السيوطي رحمه الله هذا الحديث في الجامع الصغير وقال رواه ابن ماجه والبيهقي عن عويم بن ساعدة فالحديث متصل

★ (الفصل الثالث) ★ (عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم تر للمتجابين) بصيغة التثنية والخطاب عام ومفعوله الأول محذوف أي لم تر لهما السامع ما تزيد به المحبة للمتجابين (مثل النكاح) أي إذا جرى بين المتجابين وصلة خارجية إزدادت الوصلة الداخلية وقيل إذا نظر إلى الأجنبية وأخذت بهجامع قلبه فتكافها يورث مزيد المحبة وسفاحها البفس والعداوة وقد ذكر السيوطي الحديث في جامعهم ولفظه ولم ير بصيغة المجهول المذكور ومثل النكاح بالرفع وقال رواه ابن ماجه والحاكم ★ (وعن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أراد أن يلقى الله طاهراً) أي من دنس الزنا (مطهراً) مبالغة في تطهيره وهو مفعول من التفعيل وفي نسخة مطهراً بصيغة الفاعل من التفعيل (فليتزوج الحرائر) خص الحرائر لأن الأما مبتذلة غير مؤدبة ولذا ورد الحرائر صلاح البيت والأما فساد البيت كما في سنن الفردوس عن أبي هريرة مرفوعاً

★ و عن أبي أناسة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه يقول ما استفاد المؤمن بعد تقوى الله خيراً له من زوجة سالحة أن أمرها أطاعته و أن نظر إليها سرته و أن أقسم عليها أبرته و أن غاب عنها نصحته في نفسها و ماله روى ابن ماجه الأحاديث الثلاثة ★ و عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا تزوج العبد فقد استكمل نصف الدين فليتي الله في النصف الباقي ★ و عن عائشة قالت قال النبي صلى الله عليه وسلم إن أعظم النكاح بركة أيسره مؤنة رواها البيهقي في شعب الإيمان ★ (باب النظر إلى المخطوبة و بيان العورات) ★ ★ (الفصل الأول) ★ عن أبي هريرة قال جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال إني تزوجت امرأة من الأنصار قال فانظر إليها فإن في أعين الأنصار شياً رواه مسلم

قال التوريشي إنما خصهن بالذكر لأن الأماء خراجة ولاجة غير لازمة للحدود و إذا لم تكن مؤدبة لم يحسن تأديب أولادها و تربيتها بخلاف الحرائر و يمكن أن يحمل الحرائر على المعنى قال الحماسي و لا يكشف الغماء إلا ابن حرة ★ يرى غمرات الموت ثم يزورها

قال الراغب الحرية ضربان الأول ما لم يجر عليهم حكم السبي و الثاني من لم يملكه قواه الذميمة فيصير عبداً لها كما وردت عبد الدينار تمس عبد الدرهم و قال الشاعر ★ ورق ذوى الأعطاع رق مسخداً ★ و قيل عبد الشهوة أذل من عبد الرقاه و قيل الحر من لم يرقه هواه و لم تستعبده دنياه قال الشاعر أتمنى على الزمان محالا ★ أن ترى مقتلتي طلعة حر

★ (و عن أبي أناسة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه يقول ما استفاد المؤمن بعد تقوى الله (و هي ارتكاب الأوامر و اجتناب الزواجر) خيراً له من زوجة سالحة أن أمرها أطاعته) أى فيما لا معصية فيه إذ ورد لأطاعة المخلوق في معصية الخالق على ما رواه أحمد (و أن نظر إليها سرته) أى جعلته مسروراً بحسن صورتها و يبرتها و لطف معاشرته و مباشرته (و أن أقسم عليها) أى في أمره تكره فعله أو تركه و هو يبرده (أبرته) أى جعلته باراً أو قسمه مبروراً بالموافقة و ترك المخالفة ابتاراً لبرئانه (و أن غاب عنها نصحته) أى بالامانة (في نفسها و ماله روى الأحاديث الثلاثة ابن ماجه) ★ و عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا تزوج العبد أى العره (فقد استكمل نصف الدين) أى أكمل نصف دينه و يجوز رفعه أى تكمل نصفه و هو عطف على الشرط و جزاؤه قوله (فليتي الله في النصف الباقي) أى في بقية أمور دينه و جعل التزوج نصفاً مبالغة لبحث عليه و قال الفزالي الغالب في إفساد الدين الفرج و البطن و قد كفى بالتزوج أحدهما و لأن في التزوج التحصن عن الشيطان و كسر التوقان و دفع غوائل الشهوة و غض البصر و حفظ الفرج ★ (و عن عائشة) رضي الله عنها (قالت قال النبي صلى الله عليه وسلم إن أعظم النكاح بركة) أى إقراره و أنواعه (أيسره) أى أقله أو أسهله (مؤنة) أى من المهر و النفقة للدلالة على القناعة التي هي كنز لا يند و لا يفنى (رواها البيهقي في شعب الإيمان) ★ (باب النظر) ★ أى جوازه (إلى المخطوبة و بيان العورات) بمسكون الواو أى ما يجب ستره من العينين قال الطيبي رحمه الله العورة سواء الإنسان و أصلها من العار و ذلك كناية لما يلحق في ظهوره من عار الذممة و يستحي منه إذا ظهر ولذلك سمي النساء عورة و من ذلك الموراء للكلمة الفبيحة ★ (الفصل الأول) ★ (عن أبي هريرة قال جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال إني تزوجت امرأة من الأنصار) أى أردت أن أتزوجها أو طليت زواجها (قال فانظر إليها) قال ابن الملك فيه جواز النظر إلى المخطوبة إلى وجهها و كفيها ظاهرهما و باطنهما قلت في دلالة على جواز النظر إلى الكفين نظر و يأتي عنه أيضاً تعليله بقوله (فإن في أعين الأنصار) أى بعضهم (شيئاً) أى مما يفرغ عنه

★ وعن ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تبشر المرأة المرأة فتنتعها لزوجها كأنه ينظر إليها متفق عليه ★ وعن أبي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينظر الرجل إلى عورة الرجل ولا المرأة إلى عورة امرأة ولا يفضي الرجل إلى الرجل في ثوب واحد ولا تقضي المرأة إلى المرأة في ثوب واحد رواه مسلم

الطبع ولا يستحسنه لأنه رآه في الرجال قدام النساء عليهم لأنهن شقائق الرجال ولذلك أطلق الانصار أو لتحديث الناس به أو أنه علم بالوحي قال القاضي رحمه الله لعل المراد بقوله تزوجت خطبت ليفيد الأمر بالنظر إليها وللعلماء خلاف في جواز النظر إلى المرأة التي يريد أن يتزوجها فتجوز الأوزاعي والثوري وأبو حنيفة والشافعي وأحمد واسحق رحمهم الله مطلقاً أذنت المرأة أم لم تأذن لحديث جابر والمغيرة المذكورين في أول الحسان وجوز مالك بإذنها وروى عنه المنع مطلقاً قال الثوري رحمه الله قيل المراد بقوله شيئاً صغر أو زرقه وفي هذا دلالة على جواز ذكر مثل هذا للتصريح وفيه استحباب النظر إليها قبل الخطبة حتى أن كرهها تركها من غير إيداء بخلاف ما إذا تركها بعد الخطبة وإذا لم يمكنه النظر استحب أن يبعث امرأة تصفها له وإنما يحل له النظر إلى وجهها وكفيها فحسب لأنهما ليسا بعورة في حقه فيستدل بالوجه على الجمال وغده بالكفين على سائر أعضائها باليمين والخشونة اهـ وظاهره جواز أساسها فإن به يتبين اللين وضده وهو لا يستفاد من الحديث (رواه مسلم) ★ وعن ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تبشر المرأة المرأة قيل لا نافية بمعنى الناهية وقيل نافية والمباشرة بمعنى المخالطة والملامسة وأصله من لمس البشرة البشرية والبشرة ظاهر جلد الإنسان أي لأمس بشرة امرأة بشرة أخرى (فتنتعها) بالرفع والنصب أي تنصف نعمته بدننها ولينة جسدها (لزوجها) كنه ينظر إليها فيتمتع قلبه بها ويقع بذلك فتنة والمنهى في الحقيقة هو الوصف المذكور قال الطبيب رحمه الله المعنى به في الحديث النظر مع المس فتتظر إلى ظاهرها من الوجه والكفين وتجس باطنها باللمس وتقف على نعمتها ومنها فتنتعها عطف على تبشر فالنفي منصب عليهما فتجوز المباشرة بغير التوصيف في شرح الأكملة قد استدلل الفقهاء بهذا الحديث على جواز السلم في الحيوان لأنه صلى الله عليه وسلم أخبر أن وصف الشيء يجعله كالعمانية فكأن ما يمكن ضبط صفته ومعرفة مقداره كالحيوان لأنه صلى الله عليه وسلم في شرح البيهقي ما أمكن ضبط صفته ومعرفة مقداره جاز السلم فيه بالاتفاق وأقول إن أخبار النبي صلى الله عليه وسلم يدل على أن وصف الشيء يجعله كالعمانية فيما هو منظور بدليل قوله كأنه ينظر إليها وعدم جواز السلم في الحيوان عند أبي حنيفة ليس من تلك الجهة بل من حيث أن الحيوان يشتمل على أوصاف باطنية لا يطلع عليها بالنظر إليه فكأن ما لا يمكن ضبط صفته وما لا يمكن ضبط صفته لا يجوز السلم فيه (متفق عليه) وقال السيوطي رحمه الله في الجامع الصغير رواه أحمد والبيهقي وأبو داود والترمذي اهـ ولعل مسلماً رواه بلفظ آخر يوافقه في معناه والله تعالى أعلم ★ (وعن أبي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينظر الرجل) خبر بمعنى النبي (إلى عورة الرجل ولا المرأة) أي ولا تنظر المرأة (إلى عورة المرأة ولا يفضي) يضم أوله أي لا يوصل (الرجل إلى الرجل في ثوب واحد) أي لا يفضي رجلين متجردين تحت ثوب واحد (ولا تقضي المرأة إلى المرأة في ثوب واحد) قال ابن الملك أي لا تصل بشرة أحدهما إلى بشرة الآخر في ثوب واحد في المضجع لعوف ظهور فاحشة بينهما قال المظهر ومن فعل يمزو ولا يحد وفيه بيان تحريم النظر إلى ما لا يجوز وعورة الرجل ما بين سترته وركبته وكذلك عورة المرأة في حق المرأة وفي حق معارمها واما المرأة في حق

★ وعن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ألا لا يبيت رجل عند امرأة ثيب إلا أن يكون ناكحاً أو ذا محرم ورواه مسلم ★ وعن عتبة بن عامر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إياكم والدخول على النساء فقال رجل يا رسول الله أرأيت الحمو قال الحمو الموت متفق عليه

الرجل الاجنبى فيجميع بدنها عورة الا وجهها وكفيها عند الحاجة كسماع اقرار أو خطبة كما مر قال النووي رحمه الله نظر الرجل الى المرأة الاجنبية حرام من كل شئ من بدنها وكذلك نظر المرأة الى الرجل سواء كان يشهوة أو بغیرها وكذلك يحرم النظر الى المرأة اذا كان حسن الصورة آمن من الفتنة أم لا هذا هو المذهب الصحيح المطبق عند المحققين نص عليه الشافعي وحقاق أصحابه و ذلك لأنه في معنى المرأة فانه يشتبه بصورتها في الجمال كصورة المرأة بل ربما كان كثير منهم أحسن صورة من كثير من النساء بل هم بالتحريم أولى لما يتسكن في حقهم من طرق الشر ما لا يتسكن من مثله في حق المرأة اهـ ومذهبنا ومذهب الجمهور انه انما يحرم النظر اذا كان على وجه الشهوة والذي ذكره إنما هو من باب الاحتياط في الدين فانه من رعى حول الحى يوشك أن يقع فيه (رواه مسلم) ★ وعن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يبيت رجل عند امرأة ثيب (أى في سكن ثمة ثيب و المراد من البيوتة هنا التخلي لئلا كان أو نهارا و تخصيص الثيب لأن البكر تكون أغص وأخوف على نفسها و لأنها مصونة في العادة و قبل البراء بالثيب من لا زوج لها (إلا أن يكون) أى ذلك الرجل (ناكحاً) أى زوجاً (أو ذا محرم) أى من حرم عليه فكحها على التأيد و لو بالرضاع و لذا لم يقل ذا رحم محرم (رواه مسلم) ★ وعن عتبة بن عامر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إياكم والدخول على النساء (أى غير المحرمات على طريق التخلي أو على وجه التكشف) فقال رجل يا رسول الله أرأيت الحمامة يفتح الحاء وسكون الميم بعدها واو وهمز قال ابن الملك أى أخبرني عن دخول الحمو عليهن وهو يفتح الحاء وكسرهما وسكون الميم واحد الاحماء وهم أقارب الزوج غير آبائه وأبنائه قال القاضي الحمو قريب الزوج كابنه وأخيه وفيه لغات حما كعصا وحمو على الأصل و حمو يضم الميم و سكون الواو و حم كآب و حمه بالهمز و سكون الميم والجمع احماء (قال الحمو الموت) أى دخوله كالموت مهلك يعنى الفتنة منه أكثر لمساهلة الناس في ذلك وهذا على حد الامد الموت والسلطان النار أى قربهما كالموت والنار أى فليحذر عنه كما يحذر من الموت قال أبو عبيد معناه غليظ ولا يفعل ذلك أو معناه خلوة الرجل مع الحموية يؤدي الى زناها على وجه الاحتمال فيؤدي ذلك الى الرجم وفي شرح السنة وهذه الوجوه انما تصح اذا فسر الحمو بأخ الزوج و من أشبهه من أقاربه كعمه وابن أخيه و من فسر بأخ الزوج حملته على المبالغة فان رؤيته وهو محرم اذا كان بهذه المثابة فكيف بغیره أو أول الدخول بالخلوة و قيل لما ذكر السائل لفظاً مجازاً محتالاً المحرم وغيره رد عليه سؤاله بجمعية رد المغضب المتكرر عليه قلت أو وقع الحكم تفليهاً أو لأن بعضهم سئسوا شرعاً معلوم عندهم قال النووي رحمه الله والمراد بالحمو هنا أقارب الزوج غير آبائه لأن الخوف من الاقارب أكثر والفتنة منهم أوقع لتسكنهم من الوصول اليها . والخلوة بها من غير تكثير عليهم بخلاف غيرهم و عادة الناس المساهلة فيه و تخلي الاخ بأسرة أخيه فهذا هو الموت وفي العائق معناه أى حماها الغاية في الشر والفساد فتشبه بالموت لانه قصارى كل بلاء و يحتل ان يكون دعاء عليها أى كان الموت منها بمنزلة الحم الدخول عليها ان رضيت بذلك قلت ويؤيد الاول قول العامة الحما حمى قال الطيبي رحمه الله فان قلت أى فرق بين الاخبار

★ وعن جابر أن أم سلمة استأذنت رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحجامة فامر أبا طيبة أن يحجمها قال حيث أنه كان أخاها من الرضاعة أو غلاما لم يحتمل رواه مسلم ★ وعن جرير بن عبدالله قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نظر الفجاءة فامرني أن أصرف بصري رواه مسلم ★ وعن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن المرأة تقبل في صورة شيطان وتدير في صورة شيطان إذا أحدكم أعجبته المرأة فوقعت في قلبه فليحمد إلى امرأته فليواقعتها فإن ذلك يرد ما في نفسه رواه مسلم

والدعاء قلت في الأخبار أداة التشبيه ووجهه ضمير أي الحمو كالموت في الشر والضرر وفي الدعاء ادعاء أن الحمو نوعان متعارف وهو التريب وغير متعارف وهو الموت فطلب لها غير المتعارف لما استقى الرجل عن المتعارف بمبالغة وهذا معنى قول القائل رد المغضب المنكر عليه أو معناه خلوة المرأة مع الحمو قد تؤدي إلى زناها على وجه الاحتمال فيؤدي ذلك إلى الرجم (متفق عليه) ★ وعن جابر أن أم سلمة استأذنت رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحجامة بكسر أولها (فامر أبا طيبة أن يحجمها) بضم الجيم وكسرهما (قال) أي جابر (حيث) أي ظننت (أنه) أي أبا طيبة (كان أخاها من الرضاعة) بفتح الراء وبكسر (أو غلاما لم يحتمل) قد صرح علماؤنا بأن غير المحرم أيضا عند الضرورة يحجم ويقصد ويختن وقال الطيبي رحمه الله يجوز للجانبى النظر إلى جميع بدنها للضرورة والمعالجة (رواه مسلم ★) وعن جرير بن عبدالله (أي الجبلى) قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نظر الفجاءة بالضم والمد والفتح وسكون الجيم من غير مد كذا في النهاية أي البتة قال زين العرب لبهاء الأمر فجاءة بالضم والمد و فاجأه إذا جاء بنته من غير تقدم سبب وقيده بعضهم بصيغة الربة (فامرني أن أصرف بصري) أي لا أنظر مرة ثانية لأن الأولى إذا لم تكن بالاختيار فهو مفقوعها فإن أدام النظر أثم وعليه قوله تعالى قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم قال القاضي عياض رحمه الله قالوا فيه حجة على أنه لا يجب على المرأة ستر وجهها وإنما ذلك سنة مستحبة لها ويجب على الرجال غش البصر عنها في جميع الأحوال الألفرسي صحيح شرعي (رواه مسلم ★) وعن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن المرأة تقبل من الأقبال (في صورة شيطان وتدير) من الأدبار (في صورة شيطان) شبهها بالشيطان في حفة الوسوسة والاضلال فإن رؤيتها من جميع الجهات داعية للفساد (إذا أحدكم بالنصب على المختار ويجوز رفعه) أعجبته المرأة أي إذا أعجبت أحدكم المرأة والفعل المذكور تفسيره والمعنى استحسنتها لأن غاية رؤية المتعجب منه تعظيمه واستحسانه (فوقعت) أي محبتها أو شهوتها (في قلبه فليحمد) بكسر الجيم أي يقصد (إلى امرأته فليواقعتها) أي ليجماعها (فإن ذلك) أي الجماع (يُرد ما في نفسه) بثناة تحية من الرد قال صاحب النهاية بالموحدة أي يرد من الرد ذكره السيوطي وقال ابن الملك رحمه الله قوله يرد ياء المضارعة من الرد وروى بالباء بالموحدة على صيغة الماضي من التبريد والمشهور هو الرواية الأولى (رواه مسلم) وكذا أحمد وأبو داود بلفظ فإذا رأى أحدكم امرأة فأعجبته فليأت أهله فإن ذلك يرد ما في نفسه قال النووي رحمه الله قال العلماء معناه الإشارة إلى الهوى والدعاء إلى الفتنة بما جعل الله تعالى في نفوس الرجال من الميل إلى النساء والتلذذ بالنظر إليهن وما يتعلق بهن فهي شبهة بالشيطان في دعائه إلى الشر بوسوسته وتزيينه له ويستبطن من هذا أنه ينبغي لها أن لاتخرج للضرورة ولائس ثيابا فاخرة وينبغي للرجل أن لاينظر إليها ولا إلى ثيابها وفيه أنه لا يأس بالرجل أن يطلب امرأته إلى الواقع في النهار وإن كانت مشغولة بما يمكن تركه لأنه ربما غلبت على الرجل شهوته فيتضرر بالتأخير في بدنه أو قلبه —

★ (الفصل الثاني) ★ عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا خطب أحدكم المرأة فإن استطاع أن ينظر إلى ما يدعوه إلى نكاحها فليفعل رواه أبو داود ★ وعن المغيرة بن شعبه قال خطبت امرأة فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم هل نظرت إليها قلت لا قال فانظر إليها فإنه أحرى أن يؤدم بينكما رواه أحمد والترمذي والنسائي وابن ماجه والدارمي ★ وعن ابن مسعود قال رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة فاعجبته فأتى سودة وهي تصنع طيباً وعندها ثناء فاخليته ففرض حاجته ثم قال أيما رجل رأى امرأة تعجبه فليقم إلى أهله فإن معها مثل الذي معها رواه الدارمي ★ وعنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال المرأة عورة فإذا خرجت استشرفها الشيطان رواه الترمذي

★ (الفصل الثاني) ★ (عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا خطب أحدكم المرأة) أي أراد خطبتها وهي بكسر الخاء مقدمات الكلام في أمر النكاح على الخطبة بالضم وهي المقد (فإن استطاع أن ينظر إلى ما) أي عضو (يدعوه) أي يحمله و يبعثه (إلى نكاحها فليفعل) فإنه مندوب لأنه سبب تحصيل النكاح وهو سنة مؤكدة والتحصيل المطلوب بالنكاح لا يحصل إلا بالرغبة في المتكوبة والنهي أن يكون المقصود الجمال فقط كذا ذكره ابن الملوك وفيه أن قصد الجمال مباح والنهي لأنه خلاف الأولى لأن الأولى أن يقصد بالباح نية حسنة ليصير عبادة قال الطيبي رحمه الله قد مر أن الداعي إلى النكاح إما الهال أو الحسب أو الجمال أو الدين فمن غرضه الجمال لا يتحرر في النظر إلى ما قصده بأن ينظرها اكتفاء بنفسه أو بأن يبعث من ينعتها له وهذا معنى الاستطاعة ويمكن أن يحمل الداعي على كسر الشهوة وغض البصر عن غير المحارم فحينئذ يكون الجمال مطلوبه إذ به يتحصل التحصيل والطبع لا يكتفي بالذميمة غالباً كيف والغالب أن حسن الخلق والخلق لا يفتقران وإن ما روى أن المرأة لا تنكح لجمالها ليس زجراً عن رعاية الجمال بل هو زجر عن النكاح لأجل الجمال المحض مع الفساد في الدين (رواه أبو داود) وروى أحمد والطبراني بسند حسن عن أبي حميد الساعدي بلفظ إذا خطب أحدكم المرأة فلا جناح عليه أن ينظر إليها إذا كان إنما ينظر إليها لخطبتها وإن كانت لا تعلم ★ (وعن المغيرة بن شعبه قال خطبت امرأة فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم هل نظرت إليها قلت لا قال فانظر إليها فإنه) أي النظر إليها (أحرى) أي أقرب وأولى وإنسب (أن يؤدم) أي بأن يؤلف (بينكما) قال ابن الملوك يقال آدم الله بينكما يادم إذا بالسكون أي أصلح والقب وكذا آدم في الفائق الآدم والإيدام الأصلاح والتوفيق من آدم الطعام وهو أصلحه بالآدم وجعله موافقاً للطعام والتقدير يؤدم به فالجاء والمجرور أقيم مقام الفاعل ثم حذف أو أزل التمدى منزلة الإلزام أي يورع الآدم بينكما يعني يكون بينكما الألفة والمجبة لأن تزوجها إذا كان بعد معرفة فلا يكون بعدها غالباً ندامة وقيل بينكما نائب الفاعل كقوله تعالى تقطع بينكم بالرفع (رواه أحمد والترمذي والنسائي وابن ماجه والدارمي ★ وعن ابن مسعود قال رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة فاعجبته فأتى سودة) أي يبتها (وهي تصنع طيباً وعندها ثناء) جملتان حاليتان (فاخليته) أي أفردت عنه (ففرض حاجته) أي من الجماع (ثم قال أيما رجل رأى امرأة تعجبه فليقم إلى أهله) أي فليجاءم امرأته ليكسر شهوته ويذهب وسوسته (فإن معها) أي مع امرأته (مثل الذي معها) أي فربما مثل فرجها ويسد مسدها قال الطيبي يريد أن غاية ذلك النظر هذا الفعل ولكن التفاوت أن في تلك الغاية سطحا من الله وهذه ضلاله وكانت تلك القملة بمحض من النساء إرشاداً لهن ولأزواجهن أي ما ينبغي أن يفعل (رواه الترمذي ★ وعنه) أي عن ابن مسعود (عن النبي صلى الله عليه وسلم قال

✽ وعن بريدة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلى يا على لا تتبع النظرة النظرة فان لك الاولى و ليست لك الآخرة رواه أحمد و الترمذى و أبو داود و الدارسى ✽ و عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا زوج أحدكم عبده أمته فلا ينظرون الى عورتها و في رواية فلا ينظرون الى ما دون السرة و فوق الركبة رواه أبو داود ✽ و عن جرهد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أما علمت أن الفخذ عورة رواه الترمذى و أبو داود ✽ و عن علي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له يا على لا تبرز فخذك و لا تنظر الى فخذ حى و لا ميت رواه أبو داود و ابن ماجه ✽ و عن محمد ابن جحش قال مر رسول الله صلى الله عليه وسلم على معمر و فخذاه مكشوفتان قال يا معمر غط فخذيك فان الفخذين عورة رواه في شرح السنة ✽ و عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اياكم والتعري

المرأة عورة فاذا خرجت (اى من خمرها) استشفها الشيطان (اى زينها في نظر الرجال و قيل اى نظر اليها ليغويها و يغري بها و الأصل في الاستشرف رفع البصر للنظر الى الشئ و بسط الكف فوق الحاجب و العورة السواة و كل ما يستحي منه اذا ظهر و قيل انها ذات عورة و المعنى ان المرأة يستحي برؤسها و ظهورها فاذا خرجت أمعن النظر اليها ليغويها بغيرها و يغوى غيرها بها فيوقعها او ادهمها في الفتنة او يريد بالشيطان شيطان الأنس من أهل الفسق اى اذا رآوها بارزة استشرلها بما به الشيطان في نفوسهم من الشر و يحتل انه رآها الشيطان فصارت من الخبيثات بعد ان كانت من الطيبات (رواه الترمذى ✽ و عن بريدة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلى يا على لا تتبع النظرة النظرة) من الاتباع اى لا تتبعها اياها و لا تجعل أخرى بعد الاولى (فان لك الاولى) اى النظرة الاولى اذا كانت من غير قصد (و ليست لك الآخرة) اى النظرة الآخرة لانها باختيارك فتكون عليك قال الطبيب رحمه الله دل على ان الاولى نافعة كما أن الثانية ضارة لان الناظر اذا أسك عتانه نظره و لم يتبع الثانية اجر (رواه أحمد و الترمذى و أبو داود و الدارسى ✽ و عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا زوج أحدكم عبده) و غيره بالطريق الاولى (أمته) اى بمملوكته (فلا ينظرون الى عورتها) فضلا عن مسها لانها حُرمت عليه (و في رواية فلا ينظرون الى ما دون السرة و فوق الركبة) و هو تفسير العورة و ظاهر الحديث ان السرة و الركبة كلتاها ليست بعورة و كذا ما وقع في بعض الاحاديث ما بين السرة و الركبة لكن ذكر في كتاب الرحمة في اختلاف الامة اتفقوا على ان السرة من الرجل ليست بعورة و أما الركبة فقال مالك و الشافعى و احمد ليست من العورة و قال أبو حنيفة رحمه الله و بعض أصحاب الشافعى انها منها و اما عورة الامة فقال مالك و الشافعى هي كمورة الرجل زاد أبو حنيفة بطنها و ظهرها (رواه أبو داود ✽ و عن جرهد) بفتح الجيم و الهاء ابن خويلد كان من أصحاب الصفة (أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أما علمت) بهزمة الاستفهام الانكزاري التويخي اشعارا بان هذا مما يجب أن يعلم فانه من ضروريات الدين (ان الفخذ عورة) فيه حجة على من قال انه ليس بعورة و هو رواية عن مالك و احمد (رواه الترمذى و أبو داود ✽ و عن علي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له يا على لا تبرز فخذك) من الابراء اى لا تظهره و لا تكشفه (و لا تنظر الى فخذ حى و لا ميت رواه أبو داود و ابن ماجه) و كذا الحاكم ✽ (و عن محمد بن جحش) بفتح الجيم و سكون الحاء المهملة (قال مر رسول الله صلى الله عليه وسلم على معمر) بفتح الميمين قال المؤلف هو معمر ابن عبد الله القرشي المدونى أسلم قديما (و فخذاه مكشوفتان) الجملة حالية (قال يا معمر غط) اى أستر (فخذيك فان الفخذين عورة رواه) اى الينوى (في شرح السنة) اى باستانده ✽ (و عن ابن عمر قال

فان معكم من لا يفارقكم الا عند الفاطم وحين يفضى الرجل الى اهله فاستحيوهم واكرسوهم رواء الترمذى * وعن أم سلمة انها كانت عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وميمونة اذ أقبل ابن أم مكتوم فدخل عليه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم احتجبا منه فقلت يا رسول الله أليس هو أعمى لا يبصرنا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أعمى أعمى وانما ألتما تبصرانه رواء احمد والترمذى و أبو داود * وعن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم احفظ عورتك الا من زوجتك او ما ملكت يمينك قلت يا رسول الله أفرايت

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اياكم والتعري (اى احذروا من كشف العورة) فان معكم (اى من الملائكة) من لا يفارقكم الا عند الفاطم قال الطيبي رحمه الله وهم الحفظة الكرام الكاتبون (وحين يفضى) اى يصل (الرجل الى اهله فاستحيوهم) اى منهم (واكرسوهم) اى بالتغطى وغيره مما يوجب تعظيمهم وتكريمهم قال ابن الملك فيه انه لا يجوز كشف العورة الا عند الضرورة كقضاء الحاجة والمجاسة وغير ذلك (رواء الترمذى *) وعن أم سلمة انها كانت عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وميمونة (بالرفع عطفًا على المستتر فى كانت وسوّه الفصل وتروى منصوبة عطفًا على اسم ان وجرورة عطفًا على رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكره القاضى وقال الطيبي الالوجه العطف على اسم ان ليشعر بانه صلى الله عليه وسلم كان فى بيت أم سلمة وميمونة دلالة عليها لان تأخير المصطوف وإتباع الفصل يدل على اصالة الاولى وتبعية الثانية كقوله تعالى واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت واسماعيل أرفع الفصل ليدل على ان اسمعيل تابع له فى الرفع ولو عطف من غير فصل أوهم الشركة (اذ أقبل ابن أم مكتوم) وهو الذى نزل فيه أن جاءه الأعمى (فدخل عليه) اى على رسول الله صلى الله عليه وسلم (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم احتجبا منه) قالت أم سلمة (فقلت يا رسول الله أليس هو أعمى لا يبصرنا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أعمى أعمى وانما ألتما تبصرانه) قيل فيه ثم يرم نظر المرأة الى الاجنبى مطلقا وبعض خصه بحال خوف الفتنة عليها جمعا بينه وبين قول عائشة كنت أنظر الى الحبيشة وهم يلعبون بحرايمهم فى المسجد ومن أطلق التحريم قال ذلك قبل آية الحجاب والاصح انه يجوز نظر المرأة الى الرجل فيما فوق السرة وتحت الركبة بلا تنهوه وهذا الحديث محمول على الورع والتقوى قال السيوطى رحمه الله كان النظر الى الحبيشة عام قدومهم سنة سبع ولعاشة يومئذ ست عشرة سنة وذلك بعد الحجاب فيستدل به على جواز نظر المرأة الى الرجل اه وبديل أنهن كن يحضرن الصلاة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فى المسجد ولابد ان يقع نظره الى الرجال فلو لم يجوز لم يؤمرن بحضور المسجد والمصلى ولانه أسرت النساء بالحجاب عن الرجال ولم يؤمر الرجال بالحجاب قال الطيبي وروى أبو حامد عن سعيد بن المسيب انه قال وهو ابن أربع وثمانين سنة وقد ذهبت إحدى عينيه ويعشو بالآخرى ما شئى عندى اخوف من النساء (رواء احمد والترمذى و أبو داود) قال العسقلانى هو حديث مختلف فى مجته * (وعن بهز بن حكيم) ينتج الموحدة وسكون الهاء بعده زأى (عن أبيه) اى حكيم (عن جده) اى جده بهز معاوية بن حيدة (قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم) اى له (احفظ عورتك) اى من التكشف أو من الجماع والاول أبغ (الا من زوجتك او ما ملكت يمينك) اى من الاماء وهذا يدل على ان الملك والتكاح يبيحان النظر الى السوائين من الجانبين والحديث مقتبس من قوله تعالى والذين هم لفروجهم حافظون الا على أزواجهم او ما ملكت أيمانهم فانهم غير ملومين (قلت يا رسول الله أفرايت) اى فافترى

إذا كان الرجل خاليا قال الله أحق أن يستحي منه رواه الترمذى وأبو داود وابن ماجه ★ وعن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يغفلون رجل بامرأة إلا كان فائتسا الشيطان رواه الترمذى ★ وعن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تلجوا على النفيات فإن الشيطان يجري من أحدكم مجرى الدم قلنا ومنك يا رسول الله قال ومنى ولكن الله أعانني عليه فاسلم رواه الترمذى ★ وعن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى فاطمة بعبد قد وهبه لها وعلى فاطمة ثوب إذا تفتت به رأسها لم يبلغ رجلها وإذا غطت به رجلها لم يبلغ رأسها فلما رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما تلقى قال أنه ليس عليك بأس إنما هو أبوك و غلامك رواه أبو داود

(إذا كان الرجل خاليا) كيف الحكم (قال الله) أو ملائكته (أحق أن يستحي منه) وهذا يدل على وجوب الستر في الخلوة إلا عند الضرورة كما سبق (رواه الترمذى و أبو داود وابن ماجه) وفي الجامع الصغير رواه أحمد والأربعة والبيهقي والحاكم ولفظه أحفظ عورتك إلا من زوجتك أو ما ملكت يمينك قيل إذا كان القوم بعضهم في بعض قال إن استطعت أن لا يرى منها أحد فلا يرى منها قيل إذا كان أحدنا خاليا قال الله أحق أن يستحي منه من الناس ★ (وعن عمر رضي الله عنه عن النبي) وفي نسخة صحيحة أن النبي (صلى الله عليه وسلم قال لا يغفلون) أي البتة البتة (رجل بامرأة) أي أجنبية (إلا كان فائتسا الشيطان) برفع الأول و نصب الثاني ويجوز العكس والاستثناء مفرغ والمعنى يكون الشيطان معهما يهيج شهوة كل منهما حتى يقبضا في الزنا قال الطيبي رحمه الله لا يغفلون جواب القسم ويشهد له الاستثناء لأنه يمتنع أن يكون نبيا إذ التقدير لا يغفلون رجل بامرأة كالتين على حال من الأحوال إلا على هذه الحالة وفيه تحذير عظيم في الباب (رواه الترمذى ★ وعن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تلجوا) من الولوج أي لا تدخلوا (على النفيات) أي الأجنيات التي غاب عنهن أزواجهن (فإن الشيطان يجري من أحدكم) أي أيها الرجال والنساء (مجرى الدم) يفتح الميم أي مثل جريانه في بدنكم من حيث لا ترونه (قلنا ومنك) أي يا رسول الله على ما في نسخة صحيحة (قال ومنى) أي ومنى أيضا (ولكن الله) بالتشديد ويعطف (أعانني عليه) أي بالعصمة (فاسلم) بصيغة الماضي والمضارع المتكلم روايتان صحيحتان وقد مضى شرحه في باب الوسوسة (رواه الترمذى ★ وعن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى فاطمة بعبد أي مصاحبا به (قد وهبه لها وعلى فاطمة ثوب) أي قميص (إذا تفتت) أي سرت (به رأسها لم يبلغ رجلها وإذا غطت به رجلها لم يبلغ رأسها فلما رأى) أي أبصر أو علم (رسول الله صلى الله عليه وسلم ما تلقى) أي ما تلقاه فاطمة من التحير والخجل و تحمل المشقة في الستر من جر الثوب من رجلها إلى رأسها ومن رأسها إلى رجلها حياة أو تنزها (قال أنه) الضمير للشان (ليس عليك جاس) بأن لا تستري وجهك (إنما هو) أي من استحييت منه (أبوك و غلامك) أي الآتي أحدهما أبوك و الآخر غلامك و ملوكك قيل هذا صريح في أنه يجوز النظر إلى ما فوق السرة من نساء محاربه و بان عبد المرأة محرمة و به قال الشافعي خلافا لابي حنيفة قلت كونه دليلا غير صحيح فضلا عن أنه صريح ولعله يحمل على أن العبد كان غير محتلم أو على أنه لم يكن من مظنة الشهوة و في فتاوى قاضيهان والعبد في النظر إلى مولاته الحرة التي لا قرابة بينه وبينها بمنزلة الرجل الأجنبية البعير ينظر إلى وجهها وكفيها ولا ينظر إلى ما لا ينظر إليه الأجنبية الحرة سواء كان العبد خصيا أو لمعلا إذا بلغ مبلغ الرجال و أما المصوب الذي جف مأؤه فبعض مشايخنا جوزوا اختلاطه بالنساء والأصح أنه

★ (الفصل الثالث) عن أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان عندها وفي البيت مخنث فقال لعبد الله بن أبي أمية أئني أم سلمة يا عبدالله إن فتح الله لكم غدا الطائف فاني أدلك على ابنة غيلان فانها تقبل بأربع وتدير بثمان فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا يدخلن هؤلاء عليكم متفق عليه

★ وعن المسور بن مخرمة قال حملت حجرا ثقيلا

لا يرخص ويمنع ولا يعيد أن يدخل على مولاته يخبر إذنهما إجماعا وفي أحد قول الشافعي يباح للعبد من سيده ما يباح للمحرّم من ذوات المحارم اهـ ولعل مأخذ الشافعي غير هذا الحديث والله تعالى أعلم (رواه أبو داود) رحمه الله

★ (الفصل الثالث) عن أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان عندها وفي البيت مخنث بكسر النون وتضعها والكسر أفصح والفتح أشهر كذا في تهذيب الاسماء وهو الذي يتشبه بالنساء في أخلاقه وكلامه وحركاته وسكناته فتارة يكون هذا خلقا ولازم له ولا أثم عليه ولذا لم ينكر النبي صلى الله عليه وسلم أولا دخوله على النساء وتارة يكون بتكلف وهو ملعون قال عليه الصلاة والسلام لعن الله المشبهات من النساء بالرجال والمشبهين من الرجال بالنساء وأما دخول المخنث على أمهات المؤمنين فلانهم اعتقدوا أنه من غير أولى الأرباة فلما سمع عليه الصلاة والسلام منه الكلام الآتي علم أنه من أولى الأرباة فمنع أولاده يترتب الفساد على دخوله على النساء لوصفه بالهاهن للاجانب (قال) أي المخنث لعبد الله بن أبي أمية أئني أم سلمة) يدل أو عطف بيان لعبد الله (يا عبدالله إن فتح الله لكم غدا) أي في زمن الاستقبال (الطائف) أي حصنه (فاني أدلك على ابنة غيلان) يفتح المعجزة (فانها تقبل بأربع) أي بأربع عكن في البطن من قدامها لأجل السمن فاذا أقبلت رؤيت مواضعها خاصة من كثرة الغضون وأراد بالثمان في قوله (وتدير بثمان) أطراف هذه الممكن من ووالها عند منقطع الجنين وقال الأكمل وذلك إن العنك جمع عكنة وهي الطي الذي في البطن من السمن فهي تقبل بهن من كل ناحية ثنتان ولكل واحدة طرفان فاذا أدبرت صارت الأطراف ثمانية وإنما قال بأربع وثمان دون أربعة وثمانية وإن كان الطرف يذكر لأن الأطراف غير مذكورة فهو كقولهم هذا الثوب سبع وثمانون يريدون الأشبار وكقوله عليه الصلاة والسلام من صام رمضان وأتبعه بست من شوال ثم قيل اسم هذا المخنث هيت بكسر الهاء وسكون الشنة التحتية وبثانة فوقية وقيل هين بالنون والموحدة (فقال صلى الله عليه وسلم لا يدخلن) نبي مؤكد بالثقلية (هؤلاء) أي المخنثون (عليكم) قال الطيبي رحمه الله وهذا يدل على منع المخنث والغصبي والمجبوب من الدخول على النساء فقولوه هؤلاء إشارة إلى جنس الحاضر الواحد ومن في معناه وقيل على حذف المضاف أي صف هؤلاء والخطاب بالجمع المذكر تعظيما لامهات المؤمنين (متفق عليه) وعن المسور بكسر الميم وسكون السين المهمة (ابن مخرمة) يفتح الميم وسكون الضاء المعجزة وفتح الزاء قال المؤلف يكني أبا عبد الرحمن الزهري القرشي وهو ابن أخت عبد الرحمن بن عوف ولد بمكة بعد الهجرة بستين وقدم به إلى المدينة في ذي الحجة سنة ثمان وقبض النبي صلى الله عليه وسلم وله ثمان سنين وسمع منه وحفظ عنه وكان فقيها من أهل الفضل والمدين لم يزل بالمدينة إلى أن قتل عثمان وانتقل إلى مكة فلم يزل بها حتى مات معاوية وكره أربعة يزيد فتم مقاما بمكة إلى أن همت يزيد عسكره وحاصر مكة وبها ابن الزبير فاصاب المسور حجر من حجارة المنجنيق وهو يصلي في الحجر فقتله وذلك في مستهل ربيع الأول سنة أربع وستين

فينا أنا أسمى سقط عني ثوبي فلم أستطع أخذه فرأى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لي خذ عليك ثوبك ولا تمشوا عراة رواه مسلم ★ وعن عائشة قالت ما نظرت أو ما رأيت فرج رسول الله صلى الله عليه وسلم قط رواه ابن ماجه ★ وعن أبي أمامة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما من مسلم ينظر إلى محاسن امرأة أول مرة ثم يفيض بصره إلا أحدث الله له عبادة يجدها حلاوتها رواه أحمد ★ وعن الحسن مرسلًا قال بلغني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لمن الله الناظر والمنظور إليه رواه البيهقي في شعب الإيمان ★ (باب الولي في النكاح واستئذان المرأة) ★ ★ (الفصل الأول) ★ عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تنكح الأيم

وروى عنه خلق كثير (قال حملت حجرا ثقيلا فبينا أنا أسمى سقط عني ثوبي) أي فأنكشفت عورتى (فلم أستطع أخذه) أي أخذ الثوب ورده إلى مكانه (فرأى رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي هربا (فقال لي خذ عليك ثوبك) أي مائرا عليك (ولا تمشوا عراة) جمع عار كقضاء جمع قاض عم اغتصاب ثانيا إذا تابا بالحق حكم عام وقيد المشي واقفى أو إيماء إلى أنه أتبع (رواه مسلم ★ وعن عائشة) رضى الله عنها (قالت ما نظرت) أي حياء منها (أو ما رأيت) أي حياء منه وكذا ذكره الترمذى في باب حياله عليه الصلاة والسلام (فرج رسول الله صلى الله عليه وسلم قط رواه ابن ماجه) ورواه الترمذى في الشامل ونظفه ما نظرت إلى فرج رسول الله صلى الله عليه وسلم أو قالت ما رأيت فرج رسول الله صلى الله عليه وسلم المشكوك فيه نظرت أو رأيت لا قط بل الظاهر ذكرها في الروايتين وفي رواية ما رأيت منه ولا رأى سنى تعنى الفرج ★ (وعن أبي أمامة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما من مسلم ينظر إلى محاسن امرأة) جمع حسن أو جمع بحسن وهو بوضع الحسن (أول مرة) أي من غير اختيار (ثم يفيض بصره) أي يفيضه أو يصرفه عنه (إلا أحدث الله) أي جدد (له عبادة) أي توفيق طاعة (يجدها حلاوتها) أي في قلبه لموافقة أمر ربه حيث تحمل مرارة مخالفة نفسه وطبعه قال الطيبى لوح صلى الله عليه وسلم بهذا إلى معنى قوله قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ويحفظوا فروجهم ذلك أركى لهم فان الزكاه اما التسمية أو الظهارة والظهارة مضمرة إلى النمو أيضا ولا نمو في الإنسان أكمل وأفضل أن ينتح الله عليه باب ما خلق لأجله من العبادة وكمالها أن يجد العابد حلاوتها ويزول عنه تعب الطاعة وتكليفها الشاقة عيه وهذا المقام هو الذى أشار إليه صلوات الله عليه وسلامه بقوله وقره عني في الصلاة وأرجنا يا بلال (رواه أحمد) وكذا الطبرانى ولفظه ما من مسلم ينظر إلى امرأة أول مرة ثم يفيض بصره إلا أحدث الله تعالى له عبادة يجدها حلاوتها في قلبه ★ (وعن الحسن) أي البصرى (مرسلا قال بلغني) أي عن الصحابة (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لمن الله الناظر) أي بالتقصيد والاختيار (والمنظور إليه) أي من غير عذر واضطرار وحذف المفعول ليعم جميع ما لا يجوز النظر إليه تفخيما لشأنه (رواه البيهقي في شعب الإيمان)

★ (باب الولي في النكاح واستئذان المرأة) ★ عطف على الولي في النهاية ولى المرأة متولى أمرها قال ابن الهمام الولي هو العاقل البالغ الوارث فخرج الصبي والمعتوه والعبد والكافر على السلسلة والولاية في النكاح نوعان ولاية نكح واستحباب وهو الولاية على العاقله البالغة بكر كانت أو ثيبا وولاية إيجاب وهو الولاية على الصغيرة بكر كانت أو ثيبا وكذا الكبيرة المعتوهة والمرقوقة ★ (الفصل الأول) ★ (عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تنكح) بصيغة المجهول نفيا للبالغة أو نفيا (الأيم) بتشديد الياء المكسورة امرأة لأزواج لها صغيرة أو كبيرة قاله ابن الملك

حتى تستأمر ولا تنكح البكر حتى تستأذن قالوا يا رسول الله وكيف أذننها قال ان تسكت
متفق عليه * وعن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الايم أحق بنفسها من وليها والبكر
تستأذن في نفسها وأذنها صمايتها

والظاهر ان المراد به هنا الثيب البالغة لقوله (حتى تستأمر) على البناء للمفعول أي حتى تستأذن
صريحا اذ الاستثمار طلب الأمر والامر لا يكون الا بالنطق قيل هذا يقتضي اشتراط نطق البكر الزائل
بكراتها بزنا أو وثبة أو نحوهما لانها ثيب والمراد بالايام الثيب وليس كذلك عند أبي حنيفة فان
حكمها حكم البكر عنده في ان سكوتها اذن أجييب بأنه عام خص منه المجنونة والصغيرة والامة
فخصص منه أيضا هذه وقيل هذا باطلاقة حجة للشافعي في عدم تجويزه اجبار الولي الثيب الصغيرة
على النكاح ومعنى الاجبار ان يباشر العقد فينفذ عليها شاعت أو أبت ومدار اجبار الولي عند أبي حنيفة
وحده الله على الصغير بكرا أو ثيبا وعند الشافعية على البكرة صغيرة أو كبيرة (ولا تنكح البكر)
أي البالغة (حتى تستأذن) أي يطلب منها الاذن لقوله وأذنها صمايتها وقيل الاستئذان الاعلام وهذا
باطلاقة حجة لأبي حنيفة في عدم تجويزه اجبار البكر البالغة (قالوا يا رسول الله وكيف أذننها) أي البكر
وهي كثيرة العيا (قال ان تسكت) أي أذننها سكوتها اختلف في ان السكوت من البكر يقوم مقام
الاذن في حق جنس الاولياء أو في حق الأب والجد دون غيرهما وإلى الاول ذهب الاكثر لظاهر الحديث
(متفق عليه) قال القاضي وظاهر الحديث يدل على انه ليس للعول ان يزوج موليته من غير استئذان
ومراجعة ووقوف والملاح على انها راضية بصريح اذن من الثيب أو سكوت من البكر لان الغالب
من حالها أن لا تظهر ارادة النكاح حيوان والعلماء في هذا المقام تفصيل واختلاف فذهبوا جميعا إلى
انه لا يجوز تزويج الثيب البالغة العاقلة دونه ويؤز للاب والجد تزويج البكر الصغيرة وخصوا
هذا الحديث فيه بما صح ان أبابكر زوج عائشة من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم تكن بعد بالغة
و اختلفوا في غيرهما * وعن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الايم (أي من لا زوج لها
يكرا كانت أو ثيبا ذكره ابن الهمام ومع هذا لابد من قيد البلوغ والعقل بدليل قوله (أحق بنفسها
من وليها) قال النووي قال الكوفيون قال زفر الايم هنا كل امرأة لا زوج لها بكرا كانت أو ثيبا كما هو
مقتضاه في اللغة وكل امرأة بلغت فهي أحق بنفسها من وليها وعقدها على نفسها بالنكاح صحيح وبه قال
الشمسي والزهري قالوا وليس الولي من اركان صحة النكاح بل من تمامه وقوله أحق بنفسها يحتمل
ان يراد به من وليها في كل شيء من العقد وغيره كما قال أبو حنيفة وداود ويحتمل انها أحق بالرضا
حتى لا تزوج الا ان تأذن بالنطق بخلاف البكر ولكن لما صح قوله صلى الله عليه وسلم لانكاح الا بولي
مع غيره من الاحاديث الدالة على اشتراط الولي تعيين الاحتمال الثاني فاذا تقرر هذا فمعنى أحق وهو
يقتضي المشاركة ان لها في نفسها في النكاح حقا ولوليها حقا وحقا أكد من حقه فانه لو أراد
تزويجها كفوًا وامتنعت لم يجبر ولو أرادت ان تتزوج كفوا وامتنع الولي أجبر ولو اصر زوجها
القاضي (والبكر) أي البالغة العاقلة (تستأذن في نفسها وأذنها صمايتها) بضم الصاد أي سكوتها يعني
لاحتاج إلى اذن صريح منها بل يكفي بسكوتها لكثرة حيائها لكن يعتبر في كون السكوت رضا
في الاستثمار تسمية الزوج على وجه يقع به المعرفة لها كاتزوجك من فلان أو في ضمن العام لا كل عام
نحو من جبرني أو بنى غمي وهم محصورون معروفون لها لان عند ذلك لا يمارض كون سكوتها
رضا بما عارض بخلافه من بنى بيمين أو من رجل لانه لعدم بسميته يضعف الظن

وفي رواية قال الثيب أحق بنفسها من وليها والبكر تستأمر واذنبا سكوتها وفي رواية قال الثيب أحق بنفسها من وليها والبكر يستأذنها أبوها في نفسها واذنبا صماتها رواه مسلم ❦ وعن خنساء بنت خدام أن أباهما زوجها وهي ثيب فكرهت ذلك فأتت رسول الله صلى الله عليه وسلم فرد نكاحها رواه البخاري وفي رواية ابن ماجه نكاح أبيها ❦ وعن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوجها وهي بنت سبع سنين و زفت اليه وهي بنت تسع سنين ولبها معها ومات عنها وهي بنت ثمان عشرة رواه مسلم

(وفي رواية قال الثيب أحق بنفسها من وليها والبكر تستأمر) أي تستأذن بدليل قوله (واذنبا سكوتها وفي رواية قال الثيب أحق بنفسها من وليها والبكر يستأذنها أبوها) أي ونحوه من سائر أوليائها وهو يفهم بالطريق الأولى (في نفسها) أي في أمر نكاحها (واذنبا صماتها) قال ابن الهمام وأما ما استدلوا به من قوله صلى الله عليه وسلم أحق بنفسها من وليها والبكر يستأمرها أبوها في نفسها باعتبار أنه خص الثيب بابنها أحق فأفاد أن البكر ليست أحق بنفسها منه فاستفادة ذلك بالظهور وهو ليس حجة عندنا ولوسلم فلا يعارض المفهوم الصريح الذي سيأتي من رده ولوسلم فنفس نظم باقي الحديث يخالف المفهوم وهو قوله والبكر يستأمرها الخ اذ وجوب الاستئجار على ما يفيد لفظ الخبر مناف للاجبار كأنه طلب الأمر أو الأذن و فائدته الظاهرة ليست إلا ليستعلم رضاها أو عدمه فيعمل على ولقه هذا هو الظاهر من طلب الاستئذان فيجب البقاء معه وتقديمه على المفهوم لو عارضه والحاصل حينئذ من اللفظ أثبات الأحقية للثيب بنفسها مطلقا ثم أثبات مثله للبكر حيث أثبت لها حق أن تستأمر وغاية الأمر أنه نص على أحقية كل من الثيب والبكر بلفظ يخصها كأنه قال الثيب أحق بنفسها والبكر أحق بنفسها أي أنها غير أنه أفاد أحقية أبكر بأعراجها في ضمن أثبات حق الاستئجار لها وسببه أن البكر لا تختص إلى نفسها عادة بل إلى وليها بخلاف الثيب فلما كان الحال أنها أحق بنفسها وخطبتها تقع للولي صرح بإيجاب استئجاره إياها فلا يفتات للثيب فلما كان الحال أنها أحق بنفسها وخطبتها تقع للولي مع الثيب أمر مالك وأحمد والأربعة وروى أبو داود والنسائي عن ابن عباس ولفظه ليس للولي مع الثيب أمر والبيهية تستأمر وصمتها إقرارها ❦ (وعن خنساء) بفتح الخاء المعجمة والنون والسين المهملة على وزن حمراء (بنت خدام) بكسر الخاء وخفة الذال المعجمتين كذا في النسخ الصحيحة وهي مطابقة لما في الاسماء للمؤلف وفي نسخة صحيحة بالمال المهملة قال ميرك صحح في جامع الأصول وفي شرح الكرماني للبخاري بالذال المعجمة وخالفهما العسقلاني فصححه بالذال المهملة (أن أباهما زوجها وهي ثيب) أي ولم يستأذنها وهي بالغة (فكرهت ذلك) أي القصد أو ذلك الرجل (فأتت رسول الله صلى الله عليه وسلم فرد نكاحه) أي تزويج الأب أو تزويج الزوج قال الطبري رحمه الله قوله نكحه كذا في البخاري والعميدى والدارمي وجامع الأصول ومسنن الشافعي ووقع في نسخ المصاييح نكاحها أي عقدها وفيه دليل على أنه لا يجوز تزويج الثيب بتغير أذنبا (رواه البخاري وفي رواية ابن ماجه نكاح أبيها) قال الطبري للاب والجد تزويج البكر الصغيرة أجماعا ولا خيار لها إلا عند بعض العراقيين وأما غيرها من الأولياء فليس له تزويجها عند الشافعي ومالك وقال أبو حنيفة رحمه الله له ذلك ولها الخيار ❦ (وعن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوجها وهي بنت سبع سنين) قال النووي كذا في رواية وفي أكثر الروايات بنت ست سنين قال والجمع بينهما أنه كان لها ست وكسرت في رواية انقضت سلى الست وفي أخرى عدت السنة التي دخلت فيها (وزفت اليه) بعيفة المجهول من الزفاف أي أرسلت إلى بيته عليه الصلاة والسلام (وهي بنت تسع سنين ولعبها معها)

★ (الفصل الثاني) ★ . عن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لانكاح الابولى رواه أحمد
والتريذى وأبو داود وابن ماجه والدارسي

بضم اللام وفتح العين جمع لعبة وهى ما يلعب به قال التوريشى اللعب جمع لعبة كركب أراد
ما كانت تلعب به وكل ملعوب فهو لعبة وإذا فتح اللام فهو المرة الواحدة من اللعب وإذا كسرت
فهى الحالة التى عليها اللاعب وقال النووى المراد هذه اللعب المسماة بالبنات التى تلعب بها
الجوارى المغفار معناه التنبيه على صغر سنها قال القاضى رحمه الله وفيه جواز اقتاذ اللعب وباحة
لعب الجوارى بهن وقد جاء انه عليه الصلاة والسلام رأى ذلك ولم ينكره قالوا وسبه قديرين لتربية
الاولاد واصلاح شأنهن ويوثقن اهـ ويحتمل ان يكون مخصصا من أحاديث النبي عن اقتاذ الصور
لما ذكر من المصلحة ويحتمل أن يكون قضية عائشة رضی الله عنها هذه فى أول الهجرة قبل
تحريم الصورة قال ابن الهمام ويجوز تزويج الصغير والصغيرة إذا زوجها الولي لقوله تعالى
والثلاث لم يضمن فأثبت العدة للصغيرة وهى فرع تصور نكاحها شرعا فيضل به منع ابن شبرمة
وأبو بكر الأصم منه وتزويج أبي بكر عائشة وهى بنت ست نص قريب من المتواتر وتزوج قتادة
ابن مغلchon بنت الزبير يوم ولدت مع علم الصحابة نص فى فهم الصحابة عدم انحصورية فى نكاح
عائشة رضی الله عنها قال النووى اجمع المسلمون على جواز تزويج الأب بنته البكر الصغيرة لهذا
الحديث وإذا بلغت فلا خيار لها فى فسحه عند مالك والشافعى والحجازيين وقال أهل العراق
لها الخيار إذا بلغت وأما غير الأب والجد من الأولياء فلا يجوز أن يزوجهما عند الشافعى ومالك
والثورى وشريحهم وقال الأوزاعى وأبو حنيفة وآخرون يجوز لجميع الأولياء ولها الخيار إذا
بلغت إلا أبا يوسف فقال لا خيار لها (ومات) أى النبي صلى الله عليه وسلم (عنها) أى تجاوزا (وهى
بنت ثمانى) بأبائها المفتوحة (عشرة) باسكان الشين ويكره وماتت بالمدينة سنة سبع وخمسين (رواه مسلم)
★ (الفصل الثانى) ★ (عن أبي موسى) أى الأشعري (عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا نكح
الابولى) قال ابن المنك عمل به الشافعى وأحمد وقالا لا ينعقد بعبارة النساء أصلا سواء كانت
أصلية أو وكيلة قلت المراد منه النكاح الذى لا يصح إلا بمقتضى الإجماع كمنكح الصغيرة
والجنتونة وقال السيوطى رحمه الله فى شرح التريذى حمله الجمهور على نفي الصحة وأبو حنيفة
رحمه الله على نفي الكمال وقال زين العرب قال مالك أن كانت المرأة ذبيحة جاز أن تزوج نفسها
أو تؤكل من يزوجهـا وإن كانت شريفة لأبد من وليها وقال ابن الهمام حاصل ما فى الولي من علمائنا
سبع روايات روايتان عن أبي حنيفة رحمه الله أحدهما تجوز مباشرة العاقلة البالغة عقد نكاحها ونكح غيرها
مطلقا إلا أنه خلاص المستحب وهو ظاهر المذهب ورواية الحسن عنه أن عقدت مع كفؤ جاز ومع
غيره لا يصح واختيرت الفتوى لما ذكر من إن كرم من واقع لا يرفع وليس كل ولي يسن الرافعة
والخصوصية ولا كل قاضى يعدل ولو أحسن الولي وعدل القاضى فقد يترك ثقة للتردد على أبواب
الحكام واستقلال نفس الخصومات فيتقرر الضرر فكان منعه دفعاله وينبى تقييد عدم الصحة التامى به
بما إذا كان لها أولياء أحياء لأن عدم الصحة إنما كان على ما وجه به هذه الرواية دفعا لضرهم
وأما ما يرجع الى حقها فقد سقط برضاها بغير الكفؤ (رواه أحمد والتريذى وأبو داود وابن ماجه
والدارسي) وفى الجاسع الصغير رواه أحمد والأربعة وابن حبان عن أبي موسى وابن ماجه عن
ابن عباس قال ابن الهمام الحديث المذكور ونحوه معارض بقوله عليه الصلاة والسلام الإيم أحق بنفسها

✽ وعن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل فنكاحها باطل فنكاحها باطل فإن دخل بها فلها المهر بما استحل من فرجها فإن اشترجوا فالسلطان ولي من لا ولي له رواه أحمد والتريذى وأبو داود وابن ماجه والدارمي ✽ وعن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال النِّبَايا

من وليها رواه مسلم وأبو داود والتريذى والنسائي ومالك في الموطأ والإمام من لا زوج لها بكرا كانت أو ثيبا وجه الاستدلال أنه أثبت لكل منها من الولي حقا في ضمن قوله الحق ومعلوم أنه ليس للولي سوى مباشرة العقد إذا رُشيت وقد جعلها الحق منه به وبعد هذا لما إن يجرى بين هذا الحديث ومارووا حكم المعارضة والترجيح أو طريقة الجمع على الأول يترجح هذا بقوة السند وعلم الاختلاف في صحته بخلاف حديث لا نكاح إلا بولي فإنه ضعيف مضطرب في أسنده وفي وصله وانقطاعه وإرساله وكذا حديث عائشة رضي الله عنها الآتي عن ابن جريج عن سليمان بن موسى عن الزهري عن عروة عن عائشة وقد أنكره الزهري قال الطحاوي وذكر ابن جريج أنه سأل عنه ابن شهاب فلم يعرفه حدثنا بذلك ابن أبي عمران حدثنا يحيى بن معين عن ابن علقمة عن ابن جريج بذلك وعلى الثاني وهو أعمال طريقة الجمع بأن يعمل عمومه على الخصوص وذلك شائع وهذا يخص حديث أبي موسى بعد جواز كون النبي للكمال والسنة وهو محمل قولها فإن النساء لا تلي ولا يتنكح في رواية البيهقي بأن يراد بالولي من يتوفى على أذنه أي لا نكاح إلا بولي له ولاية لبني نكاح الكافر المسلمة والمتوعدة والآية والعبد أيضا لأن النكاح في الحديث عام غير مقيد ويخص حديث عائشة بمن نكحت غير الكفو والمراد بالباطل حقيقته على قول من لم يصحح ما يشارفه من غير كفو أو حكمه على قول من يصححه ويثبت للولي حق الخصومة في نسفه وكل ذلك شائع في إطلاقات النصوص ويجب ارتكابه لدفع المعارضة بينهما على أنه يخالف مذهبه فإن مفهومه إذا نكحت نفسها باذن وليها كان صحيحا وهو خلاف مذهبه ثبت مع المنقول الوجه المعنوي وهو أنها تصرفت في خالص حقها وهو نفسها وهي من أهل الكمال فيجب تصحيحه مع كونه خلاف الأولى ✽ (و عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أيما امرأة نكحت) أي نفسها كما في نسخة وإيما من الفاظ العموم في سلب الولاية عنهن من غير تفصيل ببعض دون بعض أي أيما امرأة زوجت نفسها (بغير إذن وليها فنكاحها باطل) فهو معارض لحديث الإمام الحق بنفسها من وليها يخص بمن نكحت غير الكفو كما سبق شرحه وفي شرح جمع الجوامع حمله الحقيقة على الصغيرة والآية والسكابة (فنكاحها باطل) قال ابن السكك أي على صدد البطان وصغيره إلى البطان أن اعتراض الولي عليها إذا زوجت نفسها من غير كفو (فنكاحها باطل) كثر ثلاث مرات للتأكيد والمبالغة (فإن دخل بها فلها المهر بما استحل) أي استمتع (من فرجها فإن اشترجوا) أي اشتقوا وتنازعا أي الأولياء اختلفا للمفضل كانوا كالمعدومين (فالنسلان ولي من لا ولي له) لأن الولي إذا امتنع من التزوج فكأنه لا ولي لها فيكون السلطان وليها والأولاد ولاية للسلطان مع وجود الولي (رواه أحمد والتريذى وأبو داود وابن ماجه والدارمي) وكذا النسائي والحاكم ورواه الطبراني عن ابن عمرو بلفظ أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل فإن كان دخل بها فلها صداقها بما استحل من فرجها وبقرق بينهما وإن كان لم يدخل بها فرق بينهما والسلطان ولي من لا ولي له ✽ (و عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال النِّبَايا أي الزواني جمع بغي وهي الزانية من البغاء وهو الزنا مبتدأ خبره

اللاق ينكحن أنفسهن بغير بينه والأصح أنه موقوف على ابن عباس رواه الترمذى * وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يتستأمر في نفسها فإن صمتت فهو أذنبا وإن أبت فلا جواز عليها رواه الترمذى وأبو داود والنسائي ورواه الدارمي عن أبي موسى * وعن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إنما عبد تزوج بغير إذن سيده فهو عاهر رواه الترمذى وأبو داود والدارمي * (الفصل الثالث) * عن ابن عباس قال إن جارية بكرا أدت رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت أن أباهما زوجها وهي كارهة فغيرها النبي صلى الله عليه وسلم رواه أبو داود

(اللاق ينكحن) بضم أوله أى يزوجن (أنفسهن بغير بينه) قال الطيبي المراد بالبينه إما الشاهد قبلونه زنا عند الشافعي وأبي حنيفة رحمه الله وإما الولي إذ به يتبين النكاح فالتسمية باليفاء تشديد لانه شبهه اه وإيضاح أن الأول هو الظاهر إذ لم يمهّد إطلاق البينة على الولي شرعا وعرفا وفي شرح السنة في الحديث السابق فإن دخل بها قلها المهر دليل على أن وطء الشبهة يوجب المهر ولا يجب به العدة ويثبت النسب فمن قلعه عامدا عزر وذهب أكثر أهل العلم إلى أن النكاح لا يعتمد إلا بالبينة وليس فيه خلاف ظاهر بين المعصاة ومن يهملهم من التأبين وغيرهم الأقوم من المتأخرين كما يثور (والأصح أنه موقوف على ابن عباس رواه الترمذى * وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم البينة) هي حاضرة لا لب لها والمراد هنا البكر البالغة سماها باعتبار ما كانت كقوله تعالى وآتوا النكاح أموالهم و فائدة التسمية مراعاة حقها والشقة عليها في تحرى الكفاية والصالح فإن اليتم مظنة الرأفة والرحمة ثم هي قبل البلوغ لا معنى لأذنبا ولا لإبائها فكانه عليه الصلاة والسلام شرط بلوغها لعمته لا تنكح حتى تبلغ تستأمر (تستأمر) أى تستأذن (في نفسها فإن صمتت فهو أذنبا وإن أبت فلا جواز) يفتح اليتم أى فلا تمدى عليها (ولا إيجابا) في شرح السنة اختلفوا في البينة إذا زوجها غير الأب والجدة فذهب جماعة إلى أن النكاح صحيح ولها الخيار إذا بلغت في فسخ النكاح أو إجازته وهو قول أصحاب أبي حنيفة رحمه الله وذهب قوم إلى أن النكاح باطل وهو قول الشافعي واحتج بظاهر الحديث والأكثر على أن الوصي لا ولاية له على بنات الموصي وإن فوض إليه ذلك وقال حماد بن أبي سليمان للوصي أن يزوج البينة قبل البلوغ وحكى ذلك عن أبي شريح أنه إجاز نكاح الوصي مع كراهة الأولياء وإجاز مالك أن فوضه الأب إليه (رواه الترمذى وأبو داود والنسائي) أى عن أبي هريرة (ورواه الدارمي عن أبي موسى * وعن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إنما عبد تزوج بغير إذن سيده) أى مالكة (فهو عاهر) أى زان قال المظهر لا يجوز نكاح العبد بغير إذن السيد وبه قال الشافعي وأحمد ولا يميز العقد صحيحا بالأجازة بعده وقال أبو حنيفة ومالك إن إجاز بعد العقد صح (رواه الترمذى وأبو داود والدارمي) ورواه ابن ماجه عن ابن عمر ولفظه إنما عبد تزوج بغير إذن مواليه فهو زان

* (الفصل الثالث) * عن ابن عباس قال إن جارية (بكرًا) أى بنتا (بكرًا) أى وهي بالغة (أدت رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت أن أباهما زوجها وهي كارهة) فيه أنه لا إيجاب لولي على البالغة ولو كانت بكرًا وبه قال أبو حنيفة رحمه الله قال الطيبي قبحها بالبكره دون التصغر لاعتبار كراهتها ولو كانت صغيرة لما اعتبرت كراهتها فإن قوله وهي كارهة حال وبأن لبيته المفعول عند التزويج (فغيرها النبي صلى الله عليه وسلم) أى بين أن تختار نفسها أو زوجها (رواه أبو داود) وكذا أحمد والنسائي وابن ماجه قال ابن القطن هذا صحيح وليست هذه خشاء بنت خذلم

★ وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تزوج المرأة المرأة ولا تزوج المرأة نفسها فان الزانية هي التي تزوج نفسها رواه ابن ماجه ★ وعن أبي سعيد وابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ولد له ولد فليحسن اسمه وادبه فاذا بلغ فليزوجه فان بلغ ولم يزوجه فاصاب اثماً فانما اثمه على أبيه ★ وعن عمر بن الخطاب وأنس بن مالك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في التوراة مكتوب من بلغت ابنته اثنتي عشرة سنة ولم يزوجها فاصابت اثماً فانم ذلك عليه رواها البيهقي في شعب الایمان

★ (باب اعلان النكاح) ★ والخطبة والشرط ★ (الفصل الاول) ★ عن الربيع بنت معوذ ابن عفراء قالت جاء النبي صلى الله عليه وسلم فدخل حين بنى على فجلس فراش كجلسك منى

التي زوجها أبوها وهي ثيب فكرهته فرد النبي صلى الله عليه وسلم نكاحه فان هذه بكر وتلك ثيب اه على انه روى ان غنساء أيضاً كانت بكراً أخرج النسائي في سننه حديثها وفيه انها كانت بكراً لكن رواية البخاري ترجح قال ابن القطان والدليل على انها ثيبان ما أخرج الدارقطني عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم رد نكاح ثيب و بكر أنكحها أبوها وهما كارهتان ★ (وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تزوج المرأة المرأة) فني بمعنى النهي وقيل شئى وهو نهي تزويجه عندنا فانه يستحب ان يكون زواج المرأة على يد الولي ومن لم يكن له ولي فوليها القاضي (لا تزوج المرأة) أى احداً (نفسها) أى بلا بينة أو بفكر كفؤ عندنا وبلا ولي عند الشافعي رحمه الله تعالى (فان الزانية هي التي تزوج نفسها) و روى الخطيب عن معاذ مرافعا ايما امرأة زوجت نفسها من غير ولي فهي زانية (رواه ابن ماجه ★ وعن أبي سعيد وابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ولد له ولد) أى ذكر أو أنثى (فليحسن) بالتخفيف والتشديد (اسمه وادبه) أى معرفة اذبه الشرعى (و إذا بلغ) وفى نسخة صحيحة بالفاء (فليزوجه) وفى معناه اتسرى (فان بلغ) أى وهو قدير (ولم يزوجه) أى الاب وهو قادر (فاصاب) أى الولد (اثماً) أى من الزنا ومقدماته (فانما اثمه على أبيه) أى جزاء اثمه عليه لتتميمه وهو محمول على الزجر والتهديد للمبالغة والتأكيد قال الطبري رحمه الله أى جزاء الاثم عليه حقيقة ودل هذا العصر على ان لا اثم على الولد بمبالغة لانه لم يتسبب لما به يتقضى ولده من اصابة الاثم ★ (وعن عمر بن الخطاب وأنس ابن مالك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في التوراة مكتوب من بلغت ابنته اثنتي عشرة سنة ولم يزوجها) أى وجد لها كفواً (فاصابت اثماً) أى ما اثم به من الفواحش (فانم ذلك) أى اصابتها (عليه) أى على أبيها (رواها البيهقي في شعب الایمان)

★ (باب اعلان النكاح) ★ أى عقد (والخطبة) روى بضم الغاء فيكون معطوفاً على النكاح أو على الاعلان وبكسر الغاء فيكون معطوفاً على الاعلان (والشرط) عطف على الاعلان ★ (الفصل الاول) ★ (عن الربيع) بضم الراء وفتح الموحدة وتشديد الياء المكسورة (بنت معوذ) بكسر الواو (ابن عفراء) اسم الام (قالت) أى الربيع (جاء النبي صلى الله عليه وسلم فدخل) أى في بيتي (حين بنى على) بضميف المجهول أى سلمت وزففت الى زوجي (فجلس) أى النبي صلى الله عليه وسلم (على فراشي كجلسك منى) خطاب لمن يروى الحديث عنها وهو خالد ابن ذكوان قيل كان ذلك قبل الحجاب وقال الشيخ ابن خنبر والذي وضع لنا بالادلة القوية أن من خصمته صلى الله عليه وسلم يجوز الغلوه بالاجنبية والنظر اليها كذا ذكره السيوطي في حاشية البخاري

فجعلت جوهريات لنا يضربن بالدف ويتدين من قتل من آباءى يوم بدر اذ قالت احدها من قينا نبى يعلم ما في غد فقال دعى هذه و قولى بالذى كنت تقولين رواه البخارى ★ و عن عائشة قالت زنت امرأة الى رجل من الانصار قتال نبى الله صلى الله عليه وسلم ما كان معكم لهو فان الانصار يعجبهم اللهو رواه البخارى ★ و عنها قالت تزوجنى رسول الله صلى الله عليه وسلم في شوال و بنى في في شوال فإى نساء رسول الله صلى الله عليه وسلم كان أحظى عنده منى رواه مسلم

و هذا غريب فان الحديث لا دلالة فيه على كشف وجهها و لا على الخلوة بها بل بنافياها مقام الزفاف و كذا قولها (فجعلت) أى شرعت (جوهريات لنا) بالتصغير قيل المراد بهن بنات الانصار لا المملوكات (يضربن بالدف) قيل تلك البنات لم يكن بالغات عند الشهوة و كان دفهن غير مصحوب بالجلجل قال أكمل الدين الدف بضم الدال أشهر وأصغ و يروى بالفتح أيضا و فيه دليل على جواز ضرب الدف عند النكاح و الزفاف بالإعلان و الحق بعضهم الختان و العيدين و القدوم من السفر و مجتمع الاحباب للسرور و قال المراد به الدف الذى كان في زمن المتقدمين و أما ما عليه الجلجل فينبى أن يكون مكروها بالاتفاق (و يتدين) بضم الدال من التدب و هو عد خصال الميت و محاسنه أى يقتل مرثية (من قتل من آباءى) و شجاعته فان معودا و أخاه قتل (يوم بدر اذ قالت احدها) أى احدى الجوهريات (و قينا نبى يعلم ما في غد) بالتثنية و قيل باشباع الدال أى قينا نبى يفخر عن المستقبل و يقع على وفقه (قتال دعى هذه) أى اتركى هذه الحكاية أو القصة أو المقالة (و قولى بالذى كنت تقولين) و فى رواية و قولى ما كنت تقولين أى من ذكر المقتولين ونحوه و هذا دليل على جواز انشاء شعر ليس فيه فحش و كذب و انما منع القائلة مقولها و قينا نبى الخ لكرهه نسبة علم الغيب اليه لانه لا يعلم الغيب الا الله و انما يعلم الرسول من الغيب ما أخبره أو لكرهه ان يذكر في أثناء ضرب الدف و أثناء مرثية القتل لعلو منصبه عن ذلك (رواه البخارى ★ و عن عائشة قالت زنت امرأة الى رجل من الانصار) أى قتلت الى بيته (قتال نبى الله صلى الله عليه وسلم ما كان معكم لهو) ما نافية و همزة الانكار مقدرة أى ألم يكن معكم ضرب دف و قراءة شعر ليس فيه اثم (فان الانصار يعجبهم اللهو) و هذا رخصة عند العرس كذا قيل و الاظهر ما قال الطيبى فيه معنى التخصيص كما فى حديث عائشة رضى الله عنها الا أرسلتم معهم من يقول اتيناكم الحديث (رواه البخارى ★ و عنها) أى عن عائشة (قالت تزوجنى رسول الله صلى الله عليه وسلم في شوال و بنى في) أى دخل معنى و زب في (في شوال) قال الجوهري يقال بنى على اهله بناء أى زفها و العامة تقول بنى باهله و هو خطأ و كان الاصل فيه ان الداخل باهله كان يضرب عليها قبة ليلة دخوله بها فقبل لكل داخل باهله بان و عليه كلام الشيخ التوريشى و القاضى و بالغا فى التخطئة حتى تجاوزا الى تخطئة الراوى قال الطيبى ان استعمال بنى عليها بمعنى زفها فى بدء الامر كناية فلما كثر استعماله فى الزفاف فهم منه معنى الزفاف و إن لم يكن ثمة بناء فإى بعد فى ان يتقل من المعنى الثانى الى ثالث فيكون بمعنى أعرس في و يوضح هذا ما قل صاحب المغرب و أصله ان المعرس كان يبنى على اهله ليلة الزفاف خباء ثم كثر حتى كنى به عن الوطء اه و فيه ان كلام الشراح انما هو فى صحة تعديده البناء بالباء و هم لا ينفون تعديده مرادفه لها فالاولى ان يقال بالتضمن نعم ما قل من ابن دريد بنى بامرأته بالباء فيعرس بها لو صح من غير المولدين فيه لغتان و يؤيده ما فى التاموس بنى الرجل على اهله و بها زفها و فى مختصر النهاية للسيوطى بعد قول الجوهري و فيه نظر فقد تكرر فى الحديث و غيره

★ وعن عقبة بن عامر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أحق الشروط أن توفوا به ما استحلتم به الفروج متفق عليه ★ وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يخطب الرجل على خطبة أخيه حتى يتكبح أو يترك متفق عليه ★ وعنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تسأل المرأة طلاقاً أختها

واستعمله هو أيضاً (فأى نساء رسول الله صلى الله عليه وسلم كان أحطى) أى أقرب اليه وأسعد به أو أكثر نصيباً (عنده منى) فى شرح السنة كان أحطى منى نظراً إلى لفظ أى ومن حق الظاهر أن يقال أية امرأة فاعتبر فى الأخافة الجمع وذكره ليؤذن كثرة نساءه المفضلات عليهن وهى أحطى عنده من كل واحدة منهن قيل إنما قالت هذا رداً على أهل الجاهلية فأنهم كانوا لا يرون مينا فى التزوج والعرس فى أشهر الحج وقيل لأنها سمعت بعض الناس يتطيرون ببناء الرجل على أهله فى شوال لتوهم اشتقاق شوال من أشال بمعنى أزال فحكمت ما حكمت رداً لذلك وإزالة اللوم وفى شرح النقاية لأبى المكارم كره بعض الروافض النكاح بين العبدین وقال السيوطى فى حاشيته على مسلم روى ابن سعد فى طبقاته عن أبى حاتم قال إنما كره الناس أن يتزوجوا فى شوال لطاعون وقع فى الزمن الأول أنه قال النوى فيه استعجاب التزويج والتزوج والدخول فى شوال وقد نص أصحابنا عليه واستدلوا بهذا الحديث حيث قصبت عائشة بهذا رد ما كانت عليه الجاهلية وما يتخيله بعض العوام اليوم (رواه مسلم ★ وعن عقبة بن عامر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أحق الشروط) مبتدأ (أن توفوا) بالتخفيف ويجوز التشديد بدل من الشروط والخبر (ما استحلتم به الفروج) قال القاضى المراد بالشروط ههنا المهر لانه المشروط بمقابلة البضع وقيل جميع ما تستحقه المرأة بمقتضى الزوجية من المهر والنفقة وحسن المعاشرة فإن الزوج التزمها بالمقد فكأنها شرطت فيه وقيل كل ما شرط الزوج ترغيباً للمرأة والنكاح ما لم يكن محظوراً قال النوى رحمه الله قال الشافعى أكثر العلماء على أن هذا محمول على شرط لا ينافى مقتضى النكاح ويكون من مقاصده كشرط العشرة بالمعروف والاتفاق عليها وكسوتها وسكنائها ومن جانب المرأة أن لا تخرج من بيتها إلا باذنه ولا تصوم طوعاً بغير إذنه ولا تأذن غيره فى بيته إلا بأذنه ولا تصرف فى متاعه إلا برضاه ونحو ذلك وأما شرط يخالف مقتضاه كشرط أن لا يقسم لها ولا يتسرى عليها ولا ينفق ولا يسافر بها ونحو ذلك فلا يجب الوفاء به بل يكون لغوا ويصح النكاح بمهر المثل وقال أحمد يجب الوفاء بكل شرط قال الطيبى رحمه الله فعلى هذا الخطاب فى قوله ما استحلتم للتغليب فيدخل فيه الرجال والنساء ويدل عليه الرواية الأخرى ما استعملت به الفروج (متفق عليه ★ وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يخطب الرجل) بضم الباء على أن لثانيتها وبكسرهما على أنها نافية قال السيوطى الكسر والنصب على كونه نفيًا بالكسر لكونه أصلاً فى تحريك الساكن والفتح لأنها أخف الحركات وأما الرفع فعلى كونه نفيًا: أهـ والفتح غير معروف رواية ودراية (على خطبة أخيه) أى المسلم وهى بكسر الضاء أى فوقها أو بينها (حتى يتكبح) أى كى أو إلى أن يتزوجها (أو يترك) أى فكأها قيل الخطبة منبهة إذا كانا راضين وتبين المصداق لكن أن تزوج الثانى تلك المرأة بغير إذن الأول وصلح النكاح ولكن بائتم (متفق عليه ★ وعنه) أى عن أبى هريرة (قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تسأل المرأة) بالجرم والرفع (طلاقاً أختها) أى شركتها. يعنى أختها فى الدين أو لكونهما من بنات آدم وحواء وسماها أختاً لتبديل البيا وتعنى عليها واستباحها للخطبة النبوى عنها لما ورد من قوله عليه الصلاة والسلام لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه ومفهومه أنه يكره لأخيه ما يكره لنفسه يعنى لا تسأل

لستغفر صحتها ولتنكح فإن لها ما قدر لها متفق عليه * وعن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الشغار والشغار أن يزوج الرجل ابنته على أن يزوجه الآخر ابنته وليس بينهما صداق متفق عليه وفي رواية لمسلم قال لأشغار في الإسلام

المخطوبة الغائب أن يطلق زوجته لتكون منفردة بالحظ منه وهذا معنى قوله (لستغفر صحتها) أي لتجعل قصبة أختها فارغة عما فيها من الطعام وهذا مثل ضربه لحياسة الضرة حتى صاحبها لنفسها وقال الطبيب أي تفرغ بجفها (و لتنكح) بصيغة المعلوم منصوب بالطف على لستغفر أي ولتنكح زوجها ليكون جميع مال ذلك الرجل للطالبة كذا قيل والمعنى لتنكح هذه المرأة الزوج خاصة ولستاند النكاح إلى المرأة شائع قال تعالى حتى تنكح زوجا غيره أي لتنكح طالبة الطلاق زوج تلك المطلقة وإن كانت الطالبة والمطلوبة تحت رجل يحتل أن يعود ضمير إلى المطلوبة يعني ولتنكح ضربها زوجا آخر فلا تترك معها فيه أو مجزوم بالطف على تسأل أي ولتنكح زوجا غيره وقيل بصيغة المجهول أي لتجعل منكحة له وقال ابن الملك في شرحه للمشارق روى ولتنكح بصيغة الأمر المعلوم أو المجهول عطفًا على قوله لا تسأل يعني تثبت المرأة المنكحة على نكاحها المكان على الضرة قائمة بما يحصل لها فيه أو معناه لتنكح تلك المرأة الغير المنكحة زوجا غير زوج أختها ولتترك ذلك الزوج أو معناه لتنكح تلك المخطوبة زوج أختها ولتكن ضرة عليها إذا كانت صالحة للجميع معها من غير أن تسأل طلاق أختها (فإن لها ما قدر لها) أي لن تدور بذلك بما قسم لها ولن تستزيد به شيئا وفي المصباح فإن مالها ما قدر لها قال ابن الملك ما في مالها موصولة والجملة الظرفية صلتها ويحتمل أن يكون مال اسم جنس مضانا إلى الهاء وفي بعض النسخ فانما متصل فتكون ما كافة (متفق عليه * وعن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الشغار) بالكسر (و الشغار أن يزوج الرجل ابنته) أو أخته (على أن يزوجه الآخر ابنته) أو أخته (وليس بينهما صداق) بفتح الصاد وكسرهما مهر المرأة (متفق عليه وفي رواية لمسلم قال لأشغار في الإسلام) قال صاحب الهداية رحمه الله وإذا زوج الرجل ابنته على أن يزوجه الزوج بنته أو أخته ليكون أحد العقدین عوضا عن الآخر أي صداقا فيه قال ابن الهمام وإنما قيد به لأنه لو لم يقل على أن يكون بضع كل صداقا للآخرى أو معناه بل قال زوجتك بنتي على أن تزوجني بتتك ولم يزد عليه قليل جاز النكاح اتفاقا ولا يكون شغارا ولو زاد قوله على أن يكون بضع بنتي صداقا لبتتك فلم يقل الآخر بل وزوجه ابنته ولم يعمل لها صداقا كان نكاح الثاني صحيحا اتفاقا والاول على الغلاف ثم حكم هذا العقد عندنا صحته وفساد التسمية فيجب مهر المثل وقال الشافعي بطل العقد لعديت ابن عمر أخرجه الستة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن نكاح الشغار وهو أن يزوج الرجل ابنته أو أخته من الرجل على أن يزوجه ابنته أو أخته وليس بينهما صداق والنهي يقتضي فساد النكاح منه والقاسد في هذا العقد لا يفيد الملك اتفاقا وعنه أنه عليه الصلاة والسلام قال لأشغار في الإسلام والنهي رفع لوجوده في الشرع وعرف منه التصدي أي كل ولي يزوج موليته على أن يزوجه الآخر موليته كسيد الأمة يزوج أخته على تزويج الآخر موليته كذلك والجواب أن متعلق النكاح والنهي مسمى الشغار وما يؤخذ في مفهومه خلوه من الصداق وكون البضع صداقا ونحن قائلون بنفي هذه الماهية وما يصدق عليها شرعا فلا تثبت النكاح كذلك بل يطله قبتي نكاحا سمي فيه ما لا يصلح مهرا فيعتقد موجبا لمهر المثل كالنكاح المسمى فيه مهر أو تخزير فما هو متعلق النكاح لم تثبت وما أثبتناه لم يتعلق به بل اقتضت العمومات

✽ وعن علي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن متعة النساء يوم خير وعن أكل لحوم الحمير الأنسية متفق عليه ✽ وعن سلمة بن الأكوع قال رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم عام أوطاس في المتعة ثلاثاً ثم نهي عنها رواه مسلم

صحته أعني ما يفيد الاعتقاد بمهر المثل عند عدم تسعته المهر وتسمية ما لا يصباح مهراً فظهرنا قائلون بموجب المنقول حيث فتيناه ✽ (وعن علي رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن متعة النساء) المتعة أن تقول لامرأة أنتع بك كذا مدة بكذا من المال (يوم خير) بغير الصرف وقيل منصرف قال النووي المختار إن الحل والحرمة كانا مرتين كانت حللاً قبل خير ثم حرمت يوم خير ثم أبيحت يوم فتح مكة وهو عام أوطاس لاتصالهما ثم حرمت بعد ثلاثة أيام مؤبداً إلى يوم القيامة اهـ يعني أن يوم الفتح وعام أوطاس واحد لانه بعد الفتح يسير وسيأتي زيادة بيان له في الحديث الآتي (وعن أكل لحوم الحمير) بضمها جمع حمار (الأنسية) بكسر الهمزة وسكون النون وفي نسخة بفتحهما وفي أخرى بضم أوله وسكون ثانيه أي الأهلية ضد الوحشية قال السقلائي روى ابن أوس يفتحين والمشهور بكسر أوله وسكون ثانيه والانس بالكسر الناس اهـ وفي القاموس الانس بالضم وبالتحريك والأنسة بجرمة ضد الوحشة قال صاحب النهاية الحمير الأنسية التي تألف البيوت والمشهور فيها كسر الهمزة نسبة إلى الانس وهم بنو آدم والواحد انسي وقيل بضم الهمزة نسبة إلى الانس ضد الوحشة وروى يفتح الهمزة والنون نسبة إلى الانس مصدر أنست به (متفق عليه) ✽ وعن سلمة بن الأكوع قال رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم عام أوطاس موضع بالطائف يصرف ولا يصرف وقيل اسم وإد من ديار هوازن قسم فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم غنائم حنين (في المتعة ثلاثاً) قال بعض الشراح أي رخص في المتعة في هذا الفزو ثلاث ليال (ثم نهي عنها) واختلاف الرواة في وقت النهي لتفاوتهم في بلوغ الخبر اليهم والتوفيق بين هذا الحديث وحديث علي رضي الله عنه أنه رخص عام أوطاس بعد ما نهي عنه لضرورة دعت إليها ثم نهي عنها ثانياً ويدل عليه قوله ورخص في المتعة ثلاثاً (رواه مسلم) وفي الهداية قال مالك هو جائز قال ابن الهمام نسبته إلى مالك غلط وقوله لأنه كان مباحاً فيبقى إلى أن يظهر النسخ هذا متمسك من يقول بها كائن عباس قلنا قد ثبت النسخ بإجماع الصعابة هذه عبارة المصنف وليست الباء سببية فيها فإن المختار أن الإجماع لا يكون ناسخاً اللهم إلا أن يقدر محذوف أي بسبب العلم بإجماعهم أي لما عرف إجماعهم على المنع علم أنه نسخ دليل النسخ أو هي للمصاحبة أي لما ثبت إجماعهم على المنع علم معه النسخ وأما دليل النسخ بعينه فما في صحيح مسلم أنه صلى الله عليه وسلم حرّمها يوم الفتح وفي الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم حرّمها يوم خير والتوفيق أنها حرمت مرتين قبل ثلاثة أشياء نسخت مرتين المتعة ولحوم الحمير الأهلية والتوجه إلى بيت المقدس في الصلاة وقيل لإحتياج إلى الناسخ لانه عليه الصلاة والسلام إنما كان أباحها ثلاثة أيام فبإتصالها تنسب الإباحة وذلك لما قال محمد بن الحسن في الأصل بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أحل المتعة ثلاثة أيام من الدهر في غزاة غزاهما اشتد على الناس فيها العزوبة ثم نهي عنها وهذا لا يفيد أن الإباحة حين صدرت كانت مقيدة بثلاثة أيام ولذا قال ثم نهي عنها وهو يشبه ما أخرجه مسلم عن شربة بن معبد الجهني قال أذن لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمتعة فانطلقت أنا ورجل إلى امرأة من بني عامر كانها بكرة عطاه ففرضنا عليها أنفسنا فقلت ما تعطيني قلت رداء لي وقال صاحبي ردائي وكان رداء صاحبي أجود من ردائي وكنت أشبه فإذا نظرت إلى رداء صاحبي أعجبني وإذا نظرت إلى أعجبتني ثم قالت أنت وردائك

★ (الفصل الثاني) عن عبدالله بن مسعود قال علمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم التشهد في الصلاة والتشهد في الحاجة قال التشهد في الصلاة التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله والتشهد في الحاجة ان الحمد لله نستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا

يكتفي فمكت معها ثلاثا ثم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من كان عنده شيء من هذه النساء التي يتمتع بهن فليخل سيبلها وفي صحيح مسلم عنه صلى الله عليه وسلم كنت أذن لك في الاستمتاع في النساء وقد جرم الله ذلك الى يوم القيامة والأحاديث في ذلك كثيرة شهيرة وابن عباس صح رجوعه بعد ما اشترى عنه من اباحتها وحكى عنه انه انما أباحه حالة الاضطراب والعتق في الأسفار ولهذا قال الحازمي انه صلى الله عليه وسلم لم يكن أباحها لهم وهم في بيوتهم وأوطانهم وأباحها لهم في أوقات بحسب الضرورات حتى حرما عليهم في آخر سنة في حجة الوداع وكان يحرم تأييد لا خلاف فيه بين الأئمة وعلماء الأمصار إلا طائفة من الشيعة اه قال القاضي عياض أحاديث أباحه المتعة وردت في أسفارهم في الغزو عند ضرورتهم وعدم النساء مع ان بلادهم حارة وبرهم عنهن قليل وقد ذكر في حديث ابن عمر انها كانت رخصة في اول الإسلام لمن اضطر اليها كالمتعة ونحوها ثم اجمعوا على انه متى وقع نكاح المتعة حكم بطلانه سواء كان قبل النكاح او بعده إلا ما قال زفر من نكح متعة تأبد نكحه وكأنه جعل ذكر التأجيل من باب الشروط الفاسدة في النكاح فانها تُلغى ويصح النكاح اه وفيه ان زفر فرق بين النكاح المؤقت وبين المتعة فالمتعة باطل بالاتفاق وهي ان يكون بلفظ المتعة والتمتع سواء يكون مؤقتا أو لا والمؤقت هو ان يكون بلفظ النكاح والزواج مقيدا بزمان معين قال القاضي عياض رحمه الله و اجمعوا على ان من نكح مطلقا ونهت انه لا يملك معها الا مدة فنكاحه صحيح

★ (الفصل الثاني) عن عبدالله بن مسعود قال علمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم التشهد في الصلاة والتشهد في الحاجة أي من النكاح وغيره والتشهد اظهار الشهادة باليقان او طلب التشهد وهو حالة الايمان او طلب الشهود وهو الحضور والعرفان في مقام الاحسان (قال اي ابن مسعود) (التشهد في الصلاة) أي في آخرها (التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله) قد تقدم شرحه (والتشهد في الحاجة ان الحمد لله) بتخفيف ان ورفع الحمد وفي نسخة بالتشديد والنصب قال الجزري في تصحيح المصابيح يجوز تخفيف ان وتشديدها ومع التشديد يجوز رفع الحمد ونصبه ورويناه بذلك اه ورفع الحمد مع التشديد يكون على الحكاية وقال الطيبي التشهد مبتدأ خبره ان الحمد لله وان عطفة من المخلقة كقوله تعالى و آخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين فالحمد هنا يجب ان يعمل على الثناء الجميل من تمة او غيرها من اوصاف الكمال والجلال والجمال والاكرام والافعال العظام والتعريف على استغراق الجنس فيفيد ان كل تمة من النعم الدنيوية والاخرية ليست الامنة وكل صفة من صفات الكمال وفضائل الاعمال له ومنه واليه ليرتب عليه الافعال المتناسبة بعده من الامتانة والاستغفار والاعتماد (نستعينه) أي في حمله وغيره وهو وما بعده جعل مستأنفة مبينة لاحوال العاملين (ونستغفره) أي في تقصير عبادته وتأخير طاعته (ونعوذ بالله من شرور أنفسنا) أي من ظهور شرور اخلاق نفوسنا الردية واحوال

من يهده الله فلا مضل له ومن يضل فلا هادي له و أشهد أن لا اله الا الله و أشهد أن محمدا عبده و رسوله و يقرأ ثلاث آيات يا ايها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته و لا تموتن الا و أنتم مسلمون يا ايها الذين آمنوا اتقوا الله الذى تسامون به و الأرحام إن الله كان عليكم رقيبا يا ايها الذين آمنوا اتقوا الله و قولوا قولا سديدا يصلح اكم أعمالكم و يغفر لكم ذنوبكم و من يطع الله و رسوله فقد فاز فوزا عظيما و له الحمد و الترمذى و أبو داود و النسائى و ابن ماجه و الدارسى

طباع احوالنا الدنية (من يهده الله) بإثبات الضمير اى من يوقته للهداية (فلا مضل له) اى من شيطان و نفس و غيرها (و من يضل) يضل انضلاله فيه (فلا هادى له) اى لا من جهة العقل و لا من جهة النقل و لا من ولى و لا نبي قال الطيبى رحمه الله اتفان البشر الى النفس اولاسيا و الاضلال الى الله تعالى ثانيا خلقا و تقديرا (و أشهد) اى باعائته و هدايته (ان لا اله الا الله) اى المستحق لعبودية و الثبات الالهية فى توحيد ذاته و تقرير صفاته (و أشهد أن محمدا عبده و رسوله) سيد مخلوقاته و سند موجوداته (و يقرأ ثلاث آيات) قال الطيبى رحمه الله هذا فى رواية النسائى و هو يقتضى مخطوفا عليه فالتقدير بقول الحمد لله و يقرأ اى النبى صلى الله عليه وسلم (يا ايها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته) فى المعالم قال ابن مسعود و ابن عباس هو ان يطاع فلا يعصى قيل و ان يذكر فلا ينسى قال اهل التفسير لما نزلت هذه الآية شق ذلك عليهم فقالوا يا رسول الله و من يقرى على هذا فانزل الله تعالى فاتقوا الله ما استطعتم فتسخت هذه الآية و قيل انها ثابتة و الآية الثانية مبينة (و لا تموتن الا و أنتم مسلمون) اى مؤمنون او مخلصون او مفوضون او محسنون الفان الله تعالى و قيل متزوجون و النسبى فى ظاهر الكلام وقع على الموت و انما نبهوا فى الحقيقة عن ترك الاسلام و معناه داوسوا على الاسلام حتى لا يصادفكم الموت الا و أنتم مسلمون (يا ايها الذين آمنوا اتقوا الله الذى) هكذا فى نسخ المشكاة و الاذكار و تيسير الوصول الى جامع الاصول و بعض نسخ الحصن قال الطيبى رحمه الله و لعله هكذا فى مصنف ابن مسعود رضى الله تعالى عنه فان الشبه فى اول سورة النساء و اتقوا الله الذى بدون يا ايها الذين آمنوا قيل يحتل ان يكون تأويلا لما فى الاسام فيكون إشارة الى ان اللام فى يا ايها الناس للعهد و المراد المؤمنون قلت لا يصح هذا الاحتمال لانه لو كان كذلك لقال يا ايها الذين آمنوا اتقوا ربكم الذى خلقكم من نفس واحدة الآية مع ان الموصولين لا يلائمان التخصيص (نساء لون) يحذف احدى التاءين و بتشديد السين قراءة ثان متواترتان (به) اى تتساملون فيما بينكم حواشيكم بالله كما تقولون أسألك بالله (و الأرحام) بالنسب عند عامة القراء اى و اتقوا الأرحام ان تطلعوها و فيه عظيم مبالغة فى اجتناب قطع الرحم و قرأ حمزة بالغض اى به و بالأرحام كما فى قراءة شاذة عن ابن مسعود يقال سألتك بالله و بالرحم و العطف على الضمير المبرور من غير إعادة الجار فصيح و طعن من طعن فيه و قيل الجر للجوار و قيل الواو للقسمة و قيل على نزع الغافى (ان الله كان عليكم رقيبا) أى حافظا (يا ايها الذين آمنوا اتقوا الله) أى مخالفتة و معاقبته (و قولوا قولا سديدا) اى صوابا و قيل عدلا و قيل صدقا و قيل مستغيا و قيل هو قول لا اله الا الله أى دوسوا على هذا القول (يصلح لكم أعمالكم) أى يتقبل حسناتكم (و يغفر لكم ذنوبكم) أى يحو سيئاتكم (و من يطع الله و رسوله) أى باستئثار الاوامر و اجتناب الزواجر (فقد فاز فوزا عظيما) أى غفر خيرا كثيرا و ادرك ملكا كبيرا (رواه أحمد و الترمذى و أبو داود و النسائى و ابن ماجه و الدارسى) و رواه الحاكم فى مستدركه و أبو عوانة

وفي جامع الترمذى نمر الآيات الثلاث سفيان الثوري وزاد ابن ماجه بعد قوله ان الحمد لله تحمده وبعد قوله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا والدارمي بعد قوله عظيما ثم يتكلم بمجاءته وروى في شرح السنة عن ابن مسعود في خطبة الحاجة من النكاح وغيره * وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل خطبة ليس فيها تشهد فهي كأيدي الجذماء رواه الترمذى وقال هذا حديث حسن غريب * وعنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل أمر ذي بال لا يبدأ حديثه بحسن غريب * فيه بالحمد لله فهو أقطع رواه ابن ماجه

وقال الترمذى حسن (وفي جامع الترمذى نمر الآيات الثلاث سفيان الثوري) اقول فيمكن اللفظ سهوا منه فالأولى ان تقرأ الآية على القراءة المتواترة كما في نسخة من الحصن وهو يا ايها الناس اتقوا ربكم انذى خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالا كثيرا ونساء واتقوا الله الآية فهو في غاية المناجبة لحال النكاح وغيره من كل حاجة (وزاد ابن ماجه بعد قوله ان الحمد لله تحمده) مفعول زاد (وبعد قوله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا) ايضا مفعول زاد (والدارمي) عطف على ابن ماجه أى وزاد الدارمي (بعد قوله عظيما ثم يتكلم بمجاءته) مفعول زاد المقدر (وروى) أى البغوي (في شرح السنة عن ابن مسعود في خطبة الحاجة من النكاح وغيره) والمفهوم من الحصن ان ابا داود زاد بعد قوله ورسوله أرسله بالحق بشيرا ونذيرا بين يدي الساعة أى قدامها من يطع الله ورسوله فقد رشد ومن يعصهما فلا يضر الله نفسه ولا يضر الله شيئا وقال صاحب السلاخ بعد حديث ابن مسعود زاد أبو داود عن الزهري مرسلا ونسأل الله ان يعملا من يطعهم ويطيع رسوله ويتبع رضوانه ويحجب سخطه فانما نحن به وله أى به موجودون وله متقادون * (وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل خطبة) بكسر الخاء وهى التزوج (ليس فيها تشهد) أى حمد ونناء على الله (فهي كأيدي الجذماء) أى المقطوعة التى لا فائدة فيها لصاحبها والجذم سرعة القطع وقيل الجذماء من الجذام وهو داء معروف تنفر عنه الطباع قال التوريشي واصل التشهد قولك لشهد ان لا اله الا الله وأشهد أن محمدا رسول الله ويعبره عن النناء وفي غير هذه الرواية كل خطبة ليس فيها شهادة فهي كأيدي الجذماء والشهادة الغير المقطوع به والنثناء على الله أمدق الشهادات وأعظمها قلت الرواية المذكورة رواها أبو داود عن أبي هريرة وذكر السيد جمال الدين في حاشيته قال المظهر وزين العرب في أثناء شرح هذا الحديث والخطبة بالكسر طلب التزوج اه وهذا يدل على انها هنا بالكسر لكن في شرح ابن حجر ما يدل على انه بالضم فان الشيخ استمسك بهذا الحديث في الاستشكل على صحيح البخارى حيث ترك في الأول كتابة الشهادة قلت فيندفع الإنكار بأن يقال انه ثبت عند البخارى بالكسر او الحديث من أصله غير صحيح عنده (رواه الترمذى وقال هذا حديث حسن غريب * وعنه) أى عن أبي هريرة (قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل أمر ذي بال) أى ذو شأن واعتبار يرجى منه حسن مآل في النهاية البال الحالي والشأن وأمر ذو بال أى شريف يحتفل به ويهتم والبال في غير هذا القلب وقال غيره انما قال ذوبال لانه من حيث انه يشغل القلب كأنه ملكه وكانه صاحب بال (لا يبدأ) وفي رواية لم يبدأ (بالحمد لله) بإسقاط همزة الوصل وبألفاتها حكيدة (فهو) أى ذلك الأمر (أقطع) أى مقطوع البركة على وجه البالغة أى أقطع من كل مقطوع (رواه ابن ماجه) وكذا أبو داود والنسائي في عمل اليوم والليلة والبيهقي في شعب الإيمان وفي رواية

✽ وعن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اعلنوا هذا النكاح واجعلوه في المساجد واشربوا عليه بالدخول رواه الترمذى وقال هذا حديث غريب

فهو أثير أى ذاهب البركة رواه الخطيب في الجامع وفي رواية فهو أجزم وفى رواية لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم رواها ابن حبان من طريقين وحسنه ابن الصلاح وتقدم الجمع بين الحديثين في أول الكتاب والله تعالى أعلم بالصواب (وعن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اعلنوا هذا النكاح) أى بالبينة فالأمر للجواب أو بالأظهار والاشتهار فالأمر للاستحباب كما فى قوله (واجعلوه في المساجد) وهو إما لأنه أَدعى إلى الاعلان أو لحصول بركة المكان وينبغي أن يرعى فيه أيضاً فضيلة الزمان ليكون نوراً على نور و سروراً على سرور قال ابن الهمام يستحب مباشرة عقد النكاح في المسجد لكونه عبادة وكونه في يوم الجمعة اهـ وهو إما تقاضاً للاجتماع أو توقع زيادة الثواب أو لأنه يحصل به كمال الاعلان (واشربوا عليه) أى على النكاح (بالدخول) لكن خارج المسجد وأغرب ابن الملك حيث قال فيه جواز ضرب الدف في المسجد للنكاح اهـ ولا دلالة للحديث على جوازه كما لا يخفى وقال النجاشي المراد بالدف ما لاجلال له كذا ذكره ابن الهمام (رواه الترمذى) وقال هذا حديث غريب (وقل ابن الهمام عنه انه قال حسن غريب والله تعالى أعلم أقول هذا إنما هو في الحديث بكماله وإما صدره وهو قوله اعلنوا هذا النكاح فقد رواه أحمد في مسنده وابن حبان في صحيحه والطبراني في الكبير وأبو نعيم في الحلية والحاكم في مستدركه عن ابن الزبير مرفوعاً ثم قال ابن الهمام أما اشتراط الشهادة فتقوله عليه الصلاة والسلام لا نكاح إلا بشهود قال صاحب الهداية وهو حجة على مالك في اشتراط الاعلان دون الأشهاد وظاهره انه حجة عليه في الأمرين اشتراط الاعلان وعدم اشتراط الأشهاد ولكن المقصود انه حجة في أصل المسألة وهو اشتراط الأشهاد وإنما زاد ذكر الاعلان تشميماً لنقل مذهبه ونفى اشتراط الشهادة قول ابن أبي ليلى وعثمان البناء وأبو ثور وأصحاب الظواهر قيل وزوج ابن عمر بغير شهود وكذا فعل الحسن وهم محجوبون بقوله عليه الصلاة والسلام لا نكاح إلا بشهود رواه الدارقطني وروى الترمذى من حديث ابن عباس الباقيا التي يمكن أنفسهم بغير بيعة ولم يرفعه غير عبد الأعلى في التفسير ووقفه في الطلاق لكن ابن حبان روى من حديث عائشة أنه صلى الله عليه وسلم قال لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل وما كان من نكاح على غير ذلك فهو باطل فإن تشاجروا فالسلطان ولي من لا ولي له وقال ابن حبان لا يصح في ذكر الشاهدين غير هذا ولشأن ما بين هذا وبين قول فخر الإسلام ان حديث الشهود مشهور يجوز تفصيل الكتاب به أعني قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء فيندفع به الإيراد المعروف وهو لزوم الزيادة على الكتاب أو تخصيصه بغير الواحد وأعلم ان المشايخ رحمهم الله نصبوا الخلاف في النواضع في الشهادة على ما ذكرنا وفي الاعلان واستدلوا لما لك في إثباته بحديث عائشة رضي الله عنها هذا والذي يظهر ان هذا نصب في غير محل النزاع يظهر ذلك عن أجوبتهم عن هذا الاستدلال وغيره وذلك أن كلمتهم قاطعة فيه على القول بموجب دلائل الاعلان وأدعاء العمل بها باشتراط الأشهاد إذ به يحصل الاعلان وقول الكرخي نكاح السر ما لم يعضره شهود فإذا حضروا فقد أعلن قال وسرك ما كان عند أسرى وسر الثلاثة غير أخفى صريح فيما ذكرنا فالنتيجة انه لا خلاف في اشتراط الاعلان وإنما الخلاف بعد ذلك في إن الاعلان المشروط هل يحصل بالأشهاد حتى لا يضره بعده توصيته للشهود بالكتمان أو لا يحصل بمجرد الأشهاد حتى يضر ثقلنا نعم

قال أرسلتم معها من تفتي قالت لا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الانصار قوم فيهم غزل فلو بعثتم معها من يقول أنيتاكم أنيتاكم فحيانا وحياكم ورواه ابن ماجه ★ وعن سمرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أيما امرأة زوجها وليان فهي للاول منهما ومن باع بها من رجلين فهو للاول منهما رواه الترمذي وأبو داود والنسائي والدارسي

★ (الفصل الثالث) * عن ابن مسعود قال كنا نفز مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس معنا نساء فقلنا ألا نخشى فنهانا عن ذلك ثم رخص لنا ان تستمتع فكان أحدنا ينكح المرأة بالثوب الى أجل ثم قرأ عبدالله يا أيها الذين آمنوا لا تعرموا طيات ما أعمل الله لكم مفتق عليه

لهن منزلة الرجال في القيام بها (قال أرسلتم معها من تفتي) بضم التاء وكسر النون وفي نسخة بفتحهما على حذف احدى التاءين (قالت لا) تصدت للجواب لانها الرئيسة (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الانصار قوم فيهم غزل) بفتحتن أي ميل الى الفناء وقال الجوهري مغازلة النساء في محادثتهن و مراودتهن والاسم الغزل (فلو بعثتم معها) لو التفتي وجوابه محذوف أي لكان حسنا (من يقول أنيتاكم أنيتاكم) أي هذا ونحوه (فحيانا وحياكم) أي الله تعالى أبناكم وأبناكم وسلنا وإياكم خبر معناه الدعاء قال ابن الملك أي سلام علينا وعليكم قيل وتمامه ★ ولولا الحنطة السرا لم تسن عذاراكم ★ أي بناكم اليكر والسرا أي السراة والسمرة يافى يختلطه حمرة (رواه ابن ماجه ★) وعن سمرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أيما امرأة زوجها وليان (أي مستويان واحدهما سابق (فهي للاول) أي عقدا لا دخولا (منها) و بطل عقد الثاني دخل الثاني بها أولا و به قال عامة العلماء وقال عطاء ان دخل بها الثاني فهي له وعند الشافعي في قول لا يصح النكاح أصلا نقله ابن الملك (ومن باع بها من رجلين فهو) أي المبيع (للاول منها) من المشتريين وأما اذا كان المقدان معا فالنكاح باطل بالاتفاق والمبيع صح بالاشتراك قال ابن الهمام و لو زوجها وليان مستويان قل من واحد فسكت فمن يحد رحمه الله بطلا كما لو أجازتهما معا وهو القياس و ظاهر الجواب انهما يتوقفان حتى تجيز أحدهما بالقول أو الفعل (رواه الترمذي وأبو داود والنسائي والدارسي) وكذا الاسام أحمد وابن ماجه والحاكم.

★ (الفصل الثالث) * (عن ابن مسعود قال كنا نفزو) أي لجهاد الكفار وقتلهم (مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس معنا نساء) أي ونس نشتبهن وهذا يدل على كمال شجاعتهن ورجوليتهن وقوة قلوبهم و توكلهم على ربهم (قلنا ألا نخشى) أي حتى نتخلص من شهوة النفس وسوسة الشيطان (فنهانا عن ذلك) أي الاختصاص (ثم رخص لنا أن نستمتع) أي نفعل المنة بالنساء (لكان أحدنا ينكح المرأة بالثوب الى أجل) أي نمنى والظاهر انه أراد بقوله ينكح يستمتع لأن الفقهاء فرقوا بين المنة والنكاح الموقت فالاول اتفقوا على بطلانه وكذا الثاني عند الجمهور وقال زفر من أصحابنا ان النكاح صحيح والشرط باطل قال ابن الهمام اما لو تزوج وفي نيته أن يطلقها بعد مدة نواها فلا بأس ولا بأس بتزويج التبريات وهو أن يتزوجها على أن يكون عندها نهارا دون الليل اه والبيات بالجواز أولى كما لا يخفى (ثم قرأ عبدالله يا أيها الذين آمنوا لا تعرموا طيات ما أعمل الله لكم) قال الطيبي فيه إشارة الى انه كان يعتقد ابحاثها كإبن عباس الا انه رجع لقول سعيد بن جبير كما سيأتي وأما ابن مسعود فعلمه رجع بعد ذلك أو استمر لانه لم يبلغه النص اه أو يقول بانها رخصة عند الضرورة كما يدل عليه حديثه وهو اختيار إبن عباس رضي الله عنهما في الآخر كما سبق عنه وكما سيأتي أيضا

★ و عن ابن عباس قال إنما كانت المتعة في أول الإسلام كان الرجل يقدم البلدة ليس له بها معرفة فيتزوج المرأة بقدر ما يرى أنه يقيم فتحفظ له متاعه و تصلح له شيء حتى إذا نزلت الآية الا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم قال ابن عباس فكل فرج سواهما فهو حرام رواه الترمذى ✽ و عن عامر ابن سعد قال دخلت على قرظة بن كعب و أبى مسعود الانصارى في عرس و إذا جوار بنتين فقلت أى صاحبى رسول الله صلى الله عليه وسلم

و الله تعالى أعلم (متفق عليه) ✽ و عن ابن عباس قال إنما كانت المتعة في أول الإسلام كان الرجل يقدم البلدة ليس له بها معرفة (أى بالناس يعزبونه) فيتزوج المرأة بقدر ما يرى (بضم الباء أى يظن) أنه يقيم فتحفظ له متاعه و تصلح له شيء (يفتح المعجمة و تشديد التحتية أى طيبته في القاموس شوى اللحم شيئا فاشترى و قبل أى أسبابه فكانه صحفه و جعله مفرد الأشياء) حتى إذا نزلت الآية الا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم (قال الطيبى يريد ان الله تعالى وصفهم بانهم يحفظون فروجهم عن جميع الفروج الا عن الأزواج و السرارى و المستمتعة ليست زوجة لانكفاء التوارث اجماعا و لا مملوكة بل هى مستأجرة نفسها أياها معدودة فلا تدخل تحت الحكم قال الامام فخر الدين الرازى رحمه الله في تفسيره ان المستمتعة ليست زوجة له فوجب أن لا تلحق و إنما قلنا انها ليست زوجة لانها لا يتوارثان بالاجماع و لو كانت زوجة له لعصل التوارث لقوله تعالى و لكم نصف ما ترك أزواجكم و إذا ثبت انها ليست زوجة له فوجب أن لا تلحق له لقوله تعالى الا على أزواجكم أو ما ملكت أيمانهم (قال ابن عباس فكل فرج سواهما فهو حرام) قال ابن الهمام و هذا يعمل على أن ابن عباس اطلع على أن الامر على هذا الوجه فرجع اليه و حكاه له و الظاهر من أحاديثه انه رجع عن الجواز المطلق و قيد جوازه بحال الرخصة و العجب من الشيعة انهم أخذوا بقوله و تركوا مذهب على رضى الله عنه نفى صحيح مسلم ان عليا رضى الله عنه سمع ابن عباس يلين في متعة النساء فقال مهلا يا ابن عباس فأتى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنها يوم خيبر و عن لعوم العمر الانسية قال ابن الهمام و يدل على انه لم يرجع حين قال له على ذلك ما فى صحيح مسلم عن عروة بن الزبير ان عبدالله بن الزبير قام بمكة فقال ان ناسا أعمى قلوبهم كما أعمى أبصارهم ينتون بالمتعة يمرض برجل فناداه فقال انك ليجف جانف فلمصرى لقد كانت المتعة تفعل في عهد امام المتقين يريد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له ابن الزبير فجرب ففسك قوائمه لئن فعلتها لأرجمنك بأحبارك الحديث و رواه النسائي أيضا و لا تردد في أن ابن عباس هو الرجل المعرض به و كان قد كف بعرضه فلذا قال ابن الزبير كما أعمى أبصارهم و هذا إنما كان في حال خلافة عبدالله بن الزبير و ذلك بعد وفاة على كرم الله وجهه فقد ثبت انه مستمر القول على جوازها و لم يرجع الى قول على رضى الله عنه و أسند النجاشي من طريق الخطابي الى المنهال عن سعيد بن جبير قال قلت لابن عباس لقد سارت بفتيك الركبان و قال فيها الشعراء قال و ما قالوا قلت قالوا

قد قلت للشيوخ لما طال محبسه ✽ يا صاح هل لك في توى ابن عباس
هل لك في رخصة الاطراف أنسة ✽ تكون مثواك حتى مصدر الناس
فقال سبحانه الله ما بهذا أتيت وما هي الا كالميتة و الدم و لحم الخنزير و لا تلحق الا لعنظر (رواه الترمذى)
★ و عن عامر بن سعد قال دخلت على قرظة (يفتح القاف و الراء و الظاء معجمة) (ابن كعب)
انصارى خزرجى (و أبى مسعود الانصارى في عرس و إذا جوار) أى بنات صغيرات أو مملوكات

و أهل بدر يفعل هذا عندكم فقالا اجلس ان شئت فاسمع معنا و ان شئت فاذهب فانه قد رخص لنا في
اللهو عند العرس وواه النسائي

★ (باب المحرمات ★) (الفصل الاول) ★ عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
لا يجتمع بين المرأة و عمتها و لا بين المرأة وخالتها متفق عليه

(يفتن. نقلت أى صاحبى رسول الله صلى الله عليه وسلم) يتصب التثنية على التثاء و حذف النون للاضافة
(و أهل بدر) بالعطف على المنادى (يفعل هذا) أى التفتى (عندكم) فيه تغليب أو على أن أقل
الجمع اثنان قال الطيبى خصهم به لان أهل بدر هم السابقون الاولون من المهاجرين و الانصار كأنه
قيل كيف يفعل هذا بين أيدىكم و أنتم من أجله الصحابة و لم تنكروا فهو بعيد منكم و مناف لحاكم
(فقالا اجلس ان شئت فاسمع معنا و ان شئت فاذهب فانه قد رخص لنا في اللهو عند العرس) أى
و ان الله يحب أن تؤذى رخصه كما يحب أن تؤذى عزالمه (رواه النسائي)

★ (باب المحرمات) ★ الحرام ممنوع منه في المغرب المحرم الحرام و الحرمة أيضا و حقيقته
موضع الحرمة و منه هى له محرم و هو لها محرم و قد ضبطها ابن الهمام ضبطا حسنا فأجبت أن
أذكره فقال انشاء معلية المرأة للنكاح شرعا بأسياب الاول النسب فيحرم على الانسان قروعه و هم
بناته وبنات اولاده و ان سفن و اصوله و هم أمهاته و أمهات أمهاته و آباه و ان علون ووقع في النسخ
وأنثائه بعد قوله و آباه و هو سفن من النساخ كما لا يخفى و فروع أبويه و ان نزلن فيحرم بنات
الأخوة و الأخوات و بنات أولاد الأخوة و الأخوات و ان نزلن و فروع أجداده و جداته بطن واحد
فلهذا تحرم الممات و الخالات و حل بنات الأعمام و العمات و الأخوال و الخالات الثانى الصاهرة
يحرم بها فروع نسائه المدخول بهن و ان نزلن و أمهات الزوجات و جداتهن بقدر صحيح و ان علون
و ان لم ينسل بالزوجات و تحرم موطوات آباه و أجداده و ان علوا و لو بزنا و المقودات لهم عليهم
بقدر صحيح و موطوات أمثاله و أبناء أولاده و ان سفلا و لو بزنا و المقودات لهم عليهم بقدر صحيح
الثالث الرضاع يحرم كالنسب و يأتي تفصيله في محله الرابع الجمع بين المعارم يعنى كالاختن
و العمة و بنت أخيها أو الأجنبيات كالامة مع الحرمة السابقة الخامس حق الغير كالمنكحة و المعتدة
و العاقل بنات النسب السادس عدم الدين السماوى كالمجوسية و المشركة السابع الثانى كنكاح
السيد أمتة و السيدة عيها

★ (الفصل الاول) ★ (عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجتمع) أى في النكاح
و كذا في الوطء بملك اليمين (بين المرأة و عمتها) سواء كانت سفلى كانت الأب أو عليا كانت
الجدة مثلا (و لا بين المرأة و خالتها) أى كذلك لان ذلك يقضى الى قطعية الرحم قال النووي
أى يحرم الجمع بينهما سواء كانت عمة وخاله حقيقة أو مجازية و هى أخت أبي الأب و أبي الجد و ان
علا و أخت أم الام و أم الجدة من جهة الام و الأب و ان علت فكلهن حرام بالاجماع و يحرم
الجمع بينهما في النكاح أو في ملك اليمين و أما في الآثار كبنى العمتين و بنى الخاليتين و نحوهما
فجائز و كذا بين زوجة الرجل و بنته من غيرها (متفق عليه) قيل هذا ان حديث مشهور يجوز
تخصيص عموم الكتاب به و هو قوله تعالى و أحل لكم منا وراء ذلكم في الهداية و لا يجتمع بين امرأة
و عمتها أو خالتها أو ابنة أخيها أو ابنة أختها قال ابن الهمام تكرار لغير داع الا أن تكون
المبالغة في نهي الجمع بخلاف ما في الحديث من قوله عليه الصلاة والسلام لانكح المرأة على عمتها

★ وعن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة رواه البخاري

ولا على خالتها ولا على ابنة أخيها ولا على ابنة اختها رواه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي فإنه لا يستلزم منع نكاح المرأة على عمتها أو خالتها منع القلب لجواز تخصيص العمرة والغالة بمنع نكاح ابنة الأخ والأخت عليهما دون ادخالهما على الابنة لزيادة تكرمتهما على الابنة قال صلى الله عليه وسلم الغالة بمنزلة الأم في الصحيحين ويؤنس حرمة نكاح الأمة على العرة مع جواز القلب فكأن التكرار لدفع توهم ذلك بخلاف المذكور في الكتاب فإنه لم يذكره إلا بلفظ الجمع فلا يجزى فيه ذلك الوهم وغير هذا الحديث ورد بلفظ الجمع لم يزد فيه على قول لا يجمع بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالتها ثم في الهداية ولا يجمع بين امرأتين لو كانت كل واحدة منهما ذكرا لم يجزله أن يتزوج بالأخرى قال ابن الهمام ثنى بعد ذكر ذلك النوع بأصل كلي يخرج عليه هو وغيره كحرمة الجمع بين عمتين وخالتين وذلك أن يتزوج كل من رجلين أم الآخر فيولد لكل منهما بنت فيكون كل من البنتين عمه الأخرى أو يتزوج كل من رجلين بنت الآخر ويولد لهما بنتان فكل من البنتين خالة للأخرى فيمتنع الجمع بينهما والدليل على اعتبار الأصل المذكور ما ثبت في الحديث برواية الطبراني وهو قوله فإنكم إذا فعلتم ذلك قطعتم أرحامكم وروى أبو داود في مراسله عن عيسى بن طلحة قال نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تنكح المرأة على قرابتها مخالفة القطيعة فأوجب تعدى الحكم المذكور وهو حرمة الجمع إلى كل قرابة يفرض وصلها وهي ما تضمنه الأصل المذكور وبه ثبتت التحية على الروافض والطوائف وثمان البناء على ما نقل عنه وداود الظاهري في إباحة الجمع بين غير الاختين وأما الجمع بين زوجة رجل وبنته من غيره فهو جائز ذكره البخاري تعليقا وقال جمع عبدالله بن جعفر بين ابنة علي وامرأة علي وتعليقاته صحيحة ولم ينكر عليه أحد من أهل زمانه وهم الصحابة والتابعون وهو دليل ظاهر على الجواز ★ (وعن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يحرم من الرضاعة) بفتح الراء ويكسر وأنكر الأصمعي الكسر مع الهاء وفعله في الفصح من حد علم يعلم وأهل نجد قالوه من باب ضرب وعليه قول الشاعر يذم علماء زمانه ★ وضوا لنا الدنيا وهم يرضعونها ★ وهو في اللغة مص اللبن من الثدي ومنه قولهم لثيم مرأض أي يرضع غنمه ولا يلعبها مخالفة أن يسمع صوت حبله فيطلب منه اللبن وفي الشرع مص الرضيع اللبن من ثدي الأممية في وقت مخصوص في الهداية إذا شرب صبيان من لبن شاة فلا رضاع يحرم بينهما لأنه لا جزئية بين الأدي والبهائم والعرصة باعتبارها (ما يحرم من الولادة) يكسر الواو أي النسب واستثنى منه بعض المسائل وقد جمعت في قوله

يفارق النسب الرضاع في صور ★ كأم قافلة وجدة الولد

وأم عم وأخت ابن وأم ★ أخ ولم خال عمه ابن عتد

ثم قال مخالفة هذا الإخراج تخصيص للحديث بدليل العقل والمحققون على أنه ليس تخصيصا لأنه أحال ما يحرم من الرضاع على ما يحرم بالنسب وما يحرم بالنسب هو ما تعلق به خطاب تجريمه وقد تعلق بما عبر عنه بلفظ الأموات والبنات وأخواتكم وعماتكم وخالاتكم وبنات الأخ وبنات الأخت فما كان من سمي هذه الألفاظ متحققا في الرضاع حرم فيه والمذكورات ليس شئ منها من سمي تلك فكيف تكون مخصوصة وهي غير متناولة في شرح السنة في الحديث دليل على أن حرمة الرضاع كحرمة النسب في المناكح فإذا أرضعت المرأة رضعا يحرم على الرضيع وعلى أولاده من أقارب المرأة

★ وعنها قالت جاء عمي من الرضاعة فاستأذن على فابيت إن آذن له حتى أسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأته فقال أنه عمك فاذني له قالت قتلت له يا رسول الله إنما أرضعني المرأة ولم يرعني الرجل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه عمك فليج عليك وذلك بعد ما ضرب علينا الحجاب متفق عليه ★ وعن علي أنه قال يا رسول الله هل لك في بنت عمك حمزة فأنها أجمل فتاة

كل من يحرم على ولدها من النسب ولا تحرم المرضعة على أبي الرضيع ولا على أخيه ولا يحرم عليك أم اختك من الرضاع إذا لم تكن لها لك ولا زوجة أبيك ولا تصور هذا في الرضاع ولا يتصور في النسب أم اخت الأوهى أم لك أو زوجة لأبيك وكذلك لا يحرم عليك نافلتك من الرضاع إذا لم تكن ابنتك أو زوجة ابنتك ولا جدة ولك من الرضاع إذا لم تكن أمك أو أم زوجتك ولا أم ولدك من الرضاع إذا لم تكن ابنتك أو ربيبك قال وفيه دليل على أن الزانية إذا أرضعت بين الزنا رضيعاً لا تثبت الحرمة بين الرضيع وبين الزاني وأهل نسبه كما لا يثبت به النسب قال النووي فيه دليل على أنه يحرم النكاح ويحل النظر والعلوة والمسافرة لكن لا يترتب عليه أحكام الأمور من كل وجه فلا يتوارثان ولا يجب على واحد منهما نفقة الآخر ولا يعتق عليه بالملك ولا يسقط عنها الأصابع يقتله فهما كالأجنبيين في هذه الأحكام (رواه البخاري) قال ابن القيم قتل إن الإمام يدين أحمد بن أبي البخاري صاحب الصحيح اتقى في بخارا بنبوت الحرمة بين صبيين ارتضعا شاة فاجتمع علماؤها عليه وكان سبب خروجه منها والله سبحانه وتعالى أعلم ومن لم يردق نظره في مناسبات الأحكام وحكمها كثر خطؤه وكان ذلك في زمن الشيخ أبي جعفر والشيخ أبي حفص الكبير وهو لد الشافعي فأنهما معا ولدا في العام الذي توفي فيه أبو حنيفة وهو عام خمسين ومائة وفي للجاسم الصغير للسبوطي يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب روله أحمد والشيخان وأبو داود والنسائي وابن ماجه عن عائشة رضي الله عنها وأحمد وسلم والنسائي وابن ماجه عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهم أجمعين أنه فكان حق المصنف أن يقول متفق عليه ★ (وعنها) أي عن عائشة (رضي الله عنها) قالت جاء عمي من الرضاعة) هو أفاض أخو أبي القيس بقاء وعين وسين مهملتين مصغرا كفا في شرح البخاري قال الطبري وهذا يوم أن أم أبيها أرضعته أو أمه أرضعت أباهما لكن قولها إنما أرضعني المرأة يبين أن الرجل بمنزلة أبيها فدعته أعم هذا ما يعطيه ظاهر اللفظ وفي شرح مسلم فيه اختلاف وذكر أن المعروف أن عمها من الرضاعة هو أفاض أخو أبي القيس وكتبته أفاض أبو الجعد وفي فريح السنة فيه دليل على أن لبن الفضل يحرم حتى تثبت الحرمة في جهة صاحب اللبن كما تثبت من جانب المرضعة فإن النبي صلى الله عليه وسلم أثبت عمومة الرضاع والحقا بالنسب (فاستأذن على فابيت إن آذن له) بالمد (حتى أسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي من يجوز دخوله على (فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأته فقال أنه عمك فاذني له) أي بالدخول عليك (قالت قتلت يا رسول الله إنما أرضعني المرأة ولم يرعني الرجل) أي حصلت لي الرضاعة من جهة المرأة لا من جهة الرجل فكأنها ظلت أن الرضاعة لا تسري إلى الرجال والله تعالى أعلم بالحال (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه عمك فليج) أي فليدخل (عليك) ذكره تأكيد وتأييد (وذلك بعد ما ضرب علينا الحجاب) أي بعد ما أمرنا معشر النساء بضرب الحجاب ووضع النقاب عند الأجانب دون الأقارب (متفق عليه) ★ وعن علي أنه قال يا رسول الله هل لك: أي رغبة (في بنت عمك حمزة) قال الطبري رحمه الله

في قريش فقال له أبا علمت أن حمزة أخى من الرضاعة وأن الله حرم من الرضاعة ما حرم من النسب ورواه مسلم * وعن أم الفضل قالت إن نبي الله صلى الله عليه وسلم قال لا تحرم الرضعة أو الرضعتان وفي رواية عائشة قال لا تحرم المصبة أو المصتان وفي أخرى لأم الفضل قال لا تحرم الإبلانة أو الإسلجان هذه روايات لمسلم * وعن عائشة قالت كان فيما أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرمن ثم نسخن بخمس معلومات فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي فيما يقرأ من القرآن رواه مسلم

لك خبر مبتدأ محذوف وفي متعلق به أي هل لك وغية فيها (فانها أجمل فتاة) أي أحسن بنات وأكمل شواهب (في قريش) لفضلا عن بني هاشم (فقال له أبا علمت أن حمزة أخى من الرضاعة) أوضحتها ثوبية في زمانين وكان صلى الله عليه وسلم أسن منه وثوبية مصفرا مولاة لأبي لهب قال السيوطي رحمه الله قتلا عن بعضهم ولم ترضعه عليه الصلاة والسلام امرأة الأسلمت قال ورضعاته أربع أمه وقد ورد إحيائها وإيمانها في حديث وحليمه وثوبية وأم ايمن (وإن الله) روى بفتح الهمزة وكسرها (حرم من الرضاعة ما حرم من النسب) رواه مسلم * وعن أم الفضل (أي امرأة العباس بن عبدالمطلب وهي أخت ميمونة أم المؤمنين يقال إنها أول امرأة أسلمت بعد خديجة) قالت إن نبي الله صلى الله عليه وسلم قال لا تحرم بتشديد الراء المكسورة (الرضعة أو الرضعتان) وفي نسخة ولا الرضعتان وقال الطيبي رحمه الله قوله لا تحرم الرضعة ولا الرضعتان في نسخ المصاحف أو الرضعتان قال أبو عبيد وأبو ثور ودادود إن الثلاث محرمة بناء على مفهوم هذا الحديث ومفهوم العدد ضعيف عند من يقول بالمفهوم أيضا (وفي رواية عائشة قال لا تحرم المصبة والمصتان وفي أخرى لأم الفضل قال لا تحرم الإبلانة والإسلجان) البلج المص يقال بلج الصبي أمه وأسلمت المرأة صبيها والإبلانة المرأة الواحدة منه (هذه) أي الثلاث (روايات لمسلم) والرواية الوسطى نسبها السيوطي إلى أحمد وسلم والأربعة عن عائشة رضي الله عنها وإلى النسائي وابن حبان عن ابن الزبير قال بعض الشراح من أنتمنا ذهب أكثر أهل العلم إلى أن القليل والكثير من الرضاع في مدة الرضاع وهو حولان عند الأكثر وحولان ونصف عند أبي حنيفة رحمه الله سواء في التحريم لعموم قوله تعالى وأمهاتكم اللائي أرضعنكم وخبر الواحد لا يصلح أن يفيد إطلاق الكتاب ولإطلاق حديث عائشة رضي الله عنها يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة وقال الشافعي لا يحرم أقل من خمس رضعات لعديث عائشة وهو قوله * (وعن عائشة قالت كان فيما أنزل من القرآن عشر رضعات) يسكون الشين وفتح الضاد (معلومات يحرمن ثم نسخن بخمس معلومات) أي مشبعات في خمسة أوقات متقابلة عرفا (فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي) أي آية خمس رضعات (فيما يقرأ) بصيغة المجهول (من القرآن) تعني أن بعض من لم يبلغه النسخ كان يقرؤه على الرسم الأول لأن النسخ لا يكون إلا في زمان الوحي فكيف بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم أرادت بذلك قرب زمان الوحي قال التوريشي ولا يجوز أن يقال إن تلاوتها قد كانت باقية فتركوها فإن الله تعالى رفع قدر هذا الكتاب المبارك عن الاختلال والنقصان وتولى حفظه وضمن صيانه فقال عز من قال أنا فمن نزلناه الذكر وأنا له لحافظون فلا يجوز على كتاب الله أن يضيع منه آية ولا أن يتغير حرف كان يتلى في زمان الرسالة إلا ما نسخ منه قال الأشراف المفهوم من كلام الشيخ في شرح السنة أن الضمير في قول عائشة هو فيما يقرأ من القرآن عائد إلى عشر رضعات وحديث أحاج الشيخ في هذا الحديث إلى ما ذكره ويقوم هذا الحديث دليلا لمن قال إن التحريم لا يحصل بأقل من عشر

★ وعنها أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل عليها وعندها رجل فكَأَنَّهُ كره ذلك فقالت إنه أُنْمِي فقال انظرن من أخوانكن فانما الرضاعة من المجاعة متفق عليه ★ وعن عقبه بن الحارث أنه تزوج ابنة لابي إهاب بن عزيز فأتته امرأة فقالت قد أَرْضَعْتُ عَقِبَهُ وَالتِي تَزَوَّجَ بِهَا فَقَالَ لَهَا عَقِبَهُ مَا أَعْلَمُ إِنَّكَ قَدْ أَرْضَعْتِي وَلَا أَخْبَرْتِي

رضعات و لو جعل الضمير المذكور عائدا الى خمس معلومات مع قربه لتمام دليلا للشافعي و لاستغنى عن جميع ما ذكره ويكون المعنى حينئذ ان العشرة تسخن بخمس معلومات و استقر النسخ و تقرر في زمان النبي صلى الله عليه وسلم و هذا هو المراد من قولها تنوفى رسول الله صلى الله عليه وسلم و هي فيما يقرأ من القرآن أى تنوفى النبي صلى الله عليه وسلم بعد نسخ العشرة بالخمس في حالة استقرار الخمس و كونه مقرؤا في القرآن (رواه مسلم) قال الطيبي رحمه الله و يؤيده قول النووي في شرح مسلم أى ان النسخ بخمس رضعات تأخر انزاله جدا حتى أنه صلى الله عليه وسلم تنوفى و بعض الناس يقرأ خمس رضعات و يجعلها قرأنا متاولا كونه لم يطفئه النسخ لقرب عهده فلما بلغهم النسخ بعد ذلك رجعوا عن ذلك و أجمعوا على أن هذا لا ينفي قال الطيبي و النسخ ثلاثة أنواع منها ما نسخ حكمه و تلاوته كمشرك رضعات و ما نسخت تلاوته دون حكمه كخمس رضعات و الشيخ و الشيعة إذا زنيا فأرجوهما و ما نسخ حكمه و بقيت تلاوته و هذا هو الأكثر قال المحقق ابن الهمام هذا لا يستقيم إلا على إرادة الكل و إلا لزم ضياع بعض القرآن الذى لم ينسخ فيثبت قول الرواض ذهب كثير من القرآن بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يثبت للصحابة فلا تمسك بالعديد و إن كان استاده صحيحا لانقطاعه باطنا و ما قيل ليكن نسخ الكل و يكون نسخ التلاوة مع بقاء الحكم و إن هذا مما لا جواب له فليس بشئ لأن ادعاء بقاء حكم الدال بعد نسخه يحتاج الى دليل و إلا فالأصل ان نسخ الدال يرفع حكمه و ما نظر به الشيخ و الشيعة إذا زنيا فأرجوهما فلولا ما علم بالسنة و الإجماع لم يثبت به ★ (وعنها) أى عن عائشة رضي الله عنها (أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل عليها وعندها رجل) الجملة حالية (فكَأَنَّهُ) أى النبي عليه الصلاة والسلام (كره ذلك) أى ذلك الدخول أو ذلك الرجل (فقالت إنه أُنْمِي) أى من الرضاعة (فقال انظرن) أى تفكرن و اعرفن (من أخوانكن) خشية أن يكون رضاعة ذلك الشخص كانت في حالة الكبر قال ابن الهمام الواجب على النساء ان لا يرضعن كل صبي من غير ضرورة و إذا أرضعن فليحفظن ذلك و ليظهرنه و ليكتبنه احتياطا (فانما الرضاعة من المجاعة) يفتح الميم يريد أن الرضاعة الممتد بها في الشرع ما يسد الجوعة و يقوم من الرضيع مقام الطعام و ذلك ان يكون في الصغر فدل على أنها لا تؤثر في الكبر بعد بلوغ الصبي حدا لا يسد اللبن جوعته و لا يشبعه إلا الخبز و ما في معناه فلا يثبت به الحرمة كذا في شرح السنة قال و اختلف أهل العلم في تحديد مدة الرضاع فذهب جماعة إلى أنها حولان لقوله تعالى و الوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة فدل على أن حولين تمام مدتها فإذا انقطعت انقطع حكمها يروى معناه عن ابن مسعود و أبي هريرة و أم سلمة و به قال الشافعي و حكى عن مالك أنه جعل حكم الزيادة على الحولين حكم الحولين و قال أبو حنيفة مدة الرضاع ثلاثون شهرا لقوله تعالى و حمله و فصاله ثلاثون شهرا و هو عند الأكثرين لأقل مدة الحمل و أكثر مدة الرضاع (متفق عليه) ★ و عن عقبه بن الحارث أنه تزوج ابنة لابي إهاب بن عزيز (بكسر الهمزة) فأتته امرأة فقالت قد أَرْضَعْتُ عَقِبَهُ وَالتِي تَزَوَّجَ بِهَا فَقَالَ لَهَا) أى للرضعة (عقبه ما أعلم أنك أَرْضَعْتِي وَلَا أَخْبَرْتِي)

فأرسل إلى آل أبي إهاب فسأهم فقالوا ما علمنا أرضعت صاحبتنا فركب إلى النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة فسأله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف وقد قيل ففارقها عتية ونكحت زوجها غيره رواه البخاري **★** وعن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم حنين بعث جيشا إلى أوطاس فقلقوا عدوا فقاتلهم فظفروا عليهم وأصابوا لهم سبايا فكان ناسا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم تخرجوا من عشيائهم من أجل أزواجهم من المشركين فانزل الله تعالى في ذلك والمحصنات من النساء ألا ما ملكت أيمانكم أي فهن لهم حلال إذا انقضت عدتهن رواه مسلم

أي قبل ذلك (فأرسل إلى آل أبي إهاب) أي أهل بيته وأقاربه (فسألهم) أي عن هذه القضية (فقالوا ما علمنا أرضعت) أي هي (صاحبتنا فركب إلى النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة فسأله) أي عن هذه المسئلة (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وكيف وقد قيل) قال الطيب رحمه الله كيف سؤال عن الحال وقد قيل حال وها يستدعيان عللا يعمل فيهما أي كيف تباعرها وتفضي إليها والحال أنه قد قيل أنك أنوحا إن ذلك بعيد عن ذي المرأة والورع وفيه أن الواجب على العره أن يجتنب موافق التهم والريبة وإن كان في الذيل يرى الساحة وأنشد

قد قيل ذلك إن صدقا وإن كذبا **★** فما اعتذارك من شئ إذا قبالا

قال القاضي وهذا معمول عند الأكثرين على الأخذ بالاحتياط إذ ليس هنا إلا أنباء امرأة عن فعلها في غير مجلس الحكم والزواج مكذب لها فلا يقبل لأن شهادة الإنسان على فعل نفسه غير مقبولة شرعا وعند بعض الفقهاء معمول على فساد النكاح بمجرد شهادة النساء فقال مالك وابن أبي ليلى وابن شبرمة يثبت الرضاع بشهادة امرأتين وقيل بشهادة أربع وقال ابن عباس بشهادة المرضعة وحلفها وبه قال الحسن وأحمد واسحق وذكره الطيب رحمه الله وقال ابن الهمام استدل بهذا الحديث من قال تقبل شهادة الواحدة المرضعة في تناوي قاضيان رجل تزوج امرأة فآخره رجل مسلم ثقة أو امرأة أنهما ارتضعا من امرأة واحدة قال في الكتاب أحبر إلى أن يتنزه فيطلقها وبطيها نصف المهر إن لم يدخل بها ولا تثبت الحرمة بخبر الواحد عندنا ما لم يشهد به رجلان أو رجل وامرأتان وعلى قول للشافعي ثبت حرمة الرضاع بشهادة أربع من النساء (ففارقها عتية ونكحت زوجها غيره رواه البخاري) قال ابن الهمام حديث عتية بن العارث في الصحيحين أنه تزوج أم يحيى بنت أبي إهاب فجهات أمة سوداء فقالت قد أرضعتكما قال فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم قال فاعرض عني فتجيت فذكرت ذلك له قال وكيف وقد زعمت أن قد أرضعتكما **★** (وعن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم حنين بعث جيشا إلى أوطاس) يصرف أو لا يصرف اسم موضع أو بقعة في الطائف (ففروا عدوا) أي من الكفار (فقاتلهم فظفروا) أي غلبوا (عليهم وأصابوا لهم سبايا) جمع سبية فميلة بمعنى مفعولة ولهم حال من سبايا قدم لكون ذي الحال نكرة (فكان ناسا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم تخرجوا) أي تخرجوا وتزوجوا (من عشيائهم) بكسر الفين أي من مجامعتهم خروجهم عن الحرج والامم (من أجل أزواجهم) أي من أجل أن لهم أزواجا (من المشركين فانزل الله في ذلك والمحصنات) بفتح الصاد باتفاق القراء في هذا المقام (من النساء) وهو معطوف على إيمانكم أي وحرمت عليكم المحصنات أي ذوات الأزواج لأنهن أحسن فروجهن بالنزويج (ألا ما ملكت أيمانكم) أي ألا ما أخذتم من نساء الكفار بالسبي وزوجها في دار الحرب لوقوع الفرقة بتأني الدارين فتحل لهن ما يملك اليمين بعد الاحتراء (أي فهن لهم حلال إذا انقضت

★ (الفصل الثاني) ★ عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن تنكح المرأة على عمتها أو العمه على بنت أخيها والمرأة على خالتها أو اختها على بنت أخيها لا تنكح الصغرى على الكبرى ولا الكبرى على الصغرى رواه الترمذى وأبو داود والدارمى والنسائى ورويناه الى قوله بنت أختها مملوءة وعن البراء بن عازب قال مررت على أبي بردة بن نيار ومعه لواء فقلت أين تذهب قال بعثني النبي صلى الله عليه وسلم الى رجل تزوج امرأة أبيه أتته برأسه رواه الترمذى وأبو داود وفي رواية له وللنسائى وابن ماجه والدارمى فاسمى أن أضرب عنقه وأخذ ماله وفي هذه الرواية كان عمى بدل خالي

عدت من أى بحیضة أو شهر وهذا تفسير من أحد رواة الحديث قال الطيبى رحمه الله قوله إلا ما ملكتم إيمانكم أى من المواقف لمن أزواج في دار الكفر فمن حلال للفراة وإن كن زوجات وفي معنى قول الفزردى و ذات حليل أنكحتها وساحتنا ★ حلال لمن يبنى بها لم تطلق

قال النووي رحمه الله مذهب الشافعى وموافقه إن المسبية من عبدة الأولاد والذين لا كتاب لهم لا يعل وطؤها بملك اليمين حتى تسلم نهى محرمه ما دامت على دينها وهؤلاء المسبيات من مشرك العرب فتأويل الحديث عندهم انهن أسلمن بعد السبي واقتضى استبرأؤهن بوضع الحمل من العامل وبحیضة من الحائض اه وفي النسخة ان هذا قول ضعيف عنه والمعتمد أنه يسترق الوثقى والعربي ثم قال الطيبى وذهب ابن عباس الى أن الأمة المزوجة اذا بيعت انفسخ النكاح وحل للمشتري وطؤها بالاستبراء لعموم الآية وسائر العلماء الى انه لا ينسخ والآية مخصوصة بالمسيبات (رواه مسلم)

★ (الفصل الثاني) ★ (عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن تنكح المرأة) بصيغة المجهول أى تزوج (على عمتها أو العمه على بنت أخيها والمرأة على خالتها أو بنت أختها) تقدم البحث عليه (لأنكح) نفي مجهول وقيل نهى (الصغرى) أى بنت الأخ أو بنت الأخت وسميت صغرى لأنها بمنزلة البت (على الكبرى) أى سنا غالبا أو رتبة نهى بمنزلة الأم والمراد بها العمه والخالة وهذه الجملة كالبیان للعلماء والتأكيد للحكم فلذا ترك العاطف (والكبرى على الصغرى) كرر النفي من العجائين للتأكيد لقوله نهى ان تنكح المرأة على عمتها الخ ولذا لم يثن بينهما بالعاطف ولدفع توهم جواز تزوج العمه على بنت أخيها والخالة على بنت أختها لفرضية العمه والخالة كما يجوز تزوج الحرة على الأمة قيل وعله تحريم الجمع بينهما وبين الأختين انهن من ذوات الرحم فلو جتمع بينهما في النكاح لظهرت بينهما عداوة وقطيعة رسم وفي تعديته بعل إيهام الى الأضواء رواه الترمذى وأبو داود والدارمى والنسائى وفي روايته أى النسائى (الى قوله بنت أختها) أى بالثناء المنقطعة من فوق ★ (وعن البراء بن عازب قال مررت على أبي بردة بن نيار) بكسر التون بعدها تحتية خفيفة حليف الانصار (ومعه لواء) بكسر اللام أى علم قال المظهر وكان ذلك اللواء علامة كونه مبعوثا من جهة النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك الأمر (فقلت أين تذهب) أى تريد كما في رواية (قال بعضي) يفتح الياء وسكونها أى أرسلنى (النبي صلى الله عليه وسلم الى رجل تزوج) وفي رواية نكح (امرأة أبيه أتته) أى أتى النبي صلى الله عليه وسلم (برأسه) أى برأس ذلك الرجل (رواه الترمذى) وقال حديث حسن ذكره ابن الهمام قال وروى ابن ماجه عن ابن عباس مرفوعا من وقع على ذات عرم منه فاقطعوه (وأبو داود وفي رواية له) أى لابن داود (والنسائى) أى باعادة اللام مراعاة للاصح (وابن ماجه والدارمى فاسمى أن أضرب عنقه وأخذ ماله) ذهب أكثر أهل العلم الى أن المتزوج كان مستحلا له

✽ وعن أم سلمة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحرم من الرضاع إلا ما فتن الإماء في الثدي فكان قبل الفطام رواء الترمذى

على ما يعتقده أهل الجاهلية فصار بذلك مردداً محارباً لله ولرسوله فاذللك أمر بقتله وأخذ ماله وكان ذلك الرجل يعتقد حل هذا النكاح فمن اعتقد حل شئ محرم كفر و جاز قتله وأخذ ماله ومن جوبل تحريم نكاح واحدة من محارمه فتزوجها لم يكفر ومن علم تحريمها واعتقد الحرمة فسق و فرق بينهما وعز هذا إذا لم يبرر بينهما دخول و إلا فإن علم تحريمها فهو زان يبرى عليه أحكام الزنا و أن جهل فهو وامئ بالشبهة يجب عليه مهر المثل ويثبت النسب قال صاحب الهداية ومن تزوج امرأة لأبيل له نكاحها بأن كانت من ذوى محارمه بنسب كما ه أو ابنته فوطئها لم يجب عليه الحد عند أبي حنيفة وسنان الثوري وزفر وحميم الله و أن قال علقت أنها على حرام و لكن يجب المهر و يعاقب عقوبة هي أشد ما يكون من التمييز سياسة لاجلها مقدرا شرعا إذا كان عالما بذلك و إذا لم يكن عالما لاجل ولا عقوبة تمييز قالوا والشافعي ومالك وأحمد يجب حده إذا كان عالما قال ابن الهمام وفي مسألة المحارم رواية عن جابر أنه يضرب عنقه و نقل عن أحمد واسحق وأهل الظاهر وقصر ابن حزم قتله على ما إذا كانت امرأة أبيه قاصر الحديث البراء على مورده ولاحمد يضرب عنقه وفي رواية أخرى ويؤخذ ماله لبيت المال و أوجب بأن معناه أنه عقد مستحلا فارتد بذلك وهذا لأن الحد ليس ضرب العتق وأخذ المال بل ذلك لازم للكفر وفي بعض طرقة عن معاوية بن مرة عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم بحث جده معاوية إلى رجل عرس بأمرأة أبيه أن يضرب عنقه ويضرب ماله وهذا يدل على أنه استعمل ذلك فارتد به ثم قال وقالوا جاز فيه أحد الأمرين أما أنه للاستحلال أو أمر بذلك سياسة وتعميرا (وفي هذه الرواية) أي الأخيرة (قال عبيد بن خال) ولعل أحدهما من النسب و الآخر من الرضاعة ✽ (وعن أم سلمة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحرم) بتشديد الزاء المكسورة (من الرضاع) بالفتح والكسر (إلا ما فتن الإماء) بالنصب على أنه مفعول به أي الذي فتن إماء الصبي كالطعام و وقع منه موقع الغذاء وذلك أن يكون في أوان الرضاع والإماء جمع معى وهو موضع الطعام من البطن كذا قيل وقوله وقع موقع الغذاء احتراز من أن تقرأ الوند اللبن قبل وصوله إلى الجوف فإنه لا يحصل به التحريم (في الثدي) حال من فاعل فتن كقوله تعالى وتجتون من الجبال يوتا أي كائنا في الثدي فائضا منه سواء كان بالارتضاع أو بالإيجار ولم يرد به الاشتراط في الرضاع المحرم أن يكون من الثدي قال الطيبي رحمه الله وذكر الفتى والعنى والثدى مزيد لارادة الرضاع المؤثر تأثيرا يعتد به - كما سبق في الحديث السابق (وكان) أي الرضاع (قبل الفطام) بكسر الفاء أي زمن النظام الشرعي (رواء الترمذى) في الهداية ولا يعتبر النظام قبل المدة حتى لو قطع قبل المدة ثم أرضع فيها ثبت التحريم إلا في رواية عن أبي حنيفة أنه إذا فطم قبل المدة وصار بحيث يمكن تغير اللبن لا تثبت الحرمة إذا رضع فيها قال ابن الهمام وفي واقعات الطائفة الفتوى وسار ظاهر الرواية وحل يباح الارتضاع بعد المدة قبل لا لأنه جزء الأذى فلا يباح الانتفاع به إلا بالضرورة وقد اندفعت وعلى هذا لا يجوز الانتفاع به للتداوى وأهل الطب يثبتون لبن البنت أي الذي نزل بسبب بنت مرضعة فعلا للبن واختلف المشايخ فيه قيل لا يجوز وقيل يجوز إذا علم أنه يزول به الرمد ولا يخفى أن حقيقة العلم متمردة فالمراد إذا غلب على الظن والأفوه معنى المنع ثم إذا مضت مدة الرضاع لم يتعلق بالرضاع تحريم فطم أو لم يفظم خلافا لمن قال بالتحريم أبدا للإطلاقات الدالة على

✽ وعن حجاج بن حجاج الأسلمي عن أبيه أنه قال يا رسول الله ما يذهب عن مائة الرضاع فقال غرة عبد أو أمة رواه الترمذى وأبو داود والنسائى والدارسى

ثبوت التحريم به وهو مروى عن عائشة رضي الله عنها وكانت إذا أرادت أن يدخل عليها أحد من الرجال أمرت أختها أم كلثوم أو بعض بنات أختها أن ترضعه خمسا وتحدث سهلة أخرجه مسلم وغيره عن عائشة قالت جاءت سهلة امرأة أبي حذيفة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله انى أرى في وجه ابى حذيفة من دخول سالم وهو حليفه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ارضى ما لما خمسا تحرمين بها عليه الا ان مسلما لم يذكر عددا وكذا السنن المشهورة والجواب على تقدير صحته ان التقدير مطلقا منسوخ صرح بنسخه ابن عباس رضي الله عنه حين قيل له ان الناس يقولون ان الرضعة لا تحرم فقال كان ذلك ثم نسخ وعن ابن مسعود قال آل أمر الرضاعة الى ان قليله وكثيره يحرم ثم الذى يجزم به في حديث سهلة أنه صلى الله عليه وسلم لم يرد أن تشيع سالما خمس رضعات في خمس أوقات متفاصلات جالما لان الرجل لا يشبعه من اللبن رطل ولا رطلان فأين تجد الأدسية في ثديها قدر ما يشبعه هذا حال عادة فالظاهر ان معدود خمس فيه المصبات ثم كيف جاز ان يباشر عورتها بشفتيه فلمل المراد أن تحلب له شيأ مقدار خمس مصبات فيشر به والافهه مشكل اذا عرفت هذا فالجواب ان هذا كان ثم نسخ بالتأثر كثيرة عن النبي صلى الله عليه وسلم والمصابة رضي الله عنهم أجمعين تفيد اتفاقهم عليه منها قوله صلى الله عليه وسلم لا رضاع الا ما كان في حولين روى مرفوعا وموقوف على ابن عباس وعلى وابن عمر وابن مسعود ومنها حديث الترمذى هذا وقال حديث صحيح ومنها ما في سنن أبي داود حديث ابن مسعود رضي الله عنه يرفعه لا يحرم من الرضاع الا ما أنبت اللحم وأتشر العظم يروى بالراه المهمة اى أحماء وبالزراى اى رقعده وبزيادة الحجم يرتفع وفي الموطأ وسنن أبي داود عن يحيى بن سعيد ان رجلا سأل أبا موسى الأشعري فقال انى مصبت عن امرأة من ثديها لبنا فذهب في بطنى فقال أبو موسى لا أراها الا قد حرمت عليك فقال عبدالله بن مسعود انظر ما تقى به الرجل فقال أبو موسى فما تقول أنت فقال عبدالله لا رضاع الا ما كان في حولين فقال أبو موسى لا تسألوني عن شئ مادام هذا الجبرين أظهركم هذه رواية الموطأ فرجوعه اليه بعد ظهور النصوص المطلقة وعما افتاء بالحرمة لا يكون الا للذكره الناسخ له أولئك ذكره عنده وغير عائشة رضي الله عنها من نساء النبي صلى الله عليه وسلم يابين ذلك ويقين لانرى هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم الارخصة لسهلة خاصة ولعل سببه ما تضمنه مما خالف أصول الشرع حيث يستلزم منه عورتها بشفتيه فحكمين بأن ذلك خصوصية وقيل يشبه ان عائشة رجعت في الموطأ عن ابن عمر جاء رجل الى عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال كانت لي وليدة فكنت أصيبها فعمدت امرأة اليها فأرضعتها فدخلت عليها فقالت. دونك قد والله أرضعتها قال عمر أوجعها وانت جارتك فانما الرضاعة رضاعة الصغر (١) ✽ (وعن الحجاج بن حجاج الأسلمي عن أبيه) وهو غير الحجاج المشهور فانه نفى (انه قال يا رسول الله ما يذهب عنى) اى يزيل (مدة الرضاع) اى حق الارضاع او حق ذات الرضاع في الفاق المدة والذمام بالكسر والفتح الحق والحرمة التى يذم مضيعها يقال رعيت ذمام فلان ومذته وعن أبي زيد المذمة بالكسر والذمام بالفتح الذم قال القاضى والمعنى اى شئ يسقط حق الارضاع حتى أكون بادائه مؤديا حق الرضعة بكامله وكانت العرب يستحبون ان يرضعوا لتأثر بشئ سوى الأجرة عند النضال وهو المسؤول عنه (فقال غرة) اى مملوك (عبد أو أمة) بالرفع والتثنية بدل من غرة وقيل الغرة لا تطلق الا على الأبيض من الرقيق وقيل هى أنف شئ

★ وعن أبي الطفيل القنوي قال كنت جالسا مع النبي صلى الله عليه وسلم اذ أقبلت امرأة فبسط النبي صلى الله عليه وسلم رداءه حتى قدمت عليه فلما ذهبت قبل هذه أرضعت النبي صلى الله عليه وسلم رواه أبو داود
★ وعن ابن عمر أن غيلان بن سلمة التقي أسلم وله عشر نسوة في الجاهلية فأسلمن معه فقتل النبي صلى الله عليه وسلم أسك أربعا و فارق سائرهن رواه أحمد و الترمذي و ابن ماجه ★ وعن نوفل بن معاوية قال أسلمت و تحتي خمس نسوة فأسلم النبي صلى الله عليه وسلم فقال فارق واحدة و أسك أربعا فعمدت الى أقدمهن حبة عندى عاقر منذ ستين سنة ففارقتها رواه في شرح السنة

يملك قال الطيبى الفرة المماوك و أصلها البياض في جبهة الفرس ثم استعير لا كرم كل شئ كانوا يسمونه غرة القوم سيدهم و لما كان الإنسان المملوك خير ما يملك من غرة و لما جعلت الفرة نفسها خادمة جوزيت بمنس فعلها اه ولذا قيل من خدم خدم (رواه الترمذي و أبو داود و النسائي و الدارمي ★ و عن أبي الطفيل) مصغرا قال المؤلف هو عامر بن وائلة الحبشي الكنانى غلبت عليه كنيته أدرك من حياة النبي صلى الله عليه وسلم ثمان سنين و مات سنة مائة و اثنتين بمكة و هو آخر من مات من الصحابة في جميع الأرض روى عنه جماعة (القنوي) بفتحهما (قال كنت جالسا مع النبي صلى الله عليه وسلم اذ) بلا ألف (أقبلت امرأة فبسط النبي صلى الله عليه وسلم رداءه) اى تعظيما لها و انبساطا بها (حتى قدمت عليه فلما ذهبت) اى و تعجب اناس من اكرامه اياها و قبولها التعمد على ردائه المبارك (قبل هذه أرضعت النبي صلى الله عليه وسلم) في المواهب ان حليلة جاءت عليه الصلاة والسلام يوم حنين فقام اليها و بسط رداءه لها و جلست (رواه أبو داود ★ و عن ابن عمر أن غيلان) بفتح الغين (ابن سلمة) و في نسخة سلاسة (التثني) أسلم و له عشر نسوة في الجاهلية فأسلمن معه فقال النبي صلى الله عليه وسلم أسك أربعا و فارق سائرهن) اى ترك بها فبين قال المصنف و فيه ان أنكحة الكفار صحيحة حتى اذا اسدوا لهم يؤمروا بتجديد النكاح الا اذا كان في نكاحهم من لا يجوز الجمع بينهما من النساء و انه لا يجوز أكثر من أربع نسوة و انه اذا قال اخترت ثلاثة و ثلاثة للنكاح ثبت نكاحهن و حصلت الفرقة بينه و بين ما سوى الأربع من غير ان يطلقهن قال الطيبى رحمه الله و يكفى أن يقول اخترت ثلاثة مثلا قال يحد في موطنه بهذا ناخذ يختار منهن أربعا أيتهن شاء و يفارق ما بقى و اما أبو حنيفة رحمه الله فقال الأربع الأولى جائز و نكاح من بقى منهن باطل و هو قول ابراهيم النخعي رحمه الله قال ابن الهمام و الاوجه قول يحد و في الهداية و ليس له أن يتزوج أكثر من ذلك قال ابن الهمام اتفق عليه المزيمية و جمهور المسلمين اما الجوارى فله ما شاء منهن و في الفتاوى رجل له أربع نسوة و الف جاوية و اراد ان يشتري جارية أخرى فلاسه رجل يخاف عليه الكفر و قالوا اذا ترك ان يتزوج كلابيا دخل الفم على زوجته التي عنده كان مأجورا و اجاز الروافض تسما من الحرائر و قتل عن النخعي و ابن أبي ليلى و اجاز الخوارج ثمان عشرة و حكى عن بعض الناس اباحة اى عدد شاء بالاحصر و وجوه هذه الاقاويل مبسطة في شرح الهداية و هذا الحديث نص على التخصيص (رواه أحمد و الترمذي و ابن ماجه ★ و عن نوفل بن معاوية) اى الدليل بفسر الدالك و سكون الياء قبل انه عمر في الجاهلية ستين سنة و في الاسلام ستين و قيل بل عاش مائة سنة و أول مشاهدته فتح مكة و كان أسلم قبل ذلك (قال أسلمت و تحتي خمس نسوة فأسلم النبي صلى الله عليه وسلم فقال فارق واحدة و أسك أربعا فعمدت) بفتح اليم اى قصدت (الى أقدمهن حبة عندى عاقر) بالجر صفة أقدمهن و قال الطيبى رحمه الله بدل منه على رأى من يذهب الى ان اضافة أنسل التفضيل غير محضة و استدلل صاحب الباب بقوله تعالى

★ وعن الضحاك بن قيروز الديلمي عن أبيه قال قلت يا رسول الله اني أسلمت ونحني أختان قال اخترائيهما شئت رواه الترمذى وأبو داود وابن ماجه ★ وعن ابن عباس قال أسلمت امرأة فتزوجت فجهاد زوجها الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اني قد أسلمت وعلمت باسلامي فانزعها رسول الله صلى الله عليه وسلم من زوجها الآخر وردها الى زوجها الاول وفي رواية أنه قال انها أسلمت معي فردها عليه رواه أبو داود وروى في شرح السنة ان جماعة من النساء ردهن النبي صلى الله عليه وسلم بالنكاح الاول على أزواجهن عند اجتماع الاسلامين بعد اختلاف الدين والدار

و لتجدنهم أحرص الناس على حياة ومن الذين أشركوا وقولهم مررت برجل أفضل الناس اى من الناس على اثبات من اى غير ولود (منذ ستين سنة فقارقتها وراه) اى البغوى (في شرح السنة) ★ وعن الضحاك) بتشديد الحاء (ابن قيروز) يفتح فانه غير منصرف للمعجمة والعلمية (الديلمي) تابعي (عن أبيه) قال المؤلف هو قيروز الديلمي ويقال له الحميرى لتزوله بحمير وهو من أبناء فارس من فرس صنعاه وكان ممن ولد على النبي صلى الله عليه وسلم وهو قاتل الاسود العنسي الكذاب الذى ادعى النبوة باليمن قتل في آخر أيام رسول الله صلى الله عليه وسلم وصله خبره فى مرضه الذى مات فيه روى عنه ابنه الضحاك وعبد الله وغيرهما مات فى خلافة عثمان (قال قلت يا رسول الله اني أسلمت ونحني أختان قال اخترائيهما شئت) قال المظهر ذهب الشافعى ومالك واحمد الى انه لو اسلم رجل ونحنته أختان واسلمتاه كان له ان يختار احداهما سواء كانت المختارة تزوجها اولاً او آخراً وقال أبو حنيفة رحمه الله ان تزويجهما معا لا يجوز له ان يختار واحدة منهما وان تزويجهما متعاقبتين له ان يختار الاولى مشيما دون الاخرى (رواه الترمذى وأبو داود وابن ماجه ★ وعن ابن عباس قال أسلمت امرأة فتزوجت فجهاد زوجها) اى الاول (الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اني قد أسلمت وعلمت باسلامي) اى ومع هذا تزوجت (فانزعها رسول الله صلى الله عليه وسلم من زوجها الآخر) (يكسر الخاء) (وردها الى زوجها الاول) فى شرح السنة فيه دليل على ان المرأة اذا ادعت الفراق على الزوج بعد ما علم بينهما النكاح وأنكر الزوج ان القول قول الزوج مع يمينه سواء تكحت آخر ام لا وكذلك لو اسلم الزوجان قبل الدخول فاختلعا فقال الزوج اسلمنا معا فالتكاح بيننا باق وقالت بل اسلم احدنا قبل الآخر فلانكاح بيننا فالتقول قول الزوج وكذلك ان كان بعد الدخول أسلمت المرأة ثم بعد انقضاء عدتها ادعى انه قبل اسلامه كان القول قول الزوج (وفي رواية انه قال انها أسلمت معي فردها عليه) وسأتى تحقيق هذا الحكم (رواه أبو داود وروى) بصفة السجھول وروى بصفة المعالوم اى صاحب المصاييح (فى شرح السنة ان جماعة من النساء ردهن النبي صلى الله عليه وسلم بالنكاح الاول على أزواجهن عند اجتماع الاسلامين) اى اسلامي الزوجين (بعد اختلاف الدين والدار) قال المظهر يضى اسلمنا قبل اقتضاء المدة ثبت النكاح بينهما سواء كانا على دين واحد كالكنايين والوثنيين او احدهما كان على دين والآخر على دين وسواء كانا فى دار الاسلام او فى دار الحرب او احدهما فى احدهما والآخرى الآخر وهذا مذهب الشافعى واحمد وقال أبو حنيفة تحصل القرعة بينهما باحد ثلاثه امور اقتضاء المدة أو عرض الاسلام على الآخر مع الاستئذان عنه او بتقل احدهما من دار الاسلام الى دار الحرب او بالعكس وسواء عنده الاسلام قبل الدخول او بعده وفى شرح السنة الدليل على ان اختلاف الدار لا يوجب الفرقه ما روى عن عكرمة عن ابن عباس قال رد رسول الله صلى الله عليه وسلم ابنته زينب على أبي النضر بالنكاح الاول ولم يحدث نكاحا وكان قد اترقى بينهما الدار قال ابن الهمام اختلف

منهن بنت الوليد بن مغيرة كانت تحت صفوان بن أمية فأسلمت يوم الفتح و هرب زوجها من الاسلام فبعث اليه ابن عمه وهب بن عمير برداء رسول الله صلى الله عليه وسلم أمانا لصفوان فلما قدم جعل له رسول الله صلى الله عليه وسلم تسير أربعة أشهر حتى أسلم فاستقرت عنده و أسلمت أم حكيم بنت الحارث ابن هشام امرأة عكرمة بن أبي جهل يوم الفتح بمكة و هرب زوجها من الاسلام حتى قدم اليهن فارتحلت لم حكيم حتى قدمت عليه اليهن فدعته الى الاسلام فأسلم فثبتا على نكاحهما رواه مالك عن ابن شهاب مرسل

في ان تبان الدارين حقيقة و حكما بين الزوجين هل يوجب الفرقة بينهما قلنا نعم و قال الشافعي لا و في ان السبي هل يوجب الفرقة أم لا قلنا لا و قال نعم و قوله قول مالك و احمد فيتفرع أربع صور و فائتان و هما لو خرج الزوجان اليها معا ذميّن او مسلمين او مستأنين ثم أسلما او صارا ذميّن لا تقع الفرقة اتفاقا و لو سبي احدهما تقع الفرقة اتفاقا عنده للسبي و عندنا للتبائن و خلافتان احدهما ما اذا خرج احدهما اليها مسلما او ذميا او مستأنا ثم أسلم او صار ذميا عندنا تقع فان كان الرجل حل له الزواج بامر في الحال و بأخت امرأته التي في دار الحرب اذا كانت في دار الاسلام و عنده لا تقع الفرقة بينه و بين زوجته التي في دار الحرب الا في المرأة تخرج مراعاة لزوجها اى يقصد الاستيلاء على حقه فتبين عنده بالمرأعة و الأخرى ما اذا سبي الزوجان معا فعنده تقع الفرقة فليسبى ان يطأها بعد الاستبراء و عندنا لا تقع لعدم تبان داريهما اه و الأدلة و الأجوبة من الجانبين مبسطة في شرحه للهداية فليكن بها ان ترد النهاية (منهن) اى من الأزواج التي رهن النبي صلى الله عليه وسلم على أزواجهن بالنكاح الأول (بنت الوليد بن مغيرة) وفي نسخة المغيرة (كانت تحت صفوان بن أمية) بالتصغير (فأسلمت يوم الفتح و هرب زوجها من الاسلام) اى ممنمنا عنه (فبعث) اى النبي صلى الله عليه وسلم (اليه ابن عمه وهب بن عمير) بالتصغير (برداء رسول الله صلى الله عليه وسلم) الظاهر بردائه فوضع الظاهر موضع المضمير و في نسخة فبعث على بناء المجهول و رفع ما بعده فلا اشكال قال الطبري الظاهر ان يقال بردائه وليس المقام مقام وضع المظهر مقام المضمير لان الباعث رسول الله صلى الله عليه وسلم و المبعوث وهب بن عمير ذكر في الاستيعاب كان عمير بن وهب استأمن لصفوان رسول الله صلى الله عليه وسلم حين هرب هو وابنه وهب بن عمير فأمنه وبعث اليه وهب بن عمير بردائه أمانا لصفوان اى من قتله و تعرضه (فلما قدم) اى صفوان (جعل له رسول الله صلى الله عليه وسلم تسير أربعة أشهر) قال الطبري رحمه الله إضافة المصدر الى الظرف على الاتساع كقوله يا حارق القليلة اه و هو تفصيل من السير بمعنى الاخراج من بلد الى بلد قال التوريشي سيره من بلد أى أخرجه و أجله و المعنى في الحديث تمكينه من السير في الأرض آتيا أربعة أشهر بين المسلمين لينظر في سيرتهم اشارة الى قوله تعالى فسيحوا في الأرض أربعة أشهر حتى يأمنوا حذرهم و يسبحوا في أرض الله حيث شاءوا فينظروا في حال المسلمين فلبث فيهم زمنا فخرقه الله الاسلام (حتى أسلم) قال الطبري رحمه الله بعد اسلام زوجته بشهرين (فاستقرت عنده) و يحتمل ان يكون بالنكاح الأول أو بنكاح مجدد فلا يصلح للاستدلال مع عدم الدلالة على حصول تبان الدارين (و أسلمت أم حكيم بنت الحارث بن هشام امرأة عكرمة ابن أبي جهل يوم الفتح بمكة و هرب زوجها من الاسلام) اى من قوة أهل و شوكتهم مخافة على نفسه (حتى قدم اليهن فارتحلت أم حكيم) اى سافرت وراءه (حتى قدمت عليه اليهن) اى فيها (فدعته الى الاسلام فأسلم فثبتا على نكاحهما) قال ابن الهمام و أما عكرمة فالنا هرب الى الساحل و هو من حدود مكة فلم تبان دارهم و لما ما استدل به من قصة أبي سفيان انه أسلم في معسكر

رسول الله صلى الله عليه وسلم يمر الظهران حين أتى به العباس وزوجه هند بمكة و هي دار حرب اذ ذلك ولم يأمرها عليه الصلاة والسلام بتجديد تكلمهما فالحق ان اباسفيان لم يكن حسن الاسلام يومئذ بل ولا بعد الفتح و هو شاهد حينئذ على ما تفيد السيرة الصحيحة من قوله حين انهم من المسلمون لا ترجع هزيمتهم الى البحر و ما قتل ان الازام كانت معه و غير ذلك مما يشهد بما ذكرنا مما قتل من كلامه بمكة قبل الخروج الى هوازن وحين و انما حسن اسلامه بعد ذلك رضي الله عنه و الذي كان اسلامه حسنا حين أسلم هو أبو سفيان بن الحارث و أما ما استدلل به من تباین الدارين بين أبي العاص بن الربيع زوج زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فانها هاجرت الى المدينة و تركته بمكة على شركه ثم جاء و أسلم بعد سنين قيل ثلاث و قيل ست و قيل ثمان فردها عليه بالنكاح الاول فالجواب انه انما رده عليه الصلاة والسلام بنكاح جديد روى ذلك الترمذی و ابن ماجه و الامام أحمد و الجميع اذا أسكن أولى من اهدار أحدهما و هو أن يحمل قوله على النكاح الاول على معنى بسبب سبقه مراعاة لعمرته و قيل قوله ردها على النكاح الاول لم يحدث شيئا معناه على مثله لم يحدث زيادة في الصداق و نحوه و هو تأويل حسن هذا و ما ذكرناه مثبت و على النكاح الاول نافي لانه مبني على الاصل و أيضا تقطع بان الفقرة وقعت بين زينب و بين أبي العاص بمكة بعد ثمان سنين فانها أسلمت بمكة في ابتداء الدعوة حين دعا صلى الله عليه وسلم خديجة و بناته فقد انقضت المدة التي تبين بها في دار الحرب مرارا و ولدت و روى انها كانت حاملا فاسقطت حين خرجت مهاجرة الى المدينة و روعها هيار ابن الاسود بالربيع و استمر أبو الربيع على شركه الى ما قبل الفتح فخرج تاجرا الى الشام فاخذت سرية المسلمين ماله و أعجزهم هربا ثم دخل بابل على زينب فاجارته ثم كأم رسول الله صلى الله عليه وسلم السرية فردوا ماله فاحتفل الى مكة فادى الدائع و ما كان أهل مكة يضرمونه معه و كان رجلا أميناً كريماً فلما لم يبق لأحد عليه علة قال يا أهل مكة هل بقي لأحد منكم عندي مال لم يأخذه قالوا لا فجزاك الله خيراً فقد وجدناك وفيما كريماً قال فاني أشهد ان لا اله الا الله و أشهد ان محمداً عبده ورسوله و الله ما مني من الاسلام عنده الا تخوف ان تظنوا انما أردت ان أكل أسوالكم فلما أداها الله اليكم و نرغبت منها أسلمت ثم خرج حتى قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم و ما ذكر في الروايات من قولهم و ذلك بعد ست سنين أو ثمان سنين أو ثلاث سنين فانما ذلك من وقت فارقه بالابدان و ذلك بعد غزوة بدر و أما البيئونة فليل ذلك بكثير لانها ان وقعت من حين أنتت فهي قريب من عشرين سنة الى اسلامه و ان وقعت من حين نزلت و لانتكحوا المشركين حتى يؤمنوا و هي مكبة فأكثر من عشر هذا غير انه كان حابسها قبل ذلك الى ان أسرفين أسريد و هو صلى الله عليه وسلم كان مغلوبا على ذلك قبل ذلك فلما أرسل أهل مكة في فداه الأسرى أرسلت زينب في فدائه فتلادة كانت خديجة أعطتها اياها فلما رآها رسول الله صلى الله عليه وسلم رق لها فردها عليها و أطلقها لها فلما وصل جهزها اليه لانه صلى الله عليه وسلم كان شرط عليه ذلك عند الطلاق و اتفق في مخرجها ما اتفق من هيار ابن الاسود و هذا أمر لا يكد أن يختلف فيه اثنان و به تقطع بان الرد كان على نكاح جديد كما هو في حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده و وجب تأويل رواية على النكاح الاول كما ذكرنا و اعلم ان بنات رسول الله صلى الله عليه وسلم لم تصنف واحدة منهن قبل البعثة بكفر ليقال أنتت بعد ان لم تكن مؤمنة فقد اتفق علماء المسلمين ان الله لم يبعث قط نبيا أشرك بالله طرفة عين و الولد يتبع المؤمن من الابوين فلزم انهن لم تكن احداهن قط الا مسلمة نعم قبل البعثة كان الاسلام اتباع ملة ابراهيم و من حيث وقع البعثة لا يثبت الكفر الا بانكار المنكر بعد بلوغ الدعوة و من أول ذكره

★ (الفصل الثالث) ★ عن ابن عباس قال حرم من النسب سبع ومن الصهر سبع ثم قرأ حرمت عليكم أمهاتكم الآية رواه البخاري ★ وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أيما رجل نكح امرأة فدخل بها فلا يحل له نكاح ابنتها .

صلى الله عليه وسلم لأولاده لم تتوفق واحدة منهم وأما سبأيا أو طاس فقد روى أن النساء سبين وحدهن ورواية الترمذي تفيد ذلك عن أبي سعيد قال أصبنا سبأيا أو طاس ولهن أزواج في قهمن فذكروا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فنزلت والحصنات من النساء إلا ما ملكت أيما نكح وأما قيسه على الحربي المستأن فالجواب منع وجود التباين لأن المدعى عليه منه هو التباين حقيقة وحكما وهو يصير المكان في دار الحرب في حكم الميت حتى يعتق مدبروه وأسبأت أولاده ويقسم ميراثه والكائن في داره ممنوع من الرجوع وهذا منف في المستأن فإذا كان إذا كافانا ما ذكر بقي ما ذكرنا من المعنى اللازم للتباين الموجب للفرقة سالما من المعارض فوجب اعتباره ودليل السمع أيضا وهو قوله تعالى إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات لى قوله فلا ترجعهن الى الكفار لأن حل لهن ولا هم يحلون لهن وآتوهن ما أفقوا ولا جناح عليكم أن تنكحنه إذا آتيتوهن أجورهن ولا تنكسوا بعصم الكوافر وقد أناد من ثلاث نصوص على وقوع الفرقة ومن وجه اقتضائي وهو فلا ترجعهن (رواه مالك) الظاهر أن الضمير راجع الى جميع ما ذكر مما روى في شرح السنة لكن دأب المصنف أنه إنما ينسب الحديث الى شرح السنة إذا لم يجد أحدا من المخرجين أسنده فالأظهر على هذا أن مرجع الضمير قوله منهن الخ أو قوله ولست أم حكيم الخ وهذا أقرب والله تعالى أعلم (عن ابن شهاب) أي الزهري (مرسلا) أي يحذف الصحابي قيل فلما رأى صلى الله عليه وسلم عكرمة وطلب اليه فرحما وما عليه رداء على أن يابيه وفي شرح الشافعي لميرك شاء قد قام صلى الله عليه وسلم لبعض أصحابه كمكرمة بن أبي جهل وعدى بن حاتم وزيد بن ثابت وجعفر بن أبي طالب رضي الله عنهم أجمعين .

★ (الفصل الثالث) ★ (عن ابن عباس قال حرم) بتشديد الراء مجهول أي جعل حراما (من النسب سبع) أي نسوة وهن الأم والبنات والأخت والعمة والمخالاة وبنت الأخ وبنت الأخت (ومن الصهر سبع) في النهاية صهره وأصهره إذا قربه وأدناه والصهر حرمة التزويج والفرق بينه وبين النسب أن النسب ما رجع الى ولادة قريبة من جهة الآباء والصهر ما كان من خلطة يشبه القرابة يحدثها التزويج قال النووي المحرم على التأيد من الصهر أم الزوجة وزوجة الابن وابن الابن والابنة وإن سفل وزوجة الأب والجد وإن علا وبنت الزوجة المدخول بها ولا على التأيد أخت الزوجة وعمتها وخالتها وه وفيه أن عمدتها وخالتها غير مفهومين من الآية أو كذا زوجة الأب منها بل من قوله تعالى ولأنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء فلا يحسن الاستشهاد بها بقوله (ثم قرأ حرمت عليكم أمهاتكم الآية) فالظاهر أنه مراد من النسب سبع لكن ذكر بلفظ الصهر ثقليا ولذا قال صاحب المدارك في الآية ذكر المحرمات الباقيات وهن سبع من النسب وسبع من السبب أه فلي هذا كل من الأربعة عشر مفهوم من الآية الى قوله ما ملكت أيما نكح والسبع السببي هي الأم والأخت الرضاعيتان وأم الزوجة وبنتها وامرأة الابن وأخت الزوجة والمرأة المزوجة (رواه البخاري) أي موقولا ★ (وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده) أي ابن عمرو (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أيما رجل نكح امرأة فدخل بها) أي جامعها (فلا يحل له نكاح ابنتها) قال تعالى وربا لكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن وأسط قد كونهن في حجره لانه خرج مخرج

وان لم يدخل بها فليتكح انتباها وايماء رجل تكح امرأة فلايل له ان ينكح امها دخل بها او لم يدخل رواء الترمذى وقال هذا حديث لا يصح من قبل اسناده انما رواه ابن لهيعة والثنى ابن الصباح عن عمرو بن شعيب وهما يضعفان في الحديث
 * (باب المباشرة) * (الفصل الاول) عن جابر قال كانت اليهود تقول اذا أتى الرجل امرأته من دبرها في قبلها كان الولد احول فنزلت نسأؤكم حرث لكم فاتوا حرثكم اني شتمت متفق عليه
 * وعنه قال كئنا نمزل والقرآن ينزل متفق عليه

غالب العادة (فان لم يدخل بها) أى الرجل بامرأته وفي رواية فان لم يكن دخل بها (فليتكح انتباها) اي بعد طلاق امها قال تعالى فان لم تكونوا دخلتم بها فلا جناح عليكم وهذا تصريح في الحكم بانه لا عبرة بالمفهوم في الدليل كما هو مذهبنا اوتأكد بما علم مفهومنا على مذهب الشافعي ومن تبعه (وايماء رجل تكح امرأة فلايل له ان ينكح امها دخل بها او لم يدخل) لاطلاق قوله تعالى واسيات نسأؤكم وفي رواية دخل بها او لم يدخل مقدم على الجزاء (رواه الترمذى وقال هذا حديث لا يصح من قبل اسناده) اي من جهة رجاله وان كان صحيحا باعتبار معناه لطافته معنى الآية (انما رواء ابن لهيعة) يفتح اللام وكسر الهاء قيل وثقه احمد واثق عليه (والثنى بن الصباح) بتشديد الموحدة (عن عمرو بن شعيب وهما يضعفان) بتشديد الميم اي يسنان الى الضعف (في الحديث) اي في الحديث او في فمن الحديث عند بعض ارباب الحديث فيكون الحديث ضعيفا عندهم والله تعالى اعلم
 * (باب المباشرة) * اي المجامعة قال الراغب البشرة ظاهر الجلد وجمعها بشر وابشار ويعبر عن الانسان بالبشر اعتبارا لظهور جلده من الشعر بخلاف الحيوانات والمباشرة الاضواء بالبشرتين وكفى بها عن الجماع في قوله تعالى ولا تبشروهن وانتم عاكفون في المساجد
 * (انفصل الاول) * (عن جابر قال كانت اليهود تقول اذا أتى الرجل امرأته من دبرها في قبلها) قال ابن السكك كان يقف خلفها ويولج في قبلها فان الوطء في الدبر محرم في جميع الاديان (كان الولد) اي الحاصل بذلك الجماع (احول) اتحول الواطئ عن حال الجماع المتعارف وهو الاقبال من القدام الى القليل وبهذا سمي قبل الى حال خلاف ذلك من الدبر فكانه راعى الجانبين ورأى الجهتين فأتج ان جاء الولد احول (فنزلت) اي ردا عليهم فيما تخاليل لهم (نسأؤكم) اي نسأؤكم ومجملاتكم (حرث لكم) اي مواضع زراعة اولادكم يعنى من لكم بمنزلة الارض المعدة للزراعة ومحل القبل فان الدبر موضع الثرى لاجل الحرث ولكن الانجاس بموجب عليه الانجاس يميلون اليه ويقبلون عليه (فاتوا حرثكم اني شتمت) اي كيف شتمت من قيام او قعود او اضطجاع او من الدبر في فرجها والمعنى على اي هيئة كانت لغى مباحة لكم بمغفرة اليكم ولا يترتب منها ضرر عليكم في شرح السنة اتفقوا على انه يجوز للرجل اتيان الزوجة في قبلها من جانب دبرها وعلى اي صفة كانت وعليه دل قوله تعالى نسأؤكم حرث لكم فاتوا حرثكم اني شتمت اي هن لكم بمنزلة ارض تزرع ومحل الحرث هو القليل الكشاف حرث لكم مواضع حرث لكم شين بالمحارث لما بقى في ارحامهن من النطف التي منها النسل بالذور وقوله فاتوا حرثكم معناه فاتوهم كما تاتون اراضيكم التي تريدون ان تحرثوها من اي جهة شتم لا يحظر عليكم جهة دون جهة وهو من الكتابات اللطيفة وانحرافات المستحسنة قال الطيبي رحمه الله وذلك انه ابيح لهم ان ياتوها من اي جهة شاءوا كالاراضي المملوكة وقد بالحرث ليشير ان لا يتجاوز البتة موضع البذر ويتجنب عن مجرد الشهوة (متفق عليه) * وعنه

وزاد مسلم في ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فلم ينهنا * وعنه قال ان رجلا أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان لي جارية هي خادمتنا وانا أطوف عليها واكره ان تحمل فقال اعزل عنها ان شئت فانه سيأتيها ما قدر لها فلبث الرجل ثم اتاه فقال ان الجارية قد حبلت فقال قد أخبرتك انه سيأتيها ما قدر لها رواه مسلم * وعن أبي سعيد الخدري قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة بني المصطلق

اي عن جابر رضي الله عنه (قال كنا نعزل) العزل هو اخراج الرجل ذكره من الفرج قبل ان ينزل (والقرآن ينزل) جملة حالية يعنى ولم يمتعنا والله تعالى عالم بأحوالنا فيكون كالتقدير لافعلنا (متفق عليه) وزاد مسلم في ذلك اي العزل (النبي صلى الله عليه وسلم فلم ينهنا) اي النبي صلى الله عليه وسلم وقال الطيب رحمه الله فلم ينهنا عن ذلك الوحي ولا السنة قال ابن الهمام العزل جائز عند عامة العلماء وكرهه قوم من المحاببة وغيرهم والمصحح الجواز قال النووي العزل هو ان يباع فاذا قارب الانزال نزح وانزل خارج الفرج وهو مكروه عندنا لانه طريق الى قطع النسل ولهذا ود العزل الواد الخفي قال أصحابنا لا يحرم في المملوكة ولا في زوجته الامة سواء رضا أم لا لان عليه ضررا في مملوكته بان يصيرها أم ولد ولا يجوز بيعها وفي زوجته الرقيقة بمصير ولده رقيقا تبعا لأمه اما زوجته الحرة فان اذنت فيه فلا يحرم والا فوجهاً أمهمها لا يحرم * (وعنه) اي عن جابر (قال ان رجلا أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان لي جارية هي خادمتنا) احتراز من ان تكون الجارية بمعنى البنت (وانا أطوف عليها) اي اجاسها (واكره ان تحمل) اي تحبل منى (فقال اعزل عنها ان شئت) قال ابن الملوك فيه جواز العزل وانه في الامة بمشقة الواطئ اه واطلته غير صحيح قال ابن الهمام في بعض اجوبة المشايخ الكراهة وفي بعضها عدمه ثم على الجواز في امته لا يفتقر الى اذنها وفي زوجته الحرة يفتقر الى رضاها وفي سنكوحته الامة يفتقر الى الاذن والخلاف في انه للسيد كما قال أبو جنيفة وهو ظاهر الرواية او لها كقولهما او ٧ كرواية عنهما وقال الطيب رحمه الله ان شئت ان لا تحبل وذلك لا ينفك ثم عليه قوله (فانه) اي الشأن (سيأتيها ما قدر لها) اي من الحمل وغيره سواء عزلت أو لا وفيه مؤكداً ان ضمير الشأن وسين الاستقبال (فلبث الرجل ثم اتاه) اي النبي صلى الله عليه وسلم (فقال ان الجارية قد حبلت) كفح على ما في القاموس وغيره (فقال قد أخبرتك انه سيأتيها ما قدر لها) قال النووي فيه دلالة على الحاق النسب مع العزل اه لان الماء قد يسبق قال ابن الهمام ثم اذا عزل باذن او بغير اذن وظهر بها حبل هل يل نفيه قالوا ان لم يمد اليها أو عاد ولكن بال قبل المود حل نفيه وان لم يبل لا يحل كذا روى عن علي رضي الله عنه لان بقية النفي في ذكره يسقط فيها وكذا قال أبو حنيفة فيما اذا اغتسل من الجنابة قبل البول ثم بال فخرج النفي وجب إعادة الغسل وفي فتاوى قاضي خان رجل له جارية غير محصنة وتفرج وتدخل ويعزل عنها المولى فجاءت بولد واكره ظنه انه ليس منه كان في صفة من نفيه وان كانت محصنة لا يسمع نفيه لانه ربما يعزل فيقع الماء في الفرج الخارج ثم يدخل فلا يعتد على العزل (رواه مسلم) ولفظه عند ابن الهمام عن جابر قال سال رجل النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان عندي جارية وانا اعزل عنها فقال عليه الصلاة والسلام ان ذلك لا ينعش شيأ أراد الله تعالى فجاء الرجل فقال يا رسول الله ان الجارية التي كنت ذكرت انك قد حملت فقال عليه الصلاة والسلام انا عبد الله ورسوله قال فهذه الاحاديث ظاهرة في جواز العزل * (وعن أبي سعيد الخدري قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة بني المصطلق) بكسر اللام قبيلة من بني خزاعة من العرب وفي القاموس صلق صلات صوتا شديدا والمصطلق لقب

فأصبنا سبياً من سبي العرب فاشتبهنا النساء واشتعلت علينا العزبة وأهيننا العزل فاردنا أن نعزل وقلنا انعزل ورسول الله صلى الله عليه وسلم بين أظهرنا قبل أن نساله فسالناه عن ذلك فقال ما عليكم الا تفعلوا ما من نسمة كائنة الى يوم القيامة الا وهي كائنة متفق عليه * وعنه قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن العزل فقال ما من كل الماء بكون الولد وإذا أراد الله خلق شيئاً لم يمنعه شيء رواه مسلم * وعن سعد بن أبي وقاص أن رجلاً جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اني أعزل عن امرأتي فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم لم تفعل ذلك

خزيمة بن سعد بن عمرو وسمى لحسن صوته وكان اول من غنى من خزاعة (فأصبنا سبياً من سبي العرب) قال النووي فيه دليل على ان العرب يجرى عليهم الرق اذا كانوا مشركين لان بني البصطلق قبيلة من خزاعة وهو مذهب مالك والشافعي وقال أبو حنيفة والشافعي في القديم لا يجرى عليهم الرق لشرفهم (فأشتبهنا النساء) اي مجامعتن (واشتعلت علينا العزبة) بضم العين اي قلة الجماع (وأهيننا العزل) اي من السبايا غافة الجبل (فاردنا أن نعزل) اي بالفعل (وقلنا) وفي نسخة قلنا اي في انفسنا او يعضنا لبعض (نعزل) اي يحذف الاستهزام (ورسول الله صلى الله عليه وسلم بين أظهرنا) جملة حالية مستمرة (قبل ان نساله) اي عن العزل هل يجوز أم لا (فسالناه عن ذلك) اي العزل او جوازه (فقال ما عليكم) اي بأس (ان لا تفعلوا) بفتح الهزمة وكسرهما وقيل الرواية بالكسر اي ليس عليكم ضرر ان لا تفعلوا العزل وقيل بزيادة لا ومعناه لا بأس عليكم ان تفعلوا ومن ثم يجوز العزل وروى لا عليكم فيحتل ان يقال لا نفي لما سألوه وعليكم ان لا تفعلوا كلام مستأنف مؤكد له وعلى هذا ينبغي ان تكون ان مفتوحة قال القاضي روى بها وروى بلا والمعنى لا بأس عليكم في ان تفعلوا ولا مزيدة ومن منع العزل قال لا نفي لما سألوه وعليكم ان لا تفعلوا كلام مستأنف مؤكد له وعلى هذا ينبغي ان تكون ان مفتوحة وللعلماء فيه خلاف قال الشافعي يجوز العزل عن الامة سواء كانت منكوبة او ملك بينين وعن الحرة باذنها (ما من نسمة كائنة) صفة نسمة (الى يوم القيامة الا وهي كائنة) اي ليست نسمة كائنة في علم الله تعالى من حدوث الحادثات الى يوم القيامة في حال من الاحوال الا كائنة ثابتة في وقت من الاوقات لا ينعها عزل ولا غيره والحاصل ان كل انسان قدره الله ان سيوجد ولا ينعها العزل قال النووي رحمه الله معناه ما عليكم ضرر في ترك العزل لان كل نفس قدر الله خلقها لا بد أن يشغلها سواء عزلتم أم لا فلا فائدة في عزلكم فانه ان كان الله قدر خلقها سيقكم الماء فلا ينفع حرصكم في منع الخلق وفيه دلالة على ان العزل لا يمنع الابدال فلو استقرش امة وعزل عنها فأتت بولد لبعته الا أن يدعى عدم الاحترام (متفق عليه) * وعنه (أي عن أبي سعيد) قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن العزل (قال الطيبى رحمه الله انما استأذنوا النبي صلى الله عليه وسلم في العزل مخافة الولد زعماً منهم بان صب الماء سبب الولد والعزل لعدمه (فقال ما من كل الماء يكون الولد) أي يحصل لكم من صب لا يحدث منه الولد ومن عزل محدث له قدم خبر كان ليدل على الاختصاص وأن تكوين الولد بدشيتة الله تعالى لا بالماء وكذا عدمه بها لا بالعزل وهذا معنى قوله (وإذا أراد الله خلق شيئاً لم يمنعه شيء) أي من العزل وغيره (رواه مسلم) * وعن سعد بن أبي وقاص أن رجلاً جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اني أعزل (أي الذي (عن امرأتى) أي يرضاها أو نفسى عنها بان لا أجامعها (فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم لم تفعل ذلك) أي لاى شيء وبأى سبب تفعل ذلك العزل أو ذلك الفعل وهو الكف

فقال الرجل أشفق على ولدها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو كان ذلك ضارا ضاراً فارس و الروم رواه مسلم
 * وعن جدامة بنت وهب قالت حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم في أناس و هو يقول لقد هممت أن
 أنهى عن الغيلة فنظرت في الروم و فارس فإذا هم يغيلون أولادهم فلا يضر أولادهم ذلك شيئاً ثم سألوه
 عن العزل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك الواد الضيق و هي و إذا المؤودة سئلت رواه مسلم

(فقال الرجل أشفق) أى أخاف (على ولدها) أى الذى فى البطن لئلا يصير توأمين فيضعف كل
 منهما أو على ولدها الذى ترضعه لما سيأتى أن الجماع يضره و قيل أى أخاف أن لم أعزل عنها حملت
 و حينئذ يضر الولد الأرضاع فى حال الحمل (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو كان ذلك) أى الجماع
 حال الأرضاع أو العزل (ضاراً ضاراً فارس و الروم) أى أولادهما يعنى ترضع نساء الفرس و الروم
 أولادهم فى حال الحمل فلو كان الأرضاع فى حال الحمل مضراً لأضر أولادهم (رواه مسلم
 * وعن جدامة) بضم الجيم و الدال المهملة و يروى بالذال المعجمة قال الدار قطنى هو تصحيف
 ذكره المؤلف (بنت وهب) أى أخت عكاشة) قالت حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم في أناس (أى
 مع جماعة من الناس) و هو يقول لقد هممت (أى قصدت) أن أنهى عن الغيلة (بكسر اللين المعجمة
 أى الأرضاع حال الحمل و الغيل بالفتح اسم ذلك اللبن كذا قيل و فى النهاية الغيلة بالكسر الاسم من
 الغيل و بالفتح هو أن يجامع الرجل زوجته و هى مرضعة وكذلك إذا حملت و هى مرضع و قيل
 كلاهما بمعنى و قيل الكسر للاسم و الفتح للمرة و قيل لا يصح الفتح إلا مع حذف التاء اه قال يحيى قال
 مالك الغيلة أن يمس الرجل امرأته و هى ترضع اه تابعه الأصمعى وغيره من أهل اللغة و قال
 ابن السكيت أن ترضع و هى حامل (فنظرت فى الروم و فارس) بكسر الراء و عدم الضيف (فإذا هم
 يغيلون) بضم أوله (أولادهم فلا يضر أولادهم ذلك) أى الغيل (شيئاً) من الضير قال العلماء
 و سبب همه عليه الصلاة والسلام بالنهى انه خاف معه ضرر الولد الرضيع لأن الأطباء يقولون أن ذلك
 اللين داء و العرب تكرهه و تنهى ذكره السيموطى قال القاضى كان العرب يخرزون عن الغيلة و يزعمون
 انها تضر الولد و كان ذلك من المشهورات الدائمة عندهم فاراد النبي صلى الله عليه وسلم أن ينهى عنها
 لذلك فرأى أن فارس و الروم يفعلون ذلك و لا يزالون به ثم انه لا يعود على أولادهم بضر فلم ينه
 (ثم سألوه عن العزل) أى عن جوازه مطلقاً أو حين الأرضاع أو حال الحمل (فقال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ذلك) أى العزل (الواد الضيق) قال النووي الواد دفن البنت حية و كانت العرب تفعل
 ذلك خشية الأملاق و المار اه شبه صلى الله عليه وسلم إضاعة النطفة التى أعدها الله تعالى ليكون الولد
 منها بالواد لأنه يسقى فى إبطال ذلك الاستعداد بعزل الماء عن معله و هذا دليل لمن لم يجوز العزل
 و من جوزه يقول هذا منسوخ أو تجديد أو بيان الأولى و هو الأولى (وهى) الضمير راجع الى مقدار أى هذه
 النطفة القيحة مندرجة فى الوعيد تحت قوله تعالى (و إذا المؤودة) أى البنت المدفونة حية (سئلت)
 أى يوم القيامة بأى ذنب قتلت قبل ذلك لا يدل على حرمة العزل بل على كراهته إذ ليس فى
 معنى الواد الضيق لأنه ليس فيه إزهاق الروح بل يشبهه (رواه مسلم) قال ابن الهمام و صبح عن
 ابن مسعود انه قال هى المؤودة الصغرى و صبح عن أبى أمامة انه سئل عنه فقال ما كنت أرى مسلماً
 يفعله و قال نافع عن ابن عمر ضرب عمر على العزل بضم ينيه و عن عمر و عثمان انهما كانا ينهيان
 عن العزل اه و الظاهر أن النهى محمول على التنزيه قال القاضى و انما جعل العزل وأدا خفياً لأنه
 فى إضاعة النطفة التى هيأها الله لأن تكون ولداً شبه أهلاك الولد و دقته حياً لكن لا شك فى أنه دونه

★ وعن أبي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن أعظم الأمانة عند الله يوم القيامة وقي روية أن من أشر الناس عند الله منزلة يوم القيامة الرجل يفضي إلى امرأته وتقضي إليه ثم ينشر سرها رواه مسلم

★ (الفصل الثاني) ★ عن ابن عباس قال أوحى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم الآية أقبل وأدبر واتق الدبر والحيفة رواه الترمذى وأبو داود وابن ماجه

فلذلك جعله خفيا واستدل به من حرم العزل وهو ضعيف إذ لا يلزم من حرمة الواد الحقيقي حرمة ما يضاهاه بوجه ولا يشاركه فيما هو علة الحرمة وهي إزهاق الروح وتل النفس التي حرم الله الألبان و لكنه يدل على الكراهة ويؤيده ما ذكره ابن الهمام أن عمر وعليا اتفقا على أنها لا تكون مؤودة حتى تمر عليه الثآليل السبع أسند أبو يعلى وغيره عن عبيد بن رفاعه عن أبيه قال جلس إلى عمر على والزبير وسعد في نفر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فتداكروا العزل فقالوا لأبأس به فقال رجل منهم إنهم يزعمون أنها المؤودة الصغرى فقال على لا تكون مؤودة حتى تمر عليها الثآليل السبع حتى تكون سلالة من طين ثم تكون نطفة ثم تكون علقة ثم تكون مضغة ثم تكون عظاما ثم تكون لحما ثم تكون خلقا آخر فقال عمر صدقت أطال الله بقاءك قال وهل يباح الإسقاط بعد الحمل قال يباح ما لم يتخلق شئ منه ثم في غير موضع قالوا ولا يكون ذلك إلا بعد مائة وعشرين يوما وهذا يقتضي أنهم أرادوا بالتخليق نفخ الروح والأل فهو غلط لأن التخليق يتحقق بالشاهدة قبل هذه المدة

★ (وعن أبي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن أعظم الأمانة عند الله يوم القيامة و في رواية أن من أشر الناس عند الله منزلة يوم القيامة) و في بعض النسخ المصححة أن من شر الناس بدون الألف قال الجوهري أشر لا يقال إلا في لغة ردية قال النجاشي الرواية وقعت بالألف وهي تدل على عدم روايته لأن من حفظ حجة على من لم يحفظ سيما حفاظ علماء الحديث فإنهم مقدمون على حفظة اللغة (الرجل) هو مرفوع على الرواية الأولى ومنصوب على الثانية قال الطيبي في معنى الرواية الأولى أي أعظم أمانة عند الله خان فيها الرجل أمانة الرجل وقال الأشراف أي أعظم خيانة الأمانة عند الله يوم القيامة خيانة رجل (يفضي) أي يعمل (إلى امرأته) ويأشهرها (وتقضي) أي تعمل هي أيضا (إليه) قال تعالى وقد أنفسي بعضكم إلى بعض (ثم ينشر) بفتح الياء وضم الشين أي: أهر (سرهما) بأن يتكلم للناس ما جرى بينه وبينها قولا وفعل أو يفشي عيبا من عيوبها أو يذكر من محاسنها ما يجب شرعا أو عرفا سترها قال ابن الملك أي الأعمال كل من الزوجين وأقوالهما أمانة مودعة عند الآخر فمن أنفسي منهما ما كرهه الآخر وأشاعه فقد خانها قال بعض الأدباء أريد طلاق امرأتى قيل له لم تقال كيف أذكر عيب زوجتي فلما طلقها قيل له لم طلقها قال كيف أذكر عيب امرأة أجنبية ثم قيل يكره هذا إذ لم يترتب عليه فائدة أما إذا ترتب بان تدعى عليه العجز عن الجماع أو أعراضه عنها أو نحو ذلك فلا كراهة في ذكره قال تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء من القول إلا من ظلم (رواه مسلم)

★ (الفصل الثاني) ★ (عن ابن عباس قال أوحى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أني شتم الآية أقبل) أي جامع من جانب القبل (وأدبر) أي أولج في القبل من جانب الدبر (واتق الدبر) أي إيلاجه فيه قال الطيبي رحمه الله تفسير لقوله تعالى جل جلاله فأتوا حرثكم أني شتم فإن الحرث يدل على انتفاء الدبر وأن شتم على إباحة القبل والادبار والخطاب في التفسير خطاب عام وإن كل من يتأتى منه الإقبال والادبار فهو مأثور بهما (والحيفة)

★ وعن خزيمه بن ثابت ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله لا يستحي من الحق لا تأتوا النساء في أدبارهن رواه احمد والترمذي وابن ماجه والدارسي ★ وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ملعون من أتى امرأة في دبرها رواه احمد وأبو داود ★ وعنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الذي يأتي امرأة في دبرها لا ينظر الله اليه رواه في شرح السنة ★ وعن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينظر الله الى رجل أتى رجلا أو امرأة في الدبر رواه الترمذي ★ وعن أسماء بنت يزيد قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تقتلوا أولادكم سرا فان الغيل يدرك الفارس قيد عشر عن قومه رواه أبو داود

بكسر الباء اسم من الحيض والحال التي يلزمها الحائض من التجنب كذا في النهاية والمعنى ان المجامعة في زمانها ذكر الامام السرخسي في كتاب الحيض انه لو استحل وطء امرأة الحائض يكفر وفي النوادر عن محمد لا يكفر وهو الصحيح كذا في شرح العقائد للفتاوى قبل ان النص الدال على حرمة وهو قوله تعالى جل جلاله ولا تقربوهن حتى يطهرن غاي الدلالة مع ان حرمة لغيره قال الفاضل لعل هذا مبني على الخلاف فحين استحل حراما لغيره هل يكفر أم لا فان حرمة وطء الحائض لمجاورة الأذى وفيه أنه لو كان كذلك لحرم وطء المستحاضة ويحل وطء الحائض في الطهر المتخلل والله تعالى أعلم (رواه الترمذي) أي موقوفاً في نسخة وابن ماجه والدارسي ★ (و عن خزيمه) مصفراً (ابن ثابت) يكنى أبا عمارة الأنصاري الأوسي يعرف بنذ الشهداءين وشهد بدرًا وما بعدها كان مع علي يوم صفين فلما قتل عمار بن ياسر جرد سيفه وقاتل حتى قتل (ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله لا يستحي من الحق) والحياء تغير يعتري الإنسان من لحوق ما يباب به ويذم والتغير على الله تعالى محال فهو مجاز عن الترك الذي هو غاية الحياء أي ان الله لا يترك من قول الحق أو اظهاره وفي جمل هذا مقدمة للنبي الولود بعده اشعار بشناعة هذا الفعل واستحجانه قال الطبري وكان من الظاهر ان يقول اني لا استحي فأُسند الى الله تعالى مزيداً للمبالغة (لا تأتوا النساء في أدبارهن) وهذا في شأن النساء فكيف بالرجال قال في شرح العقائد وفي استحلل اللواط بأمراته لا يكفر على الأصح قيل لانه مجتهد فيه وفي تفسير المدارك عند قوله تعالى وتذرون ما خلق لكم ربكم من أزواجكم من تبين لما خلق أو تبعض والمراد بما خلق العضو المباح وكانوا يفعلون ذلك بتسائمهم وفيه دليل تحريم أدبار الزوجات والمملوكات ومن أجازها فقد أخطأ خطأ عظيماً قال الطبري هذا ان فعله بأجنبية حكمه حكم الزنا وان فعله بأمراته أو بأهنته فهو محرم لكن لا يرجم ولا يحد لكن يعزر قال النووي رحمه الله ولولا ما بعده فهو كزنا بله وأجنبية وأما المفعول به فان كان صغيراً أو مجنوناً أو مكرهاً فلاحه عليه (رواه احمد والترمذي وابن ماجه والدارسي) ★ وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ملعون من أتى امرأة وفي نسخة امرأة (الاول أبلغ في دبرها رواه احمد وأبو داود) ★ وعنه (أي عن أبي هريرة) (قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الذي يأتي امرأة في دبرها لا ينظر الله اليه) أي نظر راحة (رواه) أي البغوي (في شرح السنة) أي بأسناده ★ (وعن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينظر الله الى الرجل أتى رجلاً أو امرأة في الدبر رواه الترمذي) ★ (وعن أسماء) أصله وسماه على وزن فعلاء ولذا لم يعرف كذا قيل ويمكن ان يكون أسماء جمع اسم أطلق عليها وعدم صرفه العلمية والتأنيث (بنت يزيد) احتراز من أسماء بنت أبي بكر الصديق (قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تقتلوا أولادكم سرا) أي الغالة والنهي للتنبيه ويحمل قوله السابق لقد هممت ان انبي على التحريم

✽ (الفصل الثالث) ✽ عن عمر بن الخطاب قال نبي رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يعزل عن الحرة الأباذنها رواء ابن ماجه

✽ (باب) ✽ ✽ (الفصل الاول) ✽ عن عروة عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لها في بريرة خذيها فاعتقها وكان زوجها عبدا فخيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم فاختارت نفسها ولو كان حرا لم يغيرها متفق عليه ✽ وعن ابن عباس قال كان زوج بريرة عبدا أسود يقال له مغيث كان أنظر إليه يطوف خلفها في سكك المدينة يبكي ودموعه تسيل على لحيته فقال النبي صلى الله عليه وسلم للعباس يا عباس ألا تعجب من حب مغيث بريرة ومن يفض بريرة مغيثا فقال النبي صلى الله عليه وسلم لو راجيته قالت يا رسول الله تأمرني قال إنما أشفع قالت لأحاجة لي فيه رواء البخاري

فلانما ناة (فان الفيل) وهو لبن يحصل عند الإغالة أي ضرره وأثره (يدرك الفارس) أي راكب الفرس الذي تربى بلبن الفيل (لهد عمره) أي يصبره ويسقطه (عن فرسه) فيموت فيكون موله هذا سببا عن تلك الفيلة وهي كالمغفل له أي المهلك غير أنه سر لا يظهر وتوضيحه أن المرأة إذا جوسعت وحملت فسد لبنها وإذا اغتذى به الطفل بقي سوء أثره في بدنه وأفسد مزاجه فإذا صار رجلا وركب الفرس فركضها ربما أدركه ضعف الفيل فيسقط من متن فرسه وكان ذلك كالقتل فنهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الأرضاع حال الحمل ويحتل أن يكون النبي للرجال أي لا يعماموا في حال الأرضاع كيلا تقبل نسأؤكم يهلك الأرضاع في حال الحمل أولادكم وهذا نهي تنزيه لا تحريم قال الطيبي رحمه الله نفيه لأثر اللبن في العبدتين الساقيتين كان إبطالا لاعتقاد الجاهلية كونه مؤثرا وأثباته له هنا لأنه سبب في الجملة مع كون المؤثر الحقيقي هو الله تعالى (رواه أبو داود)

✽ (الفصل الثالث) ✽ (عن عمر بن الخطاب) رضي الله عنه (قال نبي رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يعزل عن الحرة الأباذنها) أي تعلق حقها أما بلذة الجماع وأما بمصول الولد والاستمتاع (رواه ابن ماجه) ✽ (باب) ✽ بالتزويج أو بالسكون أي نوع آخر متعلق بالكتاب مناسب للباب

✽ (الفصل الاول) ✽ (عن عروة عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لها في بريرة) أي في شأنها وأسر شوالها (خذيها) أي من موالها باشترائها (فاعتقها) وكان زوجها عبدا فخيرها (أي بريرة) (رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي بين فسخ النكاح وإسقاطها (فاختارت نفسها ولو كان حرا لم يغيرها) الظاهر أنه من كلام عروة إذ لفرج أبو داود عن عائشة أن زوج بريرة كان حرا حين أعنتت وأنها خيرت فقالت ما أحب أن أكون معه فانه قال لي كذا وكذا اه وأشار إلى هذا المصنف حيث ذكر عن عروة ولم يقل عن عائشة رضي الله عنها قال المظهر إذا أعنتت أمة فإن كان زوجها مملوكا فلها الخيار بالاتفاق وإن كان زوجها حرا فلا خيار لها عند مالك والشافعي وأحمد ولها الخيار عند أبي حنيفة رحمه الله وإن أعنتت الزوجان معا فلا خيار أو الزوج فلا خيار له سواء كانت زوجته مملوكة أو حرة وسبب زيادة تحقيق في كلام المحقق ابن الهمام آخر الباب والله تعالى أعلم بالصواب (متفق عليه) ✽ وعن ابن عباس قال كان زوج بريرة عبدا أسود (أي كعب أسود في قبح الصورة أو كان عبدا فاعتق فصار حرا فلا يثنى ما تقدم عن أبي داود عن عائشة أنه كان حرا) (يقال له مغيث) كان أنظر إليه يطوف (أي يدور) خلفها في سكك المدينة (أي في طرقها) يبكي ودموعه تسيل على لحيته (حالان) (قال النبي صلى الله عليه وسلم للعباس) قال السيوطي رحمه الله المفهوم من الروايات أن قصة بريرة في آخر الأمر ستة تسع أو عشر لأن العباس إنما سكن المدينة بعد رجوعهم من الطائف

★ (الفصل الثاني) ★ عن عائشة أنها أرادت أن تمتق مملوكين لها زوج فسألت النبي صلى الله عليه وسلم بأسرها أن تبدأ بالرجل قبل المرأة رواه أبو داود والنسائي ★ وعنها أن بريرة عتقت وهي عند مغيث فغيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال لها أن قربك فلاخيار لك رواه أبو داود

و ابنه إنما أتاهما مع أبيه وقد أخبر بمشاهدة ذلك وإنما ذكرها في قصة الافك مع تقدمهما فوجه بانها كانت تقدم عائشة قبل شرائها ذكره السبكي وقواه الشيخ ابن حجر (يا عباس ألا تعجب من حب مغيث بريرة) أي من كثرة محبته إياها (ومن ينقض بريرة مغيثاً) قيل إنما كان التعجب لأن الغالب في العادة أن المحب لا يكون إلا محبواً وبالعكس (فقال النبي صلى الله عليه وسلم لو راجعته) الرواية بأنات الياء لإشباع الكسرة و لو للتثنية أو الشرط عذوف الجزاء أي لكان لك ثواب أو لكان أولى و فيه معنى الأمر (فألت يا رسول الله تأمرني) بمذهب الاستفهام أي تأمرني بهراجته وجوباً (قال إنما أئسف) أي أسرك استعباباً (ثالثت لأحاجة) أي لأغرض ولإصلاح (في فيه) أي في مراجعته و فيه إيماء إلى عذرها في عدم قبول شفاعته صلى الله عليه وسلم حيث قال تعالى وبعولتهن أحق بardon في ذلك أن أرادوا إصلاحاً قال ابن الملك فيه دلالة على أن بريرة فرقت بين أمر النبي صلى الله عليه وسلم و شفاعته و علمت أنه للوجوب دونها اه و في الحديث شفاعته الإمام إلى الرعية و هي من مكارم الأخلاق السنية و عدم وجوب قبولها و عدم مؤاخذه الإمام على امتناعها و إن العداوة لسوء خلق و خيب المعاشرة جائزة و أنه لا بأس بالنظر إلى المرأة التي يريد بخطبتها و اتباعها إياها (رواه البخاري)

★ (الفصل الثاني) ★ عن عائشة أنها أرادت أن تمتق مملوكين لها (أي كائنين ثابتين لعائشة (زوج)) أي هذا زوج أي رجل و امرأة لأن الزوج في الأصل يطلق على شيئين بينهما ازدواج و قد يطلق على فرد منهما و في نسخة زوجين صفة لمملوكين قال الطبري قوله لها زوج كذا في سنن أبي داود و في أمريه أشكال إلا أن يندر أحدهما زوج للآخر أو بينهما ازدواج و في أكثر النسخ للمصاحب و في شرح السنة زوجين على أنه صفة لمملوكين و الضمير في لها لعائشة و في بعض نسخ المصاحب مملوكة لها زوج فالضمير للجارية (سألت) أي عائشة (النبي صلى الله عليه وسلم فأمرها أن تبدأ بالرجل) أي باعتاق الرجل (قبل المرأة) لأن اعتاقه لا يوجب نسخ النكاح و اعتاق المرأة يوجبه فالأول أولى بالابتداء لأن ينسخ النكاح أن يبدى به هذا حاصل كلام المظهر و الأظهر أنه إنما يبدى به لأنه الأكمل والأفضل أو لأن الغالب استنكاف المرأة من أن يكون زوجها عبداً بخلاف العكس والله تعالى أعلم (رواه أبو داود والنسائي) ★ وعنها (أن غائشة) (أن بريرة عتقت) بفتحات (وهي عند مغيث) أي زوجها (فغيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي بين اختيار الزوج و اختيار الفسخ (وقال لها) أي لبريرة (أن قربك) بكسر الراء أي جامعك (زوجك) و في نسخة بالضم أي دنا منك بالجمع بعد المتق (فلاخيار لك رواه أبو داود) في شرح السنة متى صح هذا الحديث فالصغير إليه هو الواجب و قد قال الشافعي رحمه الله كان لها الخيار ما لم يعصبها بعد المتق و لا أعلم في تأخير الخيار شيئاً يتبع الأقول فحتمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قال صاحب الهداية و إذا تزوجت لمة بائناً مولاهم أو زوجها هو برضاها أو بغير رضاها ثم اعتقت لها الخيار حراً كان زوجها أو عبداً أما إذا زوجت نفسها بغير إذن ثم أعطها بفنذ النكاح بالاعتاق و لا خيار لها و الشافعي يخالفنا فيما إذا كان زوجها خراً فلاخيار لها و هو قول مالك قال ابن الهمام و منشأ الخلاف و الاختلاف في ترجيح إحدى الروايتين المتعارضتين في زوج بريرة ابن جبر عتقت حراً أو عبداً ثبت في الصحيحين من حديث عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم

★ (باب الصداق) ★ (الفصل الأول) ★ عن سهل بن سعد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جاءته امرأة فقالت يا رسول الله أتى وهبت نفسي لك فقامت طويلا فقام رجل فقال يا رسول الله زوجنيها إن لم تكن لك فيها حاجة فقال هل عندك من شيء تصدقها

خيرها وكان زوجها عبدا رواها القاسم و لم تختلف الروايات عن ابن عباس انه كان عبدا و ثبت في الصحيحين انه كان حرا حين اعتقت وهكذا روى في السنن الأربعة و قال الترمذى هذا حديث حسن صحيح و الترجيح يقتضى في رواية عائشة ترجيح انه كان حرا و ذلك أن رواية هذا الحديث عن عائشة ثلاثة الاسود و عروة و القاسم فاما الاسود فلم يختلف فيه عن عائشة انه كان حرا و أما عروة فعنه روايتان صحيحتان احدهما انه كان حرا و الاخرى انه كان عبدا و أما عبدالرحمن بن القاسم فعنه روايتان صحيحتان احدهما انه كان حرا و الاخرى الشك و وجه آخر من الترجيح مطلقا لا يختص بالمرءى فيه عن عائشة و هو ان رواية خيرها صلى الله عليه وسلم و كان زوجها عبدا يحتمل كون الواو للعطف فيه لا للحال و حاصله انه اخبار بالامرين و كونه النصف بالرق لا يستلزم كون ذلك كان حال عتقها هذا بعد احتمال ان يراد بالعبد العتيق مجازا باعتبار ما كان و هو شائع في العرف و الذى لا سر له من الترجيح ان رواية كان حرا أص من كان عبدا و تثبت زيادة فهي أولى و أيضا فهي مثبتة و تلك نافية للعلم بانه كان حاله الأصلية الرق و الثاني هو المتيقن و المثبت هو المعبرج عنها و أما المعنى المعلن به فقد اختلف فيه و ذكره ابن الهمام مبسوطة فليكن به ان ترد ان تكون محيطا

★ (باب الصداق) ★ الصداق ككتاب و صحاب المهر و الكسر فيه أفصح و أكثر و انفتح أخف و أشهر و سمي به لانه يظهر به صدق ميل الرجل الى المرأة

★ (الفصل الأول) ★ (عن سهل بن سعد) أى الساجدى الانصارى و كان اسمه حزنا فسماه رسول الله صلى الله عليه وسلم سهلا و هو آخر من مات بالمدينة من الصحابة (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جاءته امرأة فقالت يا رسول الله أتى وهبت نفسي لك) فسكت رسول الله صلى الله عليه وسلم احترازا عن خجلاتها (فقامت طويلا) أى زمانا كثيرا و هذا دليل على عدم رضاه بتزوجها و في الحديث ايما الى قوله تعالى جل جلاله و امرأة مؤمنة ان وهبت نفسها للنبي ان أراد النبي ان يستنكحها قال صاحب المدارك أى و أحلنا لك ٢ من وقع لك ان تهب لك نفسها و لا تطلب مهرا من النساء المؤمنات ان اتفق ذلك و لذلك نكحها قال ابن عباس هو بيان حكم في المستقبل و لم يكن عنده أحد ممنين بالهبة و قيل الواهية نفسها سيمونة بنت الحارث أو زينب بنت خزيمة أو أم شريك بنت جابر أو خولة بنت حكيم خالصة لك من دون المؤمنين بل يجب المهر لغيرك و ان لم يسمه أو فاه قال الترمذى هذا من خواص النبي صلى الله عليه وسلم و لا يجب مهرها عليه و لو بعد الدخول بخلاف غيره و في انتقاد نكاح النبي صلى الله عليه وسلم بلفظ الهبة وجهان أحدهما ينقد لظاهر الآية و الحديث و الثاني لا ينقد الا بلفظ التزويج أو النكاح كغيره من الامة فانه ما ينقد الا بأحد هذين القولين عندنا بلا خلاف و قال أبو حنيفة رحمه الله ينقد نكاح كل واحد بكل لفظ يقتضى التملك على التأيد و لما لك روايتان احدهما مثل مذهبنا و الاخرى ينقد بلفظ الهبة و الصدقة و البيع اذا قصد به النكاح و فيه استحباب عرض المرأة نفسها على الصلحاء لتزوجها و انه يستحب لمن طلب منه حاجة لا يمكنه قضاؤه أن يسكت سكوتا يفهم السائل منه ذلك و لا يخيله بالمنع (فقام رجل) قال يارسول الله زوجنيها ان لم تكن لك فيها) أى في فكاحها (حاجة) أى رغبة (فقال هل عندك من شيء تصدقها)

قال ما عندى الا ازارى هذا قال فالتس و لو خاتما من حديد لالتمس فلم يجد شيئا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هل معك من القرآن شئ قال نعم سورة كذا وسورة كذا فقال قد زوجتكها بما معك من القرآن و فى رواية قال انطلق فقد زوجتكها فعملها من القرآن متفق عليه

من باب الاتصال أى تجمعه مبدافها (قال ما عندى الا ازارى هذا) علم منه انه لم يكن له رده ولا ازار غير ما عليه (قال فالتس) أى فاطلب شيئا آخر (و لو خاتما) بكسر التاء و فتحها (من حديد) قال النووى فيه جواز نكاح المرأة من غير أن تسأل هل هى فى عدة أم لا و فيه استحباب تسمية الصداق فى النكاح لانه أقطع للنزاع و أنفع للمرأة و فيه جواز قلة الصداق مما يتمول اذا قرأها لان خاتم الحديد فى غاية القلة و هو مذهب الشافعى و جماهير العلماء و قال مالك أنه ربع دينار كصاب السرقه و قال أبو حنيفة و أصحابه أقله عشرة دراهم و مذهب الجمهور هو الصحيح لهذا الحديث الصحيح الصحيح قال ابن الهمام للشافعى و أحمد حديثا عبدالرحمن بن عوف و جابر كما سيأتيان و لنا قوله صلى الله عليه وسلم من حديث جابر ألا لا يزوج النساء الا الاولياء و لا يزوجن الا من الاكفاء و لاسهر أقل من عشرة دراهم رواه الدارقطنى و البيهقى و له شاهد يعضده و هو عن علي بن رضى الله عنه قال لا تقطع اليد فى أقل من عشرة دراهم و لا يكون المهر أقل من عشرة دراهم رواه الدارقطنى و البيهقى أيضا فيحمل كل ما أفاد ظاهره كونه أقل من عشرة على انه المعجل و ذلك لأن العادة عندهم كان تعجيل بعض المهر قبل الدخول حتى ذهب بعض العلماء الى انه لا يدخل بها حتى يقدم شيئا لها نقل عن ابن عباس و ابن عمر و الزهرى و قتادة تمسكا بمنعه صلى الله عليه وسلم عليا فيما رواه ابن عباس ان عليا رضى الله عنه لما تزوج بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم أراد ان يدخل بها فمنعه رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى يعطيها شيئا فقال يا رسول الله ليس لى شئ فقال اعطها درعك فاعطاها درعه ثم دخل بها لفظ أبى داود رواه النسائى و معلوم ان الصداق كان أربعة أدرهم و هى فضة لكن المختار الجواز قبله لما روت عائشة رضى الله عنها قالت أمرنى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان أدخل امرأة على زوجها قبل ان يعطيها شيئا رواه أبو داود فيحمل المنع المذكور على الندب أى تدب تقديم شئ ادخلا للمسرة عليها تألفا لقلبها و اذا كان ذلك معهودا وجب حمل ما خالف ما روته عليه جميعا بين الأحاديث و كذا يحمل أمره صلى الله عليه وسلم بالتماسه خاتما من حديد على انه تقديم شئ تألفا و لما عجز قال قم فعملها عشرين آية و هى اسألك رواه أبو داود و هو محل رواية الصحيح زوجتكها بما معك من القرآن فانه لا ينافيه و به تجتمع الروايات (فالتس) أى الرجل (فلم يجد شيئا) أى و لا خاتما من حديد قال النووى و فيه جواز اتخاذ خاتم الحديد و فيه خلاف للسلف و لأصحابنا فى كراهته وجهان أحدهما لا يكرهه لأن الحديث فى النبى عنه ضعيف و فيه استحباب تعجيل تسليم المهر اليها (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم هل معك) أى عندك (من القرآن شئ) أى محفوظ أو معلوم (قال نعم سورة كذا وسورة كذا) زاد مالك لسور سماها و لاى داود من حديث أبى هريرة سورة البقرة و التى كتبها زاد الدارقطنى و سور المنفل و لآبى الشيخ انا أعطيناك الكوثر قال النووى فيه دليل على جواز كون الصداق تعليم القرآن و جواز الاستيعار لتسليمه و هو مذهب الشافعى و منته جماعة منهم الزبير و أبو حنيفة رحمهم الله فى شرح السنة فيه دليل على أن الصداق لا تتبر له لانه صلى الله عليه وسلم قال التمس الخ و هذا يدل على جواز أى شئ من المال و على أن المال غير معتبر فى الكفائة فان النبى صلى الله عليه وسلم لم يسأل هل هو كقولها لم لا

✽ وعن أبي سلمة قال سألت عائشة كم كان صداق النبي صلى الله عليه وسلم قالت كان صداقه لأزواجه ثنتي عشرة أوقية ونش قالت أتدري ما النش قلت لا قالت نصف أوقية فتلك خمسمائة درهم رواه مسلم ونش بالرغم في شرح السنة وفي جميع الأصول

✽ (الفصل الثاني) ✽ عن عمر بن الخطاب قال لا تفاؤوا صدقة النساء فإنها لو كانت مكرومة في الدنيا وقوى عند الله لكان أولاكم بها

وقد علم عليه الصلاة والسلام من حاله أنه لا مال له (فقال قد زوجتكها بما معك من القرآن) قال الأشرف الباء للسببية عند الحنفية وليست للبدلية والمقابلة أي زوجتكها بسبب ما معك من القرآن والمعنى أن ما معك من القرآن سبب الاجتماع بينكما كما في تزوج أبي طلحة أم سلمة على إسلامه فإن الإسلام صار سببا للاتصاله وحيث يكون المهر ديناً قيل ولعلها وهبت صداقها لذلك الرجل قيل وهو خلاف الظاهر قلت لما هبتها قيل المدة فلا تصح اتفاقاً وأما بعده فلا خلاف في جوازه (وفي رواية قال انطلق فقد زوجتكها) أي بما معك من القرآن (فعلها من القرآن) أي ما معك وهذا أمر استحباب ولا دلالة فيه على أن التسليم مهر قال الخطابي الباء للتعويض كما يقال بعث هذا الثوب بدنيار ولو كان معناه ما أولوه ولم يرد بها معنى المهر لم يكن لسؤاله إياه هل معك من القرآن شيء معنى قلت معناه حيث تمرر البذل العتيق أجاز العوض السببي صورة والبذل العتيق ذمة قال ابن الهمام والحاصل أن ما هو مال أو منقمة يمكن تسليمها شرعاً يجوز التزوج عليها وما لا يجوز كذمة الزوج العر للناقضة وعر آخر في خدمة تستلعي خلوة الفتنة وتعلم القرآن لعدم استحقاق الأجرة على ذلك كالأذان والإمامة والحج وعند الشافعي يجوز أخذ الأجرة على هذه فصيح تسميتها واختلفت الرواية في رعي غنمها وزراعة أرضها لتردد في تصفيتها خدمة وعدمه وكون الأوجه الصحة لقص الله سبحانه قصة شعيب وموسى عليهما الصلاة والسلام من غير بيان نفيه في شرعنا إنما يلزم أن لو كانت الغنم ملك البيت دون شعيب وهو متف (متفق عليه) ✽ وعن أبي سلمة قال سألت عائشة رضي الله عنها (وفي نسخة مثلت عائشة) (كم كان صداق النبي صلى الله عليه وسلم قالت كان صداقه لأزواجه ثنتي عشرة) (يسكون الشين ويكسر (أوقية) وهي أربعون درهماً) (ونش) بالرغم لأعير أي معها نش أو يزداد نش قال ابن الأعرابي النش النصف من كل شيء ونش الرغيف نصفه (قالت أتدري ما النش قلت لا قالت نصف أوقية) هي المعلقة والهزة زائدة من الوقاية لأنها تقي صاحبها الحاجة في النهاية وقد يجهل في الحديث وقية وليست بالمعالية (فتلك خمسمائة درهم رواه مسلم ونش بالرغم في شرح السنة وفي جميع الأصول) قال الطيبي رحمه الله في بعض نسخ المصاحف ونشا بالنصب عطفاً على ثنتي عشرة وليس برواية قال النووي رحمه الله استدلل أصحابنا بهذا الحديث على استحباب كون المهر خمسمائة درهم فإن قيل صداق لم يحببه زوج النبي صلى الله عليه وسلم كان أربعة آلاف درهم أو أربعمائة دينار فالجواب أن هذا القدر تبرع به النجاشي من ماله أكراماً للنبي صلى الله عليه وسلم

✽ (الفصل الثاني) ✽ (عن عمر بن الخطاب قال لا) (لتتبيه لا تفاؤوا) يضم التاء واللام (صدقة النساء) بفتح الصاد. وضم الدال جمع الصداق قال القاضي المغالاة التكثير أي لا تكثروا مهرهن (فإنها) أي القصة أو المغالاة يعني كثرة الأصدقة (لو كانت مكرومة) بفتح الميم وضم الراء واحدة المكروم أي ما قصد (في الدنيا وقوى) أي زيادة قوى (عندها) أي مكرومة في الآخرة قوله تعالى

✽ وعن عقبة عن ابن مسعود انه سئل عن رجل تزوج امرأة ولم يفرض لها شيئا ولم يدخل بها حتى مات فقال ابن مسعود لها مثل صدق نساها لا وكس ولا شطط وعليها العدة ولها الميراث فقام معقل بن سنان الأشجعي فقال قضي رسول الله صلى الله عليه وسلم في بروع بنت واشق امرأة منا بمثل ما قضيت ففرح بها ابن مسعود ورواه الترمذي وأبو داود والنسائي والدارسي

على تملين صبح فكاحها وكان لها المطالبة بمهر مثلها فلما رضى بالتعان وأساطت حقها الزائد عليها بعد العقد أجازها صلى الله عليه وسلم وهذا مما لا خلاف في جوازه فلا يصح مستدلا للشافعي وغيره (رواه الترمذي) وكذا ابن ماجه وصححه الترمذي قال ابن الهمام وحديث التعان وإن صححه الترمذي ليس بصحيح فانه فيه عاصم بن عبيد الله قال ابن الجوزي قال ابن معين ضعيف لا يمتنع به وقال ابن حبان فاحش الخطأ تركه ثم قال مع احتمال كون تينك التعان تساوي عشرة والحق أن وجود ما يثنى بحسب الظاهر تقدير المهر بعشرة في السنة كثير إلا أنها كلها مضعفة ما سوى حديث التمس واحتمال التمس خاتما في المعجل فإن قيل انه خلاف الظاهر لكن يجب المعير اليه لانه قال فيه بعده زوجتها بما معك من القرآن فإن حمل على تعليمه أياها ما معه أو ثنى المهر بالكافية عارض كتاب الله تعالى وهو قوله بعد عد المحرمات وأهل لكم ما وراء ذلكم أن تبتغوا بأموالكم مغبنين فيحد الاحلال بائغاء الأموال فوجب كون المغير غير مخالف له ولا لم يقبل ما لم يبله رتبة التواتر ✽ (و عن عقبة عن ابن مسعود انه سئل عن رجل تزوج امرأة ولم يفرض) بفتح الباء وكسر الراء اي لم يقدر ولهمين (لها شيئا) اي من المهر وفي معناه ما لا يصح أن يكون مهرا (و لم يدخل بها) اي لم يباحمها ولم يزل بها خلوة صحيحة (حتى مات فقال) وفي نسخة صحيحة قال (ابن مسعود لها مثل صدق نساها ولا وكس) بفتح فكسكون اي لا تقص (ولاشطط) بفتح شين اي ولا زيادة (وعليها العدة) اي للوفاء (ولها الميراث) فلما قضي به قال أنول فيه بنفسى فإن يك صوابا فمن الله ورسوله وإن يكن خطأ فمن ابن أم عبد (فقال معقل) بفتح الميم وكسر الكاف (ابن سنان) بكسر السين (الأشجعي) بالرفع صفة معقل (فقال قضي رسول الله في بروع) بكسر الباء وفتح واو غير منصرف (بنت واشق) بكسر الشين المعجمة والتاف في جامع الاصول لها ذكر في الصدوق وأهل الحديث يرونها بكسر الباء وفتح الواو والسين المهملة وأما أهل اللغة فيفتحون الباء ويقولون انه ليس في العربية فعول الآخر لهذا التبت وعقود اسم واداه قلت فليكن هذا من قبيلهما وقل الحديثين أحفظ من القويين (امرأة منا) اي من بني الأشجعي (بمثل ما قضيت ففرح بها) اي بالقضية أو بالفتيا (ابن مسعود) لكون اجتهاده موافقا لحكمه صلى الله عليه وسلم فغني تقدير المهر ولم يسمه وثبت التورث بين الزوجين ولو قبل الدخول وجوب العدة بالموت على الزوجة ولو قبله وقال على وجماعة من الصحابة لاسهر لها لعدم الدخول ولها الميراث وعليها العدة وللشافعي قولان يوافقان قولهما ومذهب أبي حنيفة وأحمد كقول ابن مسعود ذكره المظهر قال ابن الهمام ولنا أن سائلا سأل عبيد الله بن مسعود رضى الله عنه عنها في صورة موت الرجل فقال بعد شهر أنول فيه بنفسى فإن يك صوابا فمن الله ورسوله وإن يك خطأ فمن ابن أم عبد وفي رواية فني ومن الشيطان والله ورسوله منه بريتان أرى لها مهر مثلها مثل نساها لا وكس ولا شطط فقام رجل يقال له معقل بن سنان وأبو الجراح حامل رواية الأشجعيين فقالا تشهد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضي في امرأة منا يقال لها بروع بنت واشق الأشجعية بمثل قضائك هذا فصر ابن مسعود سرورا لم يصر

★ (الفصل الثالث) ★ عن أم حبيبة أنها كانت تحت عبدالله بن جحش فمات بارض الحبيشة فزوجها النجاشي النبي صلى الله عليه وسلم وأمهرها عنه أربعة آلاف و في رواية أربعة آلاف درهم و بعث بها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم مع شرحبيل بن حسنة رواه أبو داود و النسائي .

مثله قط بعد إبلاته و برع بكسر الباء الموحدة في المشهور و يروى يفتحها هكذا رواه أصحابنا قال المظهر و هذا اذا مات الزوج قبل الفرض و الدخول فاما اذا دخل بها قبل الفرض وجب لها مهر المثل بلا خلاف و مهر المثل هو مهر تمام من نسائها في المال و الجمال و النكارة و الثبوت في نساء عصياتها كخواتمها من الأب و الأم أو من الأب أو عمتها أو بنت عمتها فان طلقها قبل الفرض و الدخول فلها المئمة و هي شئ قدره الحاكم باجتهاده على الموسع قدره وعلى المقتر قدره مثل أن يعطيها ثوبا أو خمارا أو خاتما (رواه الترمذي و أبو داود و النسائي و الدارمي) قال ابن الهمام و لابي داود روايات أخر بالفاظ قال البيهقي جميع روايات هذا الحديث و أسانيدنا صحاح و الذي روى من رد على رضى الله عنه له فذهب لقدره و هو تحليف الراوى الا أبابكر الصديق رضى الله عنه و لم يرد هذا الرجل ليحلفه لكنه لم يصبح عنه ذلك و من أنكر ثبوتها عنه الحافظ المنذرى

★ (الفصل الثالث) ★ (عن أم حبيبة أنها كانت تحت عبدالله بن جحش) يفتح الجيم و سكنون الحاء قال السيد أميل الدين وقع في نسخ المشكاة التي وقعت عليها عبدالله بن جحش و هو غلط و الضواب عبيد الله بن جحش يعنى بالتصغير كما في سنن أبي داود و جامع الأصول و المنتقى أقول و يؤيده ما في تهذيب الاسماء و كان زوجها قبل النبي صلى الله عليه وسلم عبيد الله بن جحش تنصر بالحبشة و مات نصرانياً هو أمو عبدالله بن جحش الصحابي الجليل استشهد يوم أحد (فمات) أى زوجها (بالحبشة فزوجها النجاشي) يفتح النون و يكسر و تحفيف الجيم و الشين المعجمة و الباء المخففة و يشدد لقب ملك الحبشة و اسم الذى آمن أميمة و قد يمد في الصحابة و الأولى ان لا يمد لانه لم يدرك الصحبة أى أنكحها (النبي صلى الله عليه وسلم) أى بامر إياه (و أمهرها عنه) أى أصداها النجاشي عن النبي صلى الله عليه وسلم (أربعة آلاف) من الدراهم (و في رواية أربعة آلاف درهم) أى بزيادة التمييز (و بعث بها) أى أرسل بام حبيبة (الى رسول الله صلى الله عليه وسلم مع شرحبيل) بضم الشين و فتح الزاء و سكنون الحاء و كسر الموحدة غير متصرف على ما في المفتى و لعل فيه العجمة مع العلمية و في نسخة بالانصراف و هو من مهاجرة الحبيشة (ابن حسنة) يفتحات أم شرحبيل (رواه أبو داود و النسائي) و في المواهب و ام المؤمنين ام حبيبة رسة بنت أبي سفيان صغرى بن حرب و قيل اسمها هند و الأولى أصح و أمها صفية بنت أبي العاص فكانت تحت عبيد الله بن جحش و هاجر بها الى أرض الحبشة الهجرة الثانية ثم تنصر و ارتد عن الاسلام و مات هناك و ثبتت أم حبيبة على الاسلام و اختلف في وقت نكاح رسول الله صلى الله عليه وسلم إياها و موضع العقد فقيل انه عقد عليها بارض الحبشة سنة ست فروى انه صلى الله عليه وسلم بعث عمرو بن أمية الضمري الى النجاشي ليخطبها عليه فزوجها إياه و أمدها عنه أربعة آلاف دينار و بعث بها اليه مع شرحبيل بن حسنة و روى ان النجاشي أرسل إليها جاريته أربعة فقاتل ان الملك يقول لك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب الى ان أزوجهك و أنها أرسلت الى خالد بن سعيد بن العاص فوكلته و أعطت أربعة سوارين و خاتم فبسة سرورا بما بشرتها به فلما كان المشي أمر النجاشي جعفر بن أبي طالب و من هناك من المسلمين فحضروا فخطب النجاشي فقال الحمد لله الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار شهادن لا اله الا الله و أن عبد الله و رسوله أرسله بالهدى

★ وعن أنس قال تزوج أبو طلحة أم سليم فكان صدق ما بينهما الاسلام أسلمت أم سليم قبل أبي طلحة فخطبها فقالت اني قد أسلمت فان أسلمت فكنتك فأسلم فكان صدق ما بينهما رواه النسائي
 ★ (باب الوليمة) ★ (الفصل الاول) ★ عن أنس ان النبي صلى الله عليه وسلم رأى على عبد الرحمن بن عوف أثر صفرة فقال ما هذا قال اني تزوجت امرأة على وزن نواة من ذهب

و دين الحق ليظهره على الدين كله و لو كره المشركون أما بعد فقد أجبت الى ما دعا اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم و قد أسدقها أربعمائة دينار ذهباً ثم سبب الدنانير بين يدي الترم فتكلم خالد بن سعيد فقال الحمد لله أحمده و أمتننه و أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له و أن هذا عبده و رسوله أرسله بالهدى و دين الحق ليظهره على الدين كله و لو كره المشركون أما بعد فقد أجبت الى ما دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم و زوجته أم حبيبة بنت أبي سفيان فبارك الله لرسول الله صلى الله عليه وسلم و دفع الدنانير الى خالد بن سعيد بن العاص فقبضها ثم أرادوا أن يقوموا فقال اجلسوا فان سنة الانبياء اذا تزوجوا ان يؤكل طعام على التزويج فلما اطعموا فأكلوا ثم تفرقوا فأخرجهم صاحب الصفرة كما قاله الطبري وكان ذلك في سنة سبع من الهجرة و خالد هذا هو ابن عم أبيها و كان أبو سفيان أبوها حال تكاحها مشركاً محارباً لرسول الله صلى الله عليه وسلم و قد قيل ان عقد النكاح عليها كان بالمدينة بعد رجوعها من أرض الحبشة و المشهور الاول انه و من كلام النجاشي ما أحب ان لي دبراً ذهباً أي جبلاً و اني أذيت رجلاً من المسلمين ★ (و عن أنس قال تزوج أبو طلحة) قال المؤلف هو زيد بن سهل الانصاري النجاري و هو مشهور بكنيته و هو زوج أم أنس بن مالك و كان من الرماء المذكورين قال النبي صلى الله عليه وسلم لصوت أبي طلحة في الجيش خير من فئة (أم سليم) بالتصغير قال المؤلف في بنت ملحان و في اسمها خلاف تزوجها مالك بن النضر أبو أنس بن مالك فولدت له أنساً ثم قتل عنها مشركاً و أسلمت فخطبها أبو طلحة و هو مشرك فأبى و دعت الى الاسلام فأسلم فقالت اني أتزوجك و لا آخذ منك صداقاً لاسلامك فتزوجها أبو طلحة (فكان صدق ما بينهما الاسلام) برهله أو نصبه (أسلمت أم سليم قبل أبي طلحة فخطبها فقالت اني قد أسلمت فان أسلمت فقد فكنتك) أي تزوجتك و ثم آخذ منك مهراً (فأسلم فكان) و في نسخة و كان أي الاسلام (صدق ما بينهما) أي فوقع النكاح بصداقتها و وهبته اياه بسبب اسلامه على مقتضى وعدّها فكان الاسلام صدق ما بينهما من النكاح فيه اشعار بان المنفعة الدينية يجوز أن تكون عوضاً للبضع و ان تعليم القرآن يجوز ان يحمل على هذا المعنى قلت هذا حمل بعيد فان المنفعة الدينية ما لا يكون فيه المنفعة الدنيوية مع انه مخالف لقوله تعالى و أحل لكم ما وراء ذلكم ان تفتشوا باموالكم و بالاجماع لا يطلق على المنفعة الدينية اسم المال و الله تعالى أعلم بالحال (رواه النسائي)

★ (باب الوليمة) ★ و هي الطعام الذي يصنع عند العرس
 ★ (الفصل الاول) ★ (عن أنس ان النبي صلى الله عليه وسلم رأى على عبد الرحمن بن عوف : أي على بدنه أو ثيابه (أثر صفرة) أي من الزعفران (فقال ما هذا) أي سببه أو ما هذا الصغار (قال اني تزوجت امرأة) قال الطبيب سؤال عن السبب لهذا أجاب بما أجاب و يحتل الانكار بأنه كان نهي عن التضمخ بالخلوق فأجاب بأنه ليس تضمخاً بل شئ علق به من مخالطة العروس أي من غير قصد أو من غير اطلاع (على وزن نواة من ذهب) و في رواية قال كم مقت إليها قال على وزن نواة من ذهب قال القاضي النواة اسم لخمس دراهم كما أن النش اسم لعشرين درهماً و الأوقية اسم لأربعين

قال بركة الله لك أولم ولو بشاة متفق عليه ★ و عنه قال ما أولم رسول الله صلى الله عليه وسلم على أحد من نسائه ما أولم على زينب أولم بشاة متفق عليه ★ و عنه قال أولم رسول الله صلى الله عليه وسلم حين بنى بزينب بنت جحش فاشيع الناس خبرها ولحما رواه البخاري ★ و عنه قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتق صفية و تزوجها و جعل عتقها صداقها و أولم عليها بحس متفق عليه

درهما و قيل معناه على ذهب يساوي قيمته خمسة دراهم و هو لا يساعده اللفظ و قيل المراد بالنواة نواة التمر اه و الاخير هو الظاهر المتبادر أى مقدارها من الذهب و هو سدس مثقال تقريبا و قد يوجد بعض النوى أن يكون ربع مثقال أو أقل و قيمته تساوى عشرة دراهم و يمكن أن يحمل على المعنى الاول فمعناه على مقدار خمسة دراهم وزنا من الذهب يعنى ثلاثة مثاقيل و نصفها ذها (قال بركة الله لك) أى فى زواجك فيه نذهب الدعاء للزوج (أولم و لو بشاة) أى اتخذ وليمة قال ابن الملك تمسك بظاهره من ذهب الى ابوابها و الأكثر على ان الامر للذهب قيل انها تكون بعد الدخول و قيل عند العقد و قيل عندهما و استحب اصحاب مالك ان تكون سبعة أيام و المختار انه على قدر حال الزوج (متفق عليه) فى الجاسع الصغير أولم و لو بشاة رواه مالك و الشيوخان و الاربعة عن أنس و البخاري عن عبدالرحمن بن عوف ★ (و عنه) أى عن أنس (قال ما أولم رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أولم على زينب) أى مثل ما أو قدر ما أولم و ما اما مصدرية أو موصولة و ما الاولى نافية و المعنى أولم على زينب أكثر مما أولم على نسائه (أولم بشاة) استئناف بيان أو بيه معنى التعليل (متفق عليه) و فى المواهب و أما أم المؤمنين زينب بنت جحش و أمها أسمية بنت عبدالمطلب ابن هاشم فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم زوجها من زيد بن حارثة فكثت عنده مدة ثم طلقها فلما انقضت عدتها منه قال صلى الله عليه وسلم لزيد بن حارثة اذهب فاذكركن لها قال فذهبت فجعلت ظهري الى الباب فقلت يا زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم يذكرك فقلت ما كنت لاحد شيأ حتى أوامر ربي فقامت الى مسجد لها فانزل الله تعالى فلما قضى زيد منها وطرا زوجناكها فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فدخل عليها بنهر اذن رواه مسلم و قال المناقبون حرم محمد نساء الولد و قد تزوج امرأة ابنه فانزل الله تعالى ما كان عدأ أبأ لأحد من رجالكم و كانت زينب تفضى على أزواج النبي صلى الله عليه وسلم تقول زوجكن أبأأكن و زوجني الله من فوق سبع سموات رواه الترمذى و كان اسمها برة فسماهما عليه الصلاة والسلام زينب و عن أنس لما تزوج صلى الله عليه وسلم زينب بنت جحش دعا القوم لطمعوا ثم جلسوا يتحدثون فاذا هو عليه الصلاة والسلام يتبعها للقيام فلم يقوموا فلما رأى ذلك قام و قام من قام و بعد ثلاثة نفر فجاء النبي صلى الله عليه وسلم ليدخل فاذا القوم جالس ثم انهم قاموا فانطلقت فيبحث فأخبرت النبي صلى الله عليه وسلم انهم انطلقوا فجاء حين دخل فذهبت لادخل فألقى الحجاب بيني و بينه فانزل الله تعالى يا أيها الذين آمنوا لاتدخلوا بيوت النبي الآية اه و تصبها طويلة محل بسطها كتب التفسير و السير ★ (و عنه) أى عن أنس (قال أولم رسول الله صلى الله عليه وسلم حين بنى بزينب بنت جحش فاشيع الناس) أى الذين حضروا (خبرا و لحما) و هو يحتمل ان يكون ثريدا أو غيره (رواه البخاري) و عنه (أى عن أنس (قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتق صفية) قال ابن حجر كانت من نسل هرون أخى موسى عليها الصلاة والسلام (و تزوجها و جعل عتقها صداقها) قال بعض أئمتنا هذا من خواص النبي صلى الله عليه وسلم و لمعه أراد تزوجها بمهر قال فى شرح السنة اختلف أهل العلم فيما لو اعتق أمته و تزوجها و جعل عتقها صداقها فذهب جماعة من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم

★ وعن صفية بنت شيبة قالت أولم النبي صلى الله عليه وسلم على بعض نسائه يمدن من شعر رواء البخاري
 ★ وعن عبدالله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا دعي أحدكم إلى الوليمة فليأتها متفق عليه
 و في رواية لمسلم فليجب عرسا كان أو نحوه

حتى إذا كان بالطريق جهزتها له لم سليم فاهدتها له من الليل فأصبح صلى الله عليه وسلم عروسا فقال من
 كان عنده بشئ فاجيء به قال فبسط طعاما فجعل الرجل يجيء باللقط وجعل الرجل يجيء بالتمر وجعل الرجل يجيء
 بالسمن فحاصوا حيسا فكانت وليمة رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي رواية فقال الناس لاندري أتزوجها أم اتخذها
 أم ولد قالوا إن حببها فهي امرأته وإن لم يحببها فهي أم ولد فلما أراد أن يركب حببها وفي رواية
 فانطلقا حتى إذا رأينا جدر المدينة هشتنا إليها فرمنا مطايانا ورفع رسول الله صلى الله عليه وسلم مطيته
 قال و صفية خلفه قد أردنها قال فثمرت مطية رسول الله صلى الله عليه وسلم فصرع وصرعت قال فليس أحد
 من الناس ينظر إليه إليها حتى قام رسول الله صلى الله عليه وسلم فسترها قال فدخلنا المدينة فخرجت
 جوارى نسائه يترامينها ويشتعن بصرعها ورواه الشيخان وهذا لفظ مسلم وروى عن جابر أنه صلى الله
 عليه وسلم أتى بصفية يوم خيبر وأنه قتل أباه وأخاه وإن بلالا مر بها يوم القتولين وأنه صلى الله
 عليه وسلم خيرها بين أن يعتقها فترجع إلى من بقي من أهلها أو تسلم فتعطيها لنفسه فقالت اختار الله
 ورسوله خرج في الصفوة وأخرج تمام في نوائده من حديث انس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 لها هل لك في قالت يا رسول الله لقد كنت أتني ذلك في الشرك فكيف إذا مكنتي الله في الاسلام
 وأخرج أبو حاتم من طريق ابن عمر رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم بين صفية خضرة فقال ما هذه
 الخضرة فقالت كان رأسي في حجر ابن أبي الحقيق وأنا نائمة فرأيت قمرًا وقع في حجره فاخبرته بذلك
 فظنني وقال تخين ملك يثرى * (وعن صفية بنت شيبة) أي الصبي وقد اختلف في رؤيتها
 النبي صلى الله عليه وسلم فقيل إنها لم تره ذكره المؤلف (قالت أولم النبي صلى الله عليه وسلم على بعض
 نسائه يمدن من شعر) أي سويقا قال السيوطي رحمه الله لعلها أم سلمة (رواه البخاري) وفي المواهب
 أما أم المؤمنين أم سلمة هند وقيل رملة فكانت قبل رسول الله صلى الله عليه وسلم تحت أبي سلمة
 ابن عبد الأسد وكانت هي وزوجها أول من هاجر إلى أرض الحبشة وكانت أم سلمة سمعته عليه الصلاة
 والسلام يقول ما من مسلم تصيبه مصيبة فيقول اللهم أجرني في مصيبي وأخلف لي خيرا منها إلا أخلف
 الله له خيرا منها قالت فلما مات أبو سلمة قلت أي المسلمين خير من أبي سلمة ثم اتى لي خيرا فأخلف الله
 لي رسول الله صلى الله عليه وسلم فأرسل إلى حاطب بن أبي بلتعة يعظيبي له وفي رواية فخطبها أبو بكر
 فأتى وخطبها عمر فأتى ثم أرسل إليها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت مرحبا برسول الله إن في خلائنا أنا امرأة
 شديدة الغيرة وأنا امرأة مصيبة وأنا امرأة ليس لي ههنا أحد من أوليائي فيزوجني فغضب عمر لرسول الله
 صلى الله عليه وسلم أشد غضب مما غضب بنفسه حين ردت له فأباه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال
 أما ما ذكرت من غيرتك فاني أدعو الله أن يذهبها عنك وأما ما ذكرت من مصيبتك فان الله ميكنهم
 وأما ما ذكرت من أوليائك فليس أحد من أوليائك يكرهني فقلت لابنها زوج رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فزوجهم قال صاحب السط الثمين رواه بهذا السياق هبة بن خالد وصاحب الصفوة وخرج أحمد
 والنسائي طرقاته ومعناه في الصحيح اه وفيه دلالة على أن الابن يلي القدر على أمه خلافا للشافعي
 وأولوه بأنه إنما زوجها بالصوبة لأنه ابن ابن عمها * (وعن عبدالله بن عمر) رضي الله عنه (أن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا دعي أحدكم إلى الوليمة فليأتها متفق عليه وفي رواية لمسلم

★ وعن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دعى أحدكم إلى طعام فليجب فإن شاء طعم وإن شاء ترك رواه مسلم ★ وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم شر الطعام طعام الوليمة يدعى لها الاغنياء ويترك الفقراء ومن ترك الدعوة فقد عصى الله ورسوله متفق عليه

فليجب عرسا كان أو نحوه (أى كالمققة والختان والظاهر إن عرسا كان أو نحوه مدرج من كلام الراوى أو قتل بالمعنى فتأمل فى الجامع الصغير إذا دعى أحدكم إلى وليمة عرس فليجب رواه مسلم و ابن ماجه وفى رواية لمسلم و من دعى إلى عرس أو نحوه فليجب قيل اجابة الوليمة واجبة فيما تارك بلا عذر لقوله صلى الله عليه وسلم من ترك الدعوة فقد عصى الله ورسوله وقيل مستحبة هذا فى الحضور و أما الاكل فتندب إذا لم يكن صائما و أما اجابة غير الوليمة فتندب لقوله صلى الله عليه وسلم لو دعيت إلى كراع لاجبت كذا ذكره الطيبى وابن الملك قالا و من الأعداء المسقط للوجوب أو التنب إن يكون فى الطعام شيعة أو يرض بها الاغنياء أو هناك من يتأذى بحضوره أو لا تليق به مجالسته أو يدعى لدع شره أو ليطعم فى جاهه أو ليعاونه على باطل أو هناك منعى كالخمر أو اللهو أو قرش الحرير وغير ذلك اه و لا يفتى إن فى هذا الزمان لا يخلو من هذه الأعداء إن لم تكن كلها موجودة ولهذا قالت المصوية حلت العزلة بل ينهى إن يقال وجبت فإن من اختار العزلة اختار العزلة ★ (وعن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دعى أحدكم إلى طعام) أى عرسا كان أو نحوه (فليجب) أى فليحضر قال ابن الملك قيل الأمر للوجوب وهذا فمن ليس له عذر و اما من كان معذورا بأن كان الطريق بعيدا يلحقه به مشقة فلا بأس بالتخلف عن الاجابة قيل و من الأعداء إن يعتذر إلى الداعى فيتركه والجمهور على أنه لتندب (فإن شاء طعم) بكسر العين أى اكل (و إن شاء ترك) أى الاكل والطعام غير ما كوك (رواه مسلم) وكذا أبو داود وروى أحمد و مسلم و أبو داود و الترمذى عن أبي هريرة بلفظ إذا دعى أحدكم إلى طعام فليجب فإن كان مفطرا فليأكل وإن كان صائما فليصِل ورواه الطبرانى عن ابن مسعود ولفظه فليدع بالبركة بدل قوله فليصِل و روى مسلم و أبو داود و الترمذى و ابن ماجه بلفظ إذا دعى أحدكم وهو صائم فليقل إلى صائم اه والجمع بين الحديثين أنه يعتذر أولا فإن أبى فليحضر و ليدع له بالبركة ★ (و عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم شر الطعام) قال القاضى أى من شر الطعام فإن من الطعام ما يكون شرا منه و نظيره شر الناس من اكل وحده (طعام الوليمة يدعى لها الاغنياء ويترك الفقراء) الجملة صفة الوليمة قال القاضى وإنما سماه شرا لما ذكر عقيبها فانه الغالب فيها فكانه قال شر الطعام طعام الوليمة التى من شأنها هذا فاللفظ و إن أطلق فالمراد به التقييد بما ذكر عقيبها وكيف يريد به الاطلاق و قد أمر باتخاذ الوليمة و اجابة الداعى اليها ورتب المعصيان على تركها قال الطيبى التعريف فى الوليمة للمعهد الخارجى وكان من عادتهم مراعاة الاغنياء فيها و تخصيصهم بالدعوة و ابتائهم و تطيب الطعام لهم و رفع مجالسهم و تقديمهم وغير ذلك مما هو الغالب فى الولايم و قوله يدعى الخ استئناف بيان لكونها شر الطعام وعلى هذا لا يحتاج إلى تقدير من لأن الرباء شرك خفى و من ترك الدعوة حال و العامل يدعى يعنى يدعى لها الاغنياء و الحال إن الاجابة واجبة فيجب المدعو و يأكل شر الطعام اه و الحاصل انه ليس شر الطعام لذاته بل لما يعرض له غالبا من سوء حالته و صفاته (و من ترك الدعوة) أى اجابها من غير معذرة (فقد عصى الله ورسوله) و اما عصى الله لأن من خالف أمر رسول الله فقد خالف أمر الله تعالى و استدلل به من قال بوجوب الاجابة و الجمهور حملوه

✽ وعن أبي مسعود الأنصاري قال كان رجل من الأنصار يكنى أبا شعيب كان له غلام لحام فقال اصنع لي طعاما يكنى خمسة لعل ادعو النبي صلى الله عليه وسلم خامس خمسة فصنع له طعما ثم أتاه فدعاه لتبهم رجل فقال النبي صلى الله عليه وسلم يا أبا شعيب ان رجلا تبعنا فان شئت أدت له و ان شئت تركته قال لا بل أدت له متفق عليه

✽ (الفصل الثاني) ✽ عن أنس ان النبي صلى الله عليه وسلم اولم على صفية بسويقي و تمر روله احمد والترمذي و أبو داود و ابن ماجه ✽ وعن سفينة ان رجلا ضاف على ابن أبي طالب فصنع له طعاما

على تأكيد الاستحباب (متفق عليه) وفي رواية لمسلم عنه بلفظ شر الطعام طعام الوليمة يمتنها من يأتيها و يدعى اليها من يأتيها و من لا ييب الدعوة فقد عصى الله و رسوله ✽ (و عن أبي مسعود الأنصاري قال كان رجل من الأنصار يكنى بالتخفيف والتشديد في القاموس كني به كنية بالكسر والغم سماء كاكناه و كتبه لقوله (أبا شعيب) منصوب على المفعول الثاني (كان له غلام لحام) بتشديد الحاء اي بالغ اللحم كتمار و هو مبالغة لاحم فاعل لتسمية كلاين و تاسر (فقال اصنع لي) اي لاجل امرى (طعاما يكنى خمسة) اي خمسة رجال (لعل ادعو النبي صلى الله عليه وسلم) لعمركه أثر الجوع في وجهه (خامس خمسة) حال من النبي صلى الله عليه وسلم اي واحدا من خمسة من باب ثاني اثنين (فصنع له) اي عبده له او للنبي او هو للنبي صلى الله عليه وسلم على التسمية المجازية (طعما) بالتصغير اي طعاما لطيفا (ثم أتاه) اي جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم (فدعاه) اي و اصحابه الاربعة (تبهم رجل فقال النبي صلى الله عليه وسلم) اي عند الوصول الى بيته (يا أبا شعيب ان رجلا تبعنا) اي في الطريق (فان شئت أدت له) اي في الدخول (و ان شئت تركته) اي على الباب من غير ان يدخل بتركه الآن (قال لا) اي لا تركته (بل أدت له) فيه انه لا يجوز لاحد ان يدخل في خيالة قوم بغير اذن أهلها و لا يجوز للضيف ان يأذن لاحد في الاتيان معه الا بامر صريح او اذن عام او علم برضاه في شرح السنة فيه دليل على انه لا يصل طعام الضيفات لمن لم يدع اليها و ذهب قوم الى ان الرجل اذا قدم اليه طعام و خلى بينه وبينه فانه يتغير ان شاء أكل و ان شاء أطعم غيره و ان شاء حمله الى منزله فاما اذا جلس على مائدة كان له ان يأكل بالمعروف و لا يطعم شيئا و لا يطعم غيره منها و قد استحسن بعض أهل العلم ان يتناول أهل المائدة بعضهم بعضا شيئا فان كانوا على مائدة لم يميز و ذهب بعضهم الى ان من قدم الى رجل طعاما لياكله فانه لا يصري بجري التملك و ان له ان يحول بينه وبينه اذا شاء قال المظهر هذا تصريح منه صلى الله عليه وسلم على انه لا يجوز لاحد ان يدخل دار غيره الا باذنه و لا للضيف ان يدعو احدا بغير اذن المضيف قال النووي و يستحب للضيف ان يستأذن له و يستحب للمضيف ان لا يرده الا ان ترتب على حضوره مفسدة من تأذي الحاضرين و اذا رده ينبغي ان يتلف به و لو اعطاه شيئا من الطعام ان كان يليق به ليكون ردا جميلا كان حسنا (متفق عليه)

✽ (الفصل الثاني) ✽ (عن أنس ان النبي صلى الله عليه وسلم اولم على صفية بسويقي و تمر) تقدم انه اولم على صفية خمس و جمع فانه كان في الوليمة كلاما فاجبر كل روم ما كان عنده (روله احمد و الترمذي و أبو داود و ابن ماجه ✽ وعن سفينة) هو مولى أم سلمة (ان رجلا ضاف على ابن أبي طالب) اي صار ضيفا له يقال ضافة ضيف اي نزل به ضيف (فصنع) اي على (له) اي للضيف (طعاما) و قال المظهر اي صنع طعاما و اهدى اي على لا انه دعا عليا الى بيته ذكره الطيبي و لم يتبعه فكان المظهر وهم ان ضاف بمعنى اضاف او كان كذا في نسخته و اللفظ اللطيف فرق بينهما يقال ضاف الرجل

قالت فاطمة لو دعونا رسول الله صلى الله عليه وسلم فأكل معنا فدعوه فبجاء فوضع يديه على عضادى الباب فرأى القرام قد ضرب فى ناحية البيت فرجع قالت فاطمة فتبعته فقلت يا رسول الله ما رذك قال انه ليس لى او لنبي ان يدخل بيتا مزوتا * رواه احمد وابن ماجه * وعن عبد الله بن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من دعى فلم يجب فقد عصى الله ورسوله ومن دخل على غير دعوة دخل سارقا وخرج مغيرا رواه أبو داود * وعن رجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا اجتمع الداعيان فاجب أقربهما بابا وان سبق أحدهما فاجب الذى سبق رواه أحمد وأبو داود * وعن ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم طعام أول يوم حق

اذا نزل به ضيفا وأضاف الرجل وضيفه اذا نزلته ضيفا لك وفى المصباح ضائفه ضيفا كبايعه اذا نزل عنده وأضيفته اذا أنزلته وقربته وفى القاموس ضيفته أضيفه ضيفا وضيفة بالكسر نزلت عليه ضيفا وفى النجاة ضفت الرجل اذا نزلت به فى ضيافته وأضيفته اذا أنزلته (قالت فاطمة رضى الله عنها لو دعونا رسول الله صلى الله عليه وسلم) أى لكان احسن و ابرك وايمن او لو للتسنى (فدعوه فبجاء فوضع يديه على عضادى الباب) بكسر العين وهما العُشْبَتَان المنصوبتان على جنبتيه (فرأى القرام) بكسر القاف وهو ثوب رقيق من صوف فيه ألوان من المهنون ورقوم وتقوش يتخذ سترًا يفضى به إلى القبة والهواجر (قد ضرب) أى نصب (فى ناحية البيت فرجع قالت فاطمة فتبعته فقلت يا رسول الله ما رذك) أى عن الدخول عليها والنزول عندها (قال انه) أى الشأن (ليس لى) أى بالخصوص أولى وامثالى (او لنبي) أى على العموم (ان يدخل بيتا مزوتا) بتشديد الواو المفتوحة أى مزينا بالتقوش وأصل التزويق التزيين قال العنطاوى وتيمد ابن السلك كان ذلك مزينا متقشا وقيل لم يكن متقشا ولكن ضرب مثل سجلة العروس ستره الجدار وهو عرونة يشبه الحال الجارية وفيه تصريح بأنه لا يجب دعوة فيها منكر اهـ وله انه لو كان منكرا لا نكر عليها ولكن نبه بالرجوع الى انه ترك الأولى فانه من زينة الدنيا وهى موجبة لنقصان الاخرى ويدل على ما قلنا تخصيص النفى (رواه احمد وابن ماجه) وروى احمد والطبرانى عنه بلفظ ليس لى ان ادخل بيتا مزوتا * (وعن عبد الله بن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من دعى) أى الى طعام (فلم يجب) الفاء تفيد المبادرة (فقد عصى الله ورسوله) أى اذا كان بغير عذر (ومن دخل على غير دعوة) أى للمضيف اباه (دخل سارقا) لانه دخل بغير اذنه فيأثم كما يأثم السارق فى دخول بيت غيره (وخرج مغيرا) أى تاهبا غاصبا يعنى وان أكل من تلك الضيافة فهو كالذى يغير أى يأخذ مال احد غصبا والعاصل انه صلى الله عليه وسلم علم أمته مكارم الاخلاق البينة ونهاهم عن الشوائب الدنية فان عدم انجابه الدعوة من غير حصول المعذرة يدل على تكبر النفس والرعونة وعدم اللذة والموءة والدخول من غير دعوة يشير الى حرص النفس و دناءة الهمة وحصول المذلة والمهانة فالخلق الحسن هو الاعتدال بين الخلقين المذمومين (رواه أبو داود *) وعن رجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم (وكون الصحابة كلهم عدول لا تضر جهالة الراوى منهم) ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا اجتمع الداعيان) أى معا (فاجب اقربهما بابا) لقوله تعالى والجار ذى القربى والجار الجنب (وان سبق أحدهما فاجب الذى سبق) أى لسبق تعاقب حقه ويلخص منه ان الاسبق يسبق أخذ العلم اليق ويوجب التوى لحق (رواه احمد وأبو داود *) وعن ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم طعام أول يوم) أى فى العرس (حق) أى ثابت ولازم فعله واجابته او واجب وهذا عند من ذهب الى ان الوليمة واجبة او سنة مؤكدة لانها فى معنى الواجب حيث يسمى بتركها

وطعام يوم الثاني سنة و طعام يوم الثالث سمعة و من سمع الله به رواه الترمذى * وعن عكرمة
عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن طعام المتبايرين ان يؤكل رواه أبو داود وقال يحيى السنة
و الصحيح انه عن عكرمة عن النبي صلى الله عليه وسلم مراسلا
* (الفصل الثالث) عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم المتبايران لا يبايان و لا يؤكل
طعامهما قال الامام أحمد يعنى المتعارضين بالضيافة فخرأ و رياه * و عن عمران بن حصين قال نهى
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اجابة طعام الناسين * و عن أبي هريرة قال قال النبي صلى الله عليه وسلم
اذا دخل احدكم على أخيه المسلم فليأكل من طعامه و لا يسأل و يشرب من شرابه و لا يسأل

و يترتب عتاب و ان لم يجب عتاب (وطعام يوم الثاني سنة) يمكن ان يكون اليومان بعد المقد او الاول
منهما قبل المقد و الثاني بعده (و طعام يوم الثالث سمعة) بضم السين أى سمعة و رياه ليسمع الناس
و ليراهم ففيه تغليب السمعة على الرياء او اكتفاء اذ فى التحقيق فرق بينهما دقيق (و من سمع سمع الله
به) بتشديد السين فيها أى من شهر نفسه بكرم أو غيره فخرأ او رياه شهره الله يوم القيامة بين أهل
المرصات بانه مراء كذاب بان اعلم الله الناس بريائه و سمعته و قرع باب اسماع خلقه ليفتح بين
الناس قال الطيبي اذا احداث الله تعالى لمعد نعمة حق له ان يحدث شكرا و استحسب ذلك فى الثاني
جبرا لما يقع من التفانى فى اليوم الاول فان السنة مكمله للأجواب و اما اليوم الثالث فليس الا براه
و سمعة و المدعو يجب عليه الاجابة فى الاول و يستحب فى الثاني و يكره بل يرم فى الثالث اه و فيه
رد صريح على اصحاب مالك رحمه الله حيث قالوا باستحباب سبعة ايام لذلك (رواه الترمذى) و روى
الطبرانى عن ابن عباس طعام يوم فى العرس سنة و طعام يومين فضل و طعام ثلاثة ايام رياه و سمعة
* (و عن عكرمة عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن طعام المتبايرين) براه مفتوحة أى
المتناخرين (ان يؤكل) بهمز و يعل فى النهاية المتبايران هما المتعارضان بفعلهما ليرى ايها يغلبه
صاحبه و انما كره ذلك لما فيه من المباهة و الرياء و قد دعى بعض العلماء فلم يجب قتيل له ان
السلف كانوا يدعون فيجيبون قال كان ذلك منهم للموااة و المواساة و هذا منكم للمكافاة و المباهة
و روى ان عمرو وعثمان رضيا الله عنهما دعيا الى طعام فاجابا فلما خرجا قال عمر لعثمان لقد شهدت طعاما
وددت انى لم أشهد قال ما ذاك قال غشيت ان يكون جمل مباهة (رواه أبو داود) أى موصولا و كذا
رواه الحاكم (و قال يحيى السنة) رحمه الله أى صاحب المصاييح (و الصحيح انه عن عكرمة عن النبي
صلى الله عليه وسلم مراسلا) و فى نسخة مراسل أى هو مراسل أى الصحيح لم يذكر عن ابن عباس فى سنده
* (الفصل الثالث) * (عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم المتبايران) أى المتناخران
فى الضيافة (لا يبايان) أى لا اولهما ولا آخرهما لفساد غرضهما و سوء قصدهما (و لا يؤكل طعامهما)
أى لو اتفق الضيفور عندهما أى ولو أرسلاه الى بيت احد زجرا لهما (قال الامام أحمد يعنى) أى يريد
النبي صلى الله عليه وسلم بقوله المتبايران (المتعارضين) أى المتجاورين و المتعارضين (بالضيافة فخرأ و رياه)
أى لا احسانا ابتداء و لا لكافة انتهاء * (و عن عمران بن حصين) بالتصغير (قال نهى رسول الله
صلى الله عليه وسلم عن اجابة طعام الناسين) أى مطلقا * (و عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم اذا دخل احدكم على أخيه المسلم فليأكل من طعامه و لا يسأل) أى من أين هذا الطعام ليتبين
انه حلال أم حرام (و يشرب) بالجزم (من شرابه و لا يسأل) فانه قد يتأذى بالسؤال و ذلك اذ لم يعلم
فسقه كما يجنب عنه قوله على أخيه المسلم قال الطيبي رحمه الله ان قلت كيف الجمع بين الحديثين

روى الأحاديث الثلاثة البيهقي في شعب الإيمان و قال هذا ان صح فلان الظاهر ان المسلم لا يطعمه ولا يسقيه الا ما هو حلال عنده

❖ (باب القسم) ❖ ❖ (الفصل الاول) ❖ عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قبض عن تسع نسوة و كان يقسم منهن لثمان متفق عليه ❖ و عن عائشة ان سودة لما كبرت قالت يا رسول الله قد جعلت يومي منك لعائشة فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقسم لعائشة يومين يومها و يوم سودة متفق عليه

قلت الفاسق هو المجاوز عن قصد القويم و المنحرف عن الطريق المستقيم فالغالب ان لا يحتسب من الحرام فنهى العازم عن أكل طعامه و ان يحسن الظن به لان الحزم سوء الظن و خص في حديث أبا هريرة بلفظ أخيه و وصفه بالاسلام و الظاهر من حال المسلم ان يحتسب الحرام فأمر بحسن الظن به و سلوك طريق الطعاب و التواد فيحتسب من إيذائه بسؤاله و أيضا ان الاجتناب عن طعامه زجرا له عن ارتكاب النسق فيكون لطفا له في الحقيقة كما ورد انصر أخاك ظالما او مظلوما (روى الأحاديث الثلاثة) اي مجموع أحداث الفصل الثالث (البيهقي في شعب الإيمان و قال) اي البيهقي (هذا) اي الحديث الأخير (ان صح فلان الظاهر ان المسلم) اي الكامل و هو غير الفاسق (لا يطعمه) اي اخاه المسلم (ولا يسقيه) ينتح الباء الاولى و ضمها (الا ما هو حلال عنده) اذ قد ورد لا يؤمن أمدكم حتى يسب لآخيه ما يجب لنفسه

❖ (باب القسم) ❖ و هو يفتح القاف و سكون السين معبر قسم القسم المال بين الشركاء فرقيم و عين أنصباهم و منه القسم بين النساء كذا في المغرب و المراد به المبيت عند الزوجات قال ابن الهمام المراد التسوية بين المنكوحات و يسمى أيضا العدل بينهما و حقيقة مطلقا مجمعة كما أخبر سبحانه حيث قال و لن تستطيعا ان تعدلوا بين النساء و لو حرمتن فلا تعدلوا كل النيل فتزوها كالمعلقة و قال تعالى جل جلاله ان ختم ان لا تعدلوا فواحدة او ما ملكت أيمانكم بعد احلال الاربع بقوله تعالى جل شأنه فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى و ثلاث و رباع فاستفدنا ان حل الاربع مقيد بعدم خوف العدل و ثبوت المنع عن أكثر من واحدة عند خوفه فعلم إيجابه عند تعددهن و اما قوله صلى الله عليه وسلم استوصوا بالنساء خيرا فلا يفض حالة تعددهن و لانهن رعية الرجل و كل راع مسؤول عن رعيته و انه في أمر ميهم يحتاج الى البيان لانه أوجب و صرح بانه مطلقا لا يستطاع تعلم ان الواجب منه شئ معين و كذا السنة جاءت مجملة فيه لكن لا تعلم خلافا في ان العدل الواجب في البيوتة و التأنيس في اليوم و الليلة و ليس المراد ان يضبط زمان النهار بقدر ما عاشر فيه احداها فيعاشر الاخرى بقدره بل ذلك في البيوتة و اما التناهي في الجملة

❖ (الفصل الاول) ❖ ❖ (عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قبض) اي تولى ضمن معنى التجاني و التجاوز او قوله (عن تسع نسوة) حال و هي عائشة و حفصة و سودة و أم سلمة و صفية و ميمونة و أم حبيبة و زَيْنَب و جُوَيْرِيَة (او كان يقسم) اي وجوبا او استحبابا (منهن لثمان) اي بيت عند ثمان منهن لان التاسعة و هي سودة و هيت نوبتها لعائشة رضي الله عنها في المواهب و كان يدور على نسائه و يقيم بمأشئة (متفق عليه) ❖ و عن عائشة رضي الله عنها ان سودة) اي بنت زمعة (لما كبرت) بكسر الباء فان كبرت في القدر من كرم و في السن من علم (قالت يا رسول الله قد جعلت يومي) اي نوبتي و وقت يتوطني (منك) حال من يومي و قوله (لعائشة) المفعول الثاني (فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقسم لعائشة يومين يومها و يوم سودة) قيل لا يفهم منه توالي اليومين بل يوم سودة باق على

✽ وعنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسأل في مرضه الذي مات فيه أين أنا غدا أين أنا غدا يريد يوم عائشة فأذن له أزواجه يكون حيث شاء فكان في بيت عائشة حتى مات عندها رواه البخاري ✽ وعنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أراد سفرا أفرع بين نسائه فليتهن خرج سهمها خرج بها معه متفق عليه

ما كان عليه من الترتيب لها بين نسائه إلا أن يكون يومها يلي يوم عائشة (متفق عليه) في الهداية وإن رضى إحدى الزوجات بترك قسمها لصاحبها جاز قال ابن الهمام هذا إذا لم يكن برشوة من الزوج بأن زادها في مهرها لتفعل أو تزوجها بشرط أن يتزوج أخرى فيقيم عندها يومين وعند المخاطبة يوما فإن الشرط باطل ولا يخل لها المال في الصورة الأولى فله أن يرجع فيه وأما إذا دعت إليه أو حطت عنه ما لا يظهر أنه لا يلزم ولا يخل لهما ولها أن ترجع في مالها قال النووي الواجبة الرجوع متى شامت فترجع في المستقبل دون الماضي فيما لم يقرب منها ولا يجوز الموالاة للهووب لها الأرض الباقيات ولا يجوز أن يأخذ على هذه الهبة عوضا ويجوز أن تهب للزوج فيجعل الزوج توبتها لمن شاء ✽ (وعنها) أي عن عائشة (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسأل في مرضه الذي مات فيه أين أنا) أي أكون (غدا أين أنا غدا) والتكير لتأكيد إرادة البيان (يريد) أي بهذا السؤال (يوم عائشة) أي لزيادة محبتها قال الطيبي رحمه الله قوله يريد يوم عائشة تفسير لقوله أين أنا غدا تكن الاحتفام استئذان منين لأن يأذن له أن يكون عند عائشة ويدل عليه قوله (فأذن) بالتخفيف وفي نسخة بالشديد (له أزواجه يكون حيث شاء فكان في بيت عائشة حتى مات عندها) قال المظهر دل الحديث على وجوب القسم عليه والألم يحتج إلى الأذن وفيه أيضا أن الاستئذان كان على سبيل الاستحباب تطيبا لتفاطرن ومراعاة لحسن معاشرتن وقيل لم يكن واجبا عليه فانه كان يطوف في ليلة على نسائه كلها واجيب بانه كان قبل وجوب القسم أو كان بأذن منهن (رواه البخاري ✽ وعنها) أي عن عائشة (قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أراد سفرا أفرع بين نسائه فليتهن خرج سهمها خرج) أي النبي صلى الله عليه وسلم (بها معه) الباء للتعدية في شرح السنة إذا أراد الرجل أن يسافر سفر حاجة ويحتمل بعض نسائه مع نفسه فليس له ذلك إلا أن يفرع ليهن ثم إذا خرج بواحدة بالقرعة لقول الأكثر أنه لا يقضى للباقيات مدة غيبته سواء كان في السفر أو ما كثر في بلد بشرط أن لا يزيد مكثه فيه على مدة المسافرين فإن زاد قضى لهن مقدار الزيادة وذهب بعضهم إلى أنه يقضى مدة الغيبة بطلقا وليس بشئ لأن المصاحبة وإن حصلت بصحبته لكنها تعبت بالسفر وإذا خرج بواحدة بلا قرعة يقضى للباقيات وهو بهذا الفعل عاص (متفق عليه) ورواه الأربعة وفي الهداية لاحق لها في القسم حالة السفر ويسافر الزوج بمن شاء مشين والأولى أن يفرع ليهن فيسافر بمن خرجت قرعتها وقال الشافعي القرعة مستحقة لما رواه الجماعة عن عائشة قلنا كان ذلك استحبابا لتطيب قلوبهن وهذا لأن مطلق الفعل لا يقتضي الوجوب فكيف وهو محفوف بما يدل على الاستحباب قال ابن الهمام وذلك أنه لم يكن القسم واجبا عليه صلى الله عليه وسلم قال تعالى جل جلاله ترجى من تشاء مشين وتؤوى اليك من تشاء ومن أوى عبدة وجورية وأم حبيبة وصفيّة وميمونة رضي الله تعالى عنهن ذكره الحافظ عبد العظيم المنذرى ومن أوى عائشة والباقيات رضي الله عنهن ولأنه قد يقع بأحدهما في السفر وبالأخرى في الحضر والفرار في المنزل لحفظ الاستمعة أو لعوف الفتنة أو لمنع من سفر أحدهما كثرة مسنها فتعين من يخاف صحبتها في السفر لسفر لخروج قرعتها

★ وعن أبي قلابة عن أنس قال من السنة إذا تزوج الرجل البكر على الثيب أقام عندها سبعا و قسم
و إذا تزوج الثيب أقام عندها ثلاثا ثم قسم قال أبو قلابة و لو شئت لقلت إن أنسا رفعه إلى النبي
صلى الله عليه وسلم متفق عليه ★ و عن أبي بكر بن عبد الرحمن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين تزوج
أم سلمة و أصبحت عنده قال لها ليس بك على أهلِكَ هوان إن شئت سبعت عندك و سبعت عندهن
و إن شئت ثلثت عندك و درت قالت ثلث

الزام للضرر الشديد و هو متدفع بالناق لا حرج ★ (و عن أبي قلابة) بكسر القاف (عن أنس قال من
السنة إذا تزوج الرجل البكر على الثيب أقام) قال الطيبي قوله من السنة يجوز أن يكون خيرا
و ما بعده في تأويل المبتدأ أى من السنة إقامة الرجل (عندها) أى عند البكر (سبعا) أى سبع
ليال (و قسم) أى و سوى بين الحديث و القديمة و من يرى التفضيل للجديدة يقول و قسم أى بعد
الفراق من السبع كذا ذكره بعض أئمتنا (و إذا تزوج الثيب أقام عندها ثلاثا ثم قسم) أخذ بظاهره
الشافعي و عندها لأن فرق بين القديمة و الجديدة لاطلاق الحديثين الآتين في الفصل الثاني و اطلاق
قوله تعالى فإن خفتم أن لا تعدلوا الآية و إن استطعوا أن تعدلوا و خبر الواحد لا ينعى إطلاق
الكتاب (قال أبو قلابة و لو شئت لقلت إن أنسا رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم) يعني لم يرفع أنس
الحديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم بل قال من السنة و ذكرت ذلك على قصور الرواية عنه و لو شئت
لقلت إن أنسا رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم و لم له قال ذلك لاعتقاد أن أنسا لا يحدث بذلك عن
اجتهاد بل سمعه عن النبي صلى الله عليه وسلم أو علمه من فعله قال الطيبي فيه إشارة إلى أن قوله من
السنة يدل على رفعه إليه كما هو مذهب الحديثين و جمهور السلف أى لو قلت رفعه كنت صادقا
ناقلا للمعنى و جملة بعضهم موقفا و ليس بشئ و قال ابن حجر قول الصحابة من السنة كذا من قبيل
السنن لانه لا يعنى بالسنة إلا سنة النبي صلى الله عليه وسلم و قد رفعه غير واحد عن أنس (متفق عليه)
و أخرجه الدارقطني عن أنس قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول للبكر سبع و للثيب ثلاث
ثم يعود إلى أهله و روى البيهقي عن طريق أبيوب السخيتاني عن أبي قلابة عن أنس أن النبي صلى الله
عليه وسلم جعل للبكر سبعا و للثيب ثلاثا ★ (و عن أبي بكر بن عبد الرحمن أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم حين تزوج أم سلمة و أصبحت) أى هي عنده (قال لها ليس بك على أهلِكَ هوان) أى احتقار
و المراد بالاهل قبيلتها و الباء للسببية أى لا يلحق أهلِكَ بسببك هوان و قيل أراد بالاهل نفسه
صلى الله عليه وسلم و كل من الزوجين أهل و الباء متعلقة بهوان أى ليس اقتصاري على الثلاثة لهوانك
على و لا لعدم رغبة فيك و لكن لانه الحكم (إن شئت سبعت عندك و سبعت عندهن و إن شئت
ثلثت عندك) في النهاية اشتقا فعل من الواحد إلى العشرة فمعنى سبع أقام عندها سبعا و ثلث
أقام عندها ثلاثا (و درت) أى بالثلاث بين البقية في الهداية مقدار الدور إلى الزوج لأن المستحق هو
التسوية دون طريقها إن شاء يوما يوما و إن شاء يومين يومين أو ثلاثا ثلاثا أو أربعاً أربعاً قال ابن الهمام و أنن
إن أكثر من جمعة مضارة إلا أن ترضياه و قيل خيرها بين الثلاث و لا قضاء لغيرها و بين السبع
و يقضى لبقية أزواجه و قيل الأكثر على أن معناه سبعت لك بعد التلث و يرد قوله قالت ثلاث
و إنما اختارت الثلاث لقرب رجوعه إليها لأن في قضاء السبع لغيرها طول مقبىه عنها قال الطيبي
رحمه الله اختلوا فقبل لا شركة لبقية الأزواج في المدة المذكورة أعنى السبع أو الثلاث ليستأنف
القسم بعده و قيل لبقية الأزواج استيفاء هذه المدة و احتجوا بهذا الحديث فانه لو كان الثلاث للثيب

وفي رواية انه قال لها للبكر سبع و للثيب ثلاث رواه مسلم
 * (الفصل الثاني) * عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقسم بين نسائه فيعدل و يقول
 اللهم هذا قسمي فيما أملك فلا تلمني فيما تملك و لا أملك رواه الترمذى و أبو داود و النسائي
 و ابن ماجه و الدارمي * و عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا كانت عند الرجل
 امرأتان فلم يعدل بينهما جاء يوم القيامة وشقه ساقط رواه الترمذى و أبو داود و النسائي و ابن ماجه و الدارمي

لم يكن لباقي الأزواج التسبيع بل التريع لان الثلاث حق أم سلمة و أوجب بان اختارها و طلبها لما
 هو أكثر من حقها أسقط اختصاصها بما هو حقها و يوضحه ما قاله التوربشتي قال السنة في البكر
 التسبيع و في الثيب التثليث و النظر فيه الى حصول الالفة و وقوع المؤانسة بلزوم الصحبة و فضلت
 البكر بالزيادة لئني نازها و يسكن روعها اذ هي حديثة العهد بالرجل حقيقة بالأبواء و الاستعصاء
 و لما أراد اكرام أم سلمة أخبر ان لا هوان بها على أهلها يعني نفسه صلى الله عليه وسلم فأنزلها منزلة
 الإبكار و قيل معناه ليس بسبيك على أهلك هوان أي ذل اذ ليس انتماري على الثلاث لأعراض
 عنك و عدم رغبة في صاحبتيك ليكون ذلك سببا للامانة على أهلك فان الأعراض عن النساء
 و عدم الانفاتح اليهن يدل على عدم المبالاة بأهلها بل لان حقك مقصور عليه فمن يرى التسوية
 بين الجديدة و القديمة يستدل بقوله صلى الله عليه وسلم لام سلمة ان شئت سيعت عندك و سيعت عندهن
 و يقول لو كان الأيام الثلاثة التي هي من حقوق الثيب مسجلة لها مخلفة عن الاشتراك لكان من حقه
 أن يدور عليهن أربعاً أربعاً لكون الثلاثة حقاً لها فلما كان الأمر في التسبيع على ما ذكر علم انه في
 الثلاث كذلك و من يرى تفضيل الثيب بالثلاث و البكر بالسبع يقول فيه دليل على جواز التسبيع
 بطلب الثيب و لكن بشرط القضاء و لما كان طلبها أكثر من حقها أسقط اختصاصها بما كان حقاً
 مخصوصاً بها (وفي رواية قال) و في نسخة صحيحة انه قال (لها) أي لام سلمة (للبكر سبع
 و للثيب ثلاث) قال ابن عبد البر و اختلفوا في اختصاصه بين له زوجات غير الجديدة أم لا و جمهور
 العلماء على ان ذلك حق المرأة بسبب الزفاف سواء كانت عنده زوجة أم لا لعموم الحديث (رواه مسلم)
 * (الفصل الثاني) * (عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقسم بين نسائه) أي تفضلاً
 و قيل وجوباً (فيعدل) أي فيسوي بينهما في البيتوة (و يقول) أي مع هذا (اللهم هذا) أي هذا
 العدل (قسمي) يفتح القاف و في نسخة قسمي (فيما أملك) أي أقدر عليه (فلا تلمني) أي
 لا تلمني أو لا تؤاخذني (فيما تملك و لا أملك) أي من زيادة المحبة و ميل القلب فانك مغلب
 القلوب قال ابن الهمام طاهر ان ما عداه مما هو داخل تحت ملكه و قدرته يجب التسوية فيه و منه
 عدد الوطأت و القبلات و التسوية فيما غير لازمة اجماعاً (رواه الترمذى و أبو داود و النسائي
 و ابن ماجه و الدارمي) و كذا أحمد و الحاكم * (و عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم
 قال اذا كانت) و في نسخة اذا كان (عند الرجل) و في نسخة عند رجل (امرأتان) أي مثلاً
 (فلم يعدل بينهما جاء يوم القيامة وشقه) أي أحد جنبه و طرفه (ساقط) قال الطيبي أي نصفه
 مائل قيل بحيث يراه أهل العرصات ليكون هذا زيادة له في التعذيب و هذا الحكم غير مقصور على
 امرأتين فانه لو كانت ثلاث أو أربع كان السقوط ثابتاً و احتمال أن يكون نصفه ساقطاً و ان لزم الواحدة
 و ترك الثلاث أو كانت ثلاثة أربعاً ساقطة على هذا فاعتبر ثم ان كانت الزوجتان أحدهما حرة و الاخرى
 أمة فلا حرة الثلثان من القسم و للامة الثلث بذلك وود الأثر قضى به أبو بكر و على رضي الله عنهما

★ (الفصل الثالث) ★ عن عطاء قال حضرتا مع ابن عباس جنازة ميمونة بسرف فقال هذه زوجة رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا رقعتم نعشها فلا تزعوها ولا تزلزلوها وارقوا بها فانه كان عند رسول الله صلى الله عليه وسلم تسع نسوة كان يقسم منهن لثمان ولا يقسم لواحدة

ثم التسوية المستحقة في البيوتة لا المجامعة لانها تبني على النشاط ولا خلاف فيه قال بعض أهل العلم ان تركه لعدم الداعية والانتشار عذر وان تركه مع الداعي اليه لكن داعيته الى الضرة أقوى فهو مما يدخل تحت قدرته فان أدى الواجب منه عليه لم يبق لها حق ولم يلزمه التسوية واعلم ان ترك جماعها مطلقا لايجل له صرح أصحابنا بأن جماعها أحياناً واجب ديانة لكنه لايدخل تحت القضاء والالزام الا الوطأة الأولى ولم يقدروا فيه مدة ويجب أن لايبطل به مدة الايلاء الا برضاها وطيب نفسها به هذا والمستحب أن يسوى بينهما في جميع الاستمتاعات من الوطء والقبلة وكذا بين الجوارى وأمهات الاولاد لبعضهن عن الاشتباه للزنا والميل الى الفاحشة ولا يجب شئ لانه تعالى جل جلاله قال فان خفتم أن لاتعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم فإفاد ان العدل بينهما ليس واجبا هذا فاما اذا لم تكن له الا امرأة واحدة فتشغل عنها بالعبادة او السراى اختار الطحاوى رواية الحسن عن أبي حنيفة ان لها يوما وليلة من كل أربع ليال وبأنيابها له لان له ان يسقط حقها في الثلاث بتزوج ثلاث حرائر وان كانت الزوجة أمة فلها يوم وليلة في كل سبع وظاهر المذهب ان لايتعين مقدار بل يؤمر ان يبيت معها ويصحبها أحيانا من غير توقيت والذي يقتضيه الحديث ان التسوية في المكث أيضا بعد البيوتة في السنن عن عائشة كان النبي صلى الله عليه وسلم لايفضل بعضها على بعض في القسم في مكثه عندنا وكان قل يوم الا يطوف علينا جميعا فيدنو من كل امرأة من غير مسيس حتى يبلغ على التي هو في يوسها فثبت عندها فعلم من هذا ان النوبة لا تمنع انه يذهب الى الأخرى لينظر في حاجتها ويمهد أمرها وفي صحيح مسلم انهن كن يجتمعن في بيت التي بأنيابها والذي يظهر ان هذا جائز برضا صاحبة النوبة اذ قد تنضيق لذلك وتنحصر له كذا ذكره المحقق والله الموفق (رواه الترمذى وأبو داود والنسائى وابن ماجه والدارسى) قال ابن الهمام روى أصحاب السنن الأربعة والامام أحمد والحاكم عن أبي هريرة عنه عليه الصلاة والسلام انه قال من كانت له امرأتان فمال الى احدهما جاء يوم القيامة وشقه مائل اى مفلوج ولفظ أبي داود والنسائى فمال الى احدهما على الأخرى اه وهذه اللفاظ أنسب الى قوله تعالى جل جلاله فلا تميلوا كل الميل فيكون جزاء وفاقا والله تعالى اعلم

★ (الفصل الثالث) ★ (عن عطاء) تابعى جليل (قال حضرتا مع ابن عباس جنازة ميمونة) يفتح الجيم ويكسر هي بنت الحارث الهلالية قال ابن اسحق ويقال انها وهبت نفسها للنبي صلى الله عليه وسلم وذلك ان خطبته عليه الصلاة والسلام انتهت اليها وهي على بغيرها فقالت البعير وما عليه الله ورسوله وقيل الواهية نفسها غيرها أقول اى ابتداء فلانما تارة ثم في معنى قولها ما اشتهر على اللسان العبد وما في يده كان لمولاه (بسرف) بكسر الراء غير منصرف وقد يصرف موضع قريب من التعميم بنى بها النبي صلى الله عليه وسلم فيه وتوفيت وفدت فيه وهذا من عجائب التواريخ وقع الهناء والتمزاه في مكان واحد من الطريق (فقال) اى ابن عباس (هذه زوجة رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا رقعتم نعشها فلا تزعوها ولا تزلزلوها ولا تعجلوها ولا تحرقوها بقوة) (وارقوا بها) بضم الفاء اى الطفوا بها وعظموها شأنها (فانه) اى الشأن (كان عند رسول الله صلى الله عليه وسلم تسع

قال عطاء التي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقسم لها بلقنا انها صفية وكانت آخرهن موات بالمدينة متفق عليه وقال رزين قال غير عطاء هي سودة وهو أصح وهبت يومها لعائشة حين أراد رسول الله صلى الله عليه وسلم طلاقها فقالت له أسكنني قد وهبت يومى لعائشة لعل ان أكون من نسائك في الجنة

✽ (باب عشرة النساء وما لكل واحدة من الطوق) ✽

نسوة كان يقسم منهن لثان ولا يقسم لواحدة (اى لرضاها باسقاط حقها قال الطيبى تعليل للنسب اى من الواثق كان يجتمع صلى الله عليه وسلم بشأنين فيقسم بينهما بالتسوية (قال عطاء التي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقسم لها بلقنا انها صفية) قال الخطابي هذا وهم بل انما هي سودة لانها كانت وهبت يومها والفظا له من ابن جريج وراوى الحديث وقال عياض لعل روايته صحيحة فانه لما غزل ترجى من تشاء قيل ان التي أرجاها سودة وجورية وصفية وأم حبيبة وميمونة والتي آوى عائشة وأم سلمة وزينب وحفصة وتوفى صلى الله عليه وسلم وقد اوى الى جميعهن الاصفية أرجاها ولم يقسم لها فأخبر عطاء عن آخر الامر (وكانت اى صفية) آخرهن موات بالمدينة (اى في رمضان سنة خمسين في زمن معاوية وقيل غير ذلك) ودفنت بالبقيع وماتت ميمونة سنة احدى وخمسين وقيل بنت وستين وقيل ثلاث وستين وماتت عائشة بالمدينة سنة سبع وخمسين وقيل سنة ثمان وخمسين وماتت سودة سنة أربع وخمسين وماتت حفصة سنة خمس وأربعين وماتت أم سلمة سنة تسع وخمسين وماتت أم حبيبة سنة أربع وأربعين وماتت زينب سنة عشرين وماتت جويرية سنة خمسين كذا ذكره صاحب المواهب ومن المعلوم ان خديجة رضى الله عنها ماتت قبل الهجرة فاذا كان الامر كذلك فكيف صفية آخرهن موات غير صحيح وان جعل ضمير كانت راجعا الى ميمونة فلا يلائم قوله ماتت بالمدينة فلا يخلو الكلام عن الاشكال والله تعالى أعلم بالحال (متفق عليه وقال رزين قال غير عطاء هي) اى التي كان لا يقسم لها (سودة وهو) اى هذا القول (أضح) اى من قول عطاء هي صفية (وهبت) اى سودة (يومها لعائشة) امتنانا بيان (حين أراد رسول الله صلى الله عليه وسلم طلاقها فقالت له أسكنني قد وهبت يومى لعائشة لعل ان أكون من نسائك في الجنة) هذا يدل على انه صلى الله عليه وسلم لم يطلقها بخلاف ما قال الامام محمد رحمه الله بلقنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال "لسودة بنت زينة اعتدى فسأته بوجه الله ان يراجعها ويجعل يومها لعائشة لان قشر يوم القيامة مع أزواجه والذي في الصحيحين لا يتعرض له بل انها جعلت يومها لعائشة والذي في المستدرک ينفى عدمه وهو ما عن عائشة قالت سودة حين استتت وفرقت ان يفارقها رسول الله صلى الله عليه وسلم يا رسول الله يومى لعائشة فقبل ذلك منها قالت عائشة ففينا وفي ثيابها أنزل الله تعالى وان امرأة خافت من بعلها نشوزا او اعراضا الآية وقال صحيح الاستاد و يوافق قول محمد ما رواه البيهقي عن عروة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم طلق سودة فلما خرج الى الصلاة أسكتت بثوبه فقالت والله ما الى الرجال من حاجة ولكنى أريد ان أحشر في أزواجك قال فراجعها وجعل يومها لعائشة اه وهو مرسل ويمكن الجمع بانه كان صلى الله عليه وسلم طلقها رجمية فان الفقرة فيها لا تتعجم ب مجرد الطلاق بل بانقضاء المدة فعنى قول عائشة فرقت ان يفارقها رسول الله صلى الله عليه وسلم خافت ان يستمر الحال الى انقضاء المدة فتقع الفقرة يفارقها ولا ينافيه بلاغ محمد بن الحسن فانه اذا ذكر في الكنايات اعتدى والواقع بهذه الرجعى لا البائن -

★ (الفصل الاول) ★ عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم استوصوا بالنساء خيرا فانهن خلقن من خلع اعوج وان اعوج شئ في الضلع اعلاه فان ذهبت تقيمه كسرته وان تركته لم يزل اعوج فاستوصوا بالنساء متقى عليه ★ وعنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان المرأة خلقت من خلع لن تستقيم لك على طريقة فان استتعت بها استتعت بها وبها عوج وان ذهبت تقيمها كسرتها وكسرها طلاقها رواه مسلم

★ (باب عشرة النساء وما لكل واحدة من الحقوق) ★ العشرة بالكسر اسم من المعاشرة بمعنى المخاطبة والمصاحبة قال تعالى جل جلاله وعاشروهن بالمعروف فان كرهتموهن فعسى ان تكرهوا شيئا ويجعل الله فيه خيرا كثيرا وقال عز وجل ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف —

★ (الفصل الاول) ★ (عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم استوصوا بالنساء خيرا) قال الطبيب السنين للطلب اى اطباء الوصية من انفسكم في حقهن خير كما في قوله تعالى جل جلاله و كانوا من قبل يستفتحون على الذين كفروا فقتل باء بغير منه الى النساء وقال القاضى الاستبصار قبول الوصية والمعنى اوصيكم بهن خيرا فاقبلوا وحببي فيهن اه والمقصود المدارة معهن وقطع الطمع عن استقامتن والثبات مع اعوجاجهن كما قيل الصبر عن ابن ابي عمير من الصبر عليهن والصبر عليهن اهن من الصبر على النار قال تعالى جل جلاله وان تصبروا خير لكم اى عليهن او عنهن (فانهن خلقن من خلع) بكسر الضاد وفتح اللام واحد الاضلاع وهو عظم معوج استدير للمعوج صورة او معنى اى خلقن خلقا فيه اعوجاج فلكل من خلقن من اصل معوج وقيل ذلك لان امهن اول النساء وهى حواء خلقت من اعوج خلق من اضلاع آدم عليه الصلاة والسلام وهو الضلع الاعلى لا يستطيع احد ان يغيره مما جبأت عليه امهن فلا يتبها الانتفاع بهن الا بضرارتهن والصبر على اعوجاجهن ما لا اثم في معاشرتهم (وان اعوج شئ في الضلع اعلاه) اشارة الى ان امهن خلقت منه (فان ذهبت اى شرعت و اردت (تقيمه) اى اقامته واستقامته (كسرته وان تركته) اى من غير كسر (لم يزل اعوج فاستوصوا بالنساء) كرر للمبالغة و اشارة الى النتيجة والفذلكة قال النووي فيه البحث على الرافى بالنساء والاحسان اليهن والصبر على عوج اخلاقهن واحتمال ضيف عقولهن و كراهة طلاقهن بالاسباب و انه لا مطمع في استقامتهن (متقى عليه) ★ وعنه اى عن أبي هريرة (قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان المرأة) اى اهلها او جنسها او امها (خلقت من خلع) اى من اضلاع آدم أو من عوج و نظيره قوله تعالى خلق الانسان من عجل (ان تستقيم) اى لن تستمر ولن تدوم (على طريقة) اى على حالة واحدة مستقيمة بل تنقلب عن حالها من الشكر الى الكفران ومن الطاعة الى العصيان ومن الفتنة الى الطغيان (فان استتعت بها) اى أردت ان تستمتع بها (استتعت بها وبها) اى حاصل و ثابت (عوج) بكسر العين ويفتح لا تشكك لها عنه (وان ذهبت تقيمها) اى تردّها الى اقامة الاستقامة وبالفيت فيها وما ساعيتها في ابورها وما تغافل عن بعض افعالها (كسرتها) كما هو مشاهد في المعوج الشديد اليابس في الجس (وكسرها) اى المعنوي (طلاقها) فانه انفصال شرعى وانتطاع عرفى قال الطبيب فيه اشعار باستحالة تقيمها اى ان كان لابد من الكسر فكسرها طلاقها ثم العوج بكسر العين وفتحها وقيل الفتح في الاجسام والكسر في المعاني ففى الكشف عند قوله تعالى ولم يجعل له عوجا العوج في المعاني كالعوج في الاعيان وفي القاموس عوج كعرج والاسم كعنب

★ وعنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يفرك مؤمن مؤمنة أن كره منها خلقا رضى منها آخر رواه مسلم
 ★ وعند قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو لا بنو إسرائيل لم يعجز اللحم و لو لا حواء لم تخن
 أنثى زوجها الدهر متفق عليه ★ وعن عبدالله بن زعمة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجلد
 أحدكم امرأته جلد العبد ثم يجامعها في آخر اليوم وفي رواية يصد أحدكم فيجلد امرأته جلد العبد
 فلعله يضاجعها في آخر يومه

أو يقال في كل منتصب كالعائط والعصا فيه عوج محركة وفي نحو الأرض والدين كالغيب اه ومنه
 قوله تعالى لا ترى فيها عوجا وفي النهاية العوج بفتح العين مختص بكل شخص مرئ كالاجسام
 وبالكسر فيما ليس بمرئ كالرأى والقول وقيل الكسر يقال فيها معا والاول أكثر (رواه مسلم)
 وبكذا الترمذي ★ (وعنه) أي عن أبي هريرة (قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يفرك) يفتح
 الراء مجزوما أو مرفوعا من الفرك بالكسر ينقض أحد الزوجين الآخر من باب علم وكسبر شاذ قال
 القاضي عياض هو خبر لا نبي وقال النووي المعروف في الروايات بأسكان الكلف ولو روى مرفوعا
 لكان نميا بلفظ الخبر أي لا ينفص (مؤمن مؤمنة) أي من جميع الوجوه (أن كره منها خلقا) بضم تنين
 ويسكن الثاني (رضى منها آخر) أي خلقا آخر قال القاضي قوله لا يفرك نفى في معنى النسي أي
 لا ينبغي للرجل أن يفضها لما يرى منها فيكرهه لانه أن كره شيئا رضي شيئا آخر ليقابل هذا بذلك اه
 وفيه إشارة الى أن صاحب لا يوجد بدون عيب فان أراد الشخص برئنا من العيب يجي بلا صاحب
 ولا يغفل الانسان سيما المؤمن عن بعض خصال حميدة فينبغي أن يراعيها ويستمر بما يقبها (رواه مسلم)
 ★ (وعنه) أي عن أبي هريرة (قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو لا بنو إسرائيل) أي في زمن موسى
 عليه الصلاة والسلام (لم يعجز اللحم) يفتح النون من خنز اللحم بالكسر تقير وأنتن يشير الى أن خنز
 اللحم شئ عوقب به بنو إسرائيل حيث كثفروا نعمة الله تعالى حيث ادخروا السلوى وقد نهاهم الله
 تعالى جل جلاله عن الادخار ولم يكن اللحم يعجن قبل ذلك فحدث التنبر لموه ضيعهم وهو
 الادخار الناشئ من عدم الثقة بالله قال الله تعالى جل شأنه ان الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم
 ثم استمر التثنية من ذلك الوقت لان البادئ للشئ كالحامل للغير على الاتيان به أو لان يعتبر غيرهم
 بهم فيتركوا المخالفة قال تعالى جل جلاله فاعتبروا يا أولى الابصار قال القاضي والمعنى لو لا ان
 بنى إسرائيل سوا ادخار اللحم حتى خنز لما ادخر فلم يعجز (و لو لا حواء) بالمد أي لو لا خيانتها في
 مخالفتها (لم تخن أنثى زوجها) أي لم تخالفه (الدهر) أي أبدا وكان الخيانة تحصل من العوج
 الذي في طينتها أو جيلتها قال القاضي أي لو لا ان حواء خانت آدم في اغرائه وتحريضه على مخالفة
 الامر بتناول الشجرة وسنت هذه السنة لما سلكتها أنثى مع زوجها اه وقيل ان خيانتها انها ذأقت
 الشجرة قبل آدم وكان قد نهاها فغوت حتى أكل منها وقيل خيانتها انها أرسلها آدم لقطع الشجرة
 فقطعت سنبلتين وأدته واحدة وأخفته أخرى والله تعالى أعلم (متفق عليه) ورواه أحمد ولفظه
 لم يغيث الطعام ولم يعجز اللحم ★ (وعنه عبدالله بن زعمة) بفتح تنين ويسكن قال ابن الهمام بفتحتين
 وفي جامع الأصول بفتح الزاى وفتح الميم وقد يسكن وبالعين المهملة وقال المعنى أكثر الفقهاء
 والمحدثين يسكنون الميم (قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجلد أحدكم) أي لا يضرب (امرأته)
 جلد العبد (يفتح الجيم أي ضربا شديدا ثم يجامعها) بالسكون للمطف على المجزوم (في آخر اليوم)
 قال الطيبي ثم للاستبعاد أي مستبعد من العاقل الجمع بين هذا الاطراف والتفريط من الضرب المبرح

ثم وعظهم في ضحكهم من الضرطة فقال لم يضحك أحدكم مما يفعل متفق عليه ★ و عن عائشة قالت كنت ألعب بالبنات عند النبي صلى الله عليه وسلم وكان لي صواحب يلعبن معي فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دخل يتنعمن منه فيسربهن إلى فيلعبن معي متفق عليه ★ و عنها قالت و الله لقد رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يقوم على باب حجرى و الحبة يلعبون بالحرايب في المسجد

و المضاجعة اه و لذا ورد أحب حبيبك هوتا عسى أن يكون بغيضك يوما و ابغض بغيضك هوتا عسى أن يكون حبيبك يوما و هذا معنى التدبير في الأمر أى النظر في عاقبته (و في رواية يعمد) بكسر الهمزة أى يقصد (أحدكم فيجلد امرأته جلد العبد فلهه يضاجعها) أى يرجع إلى قضاء شهوته منها (في آخر يومه) أى يوم جلده فلا تقاومه قيل النبي عن ضربين كان قبل أمره به كما يأتي و الأظهر أن النبي مقيد بالضرب الشديد فلا ينافيه أمره بالضرب المطلق بل يخصه قال الطيبى و هذا يدل على جواز ضرب الاماء و العبيد للتأديب إذا لم يتأدبوا بالكلام الفليظ لكن المغر أولى و فيه حسن المعاشرة مع النساء و الرقيق بين (ثم وعظهم) هي للتراخي في الزمان أى بعد ما تكلم بالكلام السابق بزمان رآهم يضحكون من الفعلة المذكورة فوعظهم أى نصحهم (في ضحكهم) بكسر فسكون في القاموس الضحك بالفتح و بالكسر و بكسرتين و ككفف و فيه إشارة إلى ان القهقهة أولى بالمنع و ان التيسم لا بأس به و الأظهر ان المراد به المعنى الأعم (من الضرطة قتال) عطف على وعظ (لم يضحك أحدكم بما يفعل) و في نسخة مما يفعله أى هو بنفسه لأن الضحك لا يحسن إلا من أمر غريب و شأن عيب لا يوجد عادة ففيه نذب التغافل عن ضرورة الغير لئلا يتأذى فاعلموا و قد بلغنا ان حالما لم يكن أمهم و انما مألته امرأة عن مسئلة و في أثناء المسئلة حصل منها ضرطة فقال أرفعى صوتك فدعا لخصائلتها لعجبته انه أصم ففرحت ثم انه تم بذلك الحال تنميلا لدفع العقاب قال الطيبى رحمه الله فيه تنبيه على انه ينبغي للرجل العاقل إذا أراد ان يعيب على أخيه المسلم شيئا ان ينظر في نفسه أولا هل هو يرى منه أو ملتبس به فان لم يكن بريئا فلازم يسكت عنه خير من ان يعيبه و لقد أحسن من قال أى كل انسان يرى عيب غيره ★ و يعنى عن العيب الذى هو فيه

(متفق عليه) و روى الطبراني في الأوسط عن جابر نهي عن الضحك من الضرطة ★ و عن عائشة قالت كنت ألعب بالبنات) جمع البنت و المراد بها اللعب التى للعب بها الصبية قاله القاضى فالباء للتعدي أو الجوارى فهو بمعنى مع و الاول أظهر (عند النبي) و في نسخة عند رسول الله (صلى الله عليه وسلم) المقصود المادة التقرير (و كان) و في نسخة فكان (لي صواحب) جمع صاحبة أى بنات صغار (يلعبن معي) أى بانواع اللعبات أو للعب البنات (و كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دخل يتنعمن) أى يتنعمن و يستترن حياء و الاقتناع بالدخول في كمن (فيسربهن) من التسريب أى يرسلهن إلى يسرحهن من سرب إذا ذهب قال تعالى و حارب بالنهار أو من السرب و هي جماعة النساء أى يرسلهن إلى سربا سربا (فيلعبن معي) فيه حسن المعاشرة مع الأهل (متفق عليه ★ و عنها) أى عن عائشة (قالت و الله لقد رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يقوم) أى قائما و عدل لحكاية الحال الماضية (على باب حجرى) الأضافة لأدنى ملابس أو بمعنى اللام للاختصاص و يحتمل الملك (و الحبة يلعبون) الجملة حالية (بالحرايب) بكسر الحاء جمع الحرية و هي ربح قصير (في المسجد) أى في رحبة المسجد المتصلة به و كانت تنظر إليهم من باب الحجرة و ذلك من داخل المسجد فقالت في المسجد لاتصال الرحبة به أو دخلوا المسجد لتضايق الموضع بهم و انما سومعوا فيه لأن لهم بالحرايب

و رسول الله صلى الله عليه وسلم يسترقى بردائه لانتظر الى لميمهم بين اذنه و عاتقه ثم يقوم من اجل حتى اكون أنا التي انصرف فاقدروا قدر الجارية الحديثة السن الحريصة على اللهو متفق عليه * وعنهما قالت قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم اني لاعلم اذا كنت عني راضية و اذا كنت على غضبي قلت من اين تعرف ذلك فقال اذا كنت عني راضية فأتك تقولين لا و رب هد و اذا كنت على غضبي قلت لا و رب ابراهيم قالت قلت اجل والله يا رسول الله ما أحجر إلا اسمك متفق عليه * وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دعا الرجل امرأته الى فراشه فابت

كان يعد من عدة الحرب مع أعداء الله تعالى فصار عبادة بالقصد كالرسم قال تعالى جل جلاله و أعدوا لهم ما استطعتم من قوة و أما النظر لميمهم فالظاهر انه كان قبل نزول الحجاب كذا ذكره التوريشي (و رسول الله صلى الله عليه وسلم يسترقى بردائه لانتظر الى لميمهم) ففتح اللام و كسر العين و بكسر أوله و سكون ثانيه في المصباح لمب يلعب لمبا بفتح اللام و كسر العين و يجوز تخفيفه بكسر اللام و سكون العين قال ابن قتيبة و لم يسمع في التخفيف فتح اللام مع السكون اه كلامه لكن في القاموس لمب كفتح لمبا و لمبا (بين اذنه و عاتقه) أى لا تفرج عليهم مما يبشوا من الترجة (ثم يقوم من اجل) أى بعد فراغهم من لميمهم كان صلى الله عليه وسلم يتف كالسائر (حتى اكون أنا التي انصرف) و المعنى انه لم يكن يجعل على بالرجوع الى داخل حجرك بل كان يغايى على مهلى (فاقدروا) بضم الدال من قدرت الشئ اذا نظرت فيه و دبرته أى انظروا و تأملوا أو من المقدار أى فاقدروا من الزمان (قدر الجارية) أى مقدار وثقة الجارية (الحديثة السن) أى الصغيرة في العمر (الحريصة على اللهو) أى على ما تلهى به من اللعب و غيره كم يكون قدر مكنها في النظر الى اللصب فانى مكنك ذلك القدر فزيد طول مكنها و مصابرة النبي صلى الله عليه وسلم معها و كمال رعايته لعاليها و نهاية محبته لجمالها المظهر لكمالها (متفق عليه *) عنها (أى عن عائشة) قالت قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم اني لاعلم اذا كنت عني راضية و اذا كنت على غضبي قال السبوطى استدل به ابن مالك على وقوع اذا مفعولا و اجاب الجمهور بانها ظرف لمعذوف هو المفعول اى شانك ونحوه (قللت من اين تعرف ذلك) اى ما ذكرت أمن وحى أو مكاشفة او قراسة و علامة (فقال اذا كنت عني راضية) اى في غاية من الرضا (فانك تقولين لا) اى مثلا (و رب هد) فتذكرين اسمى في تمسك (و اذا كنت على) و في نسخة عني (غضبي) أى من وجه من الوجوه الدنيوية المتعلقة بالمعاشرة الزوجية (قلت لا) و في نسخة ولا (و رب ابراهيم) فتتدلين عن اسمى الى اسم ابراهيم (قالت قلت اجل) اى نعم (والله يا رسول الله ما أحجر) و في نسخة لا أحجر اى ما اترك (إلا اسمك) اى ذكره عن لساني مدة غضبي و لكن ! المحبة ثابتة دائما في قلبى قبل اى هجرانى مقصور على ترك اسمك حالة الغضب الذى يسلب الاختيار لا اتعدى منه الى ذاك الشريف المختار والمراد هنا بالاسم التسمية و انما عبرت عن الترك بالهجران دلالة على انها تتألم من هذا الترك الذى لا اختيار لها فيه و انها في طلب الوصال على طريق الكمال وهو التشرف بمربة الجمع بين حصول الاسم والمسمى و اقتران الاسمان و الجنان في ميدان المحبة الذى يعبر عنه بالجنان ثابتة بمون الله الملك المنان (متفق عليه *) وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دعا الرجل امرأته الى فراشه فيه ايماء الى جواز تعدد الفراش و يعمل ان يكون كناية عن الميلان الى الاجتماع قال تعالى جل جلاله من لباس لكم و أنتم لباس لهن و فيه ايماء الى التستر حالة الجماع (فابت) اى امتعت من غير عذر

فبات غضبان لعلتها الملائكة حتى تصبح متفق عليه وفي رواية لهما قال والذي تقسى يده ما من رجل يدعو امرأته الى فراشه فتأبى عليه الا كان الذي في السماء ساخطا عليها حتى يرضى عنها * وعن أسماء ان امرأة قالت يا رسول الله ان لي ضرة فهل على جناح ان تشبعت من زوجي غير الذي يعطيني فقال المنشيح بما لم يعط كلا من ثوبي زور متفق عليه * وعن أنس قال آلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من ثمائه شهرا وكانت انفكت رجله فاقام في مشربة

شرعى (بات) اى زوجها (غضبان) اى عليها كما في رواية (لعلتها الملائكة) لانها كانت مأمورة الى طاعة زوجها في غير معصية قبل والحيف ليس بعذر في الامتناع لان له حقا في الاستمتاع بما فوق الازار عند الجمهور وباعدا الفرج عند جماعة (حتى تصبح) اى المرأة او الملائكة قبل انما غيا المن بالاصباح لان الزوج يستغنى عنها بجلود المانع عن الاستمتاع فيه غالبا والظاهر ان حكم النهار كذلك حتى يحسى فهو من باب الاكتفاء (يتفق عليه) وكذا أحمد وأبو داود (وفي رواية لهما) اى ليخارى وسلم وفيه اشعار بانه اذا قال في رواية وأطلق تكون الرواية لاحدهما (قال والذي نفسى يده) اى في قبضته وقصره وارادته (ما بين رجل يدعو امرأته الى فراشه فتأبى عليه الذي في السماء) اى أمره وحكمه او ملكه وملكوته او الذي هو معبود فيها وهو الله تعالى قال تعالى جل جلاله وهو الذي في السماء اله وفي الأرض اله ويكون الاقتصار في هذا الحديث من باب الاكتفاء بذكر الاشرف ويحتمل ان يراد سكان السموات والافراد للجنس ويلتمس حينئذ الروايتان وان كان على الاول أيضا بينهما تلازم (ساخطا عليها حتى يرضى) اى الزوج (عنها) فيه ان سقط الزوج يوجب سقط الرب وهذا في قضاء الشهوة فكيف اذا كان في أمر الدين * وعن أسماء ان امرأة قالت يا رسول الله ان لي ضرة) اى امرأة أخرى لزوجي وسيت ضرة اما لانها تضرها أو تريد ضررها أو أريد المبالغة كرجل عدل فان وجودها ضرر عندها وأهل مكة يسمونها طينة ولعلها من طين كنفح لطن فانها طينة يصيب صاحبها (فهل على جناح) اى أتم أو بأس (ان تشبعت) وفي نسخة يفتح الهزة اى من ان تشبعت (من زوجي غير الذي يعطيني) اى تزيتن وتكثرت بأكثر مما عندي وأظهرت لضري انه يعطيني أكثر مما يعطيا ادخلا للغيظ عليها وتحصيلا للضرر بها (فقال المنشيح بما لم يعط) اى الذي يظهر الشيخ وليس بشعان (كلا من ثوبي زور) قيل هو ان يلبس ثوبي وديعة أو عارية يظن الناس انها له ولياسهما لايدوم ويتضح بكذبه أو هو الرجل يلبس الثياب المشتبعة ككتاب الزهاد يوهم انه منهم وأتى بالثنية لارادة الرداء والازار اذ هما متلازمان للاشارة الى انه منصف بالزور من رأسه الى قدمه وقيل للاشارة الى انه حصل بالمشيع حالتان مذمومتان فقدان ما يشبه به واظهار الباطل وقيل كان شاهد الزور يلبس ثوبين ويشهد فيقبل لحسن ثوبيه (يتفق عليه) وكذا أحمد وأبو داود عنها ورواه مسلم عن عائشة * (وعن أنس قال آلى) بالمد اى حلف (رسول الله صلى الله عليه وسلم من ثمائه) اى علم أزواجه (من ان لا يدخل عليهن شهرا) ومداه بن لتضمينه ايام معنى الامتناع من الدخول قال في الازهار وليس هو من الالاء المشهور قال الطيبى رحمه الله للالاء في اللغة احكام تحضه لايسى ايلاء دونها (وكانت انفكت رجله) اى انفرجت وزالت من المفصل والانفكاك الزوال والانفاس قيل كانها انفرجت من طول القيام وقيل كان صلى الله عليه وسلم سقط عن فرسه فخرج عظم رجله من موضعه قال الطيبى والانفكاك ضرب من الوهن والخلع وهو ان يتفك بعض اجزائها عن بعض (فاقام في مشربة) بفتح الميم وضم الراء ويفتح اى

تسعا وعشرين ليلة ثم نزل فقالوا يا رسول الله آليت شهرا فقال ان الشهر يكون تسعا وعشرين روى البخاري * وعن جابر قال دخل أبو بكر يستأذن على رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجد الناس جلوسا يباه لم يؤذن لأحد منهم قال فأذن لأبي بكر فدخل ثم أقبل عمر فاستأذن فأذن له فوجد النبي صلى الله عليه وسلم جالسا حوله نسائه واجما ساكتا قال فقلت لا قولن شيئا أضحك النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله لو رأيت بنت خارجة سألتني النفقة قمت اليها فوجأت عتقا

في غرفة قال الطيبي المشربة بالضم والفتح الفرفة والفتح الموضع الذي يشرب منه كالمشربة (تسعا وعشرين ليلة ثم نزل) أي من الفرفة اليهن (فقالوا يا رسول الله آليت شهرا فقال ان الشهر يكون) أي قد يكون (تسعا وعشرين) ولعل ذلك الشهر كان تسعا وعشرين ولذلك اقتصر عليه ثم نزل بعده في شرح السنة هذا إذا عين شهرا فقال لله على ان أصوم شهر كذا فخرج ناقصا لإيثاره سوى ذلك فان لم يمين فقال لله على صوم شهر يلزمه صوم ثلاثين يوما (رواه البخاري) قال البغوي في قوله تعالى جل شأنه يا أيها النبي قل لأزواجك الآية ان نساء النبي صلى الله عليه وسلم سألته من عرض الدنيا شيئا وطالب منه زيادة في النفقة وأذينه بغيره بعضهن على بعض فهجرهن رسول الله صلى الله عليه وسلم وآلى ان لا يقربهن شهرا ولم يخرج الى أصحابه فقالوا ما شأنه وكانوا يقولون طلق رسول الله صلى الله عليه وسلم نساءه فقال عمر لأعلمن لكم شأنه قال فدخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله أطلعتين قال لا قلت يا رسول الله اني دخلت المسجد والمسلمون يقولون طلق رسول الله صلى الله عليه وسلم نساءه فأنزل فاحرمهم انك لم تطلعتين قال نعم ان شئت قمت على باب المسجد فتأديت بأعلى صوتي لم يطلق رسول الله صلى الله عليه وسلم نساءه وأنزل الله آية التخيير ثم ذكر البغوي بأسناده في المعالم عن الزهري ان النبي صلى الله عليه وسلم أقسم ان لا يدخل على نسائه شهرا قال الزهري فاجزئي عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت فلما مضت تسع وعشرون أعدهن دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت بدأ بي فقلت يا رسول الله انك أقسمت ان لا تدخل علينا شهرا وانك دخلت من تسع وعشرين أعدهن فقال ان الشهر تسع وعشرون يوما * (وعن جابر قال دخل أبو بكر) أي أراد الدخول (يستأذن على رسول الله صلى الله عليه وسلم) حال او استئناف بيان (فوجد) أي أبو بكر (الناس) أي عمومهم (جلوسا) أي جالسين او ذوي جلوس (يباه لم يؤذن لأحد منهم قال) أي جابر (فأذن) بضم الهمة ويفتح (لأبي بكر فدخل) ثم أقبل عمر فاستأذن فأذن له فوجد) أي عمر (النبي صلى الله عليه وسلم جالسا حوله نسائه) لعل هذا قبل نزول الحجاب (واجما) أي حزينا مهتما (ساكتا) في التنباهة الواجب من أسكنه الهم وعلته الكآبة (فقال) أي عمر في نفسه وفي نسخة فقلت (لا قولن شيئا أضحك النبي صلى الله عليه وسلم) وفي رواية يضحك النبي صلى الله عليه وسلم وهو يحتمل أن يكون من الضحك والنسبة مجازية وان يكون من الضحك فالتقدير يضحك به النبي صلى الله عليه وسلم والمراد حصول السرور والانشراح ورفع الكدورة بالمزاح قال البغوي في شرح مسلم قوله يضحك في نسخة أضحك فيه نذب مثل هذا وان الانسان اذا رأى ما يحبه حزينا ان يمدته حتى يضحك أو يشغله ويطيب نفسه له وفي أدب المريدين لسهروردي رحمه الله عن علي رضي الله عنه انه قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يسر الرجل اذا رآه مغموما بالدعاية (فقال) أي عمر (يا رسول الله لو رأيت) أي لو علمت (بنت خارجة) يعني بها زوجته ولو للتخني (سألتني) النفقة (أي الزيادة على العادة او فوق الحاجة) (قمت اليها فوجأت) بالهمز أي تبرت (عتقا) بكى

فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم و قال من حولي كما ترى يسألني النفقة فقام أبو بكر الى عائشة يجأ عنها و قام عمر الى حفصة يجأ عنها كلاهما يقول تسألين رسول الله صلى الله عليه وسلم ما ليس عنده فقلن و الله لا نسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم شيا أبدا ليس عنده ثم اعتزلن شهرا أو تسعا و عشرين ثم نزلت هذه الآية يا أيها النبي قل لأزواجك حتى يبلغ للمحسنات منكم أجرا عظيما قال فبدأ بمائته فقال يا عائشة اني أريد ان أعرض عليك أمرا أحب ان لا تعجلي فيه حتى تستشيرى أبويك قالت و ما هو يا رسول الله فخلا عليها الآية قالت أفيك يا رسول الله استشير أبوي بل اختار الله و رسوله و الدار الآخرة و أسألك ان لاتخبر امرأة من نسائك بالذي قلت قال لا نسألي امرأة منهن الا أخبرتها ان الله لم يعنى معتنا و لا تمتتنا و لكن بعضي معلما مسيرا رواه مسلم

في المغرب الوجأ الضرب بانيد يقال وجأ في عنقه من باب منع و قال الطبري رحمه الله الوجأ الضرب و العرب تحترز عن لفظ الضرب لذلك عدل الى الوجأ و في القاموس وجاء باليد و السكين كرضعه فربه اه و جاء الوجأ بمعنى الدق على ما في النهاية و الله تعالى أعلم (فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم و قال من) أي نسائي (حول كما ترى يسألني النفقة) أي زيادتها عن عادتها (فقام أبو بكر الى عائشة رضي الله عنها يما) أي يدق (عنها و قام عمر الى حفصة يجأ عنها كلاهما يقول) خطبا لبيته (تسألين رسول الله صلى الله عليه وسلم ما ليس عنده فقلن) أي كلن أو هما على ان التنبيه أقل الجمع (و الله لا نسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي بعد هذا (شيا) أي من الاشياء (أبدا) تأكيد للانسال (ليس عنده) أي ذلك الشيء (ثم اعتزلن شهرا أو تسعا و عشرين) بناء على ميمنه السابق و الصحيح الثاني و لمعه لم يبلغه فتردد فيه (ثم نزلت هذه الآية يا أيها النبي قل لأزواجك حتى يبلغ للمحسنات منكم أجرا عظيما) و هو ان كتن تردن الحياة الدنيا و زينتها فتعاليين أمتعن و أسرحن سراها جميلا و ان كتن تردن الله و رسوله و الدار الآخرة فأن الله اعد الخ (قال) أي جابر (فبدأ) أي في التخيير (بمائثة رضي الله عنها) فانها أعلهن و أفضلهن (فقال يا عائشة اني أريد ان أعرض عليك أمرا أحب ان لا تعجلي فيه) أي في جوابه من تلقاء نفسك (حتى تستشيرى أبويك) خوفا عليها من صغر سنها المتضمن ارادة زينة الدنيا ان لاتختار الاخرى و في رواية عنها و قد علم ان أبوي لم يكونا ليأمراني بفراقه قال النووي رحمه الله انما قال لاتعجلي شفقة عليها و على أبويها و نصيحة لهم في بقائها عنده فانه خاف أن يحملها صغر سنها و قلة تجاربها على اختيار الفراق فتضمر هي و أبوها و باقي النسوة بالاعتناء بها (قالت و ما هو) أي ذلك الامر (يا رسول الله فتلا عليها الآية) أي المذكورة (قالت أفيك) أي في فراقك أو في وصالك أو في حرك (يا رسول الله استشير أبوي) لان الاستشارة فرع التردد في القضية المختارة (بل) أي لا استشير أحدا (اختار الله و رسوله و الدار الآخرة) و في الكلام إيماء الى ان ارادة زينة الحياة الدنيا و طلب الدار الاخرى لايجتمعان على وجه الكمال و لذا قال صلى الله عليه وسلم من أحب دنياه أخر بآخرته و من أحب آخرته أخر بدينه فأتوا ما يبتى على ما يفنى (و أسألك ان لاتخبر امرأة من نسائك بالذي قلت) اما أنها أرادت اختيارهن الدنيا ليخلص لها الوصال في الدنيا و الكمال في العقبى (قال لا نسألي امرأة منهن الا أخبرتها) لاعينها به على اختيار المختار تقليدا أو تحقيا (ان الله لم يعنى معتنا) بالتشديد أي موقعا أحدا في أمر شديد و العنة المشقة و الاثم أيضا (و لا تمتتنا) أي طالبا لزللة أحد (و لكن بعضي معلما) أي لاخير (مسيرا) أي مسهلا للامر و في نسخة مبشرا أي

✽ وعن عائشة قالت كنت أغار على اللاتي وهبن أنفسهن لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت أنتهب المرأة نفسها فلما أنزل الله تعالى تربي من تشاء منهن وتؤوي اليك من تشاء ومن ابتغيت ممن عزلت فلا جناح عليك قلت ما أرى ربك إلا يسارع في هواك

لمن آمن بالجنة والنعيم ولمن اختار الله ورسوله والدار الآخرة بالاجر العظيم قال قتادة فلما اخترن الله ورسوله شكرهن على ذلك وقمره عليهن فقال لا يحل لك النساء من بعد كذا ذكره البغوي (رواه مسلم) قال النووي فيه جواز احتجاب الامام والقاضي ونحوهما في بعض الاوقات لعاجلتهم المهمة والغالب من عادة النبي صلى الله عليه وسلم ان لا يتخذ حاجبا فاتخاذها في ذلك اليوم ضرورة وفيه وجوب الاستئذان على الانسان في منزله وفيه انه لا فرق بين الخليل وغيره في احتياج الاستئذان وفيه تأديب الرجل ولده وان كبر فاستقل وفيه ما كان عليه صلى الله عليه وسلم من التقلل من الدنيا والزهادة فيها وفيه جواز سكنى الفرقة لذات الزوج واتخاذ الخزانة وفيه ما كانوا عليه من حرصهم على طلب العلم وفيه ان للزوج تخيير زوجته واعتزاله عنها في بيت آخر وفيه دلالة لمذهب مالك والشافعي وأبي حنيفة وأحمد وجمهور العلماء ان من خير زوجته واختارته لم يكن ذلك طلاقا ولا يقع به فرقة وروى عن علي وزيد بن ثابت والحسن واليث انه يقع الطلاق بنفس التخيير ملقة بالثقة سواء اختارت زوجها أم لا ولعل التالين به لم يلفهم هذا الحديث اه وسائق لهذه المسئلة زيادة بيان وبرهان والله المستعان ✽ (وعن عائشة قالت كنت أغار على اللاتي وهبن أنفسهن لرسول الله صلى الله عليه وسلم) قال الطيبي رحمه الله أي أعيب عليهن لأن من غارعب للابوين أنفسهن فلا يكثر النساء ويقصر رسول الله صلى الله عليه وسلم على من تحته اه والظاهر انها لما كانت تميم عليهن للاشمار على حرصهن وللدلالة على قلة حياطين حيث خالفن طبيعة جنس النساء من تعزهن وانهاار قلة ميلهن وانما هبة النفس كانت محمودة منهن لكانه صلى الله عليه وسلم يدل على ما قلنا قولها (قلت) أي بطريق الانكار (أنهب المرأة نفسها) وفي رواية أما تستحي المرأة ان تهب نفسها لرجل (فلما أنزل الله تعالى تربي) بالهمزة والياء قرأتان متواترتان من ارجا مهموزا أو منقوصا أي تؤخر وتترك وتبعد (من تشاء) أي مضاجعة من تشاء (منهن وتؤوي) أي تضم (اليك) وتضاجع (من تشاء) أو تطلق من تشاء وتمسك من تشاء أو معنى الآية تترك تزوج من شئت من نساء امتك وتزوج من شئت قال النووي في شرح الاصح انه فاسخ لقوله تعالى جل شأنه لا يحل لك النساء من بعد فان الاصح انه صلى الله عليه وسلم ما تولى حتى أبح له النساء مع ازواجه وقال البغوي أشهر الاقاويل انه في القسم يشتهن وذلك ان التسوية يشتهن في القسم كان وأبيا عليه فلما نزلت هذه الآية سقط عنه وصار الاختيار اليه فيهن (ومن ابتغيت) أي طلبت وأردت ان تؤوي اليك امرأة (من عزلت) عن القبيصة (فلا جناح عليك) أي فلا اثم فإباح الله تعالى له ترك القسم لهن حتى انه ليؤخر من يشاء في نوحها وإطأ من يشاء منهن في غير نوحها ويرد الى فراشه من عزلها تفضيلا له على سائر الرجال (قالت ما أرى) بفتح الهمزة أي وضعا أي ما أظن (ربك إلا يسارع) استثناء من أعم الاحوال (في هواك) أي يوصل اليك ما تشاء سريعا وقال النووي أي يخفف عنك ويوسع عليك في الامور ولذا خيرك اه ثم الواجبة نفسها للنبي صلى الله عليه وسلم قبل ميمونة وقبل أم شريك وقبل زويت بنت خزيمة وقبل خولة بنت حكيم والذي يظهر من هذا الحديث ان الهبة وقعت من جماعة منهن وهو لا ينافي قوله تعالى و امرأة مؤمنة ان وهبت نفسها للنبي لان النكحة

متفق عليه و حديث جابر اتقوا الله في النساء ذكر في قصة حجة الوداع
 ★ (الفصل الثاني) ★ عن عائشة انها كانت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر قالت فسأبته
 فسبته على رجل فلما حملت اللجم سأبته فسبني قال هذه بتلك السبقة رواه أبو داود ★ و عنها قالت
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خيركم خيركم لاهله و أنا خيركم لاهلي و اذا مات صاحبكم فدهوه
 رواه الترمذي و الدارمي و رواه ابن ماجه عن ابن عباس الى قوله لاهلي ★ و عن أنس قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم المرأة اذا صلت خمسها

قد يراد بها العموم و الله أعلم (متفق عليه و حديث جابر اتقوا الله) أي مخالفته أو معاقبته (في
 النساء) أي في حقهن و التخصيص لضعفهن و حيضهن (ذكر في قصة حجة الوداع) أي في ضمن حديث
 طويل فيكون ذكره هنا مكررا و لذا أسقطه و فيه عليه

★ (الفصل الثاني) ★ (عن عائشة انها كانت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر قالت فسأبته
 أي غابته في السبق أي في العدو و الجري (فسبته) أي غلبته و تقدمت عليه (على رجل) أي
 لا على دابة قال الطيبي قوله على رجل حال من الفاعل في سأبته أي عدوا على رجل و قائلته زيادة
 بيان المداعبة كما يقال أخذت يدي و مشيت برجلي و نظرت بعيني و فيه بيان حسن خلقه و تلطفه
 بسأله ليتدنى به (فلما حملت اللجم) أي سمت (سأبته) أي مرة أخرى (فسبني قال هذه) أي
 السبقة (بتلك السبقة) بفتح الكاف و كسرهما أي تقدمي عليك في هذه النوبة في مقابلة تقدمك في
 النوبة الأولى و المراد حسن المعاشرة قال قاضيان يجوز السياق في أربعة أشياء في الخف يعني الجير
 و في الحافر يعني الفرس و في النفل يعني الرمي و المشى بالاقدام يعني به العدو و يجوز اذا كان
 البذل من جانب واحد بأن قال إن سببتك فلي كذا و إن سببتني فلا تشي لك و إن شرط البذل من
 الجانبين فهو حرام لأنه قمار إلا اذا أدخلنا محللا بينهما فقال كل واحد إن سببتني فلك كذا و إن
 سببتك فلي كذا و إن سبق الثالث فلا شيء له فهو جائز و حلال و الدراد من الجواز الطيب و الحل
 دون الاستحقاق فإنه لا يصير مستحقا ما يفعله الأمراء فهو جائز أيضا بأن يقول لاثنتين أيكما سبق
 فله كذا و إنما جوز السياق في هذه الأشياء الأربعة لوجود الآثار فيها و لا أثر في غيرها (رواه أبو داود
 ★ و عنها) أي عن عائشة (قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خيركم خيركم لاهله) لدلالته على
 حسن الخلق و الأهل يشمل الزوجات و الأقارب بل الإجاب أيضا فانهم من أهل زياته (و أنا خيركم
 لاهلي) فإنه على خلق عظيم (و اذا مات صاحبكم) أي واحد منكم و من جملة أهاليكم (فدهوه)
 أي اتركوا ذكر مساويه فإن تركه من محاسن الأخلاق دلهم صلى الله عليه وسلم على المجاملة و حسن
 المعاملة مع الاحياء و الاموات و يؤيده حديث اذكروا موتاكم بالغير و قيل اذا مات فاتركوا محبته
 و اليكاه عليه و التعلق به و الاحسن أن يقال فاتركوه الى رحمة الله تعالى فإن ما عند الله خير للابرار
 و الغير أجمع فيما اختار خالقه و قيل أراد به نفسه أي دعوا التحسر و التلief على فان في الله خلفا
 عن كل فائت و قيل معناه اذا مت فدعوني و لا تؤذوني بأبذاء عترتي و أهل بيتي و صحابي و أتباع سلفي
 (رواه الترمذي و الدارمي) أي عنها (و رواه ابن ماجه عن ابن عباس الى قوله لاهلي) و هذا يدل على
 انها جمعت بين حديثين مستقلين فلا تطلب المناسبة بينهما و يؤيده ان السيوطي ذكر هذا المقدار و قال
 روى الترمذي عن عائشة و ابن ماجه عن ابن عباس و الطبراني عن معاوية و في رواية الحاكم عن
 ابن عباس خيركم خيركم لئساءه و عن أبي هريرة خيركم خيركم لاهلي من بعدى (و عن أنس قال قال رسول الله

وصامت شهرها وأحصت فرجها وأطاعت بعلمها فلتدخل من أي أبواب الجنة شاءت رواه أبو نعيم في الحلية * وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو كنت أمر أمة أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها رواه الترمذي * وعن أم سلمة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أيما امرأة ماتت وزوجها عنها راض دخلت الجنة رواه الترمذي * وعن طلحة بن عبيد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا الرجل دعا زوجته لحاجته فلتأته وإن كانت على التنور رواه الترمذي * وعن معاذ بن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تؤذي امرأة زوجها في الدنيا إلا قالت زوجته من الحور العين لا تؤذيها قالتك الله فانما هو عندك دخيل يوشك أن يفارقك البنا رواه الترمذي وابن ماجه وقال الترمذي هذا حديث غريب * وعن حكيم بن معاوية القشيري عن أبيه قال قلت يا رسول الله ما حق زوجة أحلنا عليه قال إن تطعمها إذا طعمت وتكسوها إذا اكتسبت

صلى الله عليه وسلم المرأة إذا صلت خمسه) أي خمس صلواتها في أوقات طهارتها والأخافة لادنى ملابس (وصامت شهرها) أي شهر رمضان أداء وقضاء (وأحصت فرجها) أي منعت نفسها عن الفواحش (وأطاعت بعلمها) أي زوجها فيما يجب فيه الطاعة (فلتدخل) أي الجنة (من أي أبواب الجنة شاءت) إشارة إلى عدم المانع من دخولها وإيماء إلى سرعة وصولها وحصولها (رواه أبو نعيم في الحلية) أي حلية الأبرار * (وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو كنت أمر أمة أن يسجد لأحد) والسجود كمال الانقياد (لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها) أي لكثرة حقوقه عليها وعجزها عن القيام بشكرها وفي هذا غاية المبالغة لوجوب اطاعة المرأة في حق زوجها فإن السجدة لأجل لغيره قال قاضيان أن سجد للسلطان إن كان قصده التعظيم والتحية دون العبادة لا يكون ذلك كفرا وأصله أمر الملائكة بالسجود لآدم وسجود أخوة يوسف عليهما الصلاة والسلام (رواه الترمذي * وعن أم سلمة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أيما امرأة ماتت وزوجها) أي العالم النقي (عنها راض دخلت الجنة) لمرعاتها حق الله وحق عباده (رواه الترمذي * وعن طلحة بن عبيد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا الرجل دعا زوجته) هذا التركيب من قبيل إذا الشمس كورت (لحاجته) أي المخصوصة به كناية عن الجماع (فلتأته) أي لتجب دعوته (وإن كانت على التنور) أي وإن كانت مخبئز على التنور مع أنه شغل شاغل لا يضرغ منه إلى غيره إلا بعد اقتضائه قال ابن الملك وهذا بشرط أن يكون العجز للزوج لأنه دعاها في هذه الحالة فقد رضى باتلاف مال نفسه وتلف المال أسهل من ولفوع الزوج في الزنا (رواه الترمذي) وكذا النسائي وروى البزار عن زيد بن أرقم ولفظه إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشه فلتجب وإن كانت على ظهر قتب * (وعن معاذ بن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تؤذي) بصيغة النفي (امرأة زوجها في الدنيا إلا قالت زوجته من الحور العين لا تؤذي) نهي مخاطبة (قالتك الله) أي لمنك عن رحمة وأهلك عن جنته (فانما هو) أي الزوج (عندك دخيل) أي ضيف ونزيل (يوشك أن يفارقك البنا) أي وإصلا البنا ونازلا علينا وفي هذا الحديث وحديث لعن الملائكة لعاصبة الزوج دلالة على أن الملاءمة الأعلى يطعمون على أعمال أهل الدنيا (رواه الترمذي وابن ماجه وقال الترمذي هذا حديث غريب * وعن حكيم بن معاوية القشيري) قال المؤلف قال البخاري في صحيحه نظر روى عنه ابن أخيه معاوية بن حكيم وقادة رضي الله عنهم (عن أبيه) لم يذكره المؤلف في أسامائه (قال قلت يا رسول الله ما حق زوجة أحلنا عليه قال إن تطعمها إذا طعمت وتكسوها) بالنصب (إذا اكتسبت) قال الطبري رحمه الله الثفات من الغيبة إلى الخطاب باهتماما

ولا تضرب الوجه ولا تقبح ولا تهجر الا في البيت رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه * وعن لقيط ابن صبرة قال قلت يا رسول الله ان لي امرأة في لسانها شئ يعني البذاء قال طلقها قلت ان لي منها ولدا ولها صبية قال فمرها يقول عطفها فان يك فيها خير فستقبل ولا تضربن ظميتك ضربك أميتك رواه أبو داود * وعن أبياس بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تضربوا اماء الله فجاء عمر الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ذنن النساء على أزواجهن فرخص في ضربهن فاطاف

بشبات ما قصد من الطعام والكسوة يعني كان القياس أن يقول ان يطعمها اذا طعم فالمراد بالغضب عام لكل زوج اى يجب عليك اطعام الزوجة وكسوتها عند قدرتك عليهما لنفسك قال بعض الشراح قوله اذا طعمت بتاء الخطاب بلا نائين وكذا اذا اكتسبت وبتاء التانيث فيهما غلط اى رواية ودراية (و لا تضرب) اى وان لا تضرب (الوجه) فانه اعظم الاعطاء وأظورها ومشتمل على أجزاء شريفة وأعطاء لطيفة ويموز ضرب غير الوجه اذا ظهر منها فاحشة أو تركت فريضة في شرح السنة فيه دلالة على جواز ضربها غير الوجه قلت فكان الحديث مبين لما في القرآن فاضربوهن قال وقد نبى النبي صلى الله عليه وسلم عن ضرب الوجه نبييا عاما يعني في حديث آخر أو الموم المستفاد من هذا الحديث حيث قال الوجه ولم يقل وجهها ومن فتاوى قاضيان للزوج ان يضرب المرأة على أربعة منها ترك الزينة اذا أراد الزوج الزينة والثانية ترك الاجابة اذا أراد الجماع وهى طاهرة والثالثة ترك الصلاة في بعض الروايات وعن محمد بن له ان يضربها على ترك الصلاة وترك الفسل عن الجنابة والحيف بمنزلة ترك الصلاة والرابعة الخروج عن منزله بغير اذنه (ولا تقبح) بتشديد الباء اى لا تقتل لها قولا قبيحا ولا تشتمها ولا تحك الله وغوه (ولا تهجر الا في البيت) اى لا تتحول عنها أو لا تحولها الى دار أخرى لقوله تعالى واحجروهن في المضاجع (رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه * وعن لقيط بن صبرة) بكسر الباء وفي أسماء المصنف لقيط بن عامر بن صبرة صحابي مشهور (قال قلت يا رسول الله ان لي امرأة في لسانها شئ يعني البذاء) بالمد وفتح الباء اى الفحش والايذاء (قال طلقها) اى ان لم تصبر عليها والامر للإباحة (قلت ان لي منها ولدا) بفتحين يشمل الأفراد والجمع (ولها صبية) اى معاشرة قديمة (قال فمرها) اى بالمعاشرة الجميلة مطلقا أو عن قبل وعلى لسانى (يقول) هذا من كلام الراوى مستأنف مبين للمراد من قوله مرها يعني (عطفها) أمر من الوعظ بمعنى النصيحة لقوله تعالى فغظوهن (فان يك فيها خير) اى شئ من الخير (فستقبل) اى وعظك (ولا تضربن ظميتك) اى زوجتك (ضربك أميتك) بالتصغير اى جويريتك اى لا تضرب الحرة مثل ضربك لامة وفيه إيحاء لطيف الى الامر بالتعرب بعد عدم قبول الوعظ لكن يكون ضربا غير مبرح ثم الظمنية في الاصل المرأة التى تكون في الهوج كنى بها عن الكريمة وقيل هى الزوجة لانها تظفن الى بيت زوجها من الظن وهو الذهاب والامة أصله أموة حذفت الواو ثم ردت في التصغير وقلت باء وأدغمت وانما صغر الامة بمبالغة في حقارتها او إشارة الى ان الصغيرة تحتاج الى الضرب والتاديب (رواه أبو داود * وعن أبياس بن عبد الله) أى الدوسى الملقب قد اختلف في صحته قال البخارى لانعرف له حجة له حديث واحد في ضرب النساء روى عنه عبد الله بن عمر ذكره المؤلف (قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تضربوا اماء الله) اى زوجاتكم فانهن جوارقه كما ان الرجال عبيد له تعالى (فجاء) وفي نسخة فاني (عمر الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ذنن النساء) من باب اكلوني البراغيث ومن وادى قوله تعالى جل جلاله وأسروا الإنجوى اى اجترأن وتشنن وغبن (على أزواجهن فرخص في ضربهن فاطاف

بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم نساء كثير يشكون أزواجهن فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لقد طاف بال محمد نساء كثير يشكون أزواجهن ليس أولئك بخياركم رواه أبو داود وابن ماجه والدارسي * وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس منا من خيب امرأة على زوجها او عبدا على سيده رواه أبو داود * وعن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان من أكمل المؤمنين إيمانا أحسنهم خلقا والطغفهم بأهله رواه الترمذى * وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اكمل المؤمنين إيمانا أحسنهم خلقا وخياركم خياركم لنسائهم رواه الترمذى وقال هذا حديث حسن صحيح رواه أبو داود الى قوله خلقا * وعن عائشة قالت قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم من غزوة تبوك او حنين

هذا بالهمز يقال أطاف بالشئ ألم به وقارنه اى اجتمع ونزل (بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم) اى بازواجه الطاهرات (نساء كثير يشكون أزواجهن) اى من ضربهم إياهن (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لقد طاف) هذا بلاهمز قال الطيبى رحمه الله قوله لقد طاف صح بغير همز والاول بهمز وفى نسخ المصاييح كلاهما بالهمز اه فهو من طاف حول الشئ اى دار (بأن محمد نساء كثير يشكون أزواجهن) دل على ان الآل يشمل أمهات المؤمنين ليس أولئك) اى الرجال الذين يضربون نساءهم ضربا مبرحا او مطلقا (بخياركم) اى بل خياركم من لا يضربهن ويتحمل عنهن او يؤدبن ولا يضربن ضربا شديدا يؤدى الى شكائهن فى شرح السنة فيه من الفقه ان ضرب النساء فى منع حقوق الشكاح مباح الا انه يضرب ضربا غير مبرح ووجه ترتب السنة على الكتاب فى الضرب يحتل ان نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن ضربهن قبل نزول الآية ثم لما ذر النساء أذن فى ضربهن ونزل القرآن منواتا له ثم لما بالقوا فى الضرب أخبر صلى الله عليه وسلم ان الضرب وان كان مباحا على شكاسة أخلاقهن لالتحمل والنصر على سوء أخلاقهن وترك الضرب افضل وأجمل ويحكى عن الشافعى هذا المعنى (رواه أبو داود وابن ماجه والدارسي) فى الجامع الكبير لا تضربوا إماء الله رواه أبو داود والنسائى وابن ماجه والحاكم عن إياس بن عبد الله بن أبي ذباب * (وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس منا) اى من اتباعنا (من غيب) بتشديد الياء الاولى بعد النخاء المعجمة اى خدع وأفسد (امرأة على زوجها) بأن يذكر مساوى الزوج عند امرأته أو يحاسن أجنتى عندها (او عبدا) اى أفسده (على سيده) بأى نوع من الافساد وفى معناهما افساد الزوج على امرأته والجارية على سيدها (رواه أبو داود) وكذا الحاكم وروى أحمد وابن حبان فى صحيحه والحاكم فى مستدركه عن بريدة ولفظه ليس منا من حلف بالامانة ومن غيب على امرئ زوجته ومملوكه فليس منا * (وعن عائشة رضى الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان من أكمل المؤمنين إيمانا أحسنهم خلقا) بضم اللام ويسكن لان كمال الايمان يوجب حسن الخلق والاحسان الى كافة الانسان (و أظفهم بأهله) اى على الخصوص (رواه الترمذى * وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اكمل المؤمنين إيمانا) اى من خياركم (احسنهم خلقا) اى من اكملهم (وخياركم) اى مع عموم الخلق (خياركم لنسائهم) لانهن عمل الرحمة لضعفهن (رواه الترمذى) أى الحديث بكامله (وقال هذا حديث حسن صحيح ورواه أبو داود الله قوله خلقا * وعن عائشة قالت قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم من غزوة تبوك) مكان معروف وهو نصف طريق المدينة الى دمشق الشام وهى غزوة العسرة وكانت سنة تسع من الهجرة بلا خلاف وذكر البخارى لها بعد حجة الوداع لعله خطأ من النسخ (او حنين) شك من الراوى عنها وهو بالتصغير

و في سهوتها ستر فبهت ربح فكشفت ناحية الستر عن بنات لعائشة لعب فقال ما هذا يا عائشة قالت بناتي و رأى يمين فرسا له جناحان من رفاع فقال ما هذا الذي أرى وسطهن قالت فرس قال و ما هذا الذي عليه قالت قلت جناحان قال فرس له جناحان قالت أما سمعت أن سليمان خيلا لها أجنحة قالت لضحك حتى رأيت نواجذه رواه أبو داود

★ (الفصل الثالث) ★ عن قيس بن سعد قال أتيت الحيرة فرأيتهم يسجدون لمرزبان لهم قلت لرسول الله صلى الله عليه وسلم ألق أن يسجد له فأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت اني أتيت الـ حيرة فرأيتهم يسجدون لمرزبان لهم فأتيت أحق بأن يسجد لك فقال لي أرأيت لو مررت بقرى أكنت تسجد له قلت لا فقال لا تفعلوا

واد يقرب ذى المعجاز و قيل ما بينه و بين مكة ثلاث ليال قرب الطائف سنة ثمان حين فتح مكة (و في سهوتها) يفتح السنين المهمة أى صفتها قدام البيت و قيل بيت صغير متحدر في الأرض قليلا شبهه بالمخدع و قيل هو شبيه بالرف و الطاق يوضع فيه الشئ كذا في النهاية و قال بعض شراح المصاييح قوله و في بهوتها البهوة البيت المقدم أمام البيوت و روى سهوتها بالسين المهمة (ستر) بكسر السين (فبهت ربح فكشفت) أى يبت و أظهرت (ناحية الستر) أى طرفه المكشوف بالربح (عن بنات لعائشة لعب) بضم ففتح بدل أو يان (فقال ما هذا) أى الذى رأيت و أتيت خب الستر (يا عائشة قالت بناتي و رأى) أى و قد رأى النبي صلى الله عليه وسلم (يمين) أى بين البنات (فرسالة) أى الفرس (جناحان من رفاع) بكسر الزاء جمع رقعة و هى الفقرة و ما يكتب عليه (فقال ما هذا الذى أرى) أى أبصره (وسطهن) بالسكون قال في المصباح الوسط بالسكون بمعنى بينه و هو جلست وسط القوم أى بينهم و قال الجوهري يقال و وسط القوم بالسكين وسط الدار بالتحريك و قال كل موضع يصلح فيه بين . . . بالسكين و كل موضع لا يصلح فيه فهو بالتحريك (قالت فرس قال و ما هذا الذى عليه قالت جناحان قال فرس له جناحان) يحذف الاستفهام (قالت أما سمعت) أى من الناس (أن سليمان خيلا لها أجنحة قالت لضحك حتى رأيت نواجذه) أى أواخر أسنانه قال ابن الملك قيل عدم انكاره صلى الله عليه وسلم على لعبها بالصورة و إقبالها في بيتها دال على أن ذلك قبل التحريم إياها . أو يقال لعب الصغار مظنة الاستخفاف له و الثانى غير صحيح لانه صلى الله عليه وسلم تزوجها بمكة في عشر من شوال سنة عشر من النبوة قبل الهجرة بثلاث و لها ست سنين و الفزواتان المذكورتان أحداهما سنة ثمان و الأخرى سنة تسع من الهجرة بإلتيق تجاوزت عائشة حينئذ حد البلوغ (رواه أبو داود)

★ (الفصل الثالث) ★ (عن قيس بن سعد قال أتيت الحيرة) بكسر المهمة بلدة قديمة يظهر الكوفة (فرأيتهم) أى أهلها (يسجدون لمرزبان لهم) و هو يفتح الميم وضم الزاى الفارس الشجاع المقدم على القوم دون الملك و هو معرب كذا في النهاية و قيل أهل اللغة يضمون ميمه ثم أنه منصرف و قد لا يتصرف (فقلت لرسول الله) و في نسخة لرسول الله بلام الابتداء (صلى الله عليه وسلم أحق أن يسجد له) أى لانه أعظم المخلوقات و أكرم الموجدات (فأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت اني أتيت الحيرة فرأيتهم يسجدون لمرزبان لهم) أى تعظيما له و تكريما (فأتيت أحق) أى أولى و أليق (منه بأن) و في نسخة أن (يسجد لك فقال لي) اظهارا لمنظمة الربوبية و اشعارا لمذلة العبودية (أرأيت لو مررت بقرى أكنت تسجد له) أى لتبى أو لمن في القبر (فقلت لا تفعلوا)

لو كنت أمر أحدا أن يسجد لاحد لامرت النساء أن يسجدن لازواجهن لما جعل الله لهم عليهن من حق رواه أبو داود ورواه أحمد عن معاذ بن جبل * وعن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يسأل الرجل فيما ضرب امرأته عليه رواه أبو داود وابن ماجه * وعن أبي سعيد قال جاءت امرأة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن عنده فقالت زوجي صفوان بن معطل يضربني اذا صليت ويفطرنى اذا صمت ولا يصلي الفجر حتى تطلع الشمس قال وصفوان عنده قال فأسأله عما قالت قتال يا رسول الله اما قولها يضربني اذا صليت فانها تقرأ بسورتين وقد نهيتهما قال فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم لو كانت سورة واحدة لكنت الناس قال ولما قولها يفطرنى اذا صمت فانها تطلق تمصوم وأنا رجل شاب فلا أمير فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تمصوم امرأة الا باذن زوجها

خطاب عام له وفيه أى فى الحياة كذلك لتسجدوا قال تعالى لا تسجدوا للشمس ولا للقمر واسجدوا لله الذى خلقهن ان كنتم اياه تعبدون قال الطيبي رحمه الله أى اسجدوا للحى الذى لا يموت ولين ملكه لا يزول فانك انما تسجد لى الآن مهابة واجلالا فاذا صرت رهين رسي استمنت عنه (لو كنت أمر) بصيغة المتكلم وفي رواية أمرأ بصيغة المفعول أى لو صبح لى أن أمر . أو لو فرض انى كنت امرأة (أحدا أن يسجد لاحد) أى بعد الانبياء لمعوم حقهم على الآباء والابناء بالانبياء . لامرت النساء أن يسجدن لازواجهن لما جعل الله لهم عليهن من حق) وفى رواية من الحق . فالتنوين للتكثير والتعريف للجنى وفيه إيماء الى قوله تعالى الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبنا أنفقوا من أموالهم (رواه أبو داود) أى عن قيس وكذا الحاكم (ورواه أحمد عن معاذ بن جبل) فى الجامع الصغير لو كنت امرأة أحدا أن يسجد لاحد لامرت المرأة أن تسجد لزوجها رواه الترمذى عن أبي هريرة وأحمد عن معاذ والحاكم عن يريدة * (وعن عمر) رضى الله عنه (عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يسأل الرجل) فى مجهول (فيما ضرب امرأته عليه) أى اذا راعى شروط الضرب وحدوده قال الطيبي رحمه الله الضمير المجزوء راجع الى ما هو عبارة عن التشويز المنصوص عليه فى قوله تعالى جل شاناه واللاتى يخافون تشويزهن الى قوله واضربوهن وقوله لا يسأل عبارة عن عدم التخرج والتأثم لقوله تعالى وان أطعنكم فلا تغوا عليهن سبيلا أى أنزلوا حينئذ التعرض بالاذى والتوبيخ وتوبوا عليهن واجعلوا ما كان منهن كأن لم يكن (رواه أبو داود وابن ماجه *) وعن أبي سعيد قال جاءت امرأة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن عنده فقالت زوجي صفوان بن المعطل) بتشديد الطاء المفتوحة (يضربني اذا صليت ويفطرنى) بالشدائد أى يأمرنى بالافطار أو يطيل صومي (اذا صمت ولا يصلي الفجر) أى هو بنفسه (حتى تطلع الشمس) أى حقيقة أو يقرب طلوعها (قال) أى أبو سعيد (وصفوان عنده) أى عند النبي صلى الله عليه وسلم (قال) أى أبو سعيد (فأسأله) أى صفوان (عما قالت) أى امرأته (قتال) أى صفوان (يا رسول الله لما قولها يضربني اذا صليت فانها تقرأ بسورتين) أى طويلتين فى ركعة أو ركعتين (وقد نهيتهما) أى عن تطويل القراءة أو إطالة الصلاة (قال) أى أبو سعيد (قتال له) أى تصديقا لاجله (رسول الله صلى الله عليه وسلم لو كانت) اسمه يعود الى مصدر تقرأ أى لو كانت القراءة بعد الفاتحة . (سورة واحدة) أى أى سورة كانت ولو أقصرها وقال الطيبي لو كانت القراءة سورة واحدة وهى الفاتحة (لكنت الناس) أى لاجزائهم كانتهم جمعا وافرادا (قال) أى صفوان (ولما قولها يفطرنى اذا صمت فانها تطلق) أى تذهب (تمصوم) أى تقلا (وأنا رجل شاب فلا أمير) وفى نسخة

و أما قولها اني لا أصلي حتى تطلع الشمس فانا أهل بيت قد عرف لنا ذلك لانكاد نستيقظ حتى تطلع الشمس قال فاذا استيقظت يا صفوان فصل رواء أبوداود وابن ماجه * وعن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان في نفر من المهاجرين والأنصار فجاء بعير لسجد له فقال أصحابه يا رسول الله تسجد لك البهائم والشجر فتحن أحق ان تسجد لك فقال اعبدوا ربكم و اكرموا أخاكم و لو كنت آمر أحدا ان يسجد لاحد لامرت المرأة أن تسجد لزوجها و لو أمرها ان تقبل من جبل أصفر الى جبل أسود و من جبل أسود الى جبل أبيض كان ينبغي لها ان تفعله رواء أحمد

لا أصبر أي عن جماع النهار و سياتي انه كان مشغلا بالليل (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تصوم امرأة الا باذن زوجها) أي في غير الفرائض (و أما قولها اني لا أصلي حتى تطلع الشمس فانا أهل بيت) أي انا أهل صنعة لاننام الليل (قد عرف لنا ذلك) أي عادتنا ذلك و هي انهم كانوا يسقون الماء في طول الليالي (لانكاد نستيقظ) أي اذا رقدنا آخر الليل (حتى تطلع الشمس) حقيقة أو مجاز مشاركة (قال فاذا استيقظت يا صفوان فصل) أي أداء أو قضاء قال الطيبي و انما قبل عذره مع تقصيره و لم يقبل منها و ان لم تقصر ايذاننا بحق الرجال على النساء اه و في اثبات التقصير له و ثبته عنها محل بحث و قد قال بعض شراح الحديث في تركه التعنيف أمر عجيب من لطف الله سبحانه بعباده و لطف ثبته و رفته بامته و يشبه أن يكون ذلك منه على ملكة الطبع و استيلاء العادة فصار كالشيء الممجوز عنه و كان صاحبه في ذلك بمنزلة من يغمى عليه فعذره فيه و لم يثرب عليه و لا يجوز أن يظن به الامتناع من الصلاة في وقتها ذلك مع زوال العذر بوقوع التنبيه و الايقاظ ممن يحضره و يشاهده اه فكأنه كان اذا حتى الماء طول الليل يتم في مكانه و ليس هناك من يوقظه فيكون معذورا و الله تعالى أعلم (رواء أبوداود و ابن ماجه) و ليس ابن ماجه في نسخة عفيف الدين * (و عن عائشة) رضي الله عنها (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان في نفر) أي مع جماعة (من المهاجرين و الأنصار فجاء بعير فسجد له) أي لرسول الله صلى الله عليه وسلم (فقال أصحابه يا رسول الله تسجد لك البهائم و الشجر) أي مع قلة فهمها و عدم تكليفها بتعظيمك (فتحن احق) أي منها (ان تسجد لك) أي بالوجود لك شكرا لنعمة الترية النبوية التي هي أولى من الترية الابوية (فقال اعبدوا ربكم) أي بتخصيص السجدة له فانها غاية العبودية و نهاية العبادة (و اكرموا أخاكم) أي عظموه تعظيما يليق له بالمحبة القلبية و الاكرام المشتمل على الاطاعة الظاهرية و الباطنية و فيه إشارة الى قوله تعالى ما كان لبشر ان يؤتية الله الكتاب و الحكم و النبوة ثم يقول للناس كونوا عبادا لي من دون الله و لكن كونوا ربانيين و أيماء الى قوله ما قلت لهم الا ما أمرتني به ان اعبدوا الله و رب و ربكم و أما سجدة البعير فخرق لعادة واقع بتغيير الله تعالى و أمره فلا مدخل له صلى الله عليه وسلم في فعله و البعير معذور حيث انه من ربه مسؤور كما أمر الله تعالى ملائكته ان يسجدوا لآدم و انه سبحانه و تعالى اعلم قال الطيبي رحمه الله قاله تواترا وعضبا لنفسه يعني أكرموا من هو بشر مثلكم و مفرغ من صلب أبيكم آدم و اكرموه لما اكرمهم الله و اختاره و أوحى اليه كقوله تعالى قل انما أنا بشر مثلكم يوحى الي (و لو كنت أمرا) و في رواية أمرا (لعدا ان يسجد لاحد) أي بأمره تعالى (لامرت المرأة ان تسجد لزوجها) بمالقة في وجوب اتيادها (و لو أمرها) أي زوجها (ان تقبل من جبل أصفر الى جبل أسود) أي احجار هذا الى ذاك مع انه عبث مطلق (و من جبل أسود الى جبل أبيض) او غيره (الى جبل أبيض) قال الطيبي رحمه الله كناية عن الأمر الشاق * لنقل الصخر من قتل الجبال *

✽ وعن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة لا تقبل لهم صلاة ولا تصعد لهم حسنة العبد الآتبي حتى يرجع الى مواليه فيضع يده في أيديهم والمرأة الساخط عليها زوجها والسكران حتى يصحروا رواه البيهقي في شعب الأيمان ✽ وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اى النساء خير قال التي تسره اذا نظر ولطيفه اذا أمر ولا تخالفه في نفسها ولا مالها بما يكره رواه النسائي والبيهقي في شعب الأيمان ✽ وعن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أربع من اعطينهن فقد أعطى خير الدنيا والآخرة قلب شاكر

✽ احب الى من من الرجال ✽ وتخصيص اللواتي تميم للمبالغة لانه لا يكاد يوجد احدهما يقرب الآخر (كان ينبغي لها ان تقبله) بناء على حسن المعاشرة والقيام بشكر النعمة فان من لم يشكر الناس لم يشكر الله (رواه أحمد) وذكره في المواهب أبسط من ذلك وقال روى أحمد والنسائي عن انس بن مالك قال كان أهل بيت من الانصار لهم جمل يسقون عليه اى يستقون وانه استصعب عليهم فتمنهم ظهوره وان الانصار جاؤا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا انه كان لنا جمل نستقي عليه وانه استصعب علينا ومنعنا ظهوره وقد عطش النخل والزرع فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لاصحابه قوموا فقموا فدخل العاطل يعني البستان والجبل في ناحية فمشى رسول الله صلى الله عليه وسلم نحوه فقالت الانصار يا رسول الله قد صار مثل الكلب الكلب وانا نخاف عليك صولته فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس على منه بأس فلما نظر الجمل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم أقبل نحوه حتى يجر ساجدا بين يديه فأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بناصيته أذل ما كان قط حتى أدخله في العمل فقال له اصحابه يا رسول الله هذه بهيمة لا تعقل تسجد لك ونحن نعقل ففتح احق ان يسجد لك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصلح ليشر ان يسجد ليشر لو صلح ليشر ان يسجد ليشر لأمرت المرأة ان تسجد لزوجها لعظم حقه عليها ✽ (وعن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة) اى اشخص (لا يقبل) بالتذكير والتأنيث (لهم صلاة) اى قبولاً كاملاً (ولا تصد) بفتح حرف المضارعة وضمها (لهم حسنة) اى اليه تعالى قال تعالى جل شأنه اليه يصعد الكلام الطيب والعمل الصالح يرفع وفي رواية ولا ترفع لهم الى السماء حسنة (العبد الآتبي حتى يرجع الى مواليه) والجمع على تقدير اشتراك جماعة او لقابلة الجمع بالجمع فان اللام في العبد للجنس وهو في معنى الجمع او المراد بـ (و من قام مقامه) (فيضع) بالنصب ويرفع (يده في أيديهم) كناية عن الاطاعة والافتقاد (والمرأة الساخط عليها زوجها) وفي رواية حتى يرضى عنها وتركه لظهور او المراد حتى يرضى عنها او يطلقها فتركه لافادة العموم او للمبالغة في الزجر والتهديد (والسكران حتى يصحروا) اى من غفلة ومعضيته يرجوعه وتوبته (رواه البيهقي في شعب الأيمان) وكذا ابن خزيمة وابن حبان ✽ (وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اى النساء خير) اى لحسن وأيمن (قال انى تسره) اى زوجها والدمني تجعله مسروراً (اذا نظر) اى اليها ورأى منها البشاشة وحسن الخلق ولطف المعاشرة وان اجتمعت السرورة والسيرة فهي سرور على سرور ونور على نور (و تطيعه اذا أمر) اى في غير معصية الخالق (ولا تخالفه في نفسها ولا مالها) اى ماله الذى يدها كقولته تعالى ولا تتوا السفهاء أسوأكم ويؤيده الحديث الثانى (بما يكره) اى من الجنابة والخيانة وقال الطيبي رحمه الله يحتل الحقيقة بان يكون الرجل مسروراً والمجاز اى ماله الذى يدها اه فعلى الاول يحمل على حسن المعاشرة (رواه النسائي والبيهقي في شعب الأيمان) ✽ وعن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أربع اى خصال

ولسان داكر و بدن على البلاء صابر و زوجة لاتغيه خوفاً في نفسها و لا ماله رواه البيهقي في شعب الايمان
 * (باب الخلع و الطلاق) * * (الفصل الاول) * عن ابن عباس ان امرأة ثابت بن قيس
 أتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ثابت بن قيس ما أعجب عليه في خلق و لا دين و لكني
 أكره الكفر في الاسلام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أتدريين عليه حديثه قالت نعم قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم اقبل الحديقة و طلقها تطليقة رواه البخاري

(من أعطين) اي باعطاء الله و توفيقه اياه (فقد أعطى خير الدنيا و الآخرة قلب شاكر) اي على
 النعماء (لسان ذاكر) اي في السراء والضراء (و بدن على البلاء) اي على المعن التكليفية و المعائب
 الكونية (صابر و زوجة لاتغيه) يفتح التاء و يضم اي لا تطلب له (خوفاً) اي خيانة (في نفسها و لا ماله)
 اي و لا خيانة في ماله قال تعالى يغوثكم الفتنة اي يطليون لكم ما تفتنون به و في القاموس بغية اي
 طلبته و أبناء الشيء طلبه له و اعانه عليه و في النهاية ابغى كذا بهمز الوصل اي اطلب لي و بهمز
 القطع اي اعنى على الطلب (رواه البيهقي في شعب الايمان) و كذا الطبراني بسند حسن
 * (باب الخلع و الطلاق) * في المغرب خلع الملبوس نزع و خالعت المرأة زوجها و اختلعت
 منه اذا ائدت بماله فاذا اجابها الرجل فطلقها قيل خلعها و الاسم الخلع بالضم و انما قيل ذلك
 لان كلا منهما لباس صاحبه فاذا فعلا ذلك فكأنهما انتزعا لباسهما قال تعالى هن لباس لكم و انتم
 لباس لهن و في العناية شرح الهداية الخلع في الشرع عبارة عن اخذ مال من المرأة بازاء ملك النكاح
 بلفظ الخلع قال المظهر اختلف في انه لو قال خالعتك على كذا و قالت بقت و حصلت الفرة بينهما
 هل هي طلاق أم فسخ فذهب أبي حنيفة و مالك و أصح تولى الشافعي انه طلاق بائن كما لو قال
 طلقتك اي على كذا و مذهب احمد و لحد قول الشافعي انه نسخ ثم نسخ الطلاق اسم بمعنى التطليق
 كالسلام بمعنى التسليم و التركيب يدل على الحل و الاغلال و منه أطلقت الاسير اذا حلت اساره
 و خلعت سبيله و أطلقت الناقة العقار

* (الفصل الاول) * (عن ابن عباس ان امرأة ثابت بن قيس) اي ابن شماس و اختلف في اسمها
 و الراجح انها حبيبة بنت سهل قال السقلاقي في التقریب هي صحابية و هي التي اختلفت من ثابت
 ابن قيس فتزوجها أبي بن كعب بعده (أتت النبي صلى الله عليه وسلم) قيل وقد ضربها زوجها ضرب تأديب
 (فقالت يا رسول الله ثابت بن قيس ما أعجب) بكسر التاء و يضم اي ما أغضب و ما أعجب (عليه)
 في خلق (و لا دين) اي لا أريد مفارقتها لسوء خلقه و اساءة معاشرته و لالتصان في ديانته
 (و لكني أكره الكفر في الاسلام) عرضت عما في نفسها من كراهة الصبغة و طلب الخلاص بقولها
 و لكني أكره الكفر اي كفران النعمة او بمعنى العصيان تعني ليس بيني و بينه محبة و أكرهه
 طبعاً باخاف على نفسي في الاسلام ما يتناقى حكمه من بغض و تشوز و غير ذلك مما يتوقع من الشابة
 البغيضة لزوجها قسمت ما يتناقى مقتضى الاسلام باسم ما يتنافيه نفسه (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 أتدريين عليه حديثه) اي التي اعطاك بالمهر و هي ارض ذات شجر مشر (قالت نعم قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم) اي لزوجها (اقبل الحديقة و طلقها تطليقة) أمر استصلاح و ارشاد الى ما هو الاصول
 لا ايجاب و الزام بالطلاق و فيه دليل على ان الاولى للمطلق ان يقتصر على طقة واحدة يتأتى له العود
 اليها ان اتفق بدها قال تعالى لا تدرى لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً و فيه دليل على ان الخلع طلاق
 لا فسخ قال عبدالرزاق ثنا جريج عن داود عن ابن أبي العاص عن سعيد بن المسيب ان النبي صلى الله

✽ وعن عبدالله بن عمر انه طلق امرأة له وهي حائض فذكر عمر لرسول الله صلى الله عليه وسلم تنقيط فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال ليراجعها ثم يمسكها حتى تطهر ثم يحيض تطهر فان بدا له ان يطلقها فليطلقها طاهرا قيل ان يمسها فتلك العدة التي أمر الله ان تطلق لها النساء .

عليه وسلم جعل الخلخ تطلقه و مرسيل سعيد لها حكم الوصل الصحيح لانه من كبار التابعين و كبار التابعين قل ان يرسلوا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الا عن صحابي وان اتفق بخبره نادرا فمن ثقة هكذا تبيعت مراسيله قال ابن الهمام وبه يقوى ظن حجية ما رواه المصنف يعنى صاحب الهداية عنه صلى الله عليه وسلم الخلخ تطلقه بالثقة وكذا ما أخرجه الدارقطني وسكت عليه وابن عدى اه و يتعلق بهذا الحديث زيادة تأتي في الفصل الثالث ان شاء الله تعالى (رواه البخاري ✽) وعن عبدالله بن عمر انه طلق امرأة له وهي حائض (الجملة حالية اي طلقها في حال حيضها) فذكر عمر رضي الله عنه لرسول الله صلى الله عليه وسلم (اي ما وقع منه (تنقيط فيه) اي غضب في شأنه (رسول الله صلى الله عليه وسلم) وفيه دليل على حرمة الطلاق في الحيض لانه صلى الله عليه وسلم لا يغضب بغير حرام (ثم قال ليراجعها) اي ليقل واجمعها الى نكاحي مثالا لتدارك المعصية وبه دليل على وقوع الطلاق مع كونه حراما وعلى استحباب الرجعة (ثم يمسكها حتى تطهر) قال ابن الهمام و ظهر من لفظ الحديث حيث قال يمسكها حتى تطهر ان استحباب الرجعة او ايجابها متبد بذلك العيض الذي اوقع فيه وهو المفهوم من كلام الاصحاب اذا تؤمل قلبي هذا اذا لم يفعل حتى طهرت تقررت المعصية (ثم يحيض تطهر) قال النووي فان قيل ما قائدة التأخير الى الطهر الثاني فالجواب من أوجه أحدها ثلاثا لتصير الرجعة لغرض الطلاق فوجب ان يمسكها زمانا كان يحل له طلاقها و انما أسكها لتظهر فائدة الرجعة وهذا جواب أصحابنا الثاني انه عقوبة له و توبة من معصية باستدراك جنابته و الثالث ان الطهر الاول مع الحيض الذي طلق فيه كما مر واحد فلو طلقها في أول طهر كان كمن طلقها في حيض و الرابع انه نهي عن طلاقها في الطهر ليطول مقامه معها فلملح يجامعها فيذهب ما في نفسه من سبب طلاقها فيمسكها اه و الاخير هو الاول لكن الاظهر ان يقال أمر باسكها في الطهر الخ في الهداية و اذا طهرت وحاضت ثم طهرت فان شاء طلقها و ان شاء أسكها قال ابن الهمام هذا لفظ القدرى وهكذا ذكر في الاصل و لفظ مجد رحمه الله تعالى فاذا طهرت في حيضة أخرى راجعها و ذكر الطحاوى ان له ان يطلقها في الطهر الذي يلي الحيضة التي طلقها و راجعها فيها قال الشيخ أبو الحسن الكرخي ما ذكره الطحاوى قول أبي حنيفة رحمه الله و ما ذكره في الاصل قولهما و الظاهر ان ما في الاصل قول الكل لانه موضوع لاثبات مذهب أبي حنيفة رحمه الله الا أن يحكى الخلاف و لم يحكى خلافا فيه فلذا قال في الكافي انه ظاهر الرواية عن أبي حنيفة و به قال الشافعي في المشهور و مالك و أحمد و ما ذكره الطحاوى رواية عن أبي حنيفة و هو وجه الشافعية وجه المذكور في الاصل و هو ظاهر المذهب لا في حنيفة من السنة ما في الصحيحين من قوله عليه الصلاة والسلام لعمر مره فليراجعها ثم يمسكها الحديث و في لفظ حتى تحيض حيضة مستقبلة سوى حيضتها التي طلقها فيها و وجد ما ذكره الطحاوى من رواية سالم في حديث ابن عمر رضي الله عنهما مره فليراجعها ثم يطلقها طاهرا أو حائضا رواه مسلم و أصحاب السنن و الاولى اولى لانها أكثر تقصيرا بالنسبة الى هذه الرواية وأقوى صحة (فان بدا) بالانف أي ظهر له (ان يطلقها فليطلقها طاهرا قيل أن يمسها) أي يجامعها فيه إشارة الى قوله تعالى جل شأنه فطهرهن لعدتهن (فتلك العدة) الدثار اليها عندنا حالة الحيض وعند الشافعية

وفي رواية مره فليراجعها ثم يطلقها طاهرا أو حاملا متفق عليه ★ وعن عائشة قالت خيرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخترنا الله ورسوله فلم يعد ذلك علينا شيئا متفق عليه

حالة الطهر (التي أمر الله ان تطلق ليا النساء) قيل اللام في لها بمعنى في تتكون حجة لما ذهب اليه الشافعي من ان العدة بالاطهار اذ لو كانت بالحيض يلزم ان يكون الطلاق سامورا به فيه وليس كذلك و أجيب باننا لانسلم ان اللام هنا بمعنى في بل للعائقة كما في قوله تعالى لطلقوهن لعدتهن (وفي رواية مره) الخطاب لعمر والضمير لابنه (فليراجعها ثم يطلقها طاهرا أو حاملا) قال النووي فيه دليل على ان الرجعة لا تنفتر الى رضا المرأة ولوليها قلت وجه الدلالة خفي كما لا يخفى والأظهر الاستدلال بقوله تعالى وبعولتهن أحق بردهن في ذلك ان أرادوا أصلاحا قال الطيبي دل على اجتماع الحيض والحبل وقيل العامل اذا كانت حائضا حل طلاقها اذ لا تطول للعدة في حقها لان عدتها يوضع الحمل اهـ وعندها ان الحاصل لاتعريض وما رآه من الدم فهو استعاضة ثم اعلم ان الاحسن ان يطلق الرجل امرأته قطعية واحدة في طهر لم يجامعها فيه ولا في الحيض الذي قبله ولم يطلقها والحسن ان يطلق المدخول بها ثلاثا في ثلاثة اطهار وقال مالك هذا بدعة ولا يباح الا واحدة فان الاصل في الطلاق هو العطر والاباحة لعاجلة الخلاص وقد اندفعت ولنا قوله صلى الله عليه وسلم فيما رواه الدارقطني عن ابن عمر انه طلق امرأته وهي حائض ثم أراد أن يبيتها بطلقتين أخيرتين عند. القرآن فيبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا ابن عمر ما هكذا أمرك الله قد أخطأت السنة السنة ان تستبيل الطهر لتطلق لكل قره فامرني فراجعتها فقال اذا هي ظهرت فطلق عند ذلك أو أمسك فقلت يا رسول الله لو طلقها ثلاثا أكان يحل لي ان أراجعتها فقال لا كانت تبين منك وكان معصية كذا ذكره ابن الهمام (متفق عليه ★ وعن عائشة قالت خيرنا) أي معشر أمهات المؤمنين (رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخترنا الله ورسوله) أي و الدار الآخرة عن الحياة الدنيا وزينتها (فلم يعد) أي النبي صلى الله عليه وسلم (ذلك) أي الاختيار (علينا شيئا) أي من الطلاق لا ثلاثا ولا واحدة ولا بالثمة ولا رجعية وبه قال أكثر الصحابة وذهب اليه أبو حنيفة والشافعي ومعه رد لمن قال ان المرأة اذا خبرت فاغتارت زوجها طقة واحدة رجعية وبه قال علي وزيد بن ثابت و مالك قال القاضي كان على رضي الله عنه يقول اذا خير الزوج زوجته فاغتارت نفسها بانت بواحدة وان اغتارت زوجها طلقت بتخييره ايها طقة رجعية وكان زيد بن ثابت يقول في الصورة الاولى طلقت ثلاثا وفي الثانية واحدة بالثمة فانكرت عائشة قولهما بذلك وقال المظهر لو قال الزوج لامرأته اغتاري نفسك أو ايأى فقلت اخترت ايأى أو اخترت نفسي وقع به طلاق رجعي عند الشافعي وطلاق بائن عند أبي حنيفة وثلاث طلاقات عند مالك وقال البغوي في تفسير الآية اختلف العلماء في هذا الخيار هل كان ذلك تفويض الطلاق اليهن حتى يقع بنفس الاختيار أم لا فذهب الحسن وقائدة وأكثر أهل العلم انه لم يكن تفويض الطلاق وإنما خيرهن على انهن اذا اخترن الدنيا فارقهن لقوله لم أستمكن بدليل انه لم يكن جوابهن على الفور فانه قال لعائشة لاتعجلي حتى تستشيري أهلك وفي تفويض الطلاق يكون الجواب على الفور وذهب قوم الى انه كان تفويض طلاق لو اخترن أنفسهن كان طلاقا اهـ قال ابن الهمام المغيرة لها خيار السجاس باجماع الصحابة وأما التمسك بقوله صلى الله عليه وسلم لاتعجلي الخ فضعف لانه صلى الله عليه وسلم لم يكن تخييره ذلك هذا التخيير التمسك فيه وهو ان توقع نفسها بل على انها ان اغتارت نفسها طلقها لا ترى الى قوله تعالى في الآية التي هي سبب التخيير

★ وعن ابن عباس قال في الحرام يكفر لئلا كان لكم في رسول الله صلى الله عليه وسلم أسوة حسنة متفق عليه
 ★ وعن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يمسك عند زنيب بنت جحش و شرب عندها عسلا فتواصيت أنا وحفصة أن أيتنا دخل عليها النبي صلى الله عليه وسلم فلتقل أني أجد منك ريح مغافير أكلت مغافير فدخل على أحدهما فقالت له ذلك فقال لا بأس شربت عسلا عند زنيب بنت جحش فقل أعود له وقد حلفت لاتخبري بذلك أحدا يبتغي مرضات أزواجه

منه صلى الله عليه وسلم ان كنتن تردن النجاة الدنيا وزيتها فتمايذين أمتعن وأسرحن سراحا جميلا (متفق عليه) ★ وعن ابن عباس قال في الحرام (أي في التحريم) (يكفر) لانه بمنزلة اليمين (لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة) بضم الهمزة وفتحها أي متابعة وقيل الأسوة هي الحالة يكون عليها الإنسان من اتباع غيره حسنا كان أو قبيحا ولذا وصفها في الآية بالعسلة قال الترمذى أراد ابن عباس ان من حرم على نفسه شيئا مما أحل الله له يلزمه كفارة يمين فان نبي الله صلى الله عليه وسلم لما حرم على نفسه أمر بالكفارة بقوله يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك كما سيأتي في الحديث الآتي فعليكم متابعتي قال أبو حنيفة رحمه الله لفظ التحريم يمين ومن حرم ملكه لا يحرم و ان استباحه فقد كفر فإذا قال لأمراه أو لجاريتي أنت على حرام ونوى به التحريم أو حرمتك فهو كما لو قال والله لا وطنتك فهو وطئها لزم كفارة يمين قال البرجندي شارح الفتاوى إذا قال أنت على حرام ان نوى الظهار أو اثلاث أو الكذب فمأنوى فان نوى التحريم فأيلاه لان الأصل في تحريم الحلال انه يمين قال تعالى يا أيها النبي لم تحرم الآية وان نوى الطلاق أو لم ينو شيئا فبأنه وقال الشافعي إذا قال لأمراه أنت على حرام أو حرمتك ولم ينو به طلاقا ولا ظهارا فعليه كفارة اليمين ولو قال لاسه هكذا فان نوى العتق عتقت وان لم ينو شيئا ونوى تحريم ذاتها لم تحرم عليه ويجب عليه كفارة اليمين ولو قال لطعام هذا حرام على أو حرمت على نفسي لم يحرم عليه ولم يجب عليه شيء (متفق عليه) ★ وعن عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يمسك عند زنيب بنت جحش (أي حين يدور على نسائه لا عند نوتها) (و شرب) أي مرة (عندها عسلا) أي وكان يحب العسل (فتواصيت أنا وحفصة) بالرفع لا غير (ان أيتنا) أي جذه الشرطية (دخل عليها النبي صلى الله عليه وسلم فلتقل اني أجد منك ريح مغافير أكلت مغافير) يفتح الميم المعجمة جمع مغفور بضم الميم وقيل جمع مغفر بكسر الميم وهو ثمر العضاء كالعرط والقشر والمراد هنا ما يجتنب به من العرط اذ قد ورد في الحديث جرست فحلت العرط والجرس التحس والعرط بالضم شجر من العضاء على ما في القاموس وما ينضجه العرط حلوه رائحة كريهة وقيل هو صمغ شجر العضاء وقيل هو بنت له رائحة كريهة (فدخل على أحدهما فقالت له ذلك فقال لا بأس) أي على أو عليك (شربت عسلا عند زنيب بنت جحش قلن أعود له) أي لشرب العسل (وقد حلفت) أي على أن لا أعود (لاتخبري بذلك) بكسر الكاف (أحبا) قال ابن الملك لئلا يعرف أزواجه انه أكل شيئا له رائحة كريهة والظاهر انه لئلا ينكسر خاطر زنيب من امتناعه من عسلها (يبتغي) أي يطلب بالتحريم (مرضات أزواجه) أي رضا بعضهن قال الطيبي قوله وقد حلفت حال من ضمير ان أعود والجملة جواب قسم مذكوف والحال قول دال عليه وقوله يبتغي حال من فاعل قوله فقال لا بأس أي قال ذلك القول مبتغيا وقال ابن الملك أي قال الراوي يبتغي صلى الله عليه وسلم أي يطلب بذلك مرضات أزواجه وكان التحريم زلة منه اه وهذا زلة منه لانه عليه الصلاة والسلام ما نهى عن التحريم

فزلت يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك تبغى مرفعات أزواجك الآية متفق عليه
 * (الفصل الثاني) * عن ثوبان قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما امرأة سألت زوجها
 طلاقا في غير ما بأس فحرام عليها راتحة الجنة رواه أحمد والترمذي وأبو داود وابن ماجه والدارمي
 * وعن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أبغض الحلال إلى الله الطلاق رواه أبو داود

قبل ذلك نعم قد يقال أنه وقع منه خلاف الأول فعوتب عليه بقوله لم تحرم هو قوله تعالى عفا الله
 عنك لم أذنك لهم وحسنات الأبرار حسنت المقربين ولذا قال تعالى جل شاناه والله غفور رحيم
 (نزلت يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك تبغى مرفعات أزواجك متفق عليه) هذا ظاهر في أن
 الآية نزلت في ترك العسل وجاء في رواية صحيحة أنه أكل العسل عند حفصة وتواصت عائشة وصفيّة
 وسودة على ما ذكره البخاري ثم قال قال المفسرون كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقسم بين نساءه
 فلما كان يوم حفصة استأذنت رسول الله صلى الله عليه وسلم في زيارة أيها فاذن لها فلما خرجت أرسل
 رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى جاريته مارية النبطية فادخلها بيت حفصة فوقع عليها فلما رجعت حفصة
 وجدت الباب مغلقا فجلست عند الباب فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم ووجهه يقطر عرقا وحفصة
 تبكي فقال ما يبكيك فقالت إنما أذننت لي من أجل هذا ادخلت أمتك بيتي ثم وقعت عليها في يوس
 وعلى فراشي أما رأيت لي حرمة وحقا ما كنت تصنع هذا بامرأة منهن فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 أليس هي جاريتي قد أعطها الله لي أسكني فهي حرام على التمس بذلك رضاك فلا تخبري بذلك امرأة
 منهن فانزل الله عز وجل يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك يعني العسل ومارية والله تعالى أعلم
 * (الفصل الثاني) * (عن ثوبان قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إنيما امرأة سألت زوجها
 طلاقا) وفي رواية الطلاق أي لها أو لغيرها (في غير ما بأس) وفي رواية في غير ما بأس أي لغير
 شدة تجلبها إلى سؤال الفارقة وما زائدة لتأكيد (تحرام عليها راتحة الجنة) أي منوع عنها وذلك
 على نهي الوعيد والمبالغة في التهديد أو وقوع ذلك متعاقب بوقت دون وقت أي لا تجد راتحة الجنة
 أول ما وجدها المحسنون أو لا تجد أصلا وهذا من المبالغة في التهديد ونظير ذلك كثير قاله القاضي
 ولا بدع أنها قهر لذة الرقة ولو دخلت الجنة (رواه أحمد والترمذي وأبو داود وابن ماجه
 والدارمي) وكذا ابن حبان والحاكم * (وعن ابن عمر عن النبي) وفي نسخة أن النبي صلى الله عليه وسلم
 قال أبغض الحلال إلى الله الطلاق قيل كون الطلاق مبغوضا مناف لكونه حلالا فإن كونه مبغوضا يقتضي
 رجحان تركه على فعله وكونه حلالا يقتضي مساواة تركه لفعله وأجيب بأنه ليس المراد بالحلال ما استوى
 طرفاه بل أعم فإن بعض الحلال مشروع وهو عند الله مبغوض كداء الصلاة في البيت للامذور والصلاة
 في الأرض المقصوبة وكالبس في وقت انتهاء اليوم الجمعة وكالأكل والشرب في المسجد لغير المعتكف
 ونحوها ولما كان أحب الأشياء عند الشيطان هو التفرق بين الزوجين كما سبق كان أبغض الأشياء
 عند الله هو الطلاق هذا حاصل ما ذكره الطيبي وغيره وقال الشافعي أجيب بأن المراد بالحلال
 ما ليس تركه بلازم الشامل للباح والواجب والمندوب والمكروه اه وقد يقال الطلاق حلال
 لذاته والأبغضية لما يترتب عليه من اغتراره إلى المعصية أو يقال أبغض الحلال عند الحاجة إلى الله
 أي عنده أو في حكمه الطلاق من غير الضرورة والله تعالى أعلم وقول الطيبي فيه أن بعض الحلال
 مشروع وهو عند الله مبغوض كداء الصلاة في البيت للامذور والصلاة في الأرض المقصوبة وكالبس
 في وقت انتهاء يوم الجمعة في كل ما ذكر بحث إذ الصلاة في البيوت ولو بعد محبوب عند الله لكن

✽ وعن علي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا طلاق قبل فكاك ولا عتاق إلا بعد ملك ولا وصال في صباه ولا يتم بعد احتلام ولا رضاع بعد فطام ولا صمت يوم إلى الليل رواه في شرح السنة

في المسجد مع الجماعة أحب وإنما البفوض ترك الأحب لا تنفس أداه الصلاة ثم الصلاة في الأرض المنصوبة ليس من الحلال المشروع لأن الدخول فيها والسكك بها ممنوع شرعاً وكذا البيع في وقت النداء حرام وإن كان جنس البيع حلالاً فقابل نعم لو أراد بقوله مشروع أي صحيح في الشرع وقوعه وانعقاده ثم له الكلام (رواه أبو داود) وكذا ابن ماجه والحاكم قال ابن الهمام رواه أبو داود وابن ماجه عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال إن أبغض الطلقات عند الله الطلقات قص على ابنته وكونه مفوضاً وهو لا يستلزم ترتب لازم المكروه الشرعي إلا لو كان مكروهاً بالمعنى الاصطلاحي ولا يلزم ذلك من وصفه بالبغض إلا لو لم يصفه بالأهامة لكنه وصفه بما لأن أنزل التفضيل بعض ما أضيف إليه وغاية ما فيه أنه مبفوض إليه سبحانه ولم يترتب عليه ما رتب على المكروه ودليل نفي الكراهة قوله تعالى لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن وطلاتهن على الله عليه وسلم حفصة ثم أمره سبحانه أن يرجمها فأنها صالحة قواماً وبه يبطل قول القائلين ولا يباح إلا لكبر كطلاق سودة أو ربيعة فإن طلاته حفصة لم يترن بواحد منهما وأما ما روى لمن الله كل ذوات مطلق فمحله الطلاق لغير حاجة بدليل ما روى من قوله صلى الله عليه وسلم أيما امرأة اختلعت من زوجها بغير نشوز فعليها لعنة الله والملائكة والناس أجمعين ولا يخفى أن كلامهم فيما ساق من التعليل يصرح بأنه محذور لما فيه من كفران نعمة النكاح وللحديثين المذكورين وغيرها وإنما أتيح للحاجة والحاجة هي التخلص عند تبين الأخطار وعروض البغضاء الموجبة عدم إقامة حدود الله فشرعه رحمة منه سبحانه فيمن الحكيم تدافع والأصح حظره إلا الحاجة للدلالة المذكورة وحمل لفظ المباح على ما أبيع في بعض الأوقات أعني أوقات تحقق الحاجة المسيحة وهو ظاهر في رواية لابي داود ما أحل الله شيئاً أبغض إليه من الطلاق وإن الفعل لأعموم له في الزمان غير أن الحاجة لا تقتصر على الكبر والريبة فمن الحاجة المسيحة أن يلقى إليه عدم اشتباهاً بحيث يعجز أو يتضرر بالكراهة نفسه على جماعها فهذا إذا وقع فإن كان قادراً على طول غيرها مع استيقانها ورضيت وإقامتها في عصمتها بلا وطء أو بلا قسم فيكره طلاقه كما كان بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وسودة وإن لم يكن قادراً على طولها أو لم ترض هي بتركها فهو مباح لأن مقلب القلوب رب العالمين وأما ما روى عن الحسن وكان قيل له في كثرة تزوجه وطلاقه فقال أحب الغنى قال الله تعالى وإن تفرقتا بغير الله فلا من سعة فهو رأى منه أن كان على ظاهره وكل ما قل عن طلاق الصحابة كطلاق عمر ابنة أم عاصم وعبد الرحمن ابن عوف وعمار والمغيرة بن شعبة الزوجات الأربع دفعة واحدة فقال لهن أثن حسنات الأخلاق ناعامت الأمارات لولايات الاعناق أذهن فأتين طلاق فمحله وجود الحاجة مما ذكرنا وأما إذا لم يكن حاجة فمحض كفران نعمة وسوء أدب فيكرهه والله سبحانه وتعالى أعلم (١) إلا أن علي رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا طلاق قبل نكاح ولا عتاق (بفتح العين قال الطبري رحمه الله النبي وإن جرى على لفظ الطلاق والعتاق وغيرها لكن المعنى مخذوف أي لا وقوع لطلاق قبل نكاح ولا تقرير عتاق (الإبعد ملك) وساقى الكلام عليهما في الحديث الآتي (ولا وصال) أي لا جواز له ولأجل (في صباه) تقدم في كتاب الصوم (ولا يتم) بضم التحتية وسكون الفوقانية (بعد احتلام) أي بلوغ (ولا رضاع بعد فطام) أي لا أثر لرضاع ولا حكم له بعد أوان الفطام على خلاف فيه (ولا صمت يوم)

✽ وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تفر لأبن آدم فيما لا يملك ولا تفتق فيما لا يملك ولا تطلق فيما لا يملك رواه الترمذى

إلى مكوثه (إلى الليل) أى لأعبدة به ولا فضيلة له وليس هو مشروعاً عندنا شرعه فى الأمم التى قبلنا وقيل يريد به النبى عنه لما فيه من التشبه بالنصرانية قيل فإن السكوت عن كلام لا أم فيه ليس بقرينة وكان ذلك الصمت من سبيل الجاهلية حين اعتكافهم فرد عليهم ذلك قال طائوس من تكلم وأتى الله خير من صمت وأتى الله كذا فى شرح السنة ويؤيده قوله عليه الصلاة والسلام من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت (رواه فى شرح السنة) قال ابن الهمام وأخرجه ابن ماجه من حديث المسورين غزوة مرفوعاً لاطلاق قبل نكاح ولا تفتق قبل ملك وعنده طريق آخر عن على بن يرفعه لاطلاق قبل النكاح وفيه جويز وهو ضعيف ✽ (وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تفر لأبن آدم فيما لا يملك) أى لأمته له فلو قال الله على أن اعتق هذا العبد ولم يكن ملكه وقت النذر لم يصح النذر فلو ملكه بعد هذا لم يمتق عليه كذا ذكره بعض الشراح من علمائنا (ولا تفتق فيما لا يملك ولا تطلق فيما لا يملك رواه الترمذى) وزاد أبو داود ولا يبيع إلا فيما يملك وفى شرح ابن الهمام قال الترمذى حسن وهو أحسن شئ روى فى هذا الباب وهو متمسك الشافعى به قال أحمد وهو منقول عن على وابن عباس ومائسة رضى الله عنهم ومذهبتنا أنه إذا أضاف الطلاق إلى سببة الملك صح كما إذا قال لأجنبية أن تكسحك فأنت طالق فإذا وقع النكاح وقع الطلاق وكذا إذا أضاف العتق إلى الملك فهو أن ملكك عبداً فهو حر لأن هذا تعليق لما يصح تعليقه وهو الطلاق كالعتق ولو كالة والإبراء وقال مالك إن خص بلد أو قبيلة أو صفات أو امرأة صح وإن عجم مطلقاً لا يجوز إذ فيه سد باب النكاح وقال ربيعة والأوزاعي وابن أبي ليلى وعندنا لا فرق بين العجم وذلك الخصوص إلا أن صفته فى العموم مطلقى يعنى لا فرق بين أن يماق باداة الشرط أو بعمناه وفى العمينة يشترط أن يكون بصريح الشرط فلو قال هذه المرأة التى أتزوجها طالق فتزوجها لم تطلق لأنه عرفها بالإشارة فلا تؤثر فيها الصفقة أعنى أتزوجها بل الصفقة فيها لغو فكانه قال هذه طالق بخلاف قوله أن تزوجت هذه فإنه يصح ولا بد من التصريح بالسبب فى المحيط لو قال كل امرأة أجنعت معها فى فراشى فهى طالق فتزوج امرأة لا تطلق وكذا كل جارية أطوها حرة فاشتري جارية فوطئها لا تفتق لأن العتق لم ينفذ إلى الملك ومذهبتنا عن عمر وابن مسعود وابن عمر والجواب عن الإحداث المذكورة أنها محمولة على نفي التنجيز لأنه هو الطلاق أما المعلق به فليس به بل عريضة أن يصير طلاقاً وذلك عند الشرط والعمل مأثور عن السلف كالشعبي والزهرى قال عبدالرزاق فى مصنفه أنا معمر عن الزهرى أنه قال فى رجل قال كل امرأة أتزوجها فهى طالق وكل أمة أشتريها فهى حرة هو كما قال فقال له معمر أو ليس قد جاء لا طلاق قبل النكاح ولا تفتق إلا بعد ملك قال إنما ذلك أن يقول امرأة فلان طالق وعبد فلان حر وأخرج ابن أبي شيبة فى مصنفه عن سالم بن محمد وعمر ابن عبدالعزیز والشعبي والنخعي والزهرى والأسود وأبي بكر بن عمر وابن حزم وعبدالله بن عبد الرحمن ومكحول الشافعى فى رجل قال أن تزوجت فلانة فهى طالق أو كل امرأة أتزوجها فهى طالق قالوا هو كما قال وفى لفظ يجوز عليه ذلك وقد نقل مذهبنا أيضاً عن سعيد بن المسيب وعطاء وحماد ابن أبي سليمان وشريح وحمهم الله أجمعين وأما ما خرج الدارقطنى عن ابن عمر أن النبى صلى الله عليه وسلم

و زاد أبوداود و لا يبع الا فيما يملك * و عن ركانة بن عبد يزيد انه طلق امرأته سهيمة البتة فاخبر بذلك النبي صلى الله عليه وسلم و قال و الله ما أردت الا واحدة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم و الله ما أردت الا واحدة فقال ركانة و الله ما أردت الا واحدة

سئل عن رجل قال يوم أتزوج فلانة فهي طالق ثلاثا قال طلق ما لا يملك و ما أخرج أيضا عن أبي ثعلبة الغشني قال قال عمر لي عمل لي عملا حتى أزوجهك ابنتي فقلت ان تزوجتها فهي طالق ثلاثا ثم بدا لي أن أتزوجها فأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألته فقال لي تزوجها فانه لا طلاق الا بعد النكاح قال فتزوجتها فولدت لي سعدة و سعيدا فلا شك في ضعفهما قال صاحب تنقيح التحقيق انهما باطلان في الاول أبو خالد الواسطي و هو عمر و بن خالد قال وضاع و قال أحمد و ابن معين كذب و في الاخير على بن قرين كذب ابن معين و غيره و قال ابن عدي سرق الحديث بل ضعف أحمد و أبو بكر بن العربي القاضي شيخ السهلي جميع الاحاديث و قال ليس لها أصل في الصفة و كذا ما عمل بها مالك و ربيعة و الأوزاعي فما قيل لم يرد ما يعارضها حتى يترك العمل بها ساقط لان الترجيح فرع صحة الدليل أولا كيف وسع تقدير الصحة لا دلالة على نفي تعليقه بل على نفي تنجزه فان قيل لا معنى لعمله على التنجز لانه ظاهر يعرفه كل أحد فوجب حمله على التعليق فالجواب صار ظاهرا بعد اشتباه حكم الشرع فيه لا قبله فقد كانوا في الجاهلية يطلقون قبل التزوج تنجيذا و يعدون ذلك طلاقا اذا وجد النكاح فنفي ذلك صلى الله عليه وسلم في الشرع و مما يؤيد ذلك ما في رواية مالك ان سعيد بن عمر بن سليم الزرق سأل القاسم بن محمد عن رجل طلق امرأته ان هو تزوجها فقال القاسم ان رجلا جعل امرأته عليه كظهر أمه ان هو تزوجها فامر عمر ان هو تزوجها أن لا يزوجها حتى يكفر كفارة المفاهير فقد صرح عمر رضي الله عنه بصحة تعليق الظهار بالملك و لم ينكر عليه أحد فكان اجماعا و الكل واحد و الخلاف فيه أيضا و كذا في الإيلاء اذا قال ان تزوجتك فوالله لا أقربك أربعة أشهر يصح فتي تزوجها يصير موليا * (و عن ركانة) بضم الراء (ابن عبد يزيد انه طلق امرأته سهيمة) بالتصغير (البتة) بهمة وصل أي قال أنت طلاق البتة من البيت القطع قبل المراءد بالبتة الطقة المنجزة يقال عين بائة و بنة أي منقطعة عن علائق التعويق ثم طلاق البتة عند الشافعي واحدة رجعية و ان نوى بها اثنتين أو ثلاثا فهو ما نوى و عند أبي حنيفة واحدة بالنة و ان نوى ثلاثا ثلاث و عند مالك ثلاث (فاخبر بذلك النبي صلى الله عليه وسلم) المعftar بتأوه للنفع بناء على الأصل المؤيد . برواية الأصل الأصل المغيى من التقدير الذي هو خلاف الأصل (و قال و الله ما أردت الا واحدة) عطف على فاخبر و في عبارة المصالح فأتى النبي صلى الله عليه وسلم و قال أتى طقت امرأتى البتة و الله ما أردت الا واحدة و هذا يقتضي أن أخبر يكون مجهولا و قال في عبارة المشكاة معطوفا على مقدر أي فأتى النبي صلى الله عليه وسلم و قال و الله ما أردت الا واحدة (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم و الله ما أردت الا واحدة فقال ركانة و الله ما أردت الا واحدة) في شرح السنة استدل الشافعي على أن الجمع بين الطلقات الثلاث باح و لا يكون بدعة لأن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم سأل ما أردت بها و لم ينه أن يريد أكثر من واحدة و هو قول الشافعي رحمه الله و فيه بحث فانه انما يدل على وقوع الثلاث و لما على كونه مباحا أو محرما فلا و الله تعالى أعلم قال القاضي رحمه الله و في الحديث فوائد منها الدلالة على أن الزوج مصدق باليمين فيما يدعيه ما لم يكذب ظاهر اللفظ و منها أن البتة مؤثرة في عدد الطلاق اذ لو لم يكن لما حلفه بانه لم يرد

فردها اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم فطلقها الثانية في زمان عمر و الثالثة في زمان عثمان رواه أبو داود و الترمذى و ابن ماجه و الدارمى الا انهم لم يذكروا الثانية و الثالثة ★ و عن أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ثلاث جدهن جد و هزلهن جد النكاح و الطلاق و الرجعة رواه الترمذى و أبو داود و قال الترمذى هذا حديث حسن غريب ★ و عن عائشة قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا طلاق و لا عتاق في غلظ

الا واحدة و ان من توجه عليه يمين فعقب قبل أن يحلفه الحاكم لم يعتبر حلقه اذ لو اعتبر لاقتصر على حلقه الأول و لم يحلفه ثانياً و منها ان ما فيه احتساب للحاكم له أن يحكم فيه من غير مدح (فردها اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم) أى سكنه من الرد بتجديد النكاح عند أبي حنيفة فان عنده يقع بهذا القول تطليقة واحدة سواء نوى واحدة أو اثنتين أو لم ينو شيئاً و ان نوى ثلاثاً فثلاث و بالاسم بالرجعة عند الشافعى بان يقول راجعتها الى نكاحى و فى شرح السنة فيه ان طلاق البتة واحدة اذا لم يرد أكثر منها و أنها رجعية و روى عن علي رضي الله عنه انه كان يجعل الخلية و البرية و البائة و البتة و المحرام ثلاثاً (فطلقها الثانية) أى الطقة الثانية إما الرجعية و إما البائة (في زمان عمر رضي الله عنه و الثالثة في زمان عثمان رضي الله عنه و رواه أبو داود و الترمذى و ابن ماجه و الدارمى الا انهم) أى الترمذى و ابن ماجه و الدارمى (لم يذكروا الثانية و الثالثة) قال ابن الهمام و اما ما روى ابن اسحق عن عكرمة عن ابن عباس رضى الله تعالى قال طلق ركاة بن عبد يزيد زوجته ثلاثاً في مجلس واحد فعزبن عليها حزناً شديداً فساله صلى الله عليه وسلم كيف طلقها قال طلقها ثلاثاً في مجلس واحد قال انما تملك طقة واحدة فاربعها فحديث منكر و الأصح ما رواه أبو داود و الترمذى و ابن ماجه ان ركاة طلق زوجته البتة فحلفه رسول الله صلى الله عليه وسلم انه ما أراد الا واحدة فردها اليه و طلقها الثانية في زمان عمر و الثالثة في زمان عثمان رضي الله عنهما قال أبو داود و هذا أصح اه فيحمل قول المصنف لم يذكروا الخ على رواية لهم ★ (و عن أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ثلاث جدهن جد و هزلهن جد) الهزل ان يراد بالشئ غير ما وضع له بغير مناسبة بينهما و الجد ما يراد به ما وضع له أو ما صاح له اللفظ مجازاً (الطلاق و النكاح و الرجعة) بكسر الراء و فتحها ففى القاموس بالكسر و الفتح عود المطلق الى طبيعته و فى المشارك للقاضى عياض و رجعة المطلقة فيها الوجهان و الكسر أكثر و أنكر ابن مكى الكسر و لم يصبب يعنى لو طلق أو نكح أو راجع و قال كنت فيه لاعبا و هازلاً لا ينضمه و كذا البيع و الهبة و جميع التصرفات و انما خص هذه الثلاثة لانها أعظم و أتم قال القاضي اتفق اهل العلم على ان طلاق الهازل يقع فاذا جرى صريح لفظة الطلاق على لسان العاقل البالغ لا ينضمه ان يقول كنت فيه لاعبا أو هازلاً لانه لو قبل ذلك منه لتعطلت الاحكام و قال كل مطلق أو ناكح انى كنت فى قولى هازلاً فيكون فى ذلك ابطال احكام الله تعالى فمن تكلم بشئ مما جاء ذكره فى هذا الحديث لزمه حكمه و خص هذه الثلاث بالذكر لتأكيد أمر الفرج (رواه الترمذى و أبو داود) و كذا ابن ماجه على ما فى الجامع الصغير بتقديم النكاح على الطلاق (و قال الترمذى هذا حديث حسن غريب) قال أبو بكر الفخارى و روى و المتق و لم يصح شئ منه قال المنزرى ان أراد انه ليس شئ منه على شرط الصحيح فكلما صحيح و ان أراد به انه ضعيف ففيه نظر فانه حسن كما قال الترمذى ذكره ميرك ★ (و عن عائشة قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا طلاق و لا عتاق في غلظ) بكسر الهمزة أى اكراه به أخذ من لم يوقع الطلاق و العتاق

رواه أبو داود وابن ماجه قيل معنى الاغلاق الاكراه ★ و عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل طلاق جائز الا طلاق المعتوه والمغلوب على عقله

من المكره وهو مالك والشافعي وأحمد وعندنا يصح طلاقه واعتاقه ونكاحه قهراً على صحته مع الهزل كذا في شرح الوقاية (رواه أبو داود وابن ماجه) ورواه أحمد والحاكم (قيل معنى الاغلاق الاكراه) قال الطيبى وقيل معناه ارسال التطليقات دفعة واحدة حتى لا يبقى منها شيء ولكن يطلق طلاق السنة اه وفيه ان هذا التفسير لا يستقيم في عتاق قال ميرك وعند أبي داود في غلاق وقال الغلاق أظنه الغضب قال المنذرى المحفوظ الاغلاق وفسره بالاكراه لان المكره يفتل عليه أمره و يضيق عليه في تصرفه كما يفتل الباب على الانسان وقيل كان يفتل عليه الباب ويحبس ويضيق حتى يطلق وقيل الاغلاق ههنا الغضب كما فسره أبو داود وقيل معناه النبي عن ابتاع الطلاق الثلاث كله في دفعة واحدة طلاق بدعة وهو مذهب أبي حنيفة وجماعة وقال الشافعي ليس بدعة كذا ذكره ميرك قال ابن الهمام و طلاق المكره وائع وبه قال الشعبي والنخعي والثوري خلافا للشافعي ويقولون مال مالك وأحمد فيما اذا كان الاكراه بغير حق لا يصح طلاقه ولاخلعه وهو مروى عن علي وابن عمر وشريح وعمر بن عبد العزيز لقوله صلى الله عليه وسلم رفع عن أمي الخطاء والنسيان وما استكرهوا عليه ولان الاكراه لا يجاسم الاختيار الذي به يعتبر التصرف الشرعي بخلاف الهازل لانه مختار في التكلم بالطلاق غير راض بحكمه ليقع طلاقه قلنا وكذلك المكره مختار في التكلم اختيارا كاملا في السبب الا انه غير راض بحكمه لانه عرف الشرع فاختار أمونها عليه غير انه محمول على اختياره ذلك ولا تأثير لهذا في نفي الحكم بدل عليه حديث حذيفة و أبيه حين حلفهما الشركون فقال لهما صلى الله عليه وسلم نفي لهم بعهدهم وتستن الله عليهم فيبين ان اليقين طوعا وكرها سواء فلمن ان لا تأثير للاكراه في نفي الحكم المتعلق بمجرد اللفظ عن اختيار بغير اللفظ لان حكمه يتحقق باللفظ وما يقوم مقامه مع الرضا وهو منتف بالاكراه وحديث رفع الضمان والنسيان وما استكرهوا عليه من باب مقتضى ولا عموم له ولا يجوز تقدير الحكم الذي يعم أحكام الدنيا وأحكام الآخرة بل اما حكم الدنيا واما حكم الآخرة والاجماع على ان حكم الآخرة وهو المؤاخاة مراد فلا يرد الآخر معه والاعم وروى محمد رحمه الله باسناده عن صفوان بن عمرو الطائي ان امرأة كانت تبغض زوجها فوجدته نائما فأخذت شفرة وجلس على صدره ثم حركته وقالت لتطلقني ثلاثا أولاؤا بجنك ففادها الله فأبى فطلقها ثلاثا ثم جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله عن ذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا قيلولة في الطلاق اه وقال الشافعي رواه العجلي في كتابه قال ابن الهمام وجميع ما يثبت مع الاكراه أمكلمة عشرة تصرفات النكاح والطلاق والرجعة والأبلاء والقرء والظهار والعتاق والعفو عن القصاص واليمين والنذر وجميعها ليسهل حفظها في قوله

يصح مع الاكراه عتق ورجعة ★ نكاح و أبلاء طلاق مفارق

و فيظهار واليمين ونذره ★ وعفو قتل شاب منه مفارق

وهذا في الاكراه على غير الاسلام والا فبالاكراه على الاسلام تنم احد عشر لان الاسلام يصح معه ★ (و عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل طلاق جائز الا طلاق المعتوه) قيل هو المجنون المصاب في عقله وقيل ناقص العقل (والمغلوب على عقله) كأنه عطف تفسيرى وبؤيده رواية المغلوب بلا واو وقيل المراد بالمغلوب السكران في شرح السنة اختلف في طلاق السكران

رواه الترمذى وقال هذا حديث غريب و عطاء بن عجلان الراوى ضعيف ذاهب الحديث

فذهب عثمان و ابن عباس الى ان طلاقه لا يقع لانه لا عقل له كالمجنون و قال على و غيره يقع وهو قول مالك و الثورى و الازاعى و ظاهر مذهب الشافعى و أبى حنيفة لانه عاص لم يزل عنه الخطاب و لا الأثم بدليل انه يؤمر بقضاء الصلوات و يأثم باخراجها عن وقتها و قال زين العرب المعتوه ناقص العقل و قد عته و العتية. التيجن و المغلوب على عقله يعم السكران من غير تمد و المجنون و النائم و المريض الزائل عقله بالفرض و المنفى عليه فانهم كلهم لا يقع طلاقهم و كذا الصبي اذ و فى التحفة المكره على شرب الخمر أو المضطر اذا شرب فسكر لا يقع طلاقه لان هذا ليس بمعصية و فى الايضاح يقع لان السكر حصل بفعل محتور فى الأصل وهو الصحيح ذكره الشئى قال قاضيان و الصحيح هو الاول و فى الهداية لا يقع طلاق الصبي و ان كان يعقل و المجنون و النائم و المعتوه كالمجنون قال ابن الهمام قيل هو قليل الفهم المختلط الكلام الفاسد التدبير لكن لا يشرب و لا يشتم خلاف المجنون و قيل العاقل من يستقيم كلامه و الفاعله الا نادرا و المجنون فبه و المعتوه من يكون ذلك منه على السواء و هذا يؤدى الى ان لا يصح بالعتة على احد و الاول اولى و ما قيل من يكون كل من الامر بن منه غالبا معناه يكثر منه و قيل من يفعل فعل المجانين عن قصد مع ظهور الفساد و المجنون بلا قصد و العاقل خلافهما و قد يفعل فعل المجانين على فان الصلاح أحيانا و البرسم و المنفى عليه و المدهوش كذلك و هذا لقوله صلى الله عليه وسلم كل طلاق جائز الا طلاق الصبي و المجنون (ورواه الترمذى و قال هذا حديث غريب و عطاء بن عجلان الراوى ضعيف ذاهب الحديث) اى غير حافظ له قال ابن الهمام و روى ابى ابن شيبه بسنده عن ابن عباس لا يجوز طلاق الصبي و روى أيضا عن على رضي الله عنه كل طلاق جائز الا طلاق المعتوه و علقه البخارى أيضا عن على و المراد بالجواز هنا النفاذ و روى البخارى أيضا عن عثمان رضي الله عنه انه قال ليس لمجنون و لا سكران طلاق و فى الهداية و طلاق السكران واقع و كذا عتاته و خلعه وهو بن لا يعرف الرجل من المرأة و لا السماء من الأرض و لو كان معه من العقل ما يقوم به التكليف فهو كالصالحى قال ابن الهمام و فى المسألة خلاف عال بين التابعين و من بعدهم فقال بوقوعه من التابعين سعيد بن المسيب و عطاء و الحسن البصرى و ابراهيم النخعى و ابن سيرين و مجاهد و به قال مالك و الثورى و الازاعى و الشافعى فى الأصح و أحمد فى رواية و قال بعدم وقوعه القاسم بن محمد و طاوس و ربيعة بن عبد الرحمن و ثابت و أسحق ابن راهويه و أبو ثور و زفر رحمهم الله تعالى أجمعين و قد ذكرناه عن عثمان و روى عن ابن عباس وهو مختار الكرخى و الطحاوى و محمد بن سلمة من مشايخنا و اتفق مشايخ المذهبين من الشافعية و الحنفية بوقوع طلاق من غاب عقله بأكل الحشيش و هو المسمى بورق القنب لفتواهم بمرته بعد ان اختلقوا فيها قاتجى النارى بمرمتها و اتى أسد بن عمرو بجعلها لأن المتقدمين لم يتمكنوا فيها بشئ لعدم ظهور شأنها فيهم فلما ظهر من أمرها الفساد كثيرا و قضا عاد مشايخ المذهبين الى تحريمها و اتوا بوقوع الطلاق بمن زال عقله بها و عدم الوقوع بالبنج و الاقيون لعدم المعصية فانه يكون للتداوى غالبا فلا يكون زوال العقل بسبب هو معصية حتى لو لم يكن للتداوى بل للهو و ادخال الآفة يبنى ان نقول يقع ثم لو شربها مكرها او لاساغة لكمة ثم سكر لا يقع عند الائمة الثلاث و به قال بعض مشايخنا و فطر الاسلام و كثير منهم على انه يقع لان عقله زال عند كمال التلذذ و عند ذلك لم يبق مكرها و الاول أحسن لان موجب الوقوع عند زوال العقل ليس الا التسبب فى زواله بسبب محذور و هو منتف

✱ وعن علي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم رفع القلم عن ثلاثة عن النائم حتى يستيقظ وعن الصبي حتى يبلغ وعن المعتوه حتى يعقل رواه الترمذي وأبو داود ورواه الدارمي عن عائشة وابن ماجه عنهما ✱ وعن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال طلاق الامة تطليقتان وعدتها حيضتان رواه الترمذي وأبو داود وابن ماجه والدارمي

و العاصل ان السكر بسبب مباح كمن أكره على شرب الخمر والاشربة الاربعة المحرمة او اضطر لايقع طلاقه وعتاقه ومن سكر منها مختاراً اعتبرت عباراته وأما من شرب من الاشربة المتخذة من العجوب والبسل فسكر و طلق لايقع عند أبي حنيفة وأبي يوسف خلافاً لمحمد و يفتي بقول محمد لأن السكر من كل شراب محرم ✱ (و عن علي رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم رفع القلم عن ثلاثة عن النائم حتى يستيقظ وعن الصبي حتى يبلغ وعن المعتوه حتى يعقل رواه الترمذي وأبو داود) أي عن علي (و رواه الدارمي عن عائشة وابن ماجه عنهما) أي عن علي وعائشة رضي الله عنهما وفي الجامع الصغير رفع القلم عن ثلاثة عن النائم حتى يستيقظ وعن المعتوه حتى يعقل حتى يبرأ وعن الصبي حتى يكبر رواه أحمد وأبو داود والنسائي والحاكم عن عائشة ورواه أحمد وأبو داود والحاكم عن علي وعمر بن الخطاب رفع القلم عن ثلاثة عن المجنون المغلوب على عقله حتى يبرأ وعن النائم حتى يستيقظ وعن الصبي حتى يحتلم قال ميرك و رواه النسائي من طريق الحسن البصري عن علي قال الترمذي حديث حسن غريب من هذا الوجه وقد روى من غير وجه عن النبي صلى الله عليه وسلم ولانعرف للحسن سماعاً من علي وإن كان قد أدركه وقد روى هذا الحديث عن عطية بن السائب عن أبي ثعلبان عن علي يرفعه وذكره البخاري في صحيحه تعليقاً ومرفوعاً ✱ (وعن عائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال طلاق الامة تطليقتان وعدتها حيضتان) بل ظاهر الحديث على أن العبرة في العدة بالمرأة وإن لأبنة بغيره الزوج وكونه عبداً كما هو مذهبنا و دل على أن العدة بالحيض دون الإطهار وإن المراد من قوله تعالى ثلاثة قروء الحيض لا الإطهار و رحم الله من أنصف ولم يتعسف وقال المظهر بهذا الحديث قال أبو حنيفة الطلاق يتعلق بالمرأة فإن كانت أمة يكون طلاقها اثنين سواء كان زوجها حراً أو عبداً وقال الشافعي ومالك وأحمد الطلاق يتعلق بالرجل لطلاق العبد اثنان و طلاق الحر ثلاث ولا نظر للزوجة و عدة الامة على نصف عدة الحرة فيما لم نصف فعدة الحرة ثلاث حيض وعدة الامة حيضتان لأنه لانصف للحيض وإن كانت تعتد بالأشهر فعدة الامة شهر ونصف وعدة الحرة ثلاثة أشهر (رواه الترمذي وأبو داود وابن ماجه والدارمي) قال ابن الهمام نقل ان الشافعي لما قال عيسى بن أبان له أيها الفقيه إذا ملك الحر على امرأته الامة ثلاثاً كيف يطلقها للسنة قال يوقع عليها واحدة فإذا حاضت و طهرت أوقع أخرى فلما أراد أن يقول فإذا حاضت و طهرت قال له حسبك قد انقضت عدتها فلما تعبر رجع فقال ليس في الجمع بدعة ولا في التفريق سنة ويقول الشافعي قال مالك وأحمد وهو قول عمر وعثمان وزيد بن ثابت رضي الله عنهم ويقولنا قال الثوري وهو مذهب علي وابن مسعود رضي الله عنهما له ما روى عنه علي رضي الله عنه وسلم الطلاق بالرجال و العدة بالنساء قابل بينهما و اعتبار العدة بالنساء من حيث العدد فكذلك ما قول به تعقياً للمقابلة فإنه حيث أنسب من أن يراد به الإيقاع بالرجال ولأنه مسوم من قوله تعالى تطلقوهن وفي موطأ مالك إن نتيما مكاتباً لامسلة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أو عبداً كان تجهه حرة تطليقتان تثنى ثم أراد أن يراجعها فلمه أزواج النبي صلى الله عليه وسلم أن يأتي

★ (الفصل الثالث) ★ عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال المنتزعات والمختلعات من المناقات رواه النسائي ★ وعن نافع عن مولاة لصفية بنت أبي عبيد أنها اختلعت من زوجها بكل شئ لها فلم ينكر ذلك عبدالله بن عمر رواه مالك

عثمان فيأله عن ذلك فلقه عند الدرج أخذًا بيد زيد بن ثابت فسألها فابتدأ جميعا فقالا لا حرمت عليك ولنا قوله صلى الله عليه وسلم جلاقي الامة ثنتان وعدتها حيزتان رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه والدارقطني عن عائشة ترفعه وهو الرجاء الثالث بخلاف ما رواه ما بعده من معنى المتأولة لانه فرع صحة الحديث أو حسنه ولا وجود له حديثا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بطريق يعرف وقال الحافظ أبو الفرج ابن الجوزي رحمه الله موقوف على ابن عباس وقيل من كلام زيد ابن ثابت وحديث الموطأ موقوف عليه وعلى عثمان وهو لا يرى تقليد الصحابي والالزام انما يكون بعد الاستدلال فان قلت قد ضعف أيضا ما روته من رواية مظاهر ولم يعرف له سوى هذا الحديث قلت أولا تضعيف بعضهم ليس كعدمه بالكيفية كما هو فيما روته وثانيا بان ذلك التضعيف ضعيف قال ابن عدي أخرجه حديثا آخر عن القنبري عن أبي هريرة عنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ عشر آيات في كل ليلة من آخر آل عمران وكذا رواه الطبراني وأخرج الحاكم حديثه هذا عنه عن القاسم عن ابن عباس قال ومظاهر شيخ من أهل البصرة ولم يذكره أحد من مقدسي شايخنا يبرح فإذا ان لم يكن الحديث صحيحا كان حسنا وما يصحح الحديث عمل العلماء على وثقه قال الترمذي عقيب روايته حديث غريب والعمل عليه عند أهل العلم من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وغيرهم وفي الدارقطني قال القاسم وسالم عمل به المسلمون وقال مالك شهرة الحديث بالمدينة تفي من صحة منده ثم قال ولتم أسرا ما رواه كان المراد به أن قيام الطلاق بالرجال لانه لو كان احتمالا للفظ مساويا لتأيد بما رواه فكيف وهو المتبادر الى الفهم من ذلك اللفظ كما في قولهم الملك بالرجال وفي سنن ابن ماجه من طريق ابن لهيعة عن ابن عباس جاء النبي صلى الله عليه وسلم رجل فقال يا رسول الله سيدي زوجتي أمته وهو يريد أن يفرق بيني وبينها فصعد النبي صلى الله عليه وسلم المنبر فقال يا أيها الناس ما بال أحدكم يزوج عبده من أمته ثم يريد أن يفرق بينهما انما الطلاق لمن أخذ بالساق ورواه الدارقطني أيضا من غيرها

★ (الفصل الثالث) ★ (عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال المنتزعات) بكسر الزاي أي الناشزات التي يبتزغن أنفسهن عن أزواجهن (و المختلعات) بكسر اللام أي التي يطلبن الغلغ والطلاق عن أزواجهن من غير بأس (من المناقات) أي العاصيات باطنا وظاهرا قال الطبري رحمه الله ببالغة في الزجر (رواه النسائي) وقال ابن الهمام روى الترمذي قوله صلى الله عليه وسلم المختلعات من المناقات له وروايته عن ثوبان ورواه أبو نعيم في الحلية عن ابن مسعود ولفظه المختلعات والمتبرجات من المناقات ★ (وعن نافع عن مولاة لصفية) أي أخت المختار بن أبي عبيدة الثقفية زوجة عبدالله بن عمر أدركت النبي صلى الله عليه وسلم وسمعت منه ولم ترو عنه وروت عن عائشة وحفصة (بنت أبي عبيد أنها) أي صفية (اختلعت من زوجها) أي ابن عمر (بكل شئ لها) أي من مالها أو بكل حق لها حصل باعطائه (فلم ينكر ذلك عبدالله بن عمر رواه مالك) قال ابن الهمام ذهب المزني إلى أن الغلغ غير مشروع أصلا وتيد الظاهرية صحته بما إذا كرهته وخاف أن لا يوثقها حقها وأن لا توفي حقه ومنته إذا كرهها هو وقال قوم لا يجوز إلا أن يأذن السلطان

★ و عن محمود بن لبيد قال أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم

كذا روى عن ابن سيرين وسعيد بن جبير والحسن وجه قول المزني أن قوله تعالى فلا جناح عليهما فيما اتفقت به نسخ حكمه بقوله تعالى وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج وآتيتم إحداهن قسطاً مما أفلأ تأخذوا منه شيئاً أجيب بأنه متوقف على العلم بآخر هذه وعدم إسكان الجمع والاول منقطع وكذا الثاني لأن هذا النبي متعلق بما إذا أراد الزوج استبدال غيرها مكانها والآية الأخرى بطلقة فكيف تكون هذه ناسخة لها مطلقاً وفي الهداية وإن كان النشوز من قبله كره له أن يأخذ منها شيئاً لقوله تعالى فلا تأخذوا منه شيئاً نهي عن الأخذ منها عند عدم نشوزها وكونه من قبله وثبوت الكراهة دون التحريم للمعارضة فيه بحث ذكره ابن الهمام ولقوله صلى الله عليه وسلم في امرأة ثابت من حق الزيادة قال ابن الهمام تقدم ذكر الحديث من رواية البخاري وليس فيه ذكر الزيادة وقد رويت رسالة وسندة فروى أبو داود في مراسيله وابن أبي شيبة وعبد الرزاق كلهم عن عطاء وأقرب المسانيد مسند عبد الرزاق قال أخبرنا ابن جريج عن عطاء جاءت امرأة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لنشكو زوجها فقال أنردين عليه حديثه التي أصدقتك قالت نعم وزيادة قال أما الزيادة فلا وأخرجها الدارقطني كذلك وقد أسنده الوليد عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس والمراسيل أصح وأخرج عن ابن الزبير أن ثابت بن قيس بن شماس كانت عنده زينب بنت عبد الله بن أبي ابن سلول وكان أصدقها حديثه فكرهته فقال النبي صلى الله عليه وسلم أنردين عليه حديثه التي أعطاك قالت نعم وزيادة فقال النبي صلى الله عليه وسلم أما الزيادة فلا ولكن حديثه قالت نعم فأخذها ثم أخرج عن عطاء أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يأخذ الرجل من المختلعة أكثر مما أعطاهما وروى ابن ماجه عن ابن عباس أن جميلة بنت سلول أتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت والله ما أعطيته علي ثابت بن قيس ولا خلق ولكن أكره الكفر في الإسلام لا أطيقه بقضا فقال صلى الله عليه وسلم أنردين عليه حديثه فأمره أن يأخذ منها حديثه ولا يزداد ورواه من طريق آخر وسماها فيه حبيبة بنت سهل ولم يذكر الزيادة وكذا رواه الإمام أحمد وسماها حبيبة بنت سهل الانصارية وزاد فيه وكان ذلك أول خلق في الإسلام فقد علمت أنه لأشك في ثبوت هذه الزيادة لأن المرسل حجة عندنا بانفراده وعند غيرنا إذا اعتقد برسل آخر يرسل من روى غير رجال الاول أو يمسند كان حجة وقد اعتضد ههنا بهما جميعاً وظهر لك الخلاف في اسم المرأة جميلة أو حبيبة أو زينب وفي اسم أبيها عبد الله بن سلول أو سلول أو سهل والمسئلة مختلفة بين الصحابة فذكر عبد الرزاق عن معمر بن عبد الله بن مغفل بن عقيل أن الربيع بنت معوذ بن عفراء حدثته أنها اختلعت من زوجها بكل شيء تملكه فيخوصم في ذلك إلى عثمان ابن عفان فأجازه وأمره أن يأخذ عقاص رأسها فما دونه وذكر أيضاً عن ابن جريج عن موسى ابن عقبة عن قالع أن ابن عمر جاءته مولاة لأمراءه اختلعت من كل شيء لها وكل ثوب حتى تقتطبا وذكر عبد الرزاق عن معمر بن لبيد عن الحكم عن عقبة عن علي بن أبي طالب لا يأخذ منها فوق ما أعطاهما ورواه وكيع عن أبي حنيفة عن عمران بن عمران الهمداني عن أبيه عن علي أنه كره أن يأخذ منها أكثر مما أعطاهما وقال طاووس لا يخل له أن يأخذ منها أكثر مما أعطاهما ★ (وعن محمود ابن لبيد) قال المؤلف هو الأنصاري الأشعري ولد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وحدث عنه أحاديث قال البخاري له حجة وقال أبو حاتم لا يعرف له حجة وذكره مسلم في التابعين في الطبقة الثانية منهم قال ابن عبد البر والصواب قول البخاري فأنثى له حجة وكان محمود أحد العلماء رؤى

عن رجل طلق امرأته ثلاث تطليقات جميعا فقام غضبان ثم قال أيلعب بكتابك الله عزوجل وأنا بين أظهركم حتى قام رجل فقال يا رسول الله ألا أقتله رواه النسائي ✶ وعن مالك بلنه أن رجلا قال لعبد الله بن عباس اني طلقت امرأتى مائة تطليقة فماذا ترى على فقال ابن عباس طلقت منك بثلاث وسمع وتسعون اتخذت بها آيات الله هزوا رواه في الموطأ

عن ابن عباس وعثمان بن مالك مات سنة ست وتسعين (قال أخبر) بصيغة المجهول (رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل طلق امرأته ثلاث تطليقات جميعا فقام غضبان ثم قال أيلعب) بضم الياء وفي نسخة بفتحها (بكتاب الله عزوجل وأنا بين أظهركم) أى أيسهرأ به يريد قوله تعالى الطلاق مرتان الى قوله ولا تتخذوا آيات الله هزوا أى التطبيق الشرعى تطليقة بعد تطليقة على التفريق دون الجمع و الارسال دفعة واحدة و لم يرد بالبرتين التنبيه كقوله تعالى ثم ارجع اليهم كرتين أى كرة بعد كرة لا كرتين التثنية ومعنى قوله فاسألك بمعرف أو تسريع باحسان تخييرهم بعد ما علمهم كيف يطلقون بين أن يسكوا النساء بحسن العشرة والقيام بمواجيبهن و بين أن يسرحوهن السراح الجليل الذى علمهم كذا ذكره الطيبى و الاظهر أن معناه فليكن اسماك معروف بعد كل تطليقة أو تسريع باحسان أى تطليقة أخرى بالوجه السنى ولذا أنكر على المطلق بالثلاث دفعة واحدة لانه لا يتصور بعده الاسساك و التسريع المذكوران ثم الحديث يدل على ان التطبيق بالثلاث حرام لانه صلى الله عليه وسلم لا يصير غضبان الا بجمعية ولا نكاهه بقوله أيلعب بكتابك الله وهو أعظم انكار بل أم اكفار و قوله أنا بين أظهركم إشارة الى عدم غفري في ارتكاب المنكر (حتى قام رجل فقال يا رسول الله ألا أقتله) اما لكمال غضبه أو لما يترتب على لعنه قال الطيبى والحكمة في التفريق دون الجمع مأثت في قوله تعالى لعن الله يحدث بعد ذلك أمرا فان الزوج اذا فرق يقلب الله قلبه من بغضها الى محبتها ومن الرغبة عنها الى الرغبة فيها ومن عزيمة الطلاق الى الندم عليه فيراجعها قال النووي اختلفوا فيمن قال لمرأته أنت طالق ثلاثا فقال مالك و الشافعى وأبو حنيفة وأحمد والجمهور من السلف و الخلف يقع ثلاثا و قال طاوس وبعض أهل الظاهر لا يقع الا واحدة و قال ابن مقاتل و في رواية عن ابن اسحق انه لا يقع شئ واحتج الجمهور بقوله تعالى جل جلاله ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه لا تدرى لعن الله يحدث بعد ذلك أمرا يعنى أن المطلق ثلاثا قد يحدث له ندم فلا يمكنه التدارك لو وقع البيونة فلو كانت الثلاث لا تقع لم يقع الأرجعيا فلا يتوجه هذا التهديد و يحدث ركائة انه طلق امرأته البتة فقال له النبى صلى الله عليه وسلم والله ما أردت الا واحدة قال و الله ما أردت الا واحدة فهذا دليل على انه لو أراد الثلاث لوقت و الا فلم يكن لتعليقه معنى و أما الجمع بين التطبيقات الثلاث بدفعة فليس بحرام عندنا لكن الأولى تفرقتها و به قال أحمد وأبو ثور و قال مالك و الأوزاعى و أبو حنيفة و الليث هو بدعة أقول قوله فلا يتوجه هذا التهديد و هو قوله تعالى جل جلاله و من يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه حجة عليه حيث لم يقل بالتحريم و الآية و الحديث دالان عليه (رواه النسائي) قال ابن الهمام و أما ما في بعض الشروح من نسبة الطلاق المذكور الى محمود بن لبيد فغير معروف ✶ (و عن مالك بلنه أن رجلا قال لعبد الله بن عباس اني طلقت امرأتى مائة تطليقة فماذا ترى على) من الرأى و هو الحكم بوقوع الطلاق أو عدمه (فقال ابن عباس طلقت) بفتح الطاء وضم اللام أى المرأة منك (بثلاث و سمع) بالرفع (و تسعون اتخذت بها آيات الله هزوا رواه) أى مالك (في الموطأ) في عبارة المؤلف ناسخة لمناسبة سبق توضيحها و في الهداية و طلاق البدعة

ما خالف قسماً السنة وذلك بأن يطلقها ثلاثاً بكلمة واحدة أو مفردة في طهر واحد أو اثنتين كذلك أو واحدة في الحيض أو في طهر قد جامعها فيه أو جامعها في الحيض الذي يليه هو فإذا فعل ذلك وقع الطلاق وكان عاصياً قال ابن الهمام وفي كل من وقوعه وعده وكونه معصية خلاف فمن الإمامية لا يقع بالثلاث ولا في حالة الحيض لانه بدعة محرمة وقال صلى الله عليه وسلم من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد وفي أمره صلى الله عليه وسلم أن يراجعها حين طلقها وهي حائض دليل على بطلان قولهم في الحيض وأما بطلانه في الثلاث فينظمه ما سيأتي من دفع كلام الإمامية وقال قوم يقع به واحدة وهو مروى عن ابن عباس و به قال ابن اسحق وقتل عن طاموس وعكرمة يقولون خالف السنة فيرد إلى السنة وفي المسيحيين أن أبا الصبياء قال لأن ابن عباس ألم تعلم أن الثلاثة كانت تجعل واحدة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وصدرنا من إمامة عمر قال نعم وفي رواية لمسلم أن ابن عباس قال كان الطلاق على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر و سنتين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة فقال عمر إن الناس قد استحلوا في أمر كان لهم فيه أناة فلو أمضيته عليهم فامضاه عليهم وروى أبو داود عن ابن عباس قال إذا قال أنت طالق ثلاثاً بفهم واحد فهي واحدة ومنهم من قال في المدخول بها تقع ثلاثة وفي غيرها واحدة لما في مسلم وأبي داود والنسائي أن أبا الصبياء كان كثير السؤال لابن عباس قال أما علمت أن الرجل إذا طلق امرأته ثلاثاً قبل أن يدخل بها جعلوها واحدة الحديث قال ابن عباس بل كان الرجل إذا طلق امرأته قبل أن يدخل بها جعلوها واحدة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وصدرنا من خلافة عمر فلما رأى الناس قد تابعوا فيها قال أجيئز ومن عليهم هذا لفظ أبي داود وذهب جمهور الصحابة والتابعين ومن بعدهم من أئمة المسلمين إلى أنه يقع ثلاث ومن الأدلة في ذلك ما في مصنف ابن أبي شيبة والدارقطني من حديث ابن عمر المتقدم قلت يا رسول الله أرأيت لو طلقها ثلاثاً قال إذا قد عصيت ربك وبانت منك امرأتك وفي سنن أبي داود من مجاهد قال كنت عند ابن عباس فجاءه رجل فقال انه طلق امرأته ثلاثاً قال فسكت حتى ظننت انه رادها اليه ثم قال يطلق أحدكم قيركب الحنوفة ثم يقول يا ابن عباس وإن الله عز وجل يقول ومن يتق الله يجعل له مخرجاً عصيت ربك وبانت منك امرأتك وفي الموطأ ما تقدم وفيه أيضاً بلغه أن رجلاً جاء إلى ابن مسعود فقال اني طلقت امرأتى ثمانى تطليقات فقال ما قبل لك فقال قيل لي بانت منك قال صدقوا هو مثل ما يقولون وظاهر الاجماع على هذا الجواب وفي سنن أبي داود وموطأ مالك عن عبد بن عباس بن الكبير قال طلق رجل امرأته ثلاثاً قبل أن يدخل بها ثم بدله أن ينكحها فجاء يستفتي فذهبت معه فسأل عبيد الله بن عباس وأبا هريرة فقالا لا تروى أن تنكحها حتى تنكح زوجاً غيره قال فانما طلاقها واحدة فقال ابن عباس انك أرسلت بين يديك ما كان لك من فضل وهذا يمارض ما تقدم من أن غير المدخول بها إنما تطلق بالثلاث واحدة وجميعها يمارض ما عن ابن عباس وفي موطأ مالك مثله عن ابن عمر رضي الله عنه وأما أمضاء عمر الثلاث عليهم فلا يمكن مع عدم مخالفة الصحابة له مع علمه بأنها كانت واحدة إلا وقد اطعموا في الزمان المتأخر على وجود ناسخ هذا أن كان على ظاهره أو لعلمهم بانتهاه الحكم لذلك لعلمهم باتفاقه بزمان علموا انتفاءه في الزمن المتأخر فإنما يرى الصحابة يتابعوا على هذا ولا يمكن وجود ذلك منهم مع اشتباه كون حكم الشرع المقرر كذلك أبداً فمن ذلك ما أوجدناك عن عمر و ابن عباس وأبي هريرة وروى أيضاً عن عبيد الله بن عمرو بن العاص وأسند عبدالرزاق عن علقمة قال جاء رجل إلى ابن مسعود فقال اني طلقت امرأتى تسماً وتسعين فقال له ابن مسعود ثلاث تبينها وسائرهن عدوان وروى وكيع

✽ و عن معاذ بن جبل قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا معاذ ما خلق الله شيا

عن الاعمش عن حبيب بن أبي ثابت قال جاء رجل الى علي بن أبي طالب فقال اني طقت امرأتي ألفا فقال له علي بانك منك ثلاث وا قسم سائرهن على نسائك و روى وكيع أيضا عن معاوية بن أبي يحنى قال جاء رجل الى عثمان بن عفان فقال طقت امرأتي ألفا فقال بانك منك ثلاث و أسند عبدالرزاق عن عبادة بن الصامت ان أباه طلق امرأة له ألف تطليقة فانطلق عبادة فسأله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بانك ثلاث في معصية الله تعالى و بقي تسعمائة و سبع و تسعون عدوا و ظلم ان شاء عنده و ان شاء غفرله و قول بعض الحنابلة القائلين بهذا المذهب توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن مائة ألف عين و أنه فهل صبح لكم عن هؤلاء أو عن عشر عشرهم القول بازوم الثلاث بضم واحد بل لو جدهم لم تطيقوا قتله عن عشرين نفسا باطل أما أولا فاجماعهم ظاهر فانه لم ينقل عن أحد منهم انه خالف عمر حين أسبى الثلاث و ليس يلزم في نقل الحكم الاجماعي عن مائة نفس أن يسمى كل ليلزم في مجلد كبير حكم على أنه اجماع مكروى و أما ثانيا فان البقرة في قتل الاجماع قتل ما عن المجتهدين لا العوام و المائلة الذي توفي عنهم صلى الله عليه وسلم لا يبلغ عدة المجتهدين الفقهاء منهم أكثر من عشرين كالخلفاء و العبادة و زيد بن ثابت و معاذ بن جبل و أنس و أبي هريرة و قليل و الباقون يرجعون اليهم و يستقون منهم و قد أثبتنا النقل عن أكثرهم صريحا بإيقاع الثلاث و لم يظهر لهم مخالف لماذا بعد الحق الا الضلال و عن هذا قلنا لو حكم حاكم بان الثلاث بضم واحد واحدة لم ينفذ حكمه لانه لا يسوغ الاجتهاد فيه فهو خلاف لا اختلاف و الرواية من انس بانها ثلاث أسندنا الطحاوى و غيره و غاية الأمر فيه ان يصير كسبع أمهات الاولاد أجمع على نفيه و كن في الزمن الأول يمين عذا و ان حمل الحديث على خلاف ظاهره دلما لمعارضة اجماع الصحابة على ما أوجدناك من النقل عنهم واحدا واحدا و عدم المخالف لعمر في امضائه فتاويله ان قول الرجل أنت طالق أنت طالق أنت طالق كان واحدة في الزمن الأول قصدهم التأكيد في ذلك الزمان ثم صاروا يقصدون التجديد فالزيمهم عمر ذلك لعلمه بقصدهم و اما النكاح الثلاث و هو كون الثلاث بكلمة واحدة معصية أولا فحكى فيه خلاف الشافعي استدلل بالاطلاعات من هو قوله تعالى جل شأنه لأجناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن و ما روى ان عويمرا العجلاني لما لاعن امرأته قال كذبت عليها يا رسول الله ان لمسكتها فهي طالق ثلاثا و لم يترك عليه صلى الله عليه وسلم و طلق عبدالرحمن بن عوف تماظر ثلاثا في مرضه و طلق الحسن بن علي امرأته شهية ثلاثا لما هنأته بالخلافة بعد موت علي و لنا قوله تعالى جل بلاله الطلاق مرتان الى ان قال فان طلقها فلزم ان لا يطلق شرعا الا كذلك لانه ليس وراء الجنس شي و هذا من طرق الحصر فلاطلاق مشروع ثلاثا بمرة واحدة و كان يتبادر ان لا يقع شي كما قالت الامامية لكن لما غلبت ان عدم مشروعيته كذلك لمعنى في غيره و هو تقويت معنى شرعيته سبحانه له كذلك و اسكان التارك عند الندم و قد يعود ضرره على نفسه و قد لا و لنا أيضا ما قدمنا من قول ابن عباس لثدي طلق ثلاثا و جاء يسأل عصيت ربك و ما قدمناه من مسند عبدالرزاق في حديث عبادة بن الصامت حيث قال صلى الله عليه وسلم بانك ثلاث في معصية و كذا ما حدث الطحاوى عن مانك بن الحارث قال جاء رجل الى ابن عباس فقال ان عمي طلق امرأته ثلاثا فقال ان عمك عصي الله فانه و اطاع الشيطان فلم يعمل له خرجا و ما روى النسائي عن محمود بن لبيد الحديث كما سبق له و اما ما وقع في بعض

على وجه الأرض أحب إليه من العناق ولا خلق الله شيئاً على وجه الأرض أبغض إليه من الطلاق رواه الدارقطني
 ★ (باب المطلقة ثلاثاً) ★ (الفصل الأول) ★ عن عائشة قالت جاءت امرأة رفاعة
 القرظي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت اني كنت عند رفاعة فطلقتني فبنت طلاق فتزوجت بعده
 عبد الرحمن بن الزبير وما معه الا مثل هذبة الثوب فقال أتريدني ان ترجعي الى رفاعة قالت نعم قال
 لا حتى تذوق عسيلته ويذوق عيسيتك متفق عليه

كتبه الفقه متنبها الى بعض علمائنا ان البكر اذا طلقت ثلاثاً لا يقع الا واحدة قطعاً فاحش فيه عليه
 ابن الهمام (عن معاذ بن جبل قال قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم يا معاذ ما خلق الله شيئاً
 اى موجوداً (على وجه الأرض) اى من المستحيات (أحب إليه من العناق) فانه سبب لغلاص العبد
 من عبودية مخلوق مثله ولتجرده الى قيام حق الربوبية لخالفه وباعث على تخليص سيده وعنه من
 النار جزاء وفاقا لمن غلص عيده وأعفه من خدمة المخلوق الذي هو الدار وفيه خلق باخلق الله تعالى
 وتعظيم لاسمه وشقيقته ورحمته على خلقه (ولأخلق الله شيئاً على وجه الأرض) اى من الحلالات
 (أبغض إليه من الطلاق) اى من غير حاجة وبدون ضرورة قال ابن الهمام بل قد يكون مستحياً في التي
 لاتصلى والفاجرة وفي فتاوى قاضي خان رجل له امرأة لاتصلى كان له ان يطلقها وان لم يكن له
 مال يوليها مهرها. وحكى عن أبي حفص البغاري انه قال ان اتى الله ومهرها في عتقه أحب الى من
 ان يطلقها امرأة لاتصلى او اللام للبعد اى من طلاق الثلاث لانه قد يغير الى معصية الزوجين فيما بينهما
 او بالنسبة الى غيرها. ولهذا كان أحب الاشياء الى الشيطان كما ورد في تعظيمه لبعض الاعوان
 وفيه دلالة على ان النكاح أفضل من التجرد للعبادة وعلى ان أعمال المخلوق من العناق والطلاق
 مخلوقة لله تعالى رواه الدارقطني

★ (باب المطلقة ثلاثاً) ★ اى حكمها في انها لا تحل للزوج الاول بلاحكام الزوج الثاني وكان
 حقه أن يقول والايلاء والظهار لذكر أحاديثهما فيه

★ (الفصل الأول) ★ (عن عائشة رضى الله عنها قالت جاءت امرأة رفاعة بكسر الراء (القرظي)
 بضم القاف وفتح الراء بعده غلام معجبة نسبة الى قريضة قبيلة من اليهود (الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فقالت اني كنت عند رفاعة) اى قمته (فطلقتني فبنت طلاق) اى قطعته فلم يبق من الثلاث شيئاً وقيل
 طلقتي ثلاثاً وهو يحتمل الجمع والتفريق (فتزوجت بعده عبد الرحمن بن الزبير) الرواية بفتح الزاى
 وكسر الباء ذكره الطيبي وفي بعض الشروح عن أكثر أهل النقل وروى بضم الزاى وفتح الباء
 وقال ابن الهمام رحمه الله بفتح الزاى لا غير ولم يذكر المؤلف في أسنانه (وما معه) اى ليس مع
 عبد الرحمن من آلة الذكورة (الا مثل هذبة الثوب) بضم الهاء وسكون الدال بعدها موحدة اى طرفه
 وهو طرف الثوب الغير المنسوج كناية عن هتته وضعف آتته شبهت به ذكره في الأرخاء والانكسار
 وعدم القيام والانتشار في النهاية أرادت متاعه وانه رخوا مثل طرف الثوب لا يفتنى عنها شيئاً وفي
 رواية وان ما معه مثل هذبة الثوب فتبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم (فقال) اى النبي صلى الله عليه وسلم
 (أتريدني أن ترجعي الى رفاعة لا) وفي نسخة قالت نعم قال لا ترجعي اليه (حتى تذوق عسيلته) بضم
 وفتح اى لذة جماع عبد الرحمن (ويذوق عيسيتك) كناية عن حلالة الجماع والعسيل تصغير السمل
 والناء فيها على تبة اللذة او اللطافة اى حتى تجدى منه لذة ويبد منك لذة بتفسيب العسفة ولا يشترط
 انزال النوى خلافاً للحسين البصري فانه لا يحل عنده حتى ينزل الثاني حملاً للمسيلة عليه ومنعنا باتها

★ (الفصل الثاني) ★ عن عبدالله بن مسعود قال لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم المحلل والمحلل له

أصدق معه مع الإيلاج وإنما هو كمال وفي مسند أحمد أنه صلى الله عليه وسلم قال العيلة هي الجماع قال الطيبى شبه صلى الله عليه وسلم لذة الجماع بذوق المحلل فاستعار لها ذوقاً وإنما أثبت لأنه أراد قطعة من المحلل وتبل على إعطائها معنى النطفة وقيل المحلل في الأصل يذكر ويؤث وأما صفه إشارة إلى القدر القليل الذي يحصل به الحل وفي شرح السنة العمل على هذا عند عامة أهل العلم من الصحابة وغيرهم وقالوا إذا طلق الرجل امرأته ثلاثاً فلا تحل له بعد ذلك حتى تتكحل زوجاً غيره ويعيبها الزوج الثاني فإن فارقها أوبت عنها قبل إصابتها فلا تحل ولا تحل بأمانة شبهة ولا زناً ولا ملك يمين وكان ابن المنذر يقول في الحديث دلالة على أن الزوج الثاني إن واقعها وهي نائمة أو مغمى عليها لا تحس بالذمة أنها لا تحل للزوج الأول لأن الذوق إن يحس بالذمة وعامة أهل العلم على أنها تحل أقول فكانهم أرادوا أنه يكفي أنها لو أحست الذمة أو يقال إن الواو بمعنى أولاته جواب وهو الأشبه بالفرض من النفي ويدل عليه ما ورد في بعض الروايات من الاختصار على قوله حتى تذوق عيسيتها وأولانه قد يتصور جماعها من غير لذة لها بخلاف الرجل فإنه لا يتصور جماعه من غير لذة له قال النووي انتقوا على أن تعيب الحشفة في قبلها كاف في ذلك من غير إزاله وضرب الحسن الأنزال لقوله حتى تذوق عيسيته وهي النطفة قلت يرد عليه قوله وذوق عيسيتك بل وفي ذكر الذوق إشارة إلى أن الأنزال ليس بشرط لأنه شيع وأيضاً الجماع اختياري بخلاف الأنزال وإيضاً لفظ الآية حتى تتكحل والتكاح يطلق على العقد والوطء المطلق بالاجماع وفي الهداية لأخلاف لأحد في شرط الدخول قال ابن الهمام أي من أهل السنة والمراد الخلاف العالي سوى سعيد بن المسيب فلا يرد فيه كون بشر الميمني وداود الظاهري والشعبة قائلين بقوله واستغرب ذلك من سعيد حتى قيل لحل الحديث لم يبالغه ولو حكم حاكم بخلافه لا ينفذ لمخالفة الحديث المشهور قال العبد الشهيد ومن أتى بهذا القول فعليه لعنة الله والناس أجمعين له وهذا لأن شرعية ذاك لإعانة الزوج حتى لا يسرع في كثرة الطلاق عوسل بما يخفض حين عمل أبيض ما يباح (متفق عليه) قال ابن الهمام رواه الجماعة إلا أبا داود وفي لفظ في الصحيحين أنها كانت تحت رعايته فطلقها آخر ثلاث تطليقات وفي لفظ البيهقي كذبت والله يا رسول الله أن لا أنفضها نفث الأديم ولكن ناشئة تريد إن ترجع إلى رعايته فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن كان كذلك لم تحل له حتى يذوق عيسيتك وروى الجماعة من حديث عائشة أنه صلى الله عليه وسلم سئل عن رجل طلق زوجته ثلاثاً فتزوجت زوجاً غيره فدخل بها ثم طلقها قبل أن يواقعها تحل لزوجها الأول قال لا حتى يذوق الآخر من عيسيتها ما ذاق الأول

★ (الفصل الثاني) ★ (عن عبدالله بن مسعود قال لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم المحلل) بكسر اللام أي الزوج الثاني بقصد الطلاق أو على شرطه (والمحلل له) يفتح اللام أي الزوج الأول وهو المطلق ثلاثاً قال القاسمي المحلل الذي تزوج مطعة النير ثلاثاً على قصد أن يطلقها بعد الوطء ليحل للمطلق نكاحها وأنه يحلها على الزوج الأول بالنكاح والوطء والمحلل له هو الزوج وإنما لعنهما لما في ذلك من هتك المرأة وقلة الحبة والدلالة على خسة النفس وسقوطها أمابالنسبة إلى المحلل له فظاهر وأما بالنسبة إلى المحلل فلأنه يبيع نفسه بالوطء لغرض النير لأنه إنما يطؤها ليعرضها لوطء المحلل له ولذلك بطله صلى الله عليه وسلم بالنسبة المستعار وليس في الحديث ما يدل على بطلان العقد كما قيل بل يستدل به على صحته من حيث أنه منى المأخذ محلاً وذلك إنما يكون إذا كان العقد صحيحاً فإن الفاسد لا يحل وهذا

رواه الدارمي ورواه ابن ماجه عن علي و ابن عباس وعقبة بن عامر رضي الله عنه وعن سليمان بن يسار قال أدركت بضعة عشر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كلهم يقول يوقف المولى رواجه في شرح السنة

إذا أطلق العقد فإن شرط فيه الطلاق بعد الدخول فيه خلاف والأظهر بطلانه قال الشافعي فإن قلت ما معنى لعنهما قلت معنى اللعن على المحلل لأنه تكع على قصد الفراق والكناح شرع للسوم و صار كالنكاح المستدام واللعن على المحلل له لأنه صار سببا لمثل هذا الكناح والمراد اظهار خصاصتهما لأن الطبع السليم ينفر عن فعلهما لاحقية اللعن لأنه صلى الله عليه وسلم ما ثبت لعنا اه واعلم انه استدلل بهذا الحديث في الفروع على كراهة اشتراط التحليل بالقول فقالوا اذا تزوجها بشرط التحليل بان يقول تزوجتك على ان أحلك له أو تقول هي فمكروه كراهة تحريم المنتهضة سببا للعقاب للحديث المذكور وقالوا ولونويا اشتراط التحليل ولم يقلوا يكون الرجل مأجورا لتعبد الإصلاح فيحمل قوله على قصد الفراق الخ على ما اذا اشتراطه بالقول أما اذا نواه فلم يستوجب اللعن على أن بعضهم قال انه مأجور و ان شرطه بالقول لتعبد الإصلاح ويؤول اللعن بما اذا شرط الأجر على ذلك في الهداية والمحلل الشارط هو محل الحديث لأن عموم هو المحلل مطلقا غير مراد اجتماعا والاشمل المتزوج تزويج رغبة قال ابن الهمام وعلى المختار للتفتي لو زوجت المطلقة ثلاثا نفسها بغير كف أو دخل بها لأجل الأول قالوا ينبغي أن تحفظ هذه المسئلة فإن المحلل في الغالب أن يكون غير كف أو أما لو باشر الولي عقد المحلل فانها تقل لأول (رواه الدارمي) أي عن ابن مسعود (و رواه ابن ماجه عن علي و ابن عباس وعقبة بن عامر) قال ميرك حديث ابن مسعود رواه الترمذي وقال حسن صحيح والنسائي ورواه ابو داود و الترمذي و ابن ماجه من حديث علي ورواه ابن ماجه من حديث عقبة بن عامر كذا قاله الشيخ الجزري في تصحيح المصباح وهو خلاف ما يفهم من كلام المصنف فتأمل فيه اه و ذكر السويطي الحديث في الجاهل الصغير ثم قال رواه أحمد والاربعة عن علي و الترمذي والنسائي عن ابن مسعود و الترمذي عن جابر فكان على المصنف أن يصدر الحديث بقوله عن علي ثم يذكر أخرجه قال ابن الهمام الحديث المذكور روى من حديث علي وجابر وعقبة بن عامر وأبي هريرة و ابن عباس والتخريج عن بعضهم يكفينا عن ابن مسعود رواه الترمذي والنسائي من غير وجه قال لمن رسول الله صلى الله عليه وسلم المحلل والمحلل له و صححه الترمذي وحديث عقبة كذا قال صلى الله عليه وسلم الا أخبركم بالنكاح المستدام قالوا بلى يا رسول الله قال هو المحلل لمن الله المحلل والمحلل له رواه ابن ماجه قال ابن عبدالحق استاده حسن قال الزبيدي في التخريج استدلل المصنف بهذا الحديث على كراهية النكاح المشروط به التحليل وظاهره التحريم كما هو مذهب أحمد لكن يقال لما سماه عللادل على صحة النكاح لأن المحلل هو الميت للحل فلو كان قاسدا لما سماه عللا اه وظاهره انه اعترض ثم جوابه أما الاعتراض فمشوّه عدم معرفة اصطلاح أصحابنا وذلك أنهم لا يطلقون اسم الجرام الا على من ثبت بقطعي فاذا ثبت بظني سبوه مكروها وهو مع ذلك سبب للعقاب وأما الجواب فبكلابه فيه يقتضى تلازم الحرمة والفساد وليس كذلك إذ قد يحكم بالصحة مع لزوم الاثم في العبادات فضلا عن غيرها خصوصا على ما يعطى كلامه من تسمية المانع الثابت بظني حراما ★ (وعن سليمان بن يسار) هو من كبار التابعين أحد الفقهاء السبعة (قال أدركت بضعة عشر) أي رجلا أو شخصا (من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كلهم يقول) أفرد الضمير للفظ الكل (يوقف المولى) يهزم ويبدل اسم فاعل من الايلاء في شرح السنة الايلاء هو أن يصف الرجل أن لا يقرب امرأته أكثر من أربعة أشهر فلا يتعرض له قبل مضي أربعة أشهر

فإذا مضت فاستلقوا فيه فذهب أكثر الصحابة إلى أنه لا يقع الطلاق بمضيتها بل يوقف فاما
 أن ينفى، ويكثر عن يمينه وهو قول مالك والشافعي وأحمد وأبو حنيفة والشافعي فإن طلقها
 والاطلاق عليه السلطان واحدة وقال بعض أهل العلم إذا مضت أربعة أشهر وقدمت طليقة بآنية وهو
 قول الثوري وإمام أبي حنيفة ولما على قول من قال بالوقت فلا يكون مولى لأن الوقت يكون
 في حال بقاء اليمين وقد ارتفعت ههنا بمضى أربعة أشهر إما إذا حلف على أقل من أربعة أشهر فلا يثبت
 حكم الإيلاء بل هو حالف قال الثوري ذهب بعض الصحابة وبعض من بعدهم من أهل العلم أن
 المولى عن امرأته إذا مضى عليه مدة الإيلاء وهي عند بعضهم أكثر من أربعة أشهر وقف فاما أن
 ينفى، وإما أن يطلق وإن أبي طلق عليه الحاكم وذلك شئ استنبطوه من الآية رأياً واجتهاداً
 وخالفهم آخرون فقالوا الإيلاء أربعة أشهر فإذا انقضت بانت منه بتطليقه وهو مذهب أبي حنيفة
 رحمه الله وهو الذي تقتضيه الآية قال الله تعالى جل جلاله للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة
 أشهر فإن فاءاً فإن الله غفور رحيم فإن فاءاً يعني في الأشهر وفي حرف ابن سعد فإن فاءاً فبين
 والتربص الانتظار أى ينتظر بهم إلى مضى الأشهر لتلك وإن عزموا الطلاق فإن الله سبحانه عليهم
 أى عزموا الطلاق بتربصهم إلى مضى تلك المدة وتركهم الفينة وتأويله عند من يرى أنه
 يوقف فإن فاءاً وإن عزموا الطلاق بعد مضى المدة اه وتعبه الطيبى بأن الذاء في فاءاً فاءاً للتغيب
 وأجاب عنه قبله صاحب الكشاف بأنه للتنصيص وهذا مجمل ما فيهما من التطويل وسيأتى لهذا
 تذييل للتكميل (رواه في شرح السنة) ورواه الشافعي عن سفيان بن عيينة عن يحيى بن سعيد عن
 سليمان بن يسار والدارقطني عن أبي بكر النيسابوري عن ابن عيينة كذا نقله مبارك عن التصحيح
 قال ابن الهمام واحتج الشافعي أيضاً بما روى مالك في الموطأ عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي
 ابن أبي طالب رضى الله عنه أنه كان يقول إذا آلى الرجل من امرأته لم يقع عليه الطلاق فإذا مضت
 الأربعة أشهر يوقف حتى يطلق أو ينفى، وما روى البخاري عن ابن عمر بسنده أنه كان يقول في الإيلاء
 الذى سمي الله تعالى لا يعل بعد ذلك الاجل إلا أن يسكب بالمعروف أو يعزم الطلاق كما أمر
 الله تعالى وقال أى البخاري قال لى اسمعيل بن أوس حدثني مالك عن نافع عن ابن عمر رضى الله
 عنهما قال إذا مضت أربعة أشهر يوقف حتى يطلق ولا يقع عليه الطلاق حتى يطلق اه قلنا الآثار
 معارضة بما روى عبدالرزاق حدثنا معمر بن عطاء الخراساني عن أبي سلمة بن عبدالرحمن عن عثمان
 ابن عفان وزيد بن ثابت كانا يقولان في الإيلاء إذا انقضت أربعة أشهر فهي طليقة واحدة وهي أحق
 بنفسها وتتمد عدة المطلقة وبما أخرجه عبدالرزاق أناسم عن قتادة أن علياً وابن مسعود وابن عباس
 قالوا إذا مضت أربعة أشهر فهي طليقة فهي أحق بنفسها وتتمد عدة المطلقة وبما أخرجه ابن أبي شيبة
 ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن حبيب بن سعيد بن جبير عن ابن عباس وابن عمر قالوا إذا آلى ولم ينفى
 حتى مضت أربعة أشهر فهي طليقة بآنية ولم يبق الا قول من قال بأن أصح الحديث ما روى في كتاب
 البخاري وسلم ثم كان على شرطهما إلى آخر ما عرف وقد منا في كتب الصلاة أنه تحكم بعض وقول
 البخاري أصح الاسانيد مالك عن نافع عن ابن عمر لم يوافق عليه وأما رواية الشافعي فحاصلها أن
 قول جماعة من الصحابة كذلك فيجوز كون بعضهم ممن تعارضت عليه الروايات مع اختلاف طبقاتهم
 في علو الحال والفقه كما أسعناك عن ذكر وكون من ذهب إلى خلاف المروي عنه أقنع وأمل
 متصفاً ونحن قد أخرجنا ما قلناه عن الأكبر مثل عثمان وعلى بناء على ترجيح ما عارضنا به وكذا من زيد
 ابن ثابت وهو من أكابرهم عن أخذ عن ابن عباس يركبه حين ركب وقال هكذا أمرنا أن نعمل بهما

★ وعن أبي سلمة ابن سلمان بن صخر ويقال له سلمة بن صخر البياضي جعل امرأته عليه كظهر أمه

وكذا عن ابن عباس فيما قدمناه وكذا عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أخرج الدارقطني عن أبي إسحق حدثني محمد بن مسلم بن شهاب عن سعيد بن المسيب و أبو بكر بن عبد الرحمن أن عمر بن الخطاب كان يقول إذا مضت أربعة أشهر فهي تطليقة وهو أسلمك بردها ما دامت في عدتها وأخرج عبد الرزاق ثنا معمر و ابن هبيرة عن أيوب عن أبي قلابة قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا مضت أربعة أشهر فاعترف بتطليقة وأخرج نحو مذهبنا عن عطاء و جابر بن زيد و عكرمة و سعيد ابن المسيب و أبي بكر بن عبد الرحمن و يحوط وأخرج الدارقطني نحوه عن ابن الحنفية و الشعمي و النخعي و مسروق و الحسن و ابن سيرين و قبيصة و سالم و أبي سلمة رضوان الله تعالى عليهم أجمعين وهذا ترجيح عام و هو أن كل من قال من الصحابة رضى الله عنهم بالولوع بمجرد المضي يخرج على قول مخالفه لأنه لم يكن بد من كونه محمولا على السماع لأنه خلاف ظاهر الآية دلولا أنه مسموع لم يقلوا به على خلافه اه والآية هي قوله تعالى جل شأنه لاذين يؤلون من نسائهم أى يحلقون على أن لا يجامعوه أربعة أشهر فصاعدا و لو حلف على أقل منها لا يكون إيلاء وقول البيضاوى قال أبو حنيفة في أربعة أشهر فصاعدا خطأ ثم قوله ترضى أربعة أشهر مبتدأ ما قبله خبره و التريض الانتظار وأضيف إلى الطرف على الاتساع أى استقر بهولين ترقب أربعة أشهر فان فاؤا أى في الأشهر لقراءة عبدالله فان فاؤا فيهن أى رجعوا إلى الوطء عن الأضرار بتركه فان الله غفور رحيم حيث شرع الكفارة وإن عزموا الطلاق أى بترك النية فترصوا إلى مضي المدة فان الله سمع لآياله علم نيته وهو وعيد على أضرارهم و تركهم الفينة وعند الشافعي رحمه الله معناه فان فاؤا وإن عزموا بعد مضي المدة لأن الفاء للتعقيب و قلنا قوله فان فاؤا وإن عزموا تفصيل لقوله للذين يؤلون من نسائهم و التضميل يعقب التفصيل كذا ذكره صاحب المدارك قال السيد معين الدين في تفسيره عند كثير من السلف أنه يقع تطليقة بمجرد مضي أربعة أشهر إما بانه أوجعية و في الأقتدالة على أنه يوقف فيطالب ما يبدا أو بهذا و عليه كثير من السلف اه و في موطأ عهدين الحسن بلقنا عن عمر بن الخطاب و عثمان ابن عفان و عبدالله بن مسعود و زيد بن ثابت أنهم قالوا إذا إلى الرجل من امرأته فمضت أربعة أشهر قبل أن ينهى ان فقد بانت بتطليقة قال ابن عباس في تفسير هذه الآية النية الجماع في الأربعة أشهر وعزيمة الطلاق اقتضاء الأربعة أشهر فانها مضت بانت بتطليقة ولا يوقف بعدها و كان ابن عباس أعلم بتفسير القرآن ★ (وعن أبي سلمة) يقال اسمه كنيته و هو كثير الحديث سمع ابن عباس و أبا هريرة و ابن عمر و غيره و روى عنه الزهري و يحيى بن أبي كثير و الشعمي و غيره مات سنة سبع و ثمانين وله ثنتان و سبعون سنة (أن سلمان) وفي نسخة بالتصغير (ابن صخر) ويقال له سلمة بن صخر البياضي) بفتح الموحدة و تخفيف التحتية قال ميرك ناقلا عن التصحيح سلمة بن صخر ابن سلمان بن حارثة الأنصاري البياضي ويقال اسمه سليمان و الظاهر أنه لقب له و هو أحد اليكانيين روى عنه أبو سلمة و ابن المسيب و سليمان بن يسار (جعل امرأته عليه كظهر أمه) قال الطيبي شبه زوجته بالأم و الظاهر مقحم لبيان قوة التماسك بقوله لأفضل الصدقة ما كان عن ظهر غنى وكان هذا من أيمان الجاهلية فانكر الله عليهم بقوله ما من أمهاتهم أن أمهاتهم إلا اللاتي ولدنهم وإنهم يقولون منكرا من القول و زورا و في قوله ما من أمهاتهم لشعار بأن الظاهر مقحم في شرح السنة إذا ظاهر

حتى يمضي رمضان فلما مضى نصف من رمضان وقع عليها ليلا فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك له فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم أعتق رقبة قال لا أجدها قال نصم شهرين متتابعين قال لا أستطيع قال اطعم ستين مسكينا قال لا أجدهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لفروة بن عمرو اعطه ذلك العرق وهو مكيل يأخذ خمسة عشر صاعا أو ستة عشر صاعا ليطعم ستين مسكينا

الرجل من امرأته يلزمه الكفارة ولا يجوز له قربانها ما لم يخرج الكفارة واغتسلوا في العود فليل المراد به هو إعادة لفظ الظهار وتكرره وقيل هو الوطء وقيل هو العزم على الوطء وقال الشافعي هو أن يمسك عقيب الظهار زمانا يمكنه أن يفارقها فلم يفعل فإن طلقها عقيب الظهار أو مات أحدهما عقيب فلا كفارة لأن العود للقول هو المخالفة وقصد به بالظهار التحريم فإذا أسكنها على الكاح بعد الظهار فقد خالف قوله فيلزمه الكفارة قال ابن الهمام الظهار لغة مصدر ظاهر وهو مقابلة من الظاهر فيصح أن يراد به معان مختلفة ترجع إلى الظاهر معنى ولفظا بحسب اختلاف الأغراض وفي الشرع هو تشبيه للزوجة أجزء منها شائع أو معبر به عن الكل بما لا يحل النظر إليه من المحرم على التأنيد ولو برضاع أو زهيرة ولا فرق بين كون ذلك المضى الظاهر أو غيره مما لا يحل النظر إليه وإنما خص باسم الظهار تغليب الظاهر لأنه كان الأصل في استسماله معنى قولهم أنت على كذا لمسى وشرطه في المرأة كونها زوجة وفي الرجل كونه من أهل الكفارة فلا يصح ظهار الذي كالصبي والمجنون وحكمه حرمة الوطء ودواعيه إلى وجود الكفارة به ثم قيل سبب وجوبها العود لقوله تعالى ثم يعودون لما قالوا وكثير من مشايخنا على أنه العزم على إباحة الوطء بناء على إرادة المضى في الآية وهذا بناء على عدم صحة إرادة ظاهرها وهو تكرار نفس الظهار كما قال داود للحدث فإن ظاهره عدم تعلقها بتكرره وعند الشافعي هو سكوته بعد الظهار قدر ما يمكنه طلاقها اه والمعنى أنه جعل ظاهرها (حتى يمضي رمضان) قال الطبري رحمه الله فيه دليل على صحة ظهار الوقت وقال قاضي خان لو ظاهر مؤقتا يصير مظاهرا في الحال. وإذا مضى ذلك الوقت بطل لو ظاهر واستثنى يوم الجمعة مثلا لم يجز ولو ظاهر يوما أو شهرا صح تقديمه ولا يقي بعد مضى العدة (فلما مضى) وفي نسخة من (نصف من رمضان) وقع عليها (يا) أي جامعها في ليل من الليالي (فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم) فذكر له ذلك (أعتق رقبة قال لا أجدها) أي عينا أو قيتها (قال نصم شهرين متتابعين قال لا أستطيع) لعلة كبر من أوطف بدن أو قوة جماع وقد قال تعالى جل جلاله من قبل أن يتناسا (قال اطعم ستين مسكينا) أي كلا قدر الفطرة أو قيمته قبل المسيس كاخوته لما سأل في الحديث اعتزلها حتى تكفر مطلقا من غير تفصيل فيجب إجرأؤه على إطلاقه (قال لا أجدهم) فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لفروة بن عمرو أي البياضي الأنصاري شهد بدوا وما بعدا من المشاهد روى عنه أبو حازم التمار قال الطبري رحمه الله فروة بالفاء المفتوحة في جامع الترمذي وبعض نسخ المصابيح وفي بعضها عروة بالعين المضمومة وهو تصحيف (أعطه) وفي نسخة بهاء البيهكت (ذلك العرق) بفتح العين والراء ويسكن (وهو مكيل) بكسر الميم وسكون الكاف وفتح النون (يأخذ خمسة عشر صاعا أو ستة عشر صاعا) وفي النهاية العرق بفتح الراء زنبيل منسوج من خوص وفي القاموس عرق النسر السيفة المنسوجة من الخوص قبل أن يجعل منه الزنبيل أو الزنبيل نفسه ويسكن له وهو تفسير من الراوي والخيلة معترضة بين المتعاقب وهو أعطه وبين المتعاقب وهو قوله (الطعم) أي هو (ستين مسكينا) أي من ذلك العرق والمعنى أنه يستعين به ولا يلزم الاستيفاء منه لما في رواية قاطم وسقا وهو ستون

رواه الترمذى و روى أبو داود وابن ماجه والدارمى عن سليمان بن يسار عن سلمة بن صخر نحوه قال كنت أقرأ أصيب من النساء ما لا يصيب غيرى وفى روايتهما العنى أبا داود والدارمى فاطمى وسقا من تمر بين ستين مسكينا * وعن سليمان بن يسار عن سلمة بن صخر عن النبی صلی الله علیه وسلم فى المظاهر یواقع قبل أن ینکفر قال کفارة واحدة رواه الترمذى وابن ماجه * (الفصل الثالث) * عن عكرمة عن ابن عباس أن رجلا ظاهرا من أمراته ففشيها قبل أن ینکفر فأتى النبی صلی الله علیه وسلم فذكر ذلك له فقال ما حملک على ذلك قال یا رسول الله رأیت یناض حجلیها فى التمر

صاعا قال الطیبی فیہ دلیل على أن کفارة الظهار مرتبة (رواه الترمذى) أى عن أبى سلمة (وروى أبو داود وابن ماجه والدارمى عن سليمان بن يسار عن سلمة بن صخر) لكن قال البخارى سليمان بن يسار لم یسمع من سلمة بن صخر وفى رواية عنه أنه قال لم يدرك سلمة وروايته عنه مرسله (نحوه) أى بمعنى الحديث السابق (قال) أى سلمة (كنت أقرأ أصيب من النساء ما لا يصيب غيرى) يعنى الى آخره والامامة كناية عن المجامعة (وفى روايتهما عنى أبا داود والدارمى) هذا تقرير غريب وتفسير عجيب لانه لا یخلو من أن قوله وفى روايتهما قول المصنف وهو الظاهر من قوله عنى أوتول غيره وعلى الاول كان حقه ان يقول وفى رواية لى داود والدارمى الخ لئلا یرجح الضعيف على غيره ويحتاج الى تفسير غير مفهوم وعلى الثانى كان حقه ان يقول يعنى ويكون كالاتراض على قائله (فاطمى) أى البسم (وسقا) یفتح فسكون أى ستين صاعا (من تمر بين ستين مسكينا) أى لكل مسكين صاع قال الطیبی رحمه الله قوله بین ستين امامتلى باطمى على تضمنين أى اقسام طعاما بین ستين أو حال أى اطعم قاسما بین ستين أو قسموا * (وعن سليمان بن يسار عن سلمة بن صخر عن النبی صلی الله علیه وسلم فى المظاهر) أى فى شأنه (یواقع) أى ینامع (قيل ان ینکفر قال) یمثلق به الجار المتقدم (کفارة واحدة) فى شرح بسم هو قول أكثر أهل العلم وبه قال مالك والشافعى وأحمد وقيل اذا واقعها قبل أن ینکفر وجب علیه کفارتان اهـ ومذهبنا انه ان وطئها قبل ان ینکفر استغفر الله ولاشئ علیه غیر الکفارة الاول ولكن لا یعود حتى ینکفر وفى الموطأ قال مالك فمن ینظر فم ینسها قبل ان ینکفر عنها یستغفر الله وینکفر ثم قال وذلك أحسن ما سمعت اهـ وفيه رد على ما نقل عن عبدة بن العاص وقبيصة وسعيد بن جبیر والزهرى وقادة من انه يجب کفارتان وما عن الحسن البصرى والنخعی من انه يجب ثلاث کفارات ومن قال لئانه أثنى على كظفر أسمى كان مظاهرا منهن جميعا بلا خلاف لانه أثبات الظهار الیهن فكان كإضافة الطلاق الیهن فطلقن جميعا وإنما الخلاف فى تعدد الکفارة فنبذنا وعند الشافعى یعدد بتعددهن أى كل من أراد وطأها وجب علیه تقديم کفارة وبه قال الحسن والزهرى والنورى وغيرهم وقال مالك وأحمد کفارة واحدة وروى عن عمر وعلى وعروة وطائس وعطاء اعتبروه بالیهن بالله تعالى فى الأیلاء قلنا الکفارة لرفع الحرمة وهى متعددة بتعددهن وکفارة الیهن لهتك حرمة الاسم العظیم ولم یعدد ذكره (رواه الترمذى وابن ماجه) وقال الترمذى حديث حسن غريب

* (الفصل الثالث) * عن عكرمة عن ابن عباس أن رجلا ظاهرا من أمراته ففشيها) ینکسر الشين المعجمة أى ینامعها (قيل ان ینکفر قال) النبی صلی الله علیه وسلم فذكر ذلك له فقال ما حملک على ذلك قال رأیت یناض حجلیها) ینکسر الجاء ویفتح أى خلخالها (فى التمر) أى فى شوله قال

قلم أملك نفسي أن وقعت عليها فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمره أن لا يقربها حتى يكفر رواه ابن ماجه و روى الترمذى نحوه و قال هذا حديث حسن صحيح غريب و روى أبو داود و النسائي نحوه مستندا و مرسلًا و قال النسائي المرسل أولى بالصواب من المستند ★ (باب) ★

صاحب المغرب الجليل بالكسر الخلفاء و القيد و الفتح لغة وفي القاموس الجليل بالكسر و الفتح الخلفاء (قلم أملك نفسي أن وقعت عليها) بتقدير من أى لم أستطع أن أجيب نفسي من أن وقعت عليها أو يكون بدلا من نفسي أى لم أملك وقوع نفسي عليها (فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمره أن لا يقربها) يفتح الراء أى لا يجامعها ثانيا (حتى يكفر رواه ابن ماجه) أى بهذا اللفظ (و روى الترمذى نحوه) أى بمعناه (و قال هذا حديث حسن صحيح غريب و روى أبو داود و النسائي نحوه) أى بمعناه أيضا (مستندا) أى تارة (و مرسلًا) أى أخرى سالان من المنقول (و قال النسائي المرسل أولى) أى أقرب (بالصواب من المستند) و لعله أراد بالمرسل مرسل الصحابي فكان ابن عباس روى في بعض الروايات هذا الحديث باسناده الى صحابي و فى بعضها أرسله و حذف ذكر الصحابي أو أراد ان عكرمة تارة ذكر ابن عباس و أخرى حذفه و الله تعالى أعلم قال ابن الهمام روى أصحاب السنن الاربعة عن ابن عباس ان رجلا ظاهرا من أسرته وقع عليها قبل ان يكفر فقال عليه الصلاة والسلام ما حملك على هذا قال رأيت خلخالها فى ضوء القمر و فى لفظ يابض سابقها قال فاعتزلها حتى تكفر و لفظ ابن ماجه فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمره أن لا يقربها حتى يكفر قال الترمذى حديث حسن صحيح غريب و قد يكون هذا الحديث صحيحا وده المنذرى فى مختصره لانه صحيحه و رجاله ثقات مشهور سماع بعضهم من بعض و سبب نزول شرعية الكفارة فى الظهار قصة خولة أو خويلة بنت مالك ابن ثعلبة قالت ظاهرا منى زوجي أوس بن الصامت فبخت رسول الله صلى الله عليه وسلم أشكو اليه و رسول الله صلى الله عليه وسلم يجادلني فيه و يقول اتق الله فإنه ابن عمك فما برحت حتى نزل القرآن قد سمع الله قول التي تجادلك فى زوجها و تشكى الى الله جل شأنه فقال يعتق رقبة فقلت لا يجد فقال يصوم شهرين متتابعين قلت يا رسول الله انه شيخ كبير ما به من صيام قال فيطعم ستين مسكينا قالت ما عنده شئ يتصدق به قال فأتى ساعيته بفرق من تمر قلت يا رسول الله فأتى ساعيته بفرق آخر قال قد أحسنت فاذهبى به فاطعمى بهما عنه ستين مسكينا و ارجعى الى ابن عمك قال و الفرق ستون صاعا رواه أبو داود و قد قيل هو مكمل يسع ثلاثين صاعا قال أبو داود و هذا أصح و فى الحديث الفاظ أخر و رواه ابن ماجه و غيره ثم أعلم انه يحرم الدواعى فيه عند أبي حنيفة و مالك و هو قول الزهري و الأوزاعي و النخعي و قول للشافعي و رواية عن أحمد قال ابن الهمام و التحقيق ان الدواعى منصورة على منعها فى الظهار فان قوله تعالى من قبل ان يتماس لا موجب فيه للحمل على الجواز لا سكون الحقيقة و يحرم الجماع لانه من افراد التماس فيحرم الكل بالنسب فظهر فساد قول المخالفين و فى الهداية و لو ظاهر من أمته موطوءة كانت أو غير موطوءة لا يصح و هو مذهب الشافعي و أحمد و جيع كثير من الصحابة و التابعين خلافا لمالك و الثوري فى الأمة مطلقا و اسعيد بن جبير و عكرمة و طاوس و قتادة و الزهري فى الموطوءة لا يصح ظهار النسي و به قال مالك خلافا للشافعي و أحمد و الأدلة فى شرح ابن الهمام مذكورة و أجوبتها أيضا مسطورة

★ (باب) ★ يحتمل الرنح و السكون أى باب كون الرقية فى الكفارة مؤمنة و أراد المصنف به الاستظهار بان الرقية فى كفارة الظهار يشترط ان تكون مؤمنة و قال فى شرح الوقاية و جاز فيها

★ (الفصل الأول) ★ من معاوية بن الحكم قال أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله إن جارية كانت ترمي غنما لي فجئتها وقد قذبت شاة من الغنم فأسأتها عنها فقالت أكلها الذئب فأسأت عليها وكنت من بني آدم فطلعت وجهها وعلى رقبتي أفاعتها فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم أين الله فقالت في السماء فقال أنا فقال أنت رسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتها رواه مالك وفي رواية مسلم قال كانت لي جارية ترمي غنمائي قبل أحد

المسلم والكافر وليه خلاف الشافعي وتحقيقه في أصول الفقه في حمل المطلق على القيد اهـ فالتقيد في الحديث الآن بالإيمان أما لمواد مخصوصة لا يجوز فيها إلا المؤمنة ككفارة القتل خطأ و لما ينافي للإنجيل والأكمل والله تعالى أعلم بالحال

★ (الفصل الأول) ★ من معاوية بن الحكم (أى السلمي كان نزل المدينة وعداده في أهل الحجاز روى عنه ابن كثير وعطاء بن يسار وغيرهما مات سنة سبع عشرة ومائة قال أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله إن جارية (كانت لي) أى مملوكة (ترمي غنمائي) أى لا لغيري (فجئتها وقد قذبت) بصيغة المعلوم المتكلم وفي نسخة بصيغة المجهول الغالبة (شاة) بالنصب على الأول وبالرفع على الثاني والجملة حالية (من الغنم) أى من قطيعه ومن تبرعيه (فأسأتها) أى الجارية (عنها) فقالت أكلها الذئب (بالهمز ويدل أو الياء لغة) فأسأت (بكسر السين (عليها) أى فضبت على الجارية أو حزننت على الشاة (وكنت من بني آدم) عنز لقصبة وحزنه السابق ولطمة اللاحق (فطلعت) أى ضربت بطن الكلب (وجهها) فإن الإنسان مجبول على نمو ذلك (وعلى رقبتي) أى اعتاق رقبتي من وجه آخر غير هذا السبب (أفاعتها) أى عنه أو عنها لما روى عن ابن عمر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من ضرب غلاما له حدا لم يأت أهله أو لطمه فإن كفرته أن يعتقه كما ينبغي في الفصل الأول من باب النفقات (فقال لها) أي فجاءت (رسول الله صلى الله عليه وسلم أين الله) وفي رواية ابن ريبك أى أين مكان حكمه وأمره و ظهور ملكه و قدرته (فقالت في السماء) قال القاضي هو على معنى الذي جاء أمره ونهيه من قبل السماء لم يرد به السؤال عن المكان فإنه منزعه عنه كما هو منزعه عن الزمان بل مراده صلى الله عليه وسلم من سؤاله أياها أن يعلم أنها موحدة أو مشركة لأن كفار العرب كانوا يعبدون الأصنام وكان لكل قوم منهم صنم مخصوص يكون فيما بينهم يعبدونه ويعظمونه ولعل سفهاءهم وجهلهم كانوا لا يعرفون معبودا غيره فأراد أن يعرف أنها مائتة فلما قالت في السماء وفي رواية أشارت إلى السماء فهم أنها موحدة يريد بذلك غنى الآلهة الأرضية التي هي الأصنام لا أثبات السماء سكانا له تعالى الله عما يقول الظالمون علوا كبيرا ولأنه لما كان مأمورا بأن يحكم الناس على قدر عقولهم ويهديهم إلى الحق على حسب فهمهم ووجها تفتقد إن المسيحي للمبودية اله يدير الأمر من السماء إلى الأرض لا الآلهة التي يعبدونها المشركون فتح بينها بذلك ولم يكن لها اعتقاد ما هو صرف التوحيد و حقيقة التنزيه وقيل معناه أن أمره ونهيه و رحمته ووجهه جاءت من السماء فهو كقوله تعالى أستمع من في السماء قيل وقد جاء في بعض الأحاديث أن هذه الجارية كانت غرساء ولهذا يجوز الشافعي الأخرس في التقى قوله فقالت في السماء بمعنى أشارت إلى السماء كما في رواية قال بشار الوقاية و جاز الأصم أى من يكون في الأذن وقد أما من لم يسمع أصلا فتهبى أن لا يجوز لأنه قالت جنس المنفعة (فقال من أنا فقالت أتت رسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتها) أمر أباجة (رواه مالك وفي رواية مسلم قال)

و الجوانية فاطمت ذات يوم فاذا الذئب قد ذهب بشاة من غنمنا و أنا رجل من بني آدم آسف كما
ياخون لكن صككتها صكة فأثيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فنعلم ذلك على قنلت يا رسول الله
أفلا اعتقها قال أثنى بها فأثيت بها قال لها أين الله قالت في السماء قال من أنا قالت أنت رسول الله
قال اعتقها فانها مؤمنة ★ (باب الثمان) ★

أى معاوية (كانت في جارية ترعى غنمنا في قبل أمد) بكسر التاء و فتح الباء أى جانبه و أحد بضتين
جبل معروف في المدينة (و الجوانية) بتشديد الواو موضع قريب أمد (فاطمت) بتشديد الطاء أى
أشرفت على الغنم (ذات يوم) أى يوما من الأيام أو نهارا و ذات زائدة (فاذا الذئب قد ذهب بشاة
من غنمنا) إذا للمفاجأة و اللام في الذئب للعهدية الذهبية نحو قوله تعالى إذا هما في الغار (و أنا رجل
من بني آدم آسف) بهزئة مدودة و فتح سين أى أغضب (كما يأسفون لكن) أى و أردت أن
أضربها ضربا شديدا على ما هو مقتضى الغضب لكن (صككتها صكة) أى لطمتها لطمه (فأثيت
رسول الله صلى الله عليه وسلم فنعلم) بالتشديد و الفتح (ذلك على) أى كبر النبي صلى الله عليه وسلم
ذلك الأمر أو الضرب على و في نسخة بالتخفيف و الضم (قلت) و في نسخة فقلت (يا رسول الله
أفلا اعتقها) قال النبي رحمه الله تعالى فإن قلت كيف التوقيع بين الروايتين قلت الرواية الأولى
متضمنة لسؤالين صريحا لأن التقدير كان على عتق رقبة كفاية و قد لزمنا من هذه النظمه اعتناقها
أفهيكتني اعتناقها للأمرين جميعا و الرواية الثانية مطلقة تحمل الأمرين و المطلق معمول على الحقد
و ما يدل على أن السؤال ليس من مجرد النظمه سؤال النبي صلى الله عليه وسلم الجارية عن إيمانها اه
و الظاهر أن الاعتناق من النظمه مستحب فيندرج في ضمن الاعتناق الواجب فليس من باب تداعل
الكفارة كما توهم (قال آثني بها) إلباء للتعدي أى أحضر بها لي (فأثيت بها قال لها أين الله) أى
أين المعبود المستحق الموصوف بـ "أنت الكمال" (قالت في السماء) أى كما في الأرض و الانتصار
من باب الاكتفاء قال تعالى جل جلاله و هو الذي في السماء اله و في الأرض اله و قال الله عز وجل
و هو الله في السموات و في الأرض و يمكن أن يكون الانتصار لدفع توهم الشركه في العبودية ردا على
عبدة الأصنام الأرضية (قال من أنا قالت أنت رسول الله قال اعتقها فانها مؤمنة) أى بالله و برسوله
و بما جاء من عندهما و هذا يدل على قبول الإيمان الإجمالي و نفي التكليف الاستدلالي

★ (باب الثمان) ★ في المغرب لعنه لعنا و لعنه ملاعنة و لعانا و قلعنوا لمن بعضهم بضاً
و أصله الطرد قال النووي رحمه الله إنما سمي لعنا لأن كلا من الزوجين يبعد عن صاحبه و يحرم
الشكاح بينهما على التأبد و الثمان عند جمهور أصحابنا بين و قبل شهادة و قبل يمين فيها شوب
شهارة و ينبغي أن يكون محضرة الإمام أو القاضي جمع من المسلمين و هو أحد أنواع التخليط فإنه
يخلط بالزمان و المكان و الجمع قال المحقق ابن الهمام هو مصدر لأن سماعي لأقباس و القياس
الملاعة و كثيرا من النعاة يعملون القفال و المفاعلة مصدرين قياسين للفاعل و الفاعل في اللغة الطرد
و الإبعاد و في اللغة اسم لما يجري بين الزوجين من الشهادات بالالفاظ المعلومات سمي بذلك لوجود
لفظ الأمن في الخامسة تسمية لكل باسم الجزء و لم يسم باسم من الغضب و هو أيضا موجود فيها
لأنه في كلامها و ذلك في كلامه و هو أليق و السبق من أسباب الترجيح و شرطه قيام الشك و سبه
قد فده زوجته بما يوجب الحد في الأجنبية و حكمه حرمتها بعد التلصق و أهل من كان أهلا للشهادة
فإن الثمان شهادات مؤكدة بالإيمان عندنا و لما عند الشافعي فأيمان مؤكدة بالشهادات و هو

★ (الفصل الأول) * عن سهل بن سعد الساعدي قال ان عويمرا العجلاني قال يا رسول الله أرايت رجلا وجد مع امرأته رجلا أقتله فيقتلونه أم كيف يفعل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أنزل فيك وفي صاحبك فاذهب فات بها قال سهل فتلاعتا في المسجد وأنا مع الناس عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما فرغنا قال عويمر كذبت عليها يا رسول الله ان أسكتها فطلقها ثلاثا

الظاهر من قول مالك وأحمد وتمام بتحقيقه في شرحه للهداية
 ★ (الفصل الأول) * (عن سهل بن سعد الساعدي) تقدم ان اسمه كان حزنا فسماه النبي صلى الله عليه وسلم سهل (قال ابن عويرا) تصغير عامر (العجلاني) بفتح فسكون نسبة إلى عجلان ابن زيد الانصاري (قال يا رسول الله أرايت) أي اخبرني وعبر بالأبصار عن الإخبار لان الرؤية سبب العلم وبه يحصل الاعلام فالعنى أعلمت فأعلمني (رجلا وجد) أي صادف (مع امرأته رجلا) أي وجزم أنه زني بها (أقتله) أي أيجوز قتله (فيقتلونه) بالياء المشبهة من تحت أي يقتل أهل القتل ذلك الرجل القاتل وفي بعض نسخ المصاحيح فتقتلونه بتاء الخطاب قال زين العرب الخطاب لمحمد صلى الله عليه وسلم . ان كان بلفظ الجمع اه وبنى به تعظيما ويمكن ان يكون الخطاب له ولإصحابه أو للمسلمين جميعا قال النووي اختلفوا فيمن قتل رجلا قد جزم انه زني بامرأته فقال جمهورهم يقتل إلا ان يقوم بذلك بينة أو يعترف له وورثة القتل و يكون القتل محصنا والبيئة أربعة من العدول من الرجال يشهدون على يقين الزنا أما فيما بينه وبين الله فان كان صادقا فلا شئ عليه (أم كيف يفعل) قال الطيبي رحمه الله أم يحتمل ان تكون متصلة بمعنى اذا رأى الرجل هذا المنكر والأمر القطيع وثارت عليه الحمية أقتله فتقتلونه أم يصبر على ذلك الشئ والعار وأن تكون منقطعة لسأل أولا عن القتل ثم القصص ثم أشرب عنه الى سؤاله لأن أم المنقطعة متضمنة ليل والهمز يبل لضرب الكلام السابق والهمزة تستأنف كلاما آخر والمعنى كيف يفعل أي أيصبر على العار أم يحدث له أمر آخر. (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أنزل فيك وفي صاحبك) و المنزل قوله تعالى و الذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهداء الا أنفسهم الى آخر الآيات قيل نزلت في شعبان سنة تسع من الهجرة قال ابن الملك طاهره ان آية اللعان نزلت في عويمر وانه أول لعان كان في الاسلام و قال بعض العلماء انها نزلت في هلال بن أمية وانه أول رجل لاعن في الاسلام فقال معنى قوله أنزل فيك أي في شأنك لان ذلك حكم شامل لجميع الناس وقيل يحتمل انها نزلت فيهما جميعا فلعلهما سالا في وقتين متباينين فنزلت فيهما وسبق هلال باللعان (فاذهب فات بها قال سهل فتلاعتا في المسجد وأنا مع الناس عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما فرغنا) أي عن التلاعن (قال عويمر كذبت) بضم الذاء على التكلم كذا ضبطه ابن الهمام (عليها يا رسول الله ان أسكتها) أي في بكائي و هو كلام مستقل (فطلقها ثلاثا) كلام مبتدأ متطوع عما قبله تصديقا لقوله في انه لايسكتها وفي رواية فطلقها عويمر ثلاثا قيل أن يأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ابن شهاب فكانت أي الفرقة ستة المتلاعنين ورواه أبو داود قال فطلقها ثلاثا فطلقتا فافترق رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان ما صنع عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ستة قال سهل حضرت هذا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فمضت الستة بعد في المتلاعنين ان يفرق بينهما ثم لايجتمعان أبدا قال البيهقي قال الثامني عويمر حين طلقها ثلاثا كان جاهلا بان اللعان فرقة عليه و ظن ان اللعان لايجرمها عليه فأراد تحريرها بالطلاق واستدل بعض الشافعية بالحديث على ان جميع الطلقات الثلاث بلفظ واحد لم يحرأ لانه صلى الله عليه وسلم لم ينكر

ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انظروا فان جاءت به أسحيم أدعج العينين

عليه ذلك ورد بانه صلى الله عليه وسلم لم ينكر عليه لانه لم يصادف الطلاق سحلا مملوكا له و قال بعض اصحاب مالك انما طلقها ثلاثا بعد اللعان لانه يستحب اظهار الطلاق مع انه حصلت الفرقة بنس اللعان قال الطيبى رحمه الله وهذا فاسد لانه كيف يستحب الضلوع للاجنية و استدل به بعض المالكية على ان اللعان لا يوجب الفرقة بل يحتاج الى طلاق و الجمهور منهم الامام مالك و الشافعى على ان الفرقة تقع بينهما بنفس اللعان و يحرم عليه نكاحها على التأييد لكن قال الشافعى تحصل الفرقة بلعان الزوج وحده قال ابن الهمام لانعلم له دليلا مستلزما لوقوع الفرقة بمجرد لعانه قيل و يبنى على هذا ان لا تلاعن المرأة أصلا لانها ليست زوجته و قال أبو حنيفة لانحصل الفرقة الا بقضاء القاضي بها بعد التلاعن لما سئل من قوله ثم فرق بينهما و احتج غيره بانه لا ينتشر الى قضاء القاضي بقوله صلى الله عليه وسلم على ما سئل لا سبيل لك عليها قلت يمكن ان يكون هذا من قضاء القاضي و قال ابن الهمام انما هو انكار طلب ما لها منه على ما يدل عليه تمام الحديث و هو قوله قال يا رسول الله سألني قال لا مال لك ان كنت صدقت عليها فهو بما استحللت من فرجها و ان كنت كذبت عليها فذلك أبعد لك منها ثم دل تقريره عليه الصلاة والسلام على وقوع الطلاق و لا يعارضه ما أخرجه أبو داود في سننه عن ابن عباس رضي الله عنهما في قصة هلال بن أسية و لعانه قال و قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ليس لها عليه قوت و لا سكنى من أجل انها مفترقان بغير طلاق فانه من قوله و أجب أيضا بانه لو وقع الفرقة بمجرد اللعان لانكر عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم و قد يقال ليس هذا ما يكون ترك الانكار فيه حجة لانا لم ننع فيه انه محرم حتى يكون ترك الانكار حجة علينا انما ادعينا انه وقع لغوا فالسكوت لعدم الالتفات اليه و لا يجاب بانه يستلزم مفسدة حيثئذ لأن السكوت يفيد تقريره و انه الواقع فلوكأن الواقع بوقوع الفرقة قبله كان السكوت مفضيا الى الفاسد لانه يفيد تكرير وقوعه و الواقع ان الفرقة وقعت قبله فلا يجوز السكوت مع الانشاء الى مثل هذا و الفرض ان بمجرد الفراغ عندنا بأمره القاضي أن يطلق فان أبى طلق هو و يدل عليه حديث ابن عمر لانه قال فيه فأنفذه رسول الله صلى الله عليه وسلم يعنى أسخى ذلك الطلاق و هو حجة على من قال ان الطلاق الثلاث لا يقع أو يقع واحدة ثم هو أولى من حديث ابن عباس لانه وقع امضاؤه عليه الصلاة والسلام الطلاق و ذلك انما يكون اعتبار ذلك منه عليه الصلاة والسلام و قال أبو يوسف اذا افترق المتلاعنان فلا يجتمعان ابدا فثبت بينهما حرمة كحرمة الرضاع و به قال الثلاثة و اذا كانت حرمة مؤبدة لا تكون طلاقا بل قسعا و يلزم على قول أبي يوسف أن لا يتوقف على تفريق القاضي لان الحرمة ثابتة قبله اتفاقا قال ابن الهمام و روى الدارقطني بسنده من حديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال المتلاعنان اذا افترا لا يجتمعان ابدا و قد طعن الشيخ أبو بكر الرازى في ثبوته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لكن قال صاحب التتبع استاده جيد و مفهومه بشرطه يستلزم انهما لا يفترقان بمجرد اللعان فهو حجة على الشافعى على مقتضى رأيه و أخرجه الدارقطني أيضا موقوفا على علي و ابن مسعود قال مضت السنة و روى عبد الرزاق عن عمر و ابن مسعود المتلاعنان لا يجتمعان ابدا و رواه ابن أبي شبة موقوفا على عمر و ابن عمر و ابن مسعود (ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انظروا) من النظر بمعنى الانتظار أو النكر و الاعتبار أى تأملوا (فان جاءت به) أى بالحمل أو الولد لدلالة السياق عليه كقوله تعالى جل جلاله ان ترك خيرا أى الحيت (أسحيم) أى أسود (أدعج العينين) فى النهاية الدعج السواد فى العين و غيرها و قيل الدعج

عظيم الايتين خدج الساقين فلا أحسب عويمرا الا قد صدق عليها و ان جاءت به أحيمر كأنه و حرة
فلا أحسب عويمرا الا قد كذب عليها فجاءت به على النعت الذي نعت رسول الله صلى الله عليه وسلم من
تصديق عويمر فكان بعد ينسب الى أمه متفق عليه * و عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم لآعن
بين رجل و امرأته فأتني من ولدها ففرق بينهما و الحق الولد بالمرأة متفق عليه و في حديثه لهما أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم وعظه و ذكره و أخبره أن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة ثم دعاها
فوعظها و ذكرها و أخبرها أن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة * و عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم
قال للمتلاعنين حسابكما على الله أحدكما كاذب لا سبيل لك عليها قال يا رسول الله مالي قال لا مال
لك ان كنت صدقت عليها فهو بما اعتصمت من فرجها

شدة سواد العين في شدة يابضا (عظيم الايتين) بفتح الهمزة (خدج الساقين) بتشديد اللام
الفتوحة أى عظيمهما وكان الرجل الذى نسب اليه الزنا موصوفا بهذه الصفات و فيه جواز الاستدلال
بالشبه بناء على الامر الغالب المادى و لذا قال (فلا أحسب) بكسر السين وضها لى أى لأظن
(عويمرا الا قد صدق) بتخفيف الدال أى تكلم بالصدق (عليها) في نسبة الزنا اليها (و ان جاءت
به أحيمر) تصغير أحمر (كأنه و حرة) بفتحات دووية حمراء تلتزق بالأرض (فلا أحسب عويمرا الا قد
كذب) بالتخفيف أى تكلم بالكذب (عليها) فات عويمرا كان أحمر (فجاءت به على النعت الذى نعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم من تصديق عويمر فكان بعد) أى بعد ذلك (ينسب) أى الولد (الى أمه)
لقوله صلى الله عليه وسلم الولد لفرش و لمامر الحجر (متفق عليه) * و عن ابن عمر رضي الله عنهما أن
النبي صلى الله عليه وسلم لآعن بين رجل و امرأته فأتني (أى الرجل (من ولدها) قال الطيبى رحمه الله
الفاء سببية أى الملاعنة كانت سببا لانتفاء الرجل من ولد المرأة و العاقبة بها (ففرق) بتشديد الراء
الفتوحة أى حكم النبي صلى الله عليه وسلم بالفرقة بينهما و فيه دليل على ان الفرقة بينهما بتفريق
الحاكم لا بنفس الامان و هو مذهب أبى حنيفة خلافا لزمر و الشافعى لانها لو وقعت بنفس الامان لم يكن
للتطبيقات الثلاث معنى كذا ذكره الاكمل و غيره من علمائنا في شرح هذا الحديث (و الحق الولد
بالمرأة) أى لانتفاء الرجل من ولدها بالملاعنة بينهما و الحاكم بتفريقهما (و في حديثه) أى ابن عمر
(لهما) أى الشيعتين (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعظه) أى نصح الرجل (و ذكره) بالتشديد
أى خوفه من عذاب الله تعالى (و أخبره ان عذاب الدنيا) و هو حد القذف (أهون من عذاب الآخرة)
و العاقل يختار الأيسر على الأعمر (ثم دعاها فوعظها و ذكرها و أخبرها ان عذاب الدنيا) وهو الرجم و العار
(أهون من عذاب الآخرة) و هو القضيعة و النار * (و عنه) أى عن ابن عمر (أن النبي صلى الله
عليه وسلم قال للمتلاعنين حسابكما) أى محاسبتهما و تحقيق أمركما و مجازاته (على الله أحدكما)
أى لا على التبعين عندها (كاذب) أى في نفس الامر و نحن نمحكم بحسب الظاهر (لا سبيل لك
عليها) أى لا يجوز لك أن تكون معها بل حرمت عليك أبدا قيل فيه وقوع الفرقة بمجرد الامان من
غير احتياج الى تفريق الحاكم و به قال الشافعى قال الاكمل و فيه انه ليس بواضح لانه يجوز أن
يكون معناه لا سبيل لك عليها بعد التفريق اه و قد سبق الكلام (قال يا رسول الله مالي) هو فاعل
فعل معذوف أى يأذهب مالي أو أين يذهب مالي الذى أعطيتها مهرأ (قال لا مال لك) أى باق
عندها لان الامر لا يدخل عن أحد شيئين (ان كنت صدقت عليها فهو بما اعتصمت من فرجها) أى
فمالك في مقابلة و تلك إياها و فيه ان الملاعن لا يرجع بالمهر عليها اذا دخل عليها و عليه اتفاق

و ان كنت كذبت عليها فذاك أبعد وأبعد لك منها متفق عليه * و عن ابن عباس أن هلال بن أمية قذف امرأته عند النبي صلى الله عليه وسلم بشريك بن سحماه فقال النبي صلى الله عليه وسلم البينة أو حدا في ظهرك فقال يا رسول الله إذا رأى أحدنا على امرأته رجلا ينطلق يلتمس البينة فيجعل النبي صلى الله عليه وسلم يقول البينة والا حد في ظهرك فقال هلال والذي بعثك بالحق اني لصديق فلينزل الله ما يرى^١ ظهري من الحد فنزل جبريل وأنزل عليه والذين يرمون أزواجهم قرا^٢ حتى بلغ ان كان من الصادقين فجاء هلال شهده والنبي صلى الله عليه وسلم يقول ان الله يعلم ان أحدكما كاذب فهل منكما تائب ثم قامت فشهدت فلما كانت عند الخامسة

العلماء وأما ان لم يدخل بها فقال أبو حنيفة ومالك والشافعي لها نصف المهر وقيل لها الكل وقيل لا صدق لها (و ان كنت كذبت عليها فذاك) أي عود المهر (اليك أبعد) لانه اذا لم يبد اليك حالة الصدق فلان لا يعود اليك حالة الكذب أولى ثم أكد به بقوله (وأبعد لك منها) أي من المطالبة عنها قال الطبري رحمه الله فذلك إشارة الى قوله مالى أي ان صدقت فهذا الطلب بعيد لانه بدل البضه و ان كذبت فابعد و أبعد لك واللام في لك للبيان تتعلق بابتداء الاول كما في قوله تعالى هيت لك و أبعد الثاني مقصم للتأكيد قال النووي رحمه الله فيه أن الخصمين المتكاذبين لا يعاقب أحد منهما و ان علمنا كذب أحدهما على الإيهام وفيه دليل على استقرار المهر بالدخول وعلى ثبوت مهر الملائنة بالدخول بها وفيه أيضا انه لو صدقته وأقرت بالزنا لم يسقط مهرها (متفق عليه) * و عن ابن عباس ان هلال بن أمية بضم هـ وز فتح ميم وتشديد تحتية (قذف امرأته) أي نسبها الى الزنا عند النبي صلى الله عليه وسلم أي في حضوره (يشريك بن سحماه) يفتح أوله قال التوربشتي هذا أول لعان كان في الاسلام وفيه نزلت الآية وتقدم الكلام عليه (قال النبي صلى الله عليه وسلم البينة) بالنصب لا غير قال التوربشتي أي أقم البينة وقوله (أو حدا) نصب على المصدر أي تحد حدا أو تول أو تقدره فتثبت حدا وقيل أي حد حدا (في ظهرك فقال يا رسول الله إذا رأى أحدنا على امرأته) أي فوقها (رجلا ينطلق) جوب اذا بتقدير الاستهزام على سبيل الاستبعاد أي أيذهب حال كونه (يلتمس) أي بطالب (البينة فيجعل النبي صلى الله عليه وسلم يقول البينة) بالنصب وفي بعض النسخ بالرفع أي البينة مقررة ومقدمة (والا) و ان لم تقم البينة أو لم تكن البينة (حد) مصدر مرفوع أي ثبتت عندي حد (في ظهرك) وفي رواية ابن الهمام والا فحد في ظهرك قال وأخرجه أبو يعلى في مسنده بسنده عن أنس بن مالك قال لأول لعان وقع في الاسلام أن شريك بن سحماه قذفه هلال بن أمية بأمرأته فرفعه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عليه الصلاة والسلام أربعة شهود والا فحد في ظهرك فالمسئلة وهي اشتراط الأربع قطعية مجمع عليها والحكمة تحقيق معنى الستر المندوب اليه (فقال هلال والذي بعثك بالحق اني لصديق) أي في قذف اياها (فلينزلن الله) بسكون اللام و ضم التحتية وكسر الزاى المحفلة وفي آخره نون مشددة للتأكيد وهو أمر بمعنى الدعاء (ما يرى) بتشديد الراء وتخفيفها أي ما يدفع ويمنع (ظهري من الحد) أي حد القذف (فنزل جبريل وأنزل) أي جبريل عليه الصلاة والسلام (عليه) أي على النبي صلى الله عليه وسلم (والذين يرمون أزواجهم) أي يقتنون زوجاتهم (قرا) أي ما بعده من الآيات (حتى بلغ ان كان من الصادقين فجاء هلال شهده) أي لاعتن (والنبي صلى الله عليه وسلم يقول ان الله يعلم ان أحدكما كاذب فهل منكما تائب) الاظهر انه صلى الله عليه وسلم قال هذا القول بعد فراغهما من اللعان والبراد انه يلزم الكذب

وقتوها وقالوا انها سوجة قال ابن عباس قتلكت و نكمت حتى ظننا أنها ترجع ثم قالت لا أنضح قوسي سائر اليوم فضمت و قال النبي صلى الله عليه وسلم أبصروها فان جاءت به أكحل العينين مابنه الاليتين خدج الساقين فهو لشريك بن سماعة فجاءت به كذلك فقال النبي صلى الله عليه وسلم لو لا ما مضى من كتاب الله لكان لي و لها شأن رواه البخاري

التوبة و قيل قاله قبل اللعان تحذيرا لهما منه (ثم قات فشهدت) أي لاعنت (فلما كانت عند الخامسة) أي من شهادتها (وقتوها) بالتخفيف أي حبسوها ومنعوها عن المضى فيها و هددوها (وقالوا) أي لها (انها) أي الخامسة (موجبة) و قيل معنى وقتوها اطلعوها على حكم الخامسة و هو ان اللعان انما يتم به و يرتب عليه آثاره و انها موجبة للعن مؤدية الى المذاب ان كانت كاذبة (قال ابن عباس قتلكت) بتشديد الكاف أي توقفت يقال تكلت في الامر اذا تبطأ عنه و توقف فيه (و نكمت) أي رجعت و تأخرت و في القرآن نكس على عقبه و المعنى انها سكنت بعد الكلمة الرابعة (حتى ظننا انها ترجع) أي عن مقالها في تكذيب الزوج و دعوى البراءة عما رماها به (ثم قالت لا أفضح قوسي سائر اليوم) أي في جميع الايام و أبد الدهر أو فيما بقي من الايام بالاعراض عن اللعان و الرجوع الى يطلى للجمع (فضمت) أي في الخامسة و أتت اللعان بها (و قال النبي صلى الله عليه وسلم أبصروها) أمر من الابصار أي انظروا و تأملوا فيما تأتي به من ولدها (فان جاءت به أكحل العينين) أي الذي يعملون عينيه سواد مثل الكحل من غير اكتحال (سابع الاليتين) أي عظيمهما من السبوح بالموحدة يقال لشئ اذا كان تاما وائيا وافرا انه سابع (خدج الساقين) أي سمينهما (فهو) أي ذلك الولد (لشريك بن سماعة) أي في باطن الامر لظهور الشبه (فجاءت به كذلك) قال الطيبى رحمه الله و في البيان الولد على الوصف الذي ذكره صلوات الله عليه هنا و في قصة عويمر باحد الوصنين المذكورين مع جواز ان يكون على خلاف ذلك معجزة و اخبار بالغيب (قال النبي صلى الله عليه وسلم لو لا ما مضى من كتاب الله) من بيان لما أي لو لا ما سبق من حكمه بدرة العد عن المرأة بلعناها (لكان لي و لها شأن) أي في اقامة الحد عليها أو المعنى لو لا ان القرآن حكم بعدم الحد على المتلاعنين و عدم التعزير لفعلت بها ما يكون عبرة للنظرين و تذكرة للسامعين قال الطيبى و في ذكر الشأن و تشكيكه تهويل و تقخيخ لما كان يريد أن يفعل بها لتضاعف ذنبها و في الحديث دليل على ان الحاكم لا يلتفت الى المظنة و الامارات و انما يحكم بظاهر ما تقتضيه الحجج و الايمان و ان لعان الرجل مقدم على لعان المرأة لانه مثبت و هذا داري و الدرر انما يحتاج اليه بعد الاثبات (رواه البخاري) قال ابن الهمام الحديث في البخاري و أبي داود يختلف ألفاظهما و يتفق عن ابن عباس قال جاء هلال بن أسية من أرضه عشاء فوجد عند أهله رجلا فرأى ذلك بعينه و سمع باذنه فلم يهجر حتى أصبح ثم غدا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اني جئت أهلي عشاء فوجدت عندها رجلا فرأيت يميني و معمت باذني فذكره رسول الله صلى الله عليه وسلم ما جاء به و اشتد عليه فزلت و الذين يرمون أزواجهم و لم يكن لهم شهداء الا أنفسهم فمكرا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ابشر يا هلال فقد جعل الله لك فرجا و مخرجيا قال هلال كنت أرجو ذلك من ربي تعالى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أرسلوا اليها فجاءت فتلا عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم و ذكرهما و أخبرهما ان عذاب الآخرة أشد من عذاب الدنيا فقال هلال و الله لقد صدقت عليها فقالت كذبت فقال رسول الله

✽ وعن أبي هريرة قال قال سعد بن عبادة لو وجدت مع أهلي رجلا لم أسه حتى أتى

صلى الله عليه وسلم لاعتوا بينهما فشهد هلال أربع شهادات بالله انه لمن الصادقين فلما كان الخامسة قيل له اتق الله فان عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة وان هذه هي الموجبة التي توجب عليك العقاب فقال والله لا يعذبني الله عليها فشهد الخامسة ان لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين ثم قال لها اشهدي فشهدت أربع شهادات بالله انه لمن الكاذبين فلما كانت الخامسة قيل لها اتق الله فان عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة وان هذه الموجبة التي توجب العقاب فلكات ساعة ثم قالت والله لا أفصح قومي فشهدت الخامسة ان غضب الله عليها ان كان من الصادقين ففرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما ونهى ان لا يدعى ولدها الى الاب ولا يرعى ولدها ومن رماها أو رمى ولدها فعليه الحد وقضى ان لا يثبت لها عليه قوت من أجل انهما يفترقان من غير طلاق ولا متوفى عنها ثم قال ان جاءت به أصوب نضج نائى الاثنين خمسين فبترقاها فان غير طلاق وان جاءت به أورى جمدا خداج الساقين سابع الاثنين فهو لذى زلت به نجات به أورى الى آخر الاوصاف الثانية فقال عليه الصلاة والسلام لو لا الايمان لكان لى ولها شان قال عكرمة وكان ولدها بعد ذلك أميرا على مصر وما يدعى لاب هذه لفظة لابي داود وفى رواية أخرى مائل الايام لا أفصح قومي وفى مسلم والنسائي عن أنس ان هلال بن أمية قذف امرأته بشريك بن سحاء وكان أمها البراء بن مالك وكان أول رجل لآعن فى الاسلام فقال عليه الصلاة والسلام انظروها فان جاءت به ابيض سبطا وقضى العين فهو لهلال بن أمية وان جاءت به أكحل جمدا خمسين الساقين فهو لشريك بن سحاء وفى سنن النسائي أيضا عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لآعن بين العجلاني وامراته كانت حبلى وأخرجه عبد الرزاق هكذا أيضا وروى ابن سعد فى الطبقات فى ترجمة عويمر عن عبد الله بن جعفر قال شهدت عويمر بن العارث العجلاني وقد رضى امرأته بشريك بن سحاء فلاعن بينهما رسول الله صلى الله عليه وسلم وهى حامل فرأيتهما يتلاعنان قالين عند الدبر ثم ولدتا لالحق الولد بالمرأة وجاءت به أشبه الناس بشريك بن سحاء وكان عويمر قد لأمه قومه وقالوا امرأة لاتعلم عليها الا خيرا فلما جاء الشبه بشريك عذره الناس وعاش المولود ستين ثم مات وعاشت له بعده يسيرا وبار شريك بعد ذلك بعبالة سوء قال الواقدي وحديثي الضحاك بن عثمان ان عويمرا فساق الحديث الى ان قال ولم يجد رسول الله عويمرا فى قذفه بشريك ابن سحاء وشهد عويمر بن العارث وشريك بن سحاء أحدا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فى هذا ان الولد عاش ستين ومات ونسبه فى قصة هلال الى شريك أيضا ونسب الى شريك فى قصة عويمر قيل ويجمع بينهما بانهما واقعتا وفى النفس منه شئ وفى الصحيحين أيضا عن ابن عباس فى قصة هلال فقال عليه الصلاة والسلام اللهم بين قومتى شيئا بالذى ذكر زوجها انه وجد عند أهله فلاعن رسول الله صلى الله عليه وسلم وفى هذا ان اللعان بينهما كان بعد الوضع فما تقدم خلافه وهذا فعارض والله تعالى أعلم ثم اعلم ان للعان بنتي الحمل وان ولدت لآل من ستة أشهر وهذا قول أبي حنيفة وزفر وبه قال أحمد والثوري والحسن والشعبي وابن أبي ليلى وأبو ثور وعنه أبي يوسف ومحمد يجب اللعان اذا ولدت لآل من ستة أشهر للتيقن لتقيام الحمل عند القذف وبه قال مالك وأبو حنيفة وأبولا وذكر الطحاوي عن أبي يوسف انه يلاعن قبل الولادة كقول الشافعي لحدث هلال بن أمية ✽ (وعن أبي هريرة قال قال سعد بن عبادة لو وجدت (مع أهلي رجلا) أى عذبت (مع أهلي رجلا) أى عذبت (لم أسه) بعذب الاستنهام الاستيمادى أى لم أضربه ولم أقتله (حتى أتى) بهمزة مدودة وكسر

بأربعة شهداء قال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم قال كلا والذي بعثك بالحق ان كنت لا عاجله بالسيف قبل ذلك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اسمعوا الى ما يقول سيدكم انه لغير وانا أغير منه والله أغير مني رواه مسلم * وعن المغيرة قال قال سعد بن عبادة لو رأيت رجلا مع امرأتى لضربته بالسيف غير مصفح فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أتجيئون من غيرة سعد والله لانا أغير منه والله أغير مني ومن أجل غيرة الله حرم الله الفواحش

القوية أى حتى أجى* (بأربعة شهداء قال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم قال) أى سعد (كلا والذي بعثك بالحق ان كنت لا عاجله بالسيف قبل ذلك) أى من غير اثبات بهم وإن منخفة من المظنة واللام هى الفارقة وضمير الشأن محذوف وفى الكلام تأكيد قال النووي ليس قوله كلا ردا لقوله صلى الله عليه وسلم ومخالفة لأمره وإنما معناه الإخبار عن حالة نفسه عند رؤيته الرجل مع امرأته واستيلاء الغضب عليه فإنه حينئذ يعاجله بالسيف (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اسمعوا الى ما يقول) عدى السمع بالى لتضمنه معنى الإصغاء أى اسمعوا الى ما يذكر (سيدكم) قال ميرك كذا وقع فى بعض الروايات الصحيحة المشهورة ونقل صاحب الكشاف انه وقع فى أكثر الروايات سيدنا ثم قال وضافه لا تغلو من أحد ثلاثة أوجه اما انه يضاف الى من سادته وليس بالوجه ههنا واما انه يريد انه السيد عندنا والمشهود له بالسيادة بين أظهرنا أو الذى سودناه على قومه كما يقول السلطان فلان أميرنا قال وروى الى سيدكم قال والسيد فعل من ساد يسود قلبت وأواه ياه لموافقته الياء وسبقها بالسكون وقول أم الدرداء حدثني سیدی أبو الدرداء أرادت معنى السيادة تغفلها له أو أرادت ملك الزوجية من قوله تعالى وألفيا سيدها لدى الباب (انه لغير) فيه اعتذار منه صلى الله عليه وسلم لسعد وإن ما قاله سعد قاله لغيرته وفى ذكر السيد هنا إشارة الى ان المغيرة من شيعة كرام الناس وساداتهم ولذلك اتبعه بقوله (وانا أغير منه والله أغير مني) قال الظاهر يشبه ان مراجعة سعد النبى صلى الله عليه وسلم كان طمعا فى الرخصة لاراد لقوله صلى الله عليه وسلم فلما أبى ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم سكت وانتاد وفى النهاية المغيرة الحمية والألفة وغيور بناء بمبالغة كشكور وكفور وفى شرح السنة المغيرة من الله تعالى الزجر والله غيور أى زجور يزجر عن المعاصى لأن المغيرة تفرى بعترى الإنسان عند رؤية ما يكرهه على الأهل وهو على الله تعالى محال (رواه مسلم) * وعن المغيرة قال قال سعد بن عبادة لو رأيت رجلا مع امرأتى لضربته بالسيف غير مصفح (بكسر الفاء المنخفضة وفى نسخة بفتحها قال النووي هو بكسر الفاء أى غير ضارب بمصفع السيف وهو جانب به يحداه وفى نسخة بتشديد الفاء المفتوحة فى فتح البارى قال عياض هو بكسر الفاء وسكون الصاد المهملة قال وروى أيضا بفتح الفاء فمن فتح جملة ومضا للسيف حالا منه ومن كسر جملة ومضا للضارب وحالا عنه وزعم ابن التين انه وقع فى سائر الالمات تشديد الفاء وهو من مصحح السيف أى عرضه ومعه (فبلغ ذلك) أى وصل قوله (رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال) أى لاصحابه (أتجيئون من غيرة سعد) أى كمالها (والله لانا أغير منه والله أغير مني) برقع الجلالة عطف على المقسم عليه وهو قوله لانا أغير منه (ومن أجل غيرة الله حرم الله الفواحش) هذا تفسير لمغيرة الله تعالى بمعنى انه منع الناس عن المحرمات ورتب عليها العقوبات اذ المغيرة فى الأصل أن يكره ويغضب الرجل أن يتصرف غيره فى ملكه والمشهور عند الناس أن يغضب الرجل على من فعل بامرأته أو نظر إليها فحق الله تعالى أن يغضب على من فعل منها قال الطيبي رحمه الله يعنى ان الله تعالى لما غار على عباده واماله

ما ظهر منها وما بطن ولا أحد أحب إليه العذر من الله من أجل ذلك بعث النبيين والمبشرين ولا أحد أحب إليه المصلحة من الله ومن أجل ذلك وعد الله الجنة متفق عليه ★ وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الله تعالى يغفر وإن المؤمن يغفر وغيره أن الله لا يأتى المؤمن ما حرم الله متفق عليه ★ وعنه أن أعرابيا أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال إن امرأتى ولدت غلاما أسود وإنى أكرهته فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم هل لك من ابن قال نعم قال فما ألوانها قال حمر قال هل فيها من أورق قال إن فيها لورقا قال فأتى ترى ذلك جاءها قال عرق نزعها قال ففعل هذا عرق نزعها

الفواحش شرع تحريمها وكتب على مرتكبها العتاب في الدنيا والآخرة لينزعوا عنها (ما ظهر منها وما بطن) أى ما أعلن منها وما أسر وقيل ما عمل وما نوى وقيل ظاهرها الزنا في الحوائث وباطنها الصنيفة في السر (ولا أحد) بالفتح وفي نسخة بالرفع وقوله (أحب إليه) بالرفع وفي نسخة بالنصب قال المستلثان يجوز في أحد الرفع والنصب قال ابن الملك في شرح المشافق في قوله لا أحد أغبر من الله قوله أغبر بالرفع وهو أضعف تقصيل من الغيرة ويجوز أن يكون صفة أحد والخبر محذوف وقال الطيبي رحمه الله لأنها بمعنى ليس وقد ذكر الاسم والخبر معها وكان النحويون غفلوا عن هذا الحديث حيث اكتفوا بقوله ★ أنا ابن قيس لأبراح ★ وقوله (العذر من الله) فاعل لأحب والمسئلة كعالية قال النووي رحمه الله العذر هنا بمعنى الأعذار أى إزالة العذر (من أجل ذلك) أى ما ذكر من محبة العذر (بعث المبشرين والنذيرين) يعنى أن الله تعالى بعث المبشرين والنذيرين لئلا يكون للناس عليه حجة كما قال تعالى وما كان معذنين حتى نبعث رسولا (ولا أحد أحب إليه المصلحة) بكسر الهم المعنى المدح (من الله) ولذا مدح نفسه و مدح أوليائه قال الطيبي رحمه الله معناه أنه تعالى لما وعدنا و رغب فيها كثر سؤال العباد إياها منه والثناء عليه وقال بعضهم أعلم أن الحب فيها والغضب والفخر والعز والكره ما فيه ذلك عبارة عن تفرق القلب ويريد واحدنا بأن يملسه أحد وربما يتخلص قدره بترك المدح والله منزّه عن صفات المخلوقات بل الحب فيه معناه الرضا بالشئ وإيصال الرحمة والخير إلى من أحبه والغضب إيصال العذاب إلى من غضب عليه (ومن أجل ذلك) أى كون المدح محبوبا له (وعده الله الجنة) أى لمن مدحه وأطاعه ولهذا كان آخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين (متفق عليه) وروى أحمد والبخارى ومسلم عن أسماء بنت أبي بكر لاشئ أغبر من الله تعالى جل عظيم الشأن ★ (وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الله يغفر (وإن المؤمن يغفر) يفتح أوله (وإن المؤمن يغفر) أى تغفرا باخلاقه تعالى (وغيره الله) مبتدأ خبره (إن لا يأتى المؤمن) أى لا يقرب ولا يفسد (ما حرم الله) أى عليه كما في رواية (متفق عليه) ورواه أحمد والترمذى ★ (وعنه) أى عن أبي هريرة (إن أعرابيا) أى واحدا من أهل البادية (أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال إن امرأتى ولدت غلاما أسود وإنى أكرهته) أى نسود الولد مخالفا للعادة وأراد تقيه عنه (فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم هل لك من ابن قال نعم قال فما ألوانها) أى ألون تلك (الأول) وقيل الجمع بالجمع (قال حمر) بضم فسكون جمع أحمر وجمع للسطابة والإطلاق غالبى (قال هل فيها من أورق) أى أسمر وهو ما فيه يباشر إلى المواد يشبه لون الرماد وقال الأصمعى هو أظيب الأبل لحما وليس بمحمود عندهم في سيره وعمله (قال إن فيها لورقا) بضم فسكون جمع أورق وعدل عنه إلى جمعه مبالغة في وجوده (قال فأتى ترى) بضم أوله أى فمن أين تظن (ذلك جاءها) أى فمن أين جاءها هذا اللون وأبوابها بهذا اللون (قال عرق) بكسر أوله (نزعها) أى قلعها وأخرجها من ألوان فعلها ولقاحها وفي المثل العرق

و لم يبرخص له في الانتفاء منه متفق عليه ★ و عن عائشة قالت كان عتبة بن أبي وقاص عهد الى أخيه سعد بن أبي وقاص ان ابن وليدة زمة منى فاقبضه اليك فلما كان عام الفتح اخذه سعد فقال انه ابن اخي وقال عبد بن زمة اخي فتساوقا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال سعد يا رسول الله ان اخي كان عهد الى قيه وقال عبد بن زمة اخي وابن وليدة ابي ولد على فراشه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هو لك يا عبد بن زمة الولد للفراش وللعاهر الحجر

نزاع و العرق في الاصل مأخوذ من عرق الشجر و يقال فلان لعرق في الكرم (قال فلعل هذا عرق نزعه) و المعنى ان ورقها انما جاء لانه كان في أصولها البعيدة ما كان بهذا اللون أو بالوان تحصل الورقة من اختلاها فان أمزجة الأصول قد تورث ولذلك تورث الامراض والالوان تتبعها (و لم يبرخص) أى النبى صلى الله عليه وسلم (له) أى للرجل (في الانتفاء) أى انتفاء الولد (منه) أى من أبيه قال الطبيب و فائدة الحديث النسخ عن نفي الولد بمجرد الاسارات الضعيفة بل لابد من تحقق و ظهور دليل قوى كان لم يكن وطئها أوأنت بولد قبل ستة أشهر من مبتدأ وطئها و انما لم يعتبر وصف اللون ههنا لدفع التهمة لأن الاصل براءة المسلمين بخلاف ما سبق من اعتبار الاوصاف في حديث شريك فانه لم يكن هناك لدفع التهمة بل لینه على ان تلك الحلية الظاهرة مشبهة عند وجود نص كتاب الله فكيف بالآثار الخفية قال النووي فيه ان التعريض بنفى الولد ليس نفيًا و ان التعريض بالتلف ليس قذفًا و هو مذهب الشافعي و موافقيه و فيه إثبات انقياس و الاعتبار بالاشباه و ضرب الامثال و فيه الاحتياط للانساب في الحاق الولد بمجرد الامكان و الاحتمال (متفق عليه) ★ و عن عائشة قالت كان عتبة يرض أوله و سكنون فوقية (ابن أبي وقاص) و هو الذى كسر رباعية النبى صلى الله عليه وسلم يوم أحد ومات كانوا (عهد) أى أوصى (الى أخيه سعد بن أبي وقاص) و هو أحد العشرة المبشرة (ان ابن وليدة زمة) بالاضافة أى ابن جاريته (سوى) و هى جارية زانية كانت في الجاهلية لزمة و هو يفتح الزاى و الميم و قد تسكن الميم كذا في جامع الاصول و اقتصر ابن الهمام على الفتحين و في المفتي أكثر الفقهاء و المحدثين يسكنون الميم (فاقبضه) يكسر الموحدة أى اسكب ابنها (اليك) أى منضما الى حجر تريتك يعنى كان عتبة وطئ الوليدة و ولدت ابنا فظن ان نسب ولد الزنا ثابت للزاني فأوصى لآخيه و أمره ان يقبض ذلك الابن الى نفسه و يتفق عليه و يرييه (فلما كان عام الفتح اخذه) أى سعد ابن الوليدة (فقال انه ابن اخي) وقال عبد بن زمة اخي) أى هو اخي لان أبى كان يطؤها بملك اليمين و قد ولدت ولدها على فراشه فهو أولى به و أنا أحق به (فتساوقا) تفاعل من السوق أى فذهبا (الى رسول الله صلى الله عليه وسلم) أى للمرافعة (فقال سعد يا رسول الله ان اخي كان عهد الى قيه) أى في ابن الوليدة (وقال عبد بن زمة اخي) وابن وليدة أبى ولد على فراشه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هو لك يا عبد بن زمة الولد للفراش) يعنى الولد يتبع الأم اذا كان الوطء زنا وهذا هو المراد ههنا و اذا كان والده و أنه رقيقين أو أحدهما رقيقا فالولد يتبع أمه أيضا (و للعاهر الحجر) أى وللزاني الحجارة بأن يرمي ان كان عصمنا و يحد ان كان غير محصن و يحتمل أن يكون معناه الحرمان عن الميراث و النسب و الحجر على هذا التأويل كناية عن الحرمان كما يقال للمحروم في يده التراب و الحجر قال القاضي رحمه الله الوليدة الامة و كانت العرب في جاهليتهم يتخذون الاولاد و يضربون عليهن الضرايب فيكسبن بالقصور و كانت السادة أيضا لا يمتحنونهن فيأتونهن فاذا أتت وليدة بولد و قد استفرشها السيد و زنى بها غيره أيضا فان استلحقه أحد هما ألحق به و نسب اليه و ان استلحقه كل واحد منهما

ثم قال لسودة بنت زمعة احتجبي منه لما رأى من شبهه بعتبة فما رآها حتى لقي الله وفي رواية قال هو أخوك يا عبد بن زمعة من أجل أنه ولد على فراش أبيه متفق عليه

و تنازعا فيه عرض على القافة وكان عتبة قد صنع هذا الصنع في جاهليته بوليدة زمعة وحسب أن الولد له فعهده إلى أخيه بأن يضمنه إلى نفسه ويسميه إلى أخيه حينما احتضر وكان كافرا فلما كان عام الفتح أزعج سعد على أن ينفذ وصيته وينزعه فأبى ذلك عبد بن زمعة و تراءى إلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فحكم أن الولد للسيد الذي ولد على فراشه وليس للزاني من فعله سوى الوبال والنكال وأبطل ما كانوا عليه من جاهليتهم من إثبات النسب للزاني وفي هذا الحديث أن الدعوى تجري في النسب كما تجري في الإموال وإن الإلهة تصير فراشا بالوطء وإن السيد إذا أثر بالوطء ثم أتت بولد يمكن أن يكون منه لعنه وإن وطئها غيره وإن أقرار الوارث فيه كإقراره قال النووي رحمه الله ما يصير به المرأة فراشا إن كانت زوجة فمجرد عقد النكاح ونقلوا في هذا الإجماع و شرطوا له إمكان الوطء فإن لم يمكن بأن نكح المشرق مغربية ولم ينفارق واحد منهما وطئه ثم أتت بولد لستة أشهر أو أكثر لم يلحق هذا قول مالك والشافعي إلا أن أبا حنيفة لم يشترط الإسكان حتى لو طلق عتب المقدم من غير إمكان وطئ وأتت بولد لستة أشهر لعنه الولد وهذا ضعيف ظاهر الفساد له لأن ميناء على ظهور فساد غفلته عن تحقيق معناه وظهور صلاحه فإن أبا حنيفة شرط الإسكان لكن لم يقتصر على الإسكان العادي وجوز اجتماعهما بطريق خرق العادة حملا للمؤمن بحسب الإسكان على الإصلاح والإحسان والله المستعان قال وإن كانت أمة لعنه الشافعي ومالك تصير فراشا فوطئ بمجرد الملك فإذا أتت بعد الوطء بولد لمدة الإسكان لعنه وقال أبو حنيفة رحمه الله لا تصير فراشا إلا إذا ولدت (١) (ثم قال لسودة بنت زمعة) أي زوجة النبي صلى الله عليه وسلم (احتجبي منه) أي من الولد (لما رأى) بكسر اللام وتخفيف الهميم (من شبهه بعتبة) بيان لما يعني أن ظاهر الشرع أن هذا الابن أخوك ولكن التقوى أن تحتجبي منه لأنه يشبه عتبة قال النووي واحتج بعض الحنفية بهذا الحديث على أن الوطء بالزنا له حكم الوطء بالنكاح في حرمة المصاهرة وقال الشافعي رحمه الله ومالك وغيرهم لا أثر لوطء الزنا بل للزنا أن يتزوج أم المزن بها وبنتها وزاد الشافعي وجوز نكاح البنت المتولدة من ماله بالزنا قالوا وجه الاحتجاج به أن سودة أسرت بالاحتجاب وهذا احتجاج ضعيف لأن هذا على تقدير كونه من الزنا فهو أجنبي من سودة لا يمل الظهور له سواء أنحى بالزنا أم لا ولا تعلق له بالمسئلة المذكورة وفيه أن حكم الحاكم لا يمل الأمر في الباطن فإذا حكم بشهادة شاهدي زور أو غير ذلك لم يمل المحكوم للمحكوم له لأنه صلى الله عليه وسلم حكم به لعبد بن زمعة أنه أخ له ولسودة بالاحتجاب اه وفيه أن حكمه لها بالاحتجاب إنما كان من باب الاحتياط كما يدل عليه دليله وعلمته من رؤية الشبه فانها إنما توثرت الشبه فعلمه صلى الله عليه وسلم نفذ ظاهرا وباطنا والله تعالى أعلم بالصواب (فما رآها) أي ذلك الولد (حتى لقي الله) أي مات وفيه إيماء إلى أنه مات قبلها (وفي رواية قال هو أخوك يا عبد بن زمعة) أي يدل قوله هو لك الخ (من أجل أنه) أي الولد (ولد على فراش أبيه) تعليل من قول الراوي ولذا لم يقل على فراش أبيك (متفق عليه) قال ابن الهمام إذا ولدت الأمة من مولاهم فلا يثبت نسبته منه إلا أن يعترفه وإن اعترف بوطئها وهو قول الثوري والبهري والشمعي وهر بن وهب وهو المروي عن عمر و زيد بن ثابت مع العزل وقال مالك والشافعي وأحمد ثبت إذا أقر بوطئها وإن عزل عنها ولو وطئ في غيرها يلزمه الولد عند مالك ومثله عن أحمد وهو

وجه مضحك للشافعية وأصل دليلهم فيه ما رواه الجماعة إلا الترمذي من حديث عائشة رضي الله عنها قالت اختصم سعد بن أبي وقاص وعبد بن زمة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم تمنى في ابن وليدة زمة فقال سعد يا رسول الله هذا ابن أبي عتبة بن أبي وقاص عهد إلى أنه ابنه انظر إلى شبهه وقال عبد بن زمة هذا أخى يا رسول الله ولد على فراش أبي فطر رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى شبهه فرأى شيئا يتا بعتة فقال. هو لك يا عبد بن زمة الولد للفراش وللعاهر الحجر واحتجى منه يا سودة قلم تره سودة قط والجيب . فإنه عليه الصلاة والسلام إنما قضى به لعبد بن زمة على أنه عبد له ورثه لا على أنه أخوه ولذا قال هولك ولم يقل هو أخوك وقال احتجى منه يا سودة ولو كان أخا لها بالشرح لم يجب احتجابها منه فهذا دفع بانتفاء لازم الأخوة شرعا والأول باللفظ نفسه ويدلح الأول بأن في رواية أخرى هو أخوك يا عبد ولما الأمر بالاحتجاب فلما رأى من الشبه بين بعتة ويدلح الأول أيضا بأن هذه الرواية حيثئذ معارضة لرواية هولك وهو أرجح لأنها المشهورة المعروفة فلا تعارضها الشاذة والشبه لا يوجب احتجاب اخته شرعا منه والأول وجب الآن وجوبا مستمرا إن كل من أشبه غير أبيه الثالث نسبة منه يجب حكما للشبه احتجاب اخته وعمته وجدته لآبائه منه وهو منتف شرعا وقوله الولد للفراش انتهى به نسبة عن سعد بأنه ابن أخيه وعن عبد بأنه أخوه يعنى الولد للفراش ولا فراش لواحد من عتبة وزمة وبه يقوى معارضة رواية هو أخوك ويمكن أن يعمل هذا ليس حكما مستمرا على ما ذكرنا خاصة بأزواج النبي صلى الله عليه وسلم لأن حجابهن منيع وقد قال تعالى جل جلاله لستن كأحد من النساء وعلى هذا يجب حمل الوليدة على أنها كانت ولدت لزمة قبل ذلك ويكون قوله الولد للفراش يعنى أم الولد وحيثئذ قوله هو لك أى مقضى لك ويكون المراد أنه أخوك كما هو في الرواية الأخرى ولما ما قلل عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه أنه قال ما بال رجال يطؤون ولأولادهم ثم يعتزلونهم لآبائهم وليدة يحترق سيدها أنه قد ألم بها إلا الحق ولدها بها فاعتزلوا بعد ذلك أو تركوا رواه الشافعي لمعارض بما روى عن عمر أنه كان يعزل من جاريته فجاءت بولد أسود فشق عليه فقال من هو فقلت من وأمى الأبل فحمد الله وأتى عليه ولم يلتزمه وأمد الطحاوى عن عكرمة عن ابن عباس أنه كان له جارية فحملت فقال ليس منى أتى أيتها أيتها لم ألد به الولد وعن زيد بن ثابت أنه كان يطل جارية فارسية ويعزل عنها فجاءت بولد فأعتق الولد وولدها وعنه أنه قال لها من حملت فقلت منك فقال كذبت ما وصل إليك ما يكون منه الحمل ولم يلتزمه مع اعترافه بولتها والمروى عن عمر من قوله أنه يلحق بالوطأى مطلقا جاز لكونه علم من بعضهم أنكروا عن يجب عليه استحقاقه وذلك أنا يتنا أن الوطأى إذا لم يعزل وحسبنا وجب الاعتراف به فقد علم من الناس أنكروا أولاد الأماء مطلقا فقال لهم أتى ملحق بكم أيامهم مطلقا وما من علم منه الاعتزال في الأمة (١) فإنه لا يتعرض له قال وهذا الذى ذكرته من عدم لزومه الولد وإن اعترف بالوطء ما لم يدعه حكم في القضاء يعنى لا يقضى عليه بثبوت نسبته منه بلا دعوة وإساءة الدنيا لهما بينه وبين ربه تبارك وتعالى فالمراد عن أبي حنيفة أنه إذا كان حين وطئها لم يعزل عنها وحسبنا عن مظان روية الزنا يلزمه من قبل الله تعالى أن يدعيه بالاجماع لأن الظاهر والحالة هذه كونه منه والعمل بالظاهر واجب وفي الميسوط وعن أبي يوسف إذا وطئها ولم يستبرئها بعد ذلك حتى جاءت بولد فعليه أن يدعيه سواء عزل عنها أو لم يعزل حصنها أو لم يحصنها تحسبنا للفن بها وحالا لأمرها على الصلاح ما لم يثبت خلافه وهذا كـمذهب الشافعي والجمهور لأن مظهر سببه يكون محالا عليه حتى يثبت خلافه وعن عبد لا يثبت أن يدعى ولدها إذا لم يعلم أنه منه ولكن يثبت

★ و عنها قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم و هو مسرور فقال اى عائشة الم ترى ان مجزأ المدلجى دخل فلما رأى أسامة و زيدا و عليهما طيقة قد غطيا رؤسهما و بدت اقدامهما فقال ان هذه الاقدام بعضها من بعض متفق عليه

ان يعنى الولد و فى الايضاح ذكرهما بلفظ الاستحباب فقال ابو يوسف احسان يدعيه و قال عبد احب ان يعنى الولد و عبارة الميسوط قيد الوجوب ★ (و عنها) اى عن عائشة (قالت دخل على) اى عندى (رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم) اى يوما من الايام او نهارا (و هو مسرور) جملة حالية (فقال اى عائشة) اى يا عائشة فأتى نداء للتقريب (الم ترى) عذف التون اى الم تعلمى يعنى هذا عايتين ان تعلمى فاعلمى (ان مجزأ) بكسر الزاى الاولى مشددة بعد الجيم و فى نسخة بفتحها (المدلجى) نسبة الى مدلج يضم الهم و سكنون الدال المهملة و كسر اللام فجيم و كانت القيافة فيهم و فى بنى أسد يعترف لهم العرب (دخل) اى فى المسجد (فلما رأى أسامة و زيدا) اى ابنه (و عليهما طيقة) اى كساء غليظ (قد غطيا) اى بيا (رؤسهما) قال الطبى فيه دليل على ان اقل الجمع اثنان و ليس هو من وادى قوله تعالى لقد صفت قلوبكما لانه قد يقال لشخص له قلوب باعتبار دواعيه لان القلب مكان الدواعى اه و قد تقدم تحقيق هذا البحث (وبدت) اى ظهرت و كشفت (اقدامهما) فقال اى المدلجى (ان هذه الاقدام بعضها من بعض) قال النووى رحمه الله و كانت الجاهلية تقنع فى نسب أسامة ابن زيد مع الحاق الشرع اياه به لكونه اسود شديد السواد و كان زيد ابيض فلما قضى هذا القائل بالحاق نسبه مع اختلاف اللون و كانت الجاهلية تحسد قول القائل فرج النبي صلى الله عليه وسلم لكونه زاجرا لهم عن الظن فى نسبه و كانت أم أسامة حبشية سوداء اسمها بركة و كتبها أم ايمن و اختلفوا فى العمل بقول القائل و اتفق الثالوثون به على انه يشترط فيه العدالة و هل يشترط العدد ام يكفي بواحد و الاصح الاكتفاء بواحد بهذا الحديث اه و قيل فيه جواز الحكم بفعل القيافة و به قال الائمة الثلاثة خلافا لابي حنيفة اقول ليس فى هذا الحديث ثبوت النسب بعلم القيافة و انما هو تقوية و دلم لجملة و رفع مظنة كما اذا شهد عدل برؤية حلال و واقفه منجم فان قول المنجم لا يصلح ان يكون دليلا مستقلا لا نفيا و لا اثباتا و يصح ان يكون مقويا للدليل الشرعى فتأمل قال القاضى فيه دليل على اعتبار قول القائل فى الانساب و ان له مستقلا فى اثباتها و الا لما استشير به و لا انكر عليه اذ لا يجوز ان يقال رجما بالنسب ما يحتمل ان يوافق الحق فى بعض الصور وفاقا و خصوصا ما يكون صوابه غير معتبر و خطؤه قذف محصنة و لا الاستدلال بما ليس بدليل و اليه ذهب عمر و ابن عباس و أنس و غيرهم من الصحابة و به قال عطاء و مالك و الاوزاعي و الشافعى و أحمد و عامة اهل الحديث و قالوا اذا ادعى رجلا ن نسب مولود مجهول النسب و لم يكن له بيئة او اشتراكا فى وسط امرأة بالشبهة فأتت بولد يمكن ان يكون من كل واحد منهم و تنازعوا فيه حكم القائل فأيهم الحق لعمري و لم يعتبره اصحاب ابي حنيفة بل قالوا يلحق الولد بهم جميعا و قال ابو يوسف يلحق رجلين و ثلاثا ولا يلحق باكثر ولا بأمرأتين و قال ابو حنيفة يلحق بهما ايضا و كل ذلك ضعيف قال ابن الهمام و اذا كانت الجارية بين شريكين فباعت بولد فادعاه احد هما ثبت نسبه منه سواء كانت فى المرض او الصحة و صارت ام ولد له اتفاقا الا انه يضمن نصيب شريكه فى اليسار و الأعصار قال و ان ادعياه معايتت نسبه منهما و كانت الأم لم ولد لهما فتخدم كلا منهما يوما و اذا مات احد هما عقت و يرث الاين من كل منهما ميراث ابن كامل و يرثان منه ميراث اب واحد و اذا مات احدهما

كان كل من ميراث الابن للباقي منهما وقال وبقولنا قال الثوري واسحق بن راهويه وكان الشافعي يقول في القديم ورجع عليه احمد حديث القافة وقيل يعمل به اذا فقتت القافة وقال الشافعي رحمه الله يرجع الى قول القائف فان لم يوجد القائف وقف حتى يبلغ الولد فينسب الى ابيهما شاء فان لم ينسب الى واحد منهما كان نسبه موقوفنا لا يثبت له نسب من غيرهما والقائف هو الذي يتبع آثار الآباء في الابداء وغيرها من الآثار من ثأف اثره يقوفه مقلوب قفا اثره مثل اري مقلوب رأى والقافة مشهورة في بني مدلج فان لم يكن مدلجي فغيره و هو قول احمد وقال به مالك في الآمال وهذا لان آليات النسب من شخصين مع علمنا بأن الولد لا يتغلق من مابين لانها كما تملق من رجل انسد ثم الرحم متعذر فقلنا بالشبه وهذا يفيد ان القافة لو الحقته بهما لا يلحق و هو قول الشافعي انه يبطل قولهم اذا الحقوا بهما وقد ثبت العمل بالشبه بقول القائف حيث مر رسول الله صلى الله عليه وسلم على ما أخرج السنة في كتبهم عن سفيان بن عيينة عن الزهري عن عروة عن عائشة رضى الله عنها قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم مسرورا فقال يا عائشة ألم ترى مجززا المدلجي دخل على وعندي أسامة بن زيد وزيد وعليهما قطيفة وقد غطيا رؤسهما وهدت أقدامهما فقتل هذه الأقدام بعضها من بعض وقال أبو داود وكان أسامة أسود وكان زيد أبيض قال صاحب البداية ولنا كتاب عمر رضى الله تعالى عنه الى شريح في هذه العادة ذكر ان شريحا كتب الى عمر بن الخطاب في جارية بين شريكين جاءت بولد فادعيا فكتب اليه عمر انهما ليسا فليس عليهما ولو يننا لين لهما هو ابنيهما يرثهما ويرثانه و هو لباقي منهما وكان ذلك بمحض من الصحابة من غير تكبر فحل محل الاجماع قال ابن الهمام و الله تعالى أعلم بذلك والمعروف في قصة عمر هو ما قال سعد بن منصور حدثنا سفيان عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار عن عمر في امرأة وطنها رجلان في طهر فقال القائف قد اشتركا فيه جميعا فيعلمه ابنيهما وقال الشعبي و على يقول هو ابنيهما و هما أبواه يرثانه و يرثهما ذكره سعد أيضا و روى الاثرم باسناده عن سعيد بن المسيب في رجلين اشتركا في طهر امرأة أو وطنها رجلان في طهر فقال القائف قد اشتركا فيه جميعا فحملت فولدت غلاما يشبههما فرثما ذلك الى عمر فدعا القافة فنظروهم فقالوا نراه يشبههما فالحقه بهما وجعله يرثهما ويرثانه و روى عبدالرزاق عن معمر عن الزهري عن عروة بن الزبير أن رجلين ادعيا ولدا فدعا عمر القافة واقتدى في ذلك يبصر القافة وأنجته بأحد الرجلين ثم ذكر أيضا عبدالرزاق بعد ذلك عن معمر عن أيوب عن ابن سيرين قال لما دعا عمر القافة فرأوا شبهة فيهما ورأى عمر مثل ما رأت القافة قال قد كنت علمت أن الكلبة لاتلد الاكلبا فيكون كل جرو لايه و ما كنت أرى أن مابين يجتمعان في ولد واحد و اسند عبدالرزاق أيضا عن معمر عن قتادة قال رأى القافة و عمر جميعا شبهة فيهما فقال هو بينكما يرثكما وترثانه قال فذكرت ذلك لابن المسيب فقال نعم هو الآخر منهما قال و قول المصنف يعني صاحب البداية و عن علي مثل ذلك يشير الى ما أخرج الطحاوي في شرح الآثار عن سماك عن مولى مخزومي قال وقع رجلان في طهر واحد فطلعت الجارية فلم يدر من أبيهما هو فأتيا هليا فقال هو بينكما يرثكما وترثانه و هو لباقي منكما و رواه عبدالرزاق أخرت عن سفيان الثوري عن قابوس بن أبي ظبيان عن علي قال أتاه رجلان وقما على امرأة في طهر فقتل الولد بينكما و هو لباقي منكما وضمنه البيهقي فقال برويه سماك عن رجل مجهول لم يسمه و عن قابوس و هو غير محتج به عن أبي ظبيان عن علي قال و قد روى عن علي مرفوعا بخلاف ذلك ثم أخرج من طريق أبي داود ثنا عبدالرزاق أنا الثوري عن صالح الهمداني عن الشعبي عن عبد خير عن زيد بن أرقم قال أتى على كرم الله وجهه و هو باليمن بثلاثة وقموا على امرأة في طهر

واحد لسأل اثنين أقران بهذا الولد قال لا حتى سألهم جميعا فاجعل كلما سأل اثنين قال لا فافزع بينهم فالجئ الولد بالنى صارت عليه القرعة وجعل عليه ثني الدية قال فلذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فضحك حتى بدت نواجذه و أعلم أن أبا داود رواه أيضا بوقفا وكذا النسائي عن علي بن إسماعيل بن أسد المروفي وكذا رواه الحميدي في مسنده وقال فيه فاغرمه ثني قيمة الجارية لصاحبه وهو حسن بين المراد بالدية فيما قبله وحاصل ما تحصل من هذا أنه صلى الله عليه وسلم سر بقول القافة وإن عمر قضى على وفق قولهم وأنه عليه الصلاة والسلام لم ينكر إثبات على النسب بالقرعة ولا شك أن المعول على ما ينسب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك هو سروره بقول القافة فاجاب المصنف أي صاحب الهداية عنه بأن سروره كان لأن الكفار كانوا يطعنون في نسب امامة لما تقدم عن أبي داود أنه كان أسود وزيد أبيض فكانوا لذلك يطعنون في ثبوت نسبه منه وكانوا مع ذلك يعتقدون قول القافة فكان قول القافة مقطعا لطعنهم سروره لا شك أنه لما يلزمه من قطع طعنهم واستراحة مسلم من التأذي بنسبه وظهور خطئهم والرد عليهم ثم يحتمل ذلك كون القافة حقا في نفسها ليسكون متعلل سروره أيضا أو ليست حقا فيخص سروره بما قلنا فيلزم أن يكون حكمتنا بكون سروره بها نفسها فرع حكمتنا بأنها حق فيتوقف على ثبوت حقيتها ولم تثبت بعد وطمن يطمئن بضم عين المضارع في الريح والنسب قال ابن الهمام وأعلم أنه استدلل على صحة القافة بعديث اللعان حيث قال عليه الصلاة والسلام فيه إن جاءت به أصهب اسم خمسه السابقين فهو لزوجها وإن جاءت به أورق جدا جماليا خدج السابقين سابق اليتين فهو لذى زميت به وهذه هي القافة والحكم بالشبه وأجاب أصحابنا بأن معرفته ذلك صلى الله عليه وسلم من طريق الوحي لا القافة وقد يقال الظاهر عند إرادة تعريفه أن يعرف أنه ابن فلان والحق أنه يتقلب عليهم لأنه لو كانت القافة معتبرة لكن شرعية اللعان تختص بما إذا لم يشبه المرء به شبه الزوج أولا (١) لحصول الحكم الشرعي حينئذ لأنه ليس إبتها للناس وهو مستلزم الحكم بحكمها في نسب الولد وأجيب أيضا بأنه لا يلزم من حقية ثباته صلى الله عليه وسلم حقية قافة غيره وفيه نظر فإن القافة ليست إلا باعتبار أمور ظاهرة يستوى الناس في معرفتها ثم أنه عليه الصلاة والسلام سر بفعل على رضاه عنه وهو العاطف بالقرعة وقد قلل ذلك عن بعض العلماء وطريقه صحيحة لتقريره عليه الصلاة والسلام إياه بل سر به لأن الضحك دليله مع عدم الإنكار و إذا لم يقل به يلزمه الحكم بنسخه غير أنه بقي ما ثبت عن عمر من العمل بقول القافة فانه من القوة بكثرة الطرق بحيث لا يعارضه المروى عنه من قصة شريح لغفائها وعدم تبينها وإن كانت قصة مرحلة فإن سليمان بن يسار عن عمر مرسل وكذا عروة عنه وهما إمامان لأوروبيان الاعن قوى مع حجية المرسل عندنا فكيف به من هذين على أن قول سعيد بن المسيب نعم في استناد عبدالرزاق ربما يكون كالموصول بمر لأن سعيدا روى عن عمر وبالجملة فلا خلاف في ثبوت هذا وإذا ثبت عمل عمر بالقافة لزم أن ذلك الاحتمال في سروره عليه الصلاة والسلام وهو كون الحقيقة من متعاقباته ثابت والشافعي لما لم يقل بنسبة الولد إلى اثنين يلزمه اعتقاد أن فعل عمر كان عن وليه لا بقول القافة فيلزمه القول بثبوت النسب من اثنين إذ حل محل الإجماع من الصحابة وهو ملزوم لأحد الأمرين إما سروره عليه الصلاة والسلام لم يكن متعاقبا لأبويه طعنهم أو ثبت نسخه وبه قول الأئمة نقول انه من مالهها كما يفهم من بعض الروايات لأن السامعين لا يجتمعان في الرحم الا متعاقبين فإذا فرض أنه خلق من الأول لم يتصور خلقه من الثاني بل انه يزيد الأول في سمعه قوة وفي بصره وأعضائه وأما التعليل بأنه ينسب له الرحم فنقاصر على قولنا إن العامل لا يحضى فأما من يقول تحضى لا يمكنه القول بالانسداد فيثبت النسب مع الحكم

★ وعن سعد بن أبي وقاص (أبي بكره) قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ادعى الى غير أبيه و هو يعلم فالجنة عليه حرام متفق عليه ✽ و عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ترغبوا عن آبائكم فمن رغب عن أبيه فقد كفر متفق عليه و قد ذكر حديث عائشة من أحد أغبر من الله في باب صلاة الخسوف ✽ (الفصل الثاني) ★ عن أبي هريرة انه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول لما نزلت آية الملاعة ايما امرأة ادخلت على قوم من ليس منهم فليست من الله في شيء ولن يدخلها الله جنته و ايما رجل جحد ولده و هو ينظر اليه احتجب الله منه و فضحه على رؤس الخلائق

بأنه في نفس الأمر من ماء أمههما (متفق عليه) و رواه الأربعة ★ (وعن سعد بن أبي وقاص و أبي بكره) قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ادعى (بتشديد الدال) أى انتسب (الى غير أبيه و هو يعلم) أى و الحال انه يعلم انه غير أبيه (فالجنة عليه حرام) أى ان اعتد حله أو قيل أن يعتد بغير ذنبه أو محمول على الزجر عنه لانه يؤدي الى فساد عريض و في بعض النسخ فالجنة حرام عليه و هو مخالف للاصل المعتبر (متفق عليه) و رواه أحمد و أبو داود و ابن ماجه عنهما و روى أبو داود عن انس بن مالك عن أبيه أو انتسب الى غير مواليه فعليه لعنة الله المتتابعة الى يوم القيامة ★ (و عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ترغبوا) أى لا تفرسوا (عن آبائكم) أى عن الانتساب اليهم (فمن رغب عن أبيه) أى و انتسب الى غيره (فقد كفر) أى قارب الكفر أو يخشى عليه الكفر في النهاية الدعوة بالكسر في النسب و هو أن ينتسب الانسان الى غير أبيه و عشيرته و كانوا يفعلونه فهو عنه و الادعاء الى غير الأب مع العلم به حرام فمن اعتد اباخته كفر لمخالفة الاجماع و من لم يعتقد اباخته فعنى كفر وجهان أحدهما أنه قد أشبه فعله فعل الكفار و الثاني أنه كافر فعلة الاسلام قال الطيبي و معنى قوله فالجنة عليه حرام على الاول ظاهر و على الثاني تقييد (متفق عليه) و لفظ ابن الهمام من ادعى أباً في الاسلام غير أبيه و هو يعلم انه غير أبيه فالجنة عليه حرام و أما لفظ الكتاب فمطابق لما في الجامع الصغير (و ذكر) و في نسخة صحيحة و قد ذكر (حديث عائشة ما من أحد أغبر من الله) قال السيوطي بالنصب حجازية و الرفع تميمية و تمامه ان يزن عبده أو تزني أمته (في باب صلاة الخسوف) أى ذكر في أثناء حديث من ذلك الباب و حذف هنا لشكره و الله تعالى أعلم بالصواب

★ (الفصل الثاني) ★ (عن أبي هريرة انه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول لما نزلت آية الملاعة) أى حين تزولها (ايما امرأة ادخلت على قوم) أى بالانتساب الباطل (من ليس منهم فليست) أى المرأة (من الله) أى من دينه أو رحمته (في شيء) أى شيء يعتد به (ولن يدخلها الله جنته) قال التوربشتي أى مع من يدخلها من المحسنين بل يؤجرها أو يعتد بها ما شاء الا أن تكون كافرة فيجب عليها الخلود (و ايما رجل جحد ولده) أى أنكره و نفاه (و هو) أى الولد (ينظر اليه) أى الى الرجل فقيه اشعار الى قلة شفقتة و رحمته و كثرة مساواة قلبه و شغلته أو و الحال ان الرجل ينظر الى ولده و هو أظهر و يؤيده قول التوربشتي و ذكر النظر تحقيق لسوء منيعة و تعظيم الذنب الذي ارتكبه حيث لم يرض بالفرقة حتى أساط جلباب الحياء عن وجهه قال الطيبي يريد ان قوله و هو ينظر اليه تنبيه للمعنى و بمالقة فيه اه قيل معنى و هو ينظر اليه أى و هو يعلم انه ولده فيكون قيدا احترازا (احتجب الله منه) أى حجه و أبعده من رحمته جزاء وفاقا و الله منزّه عن الاحتجاب كما لا يخفى على ذوى الالباب (و فضحه) أى أخزاه (على رؤس الخلائق) أى عندهم و هو كناية

في الاولين و الآخرين رواه أبوداود و النسائي و الدارمي * و عن ابن عباس قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان لي امرأة لا ترد يد لاسي فقال النبي صلى الله عليه وسلم طلقها قال اني احبها قال فاسكها اذا روله أبوداود و النسائي و قال النسائي رقبه لحد الرواة الى ابن عباس و أحدهم لم يرقه قال و هذا الحديث ليس بثابت * و عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى ان كل مستطلق استلحق بعد أبيه

عن تشهيره (في الاولين و الآخرين) أي في مجمعهم قال الطيبي رحمه الله يحتمل ان يكون غرقا لفضحه و على رؤس الخلائق حالا من الضمير المنصوب و يحتمل ان يكون حالا مؤكدة من الخلائق أي على رؤس الخلائق أجمعين (رواه أبوداود و النسائي و الدارمي) و رواه ابن ماجه في صحيحه و الحاكم في مستدركه و زادوا في آخره يوم القيامة * (و عن ابن عباس قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان لي) بفتح الياء و سكوتها (امرأة) بالنصب على اسم ان (لا ترد يد لاسي) أي لا تنزع نفسها عن يقصدها فباشرة (فقال النبي صلى الله عليه وسلم طلقها: قال اني احبها قال فاسكها اذا) أي حافظها لئلا تقبل فاشة و هذا الحديث يدل على ان تطليق مثل هذه المرأة أولى لانه عليه الصلاة والسلام قدم الطلاق على الاساك فلو لم يتيسر تطليقها بان يكون يحبها أو يكون له منها ولد يشق مفارقة الولد الأم أو يكون لها عليه دين و لم يتيسر له قضاءه فحينئذ يجوز ان لا يطلقها و لكن بشرط ان يمنعا من الفاشة فإذا لم يمكنه ان يمنعا من الفاشة بمعنى بترك تطليقها قال ميرك ناقلا عن التصحيح الجزري اختلقوا في معنى الحديث فقال ابن الاعرابي من النجور و قال الخطابي معناه انها مطاوعة لمن أرادها و بوب عليه النسائي في سننه فقال باب تزوج الزانية و قال الامام أحمد تعطي من ماله يعني انها سليبة لا ترد من أراد الاخذ منه و هذا أولى لوجهين أحدهما انه لو أراد انها زانية لكان ذلكا و لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم ليقره عليه و الثاني انه لو كان كذلك لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم لأذن في اساكها و في شرح السنة معناه انها مطاوعة لمن أرادها لا ترد يد له قال التوربشتي هذا و ان كان اللفظ يقتضيه احتالا فان قوله صلى الله عليه وسلم فاسكها اذا ياباه و معاذ الله ان يأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم في اساك من لا تماسك لها عن الفاشة فضلا عن أن يأمر به و اما الوجه فيه ان الرجل شكا اليه خرقها و تباونها بحفظ ما في البيت و التسارع الى بذل ذلك لمن أرادها قال القاضي هذا التوجيه ضعيف لان اساك الفاجرة غير محرم حتى لا يؤذن فيه فيما اذا كان الرجل مولما بها لانه ربما يخاف على نفسه ان لا يصطبر عنها لو طلقها فيقع هو أيضا في التجور بل الواجب عليه أن يؤدبها و يجتهد في حفظها في شرح السنة فيه دليل على جواز نكح الفاجرة و ان كان الاختيار غير ذلك و هو قول أكثر أهل العلم (رواه أبوداود و النسائي و قال النسائي رقبه أحد الرواة الى ابن عباس و أحدهم لم يرقه و قال) أي النسائي (و هذا الحديث ليس بثابت) أي وصله قال الشيخ الجزري حديث ابن عباس رواه أبوداود و سكت عليه قال المنذرى و رجال اسنده محتج بهم في الصحيحين على الاتقاق و الاتفاق و رواه الشافعي في المسند عن سفيان بن عيينة عن هرون ابن زيات عن عبيد الله بن عبيد الله بن عمير قال أتى رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم و ساقه بلفظه مراسلا و رواه النسائي عن عبيد الله بن عبيد الله بن عمير عن ابن عباس مستندا و قال انه ليس بثابت اه كلام الشيخ و يفهم منه ان وصل هذا الحديث ليس ثابت و المرسل أصح لان أصل الحديث ليس ثابت كما يفهم من كلام المتصنف لأمير ذكره ميرك * (و عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان النبي

الذى يدعى له ادعاء وورثته تقضى ان من كان من أمة يملكها يوم أصابها فقد لحق بمن استلقته و ليس له ما قسم قبله من الميراث شئ و ما أدرك من ميراث لم يقسم فله نصيبه و لا يلحق اذا كان أبوه الذى يدعى له أنكره فان كان من أمة لم يملكها أو من حرة عاهر بها فانه لا يلحق و لا يرث و ان كان الذى يدعى له هو ادعاء فهو ولد زنية من حرة كان أو أمة وواه أبو داود * و عن جابر بن عتيك ان نبي الله صلى الله عليه وسلم قال من الفرية ما يحب الله و منها ما يبغض الله فاما التى يحبها الله

صلى الله عليه وسلم قضى (أى أراد أن يقضى) ان كل مستلحق (هو بفتح الحاء الذى طلب الورثة ان يلحقوه بهم و استلقته أى ادعاء و قوله) استلحق (بصيغة المجهول صفة لقوله مستلحق (بعد آية) أى بعد موت أبي المستلحق (الذى يدعى) بالتخفيف أى المستلحق (له) أى لآيه يعنى ينسب اليه الناس بعد موت سيد تلك الأمة و لم ينكر أبوه حتى مات قال الطيبى و قوله (ادعاء وورثته) خبران و الفاء فى قوله (تقضى) تفصيلية أى أراد رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يقضى تقضى كما فى قوله تعالى فتزويجنا إلى بآلكم فأتولوا أنفسكم له و قيل قوله ادعاء صفة ثانية لمستلحق و خبران معذوف أى من كان دل عليه ما بعده أعنى قوله تقضى (ان من كان من أمة) أى كل ولد حصل من جارية (يملكها) أى سيدها (يوم أصابها) أى فى وقت جاسفها (فقد لحق بمن استلقته) يعنى ان لم ينكر نسبه منه فى حياته و هو معنى قوله (و ليس له) أى للولد (ما قسم) بصيغة المجهول أى فى الجاهلية بن وورثته (قبله) أى قبل الاستلحاق (من الميراث شئ) لأن ذلك الميراث وقعت قسمته فى الجاهلية و الاسلام يعفو عما وقع فى الجاهلية (و ما أدرك) أى الولد (من ميراث لم يقسم فله نصيبه) أى للولد حصته (و لا يلحق) بفتح أوله و فى نسخة يضمه أى لا يلحق الولد (اذا كان أبوه الذى يدعى له) أى ينتسب اليه (أنكره) أى أبوه لأن الولد انفى عنه بانكاره و هذا انما يكون اذا ادعى الاستبراء بان يقول سبني عليها حبس بعد ما أصابها و ما وطئ بعد مضى الحبس حتى ولدت و حلف على الاستبراء فحينئذ ينفى عنه الولد (فان كان) أى الولد (من أمة لم يملكها أو من حرة عاهر) أى زنى بها (فانه) أى الولد (لا يلحق) بصيغة المعلوم أو المجهول (و لا يرث) أى و لا يأخذ الأورث (و ان كان الذى يدعى له) وصلة تأكيد و مبالغة لما قبله (هو ادعاء) و فى نسخة هو الذى ادعاء بتشديد الدال أى انتسبه (فهو ولد زنية) بكسر فسكون (من حرة كان) أى الولد (أو أمة) أى من جارية قال الطحاوى هذه أحكام قضى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فى أوائل الاسلام و مبادئ الشرع و هى ان الرجل اذا مات و استلحق له وورثته ولدا فان كان الرجل الذى يدعى الولد له وورثته قد أنكر انه منه لم يلحق به و لم يرث منه و ان لم يكن أنكره فان كان من أمة لحقه و وورث منه ما لم يقسم بعد من ماله و لم يرث ما قسم قبل الاستلحاق و ان كان من أمة غيره كابن و ليدة زمعة أو من حرة زنى بها لا يلحق به و لا يرث بل لو استلقته الواطئ لم يلحق به فان الزنا لا يثبت النسب قال الترمذى معناه اذا كان للرجل زوجة أو مملوكة صارت فرائضا له فأثمت بولد لمدة الاسكان لحقه و صار ولدا له يجرى بينهما التوارث و غيره من أحكام الولادة سواء كان موافقا له فى الشبهة أو مخالفا له فقله السيوطى رحمه الله (رواه أبو داود * و عن جابر بن عتيك) بفتح العين المهملة و كسر النون و بعدها تحية سأكنة قال المؤلف كنيته أبو عبد الله الانصارى شهد بدرا و جميع المشاهد بعدها (ان نبي الله صلى الله عليه وسلم قال من الفرية) بفتح أوله أى على أهله (ما يحب الله) أى يرزاه و يستحسنه (و منها ما يبغض الله) أى يكرمه و يستبجه (فاما التى يبغض الله) فمجهول على طريق الكلف

فالتفيرة في الريبة و أما التي يفيضها الله فالتفيرة في غير ريبة و أن من الغيلاء ما يفيض الله و منها ما يحب الله فأما الغيلاء التي يحب الله فاختيال الرجل عند القتال و اختياله عند الصدقة و أما التي يفيض الله فاختياله في الفخر و في رواية في البغي رواه أحمد و أبو داود و النسائي

★ (الفصل الثالث) ★ عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال قام رجل فقال يا رسول الله إن فلانا أبني عاهرت باسمه في الجاهلية فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا دعوة في الإسلام ذهب أمر الجاهلية الولد للفراش وللعاهر الحجر رواه أبو داود ★ و عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أربع من النساء لا ملاعنة يمتنهن النصرانية تحت المسلم و اليهودية تحت المسلم و الحرّة تحت المملوك و المملوكة تحت الحر رواه ابن ماجه

و النشر المرتب (فالتفيرة في الريبة) بالكسر أى في موضع التهمة و الشك ما تردد فيه النفس فظاهر فاللدة التفيرة و هي الرجة و الانزجار و ان لم تكن في موقعها فتورث البغض و الشتان و الفتن و هذا معنى قوله (و أما التي يفيضها الله فالتفيرة في غير ريبة) و في نسخة من غير ريبة بأن يقع في خاطره ظن سوء من غير أمارة كخروج من باب أو ظهور من شبك أو تكشف على أجنبي أو مشكلة معه من غير ضرورة (و ان من الغيلاء) بضم فتح في النهاية الغيلاء : بالضم و الكسر الكبير و العجب (ما يفيض الله و منها ما يحب الله) في تقديم النفي ههنا بخلاف ما سبق إشارة الى أن الأصل و الغالب في الغيلاء انه مفيض و في التفيرة عكسه (فأما الغيلاء التي يحب الله) تفصيل : على طريق الكف و النشر الشوش نحو قوله تعالى يوم تبيض وجوه و تندود وجوه فأما الذين اسودت وجوههم (فاختيال الرجل عند القتال) أى المقاتلة مع أعداءه الله بأن يتقدم فيها بنشاط و جراءة و افهار شجاعة و قوة و تبختر في المعركة و استهانة بالعدو و جلالة كما قال صلى الله عليه وسلم أنا النبي لا كذب أنا ابن عبد المطلب (و اختياله عند الصدقة) بأن تبهز الأربعة و السخاء فيعطيا طيبة بها نفسه فلا يستكثر كثيرا و لا يعطى منها شيأ الا و هو يعمده قليلا و قال بعضهم بأن يقول مع نفسه ان أعطي صدقة كثيرة انى غنى و لى ثقة و توكل على الله فالتكبر غنى المجاهدين مجاهدة البدن و مجاهدة المال محمود (و أما التي يفيض الله فاختياله) أى الرجل (في الفخر) أى الفخر في النسب بأن يقول انا أشرف نسبا و أكرم أبأ و قد قال تعالى جل جلاله ان أكرمكم عند الله أتقاكم و قال تعالى سبحانه قل بفضل الله و برحمته فبذلك فليفرحوا أى بالايامن و القرآن و في نسخة في الفخر أى تكبره في حال فقره فانه أتبع منه في حال غناه و انما يكون منسوباً اذا كان تكبره على الفقراء لما اذا كان تكبره على الاغنياء فهو محمود اذا تكبر على المتكبر صدقة (و في رواية في البغي) أى في الظلم و قيل في الحسد و المراد بغير الحق و الاستحقاق و أنواعه كثيرة (رواه أحمد و أبو داود و النسائي)

★ (الفصل الثالث) ★ { عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال قام رجل فقال يا رسول الله ان فلانا أبني خبر ان و قوله (عاهرت) أى زنت (باسمه في الجاهلية) مستأنف لآيات الدعوة (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا دعوة) بكسر الدال أى لا دعوى نسب (في الإسلام ذهب أمر الجاهلية الولد للفراش) أى تنبع للمرأة (و للعاهر) أى الزاني (الحجر) أى الرجم أو الحرمان (رواه أبو داود) و تقدم أن قوله الولد للفراش الخ أخرجه الشيخان و الأربعة من طرق ★ (و عنه) أى عن عمرو بن شعيب (أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أربع من النساء لا ملاعنة يمتنهن) أى و ين أزواجهن كما في نسخة عفيف قال الطيبي رحمه الله و لا بد من هذا التقييد لأن قوله (النصرانية تحت

★ وعن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر رجلا حين أمر المتلاعنين أن يتلاعنا أن يضع يده عند الخامسة على فيه و قال انها موجبة رواه النسائي ★ وعن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج من عندها ليلا قالت ففرت عليه فجاءه فرأى ما أصنع فقال مالك يا عائشة أغرت قنلت و ما لي لايقار مثل على مثلك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لقد جاءك شيطانك قالت يا رسول الله أسمى شيطان قال نعم قلت ومعك يا رسول الله قال نعم ولكن أعانني الله عليه حتى أسلم رواه مسلم

★ (باب العدة) ★ (الفصل الأول) ★

المسلم و اليهودية تحت المسلم و الحرة تحت المملوك و المملوكة تحت الحر (تفصيل له في شرح الوفاية فان كان أى الزوج التاذف عبدا أو كائلا أو محدودا في قذف حد أى و لا لعان و ان صلح هو شاهدا و هي أمة أو كافرة أو محدودة في قذف أو صبية أو مجنونة أو زانية فلا حد عليه و لا لعان (رواه ابن ماجه) أى في سنته عن ابن عطاء عن أبيه عطاء الغراساني عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرلوعا و أخرجه الدارقطني عن شمس بن عبد الرحمن الرقاشي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده من قوله و لم يرفعه ثم أخرجه كذلك موقوفا ثم أخرجه عن عمار بن مطر عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر نحوه و ضعف رواه و أنت علمت أن الضعيف اذا تعددت طرقه كانت حجة و هذا كذلك خصوصا و قد اعتضد برواية الاسامي اياه موقوفا على جد عمرو بن شعيب كذا ذكره ابن الهمام ★ (و عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر رجلا حين أمر المتلاعنين) أى الرجل و المرأة اللذين يريدان التلاعن (أن يتلاعنا) متعلق بأمر الثاني (أن يضع يده) متعلق بأمر الأول (عند الخامسة) أى من الشهادات (على فيه) أى في الرجل أى فيه (و قال) أى النبي صلى الله عليه وسلم (انها) أى الخامسة (موجبة) بالكسر أى مثبتة بالحكم و الظاهر انه تلقين لذلك الرجل أن يقول عند وضع يده على فيه و يمكن أن يرجع ضمير قال اليه و الجملة حال تقدير قد (رواه النسائي ★ و عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج من عندها ليلا) أى ساعة من الليل (قالت ففرت عليه) بكسر أى فجاءته الفجرة على خروجه من عنده فاضطرب ألقاها و تغير أحوال (فجاء فرأى ما أصنع فقال مالك يا عائشة أغرت قنلت و ما لي لايقار مثل على مثلك) أى كيف لايقار من هو على صفتي من المحبة و لها ضرر على من هو على صفتك من النبوة و المنزلة من الله تعالى و قد خرج في مثل هذا الوقت من عندها قال الطيبي لايقار حال من المجروز و مثل وضع موضع الضمير الراجع الى ذى الحال و هو كفولهم مثلك يهود أى أنت يهود (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لقد جاءك شيطانك) إشارة الى ما مر في حديث جابر بن عتيك من قوله أما التي يفضها الله فالفترة من غير روية يعنى كيف تفارين على و ترين اني أحيف عليك أى ليس هذا موضع روية (قالت يا رسول الله أسمى شيطان أى مع اني في ظل حمايتك و كنف رعائتك (قال نعم قلت ومعك) أى شيطان (يا رسول الله) أى مع انك سلطان الانبياء (قال نعم و لكن أعانني الله عليه) أى بالعصمة حيث قال ان عبادي ليس لك عليهم سلطان (حتى أسلم) متكلم من المضارع أى أسلم انا من وسوسته أو ما مضى و الضمير للشيطان أى اتقاد هو و لم يتعرض لي (رواه مسلم)

★ (باب العدة) ★ هي في اللغة الاحصاء يقال عدت الشيء عدة أحصيته احصاء و يطلق أيضا على المعداد و في الشرع تربص يلزم المرأة عند زوال النكاح التأكيد بالدخول أو ما يقوم مقامه من الخلوة و الموت قال ابن الهمام و ينبغي أن يزداد و شبهته بالجر عطا على النكاح قلت فكأنهم

☆ عن أبي سلمة عن فاطمة بنت قيس أن أبا عمرو بن حفص طلقها البتة وهو غائب فأرسل إليها وكيله الشخير فسقطته قتال والله مالك علينا من شئ فبعثت رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له فقال ليس لك نفقة فأمرها أن تمتد في بيت أم شريك ثم قال تلك امرأة يشاها أمحاني اعتدى عند ابن أم مكتوم فانه رجل أعمى تضعين ثيابك

أرادوا بالنكاح حقيقته وحكمه ومن المعلوم أن الطلاق قبل الدخول لا يجب فيه العدة لقوله تعالى إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقنوهن من قبل أن تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها

☆ (الفصل الأول) ☆ (عن أبي سلمة) قال المؤلف هو أحد الفقهاء المشهورين بالفتنة في المدينة في قول ومن مشاهير التابعين وإعلامهم (عن فاطمة بنت قيس) أي القرشية أخت الضحاك كانت من المهاجرات الأولى وكانت ذات جمال وعقل وكمال (أن أبا عمرو بن حفص طلقها البتة) بجمزة وصل وفتح موحدة وتشديد فوقية قال القاضي أي الطلقات الثلاث أو الطلقة الثالثة فانها بنة من حيث انها فاطمة لعلة النكاح اه والمراد هنا الاول لما سيأتى ان زوجها طلقها ثلاثا (وهو) أي أبو عمرو (غائب فأرسل إليها وكيله الشخير) أي للنفقة وفي رواية بشخير (فسقطته) بكسر الغاء وفي نسخة فسقطته من باب التفعّل أي استقلته فقال سقطته أي استقله ولم يرش به ذكره الطيبى وفي المفاتيح أي ما رويته به لكونه شعيرا أو لكونه قليلا انتهى ويمكن أن يكون من باب الحذف والإصمال والضيم يرجع الى الوكيل أي وغضبت على الوكيل بأرساله الشخير قليلا أو كثيرا (قال) أي الوكيل (والله مالك علينا من شئ) أي لانك بائنة أو من شئ غير الشخير (فبعثت رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له قتال ليس لك نفقة) أي عليه لكونه غير مأثور وقيل المراد نفي النفقة التي تربدها منه وهو الأجود (فأمرها) وفي رواية وأمرها (أن تمتد في بيت أم شريك) قال النووي رحمه الله اختلفوا في المطلقة البائنة الحائض هل لها السكنى والنفقة فقال عمر رضي الله تعالى عنه وأبو حنيفة رحمه الله وآخرون لها السكنى والنفقة لقوله تعالى جل شأنه استكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم وأما النفقة فلانها محبوسة عليه وقد قال عمر لا ندع كتاب ربنا لقول امرأة أفول وفي المدارك لا ندع كتاب ربنا وسنة ثيننا بقول امرأة لعلها نسيت أو شبه لها سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول لها السكنى والنفقة قال ابن الملك وكان ذلك بحضور من الصحابة يعني فيكون ذلك بمنزلة الإجماع وقال ابن عباس وأحمد لا سكنى لها ولا نفقة لهذا الحديث وقال مالك والشافعي وآخرون لها السكنى () لقوله تعالى وإن كن أولات حمل فانتقوا عليهن فمفهومه انهن إذا لم يكن حوامل لا يفتق عليهن أفول المفهوم لا عبرة له عندنا مع انه مقيد بالغاية وهو قوله عز وجل حتى يضمن حملهن وليس قيما لمطلق الاتفاق ولذا قال صاحب المدارك وقاعدة اشتراط الحمل أن مدة العمل ربما تطول فيظن ظان أن النفقة تسقط اذا مضى مقدار عدة الحائض فتفي ذلك الوهم قال النووي رحمه الله وأجاب هؤلاء عن حديث فاطمة في سقوط السكنى بما قاله سعيد بن المسيب وغيره انها كانت امرأة لينة واستطاعت على إحمالها فأمرها بالانتقال الى بيت أم شريك (ثم قال تلك) بكسر الكاف أي هي (امرأة يشاها) أي يدخل عليها (أمحاني) أي من أقاربها وأولادها فلا يصلح بيتها للمعدة (اعتدى عند ابن أم مكتوم فانه رجل أعمى تضعين ثيابك) استئناف أو حال من فاعل اعتدى والمعنى لانيلى ثياب الزينة في حال العدة ويحتمل أن يكون كناية عن عدم جواز الخروج في أيام العدة أو يكون كناية عن كونها غير محتاجة الى الحجاب قال النووي فأمرها بالانتقال الى بيت

(١) ظني ان ههنا سقطت والصواب ما في حاشية المشكوة ص ٢٨٨ من المرات لها السكنى لقوله تعالى استكنوهن من حيث سكنتم ولا نفقة لها لهذا الحديث ولقوله تعالى وإن كن أولات حمل اه

فإذا حالت فأذني قالت فلما حالت ذكرت له أن معاوية بن أبي سفيان وأباهم غطاني فقال أما أبو الجهم فلا يرضع عصاه عن عاتقه وأما معاوية فمملوك لا مال له انكحى أسامة بن زيد فكرهته ثم قال انكحى أسامة فنكحته فجعل الله فيه خيراً واعتبطت

ابن أم مكتوم لأنه لا يبصرها ولا يتردد إلى بيته من يتردد إلى بيت أم شريك حتى إذا وضعت ثيابها للتميز نظروا إليها وقد احتج بعض الناس بهذا على جواز نظر المرأة إلى الأجنبي بخلاف نظره إليها وهو ضعيف والصحيح الذي عليه الجمهور أنه يحرم على المرأة النظر إلى الأجنبي كما يحرم عليه النظر إليها لقوله تعالى قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم الآية ولحديث أم سلمة أنها وإن أتت على ما سبق وأيضاً ليس في هذا الحديث رخصة لها في النظر إليه بل فيه أنها آسنة عنده من نظر غيره وهي مأسورة بغض بصرها عنه اهـ وعندنا أنها يحرم النظر إلى الوجه إذا كان على وجه الشهوة (فإذا حالت) أي خرجت من العدة (فأذني) بالمد وكسر الذال أي فاعلميني (قالت) فلما حالت ذكرت له أن معاوية بن أبي سفيان أي ابن حرب الأموي (وأباهم) بفتح فسكون قال المصنف هو عامر بن حذيفة المدوي القرشي وهو مشهور بكنيته وهو الذي طلب النبي صلى الله عليه وسلم أن يجانسه في الصلاة قال النووي وهو غير أبي جهم المذكور في التيمم وفي المرور بين يدي المصلي (غطاني) قال النووي رحمه الله وفيه جواز التعريض بغطية البائن أقول ليس في هذا الحديث دلالة على ذلك بل الظاهر أن الخطبة وقعت صريحاً بعد العدة (فقال أما) بتشديد الهمزة للتنصيص (أبو الجهم) فلا يرضع عصاه عن عاتقه بكسر الفوقية أي منكبه وهو كناية عن كثرة الأسفار أو عن كثرة الضرب وهو الأصح بدليل الرواية الأخرى أنه ضارب للنساء ذكره النووي رحمه الله ويمكن الجمع بينهما قال وفيه دليل على جواز ذكر الإنسان بما فيه عند المشاورة وطلب النصيحة ولا يكون هذا من الغيبة المحرمة (وأما معاوية فمملوك) بالغضم أي فقير (لا مال له) صفة كائفة وهذا يدل على أنه كان في غاية من الفقر والفاقة حتى قال في حقه إنه مملوك وفيه إيماء إلى قوله تعالى ولا يستغف الذين لا يصدقون نكاحاً حتى يفتنيهم الله من فضله وهذا إشارة إلى أن المستشار مؤتمن على ما ورد في الحديث وفيه تصريح منه عليه الصلاة والسلام على جواز ذكر عيب في الزوج لتحترز الزوجة منه لتلاقي الزوج في المنقة وكذلك إذا كان في المرأة عيب جاز ذكره لتلاقي الزوج في شقة قبل قرره ذلك الوقت لأن أباه كان كافراً ولم يسلم بعد ولم يعط ابنه شيئاً بعد ما أسلم وهذا مردود إذ صرح في المواهب أن معاوية وأباه من مسلمة الفتح فالظاهر أنه لشع والده كما سيجيء أنه كان شحيحاً على أمرته وولده في الإسلام فكيف حال الكفر (انكحى) بهمز وصل وكسر الكاف أي تزوج (أسامة بن زيد فكرهته) أي ابتداء لكرهه مولى أسود جداً وإنما أشار صلى الله عليه وسلم بنكاح أسامة لما علمه من دينه وفضله وحسن طرائقه وكرم شمائله فنصحها بذلك (ثم قال) وفي رواية فقال (انكحى أسامة فنكحته) وإنما كرر عليها الحث على زواجه لما علم من مصلحتها في ذلك وكان كذلك ولذا قالت (فجعل الله فيه) أي فقلل في أسامة وصحبته (خيراً) أي كثيراً (واعتبطت) أي به كما في رواية وهو بفتح التاء والياء أي صرت ذات غبطة بحيث اغتبطني النساء لحظ كان لي منه قال النووي في شرح مسلم وفي بعض النسخ اغتبطت به يقال غبطته بما نال أغبطه بكسر الباء فاغبط هو كمنعه فاستنع وحبه فاحتبس وفي القاموس الغبطة بالكسر حسن الحال والمسرّة وقد اغتبط والحسد كالتغطية وقد غبطه كضربه وسمعه تمنى نعمة على أن لا تتحول عن صاحبها

و في رواية عنها فاما أبو جهم فرجل ضرب للنساء رواء مسلم و في رواية أن زوجها طلقها ثلاثا فأتت النبي صلى الله عليه وسلم فقال لانفقة لك إلا أن تكوني حاملا * و عن عائشة قالت أن فاطمة كانت في مكان وحش فخيف على ناحتها فذلك رخص لها النبي صلى الله عليه وسلم تعني في النكاح و في رواية قالت ما لفاطمة إلا أنتي الله تعني في قولها لاسكني و لانفقة روه البخاري * و عن سعيد بن المسيب قال إنما قلت فاطمة لطول لسانها على أحمائها رواء في شرح السنة

و الاغتباط التبيح بالمال الحسن و في شرح السنة فيه دليل على أن المال معتبر في الكفاة و على أن الرجل إذا لم يجد نفقة أهله و طليت المرأة فراقه فرق بينهما قلت ليس في الحديث دليل على ذلك قال و على جواز الخطبة على خطبة الغير إذا لم يأذن و لم تركن اليه قلت هذا يحتاج الى العلم بخطبة الغير قال و على جواز تزويج المرأة من غير كفوف برضاها فان فاطمة هذه كانت قرشية و أسامة من الموالى و فيه انه لم يعرف عدم رضا الاولياء بل الظاهر انهم رضوا به لك لاجل أمره صلى الله عليه وسلم و هو نظير ما فزل في حق زيد بن أسامة لتسكح زينب بنت جحش من قوله تعالى و ما كان لمؤمن و لا مؤمنة إذا قضى الله و رسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة من أمرهم (و في رواية عنها) أى عن فاطمة المذكورة (فاما أبو جهم فرجل ضرب) أى كثير الضرب (للنساء) تعني و لا كل أحد من النساء تصبر عليه (رواء مسلم و في رواية) أى لمسلم (أن زوجها طلقها ثلاثا) و هو يحتمل انه طلقها ثلاثا ابتداء أو انه جعل طلاقها ثلاثا بطلقة ثالثة و الاول هو الاظهر و الله تعالى أعلم (فأنت النبي صلى الله عليه وسلم قال لانفقة لك) أى زيادة على أيام العدة (إلا أن تكوني حاملا) أى فان النفقة حينئذ جارية الى وضع الحمل * (و عن عائشة قالت ان فاطمة) أى بنت قيس (كانت في مكان وحش) بكسر الحاء و سكوتها أيضا أى مخوف ذكره ميرك و المعنى في مكان خال لا ماكن به (فخيف على ناحتها) أى جانبها و في نفسها فخيف على بناء المفعول أسند الى الجار و المجرور (فلذلك) أى لكونها ماكنها مخولا لا لانها لاسكني لها (رخص لها النبي صلى الله عليه وسلم تعني) أى ترده عائشة بالمفعول لرخص قولها (في النفقة) بضم فسكون أى الانتقال من بيتها الى بيت أم شريك ثم الى بيت ابن أم مكتوم (و في رواية) أى البخاري (قالت) أى عائشة (ما لفاطمة) المذكورة (إلا أنتي الله تعني) أى عائشة (في قولها لاسكني و لانفقة) أى في نسبة قولها لاسكني و لانفقة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم و ما قال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك بل تجب النفقة و السكنى و هذا مذهب عائشة و به أخذ أبو حنيفة قال الطيبي رحمه الله يعني ألا تخاف الله فاطمة في هذا القول ان لاسكني للبان و لانفقة لها كيف تفتي بذلك و هو مثل قول عمر لاندع كتاب الله يقول امرأة و هو يحتمل وجهين أحدهما ما ذهب اليه عمر بن الخطاب انه لها السكنى و النفقة و ثانيها ما ذهب اليه الشافعي و مالك انه لها السكنى و لانفقة قال ميرك قلنا عن التصحيح كرهت عائشة انها كتبت في حديثها السبب الذي به أسرت أن تمتد في غير بيت زوجها خوفا أن يسمع ذلك سابع فيرى أن للبتوتة أن تمتد حيث شامت (رواء البخاري * و عن سعيد بن المسيب) بفتح التحيه الشدة و قد تكسر و هو من أكابر التابعين بل أفضلهم (قال إنما قلت فاطمة) أى عن بيت زوجها (لطول لسانها) أى باذيتها (على أحمائها) أى أقارب زوجها (رواء) أى صاحب المصابيح (في شرح السنة) أى بائنه في شرح الهداية لابن الهمام قال الشافعي لانفقة للبتوتة و هي المطلقة ثلاثا و المختلعة اذا لا يتونة عنده بغير ذلك إلا أن تكون حاملا فان في بطنها ولده و حديث فاطمة بنت قيس رواء في صحيح مسلم

الى آخره قال و أخرجه مسلم أيضا و قال فيه لاتفقة لك و لا سكتي و رواه أيضا و قال فيه ان لها حصص
ابن المغيرة خرج مع علي بن أبي طالب كرم الله وجهه و أرسل الى امرأته فاطمة بنت قيس بتطبيقه كانت
بقيت من تطبيقها و على هذا فيحمل رواية الثلاث على انه أوقع واحدة هي تمام الثلاث و أمر لها
الحريث بن هشام و عياش بن ربيعة بنفقة فسخنطها فقالا و الله لسي لك نفقة الا أن تكوني حاملة لالت
النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت له قولهما فقال لاتفقة لك زاد أبو داود في هذا بإسناد مسلم عقب قول
عياش بن ربيعة و الحريث بن هشام و لاتفقة لك الا أن تكوني حاملة و في شرح الكرز نسبة الى مسلم
لكن الحق ما علمت فيه و في رواية لمسلم ان أبانص بن المغيرة المغزوسى طلقها ثلاثا ثم انطلق
الى اليمن فقال لها أهله ليس لك علينا نفقة فاطلق خالد بن الوليد في نفر فأتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيت
مميونة الحديث و الجواب ان شرط قبول خبر الواحد عدم طعن السلف فيه وعدم الاضطرب و عدم معارض
يجب تقديمه و المتحقق في هذا الحديث عدل كل من هذه الأمور أما طعن السلف فقد طعن فيه أكابر الصحابة
مما سنذكره مع انه ليس من عادتهم الطعن بسبب كون الراوى امرأة و لا كون الراوى اعرابيا
لقد قيلوا حديث فريمة بنت مالك بن سنان أخت أبي سعيد في اعتداد الثنوني عنها زوجها في بيت زوجها
مع انها لاتعرف الا في هذا الخبر بخلاف فاطمة بنت قيس فانها تعرف بذلك الخبر و تخبر الرجال
انها حقتل مع طول و وعته و أدله ثم ظهر لها من الفقه ما أفاد علما و جلالة قدر و هو ما روى في صحيح
مسلم من ان مروان أرسل اليها فيبصه بن أبي ذؤيب ليسألها عن الحديث فقال مروان لم يسع هذا الحديث
الا من امرأة سأنخذ بالعصمة التي وجدنا الناس عليها فقالت فاطمة حين بلغها قول مروان ابني و ينكم
القرآن قال الله تعالى لاتخرجوهن من بيوتهن و لا يخرجن الا ان يأتين بفاحشة مبينة الى قوله
لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا قالت هذا لمن كانت له مراجعة فأى أمر يحدث بعد ذلك فكيف
تقولون لاتفقة لها اذا لم تكن حاملة فعلام تحبونها و قيل رد عمر خبر الضحاك بن سفيان الكلبي
وحده و هو اعرابي فجزمنا ان رد عمر و غيره لخبرها ليس الا لما علموه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
مخالفاته وقد استمر الحال عليه بعد وفاته عليه الصلاة والسلام بين السلف الى ان روت فاطمة هذا الخبر
مع ان عمر لما رده صرح بالرواية بخلافه في صحيح مسلم عن أبي اسحق قال كنت مع الاحود بن يزيد
جالسا في المسجد الأعظم و معنا الشعبي فحدث الشعبي يحدث فاطمة بنت قيس ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم لم يجعل لها سكتي و لاتفقة ناخذ الاسود كفا من حصباء فحصبه به و قال و يلك تحدث بثل
هذا قال عمر لاتترك كتاب ربنا و لانة نبينا يقول امرأة لا ندري حفظت ام نسيت لها السكتي
و النفقة قال الله تعالى لاتخرجوهن من بيوتهن و لا يخرجن الا ان يأتين بفاحشة فقد أخبر ان سنة
رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لها السكتي و النفقة و لازيب في ان قول الصحابي من السنة كذا وقع
فكيف اذا كان قائله عمر رضى الله تعالى عنه و فيما رواه الطحاوى و الدارقطني زيادة قوله سمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول للنفقة ثلاثا النفقة و السكتي و قصارى ما هنا ان تناقض روايتها
روايتها فاي الروايتين يجب تقديمها و قال سعيد بن منصور حدثنا معاوية عن الأعمش عن ابراهيم قال
كان عمر رضى الله تعالى عنه اذا ذكر عنده حديث فاطمة قال ما كنا نغير في ديننا بشهادة امرأة فهذا شاهد
على انه كان الدين المعروف المشهور و جوب النفقة و السكتي فينزل حديث فاطمة من ذلك منزلة الشاذ
و الثقة اذا شذ لا يقبل ما شذ فيه و يصرح بهذا ما في مسلم من قول مروان سأنخذ بالعصمة التي وجد
عليها الناس و الناس اذا ذاك هم الصحابة فهذا في المعنى حكاية اجماع الصحابة و وصفه بالعصمة
و في الصحيحين عن عروة انه قال لما نشأ الأثرى الى فلاة بنت الحكم طلقها زوجها البتة ففرجت

قالت بس ما صنعت قتلت ألم تسمعي الى قول فاطمة فقالت اما انه لاخير لها في ذلك او في ذكر ذلك لهذا غاية الانكار حيث نكت الحكم بالكية وكانت عائشة رضى الله عنها أعلم باحوال النساء فقد كن يأتين منزلها ويستنن منه عليه الصلاة والسلام وكثر وتكرر وفي صحيح البخاري عن عائشة انها قالت لفاطمة ألا تسمي الله تعني في قولها لاسكني ولا نفقة قال القاضي اسمعيل نعبرني على حديثنا أبو هريرة عن جد بن اسحق قال احسبه عن جد بن ابراهيم ان عائشة قالت لفاطمة بنت تيس انما اخرجك هذا اللسان تعني انها استطاعت على لسانها فاجريها عليه الصلاة والسلام لذلك و يؤيد ثبوته عن عائشة رضى الله عنها ان سعيد بن المنيب احتج به وهو معاصر عائشة وكذا هو مستند سليمان بن يسار حيث قال خروج فاطمة انما كان من سوء الخلق رواه أبو داد في سننه عنه وعن رده زوجها أسامة ابن زيد حب رسول الله صلى الله عليه وسلم روى عبد الله بن صالح قال حدثني الليث ابن سعد حدثني جعفر عن أبي هريرة عن ابن سلمة بن عبد الرحمن قال كان جد بن أسامة بن زيد يقول كان أسامة اذا ذكرت فاطمة شيئا من ذلك يعني من انتقالها في عتبتها وما بها في يده اه هذا مع انه هو الذي تزوجها باسر رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان اعرف بالمكان الذي نقلها عنه الى منزله حين بنى بها فهذا لم يكن قطعا الا لعلمه بان ذلك غلط منها او لعلمه بمقصود سبب جواز انتقالها من اللسان او ضيق المكان فقد جاء ذلك ايضا ولم يظهر المخرج رحمه الله بحديث أسامة فاستقر به والله الميسر وقال الليث حدثني عقيل عن ابن شهاب انه أبو سلمة بن عبد الرحمن فذكرت حديث فاطمة قال فانكر الناس عليها ما كانت تعدت وخروجها قبل ان تعمل وفي صحيح الطبراني بسنده عن ابراهيم ابن ابن مسعود وعمر رضى الله عنهما قالا المطلقة ثلاثا لها السكنى والنفقة وأخرج الدارقطني والطبراني عن حرب بن ابي العالية عن ابي الزهر عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال المطلقة ثلاثا لها السكنى والنفقة وتقدم بيان المعارض والظن وأما بيان الاضطراب فقد سمعت في بعض الروايات انه طلقها وهو غائب وفي بعضها طلقها ثم سافر وفي بعض الروايات انها ذهبت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله وفي بعضها ان خالد بن الوليد ذهب في نفر فسأله عليه الصلاة والسلام وفي بعض الروايات سمي الزوج أبا عمر وبن حفص وفي بعضها أبا جعفر بن مغيرة والاضطراب موجب لضعف الحديث على ما عرف في علم الحديث ومن رد الحديث زيد بن ثابت وسروان بن الحكم ومن التابعين مع ابن المسيب شريح والشعبي والحسن والأسود بن يزيد ومن بعد هم الثوري وأحمد بن حنبل وخلق كثير ممن تبعهم فان قيل قال لها لانفقة لك ولاسكني قلنا ليس علينا أولا ان نشغل ببيان العذر عاروت بل يكفي ما ذكرنا من انه شاذ مخالف لما كان عليه الناس ولم يروى عمر كائنا هو نفسه ما كان الا أن الاشتغال بذلك حسن محملا لم يروى على الصحة وقول فيه ان عدم السكنى كان لما سمعت وأما عدم النفقة فلان زوجها كان غائبا ولم يترك مالا عند احد سوى الشعر الذي بعث به اليها فطالبت هي اهله على ما في مسلم من طريق انه طلقها ثلاثا ثم انطلق الى اليمن فقال لها اهله ليس لك نفقة الحديث فذلك قال عليه الصلاة والسلام لها لانفقة لك ولاسكني على تقدير صحته لانه لم يخلف مالا عند احد وليس يجب لك على اهله شيء فلا نفقة لك على احد بالضرورة فلم تقم هي الفرض عنه عليه الصلاة والسلام فيجمل تروى نفقة مطلقا فوقع انكار الناس عليها ثم ان في كتاب الله تعالى من غير ما نظرت به فاطمة بنت تيس ما يفيد وجوب النفقة والسكنى لها وهو قوله تعالى استكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم وقد علم ان المراد وأنفقوا عليهن من وجدكم وبه جاءت قراءة ابن مسعود المروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

★ (وعن جابر قال طلقت خالتي ثلاثا فأرادت أن تحم نخلها فزجرها رجل أن تخرج فأبى النبي صلى الله عليه وسلم فقال بلى فيجدي نخلك فانه عسى أن تصدق أو تفعل معروفا رواه مسلم ★ وعن السمر بن مغيرة أن سبيعة الأسلمية نكحت بعد وفاة زوجها بليال فبطلت النبي صلى الله عليه وسلم فاستأذنته أن تنكح فأذن لها فنكحت ورواه البخاري ★ وعن أم سلمة قالت جاءت امرأة إلى النبي صلى الله عليه وسلم

منسرة له وهذه الآية إنما هي في البوائن بدليل المخطوف وهو قوله تعالى عقيبه ولا تضاروهن لتضيقوا عليهن وإن كن أولات حمل فانتقوا عليهن حتى يضمن حملهن ولو كانت في غير المطلقات أو في المراجعات كان التقدير استكنوا الزوجات أو الرجعات من حيث سكنتم من وجدكم وإن كن أولات حمل فانتقوا عليهن معلوم أنه لا معنى حينئذ لجعل غاية إيجاب الاتفاق عليهما إلى الوضع فإن النفقة واجبة لهما مطلقا حاملات أو لا وضعت حملها أولا بخلاف ما إذا كانت في البوائن فأما د التضييق بالثانية فدلح توهم عدم النفقة على الممتدة الحامل في تمام عدة الحمل لطولها والاقصرار على قدر ثلاث حيض أو ثلاثة أشهر وكذا قوله تعالى لا تخرجوهن من بيوتكن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة فانه عام في المطلقات وقوله تعالى فإذا بلفن أجلهن فأسكنوهن بمعرف إلى الرجعات منهن وذكر حكم خاص ببعض ما تناوله الصدر لا يطل عموم الصدر ثم كلام المصنف والله الموفق

★ (وعن جابر قال طلقت) بضم الطاء وتشديد اللام وفي نسخة يفتح أوله وضم لامه المصنفه (خالتي ثلاثا) أي ثلاث تطليقات أو ثلاث مرات (فأرادت أن تحم نخلها) كعند أي تقطع ثم نخلها (فزجرها رجل) أي منعه (أن تخرج) قالت النبي صلى الله عليه وسلم فقال بلى) تقرير للنبي صلى الله عليه وسلم وسألته أليس يسوغ لي الخروج للجداد فقال بلى (أخرجني فيجدي نخلك) وقوله (فانه عسى أن تصدق) أي تصدق بتمليل للخروج ويعلم منه أنه لولا التصديق لما جاز لها الخروج وأرى قوله (أو تفعل معروفا) أي من التطوع والهدية والاحسان إلى الجيران ونحوها للتنوع يعني أن يبلغ مالك نصيبا تؤدي زكاته ولا تافعل معروفا من التصديق والتقرب والتهادي وفيه أن حفظ المال واقتناءه لفعل المعروف مرخص قال النووي رحمه الله تعالى فيه دليل على جواز خروج الممتدة البائنة للحاجة ولا يجوز لها الخروج في عدة الوفاة واقفهم أبو حنيفة رحمه الله في عدة الوفاة (رواه مسلم ★ وعن السمر بن مغيرة) مر ذكره (إن سبيعة) بضم السين وفتح الموحدة هي بنت الحارث (الأسلمية) نسبة إلى بني أسلم (نكحت) يقال بالضم إذا ولدت وبالفتح إذا حاضت قال النووي وهو بضم النون على المشهور وفي لغة بفتحها وهما لغتان للولادة فالمعنى أنها ولدت (بعد وفاة زوجها) أي سعد بن خولة توفي عنها بمكة في حجة الوداع وكان قد شهر برأ (بليال) أي قليلة (فجاءت النبي صلى الله عليه وسلم فاستأذنته أن تنكح) بفتح الناء وكسر الكاف أي تتزوج (فأذن لها فنكحت) بفتححات أي فتزوجت والحاصل أنها كانت حاملًا حين مات زوجها فولدت بعد موته بزمان يسير فأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم لها في النكاح وهذا مجع عليه لقوله تعالى جل جلاله وأولات الأحمال أجلهن أن يضمن حملهن قال بعض الشراح يعني إذا ولدت المرأة بعد وفاة الزوج أو بعد الطلاق فقد انقضت العدة و جاز لها التزوج بزواج آخر وإن كان ولادتها بعد الطلاق أو الوفاة بلحظة قال ابن الإمام وفي الخلاصة كل من جلست في عدها فعدتها إن تضع حملها والمتوفى عنها زوجها إذا جلست بعد موت الزوج فعدتها بالأشهر (رواه البخاري ★ وعن أم سلمة) أي أم المؤمنين (قالت جاءت امرأة إلى النبي صلى الله عليه وسلم

قالت يا رسول الله ان ابنتي توفي عنها زوجها وقد اشتكت عيناها أفكحلها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا مرتين أو ثلاثا كل ذلك يقول لا ثم قال انما هي أربعة أشهر وعشر وقد كانت احدا كن في الجاهلية ترمى بالبعرة على رأس الحول متقى عليه

قالت يا رسول الله ان ابنتي توفي (بضمين و تشديد الفاء أى مات) عنها زوجها و قد اشتكت عيناها بالرفع و في نسخة بالنصب قال النووي رحمه الله في شرح مسلم هو برقع النون و وقع في بعض الاصول عيناها بالالف قال الزركشي في التتبع و يجوز ضم النون على اتها هي المشتكية و لصحها فيكون في اشتكت ضمير الفاعل و هي المرأة العادة و قد رجح الاول بما وقع في رواية عيناها (أفكحلها) بالنون المفتوحة و ضم الجاء و في نسخة بناء التانيث و الضمير البارز اليها أو الى عيناها (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا) أى لا تكحلها أو لا تكحل عيناها (مرتين أو ثلاثا) شك من الراوى (كل ذلك) بالنصب و في نسخة بالرفع (يقول لا) قال الطيبي صفة مؤكدة لقوله ثلاثا قال ابن الملك فيه حجة لاحمد على انه لا يجوز الاكتهال بالاعمد للمتوفى عنها زوجها لا في رمد و لا في غيره و عندنا و عند مالك يجوز الاكتهال به في الرمد و قال الشافعي تكتحل للرمد ليلا و تسحبه نهارا اه و قال بعض علمائنا من الشراح يحتل انما ارادت التزين فليست و قد علم النبي صلى الله عليه وسلم ذلك فنهاها (ثم قال انما هي) أى عدتكن في الدين الآن (أربعة أشهر و عشر) بالرفع عطفا على أربعة كذا في نسخ المشكاة الحاضرة و الاصول المصححة المعتمدة و قال السيوطي رحمه الله و عشرا بالنصب على حكاية لفظ القرآن و لبعضهم بالرفع و قال السقلاقي قوله عشرا كذا في الاصل بالنصب على حكاية لفظ القرآن و لبعضهم بالرفع و هو واضح (و قد كانت احدا كن في الجاهلية ترمى بالبعرة) بسكون العين و في نسخة بفتحها و هي روث البعير في القاموس البهر و يحرك واحده بهاء و ضبطه السيوطي بسكون المهملة و في التتبع بفتح العين و اسكانها (على رأس الحول) أى في أول السنة (بعد موت زوجها) قال القاضي كان من عادتهم في الجاهلية ان المرأة اذا توفي عنها زوجها دخلت بيتا ضيقا و ليست شر ثيابها و لم تمس طيبا و لا شيا فيه زينة حتى تمر بها سنة ثم تؤتي بدابة حمار أو شاة أو طير فتكسرها ما كانت فيه من المدة بان تسمح بها قبلها ثم تخرج من البيت فتعطي بهرة ترمى بها و تنقطع بذلك عدتها فأشار النبي صلى الله عليه وسلم بذلك ان ما شرع في الاسلام للمتوفى عنها زوجها من التريض أربعة أشهر و عشرا في مسكنها و ترك التزين و التطيب في تلك المدة يسير في جنب ما تكاذه في الجاهلية اه و نقله ابن الهمام عن زينب بنته الا انها قالت دخلت حفشا بكسر الحاء المهملة ثم فاه ثم شين معجمة البيت الصغير قريب السقف صغير و قالت ثم تؤتي بدابة تقتل به قتل ما تقتض شيا الا مات و هو بقاء ثم فاه مشاة من فوق مفتوحة قبل أى تكسر ما هي فيه من المدة بظفر أو نحوه تسمح بها قبلها و تنبذه فلايكاد يعيش ما تقتض به فهو من فض الله فاك في شرح السنة كانت عدة المتوفى عنها زوجها في الاجتهاد حولا كسلا ثم نسخ بأربعة أشهر و عشر قال ابن الهمام و عدة الحرية في الوفاة أربعة أشهر و عشرة أيام سواء كانت مدخولا بها أو لا مسلمة أو كتابية تحت مسلم صغيرة أو كبيرة أو أيسة و زوجها حر أو عبد حاض في هذه المدة أو لم تحض و لم يظهر حملها و عن بعض السلف عدتها عزيمة عام و رخصة الأربعة الأشهر و العشرة الأيام لقوله تعالى و الذين يتوفون منكم و يذرون أزواجا آياتة و الجهور على نسخها بأية الأشهر اعنى ما كان من وجوب الايام و قال الأوزاعي أربعة أشهر و عشر ليال فلو تزوجت في اليوم العاشر جاز أخذا من تذكر العدد اعنى العشر

✽ وعن أم حبيبة وزينب بنت جحش عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يجل لمرأة تؤمن بالله واليوم الآخر

في الكتاب والسنة فيجب كون المدة اليالي والا لانه قلنا الاستعمال في مثله انها من الايام على ما عرف في التاريخ حيث تكتب اليالي يقال لسبع خلون مثلا ويراد كون عدة الايام كذلك قال صاحب المدارك أي وعشر ليل والايام داغلة معها ولا يستعمل التذكير فيه ذهابا الى الايام تقول صمت عشرة ولو ذكرت لخرجت من كلامهم وقال البيضاوي رحمه الله وثابت العشر باعتبار اليالي لانها غير الشهور والايام ولذلك لا يستعملون التذكير في مثله قط ذهابا الى الايام حتى انهم يقولون صمت عشرة ويشهد له قوله ان لستم الا عشرة ثم ان لستم الا يوما قال وعموم اللفظ يقتضي تساوي السلسلة والكناية فيه كما قاله الشافعي والحرّة والامة كما قاله الاصم والحامل وغيرها لكن القياس اقتضى تصنيف المدة للامة والاجماع خص الحامل عنه لقوله تعالى وأولات الاحمال أجلهن ان يضمن حملهن وعن علي وابن عباس انها تمتد بالقصي الاجلين احتياطا قال ابن الهمام وان كانت امة فشهرا وخمسة ايام على وزن ما تقدم ثم ابتداء المدة من الموت وعن علي رضي الله عنه من وقت علمها حتى لومات في سفر فلم يلفها حتى مضت أربعة أشهر وعشر انقضت المدة بذلك عند الجمهور وعند علي لا تنقضي حتى تمر عدتها من حين علمت لان عليها (١) الاحداد ولا يمكنها اقامته الا بالعلم قلنا نصاره ان تكون كالعاملة ولم تعد حتى مضت المدة فانها تخرج اتفاقا عن المدة على ان المقصود الاصل منها عدم التزوج وقد وجد ومعنى العبادة تابع قال البيضاوي ولعل المقضى لهذا التقدير ان الجنتين في غالب الامر يتحرك لثلاثة أشهر ان كان ذكرا ولاربعة ان كانه أنثى فاعتبر أقصى الاجلين وزيد عليه عشر استظهارا اذا ربما تضعف حركته في المبادي فلا يسي بها قاله ابن الهمام وان كانت المتوفى عنها زوجها حاملا فعدتها ان تضع حرة أو امة كالطلقة والتاركة في النكاح الفاسد والوطء شبهة اذا كانت حاملا كذلك لاطلاق قوله تعالى جل شأنه وأولات الاحمال أجلهن أن يضمن حملهن وكان علي رضي الله عنه يقول لا بد من الوضع والاربعة الأشهر والعشر. وهو قول ابن عباس لان هذه الآية توجب المدة عليها بوضع الحمل وقوله تعالى يترجم بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا يوجبها عليها فتجمع احتياطا وفي سوطا مالك عن سليمان بن يسار ان عبدالله بن عباس وأبا سلمة بن عبد الرحمن بن عوف اختلفا في المرأة تنفس بعد زوجها بلال فقال أبو سلمة اذا وضعت ما في بطنها حلت فقال ابن عباس آخر الاجلين فقال أبو هريرة انا مع ابن أخي يعني أبا سلمة فأرسلوا كريبا مولى ابن عباس الى أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم يسألها عن ذلك فأخبره هو انها قالت ولدت سبيعة الاسمية بعد وفاة زوجها بلال فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم قال قد حلت أنكحي من شئت وفي الترمذي انها وضعت بعد وفاته بخلافة وعشرين أو خمسة وعشرين يوما وأخرج البخاري وأبو داود والنسائي وابن ماجه بلفظ من شاء لاعتته لانزلت سورة النساء القصري بعد الاربعة الأشهر وعشر وأخرجه البزار بلفظ من شاء حالته وأسند عبدالله بن أحمد في مسند أبيه عن أبي بن كعب قلت للنبي صلى الله عليه وسلم وأولات الاحمال أجلهن أن يضمن حملهن المطلقة ثلاث والمتوفى عنها زوجها ثلاثا والمطلقة ثلاثا والمتوفى عنها زوجها وفيه الثني بن جباح وهو متروك (متفق عليه ✽) وعن أم حبيبة وزينب بنت جحش (بفتح جيم فسكون مهمله كتابها من أمهات المؤمنين (عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يجل) بالتذكير والرفع وفي بعض النسخ بالتأنيث ولا وجه له وهو في لفظا ومعنى وقول الطبيب في معنى النبي على سبيل التأكيد فيه نوع مسامحة والمعنى لا يجوز (لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر)

ان تحد على ميت فوق ثلاث ليال الا على زوج أربعة أشهر وعشرا متفق عليه ★ وعن أم عطية ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تحد امرأة على ميت فوق ثلاث الا على زوج أربعة أشهر وعشرا ولا تلبس

أكنى يذكر طرق المؤمن به عن بقرته اختصارا و إشارة الى ان مدار الايمان عليهما لاسيما في مقام التطويف قال الطبيب رحمه الله الوصف بالايمان اشعار بالتعليل وان من آمن بالله وبعقابه لا يجترأ على مثله من العظام والسياق بهارته وان دل على اختصاص المؤمن به دل بأشارته وكونه من عظام الشؤن من مخالفة أمر الله ورسوله على غيره. (ان تحد) بضم القوية وكسر الحاء المهمة وتحت الدال المشددة من لحد يحد كاعد يحد وفي نسخة يفتح أوله وضم ثانيه وقيل بكسره من حد يحد ككفر يفر ومد يمد ذكره الشنقي وقال ابن الهمام من باب قصر ومن باب طرب ومن باب الانمال وفي النهاية أحدث المرأة على زوجها تحد فهي محددة وحلت تحد فهي حادة اذا حزنت عليه ولبت ثياب الحزن وترك الزينة وفي الماشارق لعياض هو بضم التاء وكسر الحاء وتفتح مع ضم الحاء يقال حدث وأحدث حدادا واحدا اذا امتنعت من الزينة والطيب وأمله المنع فالمتنى ان تمنع نفسها من الزينة وترك الطيب (على ميت) أي من ولد أو والد وغيرهما (فوق ثلاث ليال) أي زيادة عليها قال ابن الهمام وفي لفظ البيهقي فوق ثلاثة أيام (الا على زوج) أي حر (اربعة أشهر وعشرا) قال النووي رحمه الله جعلت أربعة أشهر لان فيها ينفخ الروح في الولد وعشرا للاحتياط اه وتقدم في كلام البيضاوي ما يوضحه (متفق عليه) قال ابن الهمام وفي الصحيحين من حديث زينب بنت أبي سلمة قالت توفي حبيب لام حبيبة فلدت بطيب فمسحته بذواعيها وقالت انما أصنع هذا لاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يحد لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تحد فوق ثلاث الا على زوج أربعة أشهر وعشرا والحميم القرابة وقد روى بلفظ آخر ووقع فيه مفسرا هكذا لما توفي ابوها ابو سفيان ولا يخفى انه لا دليل فيه على إيجاب الاحداد لان حاصله استثناء من نفي الحد فيقيد ثبوت الحد ولا كلام فيه وعن هذا ذهب الشعبي والحسن البصري الى انه لا يجب ولكن يحد ويحد عليه ما أخرجه ابو داود في مراسيله عن عمرو بن شعيب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص للمرأة ان تحد على زوجها حتى تنقضي عدتها وعلى من سواه ثلاثة أيام والحق الاستدلال بنحو حديث حفصة في الصحيح انه عليه الصلاة والسلام قال لا يحد لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تحد على ميت فوق ثلاثة أيام الا على زوجها فانها تحد عليه أربعة أشهر وعشرا فان فيه تصرحا بالاختبار ★ (وعن أم عطية) قال المؤلف هي تسمية بنت كعب بايعة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وكانت تمرض المرضى وتداوي الجرحى (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تحد) بصيغة النفي ومعناه التبي وفي نسخة بالتبى (امرأة على ميت) أي من الاقارب والاجانب (فوق ثلاث) أي ليال أو أيام (الا على زوج أربعة أشهر وعشرا) قال الطبيب رحمه الله الاستثناء في قوله الا على زوج متصل اذا جعل قول أربعة أشهر منصوبا بمقدار يانا لقوله فوق ثلاث أي أعنى او اذكر فهو من باب قولكم ما احتقرت الا منكم رقيقا لكون ما بعد الا شيئين فتقدم المفسر أعنى أربعة أشهر على الاستثناء وتقديره لا تحد امرأة على ميت فوق ثلاث أعنى أربعة أشهر الا على زوج واذا جعل معمولا لتحد مضرا كان منقطعا فالتقدير لا تحد امرأة على ميت فوق ثلاث ولكن تحد على زوج أربعة أشهر اه والثاني اظهر بدليل ما ورد في بعض الروايات الا على زوجها فانها تحد عليه أربعة أشهر وعشرا (ولا تلبس) بالرفع

ثوبها مصبوغا الا ثوب عصب ولا تكتحل ولا تمس طيبا الا اذا طهرت نبذة من قسط او انظار متفق عليه و زاد ابو داود ولا تغتضب

وقيل بالجزم ويؤيده قول ابن الهمام فصرح بالثبوت في تفصيل معنى ترك الاحداد (ثوباً مصبوغاً) أى بالمصفر او المفرة وفي الكحل اذا لم يكن لها ثوب الا المصبوغ فانه لا بأس به لضرورة ستر المورة لكن لا يقصد الزينة (الا ثوب عصب) يسكون الصاد المهمة نوع من البرود ويصعب غزله أى يجمع ويشد ثم يصبغ ثم ينسج فبأن موشياً لبقاء ما عصب منه أبيض لم يأخذه صبغ والنسج للمعتدة عما يصبغ بعد النسج كذا قاله بعض الشراح من علمائنا و تبعه الطيبى وقال ابن الهمام ولا تلبس العصب عندنا وأجاز الشافعى رقيقه و غليظه ومنع مالك رقيقه دون غليظه واختلف الجنبلة فيه وفي تفسيره في الصحاح العصب برد من يرود اليمن ينسج أبيض ثم يصبغ بعد ذلك وفي المغنى الصحيح انه بنت مصبغ به الثياب وفرت في الحديث بأنها ثياب من اليمن فيها يافض و سواد قال ويأبى لها ليس الأسود عند الائمة وجعله الظاهرية كالأخضر والاحمر (و لا تكتحل) بالوجهين قال ابن الهمام الا من عذر لان فيه ضرورة هذا مذهب جمهور الائمة وذهب الظاهرية الى انها لا تكتحل ولو من وجع وعذر لما تقدم من الحديث الصحيح حيث نهى نهيها مؤكداً من الكحل التي اشتكت منها و الجمهور حملوه على انه لم يتحقق الخوف على عينها (ولا تمس) بضم السين وقيل بفتحها (طيباً الا اذا طهرت) يفتح وضم أى من الحيض (نبذة) بضم النون أى شيئاً يسيراً وهو نصب على الاستثناء تقدم عليه الظرف (من قسط) بضم القاف ضرب من الطيب وقيل هو عود يصلى من الهند ويصلى في الادوية قال الطيبى رحمه الله القسط عطار معروف في الادوية طيب الريح يجفر به النساء والاطفال (أو انظار) يفتح اوله جنس من الطيب لا واحدله وقيل واحد ظفر وقيل يشبه الظفر المقوم من أصله وقيل هو شئ من العطر أسود والقطعة منه شبيهة بالظفر قال النووي القسط والانظار نوعان من العود وليس المقصود بهما الطيب و رخص فيهما للمقتسلة من الحيض لازالة الرائحة الكريهة يتبع به أثر الدم لا للتطيب وفي الحديث دليل على وجوب الاحداد على المعتدة من وفاة زوجها و هو مجمع عليه في الجملة وان اختلفوا في تفصيله فذهب الشافعى والجمهور الى التسوية بين المشغول بها وغيرها وسواء كانت صغيرة أو كبيرة بكرا أو ثيباً حرة أو أمة مسلمة أو كنانية وقال أبو حنيفة والكويتيون وبعض المالكية انه لا يجب على الكنانية بل يخص بالمسلة لقوله صلى الله عليه وسلم لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر و تأول الجمهور بان الاختصاص انما هو لان المؤمن هو الذى يستمر خطاب الشارع عليه ويتبع به ويتأول له وقال أبو حنيفة لا احداد أيضاً على الصغيرة ولا على الائمة وجوابه ان الصغيرة انما دخلت في الحكم لكونها نادرة فسلكت في الحكم على سبيل القليلة والتقييد بقوله أربعة أشهر وعشراً خرج على غالب المعتدات اللاتي تمتد بالاشهر أما اذا كانت حاملاً فعدتها بالحمل و يلزها الاحداد حتى تضع سواء قصرت المدة أو طالت و قالوا بالحكمة في وجوب الاحداد في عدة الوفاة دون الطلاق ان الزينة والطيب يستدعيان النكاح فثبت عنه زهراً لان الميت لا يتمكن من منع معتدته من النكاح بخلاف المطلق العلى فانه يستغنى بوجوده عن زاجر آخر وقال ابن الهمام ويجب بسبب التزوج على المتبوتة و هى المختلعة والمطقة ثلاثاً أو واحدة بآئنة ابتداء ولا تعلم خلافاً في عدم وجوبه على الزوجة بسبب غير الزوج من الأتارب وهل يباح قال عدى في النوادر ولا يحل الاحداد لمن مات أبوها أو ابنها أو ألسها

★ (الفصل الثاني) عن زينب بنت كعب ان الفريضة بنت مالك بن سنان و هي اخت أبي سعيد الخدري أخبرتها أنها جاءت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم تسأله ان ترجع الى أهلها في بني خدره فان زوجها خرج في طلب ابي له ابتزوا قتلوه قالت فسلت رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ارجع الى أهل فان زوجي لم يتركني في منزل يملكه ولا نفقة فقاتل قال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم فانصرفت حتى اذا كنت في الحجرة او في المسجد دعا في فقال اسكني في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله قالت فاعتددت فيه

أو أخوها و إنما هو في الزوج خاصة قيل أراد بذلك فيما زاد على الثلاث لما في الحديث من إباحته للمسلمات على غير أزواجهن ثلاثة و التقييد بالبتوة يفيد تقي وجوبه على الرجعية و ينبغي أنها لو أرادت أن تجد على قرابة ثلاثة أيام و لها زوج له أن يمنعه لأن الزينة حقه حتى كان له أن يضربها على تركها اذا امتنعت و هو يريد ما و هذا الاحداد مباح لها لا واجب عليها و به يفوت حقه و قال الشافعي لا احداد على البتوة لا نه لاطهار التأسف و هو في الموت لصبره عليها الى الموت قلنا في محل النزاع نص و هو ما روى عنه عليه الصلاة و السلام أنه نهي المعتدة ان تختضب بالحناء و قال الحناء طيب ذكره السروبي حديثا واحدا و عزاه للنسائي هكذا و لفظه نهي المعتدة عن السكحل و الدهن و الخضاب بالحناء و قال الحناء طيب والله تعالى أعلم به و يجوز كونه في بعض كتبه و لو سلم أن المراد بها المعتدة بالوفاة ثبت المطالب بالقياس على عدة المتوفى عنها بجوارح اظهار التأسف على قوات نعمة الكحل التي هي من أسباب النجاة في المفاد و الدنيا فانه ضابط للحكمة المقصودة لفوات الزوج و كون الزينة و الطيب من المهيجات للشهوة و هي ممنوعة عن الكحل شرعا في هذه المدة فتمتنع عن دواعيه دفعا لما تدافع عن أداء الواجب و اما قوله تعالى لكيلا تسوا على ما فاتكم الآية فالمراد منه الألف مع الصباح و الفرح مع الصباح نقل عن ابن مسعود موقولا و مرفوعا (متفق عليه و زاد أبو داود و لا تختضب) أي بالحناء و هو قضي و قيل نهي ★ (الفصل الثاني) عن زينب بنت كعب (عن زينب بنت كعب) أي بنت عجرة الانصارية من بني سالم بن عوف ثابعية (ان الفريضة) بضم فاء و فتح راء (بنت مالك بن سنان) بكسر أوله (وهي) أي الفريضة (أخت أبي سعيد الخدري) شهدت بيعة الرضوان (أخبرتها) أي الفريضة زينب (أنها) أي الفريضة (جاءت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم تسأله) حال أو استئناف تعليل و يؤيده ما في نسخة لتسأله (ان ترجع الى أهلها في بني خدره) بضم الحاء المعجمة و سكون الدال المهملة أبو قبيلة (فان زوجها خرج في طلب أبيد) ينتح فسكون فضم جمع عبد (له) أي مملوكة (ابتزوا) بفتح الموحدة هربوا (قتلوه) أي العبد و في رواية ابن الهمام حتى اذا كان بطرف القدم لحقهم فقتلوه (قالت) فسلت رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ارجع الى أهل فان زوجي لم يتركني في منزل يملكه و لا نفقة و لا نفقة و في نسخة صحيحة بالفتح أي و لا نفقة لي (قاتل قال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم فانصرفت حتى اذا كنت في العجرة) أي العجرة الشريفة (أو في المسجد) أي النبوي و هو مسجد المدينة (دعاني) أي ناداني رسول الله صلى الله عليه وسلم أو أمرني فتوديت له فقال كيف قلت فرددت عليه القصة التي ذكرت له من شأن زوجي كذا ذكره ابن الهمام (فقال اسكني) بضم الكاف أي توفي و أتى (في بيتك) أي التي كنت فيه (حتى يبلغ الكتاب) أي العدة المكتوب عليها أي المفروضة (أجله) أي مدته و المعنى حتى تنقضي العدة و سميت العدة كتابا لا نها فريضة من الله تعالى قال تعالى كتب عليكم أي فرض (فاعتددت فيه

أربعة أشهر وعشرا رواه مالك والترمذي وأبو داود والنسائي وابن ماجه والدارمي ★ وعن
أم سلمة قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم حين توفي أبو سلمة وقد جعلت على صبرا فقال
ما هذا يا أم سلمة قلت إنما هو صبر ليس فيه طيب فقال أنه يشب الوجه فلا تجعليه إلا بالليل
لتزعيه بالنهار ولا تشطبي بالطيب ولا بالحناء فإنه خضاب قلت يا شئ أمسكت يا رسول الله
قال بالسدر تغلفين به رأسك رواه أبو داود والنسائي

أربعة أشهر وعشرا) زاد ابن الهمام قالت فلما كان عثمان أرسل الى وسأني عن ذلك فاجبرته
فاتبعه في شرح السنة اختلقوا في السكتي للمعتدة عن الوفاة وللشافعي فيه قولان فعلى الأصح
لها السكتي وبه قال عمر وعثمان وعبد الله بن عمر وعبد الله بن مسعود وقالوا أذنه صلى الله
عليه وسلم لفريضة أولا صار منسوخا بقوله اسكتي في بيتك الخ وفيه دليل على جواز نسخ الحكم
بإل القبل والقول الثاني إن لا سكتي لها بل تمتد حيث شئت وهو قول علي وابن عباس
وعائشة لأن النبي صلى الله عليه وسلم أذن للفريضة إن ترجع الى أهلها وقوله لها آخر اسكتي
في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله أمر استعجاب (رواه مالك) أي في الوطأ وابن حبان في صحيحه
وأخرجه الحاكم وقال هذا حديث صحيح الاستاد من الوجهين جميعا ولم يخرجاه وقال الذهبي
هو حديث صحيح محفوظ (والترمذي وأبو داود والنسائي وابن ماجه والدارمي) قال ابن القطان
الحديث صحيح وقال ابن عبد البر أنه حديث مشهور فوجب اعتباره والعمل به ولما رواه الدارقطني
أنه عليه الصلاة والسلام أمر المتوفى عنها زوجها أن تغسل حيث شئت فقال فيه لم يسنه غير
أبي مالك النخعي وهو ضعيف وقال ابن القطان ومحبوب بن معمر أيضا ضعيف وعطاء بن السائب
مجتلط وأبو بكر بن مالك اضمفهم فلذلك اعله الدارقطني وذكر الجمع أصوب لاحتمال أن تكون
الجنابة من غيره اه كلاس وذكره ابن الهمام ★ (وعن أم سلمة) أي أم المؤمنين (قالت
دخل على) بتشديد الباء أي عندي وفي بيتي (رسول الله صلى الله عليه وسلم حين توفي) بضمين
وتشديد الباء ويوز فتحها أي مات (أبو سلمة) أي زوجها الأول قبل النبي صلى الله عليه وسلم
(وقد جعلت على) أي على وجهي (صبرا) بفتح صاد وكسر موحدة وفي نسخة يسكونها
وفي القاموس بكسر الباء ككفف ولا يسكن إلا في ضرورة الشعر اه وقيل يجوز كلاهما على السوية
ككفف وكف وقال الجعبري الصبر معروف بفتح الصاد وكسر الباء كقول

لا تحسب المجد لمرأ أنت آكله ★ لن تبلغ المجد حتى تلعق الصبرا

وجاء إمكانها مع كسر الصاد وفتحها وفي الصباح الصبر بكسر الباء في المشهور دواء مر وسكون
الباء للتخفيف لغة وروى مع فتح الصاد وكسرهما فيكون فيه ثلاث لغات (قتال ما هذا) أي
التلطخ وانت في العدة (يا أم سلمة قلت إنما هو صبر ليس فيه طيب) بالكسر أي عطر (قالت أنه)
أي الشان أو الصبر (يشب) بفتح فضم تشديد موحدة أي يوقد (الوجه) ويزيد في لونه وعلل
النتج به لأن فيه تزينا للوجه وتحسينا له (فلا تجعليه) أي فإن كان لابد منه أو اذا كان الأمر
كذلك فلا تجعليه (إلا بالليل) لأنه أبعد من قصد الزينة (وتزعيه) بكسر الزاي عطف على
قوله فلا تجعليه على معنى فلا تجعليه بالليل وانزعيه (بالنهار) لأن الا في الاستثناء المفرغ لئو
والكلام مثبت وحذف النون في تنزعيه للتخفيف وهو خبر في معنى الأمر وفي رواية ابن الهمام
يلقب وانزعيه بالنهار (ولا تحتطبي بالطيب) الباء حال من الشط أي لا تحتطبي الشط مطبيا

زيد انها اذا دخلت في الدم من الحيضة الثالثة فقد برئت منه و برئ منها لايرثها ولا يرثه رواه مالك
 ★ وعن سعيد بن المسيب قال قال عمر بن الخطاب رضى الله عنه ايما امرأة طلقت فحاضت
 حيضة اوحيضتين ثم رفعتها حيضتها فانها تنتظر تسعة أشهر فان بها حمل فذلك والا اعتدت
 بعد التسعة الاشهر ثلاثة أشهر ثم حلت رواه مالك

(فكتب اليه زيد انها) أى المرأة (اذا دخلت في الدم من الحيضة الثالثة فقد برئت منه) أى من
 الزوج (و برئ منها) أى من المرأة (لا يرثها ولا يرثه) بيان لما قبله قال انطبي فيه تصريح
 بان المراد بالاقراء الثلاثة في قوله تعالى و المطلقات يتربصن بانفسهن ثلاثة قروء الاطهار قلت هذا
 مذهب صحابي نقل عنه خلافة و لم نعلم ان معاوية عمل بقوله أم لا قال ابن الهمام و الاقراء الحيض
 عندنا و قال الشافعي رحمه الله الاطهار و قول الشافعي قول مالك و نقل عن عائشة و ابن عمر و زيد
 ابن ثابت و قولنا قول الخلفاء الراشدين و العبادة و أبي بن كعب و معاذ بن جبل و أبي الدرداء و
 عبادة بن الصامت و زيد بن ثابت و أبي موسى الأشعري و زاذ ابو داود و النسائي معبد الجهمي
 و ما ذكرناه انه قول العبادة بناء على انه ثبت عن ابن عمر فتعارض عنه النقل و من رواه عنه
 الطحاوي و ثبت بعض الحفاظ من الحنابلة و اسند الطحاوي ان قبيصة بن ذؤيب انه سمع زيد
 ابن ثابت يقول عدة الامة حيضتان فتعارض روايتهم عن زيد ايضا و به قال سعيد بن المسيب
 و ابن جبير و عطاء و طاوس و عكرمة و مجاهد و قتادة و الضحاك و الحسنان ابن حي و البصري
 و مقاتل و شريك القاضي و الثوري و الأوزاعي و ابن شبرمة و ربيعة السدي و أبو عبيد و أسحق
 رحمهم الله تعالى و اليه رجع احمد و قال محمد بن الحسن في موطنه حدثنا عيسى بن ابي عيسى الغياث المدني
 عن ثلاثة عشر من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كلهم قال الرجل أمق بامرأته حتى تقتل من
 الحيضة الثالثة و هذا الاطلاق منهم انما يصح اذا كانت الاقراء الحيض لا الطهر اذا طلقها في الحيض
 و أما الطهر فيحسب منها فيلزم انتفاء العدة بالشروع في الحيضة الثالثة و الطلاق في الطهر
 هو المعروف عندهم فعليه يبنى قولهم (روا مالك) ★ و عن سعيد بن المسيب قال قال عمر
 ابن الخطاب رضى الله عنه ايما امرأة طلقت بصيغة المجهول من التطليق (فحاضت حيضة) بالفتح
 و يكسر (أ وحيضتين ثم رفعتها) بصيغة المفعول أى رفعت عنها
 (حيضتها) قال الطبري رحمه الله هكذا وجدناه في الموطأ و جامع الأصول فيحيضها فاعل رفعتها
 و الضمير في رفعتها منصوب بزوج الخافض أى رفعت حيضتها عنها أى انتظمت (فانها تنتظر تسعة
 أشهر) جواب للشرط (فان بان بها حمل) أى ظهر بالمرأة حمل (فذلك) مبتدأ خبره محذوف أى
 فذلك ظاهر حكمه إذ عدتها بوضع الحمل (و الا) ان شرطية مدغمة في لا أى ان لم يبن (اعتدت)
 أى فاعتدت (بعد التسعة الأشهر) ادخل لام التعريف على التسعة المدغمة و هو موافق لمذهب
 الكوفيين نحو الثلاثة الاثواب أو الثاني بدل (ثلاثة أشهر ثم حلت) أى من العدة قال الطبري صورة
 المسئلة ان الواجب على ذوات الاقراء أن يتربصن ثلاثة قروء و على ذوات الاحمال وضع الحمل فظهر
 من انتطاع الدم عنها بعد الحيضتين انها ليست من ذوات الاقراء و من مضى مدة وضع الحمل انها
 ليست من ذوات الاحمال أيضا فظهر حيث انها من اللاتي يثن من الحيض فوجب التربص بالاشهر
 قال النووي من انتطع دمها ان انتطع لمرض يعرف كرضاع أو نفاس أو داء باطن صبرت حتى تحيض
 فعتد بالاقراء و تبلغ من اليأس فعتد بالاشهر ولايتالي بطول مدة الانتظار و ان انتطع لا لعدة تعرف

★ (باب الاستبراء) ★ ★ (الفصل الأول) ★ عن أبي الدرداء قال مر النبي صلى الله عليه وسلم بامرأة مجح فسأل عنها فقالوا أمه لفلان قال أيلم بها قالوا نعم قال لقد هممت أن ألعنه لعنا يدخل معه في قبره كيف يستخدمه و هو لا يعل له أم كيف يورثه و هو لا يعل له رواه مسلم

★ (الفصل الثاني) ★ عن أبي سعيد الخدري رفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم قال في سيايا أو طاس لاتوطأ حامل حتى تضع و لا غير ذات حمل حتى تمضض حيضة رواه أحمد و أبو داود و الدارسي

فالقول الجديد انه كالاتطاع يعارض و القديم انها تريض تسعة أشهر و في قول أربع سنين و في قول مخرج ستة أشهر ثم بعد التريض تمتد بثلاثة أشهر قال ابن الهمام تريض المطة في المرض بان طلقها بغير رضاها بحيث صار فارا و مات و هي في المدة فعدتها أبعد الاجلين أى الابد من الاربعة الأشهر و عشر و ثلاث حيض فلو تريضت حتى مضت ثلاث حيض و لم تستكمل أربعة أشهر و عشرا لم تنقض عدتها حتى يحض و ان مكثت سنين ما لم تدخل من الایاس تمتد بالأشهر و يقدر من الایاس بخمسين و خمسين و في رواية بستين و في رواية بيسين و هو رواية الحسن و عليه أكثر الشايع و في المنافع و عليه أبو الليث قال ثم المراد بذلك الطلاق الطلاق البائن واحدة أو ثلاثا و أما اذا طلقها رجعا فعدتها عدة الوفاة سواء طلقها في مرضه أو صحته و دخلت في عدة الطلاق ثم مات الزوج فانها تنتقل عدتها الى عدة الوفاة و ترض بغير ما لو طلقها بالثنا في صحته ثم مات فانها لاتنتقل و لا ترض بالاتفاق قال و لوحاضت حيضتين ثم بلغت سن الایاس عند الحيضتين تستأنف العدة بالشهيو (رواه مالك)

★ (باب الاستبراء) ★ في المغرب يرى من الدين و العيب براءة و منه استبراء الجارية طلب براءة رحمها من الحمل

★ (الفصل الأول) ★ (عن أبي الدرداء قال مر النبي صلى الله عليه وسلم بامرأة مجح بيمين مضمومة و جيم مكسورة فحاء سهلة مشددة أى حامل تقرب ولادتها (فسأل عنها) أى انها مملوكة أو حرة (فقالوا أمه) أى هذه جارية مملوكة (فلان) كانت مسبية (قال أيلم بها) أى أيجامها و الألام من كنايات الوطء (قالوا نعم) أى بناء على ما سمعوا منه (قال لقد هممت) أى عزمت و قصدت (أن ألعنه) أى أدعو عليه بالبعد عن الرحمة (لعنا يدخل معه في قبره) أى يستمر الى ما بعد موته و انما هم بلعنه لانه اذا ألم بامته التي يملكها و هي حامل كان تاركا للاستبراء و قد فرض عليه (كيف يستخدمه) أى الولد (و هو) أى استخدامه (لا يعل له) اشارة الى ما في ترك الاستبراء من المعنى المقضى لمن (أم كيف يورثه) بتشديد الراء أى كيف يدخل الولد في ماله على ورثته (و هو) أى توريثه (لا يعل له) أم منقطعة اضرب عن انكر الى أبلغ منه و بيانه انه اذا لم يستبرى و ألم بها فانت بولد لزمان و هو حية أشهر يمكن أن يكون منه بان يكون الحمل الظاهر نفعا ثم يخرج منها فعلق منه و أن يكون من ألم بها قبله فان استخدمه استخدام العبد بان لم يقره فلعله كان حنه فيكون مستعبدا لولده قاطعا لنسبه عن نفسه فيستحق الأمن و ان استلقته و ادعاه لنفسه فلعله لم يكن فيكون مورثه و ايس له أن يورثه فيستحق الامن فلا بد من الاستبراء ليتحقق الحال (رواه مسلم)

★ (الفصل الثاني) ★ (عن أبي سعيد الخدري رفعه) أى الحديث (الى النبي صلى الله عليه وسلم قال في سيايا أو طاس) بالصرف و قد لا يعرف موضع أو بقعة على ثلاث مراحل من مكة فيها وقعة للنبي صلى الله عليه وسلم (لاتوطأ) يهزم في آخره أى لاتجتمع (حامل حتى تضع و لا غير ذات حمل) أى لاتوطأ حائل (حتى تعرض حيضة) بالفتح و يكسر و قوله لاتوطأ خبر بمعنى النبي أى لاتجامعوا

★ وعن رويغ بن ثابت الأنصاري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم حنين لا يعلل لأمرى يؤمن بالله و اليوم الآخر أن يستى ماؤه زرع غيره يعني أتيان العبالى ولا يعلل لأمرى يؤمن بالله و اليوم الآخر أن يقع على امرأة من السبي حتى يستبرئها ولا يعلل لأمرى يؤمن بالله و اليوم الآخر أن يبيع مغمنا حتى يقسم وواه أبو داود و رواه الترمذى الى قوله زرع غيره

مسببة حاملا حتى تضع حملها و لا حائلا ذات أنفاه حتى تعيض حيضة كاملة و لو ملكها و هى حائض لا تعتمد تلك الحيضة حتى تستبرئ بحيضة مستأنفة و ان كانت لا تعيض لصغرها أو كبرها فاستبرأؤها بحمل شهر واحد أو بثلاثة أشهر فيه تولان للعلماء أصحهما الأول و فيه دليل على أن استحداث الملك فى الأمة يوجب الاستبراء و بظاهره قال الأئمة الأربعة نقله ميرك و فى شرح السنة فيه أنواع من الفقه منها أن الزوجين إذا سبوا أو أحدهما يرتفع بينهما النكاح و لم يذنبف العلماء فى سبي أحد الزوجين دون الآخر انه يوجب ارتفاع النكاح لأن النبي صلى الله عليه وسلم أباح وطأهن بعد وضع الحمل أو مرور حيضة بها من غير فصل بين ذات زوج و غيرها و بين من سبته من مع الزوج أو وحدها و كان فى ذلك السبي كل هذه الأنواع فدل أن الحكم فى جميع ذلك واحد و الى هذا ذهب مالك و الشافعى و قال أصحاب أبي حنيفة إذا سببا معا فهما على نكاحهما و منها أن وطأ العبالى من السبابة لا يجوز و منها بيان أن استبراء الحامل يكون بوضع الحمل و استبراء غير الحامل ممن كانت تعيض بحيضة بخلاف العدة فانها تكون بالاطهار لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال فى حديث ابن عمر فطقت طاهرا قبل أن تمسها فلك العدة التى أمر الله تعالى أن يطلق لها النساء فجعل على الله عليه وسلم العدة بالاطهار و الاستبراء بالعيض و منها بيان أنه لا بد من حيضة كاملة بعد حدوث الملك حتى لو اشتراها و هى حائض لا يعتد بتلك الحيضة و قال الحسن إذا اشتراها حائضا أجزأت عن الاستبراء و ان كانت الأمة ممن لا تعيض فاستبرأؤها بمضى شهر و قال الزهري بثلاثة أشهر و فيه مستدل لمن ذهب الى أن الحامل لا تعيض و ان الدم الذى تراه الحامل لا يكون حيضا و ان كان فى حينته و على وصفه لأن النبي صلى الله عليه وسلم جعل العيض دليل برأه الرحم و فيه أن استحداث الملك فى الأمة يوجب الاستبراء سواء كانت بكرا أو ثيبا يملكها من رجل أو امرأة و كذلك المكاتبه اذا عجزت و المبيعة اذا عادت الى بالعمى باقالة أورد بعبى فلا يعلل وطؤها الا بعد الاستبراء و اتفق أهل العلم على تحريم الوطء على المالك فى زمان الاستبراء و اختلفوا فى المباشرة سوى الوطء فذهب قوم الى تحريمها كالوطء و هو قول الشافعى و له قول آخر انها تحرم فى المشتراة و لا نهزم فى المسبية لأن المشتراة ربما تكون حاملا ولذا لغيره فلم يملكها المشتري و الحمل فى المسبية لا يمنع الملك و الله تعالى أعلم (رواه أحمد و أبو داود و الدارسى ★ و عن رويغ) بالتصغير (ابن ثابت الأنصاري) قال المؤلف أمره معاوية على طرابلس المغرب (قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم حنين) بالتصغير واد بالطائف (لا يعلل لأمرى يؤمن بالله و اليوم الآخر أن يستى) بفتح أوله أى يدخل (ماء) أى فطنته (زرع غيره) أى فى محل زرع لغيره (يعنى) هذا قول رويغ أو غيره يريد النبي صلى الله عليه وسلم بهذا الكلام (أتيان العبالى) بفتح أوله أى جماعهن (ولا يعلل لأمرى يؤمن بالله و اليوم الآخر أن يقع على امرأة من السبي) أى يجامعها (حتى يستبرئها) أى بحيضة أو شهر (ولا يعلل لأمرى يؤمن بالله و اليوم الآخر أن يبيع مغمنا) أى شيئا من الغنيمة (حتى يقسم) أى بين الغانمين و يخرج منه الخمس (رواه) أى الحديث بكسالة (أبو داود و رواه) و فى نسخة و روى

★ (الفصل الثالث) ★ عن مالك قال بلغني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمر باستبراء الاماء بحیضة ان كانت من حیض وثلاثة أشهر ان كانت من لا تحيض ويحیی عن سقی ماء الغیر ★ وعن ابن عمر أنه قال اذا وهبت الوليدة التي توطأ أو عتقت فلتسبری' رحمها بحیضة ولا تستبرا العذراء رواهما رزین

(الترمذی) (أى الحديث) (الى قوله زرع غيره)

★ (الفصل الثالث) ★ (عن مالك قال بلغني) أى عن التابعين مرسلًا أو عن الصحابة بواسطة مستندًا (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمر باستبراء الاماء) بكسر أوله جمع الامة بمعنى الجارية المملوكة (بحیضة ان كانت من حیض وثلاثة أشهر ان كانت من لا تحيض) و الظاهر أن قوله بحیضة الخ مدرج قال النووي ان كانت المستبرأة من ذوات الأشهر فهل تستبرأ بشهر أم ثلاثة قولان أظهرهما عند الجمهور بشهر لانه بدل قره ورجع صاحب المذهب و جماعة الثلاثة (و يحیی) عطف على يأمر أى و كان ينهى (عن سقی ماء الغیر) أى ادخال مائه على ماء غيره في زروعه على ما سبق ★ (و عن ابن عمر انه قال اذا وهبت) بصيغة المجهول أى أعطيت بطريق الهبة ل احد (الوليدة) أى الجارية (التي توطأ) أى بالفعل (أو عتقت) قال صاحب الهداية و اذا مات مولی أم الولد عنها أو أعطاها فعدتها ثلاث حیض فان لم تحض ثلاثة أشهر قال ابن الهمام یعنی اذا لم تكن حاملا و لا تحت زوج و لا في عدته فاذا كانت كذلك فعدتها بوضع الحمل في الاول و في الثاني و الثالث لا يجب عليها المدة للمولى لعدم ظهور الفراش من المولى و هذا عندنا و قال الشافعی حیضة واحدة و هو قول مالك و محمد و قولهم قول ابن عمر و عائشة و عن سعيد بن المسيب و ابن جبر و ابن سيرین و مجاهد و الزهري و الأوزاعي و اسحق و رحمهم الله تعالى انها تعدت بأربعة أشهر و عشر و قولنا قول عمر و علي و ابن مسعود و عطاء و النخعی و الثوري و عند الظاهرية لا استبراء على أم الولد و تنزوج ان شاءت اذا لم تكن حاملا و هذا بناء على عدم اعتبارهم القياس الا للقياس الجلي و هو المسمى عندنا بدلالة النص و عند غيرنا بمفهوم الموافقة و هذه المسئلة قياسية و لا شك انه يتحقق بموت المولى و عتقه كل من أمرين زوال ملك اليمين و زوال الفراش فقاموا على الاول و قالوا هذا تبرص يجب بزوال ملك اليمين فيقدر بحیضة كالاستبراء و قلنا تبرص يجب بزوال الفراش فيقدر بثلاث حیض كالتبرص في الطلاق و هذا أرجح لأن العدة مما يحتاج في اثباتها فالقياس الموجب للأكثر واجب الاعتبار قال صاحب الهداية فامانا فيه عمر رضي الله عنه قال ابن الهمام روى ابن أبي شبة في مصنفه حديث عيسى بن يونس عن الأوزاعي عن يحيى بن كثير أن عمرو بن العاص أمر أم الولد اذا عتقت أن تعدت ثلاث حیض و كتب الى عمر رضي الله عنه فكتب بحسن رأيه فاما انه قال في الوفاة كذلك قاله أعلم به و ليس يلزم من القول بثلاث حیض في المنق من شخص قوله به في الوفاة و روى ابن جبان في صحيحه و الحاكم و صحيحه عن قبيصة عن عمرو بن العاص قال لا تلبسوا علينا سنة نبينا عدة أم الولد السنون عنها زوجها أربعة أشهر و عشر لكن قال الدارقطني قبيصة لم يسمع عن عمرو فهو منقطع و هو عندنا غير ضائر اذا كان قبيصة ثقة و قد أخرج ابن أبي شبة عن العارث عن علي و عن عبد الله قال ثلاث حیض اذا مات عنها یعنی أم الولد و أخرجه عن إبراهيم النخعی و ابن سيرین و الحسن البصري و عطاء فعلى هذا تمازى النقل عن ابن سيرین و العارث ضعيف الا ان غالب نقل المذاهب قل ما يغلو عن مثله و التحقق انها مختلفة بين السلف و هو راجع الى اختلاف الرأي و قد بينا ترجيح ما يوافق رأينا (فلتسبری') أى هي (رحمها بحیضة) أى أو بشهر (و لا تسبری')

★ (باب النفقات وحق المملوك) ★ ★ (الفصل الأول) ★ عن عائشة قالت ان هذا بنت عتبة قالت يا رسول الله ان ابا سفيان رجل شحيح ولس يعطيني ما يكفيني وولدي الا ما أخذت منه وهو لا يعلم فقال خذي ما يكفيك ولدك بالمعروف متفق عليه

بالضم على انه قى وبالجزم والكسر للانقضاء على انه نهي و الاول أطهر أى لاحتياج الى الاستبراء (العذراء) أى البكر قال النووي سبب الاستبراء حصول الملك فمن ملك جارية بارت أو هبة أو غيرها لزمه استبرأؤها سواء كان الانتقال اليه ممن يتصور اشتغال الرحم بماله أو ممن لا يتصور كسرة وصبي ونحوهما وسواء كانت الامة صغيرة أو آيسة أو غيرها بكرا أو ثيبا وسواء استبرأها البائع قبل البيع أم لا وعن ابن سريج في البكراته لا يجب وعن المزني انه انما يجب استبراء العامل والموظوة قال الروياني وأنا سئل الى هذا واحتج الشافعي بالطلاق الاحاديث في سبأيا أو طاس مع العلم بان ههنا الصغار والابكار والآيسات (رواهما) أى الحديثين (رزين)

★ (باب النفقات وحق المملوك) ★ قال الراغب نفق الشيء مضى وقد ونفقت الدراهم تنفق و النفقة اسم لما ينفق قال تعالى جل جلاله و ما أنفقتم من نفقة قال ابن الهمام النفقة مشتقة من النفوق وهو الهلاك نفقت الدابة نفوقا هلكت أو من النفاق وهو الزواج نفقت السلعة نفقا راجت وذكر عهد الزمخشري ان كل ما فاءه نون وعينه فاء يدل على معنى الخروج والذهاب مثل نفق ونقر ونفق ونفس ونفى ونقد وفي الشرع الادراو على الشيء بما به بقاؤه ثم نفقة الغير ترجب على الغير بسباب الزوجية والقربة والملكية

★ (الفصل الأول) ★ (عن عائشة رضي الله عنها ان هذا بنت عتبة) بضم فسكون أى ابن ربيعة قال المؤلف هي أم معاوية أسلمت عام الفتح بعد اسلام زوجها فآقرها رسول الله صلى الله عليه وسلم (قالت يا رسول الله ان ابا سفيان) تعنى زوجها (رجل شحيح) أى يغفل قال الطيبي رحمه الله هو فعيل من الشح ومعناه البخل مع حرص وذلك فيما كان عادة لا عارضا قال تعالى جل شأنه وأحضرت الانفس الشح (وليس) أى أبو سفيان (يعطيني) أى من النفقة كما في رواية (ما يكفيني) أى مقدار ما يبدني (وولدي) أى أولادي منه وفي رواية ويكفي بني (الا ما أخذت) استثناء منقطع أى لكن يكفيني مع ما يعطيني ما أخذت (منه) أى من ماله أو من بيته (و هو لا يعلم) جملة حالية وفي رواية الا ما أخذته من غير علمه (فقال خذي) أى بحكم الفتوى (ما يكفيك ولدك) بالنصب عطا على الضمير المنصوب (بالمعروف) وفي رواية خذي من ماله بالمعروف ما يكفيك ويكفيك يتك أى ما يعرفه الشرح - وأمر به وهو الوسط العدل وفيه ان النفقة بقدر الحاجة واجبة قال تعالى جل جلاله لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر رزقه فلينفق مما آتاه الله قال ابن الهمام والاحاديث كثيرة في الباب وعليه اجماع العلماء وما نقل عن الشعبي من قوله ما رأيت أحدا أجبر على نفقة أحد يجب تأويله والله تعالى أعلم بصحته قال النووي فيه فوائد منها وجوب نفقة الزوجة و منها وجوب نفقة الاولاد الفقراء الصغار و منها أن نفقة القريب مقدرة بالكفاية و منها جواز سماع كلام الأجنبية عند الاتفاء والحكم وكذا ما في معناه و منها جواز ذكر الإنسان بما يكره اذا كان للاستفتاء و منها ان من له حق على غيره وهو عاجز عن استيفائه يجوز له ان يأخذ من ماله قدر حقه غير اذنه ومنعه مالك وأبو حنيفة و منها جواز اطلاق الفتوى والبراد تعلقها ولا يفتقر ان يقول الملقى اذا ثبت ما ذكرت يكون كذا كما أطلق النبي صلى الله عليه وسلم ولو علق فلا بأس و منها ان

★ و عن جابر بن سرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أعطى الله أحدكم خيرا فليبدأ بنفسه وأهل بيته رواء مسلم ★ و عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم للملوك طعامه وكسوته ولا يكلف من العمل الا ما يطيق رواء مسلم ★ و عن أبي ذر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اخوانكم جعلهم الله تحت أيديكم

للرأة مدخلا في كفالة أولادها و الاتفاق عليهم من مال أبيهم ومنها الاعتماد على العرف في الامور التي ليس فيها تحديد شرعى ومنها جواز خروج الزوجة من بيتها لحاجتها اذا أذن لها زوجها أو علمت رضاه به و استدلل به جماعة على جواز القضاء على الغائب و ليس بذلك لان هذه القضية كانت افتاء لا قضاء على الأصح و في شرح السنة و منها ان القاضي له ان يقضى بعلمه لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يكلفها البيعة و منها انه يجوز ان يبيع ما ليس من جنس حقه فيستوفى حقه من ثمنه و ذلك لان من المعلوم ان منزل الرجل الشحيح لا يجمع كل ما يحتاج اليه أهله و ولده من النفقة و الكسوة و سائر المرافق التي تلزمهم بهم و هذا قول الشافعى و فيه دليل على انه يجب على الرجل نفقة الوالدين و المولودين لانه اذا وجب عليه نفقة واهه فوجب نفقة والده عليه مع عظم حرمة أولى و لا يجب نفقة من كان منهم موسرا أو قويا سويا يمكنه تحصيل نفقته و اذا احتاج الاب المعسر الى تكاح فعلى الولد اعفائه بان يطعمه مهر امرأة أو ثمن جارية ثم عليه نفقته و لا يجب على الاب اعفاف ولده (يتفق عليه) ★ و عن جابر بن سرة (صحابيان) قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أعطى الله أحدكم خيرا (أى فى المال) و منه قوله تعالى جل شأنه ان ترك خيرا و انه لحب الخير لشديد (فليبدأ بنفسه) أى فى الاتفاق (و أهل بيته) أى من زوجته و أولاده (رواء مسلم) و كذا الامام أحمد و روى النسائي عن جابر مرفوعا ابدا بنفسك فتصدق عليها فان فضل شئ فلاهلك فان فضل عن أهلک شئ فلهذا قرأتك فان فضل عن ذى قرأتك شئ فهكذا و هكذا قال ابن الهمام فى سنن النسائي عن أبي هريرة عنه عليه الصلاة والسلام أفضل الصدقة ما ترك غنى و فى لفظ ما كان عن ظهر غنى و اليد العليا خير من اليد السفلى و ابداً بين تعول قتل من أعول يا رسول الله قال امرأتك تقول أطعمنى و الا فارقتى خادسك يقول أطعمنى و استعملنى و لك يقول الى من تتركنى هكذا فى جميع نسخ النسائي) ★ (و عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم للملوك) أى يجب على سيده له (طعامه و كسوته) أى قدر ما يكفيه من غالب قوت مماليك البلد و كسوتهم قال الطبرى رحمه الله يجوز أن تكون الاضافة فيها الى المفعول و عليه كلام المظهر حيث قال يجب على السيد نفقة رقيقه خيرا و اذا ما قدر ما يكفيه من غالب قوت مماليك ذلك البلد و غالب الادام و الكسوة و أن تكون الى الفاعل و عليه ظاهر الحديث الآن و اوله محمى السنة بقوله هذا خطاب مع العرب الذين لبسوا عاسمهم و أطعمتهم متقاربة يأكلون الخشن و يلبسون الخشن و الغشن هو الغليظ الخشن من الطعام (و لا يكف) بصيغة المجهول أى لا يؤمر الملوك (من العمل الا ما يطيق) أى الدوام عليه لا ما يطيق يوما أو يومين أو ثلاثة و نحو ذلك ثم يعجز و جملة ذلك ما لا يضر يده الضرر البين كذا فى شرح السنة (رواء مسلم) و رواء أحمد فى مسنده و البيهقى فى شعب الايمان و روى الطبراني عن ابن عباس مرفوعا للملوك على سيده ثلاث خصال لا يعجله عن صلاته و لا يقيمه عن طعامه و يشبهه كل الاشباع ★ (و عن أبي ذر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اخوانكم) أى خولكم كما فى رواية و فى رواية هم اخوانكم و المعنى هم مماليككم (جعلهم الله) أى فتنة كما فى رواية (تحت أيديكم) أى تمرلکم

فمن جعل الله أخاه تحت يديه فليطعمه مما يأكل و ليلبسه مما يلبس و لا يكلفه من العمل ما يغلبيه فان كلفه ما يغلبيه فليعنه عليه متفق عليه * (و عن عبدالله بن عمرو جاءه قهرمان له فقال له أعطيت الرقيق قوتهم قال لا قال فانطلق فاعطهم فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كفى بالرجل اثما أن يجلس عن يملك قوته و في رواية كفى بالمرء اثما أن يضيح من يقوت رزاه مسلم

و أمركم و حكمتكم و فيه إيماء الى أنه لو شاء لجعل الأمر بالعكس قال الطيبي رحمه الله قوله اخوانكم فيه وجهان أحدهما أن يكون خبر مبتدأ محذوف أى ممالئكم اخوانكم و اعتبار الاخوة من جهة آدم أى انكم متفرعون من أصل واحد أو من جهة الدين قال تعالى جل جلاله انما المؤمنون اخوة فيكون قوله جعلهم الله حالا لما في الكلام من معنى التشبيه و يجوز أن يكون مبتدأ و جعلهم الله خبره فعلى هذا اخوانكم مستعار لطفى ذكر الشبه و في تخصيص الذكر بالاخوة اشعار بعلة المساواة في الاتفاق و ان ذلك مصحوب لانه وارد على سبيل التعميط عليهم و هو غير واجب و ناسب لهذا ان يقال فليعنه لأن الله في عون البعد مادام البعد في عون أخيه المسلم و هذا معنى قوله (فمن جعل الله أخاه تحت يديه) و في رواية فمن كان أخوه تحت يديه (فليطعمه مما يأكل) أى من طعامه كما في رواية (و ليلبسه) بضم أوله و كسر الموحدة (مما يلبس) يفتح أوله و تفتح الموحدة أى من لباسه كما في رواية قال النووي الأمر باطعامهم مما يأكل السيد و كذا لباسهم معمول على الاستحباب و يجب على السيد نفقة المملوك و كسوته بالمعروف بحسب البلدان و الأشخاص سواء كان من جنس فققة السيد و لباسه أو دونه أو فوته حتى لو تفرق السيد على نفسه تقتيرا خارجا عن عادة أمثاله اما زهدا و اما شحا لايجل له التفتير على المملوك و الزامه بموافقة الابراء قال ابن الهمام المراد من جنس ما يأكلون و يلبسون لا مثله فاذا اليس من الكتان و القطن و هو يلبس منهما الفائق كفى بخلاف اليباس نحو الخرائق و لم يتوارث عن الصحابة انهم كانوا يلبسون مثلهم الا الافراد قال صاحب الهداية و على المولى أن ينفق على عبده و لسته قال ابن الهمام و عليه اجماع العلماء الا الشعبي و الاولى أن يحمل قوله على ما اذا كانوا يقدرون على الاكتساب فانه لايجب على المولى حينئذ (و لا يكلفه من العمل ما يغلبيه فان كلفه ما يغلبيه فليعنه عليه) أى على ذلك العمل بنفسه أو بغيره (متفق عليه) و رواه أحمد و أبو داود و الترمذى و ابن ماجه قال ابن الهمام الحديث في الصحيحين و رواه أبو داود بسند صحيح و زاد فيه و من لا يلائمكم منهم فيموتهم و لا تمذّبوا خلق الله * (و عن عبدالله بن عمرو) بالووا أى ابن العاص و قرأ بعضهم هم بضم العين قالوا حال (جاءه قهرمان له) يفتح القاف و الزاى أى و كليل فارسي مغرب في النهاية هو الخازن و الوكيل الحافظ لما تحت يده و القائم بأمور الرجل بلغة الفرس (فقال) أى عبدالله (له أعطيت الرقيق) أى الممالئك (قوتهم) بهذف حرف الاستفهام (قال لا قال فانطلق) أى اذهب (فاعطهم فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كفى بالرجل اثما أن يجلس) أى يمنح (عن يملك) و في معناه ما يملك (قوته) مفعول يجلس (و في رواية كفى بالمرء اثما أن يضيح) بتشديد الياء و تخفيفها من التضييع أو الاضاعة (من يقوت) أى قوت من يلزمه قوته من أهله و عياله و عبيده من قاته يقوته اذا أعطاه قوته و يقال آفاته يقيته و منه قوله تعالى و كان الله على كل شئ مقبلا قال ابن الملك و هذا يدل على أنه لا يتصدق بما لا يفضل عن قوت الاحل يلتبس به اشواب لانه يقلب اثما و يحتمل أن يراد به تضييع أمر من يقوته و هو الباري تعالى الذى يقوت المخلائق (و رواه مسلم) قال ميرك الرواية الاولى من هذا الحديث أخرجه مسلم و أبو داود

★ وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا صنع لأحدكم خادمه طعامه ثم جاءه به وقد
 ولى حره ودخانه فليقلعه معه فليأكل فإن كان الطعام مشفوها فليأكله فليصنع في يده منه أكلة أو
 أكتين رواه مسلم ★ وعن عبدالله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إن العبد إذا صنع لسيده
 واحسن عيادة لله فله أجره مرتين متفق عليه

معناها وكذلك النسائي والرواية الثانية أخرجهما أبو داود والنسائي وليست في الصحيحين ولا في
 أحدهما وإيراد المصنف في الصحاح يؤهم ذلك كذا أفاده الشيخ الجزري في تصحيح المصاحح فتأمل
 في قول صاحب المشكلة في آخرها رواه مسلم اهـ وفي الجامع الصغير نسب الرواية الثانية إلى أحمد
 وأبي داود والحاكم والبيهقي في شعب الإيمان عن ابن عمرو بالواو والرواية الأولى إلى مسلم عن
 عمرو بالواو بلفظ كفى إنما أن تجلس عن تملك قوته بضيفه الخطيب والله تعالى أعلم بالصواب
 ★ (وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا صنع) أي طبخ (لأحدكم خادمه) أي
 عبده أو أخته أو مطلقا (طعامه) أي طعاما له وفي نسخة طاما (ثم جاء) أي جاءه كما في نسخة
 صحيحة (به) أي بطعامه (وقد ولى) بكسر اللام المخففة أي والعال أنه قد تولى أو قرب (حره) أي
 ناره أو تبعه (ودخانه) تخصيص بعد تعميم أو الأول مخصوص ببعض الجوارح والثاني ببعض آخر
 (فليقلعه معه) أمر من الإقعاد للاستحباب (فليأكل) أي معه ولا يستكنه كما هو دأب الجارية فإنه
 أخوه وأيضا أفضل الطعام ما كثرت عليه الأيدي على ماورد قال التوربشتي قوله ولى يجوز أن يكون
 من الولاية أي تولى ذلك وأن يكون من الولي وهو القرب والدنو والمعنى أنه قامى كلته لقائه
 وحملها عنك فينبغي أن تشاركه في العظ منه (فإن كان الطعام مشفوها) أي كثيرا آكلوه فقله (قليل)
 حال وقيل المشفوه القليل من قولهم رجل مشفوه إذا كثر سؤال الناس إياه حتى نفذ ما عنده وماء مشفوه إذا
 كثر نازلوه فاشتقاقه من الشفة قليلا بدل منه أو تفسيره كذا حقه بعض الشارحين من أئمتنا وفي
 الفائق المشفوه القليل وأمله الماء الذي كثرت عليه الشفاء حتى قل وقيل أراد أنه كان مكتورا عليه
 أي كثرت أكلته قال التوربشتي على قول من يفسر المشفوه بالقليل قليلا بدل منه ويحتمل أن يكون
 تفسيراً له (فليطبخ) أي المغدوم (في يده) أي في يد الخادم (منه) أي من الطعام (أكلة أو أكتين)
 أو للتوزيع أو بمعنى بل وسببه أن لا يصير محروما فإن ما لا يدرك كله لا يترك كله والأكلة بضم الهمزة
 ما يؤكل دفعة وهو النخلة في التاموس والنهاية والأكلة بالفتح النخلة المأكولة والفتح المرة من الأكل
 وفي الفائق الأكلة بالفتح النخلة قال النووي رحمه الله الأكلة فيهما بضم الهمزة وفيه البحث على مكرم
 الأخلاق والمواصلة في الطعام لاسيما في حق من صنعه أو حمله لأنه ولى حره ودخانه وتعلق به
 نفسه وشم رائحته وهذا كله محمول على الاستحباب (رواه مسلم) وفي الجامع الصغير بلفظ إذا أتى
 أحدكم خادمه بطعامه قد كفاه علاجه ودخانه فليجلسه معه فإن لم يجلسه فليأكله أكلة أو أكتين
 أخرجه الشيخان وأبو داود والترمذي وابن ماجه عن أبي هريرة ★ (وعن عبدالله بن عمر أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال إن العبد إذا صنع لسيده) أي أخلص الخدمة أو طلب الخير له من النصيحة
 وهي طلب الخير للمنصوح له قال الطيبي رحمه الله تعالى يقال نصحت له واللام مزيدة للبالغة
 ونصيحة العبد لسيده استمال أمره والقيام على ما عليه من حقوق سيده (واحسن عيادة الله) وفي
 رواية واحسن عبادته ربه أي طاعته الشاملة للمأمورات والمنهيات والترتيب الذكرى لما للترقى
 وما للاهتمام بحق المخلوق لاحتياجه بخلاف الخالق لاستغنائاه (فله أجره مرتين) وفي رواية كان

★ وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعمًا للمملوك أن يتوفاه الله بحسن عبادة به وطاعة سيده نعمًا له متفق عليه ★ وعن جرير قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أبى العبد لم تقبل له صلاة وفي رواية عنه قال أيما عبد أبى فقد يرث منه النعمة وفي رواية عنه قال أيما عبد أبى من مواليد فقد كفر حتى يرجع إليهم رواه مسلم ★ وعن أبي هريرة قال سمعت أبا القاسم صلى الله عليه وسلم يقول من قذف مملوكه وهو برئ مما قال جلد يوم القيامة إلا أن يكون كذا قال متفق عليه

له أجره مرتين أي مضاعف فإن الأجر على قدر المشقة وهو قد جمع بين القيام بالطاعتين وفي الحقيقة طاعة ماله من طاعة ربه والحاصل أن العبد مكلف بأمر زائد على الحر فيثاب عليه ومن هذه الحجة يفضل على الحر (متفق عليه) ورواه أحمد وأبو داود وقد جمع بعض الحفاظ الأحاديث فيمن يؤتى أجره مرتين ★ (وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعمًا) بكسر أولهما وتشديد الميم ويجوز اختلاس عينه وفي نسخة بفتح النون وقُرئ بالثلاث قوله ثمال نعمًا هي قال الطبيب رحمه الله فيه ثلاث لغات أحدها كسر النون مع إسكان العين والثانية كسرهما والثالثة فتح النون مع كسر العين اهـ وقوله مع إسكان العين فيه مسامحة لأنه يراد به الاختلاس ويعبر عنه بالاختفاء إذ يتعسر بل يتعذر الإسكان مع تشديد الميم كما لا يخفى وما في نعمًا نكرة غير موصولة ولا موصوفة بمعنى شئ أي نعم شيئًا (للمملوك) وقوله (أن يتوفاه الله) مخصوص بالمدح والتقدير توفية الله إياه (بحسن عبادة ربه وطاعة سيده) والمعنى نعم شيئًا له وفاته في طاعة الله ثم في طاعة سيده (نعمًا) كرهه للمبالغة في تحسين أمره فكأنه قال نعمًا له نعمًا له ويمكن أن يكون لهما بالنسبة إلى حال الدنيا والآخرة بالنسبة إلى الآخرة حكى أن بعض الأغنياء اعتق عبدًا صالحًا فقال له بش ما فلتت قصت أجرى من عند ربى (متفق عليه) ★ وعن جرير (أي ابن عبد الله الجلي) قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أبى العبد أي هرب من ماله (لم تقبل له صلاة) أي كُلمة وقال الطبيب رحمه الله أي لا تكون عند الله مقبولة وإن كانت مجزلة في الشرع (وفي رواية) أي عنه كفاي نسخة صحيحة (قال أيما عبد أبى فقد يرث منه النعمة) أي ذمة الإسلام وعنده قال بعضهم أي لا يجب على سيده حالة الأباقي أرض جنايته ولا تجب عليه نفقته وقال المظفر يعني إذا أبى إلى ديار الكفار وارتد فقد برئ منه عهد الإسلام ويحوز قتله وإن أبى إلى بلد من بلاد الإسلام لا على نية الارتداد لا يحوز قتله بل هو وارد على سبيل التهديد والمبالغة في جواز ضربه (وفي رواية عنه قال أيما عبد أبى من مواليد فقد كفر) أي قارب الكفر أو تخشى عليه من الكفر أو عمل عمل الكافر أو المراد منه الزجر وقال المظهر أي ستر نعمة السيد عليه (حتى يرجع إليهم) يحتمل أن يكون متعلقًا بالرواية الأخيرة وإن يكون متعلقًا بكل من الروايات والأول هو المستفاد من الجاسع الصغير هذا وقد قال بعض المعربين أيما مبتدأ وما زائدة للتأكيد أي أي عبد وأبى خبره لأن الشرطية لابد أن تكون جملة لا صفة عبد لأن للمضاف إليه لاوصف وفيه بحث ولأن المبتدأ يبقى بلا خبر وما بعده جواب الشرط وأبى ماض لفظًا ومستقبل مجزوم معنى (رواه مسلم) ★ وعن أبي هريرة قال سمعت أبا القاسم صلى الله عليه وسلم يقول من قذف مملوكه (أي بالزنا وهو) أي والحال أن مملوكه (برئ) أي في نفس الأمر (مما قال) أي سيده في حقه (جلد) بصيغة المجهول أي ضرب بالجلد على جلده (يوم القيامة) أي هذا كما في رواية بمعنى على رؤس الأشهاد وقت فضيحة العباد (إلا أن يكون)

★ وعن ابن عمر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من ضرب غلاما له حدا لم ياته أو ظممه فان كفرته ان يمتقه رواه مسلم ★ وعن أبي مسعود الأنصاري قال كنت أضرب غلاما لي فسمعت من خلفي صوتا أعلم أبا مسعود الله أقدر عليك منك قال فاذأ هو رسول الله صلى الله عليه وسلم قتل يا رسول الله هو حر لوجه الله فقال اما لولم تفعل للضعك النار أو لمسكت النار رواه مسلم ★ (الفصل الثاني) ★ عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان لي مالا وان والدي يحتاج الى مالي قال

أي العبد (كما قال) أي كما قاله السيد في الواقع و لم يكن يرثا فانه لا يجلد لكونه صادقا في نفس الأمر وهو تصريح بما علم ضمنا وهو استثناء منقطع قال الطيبي رحمه الله الاستثناء مشكل لان قوله و هو يرى ياباه اللهم الا ان يؤول قوله و هو يرى أي يعتقد أو يظن براهته ويكون العبد كما قال في قذفه لا ماعقده فحينئذ لا يجلد لكونه صادقا فيه وفيه ان مرجع الصدق والكذب الى مطابقة الواقع لا اعتقاد الخبر ليترتب عليه الجلد قال النووي فيه اشارة الى انه لا حد على قاذب العبد في الدنيا وهذا جمع عليه ولكن يعزى قاذفه لان العبد ليس بمحصن سواء فيه من هو كذل الرق أو فيه شائبة الحرية والمدير والمكاتب وام الولد (متفق عليه) و رواه احمد وابوداود والترمذي وروى الحاكم في مستدركه عن عمرو بن العاص مرفوعا أيما عبد او ولادة قال او قالت لوليدتها يا زانية ولم تطلع منها على زنا جلدتها وليدتها يوم القيامة لانه لا حد لهن في الدنيا ★ (و عن ابن عمر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من ضرب غلاما) أي مملوكا (له حدا) أي ضرب حد فهو مفعول مطلق أو لحد فهو مفعول له ويحتمل ان يكون تمييزا (لم ياته) أي لم يات موجه قال الطيبي رحمه الله قوله لم ياته صفة حدا والضمير المنصوب راجع اليه أي لم يات موجه فعذف المضاف وهو تقييد لما أطلق في الحديث الآتي لابي مسعود (اولظمه) عطف على مجوع ضرب غلامه حدا والمراد انه ما ضربه تأديبا (فان كفرته) أي مكفر فعله و مسقط اثمه (ان يمتقه) أي ليقاوم فرجه يخرجه و رضى به عنه (رواه مسلم) و روى الطبراني بسند حسن عن عمار مرفوعا من ضرب مملوكه ظلما اتقه منه يوم القيامة ★ (و عن أبي مسعود الأنصاري قال كنت أضرب غلاما لي فسمعت من خلفي صوتا) أي كلاما لقائل يقول (اعلم أبا مسعود) أي يا أبا مسعود (الله) يفتح اللام (أقدر عليك منك عليه) أي أتم وأبلغ من قدرتك على عيذك قال الطيبي علق عمل أعلم باللام الابتدائية والله مبتدأ وأقدر خبره و عليك صلة أندر و منك متعلق أقبل وقوله عليه لا يجوز ان يتعلق بقوله أقدر لانه اخذ ماله ولا يصدر مقدر عند قوله منك أي من قدرتك كما ذهب اليه المظهر لان المعنى ياباه بل هو حال من الكاف أي أقدر منك حال كونك قادرا عليه (فالتفت) أي نظرت (الى خلفي فاذأ هو) أي من خلفي الذي سمعت صوته من خلفي (رسول الله صلى الله عليه وسلم قتل) أي ببركة نظره الاكسبر ونصحة الاثير (يا رسول الله هو حر لوجه الله) أي لابتغاء مرضاته (فقال أما) بالتخفيف للتنبية (لو لم تفعل) أي لو ما فعلت ما فعلت من الاعتاق (لنفتكت النار) أي احترقت (اولمسكت النار) أي أهابتك ان ضربته ظلما ولم يصف عنك قال النووي فيه البحث على الرق بالماليك وحسن صحبتهم وأجمع المسلمون على أن عتقه بهذا ليس واجبا واما هو مندوب وجاء كفارة ذنبه فيه و ازالة اثم ظلمه عنه (رواه مسلم)

★ (الفصل الثاني) ★ (عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده) أي عمرو بن العاص على ما أشار

أنت ومالك لوالدك إن أولادكم من أطيح كسيكم كانوا من كسب أولادكم رواء أبو داود وابن ماجه

الیه الطیبی (أن رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال إن لي مالا وإن والدي يحتاج إلى مالي قال أنت ومالك) بضم اللام (لوالدك) وروى ابن ماجه عن جابر والطبراني عن سرة وابن مسعود أنت ومالك لأبيك (إن أولادكم من أطيح كسيكم) لفعل تفضيل من الطيب وهو الحلال يعني أولادكم من أهل أكسابكم وأفضلها فما كسبت أولادكم فانه حلال لكم وإنما سمي الولد أطيح كسب وأحل لانه أصله قاله القاضي أي من أطيح ما وجد بسبيكم ويتوسط سعيكم أو أكساب أولادكم من أطيح كسيكم فعذف المضاف (كانوا من كسب أولادكم) في الحديث دليل على وجوب نفقة الوالد على ولده وأنه لو سرق شيئا من ماله أو ألم بأمته فلاحد عليه لشبهة الملك قال الطيبی رحمه الله لا حاجة إلى التدبير لأن قوله إن أولادكم من أطيح كسيكم خطاب عام وتعليل لقوله أنت ومالك لوالدك وإذا كان الولد كسبا للوالد بمعنى أنه طليح وسعى في تحصيله لأن الكسب معناه الطلب والسعي في تحصيل الرزق والمعيشة والمال تبع له كان الولد نفس الكسب مبالغة وقد أشار إليه التزئيل بقوله تعالى جل جلاله وعلى المولود له رزقهن سماء مولود له إنيذا بأن الوالدات إنما ولدت لهم ولذلك ينسبون إليهم وأنشد للمأمون بن الرشيد

فأما لمهات الناس أوعية ★ مستودعات وللابناء أبناء

فإن قلت الانتقال من قوله أنت ومالك لوالدك إلى قوله إن أولادكم من أطيح كسيكم هل يسمى التفتا قل لا لانه ليس انتقالا من إحدى الصيغ الثلاث إلى الأخرى أعني الحكاية والخطاب والغيبة لمفهوم واحد بل هو انتقال من الخاص إلى العام فيكون تلويحا للخطاب (رواء أبو داود وابن ماجه) قال ابن الهمام رواء عن النبي صلى الله عليه وسلم جماعة من الصحابة وقد أخرج أصحاب السنن الأربعة عن عائشة رضي الله عنها قال صلى الله عليه وسلم إن أطيح ما أكل الرجل من كسبه وإن ولده من كسبه وحسنه الترمذی فإن قيل هذا يقتضي أن له ملكا جزا في ماله قلنا نعم لو لم يقده حديث رواء العامكم وصححه والبيهقي عنها مرفوعا إن أولادكم هبة يهب لمن يشاء أناثا ويهب لمن يشاء الذكور وأموالهم لكم إذا احتجتم إليها وما يقطع بأن الحديث الأول مؤول أنه تعالى وراث الأب من ابنه السدس مع ولد ولده فلو كان الكل ملكه لم يكن لغيره شيء مع وجوده قال والنفقة لكل ذي رحم محرم واجبة يجبر عليها وقال أحمد على كل وارث محرما كان أولا وهو قول ابن أبي ذلى وقال الشافعي لا تجب لغير الوالدين والمولودين كالأخوة والأعمام وجهه أنه يجعل الإشارة في قوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك لنفي المضارة لا لإيجاب النفقة فلا يثبت دليل على إيجاب النفقة فيبقى على عدم الدم دليلها الشرعي قلنا ففيها لا يختص بالوارث ثم هو مخالف للظاهر من الإشارة المقرونة بالكاف فأنها بحسب الوضع للبعد دون القريب وجه قول أحمد أنه تعالى علقها بالوارث فتقيد المحرمية زيادة قلنا في قراءة ابن مسعود وعلى الوارث ذي الرحم المحرم مثل ذلك فيكون يانا لقراءة المتواترة فإن قيل القراءة الشاذة بمنزلة خبر الواحد ولا يجوز تقيد مطلق الناطع به فلا يجوز تقيده بهذه القراءة أجب بآدعاء شهرتها واستدل على الإطلاق بما في النسائي من حديث طارق قال قدمت المدينة فإذا رسول الله صلى الله عليه وسلم قائم على المنبر يخطب الناس وهو يقول يد العطي العليا وأبدأ بمن تمول أسك وأهلك واختك وأهلك ثم أدناك أدناك وما رواء أحمد وأبو داود والترمذی عن معاوية بن حيدة التشری قلت يا رسول الله من أبر قال أسك قال ثم من قال إنك

★ وعنه عن أبيه عن جده أن رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال أتى فقير ليس لي شيء ولا بيتي فقال كل من مال يتيملك غير مسرف ولا مبادر ولا متائل رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه ★ وعن أم سلمة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول في مرضه الصلاة وما ملكت أيمانكم

قال ثم من قال أباه ثم الأقرب فالأقرب قال الترمذي حسن وفي صحيح مسلم فإن فضل من أهلك شيء فله ذوى قرابتك هذه قيد وجوب النفقة بلا قيد بالارث ولا يفتى أن الباقي لا ينفذ وجوب النفقة أصلا لأنه جواب قول السائل من أب وهو لا يستلزم سؤالاً عن البر المقروض لجواز كونه سؤالاً عن الأفضل منه فيكون الجواب عنه بخلاف الأول وليس معارضا للنص لأن الإيجاب على الوارث بالنص لا يفتى أن يجب على غيره فيثبت على غيره بالحديث عند من لا يقول بمفهوم الصفة على أن القائل أنزلهم أن الوارث أريد به القريب عبر به خصوصا على رأيكم وهو أن كل قريب وارث لتوريثكم ذوى الأرحام مع قولكم أن المراد به أهلية الارث في الجملة قالوا إذا كان له خال وابن عم ابن نفعته على خاله وميراثه لأن همه ★ (وعنه) أي عن عمرو بن شعيب (عن أبيه عن جده أن رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال أتى فقير ليس لي شيء) أي شيء استغنى به إذ الفقير عندنا من لا يملك نصيبا أو ليس له شيء مطلقا فالمراد بالفقر معناه اللغوي أو الاصطلاحي على قواعد الشافعي قال الطيبي رحمه الله قوله ليس لي شيء صفة مؤكدة للفقير على تفسير الشافعي للفقير وميزة على تفسير أبي حنيفة رحمه الله له (ولي يتيتم) أراد أنه قيم له ولذا أضاف اليتيم إلى نفسه ولذلك رخص له أن يأكل من ماله بالمعروف (فقال كل من مال يتيملك غير مسرف) أي غير مفرط ومتصرف فوق الحاجة (ولاباد) بالدال المهملة في جميع نسخ المشكاة الحاورة المصححة أي مستعمل في الأخذ من ماله قيل حضور الحاجة ذكره ابن الملك والأظهر أن المراد به غير مبادر بلوغه وكبره لقوله تعالى جل شأنه ولا تأكلوا أموالا وبادرا أن يكبروا وقال القاضي أي لا يسرف في الأكل فيأكل منه أكثر مما يحتاج إليه ولا يكثر ليتخذ منه أطعمة لاتباع بالفقراء ويد ذلك يثبيرا منهم وروى ولا مبادر بالدال غير المعجمة أي من غير استعمال ومبادرة إلى أخذه قبل أن يفتر إليه مخافة أن يبلغ الصبي فينزع ماله من يده (ولمتائل) بتشديد التاء المكسورة أي غير جامع مالا من مال اليتيم مثل أن يتخذ من ماله رأس مال فيتجر فيه اه وهو صريح أن أصل الحديث في المصاييح بالدال المعجمة في قوله مبادر ولذا قال الطيبي رحمه الله الرواية الصحيحة بالدال المهملة وهي موافقة لما في التنزيل من قوله تعالى ولا تأكلوا أموالا وبادرا فإن قلت أين الموافقة فإن قوله ولا متائل ليس في التنزيل قلت لعله كالإفساد لقوله ولا مبادر أي يبادر في تصرف مال اليتيم ويجعله رأس مال ليربح به مخافة أن يبلغ فينزع ماله من يده فإذا بلغ أعطاه رأس ماله وأخذ الربح لنفسه (رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه) ★ وعن أم سلمة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول في مرضه الصلاة بالنصب على تقدير فعل أي الزموا الصلاة أو أقيموا أو احفظوا الصلاة بالمواظبة عليها والمداومة على حققتها (وما ملكت أيمانكم) بحسن السلكة والقيام بما يحتاجون إليه وقال بعضهم أراد حقوق الزكاة وإخراجها من الأموال التي تملكها الأيدي كأنه عليه السلام علم بما يكون من أهل الردة وانكراههم وجوب الزكاة وامتناعهم عن أدائها إلى القائم بعده فقطع حديثهم بأن جعل آخر كلامه الوصية بالصلاة والزكاة فقرنهما والظاهر هو الأول. وإنما قرن الوصية بالصلاة والوصية بالأزقاء اعلاما بأنه لأعنة في ترك حقوقهم من نفقة وكسوة وغير ذلك

رواه البيهقي في شعب الإيمان وروى أحمد و إبوداود عن علي بن عوفه ★ و عن أبي بكر الصديق عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يدخل الجنة سيئى الملكة رواه الترمذى و ابن ماجه

ما يجب أن يعلو هم من أمر دينهم كما لا سعة في ترك الصلاة كذا قلته ميرك عن التصحيح للجزري زاد في النهاية فغلل أبو بكر رضى الله عنه هذا المعنى أى المعنى الثانى و قال لا تقاتل من فرق بين الصلاة والزكاة قال المظهر و اما قال أراد به الزكاة لأن القرآن و الحديث اذا ذكر فيها الصلاة قال غالب إن تذكر الزكاة قال القاضي رحمه الله و في حذف الفعل و هو اما احفظوا أى احفظوها بالمواظبة عليها و ما ملكت أيمانكم يحسن الملكية و القيام بما يحتاجون اليه من الكسوة و الطعام أو احذروا أى احذروا تضييعهما و خافوا ما رتب عليه من العذاب تنعيم لأمره و تعظيم لشأنه قال التوريشى الاظهر انه أراد بما ملكت أيمانكم المالكات و اما قرنه بالصلاة ليعلم ان القيام بقدر حاجتهم من الكسوة و الطعام واجب على من ملكهم وجوب الصلاة التى لا سعة في تركها وقد ضم بعض العلماء البهائم المستملكة في هذا الحكم الى المالكات و اضافة الملك الى اليمين كإضافته الى اليد و الأكساب و الأملاك تضاف الى الأيدي لتصرف المالك فيها و تمكنه من تحصيلها باليد و إضافتها الى اليمين أبلغ و اقذف من إضافتها الى اليد لكون اليمين أبان في القوة و التصرف و أولى بتناول ما كرم و طاب و أرى فيه وجهاً آخر و هو ان المالكات خصوصاً بالاضافة الى الإيمان تنبيهاً على شرف الإنسان و كرامته و تنبيهاً لقضله على سائر أنواع ما يقع عليه اسم الملك و تمييزاً له بلطف اليمين عن جميع ما احتوته الأيدي و اشتملت عليه الأملاك قال الطيبي رحمه الله و الذى يتفتى فيى المكان من توصيته أمته في آخر عهده ان يقدّر احذروا كقولهم أهلك و أهلك و رأسك و السيف و ان يكون الحديث من جوامع الكلم فتاب بالصلاة عن جميع المأسورات و المنهيات اذ الصلاة تنهى عن الفحشاء و المنكر و بما ملكت أيمانكم عن جميع ما يتصرف فيه ملكاً و قهراً ولهذا خص اليمين كما في قول الشاعر و كنا الأيمنين اذا التفتنا ★ و كان الأيسرين بتوايها

فتبه بالصلاة على تعظيم أمر الله و بما ملكت أيمانكم على الشفقة على خلق الله و لأن ما عام في ذوى العلم و غيره و اذا خص بذوى العلم يراد به الصفة و هى تحتل التعظيم و التحقير فحمله على المالكات يتشبه تحقير شأنهم و كونهم مسخرين لمواليهم و الوجه الاول أوجه لعدمه فيدخل المالكات فيه أيضاً قال ابن الهمام ظاهر الرواية انه لا يجبر القاضي على الاتفاق على سائر الحيوانات لأن الاجبار نوع قضاء و القضاء يعتمد العقضى له و يعتمد أهلية الاستحقاق في المقضى له و ليس فليس و يؤمر به ديانة فيما بينه و بين الله تعالى و يكون أثماً معاقباً بحبسها عن البيع مع عدم الاتفاق و في الحديث امرأة دخلت النار في هرة حبستها حتى ماتت لا هى أطقتها تأكل من خشاش الأرض ولا هى أطعتها و قد قال علماءنا خصوصاً الذنى والدالية يوم القيامة أشد من خصومة السلم و ذكر صاحب الهداية انه عليه الصلاة و السلام نهى عن تغذيب الحيوان يعنى ما تقدم من رواية أبى داود ولا تمذبوا خلق الله و نهى عن إضاعة المال و هو ما في الصحيحين من انه عليه الصلاة و السلام كان ينهى عن إضاعة المال و كثرة السؤال (رواه البيهقي في شعب الإيمان و روى أحمد و إبوداود عن علي بن عوفه) و في الجامع الصغير الصلاة و ما ملكت أيمانكم مرتين أخرجه حمد و النسائي و ابن ماجه و ابن حبان في صحيحه عن انس و أحمد و ابن ماجه عن ام سلمة و الطبراني عن ابن عمر ★ (و عن أبي بكر الصديق رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يدخل

★ وعن رافع بن مكيث ان النبي صلى الله عليه وسلم قال حسن الملكة يمن و سوء الخلق شوم رواه أبو داود و لم أر في غير المصاييح ما زاد عليه فيه من قوله و الصدقة تمنع ميتة السوء و البر زيادة في العمر

الجنة (أى ابتداء مع التاجين (سبى الملكة) أى سبى الصنيع الى عالميكة و الملكة معركة المملكة في النهاية أى الذى يسمى صعبة المالك قال الطيبي رحمه الله يعنى سوء الملكة يدل على سوء الخلق و هو مشؤم و هو يورث الخذلان و دخول النار ولذلك قبل في الحديث الآتى سوء الخلق بحسن الملكة (رواه الترمذى و ابن ماجه ★ و عن رافع بن مكيث) بفتح الميم و كسر الكاف و سكون الياء تحتها نقطتان و بالثاء المثناة كذا ضبطه المؤلف و قال جهنم شهد العديبة روى عنه ابنه هلال و العارث (ان النبي صلى الله عليه وسلم قال حسن الملكة) بضم الحاء المهملة أى حسن الصنيع اليهم (يمن) بضم أوله يعنى اذا احسن الصنيع بالماليك يحسنون خدمته و ذلك يؤدى الى اليمن و البركة كما ان سوء الملكة يؤدى الى الشؤم و الهلكة و هذا معنى قوله (و سوء الخلق) بضمتين و سكون الثانى الذى الذى يتشأ منه (شوم) سوء الملكة بضم فسكون واو و في نسخة بسكون همز في القاموس الشؤم. بضم الشين المعجزة و سكون الهمزة ضد اليمن و في النهاية الشؤم ضد اليمن و أصله الهمز فحذف واو و غلب عليها التضعيف حتى لم ينطق بها مهموزة قال اللطافى رحمه الله اى حسن الملكة يوجب اليمن اذ الغالب اثمهم اذا رأوا السيد أحسن اليهم كانوا أشفق عليه و أطوع له و أسمى في حقه و كل ذلك يؤدى الى اليمن و البركة و سوء الخلق يورث البغض و النفرة و يثير النجاج و العناد و قصد الانفس و الاموال (رواه أبو داود) قال المنرى و رواه أحمد أيضا كلاهما عن بعض نبي رافع بن مكيث و لم يسم عنه و رواه أبو داود أيضا عن العارث بن مكيث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مرسل ذكره ميرك قال صاحب المشكاة (ولم أر في غير المصاييح ما) بمقول لم أر اى الذى (زاد) أى المصاييح والمراد صاحب المصاييح (عليه) أى على الحديث المذكور في اصل المشكاة (فيه) أى في المصاييح (من قوله) بيان لما زاد أى و هو قوله (و الصدقة تمنع ميتة السوء) بكسر الميم و فتح السين و ضمه و هى نوع من الموت أى الصدقة تمنع موت النجاة فانه موت شئى لا يتاخر بفترة لا يقدر المرء فيه على التوبة و كذا قوله (والبر) أى الاحسان الى الخلق أو طاعة الخالق (زيادة في العمر) بضمتين و يسكن الثانى أى يزيد في العمر و هو يحتمل ان تكون الزيادة محسوسة بان يلقها الله تعالى ان عمر فلان كذا سنة ولو أحسن في طاعة الله تعالى أو الى خلقه زيد عليه كذا سنة كما انه قدر اذا مرض و داوى يشفى و يحتمل ان تكون الزيادة معنوية يحصل البركة والخير في العمر أو الشتاء الجليل بعده فانه زيادة عمر. حكما قال تعالى وما يعمر من معمر ولا ينقص من عمره الا في كتاب ان ذلك على الله يسير قال التوريشي رحمه الله الميتة بكسر الميم الحالة التى يكون عليها الانسان من موته كالجلسة و الركبة يقال فلان مات ميتة حسنة او ميتة سيئة و قوله البر زيادة في العمر يحتمل انه أراد بالزيادة البركة فيه فان الذى يورث في عمره بتدراك في اليوم الواحد من فضل الله و رحمته ما لا يتدركه غيره في السنة من سنى عمره او ابراد ان الله جعل ما علم منه من البرسيب للزيادة في العمر و سماء زيادة باعتبار طولوه و ذلك كما جعل التداوى سبيلا لسلامة و الطاعة سبيلا لنيل الدرجات و كل ذلك كان مقدرا كالمرمى قال ميرك يفهم من كلام الشيخ الجزري ان الحديث على ما في المصاييح اخبره احمد بتمامه و الله تعالى أعلم اه فاعتراض صاحب المشكاة غير صحيح على صاحب المصاييح فمن حفظ حجة على من لم يحفظ و يؤيده ما في

★ وعن أبي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا ضرب أحدكم خادمه فذكر الله فارفعوا أيديكم رواه الترمذى والبيهقى في شعب الإيمان لكن عنده فليمسك يده فارفعوا أيديكم ★ وعن أبي أيوب قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من فرق بين والده وولدها فرق الله بينه وبين أحبته وأمير القامة ره الترمذى والدارمى ★ وعن علي قال وهب لى رسول الله صلى الله عليه وسلم غلامين أخوين فبعت أحدهما فقال لى رسول الله صلى الله عليه وسلم

الجامع الصغير حسن الملكة يمن و سوء الخلق شؤم رواه ابو داود عن رافع بن مكيت و روى أحمد والطبرانى عنه بلفظ حسن الملكة نماء و سوء الخلق شوم والبر زيادة فى العمر والصدقة تمنع ميتة السوء و روى ابن عساکر عن جابر ولفظه حسن الملكة يمن و سوء الخلق شؤم وطاعة المرأة فداية والصدقة تدفع القضاء السوء ★ (وعن أبي سعيد) لى العذرى (قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا ضرب أحدكم خادسه) لى مثلاً (فذكر الله) عطف على الشرط وجوابه قوله (فارفعوا أيديكم) لى امنعوها من ضربته تعظيماً للذكر تعالى قال الطبرى رحمه الله هذا اذا كان الضرب لتأديبه وأما اذا كان حداً فلا و كذا اذا استغاثت مكرراً (رواه الترمذى) لى فى سنته (والبيهقى فى شعب الإيمان لكن عنده) لى لكن لفظ الحديث عند البيهقى (فليمسك) لى يده عن الضرب (بدل فارفعوا أيديكم' و فى رواية أبي داود عن أبي هريرة اذا ضرب أحدكم فليقل الوجه ووجهه انه أشرف الاعضاء و فيه خطر لبعض الأجزاء ★ (وعن أبي أيوب) لى الانصارى (قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من فرق) بتشديد الراء لى قطع و فصل (بين والده وولدها) لى يبيع أو هبة أو خديعة بقطعة و أمثالها و فى معنى الوالدة الوالد بل و كل ذى رحم محرم كما سيأتى بيانه و قال الطبرى رحمه الله تعالى أراد به التفريق بين الجارية وولدها بالبيع والهبة وغيرها و فى شرح السنة وكذلك حكم البعدة و حكم الأب و الجد و أجاز بعضهم البيع مع الكراهة و اليه ذهب أصحاب أبي حنيفة كما يجوز التفريق بين البهائم و قال الشافعى انما كره التفريق بين السبابة فى البيع و أما المولد فلا بأس و رخص أكثرهم فى التفريق . بين الأخوين و منع بعضهم لمحدث على لى الآتى و اختلفوا فى حد الكبر المبيع للتفريق قال الشافعى هو أن يبلغ سبع سنين أو ثمانية و قال الأوزاعى حتى يستغنى عن أبيه و قل مالك حتى يشتر و قال أصحاب أبي حنيفة رحمه الله حتى يحتلم و قال أحمد لا يفرق بينهما و ان كبر و احتلم و جوز أصحاب أبي حنيفة التفريق بين الأخوين الصغيرين فان كان أحدهما صغيراً لا يجوز (فرق الله بينه و بين أحبته) لى من أولاده والديه وغيرهما (يوم القيامة) لى فى موقف يجتمع فيه الاحباب و يشفع بعضهم بعضاً عند رب الارباب فلا يرد عليه قوله تعالى جل شأنه يوم يفر المرء من أخيه و أمه و أبيه و صاحبه و بينه قال الأشرف لم يفرق النبى صلى الله عليه وسلم فى الحديث بين الوالدة وولدها بلفظة بين و فرق فى جزائيه حيث كثر بين فى الثانى ليدل على عظم هذا الأمر و انه لا يجوز التفريق بينهما فى النطق بالبين فكيف التفريق بين ذواتهما قال الطبرى رحمه الله قال الحريرى فى ذرة الفرواس ومن أوهام الخواص أن يدخلوا بين المظهرين و هو وهم و انما اعتادوا بين المضمهر والمظهر قياماً على المجزور بالحرف كقوله تعالى جل جلاله تساملون به و الارحام لان المضمهر التمثل كاسمه فلا يجوز المطف على جزء الكلمة بخلاف المظهر لاستقلاله (رواه الترمذى والدارمى) و كذا أحمد و الحاكم فى مستدركه و روى الطبرانى عن معقل بن يسار من فرق فليس منا ★ (وعن على رضى الله عنه قال وهب لى رسول الله صلى الله عليه وسلم غلامين أخوين فبعت أحدهما فقال لى رسول الله صلى الله عليه وسلم

يا على ما فعل غلامك فأخبرته فقال رده رده رواه الترمذى وابن ماجه * وعنه انه فرق بين جارية وولدها فنهاه النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فرد البيه رواه أبو داود منقطعاً * وعن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ثلاث من كن فيه يسر الله حننه وأدخله جنته رفق بالضعيف وشقة على الوالدين وإحسان إلى المملوك رواه الترمذى وقال هذا حديث غريب * وعن أبي إمامة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهب لعل غلاماً فقال لاتضره نائي نبيت عن ضرب أهل الصلاة وقد رأيته يصلي هذا لفظ المصاييح وفي المعجبى للدارقطنى إن عمر بن الخطاب قال نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ضرب المصلين

يا على ما فعل بالفتح أى صنع (غلامك) أى الغائب (فأخبرته) أى أعلمت النبي صلى الله عليه وسلم ببيعهم (فقال رده) أى البيع (رده) تكرر تأكيد يشير إلى أن الأمر للوجوب وإن البيع مكروه كراهة تحريم قال في الكفَى وفي رواية أدرك أدرك وأعلم أنه كره تقرير صغير ببيع وقهوه لا يمتنع من ذى رحم محرم منه وهما في ملكه بلا حق مستحق وهذا عند أبي حنيفة ومحمد وأما عند أبي يوسف إذا كانت القرابة قرابة الولاد لا يجوز بيع أحدهما بدون الآخر فإنه صلى الله عليه وسلم قال أدرك أدرك ولو كان البيع نافذاً لا يمكنه الاستدراك ولو كان بحق مستحق كدفع أحدهما بالجنابة إلى ولي الجنابة والرد بالعيب لا يكره (رواه الترمذى وابن ماجه * وعنه) أى عن علي كرم الله وجهه (انه فرق بين جارية وولدها) أى بيع أحدهما (فنهاه النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك) أى التفريق (فرد) أى على (البيع) أى العقد أو المبيع (رواه أبو داود منقطعاً) أى معذوناً فيه ببعض رجال إسناده * (وعن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ثلاث) أى إحصاء (من كن) أى تلك الخصال الثلاث (فيه) أى مجتمعة (يسر الله حننه) يفتح فسكون أى سهل موله وأزال سكرته وفي الجامع الصغير بدله تشر الله تعالى عليه كنفه ونسبه إلى الترمذى عن جابر فهما روايتان أو أحدهما تصحيح عن الآخر وفي النهاية الكنف بفتح الكاف والنون هو الجانب والناحية ويضع كنفه عليه أى يستره ويقل يرحمه ويلطف به قال الطيبى رحمه الله في النهاية يقال مات حنن الله وهو أن يموت على فراشه كأنه سقط لاقفه فمات والحنن الهلاك كانوا يتخيلون أن روح المريض تخرج من أنفه فإن جرح خرجت من جراحته (وأدخله) وفي نسخة وأدخل (جنته) أى مع الناجين ابتداء (رفق) أى لطف (بالضعيف) أى جسماً أو حالاً أو عقلاً (وشقة) أى مرحمة مقرونة بالخوف (على الوالدين وإحسان) أى إيصال خير زائد على ما يجب على السيد (إلى المملوك رواه الترمذى وقال هذا حديث غريب) أى تفرد به بعض رواة * (وعن أبي إمامة) أى إلى الأهل (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهب لعل غلاماً فقال لاتضره نائي نبيت) بصيغة المجهول أى نهائى ربي (عن ضرب أهل الصلاة) أى في غير الحد وما في معناه (وقد رأيته يصلي) ولعل مراده صلى الله عليه وسلم أنه لا يحتاج إلى ضرب التأديب حيث تأدب مع مولاه الحقيقي بالقيام بحق عبوديته على ما ينبغي وإن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر وأما غيرها فما ينبغي أن يعنى ويسامح ثم رأيت الطيبى رحمه الله قال وذلك لأن المصلى غالباً لا يأتى بما يستحق الضرب لأن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر فإذا كان الله رفع عنه الضرب في الدنيا نرجو من كرمه ولطفه لا يضره في الآخرة بدخول النار وبنا أنك من تدخل النار فقد أخذته (هذا) أى المذكور في المشكاة (لفظ المصاييح وفي المعجبى للدارقطنى إن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ضرب المصلين) قال الجزرى في تصحيح المصاييح حديث أبي إمامة زوله أحمد

✽ و عن عبدالله عمر قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله كم تغفو عن الخادم فسكت ثم أعاد عليه الكلام فصمت فلما كانت الثالثة قال أعفو عنه كل يوم سبعين مرة رواه أبو داود و رواه الترمذى عن عبدالله بن عمرو ✽ و عن أبي ذر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من لاءمكم من ملوككم فاطمموه مما تأكلون و اكسوه

في مسنده و لفظه ان النبي صلى الله عليه وسلم أقبل من خير و معه غلامان وهب أحدهما لملئ و قال لاتضربه و ساق الحديث و اسناده صحيح و فيه أبو غالب البصرى صاحب أبي امامة حسن الحديث روى له أبو داود و الترمذى و صحيح حديثه كذا نقله ميرك ✽ (و عن عبدالله بن عمر) بلا و (قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله كم تغفو عن الخادم فسكت) هو هكذا ثابت في نسخ المشكاة المصححة المنتدبة خلافا لما فيهم من كلام الطيبى رحمه الله بعد قوله (ثم أعاد عليه الكلام فصمت) حيث قال ثم فيه يدل على التراخي بين السؤالين و ذلك يدل على الاهتمام بشانه و من ثم عليه بقوله فصمت بالقاء السببة و لم يأت به في النوبة الاولى بناء على عدم الاعتناء بشانه يعنى لما رأى ذلك الاهتمام و الاعتناء صمت اما لتكبر و لما لانزال الوحي (فلما كانت الثالثة) أى المرة الثالثة من اعادة المسألة (قال أعفو عنه كل يوم سبعين مرة) المراد به الكثرة و لعل الحديث مقتبس من عموم قوله تعالى جل جلاله و جزاء سيئة سيئة مثلها فمن عفا و أصلح فأجره على الله و لذا ورد اغفر فان عافيت فعاقب بقدر الذنب و اتق الوجه و رواه الطبرانى و أبو نعيم في المعركة عن جزء قال الطيبى رحمه الله هو مبنى على أحد الأمرين و هو التكبر و التحديد و نعبه على المصدر أى سبعين عفوة (رواه أبو داود) أى عن ابن عمر بلا و (و رواه الترمذى عن عبدالله بن عمرو) أى بالواو قال ميرك و قال الترمذى حسن غريب و في بعض النسخ حسن صحيح و رواه أبو يعلى بإسناد جيد كذا ذكره المنذرى ثم قال الحافظ المنذرى في الترجيح و الترهيب وقع في أصل سماعتين أبي داود و الترمذى عبدالله بن عمرو أى بالواو و قد أخرجه البخارى في تاريخه من حديث عباس بن خليف عن عبدالله بن عمرو بن العاص و من حديثه أيضا عن عبدالله بن عمر ابن الخطاب و قال الترمذى روى بعضهم هذا الحديث بهذا الاسناد و قال عن عبدالله بن عمرو أى بالواو و ذكر الأمير أبو نصر أن عباس بن خليف يروى عنهما كما ذكره البخارى و لم يذكر ابن يونس في تاريخ مصر و لا ابن أبي حاتم روايته عن عبدالله بن عمرو بن العاص و الله تعالى أعلم اه كلام المنذرى و ظاهره يقتضى انه وقع في الترمذى عبدالله بن عمر بلا و هذا خلاف ما تقتضيه عبارة المؤلف فتأمل و الله العاصم و قال الشيخ الجزرى رواه أبو داود و الترمذى من طريق العباس بن خليف عن عبدالله بن عمر بن الخطاب و قال حسن غريب و قال و روى بعضهم هذا الحديث عن عبدالله بن عمرو بن العاص و عبدالله بن الحارث بن جزء و أخرجه البخارى هذا الحديث في تاريخه من طريق العباس بن خليف عنهما و قال و هو حديث فيه اضطراب و الله تعالى أعلم ✽ (و عن أبي ذر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من لاءمكم) بالهمز في جميع نسخ المشكاة المنتدبة الحاضرة من الصلاة و في النهاية أى وانكم و ساعدكم و قد يخفف الهمز فيصير ياء و في الحديث يروى بالياء متغلبة عن الهمز ذكره الطيبى و فيه ان هذا التخفيف غير ملائم للقياس و معان للرمز أيضا و لعل محل التخفيف قوله الآتى و من لا يلائمكم فانه موافق للرمز و القياس فيه و الله تعالى أعلم و المعنى من فاسبكم (من ملوككم فاطمموه مما تأكلون) أى من جنسه أو بعضه (و اكسوه) بهزم وصل

مما تكسون و من لا يلائمكم منهم فيبعوه و لاتعذبوا خلق الله رواء أحمد و أبوداود * و عن سهل ابن الحنظلية قال مر رسول الله صلى الله عليه وسلم بغير قد لحق ظهره يطحنه فقال اتقوا الله في هذه البهائم المعجزة فاركبوها صالحة و اتركوها صالحة رواء أبوداود
 (الفصل الثالث) * عن ابن عباس قال لما نزل قوله تعالى و لا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي احسن

و ضم سين اى البسوه (مما تكسون) اى انفسكم يعنى مما تلبسون انتم او مما تكسون مالهكمكم عرفا و عادة أسوة لثالهم (و من لا يلائمكم منهم فيبعوه و لاتعذبوا خلق الله) اى و لاتعذبوهم و انما عدل عنه افادة للمعوم فيشملهم و سائر الحيوانات و البهائم و فيه ايماء الى انكم لاتعذبوا انفسكم أيضا و قد قال بعض مشايخنا من أراد أن يحسن أدب مملوكه فيسئ أدبه و كذا بالعكس فلا بد من احتمال أحدهما و فى الملامة إشارة الى عدم حصول الموافقة الكاملة و قال الطيبي رحمه الله يعنى انتم و هم سواء فى كونكم خلق الله و لكم فضل عليهم بان ملكتهم ايمانكم فان وافقكم فاحسنوا اليهم و الا فاتركوهم الى غيركم و هو من قوله تعالى جل شأنه و الله فضل بعضكم على بعض فى الرزق فما الذين فضلوا برادى رزقهم على ما ملكت ايمانهم فهم فيه سواء اى جعلكم متفاوتين فى الرزق . فرزقكم أكثر مما رزق مالهكمكم و هم بشر مثلكم و انوائكم و كان ينبغي ان تردوا فضل ما رزقتموه عليهم حتى يتساووا معكم فى الملبس و الطعام و التحقيق فى معنى الآية ما ذكره البيضاوى حيث قال و الله فضل بعضكم على بعض فى الرزق فمنكم غنى و منكم فقير و منكم موال يتولون رزقهم و رزق غيرهم و منكم مالهكمكم على خلاف ذلك فما الذين فضلوا برادى رزقهم اى يعطى رزقهم اى رزق انفسهم على ما ملكت ايمانهم فان ما يردون عليهم رزقهم الذى جعله الله فى أيديهم فهم فيه سواء فالموالى و المالهكمكم سواء فى ان الله رزقهم بالقبلة لأزمة للجملة المنفية أو مقرر لها و يجوز أن تكون واقعة موقع الجواب كانه قيل فما الذين فضلوا برادى رزقهم على ما ملكت ايمانهم فيستوى فى الرزق على انه رد و انكار على المشركين فانهم يشركون بالله بعض مخلوقاته فى الالهية و لا يرضون ان يشاركونهم عبيدهم فيما أنعم الله عليهم فيساووههم فيه (رواء أحمد و أبوداود * و عن سهل بن الحنظلية) قال المؤلف هى أم جد سهل و قيل أنه و اليها ينسب و بها يعرف و اسم أبيه الربيع بن عمرو و كان سهل ممن بايع تحت الشجرة (قال مر رسول الله صلى الله عليه وسلم بغير قد لحق) بكسر الحاء اى لصق (ظهره يطحنه) اى من شدة الجوع و العطش فقال اتقوا الله فى هذه البهائم المعجزة قال القاضي المعجزة التى لا تقدر على النطق فانها لا تطيق أن تفصح عن حالها و تتضرع الى صاحبها من جوعها و عطشها و فيه دليل على وجوب علق الدواب و ان الحاكم يجبر المالك عليه اه و لا دلالة على الاجبار و تقدم دليل فيه على مقتضى مذنبنا (فاركبوها صالحة) اى قوية للركوب (و اتركوها) اى عن الركوب قبل الاعياء (صالحة) اى لان تركب بعد ذلك قال الطيبي رحمه الله فيه ترغيب الى تمهدها اى تمهدها بالعلف لتكون مهيأة لافقة لما تريدون منها فان أردتم أن تركبوها فاركبوها و هى صالحة للركوب قوية على الشى و ان أردتم أن تتركوها للاكل فتصدها لتكون سينة صالحة للاكل (رواء أبوداود) و رواء أحمد و أبويعل فى مسنده و الطبرانى و الحاكم عن معاذ بن أنس اركبوا هذه الدواب سالمة و ابتدعوها سالمة و لاتتخذوها كراسى لاحاديثكم فى الطرق و الاسواق قرب من كونه خير من راكمها و أكثر ذكر الله منه * (الفصل الثالث) * (عن ابن عباس قال لما نزل قوله تعالى و لا تقربوا مال اليتيم الا بالتي

و قوله تعالى ان الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً الآية انطلق من كان عنده يتيم فمزل طعامه من طعامه وشرابه من شرابه فاذا فضل من طعام اليتيم و شرابه شئ حبس له حتى يأكله أو يفسد فاشتد ذلك عليهم فذكروا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فأنزل الله تعالى و يسألونك عن اليتامى قل اصلاح لهم خير و ان تخالطوهم فاخوانكم فخلطوا طعامهم بطعامهم و شرابهم بشرابهم رواه أبو داود و النسائي ★ و عن أبي موسى قال لمن رسول الله صلى الله عليه وسلم من فرق بين الوالد و ولده و بين الاخ و بين أخيه رواه ابن ماجه و الدارقطني ★ و عن عبدالله بن مسعود قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا لقي بالنسي أعطى أهل البيت جميعاً كراهية أن يفرق بينهم رواه ابن ماجه ★ و عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ألا أنبئكم

هي أحسن) أى بالنبي عن قربانه مبالغة و زجراً عن أخذه و أكفه و قوله تعالى (ان الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً الآية) يعنى حيث ذكر الوعيد الشديد بقوله انما يأكلون في بطونهم فاراً و سيصلون سعيراً (انطلق) أى شرع : و ذهب : من كان عنده يتيم فمزل طعامه) أى أفزز طعام اليتيم أو طعام نفسه و في قوله (من طعامه) بالعكس (و شرابه من شرابه فاذا فضل) بفتح العين أى زاد (من طعام اليتيم و شرابه شئ حبس) بصيغة الفاعل و في نسخة بصيغة المفعول أى حبس (له حتى يأكله أو يفسد) أى حتى يفسد أو حتى أن يفسد بعضه (فاشتد ذلك) أى صعب ما ذكر من المزل و الفساد (عليهم) للتعجب في الاول و التضييع في الثاني (فذكروا ذلك) أى الاشتداد عليهم (لرسول الله صلى الله عليه وسلم فأنزل الله تعالى و يسألونك عن اليتامى قل اصلاح) أى بالافراز (لهم) أى لليتامى (خير) أى من المخالطة (و ان تخالطوهم فاخوانكم) و تمته و الله يعلم المنفسد من المصلح و لو شاء الله لاعتكم أبداً لاوتعمكم في المنع و هو المشقة و الحرج فحصل لهم رخصة (فخلطوا طعامهم بطعامهم و شرابهم بشرابهم) قال ابن الهمام رحمه الله قالوا في رقة في سفر أغشى على أحدهم أو مات فانفقوا عليه أو جهزوه من ماله لا يضمنون استحساناً و مات شخص من جماعة من أصحاب محمد بن الحسن خرجوا الى الحج فمات واحد فباعوا ما كان له معهم فلما وصلوا ماألوا هذا فذكروا له ذلك فقال لو لم تفعلوا ذلك لم تكونوا فقهاء و كذا باع هذا مرة كتب تلميذه له مات فانفق في تجهيزه قليل له انه لم يوصي بذلك فتلا قوله تعالى و الله يعلم المنفسد من المصلح (رواه أبو داود و النسائي ★ و عن أبي موسى) أى الأشعري (قال لمن رسول الله صلى الله عليه وسلم من فرق بين الوالد و ولده و بين الاخ و بين أخيه) فيه دليل على جواز ادخال بين بين المظهرين و رد على من قال فيما سبق انه وهم و تصرح بأن التفرق غير مختص بالولاد بل يشتمل كل ذى رحم محرم كما هو مبني (رواه ابن ماجه و الدارقطني ★ و عن عبدالله بن مسعود قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا لقي أى جاءه (بالنسي) بفتح فسكون أى الاسارى (أعطى أهل البيت) مفعول ثان و قوله (جميعاً) حال مؤكدة و المفعول الاول و هو المعطى له متروك منسى لأن الكلام حيى المعطى و كأنه قال ينبغي أن لا يفرق بين الأهل و لذلك أكفه و نظيره قوله تعالى فمزلنا بثالث الكشاف و انما ترك ذكر المفعول به لأن الغرض ذكر المميز به و هو شمعون و ما لطف فيه من التنبيه حتى عز الحق و ذل الباطل و اذا كان الكلام منصبا الى غرض من الأغراض جعل سياقه له و توجهه اليه كان مساوياً لفرض مطروح (كراهية أن يفرق بينهم) بتشديد الراء المكسورة و الكراهية مخففة الباء منصوبة على العلة و ان مصدرية (رواه ابن ماجه) و كذا الامام أحمد ★ (و عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ألا)

بشراركم الذى يأكل وحده و يجلد عبده و يمنح رقه و رواء رزین * و عن أبي بكر الصديق رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يدخل الجنة سبي* الملكة قالوا يا رسول الله اليس أخبرتنا أن هذه الأمة أكثر الأمم مملوكين و يتامى قال نعم فأكرمهم ككرامة أولادكم و أطعموهم مما تأكلون قالوا فما نفعنا الدنيا قال فرس تربطه قتال عليه في سبيل الله و مملوك يكفيك فإذا صلى فهو أعونك و رواء ابن ماجه *

(باب بلوغ الصغير) * و حضائنه في الصغر

بالتخفيف للتبني (أنبيكم) بتشديد الموحدة في أكثر النسخ المصححة و في النسخة الأصلية بتخفيفها من الانباء و المعنى ألا أخبركم (بشراركم) بكسر أوله جمع شر (الذى) أى الفريق أو الجمع الذى (يأكل وحده) الفرد باعتبار معنى مرجعه و نصبه على الحال مذهب كوفى أو يتأويل متفردا أى بخلا و تكبرا (و يجلد عبده) أى يضربه بغير حق (و يمنح رقه) بكسر أوله أى عطيته عن مستحقها و حاصل معناه ان شرار الناس من جمع بين البخل و سوء الخلق (رواء رزین) و فى الجامع الصغير روى ابن عساکر عن معاذ ألا أنبيك بشر الناس من أكل وحده و منع رقه و سافر وحده و ضرب عبده ألا أنبيك بشر من هذا من يغيث الناس و يفضوه ألا أنبيك بشر من هذا من باع آخرته بدنياه غيره ألا أنبيك بشر من هذا من أكل الدنيا بالدين و قال ميرك يفهم من كلام الحافظ المنذرى فى الترغيب ان هذا الحديث رواء الطبرانى من حديث ابن عباس مرفوعا بلفظ ألا أنبيكم بشراركم قالوا بلى ان شئت يا رسول الله قال ان شراركم الذى ينزل وحده و يجلد عبده و يمنح رقه أفلا أنبيكم بشر من ذلك قالوا بلى قال الذين لا يطيرون عثرة و لا يطيرون معثرة و لا يفرون دنيا قال أفلا أنبيكم بشر من ذلك قالوا بلى يا رسول الله قال من لا يرجي غيره و لا يؤمن شره * (و عن أبي بكر الصديق رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يدخل الجنة سبي* الملكة) أى السالك الذى يسمى* الى مملوكه (قالوا) أى بعض أصحابه (يا رسول الله اليس أخبرتنا أن هذه الأمة أكثر الأمم مملوكين و يتامى) ذكر اليتامى مستطرد (قال نعم) أى أنتم أكثر الأمم مماليك (فان كنتم تريدون أن تدخلوا الجنة فأكرمهم ككرامة أولادكم) أى من الشفقة بهم و الرحمة عليهم فلا تحملوهم ما لا يطيرون (و أطعموهم مما تأكلون) و ترك ذكر الكسوة اكتفاء أو مقايسة و قال الطيبي رحمه الله توجيهه انك يا رسول الله ذكرت ان سبي* الملكة لا يدخل الجنة و أنتك اذا أكثروا المماليك لا يسعهم مداراتهم فيستون معهم فما حالهم و ما مالهم فأجاب عليه الصلاة والسلام جواب الحكيم بقوله نعم فأكرمهم الخ (قالوا فما نفعنا) ما استفهاسية أى أى شئ يفيدنا (الدنيا) أى منها أو فيها (قال فرس تربطه قتال عليه في سبيل الله) استئناف فيه معنى التعليل و لا شك ان ارتباط الفرس فيه نفع اخر و كذا فيه نفع دنيوى من حصول الثنينة و الأمن من العدو وغيرها كما قال تعالى هل تربصون بنا الا احدى الحسينين فلا ترجع قول الطيبي رحمه الله و كذا الجواب الثانى وارد على أسلوب الحكيم لان المراقبة و الجهاد مع الكفار ليس من الدنيا (و مملوك يكفيك) أى أمورك الدنيوية الشاغلة عن الأمور الاخرية (فإذا صلى) أى المملوك (فهو أعونك) أى المؤمن أو كافيكم فهو من التشبيه البالغ (رواء ابن ماجه)

* (باب بلوغ الصغير) * أى بالنس (و حضائنه) بكسر أوله و فتحه أى تربيته (فى الصغر) قال بعض الشراح الحضائنة القيام بأمر من لا يستقل بنفسه و لا يهتدى لمصالحه و فى المغرب الحضان ما دون الاط و العاضنة المرأة توكل بالصبي قترعه و تربيه و قد حضنت ولدها حضائنه و فى القاموس حضان الصبي حضنا و حضائنه بالكسر جعله فى حضنه أو رياه كاحتضنه و فى النهاية العاضن المرعى

★ (الفصل الأول) ★ عن ابن عمر قال عرضت على رسول الله صلى الله عليه وسلم عام أحد وأنا ابن أربع عشرة سنة فردني ثم عرضت عليه عام الخندق وأنا ابن خمس عشرة سنة فأجازني فقال عمر بن عبد العزيز هذا فرق ما بين المقاتلة والذرية متفق عليه ★ وعن البراء بن عازب قال صالح النبي صلى الله عليه وسلم يوم الحديبية على ثلاثة أشياء على أن من أتاه من المشركين رده إليهم ومن أتاهم من المسلمين لم يردوه وعلى أن يدخلها من قابل ويقم بها ثلاثة أيام فلما دخلها ومضى الأجل خرج فتبعته ابنة حمزة تنادي يا عم يا عم

و الكتل و الأثني حاضرة و الحضارة بالفتح قلها

★ (الفصل الأول) ★ (عن ابن عمر رضي الله عنهما قال عرضت) بصيغة المجهول أي للذهاب إلى الغزو (على رسول الله صلى الله عليه وسلم) من باب عرض المسكر على الأمير (عام أحد) أي في واقعة أحد وكانت في السنة الثالثة من الهجرة (وأنا ابن أربع عشرة) يفتح العينين وسكون الشين ويكسر (ستة) والجملة حالية (فردني) أي من الرواح إلى الحرب لصغري (ثم عرضت عليه عام الخندق) وأنا ابن خمس عشرة سنة فأجازني (أي في المقاتلة أو الميامة) وقيل كتب الجائزة لي وهي رزق الغزاة (فقال عمر بن عبد العزيز) أي لما سمع هذا الحديث (هذا) أي السن المذكور (فرق ما بين المقاتلة) بكسر التاء (والذرية) يريد إذا بلغ الصبي خمس عشرة سنة دخل في زمرة المقاتلين وأثبت في الديوان اسمه وإذا لم يبلغها عد من الذرية في شرح السنة العمل على هذا عند أكثر أهل العلم قالوا إذا استكمل الغلام أو الجارية خمس عشرة سنة كان بالغاً وبه قال الشافعي وأحمد وغيرهما وإذا احتلم واحد منهما قبل بلوغه هذا المياع بعد استكمال تسع سنين يحكم ببلوغه وكذلك إذا حاضت الجارية بعد تسع ولا حيض ولا احتلام قبل بلوغ التسع وفي الهداية بلوغ الغلام بالاحتلام والاحمال والأنزال إذا وطئ فان لم يوجد ذلك فعني يتم له ثمان عشرة سنة وبلوغ الجارية بالحيض والاحتلام والهيل فان لم يوجد ذلك فعني يتم لها سبع عشرة سنة وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله وقالوا إذا تم للغلام والجارية خمس عشرة سنة فقد بلغا وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله وهو قول الشافعي رحمه الله له وأول وقت بلوغ الغلام عندنا استكمال اثني عشرة سنة وتسع سنين للجارية (متفق عليه) ★ وعن البراء بن عازب (صحابيان) قال صالح النبي صلى الله عليه وسلم يوم الحديبية (يتخفيف الياء الثانية مصغراً) وفي بعض النسخ بتشديد ها والاول أصبح على ما ذكره النووي والزركشي وغيرهما في النهاية هي بئر قرب مكة قلت هي قرب حدة بالحاء المهملة بينها وبين مكة والآن مشهورة بئر شمس وهي من أواخر أرض الحرم والبراد حولها وقال الواقدي بعض الحديبية من الحرم والمعنى صالح كفار مكة يرجوعه إلى المدينة وعدم مقاتلته ذلك العام (على ثلاثة أشياء) أي أمور وأحكام (على أن من أتاه) أي النبي صلى الله عليه وسلم (من المشركين) يان لمن (رده إليهم ومن أتاهم) أي المشركين (من المسلمين لم يردوه) أي إلى المسلمين (وعلى أن يدخلها) أي يمي النبي صلى الله عليه وسلم من المدينة إلى مكة ويدخلها (من قابل) أي عام آت ويقضى بها عمرته (ويقم بها ثلاثة أيام) أي للطاعة والاستراحة (فلما دخلها ومضى الأجل) أي المدة المفروضة المعينة وهي ثلاثة أيام (خرج) أي أراد أن يخرج النبي صلى الله عليه وسلم من مكة أو شرع في الخروج منها (فتبعته ابنة حمزة) أي ابن عبد المطلب وكان قد استشهد بأحد من يثمة (تنادي يا عم يا عم) مكرراً للتأكيد وأمله يا عمي فحدثت الياء اكتفاء بالكسرة وإنما قالت هذا مع أنه خلى الله عليه وسلم كان ابن أخي أبيها وأبوها هو عمه لانه صلى الله عليه وسلم وعمة

فتناولها على فأخذ يدها فاختصم فيها على وزيد وجعفر فقال على أنا أخذتها وهي بنت عمي وقال جعفر بنت عمي وخالتها تحتي وقال زيد بنت أخى فقضى بها النبي صلى الله عليه وسلم لخالتها وقال الخالة بمنزلة الأم وقال لعلى أنت منى وأنا منك وقال لجعفر أشبهت ختى وخلى وقال لزيد أنت أخونا ومولانا متفق عليه

★ (الفصل الثاني) ★ عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبدالله بن عمرو أن امرأة قالت يا رسول الله إن ابني هذا كان بطني له وعاء وثدي له مقاء وحجري له حواء

وزيدا ارتضعوا فهو معها رضاعا (فتناولها على) أى قصد تناولها (فأخذ يدها فاختصم فيها) أى في حضانتها (على وزيد) أى ابن حارثة مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتقه وزوجه زينب (وجعفر) أى ابن أبي طالب يكنى أبا عبدالله وكان أكبر من على بعشر سنين (فقال) وفى نسخة العفيف قال (على أنا أخذتها) أى سبقتها فى الأخذ فكانه جعلها فى معنى اللقطة والقط (وهي بنت عمي) حال (وقال جعفر بنت عمي وخالتها تحتي) أى فانا أحق بها (وقال زيد بنت أخى) أى رضاعا وفى جامع الأصول وكان النبي صلى الله عليه وسلم قد أخى بينه وبين حمزة (فقضى بها النبي صلى الله عليه وسلم لخالتها وقال الخالة بمنزلة الأم وقال لعلى أنت منى وأنا منك وقال لجعفر أشبهت ختى) يفتح أوله (وخلى) بضم الخاء ويسكن الثاني (وقال لزيد أنت أخونا) أى فى الإسلام (ومولانا) أى ولينا وحبينا وهذه الكلمات الطيبة والبشارات الشريفة استجابة لقلوبهم وتسلية لحنينهم فى تقديم الخالة عليهم وفى الثاني لما قال صلى الله عليه وسلم لزيد أنت أخونا ومولانا جعل أى رفع رجلا وقضى أى وب على الأخرى من الفرح قال الطبري رحمه الله لعل المراد بقوله أخونا هذه المؤاخاة وبقوله مولانا ما روى أنه كان يدعى بهب رسول الله صلى الله عليه وسلم اه والمشهور أن المدعو بهبه ابنا كان أسامة بن زيد والله تعالى أعلم وفى شرح الهداية لابن الهمام وإن لم يكن للولد أم تستحق الحضانة فأم الأم أولى من كل أحد وإن علت وعن أحمد أم الأب أولى وعن زفر الأخت الشقيقة والخالة أولى منها وعن مالك الخالة أولى من الجدة لهذا الحديث ورواه أبو داود وقال فيه الخالة أم ورواه إسحق بن راهويه وقال بعد قوله وأما أنت يا زيد فأخونا ومولانا والجارية عند خالتها فإن الخالة والدة قال ابن الهمام هذا كله تشبيه فيحمل كونه فى ثبوت الحضانة أو كونها أحق به من كل ما سواها ولا دلالة على الثاني والأول متيقن فيثبت فلا يقدح الحكم بانها أحق من أحد بخصوصه أصلا ممن له حق فى الحضانة ليقى المعنى الذى عيناه بهلا معارض وهو أن الجدة أم ولهذا تبرز ميراث الأم من السدس وعليه الشفقة تتبع الولادة ظاهرا فكانت مقدمة على الأخوات أولى من العمات والخالات فإن لم تكن جدة سفلى ولا عليا فلا أخوات أولى من العمات والخالات (متفق عليه)

★ (الفصل الثاني) ★ عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبدالله بن عمرو أن امرأة قالت يا رسول الله إن ابني هذا كان بطني له وعاء (يكسر أوله أى طرفا حال حمل) (وثدي له مقاء) يكسر أوله أى حال رضاعه (وحجري له حواء) يكسر أوله ونضجه ذكره النووي وابن الهمام (له) أى لابنى حال نصابه وقطامه (حواء) بالكسر أى مكانا يحويه ويحفظه ويحرسه قال ابن الهمام الحواء بالكسر بيت من الوراء فالكلام مبنى على الاستعارة أو التشبيه البليغ وفى القاموس الحجر مثلث المنع وحسن، الإنسان وفى المشارق أجلسه فى حجرى يفتح الحاء وكسرهما وهو الثوب والحضن وإذا أريد به المصغر قالفتح لا غير وإن أريد به الاسم فالكسر لا غير له ويؤيده أنه فى أكثر النسخ

و ان أباه طلقني وأراد أن ينزعه مني فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أنت أحق به ما لم تنكحي روجه
أحمد وأبو داود * وعن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خير غلاما بين أبيه وأمه رواه الترمذي
* و عنه قال جاءت امرأة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت ان زوجي يريد أن ينهب بابني وقد
سقاني ونفعي فقال النبي صلى الله عليه وسلم هذا أبوك وهذه أمك فخذ بيد أبيهما فشدت فأخذ بيد أمه
فانطلقت به رواه أبو داود والنسائي والدارمي

المستعدة بالكسر في هذا الموضع قال وقوله ربيتي في حجرى ٢ و في حجرى ميمونة و ما كان مثله
بالفتح لا غير ومعناه الحضانة والتربية (و ان أباه طلقني وأراد أن ينزعه) بكسر الزاى أى يأخذه
(مني) فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أنت أحق به (أى بولدك) ما لم تنكحي (بفتح حرف المضارعة
و كسر الكاف أى ما لم تنزوي) قال الطبري رحمه الله ولعل هذا الصبي ما بلغ سن التمييز فقدم
الأم بحضائنه والذى في حديث أبي هريرة يعنى الآتى كان مميزا فغيره اه و سياتى الكلام عليه (رواه
أحمد وأبو داود) قال ابن الهمام و رواه الحاكم وصححه وعرو هذا هو عمرو بن شعيب بن عبد
ابن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه فإذا أراد بجدته هذا كان الحديث مرسلأ وإذا لواد به عبد الله
كان متصلا فما لم ينص عليه يصير محتملا للإرسال والاتصال و هنا نص على جدته عبد الله يعنى فتمين
الاتصال و ارتفع الاشكال ثم ظاهر هذا الحديث باطلاله دليل لنا و لأن الأم لشقي عليه أبدا لحكمة
خصوص هذا الشرع وأقدر على الحضانة لقياسها بمصالحه كما أشار إليه الصديقي على ما في موطا
مالك حدثنا يحيى بن سعيد عن القاسم بن عبد رحمه الله قال كانت عند عمر امرأة من الانصار فولدت
له عاصبا ثم فارقتها عمر فركب يوما الى بقاء فمر فوجد ابنه يلعب بفناء المسجد فأخذ بضفده فوضعه
بين يديه على الدابة فادرسته جدة الغلام فنازعته اياه فاقبلت حتى أتيا أبا بكر رضي الله عنه فقال عمر
ابني وقالت المرأة ابني فقال أبو بكر دخل بينها وبينها فما راجعه عمر الكلام وكذا رواه عبدالرزاق
و رواه البيهقي وزاد ثم قال أبو بكر سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تولد والدة عن ولدها و
في مصنف ابن أبي شيبة ثنا ابن ادريس عن يحيى بن سعيد عن القاسم أن عمر بن الخطاب طلق جميلة بنت
عاصم بن ثابت بن أبي ليلى فتزوجت فجاء عمر فأخذ ابنه فادرسته شمس ابنة عاصم الانصارية و هي
أم جميلة فأخذته فترافا الى أبي بكر فقال خل بينها وبين ابنها فأخذته و لأن أبي شيبة عن عمر
أنه طلق أم عاصم ثم أتى عليها و في حجرها عاصم فاراد أن يأخذها فتجاذبا بينهما حتى نكح الغلام
فانطلقت الى أبي بكر فقال له مسحها وحبرها و رجمها غير له منك حتى يشب الصبي فيختار لنفسه
* (و عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خير غلاما) أى ولدا بلغ من البلوغ و تسميته
غلاما باعتبار ما كان كقوله تعالى و أتوا اليك أسوأهم و قيل غلاما مميزا (بين أبيه وأمه)
و هو مذهب الشافعي وأما عندنا فالولد اذا صار مستغنيا بأن يأكل وحده و يشرب وحده و يلبس
وحده قيل ويستتحي وحده ويتوضأ وحده فالأب أحق به و المصنف قدر الاستغناء بسبع سنين وعليه
الفنوي وكذا في الكافي وغيره لا ما قيل انه يقتدر بسبع لأن الأب مأمور بأمره بالصلاة اذا بلغها وانما
يكون ذلك اذا كان الولد عنده قال ابن الهمام اذا بلغ الغلام السن الذى يكون الأب أحق به
كسبع مثلا لأخذ الأب ولا يتوقف على اختيار الغلام ذلك و عند الشافعي غير الغلام في
سبع أو ثمان و عند أحمد وأصحابي يعتبر في سبع لهذا الحديث (رواه الترمذي
* و عنه) أى عن أبي هريرة (قال جاءت امرأة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت ان زوجي يريد أن

★ (الفصل الثالث) ★ عن هلال بن أسامة عن أبي ميمونة سليمان مولى لاهل المدينة قال بينما أنا جالس مع أبي هريرة جاءته امرأة فارسية معها ابن لها وقد طلقها زوجها فادعيها فرطت له تقول يا أبا هريرة زوجي يريد أن يذهب بابني فقال أبو هريرة استهما عليه رطن لها بذلك فجاء زوجها وقال من يحاقي في ابني فقال أبو هريرة اللهم اني لا أقول هذا الا اني كنت قاعدا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتته امرأة قتالت يا رسول الله ان زوجي يريد أن يذهب بابني وقد نفعتي وسقاني من بئر أبي عتبة وعند النسائي من عذب الماء فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم استهما عليه فقال زوجها من يحاقي في ولدي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا أبوك وهذه أسك فخذ بيد أيهما شئت فاخذ بيد أمه ورواه أبو داود والنسائي ولكنه ذكر المسند وزواه الدارسي عن هلال بن أسامة

يذهب بابني وقد سقاني ونفعتي تريد أن ابنها بلغ مبلغا تنتفع بخدمته (فقال له النبي صلى الله عليه وسلم هذا أبوك وهذه أسك فخذ بيد أيهما شئت فاخذ بيد أمه فانطلقت به رواه أبو داود والنسائي والدارسي)

★ (الفصل الثالث) ★ (عن هلال بن أسامة عن أبي ميمونة سليمان) بالتصغير كذا وقع في جميع نسخ المشكاة وفي هامش أصل السيد موابه سلمان أي بالفتح والسكون (مولى لاهل المدينة) قال في الترتيب أبو ميمونة الفارسي الملقب الاويار قيل اسمه سليم أو سلمان وقيل أسامة ثقة من الثامنة ومنهم من فرق بين الفارسي والاويار وكل منهما مدني يروي عن أبي هريرة قال وفي نسخة محجمة عن هلال بن أبي ميمونة ان أباه قال المؤلف هو هلال بن علي بن أسامة منسوب الى جده وهو هلال ابن أبي ميمونة الفهري ذكره في التابعين اه قيل وفي عبارة أبي داود عن هلال بن أسامة أن أبا ميمونة سلمان مولى من أهل المدينة قال وفي جامع الاصول عن هلال بن أبي ميمونة وقيل أسامة وسقاني عبارة النسائي والحاصل أن أبا ميمونة قال (بينما أنا جالس مع أبي هريرة جاءته امرأة فارسية) بكسر الراء أي عجمية (معها ابن لها وقد طلقها زوجها فادعيها) أي ادعى كل منهما الابن (فرطت) في النهاية الرطانة بفتح الراء وكسرها والتراطن كلام لا يفهمه الجمهور وإنما هو مواضعة بين اثنين أو جماعة والعرب تخصص بالرطانة غالب كلام المعجم وفي الصحاح رطنت له إذا كلته بالعجمية فالمعنى تكلمت بالفارسية (له) أي لابي هريرة (تقول) أي المرأة ما معناه بالعربية (يا أبا هريرة زوجي يريد أن يذهب بابني) أي ياخذني مني ويصعبه (فقال أبو هريرة استهما عليه) أي على الابن والمعنى اقرعي أنت وأبوه ففيه تغليب الحاضر على الغائب (رطن) أي أبو هريرة أو مترجمه (لها) أي للمرأة (بذلك) أي بما قاله أبو هريرة (فجاء زوجها) أي فتقدم للخصومة (وقال من يحاقي) بالحاء المهملة والغاف المشددة أي من يتنازعني (في ابني) أي في حقه (فقال أبو هريرة اللهم اني لا أقول هذا) أي هذا القول لا هذا الحكم (الا اني) بفتح الهمزة أي لاني (كنت قاعدا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتته امرأة قتالت يا رسول الله ان زوجي يريد أن يذهب بابني وقد نفعتي وسقاني من بئر أبي عتبة) بين مهلة مكسورة فتون مفتوحة فموحدة (وعند النسائي) أي في رواية عنده (من عذب الماء) من إضافة الصفة الى الموصوف أي الماء العذب وهو الحلو (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم استهما عليه فقال زوجها من يحاقي في ولدي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي الولد هذا أبوك وهذه أسك فخذ بيد أيهما شئت فاخذ بيد أمه رواه أبو داود والنسائي والدارسي وفي نسخة بدل والدارسي (لكنه) أي النسائي (ذكر المسند) أي دون الموقوف فان عبارة النسائي هكذا أخبرنا محمد بن الاعلى حدثنا خالد حدثنا بن جريج أخبرنا زياد عن هلال بن أسامة عن أبي ميمونة قال

بينما أنا عند أبي هريرة فقال إن امرأة جاءت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت فداك أبي وأسي زوجي يريد أن يذهب بابني وقد نفعتني وسقاني من بئر أبي عنية فجاء زوجها فقال من يقاسمي في ابني فقال يا غلام هذا أبوك . وهذه أسك فخذ بيد أيهما شئت فخذ بيد أمه فانطلقت به قال ابن الهمام أخرج حديث أبي هريرة الأربعة وقال الترمذي حديث حمز بن صبيح ولابي داود والنسائي فيه قصة لأبي هريرة قبل أن يروى الحديث حاصلها أنه خير غلاما في واقعة رفعت إليه ثم روى الحديث ونظفه سمعت امرأة جاءت إلى النبي صلى الله عليه وسلم وأنا قاعد عنده فقالت يا رسول الله إن زوجي يريد أن يذهب بابني وقد سقاني من بئر أبي عنية وقد نفعتني فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم استهما عليه فقال زوجها من يحافني في ولدي فقال عليه الصلاة والسلام هذا أبوك وهذه أسك فخذ بيد أيهما شئت فخذ بيد أمه فانطلقت فاستدل المصنف يعني صاحب الهداية بالمعنى على عدم التخيير وهو ظاهر وأجاب عن الحديث بوجهين أحدهما أنه عليه الصلاة والسلام دعا أن يوافق لاختيار الانظر على ما رواه أبو داود في الحلاق والنسائي في الفرائض عن عبد الحميد بن جعفر عن أبيه عن جده رافع بن سنان أنه أسلم وأبت أسرته فجاء ابن لهما صغير لم يبلغ فأجلس النبي صلى الله عليه وسلم الأب هنا والأم هنا ثم غيره وقال اللهم اهده لأبيه وفي لفظ آخر أنه أسلم وأبت أمه أن تسلم قالت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت ابنتي وهي ظليم وقال رافع ابنتي فأتته النبي صلى الله عليه وسلم الأم ناحية والأب ناحية وأمد الصبي ناحية وقال لهما ادعوا فأمالت الصبية إلى أمها فقال النبي صلى الله عليه وسلم اللهم اهدها فأمالت إلى أبيها فآخذها وأخرجه الدارقطني وسمى البنت عذرة وأخرج ابن ماجه والنسائي في سننه أن أبوين اختصما في ولد إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأحدهما كافر فغيره النبي صلى الله عليه وسلم فتوجه إلى الكافر فقال اللهم اهده فتوجه إلى المسلم فقتضى له به فأنهما أنه كان بالنا بدليل الاستقاء من بئر أبي عنية ومن هودون البلوغ لا يرسل إلى «أبواب الاستقاء للتعرف عليه من السقوط فيه لقله عقله وتجره عنه غالبا ونحن نقول إذا بلغ فهو مخير بين أن ينفرد بالسكنى وبين أن يكون عند أيهما أراد إلا أن يبلغ مسفها مفسدا فينبذ يخرجه إلى نفسه اعتبارا لنفسه بماله ولهذا صح أن الصبية لم يغيروا على ما تقدم من قصة عمر مع أبي بكر وأما ما استند عبد الرزاق عن عمر أنه خير ابنا فاختار أمه فانطلقت به فمحمول على أنه عرف ميل الابن إلى أمه وهي في الواقع أحق بعبادته فاحب تطيب قلب الأب من غير مخالفة للشرع ويدل عليه ما تقدم من أنه لم يراجع أباه الكلام والجواب في عدم المزاجية ليس دليلا لأن أباه كان أماما يجب تقاضا ما حكم به رأيه وإن خالف رأى المحكوم عليه فالوجه ما ذكرنا ليوافق المروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مما قدمناه أول الباب —

بسم الله تعالى ثم الجزء السادس من مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح و يتلوه الجزء السابع من كتاب المعنى إن شاء الله تعالى

ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان



الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٢٩-٣٨	يستحب لزارر الروضة المطهرة أن ينوى زيارة المشاهد الأخرى عندالجمهور	٢	★ (باب الأحصار) ★
٢٩	الحج يقدم على الزيارة في الأظهر	٢	بيان معنى الأحصار و قوت الحج
٣١	★ كتاب الجوع ★	٢	★ (الفصل الأول) ★
٣١	بيان معنى البيع و اقسامه و سبب مشروعيته	٣	وجب العلق للمعصر اذا نحر
٣٢	★ باب الكسب ★ الفصل الأول ★	٣	الأحصار بالمرض
٣٢	فوائد الكسب الحلال مع حكمه	٤	الاشتراط للمعصر
٢٤	اكل الحلال و صدق العقال جناحان للدعاء	٤	★ (الفصل الثاني) ★
٢٤	اقسام الورع	٥	★ باب حرمة مكة ★ الفصل الأول ★
٢٧-٣٥	شرح حديث « الحلال بين و الحرام بين »	٧	يكره نقل تراب الحرم الى غيره
٣٧	القلب له ظاهر و باطن	٧	يلذّب نقل ماء زمزم للتبرك
٣٧	هل يؤخذ جوائز السلطان	٨	تجاوز الميقات بنهر احرام
٢٨-٣٧	ورع بعض الأكابر وحمهم الله تعالى	٩	★ (الفصل الثاني) ★
٢٨	مسئلة تقوم الكب	١٠	الدليل على أن مكة افضل من المدينة
٢٨	الكاهن على انواع	١٠-١٠	البقعة التي ضمت أعضائه عليه الصلوة والسلام افضل من العرش أجماعا
٤٠	هل يجوز الانتفاع بالمتنجس	١١-١٢	الجوار بمكة
٤٠	هل يجوز بيع جثة الكافر المقتول	١٢	★ (الفصل الثالث) ★
٤١	★ (الفصل الثاني) ★	١٣	★ باب حرمة المدينة ★ الفصل الأول ★
٤٥-٤٣	شرح حديث «دع مايريبك الى ما لايريبك»	١٦-١٧	الرمالة افضل من النية ام لا
		١٨-١٩	مسئلة حرم المدينة
		٢٠	★ (الفصل الثاني) ★
		٢٦	★ (الفصل الثالث) ★
		٢٨	

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
١٨٦٧	توجيه كون الربا نشد من الزنا	٤٨	★ (الفصل الثالث) ★
٦٩	ورع الامام ابي حنيفة رحمه الله	٥١	★ باب المساهلة ★ الفصل الاول ★
٧٠	★ باب المنهى عنها من الجوع ★	٥٣	★ (الفصل الثاني) ★
٧٠	★ الفصل الاول ★	٥٥	★ باب الخيار ★ الفصل الاول ★
٧٦	حديث المصراة متروك او منسوخ عند الحنفية	٥٥	اختلاف الفقهاء في المراد بالتفرق في حديث ابن عمر رضي الله عنه " ما لم يتفرقا "،
٧٨	الفرق بين البيع الباطل والفساد عند الاحناف	٥٦-٥٧	شرح حديث " اذا بايعت قتل لأخلاقه "،
٧٩	★ (الفصل الثاني) ★	٥٧	★ (الفصل الثاني) ★
٨٢	جواز الاجتهاد في زمنه صلى الله عليه وسلم	٥٧-٥٨	الدليل على ان خيار المجلس غير معتبر والمراد بالتفرق التفرق بالأقوال
٨٤	★ (الفصل الثالث) ★	٥٨	★ (الفصل الثالث) ★
٨٤	★ باب ★ الفصل الاول ★	٥٩	★ (باب الربا) ★
٨٦	توجيه حديث جابر رضي الله عنه " فبعته فاستثيت حملانه "،	٥٩	الربا يكتب بالواو والالف والياء
٨٧	شرح حديث عائشة في قضية بركة رضي الله عنها	٥٩	★ (الفصل الاول) ★
٨٩	★ (الفصل الثاني) ★	٦٠	اختلاف الائمة في علة الربا
٨٩	شرح حديث " الخراج بالضمان "،	٦١	دليل الحنفية على علة الربا
٩٠	★ (الفصل الثالث) ★	٦٢	اختلاف الائمة في العيلة للتعز عن الربا
٩١	★ (باب السلم والرهن) ★	٦٤	اختلاف في بيع الحيوان بالحيوان تسيئة
٩١	★ الفصل الاول ★	٦٥	★ (الفصل الثاني) ★
٩٢-٩١	المعاملة مع اهل الذمة	٦٧	★ (الفصل الثالث) ★
٩٢	بعض احكام دين الميت	٦٧	وقد صح رجوع ابن عباس رضي الله عنه الى حرمة ربا الفضل

١١٣	★ باب القصب و المارية ★	٩٣-٩٢	اختلاف الفقهاء في الانتفاع بالمرهون
١١٣	الدليل المريع على أن الأرض سبع طباق	٩٣	★ (الفصل الثاني)
١١٤	احاديث الأكل من مال الغير لأين السيل محمول على الاضرار وهو عند الجمهور	٩٤	★ (الفصل الثالث)
١١٤	★ باب الاحتكار ★	٩٤	★ باب الاحتكار ★
١١٧	★ (الفصل الثاني) ★	٩٥	بيان الاحتكار
١١٩-١١٨	شرح حديث «لأجلب و لأجنب ولا شفار في الإسلام»	٩٥	★ (الفصل الثاني) ★
١٢١	تأثر صفوان رضي الله عنه من اخلاق النبي صلى الله عليه وسلم وقبوله الاسلام	٩٦	★ (الفصل الثالث) ★
١٢٢	اختلاف العلماء في ضمان العارية	٩٧	★ باب الإفلاس و الانتظار ★
١٢٢	★ (الفصل الثالث) ★	٩٧	★ الفصل الأول ★
١٢٣	★ (باب الشفعة) ★	٩٧	شرح حديث « إيمان رجل فادرك رجل ماله بعينه فهو أحق به »
١٢٤	★ (الفصل الأول) ★	٩٨-٩٩	استقراض الحيوان
١٢٥-١٢٤	الشفعة للجوار	١٠٠	نبذ من اخلاقه صلى الله عليه وسلم
١٢٦	بعض احكام الطريق	١٠٢	الضمان عن الميت
١٢٧-١٢٦	★ (الفصل الثاني) ★	١٠٣	★ (الفصل الثاني) ★
١٢٧	★ (الفصل الثالث) ★	١٠٤	شرح حديث « نفس المومن معقة بدينه حتى يقضى عنه »
١٢٨	★ (الفصل الثالث) ★	١٠٧	★ (الفصل الثالث) ★
١٢٩	★ باب المساقاة و المزارعة ★	١٠٩	★ باب الشركة و الوكالة ★
١٢٩	★ (الفصل الأول) ★	١٠٩	الشركة على انواع
١٣٠-١٢٩	اختلاف الائمة في المساقاة و المزارعة	١١٠	★ (الفصل الأول) ★
١٣٢	الجمع بين احاديث المزارعة المختلفة	١١١	★ (الفصل الثاني) ★
		١١٢	★ (الفصل الثالث) ★

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
١٥٢	★ (الفصل الثالث) ★	١٣٣	توجيه ذم الزواجة مع انها مستحبة
١٥٢	★ باب ★ الفصل الاول ★	١٣٣	★ (الفصل الثاني) ★
١٥٢	التحقيق الصرفي في نحو «فلا يرد»	١٣٤	★ (الفصل الثالث) ★
١٥٥-١٥٣	الرجوع في الهمزة	١٣٥	★ باب الاجارة ★ الفصل الاول ★
١٥٤	تفصيل بعض الاولاد في العطايا	١٣٥	الحكمة في رعي النبي صلى الله عليه
١٥٤	★ (الفصل الثاني) ★		وسلم الغنم
١٥٦	هل يصل الثولب بالهمزة	١٣٦	اخذ الاجرة على تعليم القرآن
١٥٩	★ (الفصل الثالث) ★	١٣٧	★ (الفصل الثاني) ★
١٥٩	★ باب النقطة ★ الفصل الاول ★	١٣٨	★ (الفصل الثالث) ★
١٦١-١٦٠	مدة التعريف في النقطة	١٣٩	★ باب احياء الموات ★
١٦٦	ماذا يفعل بالنقطة بعد التعريف	١٣٩	★ الفصل الاول ★
١٦١	هل يفرق بين الحيوان الكبير والصغير في الالتقاط ام لا	١٤٠	شرح حديث «لا حمى الا لله ورسوله»
١٦٢	هل يفرق بين الحيوان الكبير والصغير في الالتقاط ام لا	١٤٢	★ (الفصل الثاني) ★
١٦٣	الفرو بين الشرط والمسيب	١٤٤	للإمام ان يقطع لاحد بشرط الخ
١٦٣	★ (الفصل الثاني) ★	١٤٧	★ (الفصل الثالث) ★
١٦٦	بعض احكام النقطة	١٤٨	قال المزني كل حديث فيه يا حميراه فهو موضوع
١٦٦	★ باب الفرائض ★ الفصل الاول	١٤٨	★ باب العطايا ★
١٦٨	وراثه المسلم الكافر	١٤٨	جواز السلطان
١٧١-١٦٨	توريث ذوى الارحام	١٤٨	★ (الفصل الاول) ★
١٧٢	★ (الفصل الثاني) ★	١٤٩	العمرى على ثلثة انواع
١٧٩	★ (الفصل الثالث) ★	١٥١-١٥٠	★ (الفصل الثاني) ★
١٨٠	★ باب الوصايا ★ الفصل الاول ★	١٥١	

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٢٠٣	★ باب الولي في النكاح و استئذ ان المرأة ★	١٨١-١٨٠	الوصية تكون واجبة ببعض الامور و مستنوية ببعضها
٢٠٣	★ (الفصل الاول) ★	١٨٢	المباح يصير طاعة بحسن النية
٢٠٦	الدليل على جواز نكاح الصغيرة	١٨٢	★ (الفصل الثاني) ★
٢٠٦	منع ابن شجرة و ابى بكر الاصم من نكاح الصغيرة باطل	١٨٣	★ (الفصل الثالث) ★
٢٠٦	★ (الفصل الثاني) ★	١٨٦	★ كتاب النكاح ★
٢٠٦	★ (الفصل الثاني) ★	١٨٦	حكم النكاح
٢٠٦-٢٠٧	شرح حديث " لا نكح الابوىء "	١٨٦	★ (الفصل الاول) ★
٢٠٨	★ (الفصل الثالث) ★	١٨٧-١٨٨	الدليل على فضيلة النكاح مع بيان الحكم و المصالح فيها
٢٠٩	باب اعلان النكاح ★ الفصل الاول ★	١٩٠-١٩١	فتنة النساء و قصة بلعام
٢١٢	شرح حديث " ولاشغار في الاسلام "	١٩١	شرح حديث " الشوم في المرأة و المسكن والدابة "
٢١٣-٢١٤	نكاح المتعة	١٩٢	★ (الفصل الثاني) ★
٢١٩-٢٢٠	★ (الفصل الثاني) ★	١٩٢	الكفائة في النكاح
٢١٦	الاعلان و الشهادة في النكاح	١٩٣	★ (الفصل الثالث) ★
٢١٩	★ (الفصل الثالث) ★	١٩٤	★ باب النظر الى المخطوبة ★
٢٢١	★ باب المحرمات ★	١٩٤	★ الفصل الاول ★
٢٢١	★ (الفصل الاول) ★	١٩٦	يحرم النظر بالشهوة الى الامرء الحسين
٢٢٢	حرمة الجمع بين المراتين	١٩٨	★ (الفصل الثاني) ★
٢٢٥	كلام ابن الهمام رحمه الله على حديث عائشة رضى الله عنها " عشر وضعت معلومات " الخ	٢٠٠	نظر المرأة الى الاجنبى
٢٢٧	★ (الفصل الثاني) ★	٢٠٢	★ (الفصل الثالث) ★
٢٢٨	التعزيز على النكاح بالفحارم		

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٢٥٠	نكاح أم المؤمنين زينب رضي الله عنها	٢٢٨	انتدأرى بين المرأة
٢٥٢-٢٥١	نكاح أم المؤمنين صفية رضي الله عنها	٢٢٩-٢٢٨	الرضاع بعد المدة
٢٥٢	نكاح أم المؤمنين أم سلمة رضي الله عنها	٢٣٤-٢٣١	اختلاف الدارين يوجب الفرقة أم لا
٢٥٣	بعض الأعذار المدققة لقبول الدعوة	٢٣٤	★ الفصل الثالث ★
٢٥٤	★ (الفصل الثاني) ★	٢٣٥	★ باب المباشرة ★ الفصل الأول ★
٢٥٦	★ (الفصل الثالث) ★	٢٣٩-٢٣٨	مسئلة العزل
٢٥٧	★ باب القسم ★	٢٣٩	★ (الفصل الثاني) ★
٢٥٧	العدل الواجب في البتوتة والتأخير في اليوم والليله	٢٤١	التوفيق بين الاحاديث المختلفة في الترافيل
٢٥٧	★ (الفصل الأول) ★	٢٤١	★ (الفصل الثالث) ★
٢٦٠-٢٥٩	لا فرق بين القديمة و الجديدة في البتوتة عند الحنفية خلافا للشافعية	٢٤١	★ باب ★ الفصل الأول ★
٢٦٠	★ (الفصل الثاني) ★	٢٤٢	لا يجب قبول الشفاعة
٢٦١	بعض حقوق الزوجة	٢٤٢	★ (الفصل الثاني) ★
٢٦١	★ (الفصل الثالث) ★	٢٤٣-٢٤٢	مسئلة خيار العتي مع قصة عتي بريرة رضي الله عنها
٢٦٢	التوفيق بين الروايات في طلاق أم المؤمنين سودة رضي الله عنها	٢٤٣	★ باب الصداق ★ الفصل الأول ★
٢٦٣	باب عشرة النساء و مالكل واحدة من الحقوق	٢٤٤	مقدار اقل المهر
٢٦٣	★ (الفصل الأول) ★	٢٤٥	★ (الفصل الثاني) ★
٢٦٤	لا يوجد رقيق بدون عيب	٢٤٦	كم كان صداق فاطمة رضي الله عنها
٢٦٥	تسامح حاتم	٢٤٨	★ (الفصل الثالث) ★
٢٦٨	ويجوز المداعبة لا تشراح الحزين	٢٤٩-٢٤٨	نكاح أم المؤمنين أم حبيبة رضي الله عنها
		٢٤٩	★ باب الوليمة ★ الفصل الأول ★

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
وعوز احتجاب الامام و القاضي ونحوهما احياناً للضرورة	٢٧٠	★ (الفصل الثاني) ★ نكاح الحلل	٢٩٧-٢٩٨
★ (الفصل الثاني) ★ الزوج ان يضرب امرأته على اربعة	٢٧١	هل يقع الطلاق بمضى مدة الايلاء ام لا	٢٩٩-٣٠٠
لمس عاتشة ورضي الله عنها كانت قبل التحريم	٢٧٢	★ (الفصل الثالث) ★	٣٠٢
★ (الفصل الثالث) ★	٢٧٥	★ باب ★	٣٠٣
★ باب الخلع و الطلاق ★	٢٧٥	★ (الفصل الاول) ★	٣٠٤
★ (الفصل الاول) ★	٢٧٩	بيان حديث "واين الله قالت في اسماء"	٣٠٤
الدليل على ان الخلع طلاق لا نكح	٢٧٩	★ باب العان ★	٣٠٥
اختلاف الفقهاء في ان التغيير طلاق ام لا	٢٨١	★ (الفصل الاول) ★	٣٠٦
★ (الفصل الثاني) ★	٢٨٣	هل يحصل الفرقة بنفس العان ام لا	٣٠٦-٣٠٧
شرح حديث "واينفس الحلال الى الله الطلاق"	٢٨٤-٢٨٣	على الحاكم ان يحكم بظاهر ما يقتضيه الدلائل ولا يلتفت الى المظنة	٣١٠
اضافة الطلاق الى سبب الملك	٢٨٦-٢٨٥	قصة لمان شريك و امرأته	٣١٠-٣١١
طلاق المكره	٢٨٨	توجيه ثبوت النسب فيما اذا نكح المشرق بالمغربية ولم يفارق واحد منهما وطنه	٣١٥
طلاق السكران	٢٨٩	هل يثبت حرمة المصاهرة بالزنا	٣١٥
البحث على ان العبرة في العدة بالدرة وان العدة بالحيض دون الاطهار	٢٩١-٢٩٠	ثبوت نسب الولد من الامة حين اعتراف الوطى مع العزل	٣١٥-٣١٦
★ (الفصل الثالث) ★	٢٩١	هل يحكم بالقيافة	٣١٧
مسئلة الخلع	٢٩٢-٢٩١	ما الحكم لولد الجارية المشتركة بين الشركاء اذا ادعوه	٣١٧-٣١٩
الطلاق الثلاث بلفظ واحد	٢٩٥-٢٩٣		
★ باب المطلقة ثلثا ★ (الفصل الاول) ★	٢٩٦		

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٢٤٢	★ (الفصل الاول) ★	٣٢٠	★ (الفصل الثاني) ★
٢٤٢	يجوز اطلاق الفتوى و تعديته	٣٢١	والأولى ان لا يتكح بالفاجرة
٢٤٢	يجوز الاعتماد على العرف في الاسور التي ليس فيها تحديد شرعي	٣٢٣	★ (الفصل الثالث) ★
٢٤٧	★ (الفصل الثاني) ★	٣٢٤-٣٢٥	★ باب العدة ★ الفصل الاول ★
٢٤٨	شرح حديث «اقتربوا لكونوا القدر»	٣٢٥	اختلاف الائمة في وجوب النفقة و السكنى للمبتوة العائل
٣٥٠	حقوق اليهائم و الكفار اعم من وجه	٣٢٦	نظر المرأة الى الاجنبي
٣٥٠	لا يبرر على الاتفاق على السهات قضاء بل يؤمر بديانة	٣٢٦-٣٢٨	التقدم على رواية فاطمة بنت قيس لانفقة لها ولاسكنى
٣٥١	شرح حديث «البر ريادة في العمل»	٣٢٤	مسئلة الاحداد
٣٥٥	★ (الفصل الثالث) ★	٣٢٥	★ (الفصل الثاني) ★
٣٥٧	بيان «شر الناس»	٣٢٧	★ (الفصل الثالث) ★
٣٥٧	★ باب بلوغ المهر ★	٣٢٨	المرأة بالاقراء الحيض او الاطهار
٣٥٨	★ (الفصل الاول) ★	٣٢٩	★ باب الاستبراء ★ الفصل الاول ★
٣٥٨	حد بلوغ الفلاء و مجاورة	٣٢٩	★ (الفصل الثاني) ★
٣٥٩	★ (الفصل الثاني) ★	٣٤٠	مسئلة الاستبراء
٣٦٠-٣٦٢	من احق بالولد بعد المقاربة	٣٤١	★ (الفصل الثالث) ★
٣٦١	★ (الفصل الثالث) ★	٣٤١	عدة ام الولد
٣٦٢	تم	٣٤٢	★ باب النفقات و حق المملوك ★

